

المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

تقرير
الحالة الدينية في المغرب

2008-2007

الإصدار الأول

المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

تقرير

الحالة الدينية في المغرب

2008/2007

الإصدار الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : الحالة الدينية في المغرب 2007-2008

منشورات : المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

العنوان: CEMERC - Maroc - 3 شارع المقاومة - الرباط- المغرب

البريد الإليكتروني: cemerc.maroc@gmail.com

الهاتف:44-76-20-537(0) 00212

الفاكس: 66-83-20-537(0) 00212

الطبعة الأولى : أكتوبر 2009.

الإيداع القانوني : 2009MO2868

المطبعة : طوب بريس 22، زنقة كلكوتة - المحيط - الرباط

الإخراج الفني للغلاف : عصام زروق

المشاركون في التقرير:

المشرف العام على التقرير

مصطفى الخلفي

سكرتير التقرير

سلمان بونعمان

الباحثون (حسب الترتيب الأبجدي)

سميرة آيت امحند

بلال التليدي

عبد الله التوراتي

رشيد جرموني

مصطفى الطالب

خالد عاتق

خديجة عليموسى

محمد مصباح

التوثيق

علال بلحسني

أحمد الحري

سعيد معتبي

الفهرس

مقدمة

يشكل الإقدام على إصدار تقرير لرصد الحالة الدينية في المغرب من منظور وصفي تركيبي خطوة طموحة نحو تعميق المعرفة العلمية بمجال حيوي ومؤثر، كما يمثل مشروعا علميا يتيح لمختلف الفاعلين والمهتمين الوقوف عند تجليات الحركة الدينية في المغرب، واستجلاء مساراتها وتفاعلات مكوناتها وآفاق تطورها.

ونعرض في مقدمة التقرير، للدواعي التي أطرت عملية الاشتغال على إنجاز التقرير، والمنهجية المعتمدة في ذلك، والمفاهيم المرجعية والأساسية، فضلا عن الخطوات التي اعتمدت لتجسيد المقتضيات المنهجية المحددة.

لماذا تقرير حول الحالة الدينية؟

ارتكز إنجاز تقرير حول الحالة الدينية في المغرب خاص بـ2008/2007 بدافعين مركزيين، الأول منهجي يسعى للمساهمة في تحقيق إضافة منهجية في آليات وطرائق الاشتغال على موضوعات الحياة الدينية بالمغرب والدعوة لفتح النقاش حول مدى فعالية الأدوات المستعملة في تحقيق المعرفة المطلوبة، أما الثاني فموضوعي ميداني يرتبط بتسارع حركية النسق الديني في علاقته بباقي الأنساق الفرعية للنسق المجتمعي، وما ينجم عن هذا التسارع من حاجة متنامية للمتابعة والدراسة.

بخصوص الدافع الأول، فإن تحليل التراكم الجامعي والبحثي المسجل سواء في رصد جوانب من الواقع الديني للمغرب، أو في تحليل التطور التاريخي لمكوناته، وللعلاقات القائمة بينها، وأثر ذلك على علاقة المجتمع بالدولة أو على التحولات الاجتماعية العميقة والمتسارعة في المغرب، يكشف عن تطور وصفي وتحليلي مقدر، أخذ يفرض الانتقال بهذه المعرفة من الإطار التجزيئي إلى إنتاج إطار كلي وتركيبي، يمكن من تجاوز التركيز على الأحداث الجزئية، والقصور عن بناء نماذج تفسيرية كلية تربط بين العناصر المتناثرة من هذا الواقع الشديد الحيوية والدينامية، وهو طموح يقتضي تشجيع جهود الانفكاك من أسر معرفة وصفية منغلقة على الأحداث الجارية،

والتي لا يتيح الانغلاق عليها امتلاك شروط أخذ المسافة الضرورية لبناء قراءة موضوعية، فضلا عن كون المعرفة الناتجة عن هذا الانغلاق تبقى خاضعة لضغط اللحظة، كما يجعلها في المحصلة معرفة انتقائية لا تساعد على استنتاج السمات الكلية وكذا التحولات العميقة.

كما يتقاطع الطموح المعلن آنفا مع دعوات كثيرة صدرت في السنوات الأخيرة وعبرت عنها دراسات متعددة، أكدت على ضرورة إعادة الاعتبار للدراسات الوصفية والتركيبية والاستنكاف عن الإسقاطات الإيديولوجية أو الانفعالية، كما حذرت من الإفراط التحليلي في التفسير والاستشراف، داعية إلى التحفظ عن المغامرة بترويج مقولات حدية حول تطور الظاهرة الدينية، وكذا العوامل المحددة لهذا التطور والبنيات الحاضنة له، ولهذا سار التقرير الأول للمركز بحذر شديد في تجميع معطيات الحالة الدينية، والاستنكاف عن إنتاج مقولات تقييمية قاطعة أو تحليلية حدية، باستثناء ما فرضته الضرورة البحثية في دراسة تطور أداء الفاعلين من اعتماد منهجية تحليلية لفهم هذا الأداء وتحليل آثاره، مع الإشارة إلى أن التقرير حرص على الانفتاح الإيجابي والنقدي على الأعمال الصادرة أو المنجزة في المجال؛ وخاصة منها الأطروحات والرسائل الجامعية[1]؛ التي اشتغلت على دراسة وتحليل مكونات الحياة الدينية للمغاربة وأداء الفاعلين فيها، مفضلا اعتبار هذا الإصدار الأول بمثابة محطة في بناء مشروع علمي يتم استكماله على ضوء تفاعلات الساحة العلمية، وذلك في التقارير اللاحقة مع كل ما يعنيه ذلك من قصور متوقع في هذا التقرير عن الإحاطة بكل أبعاد الموضوع أو ادعاء الاستقصاء الشامل له.

أما الدافع الثاني، فيرتبط بما أنتجته تطورات وتفاعلات المجال الديني من إشكالات وقضايا تفرض تطوير معرفة علمية لفهمها واستيعابها، ذلك أن المغرب انخرط منذ سنوات في ثلاثة مسارات متداخلة ومحددة لمستقبل هويته باختلاف أبعادها الدينية والتاريخية والثقافية والاجتماعية، من جهة مسار مؤسساتي تمثل في مسلسل إعادة هيكلة شاملة للحقل الديني، أدت إلى مراجعة وظائف مؤسساته، والعلاقات

---

[1] – نشير هنا لأربع أطروحات جامعية في الموضوع، وهي " وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والحركات الإسلامية الإدماج الديني كمقدمة للإدماج السياسي" للباحث سليم حميمنات جامعة محمد الخامس– أكدال– الرباط (2009) و"الإسلاميون والسلطة ورهانات العمل السياسي :الإدماج السياسي للإسلاميين بالمغرب" للباحث رشيد مقتدر جامعة الحسن الثاني– الدارالبيضاء(2009)، و"الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية بالمغرب:حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية نموذجا" للباحث البشير المتاقي – جامعة القاضي عياض– مراكش(2008) و"المؤسسة الملكية والجماعات الإسلامية بالمغرب: بين استراتيجية الاستيعاب واستراتيجية الاستبعاد" للباحث عبد الشرقاوي– جامعة محمد الخامس– أكدال– الرباط (2009).

القائمة بينها، كما أعاد الاعتبار للتفكير العمومي في تدبير قضايا التدين في المجتمع، ليصبح ذلك أحد العناصر الأساسية في معالجة تحديات التنمية والتحديث بالبلاد، ثم مسار اجتماعي- سياسي تصاعدت معه حركية التدافع حول الهوية والقيم بالمغرب بين توجهين رئيسيين في المجتمع، مما انعكس على خريطة العلاقات بين التيارات ذات الأساس الحركي الإسلامي وباقي الفاعلين في قضايا الهوية والقيم بالمغرب، وأدى إلى تحولات تدريجية في موقع الحركات الإسلامية ودرجة فعاليتها الدعوية والاجتماعية والسياسية، أما المسار الثالث فيهم البروز المتنامي لـ"صحوة دينية" يتجاوز مداها كل من المؤسسات الدينية الرسمية والحركات الإسلامية التقليدية، وتتمثل في صعود ملحوظ لمظاهر التدين وبروز لافت للمواقف النابعة منه وتأثير متزايد لذلك على مجالات الحياة العامة بالمغرب، وهو المسار المجتمعي الذي تشكل تحدياته ومطالبه ما يمكن اعتباره مدخلات تفرض على المسارين الأول والثاني الاستجابة لها بطرح مبادرات ومواقف.

إن هذه الاستجابة بشقيها المؤسساتي والحركي تشكل واقعا موضوعيا يتفاعل في الوقت نفسه مع الحركية التي تشهدها باقي مجالات الحياة العامة في المجتمع وما تفرزه من تحديات إيجابية أو سلبية يمكن النظر إليها كمسار رابع، وهي تحديات تسارعت حدتها بفعل التطور الحاصل في مجال الاتصالات والانفتاح على الخارج وتنامي خطاب الحريات الفردية، في ظل تصاعد التحديات الداخلية والخارجية ذات الأثر البالغ على الحياة الدينية، حيث تزايدت مجالات التداخل بين المؤسسات الدينية وبين باقي المؤسسات المجتمعية، لاسيما في القضايا ذات العلاقة بالأسرة والشباب والمرأة والتعليم والأمن والسياسة والاقتصاد وغيرها من مجالات الحياة العامة ببلادنا، لتبرز حضورا متصاعدا للجدل حول المرجعية الإسلامية في الحراك الاجتماعي.

ونعتبر في تقرير الحالة الدينية أن تعدد مسارات حركية النسق الديني وكذا عمق التحولات الحاصلة في كل مسار يفرض مواكبة علمية يسعى هذا التقرير إلى أن يشكل خطوة في طريق تجسيدها، كما أن استيعاب عمق التفاعل القائم بين تلك المسارات يقتضي تجنب كل تعامل تبسيطي واختزالي مع التحولات، هذا التعامل الذي قد يوقع أصحابه في إنتاج قراءات طهرانية تقدم صورة مثالية عن تدين المغاربة، وفي حالات أخرى قراءات مضادة تقدم من جهتها صورة سوداوية على نقيض الصورة الأخرى، مما يفرض بناء صورة مركبة ومعقدة حول حركية الحالة الدينية، تتيح الاستيعاب المركب لمختلف الأبعاد السالبة أو الموجبة في التدين المغربي.

وينبثق عن هذا الدافع الثاني دافعان فرعيان، الأول يتمثل في الحاجة إلى دراسة العلاقة بين مبادرات المسار المؤسساتي وبين باقي المسارات، وذلك بالنظر لما شهده

هذا المسار من مراجعة وازنة لعدد من التشريعات والقوانين المنظمة لهذا المجال، شملت وظائف وهيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية والرابطة المحمدية للعلماء ونظام المساجد والتعليم العتيق ودار الحديث الحسنية، ثم التأطير الديني للمغاربة المقيمين بالخارج، لتتلو هذه المراجعة التشريعية عملية إعادة بناء شاملة للمجالس العلمية عبر مضاعفة عددها وتوسيع تركيبتها وتقوية مجال نشاطها وحضورها في الحياة الدينية للمغاربة وإرساء الهيئة العليا للإفتاء، كما تم الانخراط في سياسة ممنهجة لتفعيل دور المساجد وتنمية مساهمتها في محو الأمية والاعتناء بالقيمين الدينيين، وبعث مشروع إعلام ديني مغربي عبر كل من قناة السادسة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، وبموازاة ذلك تم تأسيس معهد الأئمة والمرشدات، واعتماد برنامج لتأهيل نسبة من مؤسسات التعليم العتيق، وتوج مسلسل التواصل مع الجمعيات الدينية للمغاربة بالخارج بإحداث مجلس علمي للجالية، وانتهاءا حاليا بإطلاق مبادرة ميثاق العلماء، وإلى جانب ذلك أعلن عن انطلاق التفكير في واقع الأوقاف بالمغرب وسبل تنميتها وتحديثها. وبموازاة ذلك نظمت لقاءات جمعت العديد من الفاعلين، سواء على مستوى العلماء أو رجال التصوف والزوايا، كما تنامى النقاش حول المؤسسات القديمة أو المستحدثة ومدى فعاليتها في الاستجابة لمطالب التدين والدعوة، وهي مبادرات تبدو من الناحية الكمية تعبيرا عن تحول في السياسة الدينية للدولة، إلا أن تحليلها من الناحية الكيفية وما يعنيه ذلك من دراسة لمدى فعاليتها وآثارها يقتضي قراءة شمولية يسعى هذا التقرير إلى توفير أرضية لها.

وينجم الدافع الفرعي الثاني عن حاجة إلى رصد حركية العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تلك المسارات الأربع، واختبار فعاليتها ودرجة تأثيرها، ذلك أن الأدبيات المتداولة درجت على النظر إلى هذه الحركية باعتبارها نتاجا لعوامل متعددة ومتفاوتة من حيث درجة التأثير، نذكر منها أولا؛ الطلب الناجم عن تصاعد صحوة إسلامية مجتمعية، شملت مختلف فئات المجتمع وتجلت في ارتفاع الإقبال على المساجد في المجتمع وتنامي استعدادات التدين في أوساط الشباب، في ظل ضعف ملحوظ في التأطير المؤسساتي المغربي، ومحدودية بارزة في تلبية احتياجات التدين من توفير لفضاءاته وتأهيل لأطره وتفاعل مع مطالبه، خصوصا مع تنامي تأثير قنوات ومؤسسات التأطير الديني الخارجي بفعل الثورة الإعلامية والتقنية التواصلية، والتي فرضت على الفاعل الرسمي مضاعفة العمل من أجل صيانة الوحدة المذهبية للمغرب ودعم نظام إمارة المؤمنين وتمتين ارتباط المجتمع بالمذهب المالكي وباقي سمات التدين المغربي العقدية والفقهية والصوفية والاجتهادية بحسب خطاب الفاعلين.

أما العامل الثاني، فبرز بعد تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية وانخراط المغرب في سياسة استباقية لمكافحة الإرهاب المرتكز على مسوغات دينية، والتي حتمت اعتماد مقاربة شمولية تتجاوز الاقتصار على التعاطي الأمني الجزئي لتستهدف جذوره ومسبباته المرتبطة بتأويلات دينية ذات جاذبية وصدى. وتجلى العامل الثالث في نزوع توجهات علمانية محلية تقدم رؤية مغايرة لموقع الدين في الحياة العامة، وتتبنى الدعوة إلى تحييده عن التأثير في التدافع الاجتماعي القائم حول قضايا الأسرة والتعليم والهوية ومكافحة الإرهاب والانتقال الديموقراطي، وهو توجه أنتج ردود فعل متعددة سواء على مستوى المؤسسات الرسمية أو المدنية الفاعلة في هذه الحياة الدينية للمغاربة.

وبالرغم من وجود عوامل فرعية داخلية أو خارجية إلا أن العوامل الثلاث السابقة ساهمت وبشكل كبير في توجيه مسارات التحول الجاري، وفي تبلور الحصيلة الحالية له، إذ نعتبر أن إنتاج تقرير حول الحالة الدينية يمثل محطة ضرورية لتطوير دراسة تلك العوامل وتحليل التفاعلات القائمة بينها.

الإطار المفاهيمي والمنهجي للتقرير

اعتمد تقرير الحالة الدينية في إطاره المنهجي على منهج دراسة الحالة واعتماد تقنية المؤشرات في الوصف مع الاستناد إلى المنهج النسقي في تفسير حركية الفاعلين أو استخلاص التحديات الناجمة عن التفاعل بين النسق الديني وباقي الأنساق المجتمعية.

وقبل العرض التفصيلي للإطار المفاهيمي والمنهجي، نشير إلى أن تدقيقه استثمر نماذج التقارير التي صدرت في الموضوع وعلى رأسها نموذج تقريري الحالة الدينية الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وذلك لسنتي 1995 و1996، والذي تحول لاحقا إلى مشروع دليل الحركات الإسلامية، كما اعتمد على الخبرة المنهجية التي تولدت من التراكم المسجل في الدراسات الكمية والميدانية السوسيولوجية المنتجة حول الدين والتدين بالمغرب.

بالنسبة للنموذج الأول، فقد ركز على رصد حركية المؤسسات الدينية الرسمية والحركات الدينية غير الرسمية، ليتلوها عرض لمؤسسات العمل الأهلي التطوعي خاتما بالتفاعلات والعلاقات، وهذا النموذج اتسم بنفس نقدي معتبر في ثنايها، وسعي جدي لتقديم معرفة موضوعية نسبيا بمجال ملغوم بحسب مقولات هذا النموذج، إلا أن الجدل الطائفي وتطورات الصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية انعكس سلبا

في بعض الأحيان على التوجهات التحليلية له، والتي بلغت في بعض الحالات حد تقديم توصيات غير مباشرة. كما أضعف من حيادية النموذج خاصة عند الوقوف عند الأهداف المؤطرة للتقرير والتي تم النص على جزء منها في تقرير سنة 1995، وهي أهداف تتجاوز من حيث الوظيفة تقرير الحالة الدينية بمصر نفسه، وتضعف من دوره المرجعي لمختلف الفاعلين، وتتناقض مع تشديد الهيئة المشرفة عليه، في المقدمة شددت على كون المعلومة وليس التحليل هو ما يحتل الموقع المركزي في التقرير، وأيضا مع إصرارها على التنبيه على أن دراستهم تشمل فقط بعض الظواهر والمؤسسات والخطابات، وهذا التركيز على البحث عن المعلومة وخاصة منها الحيوية وعدم الانجرار نحو استقصاء وبحث مختلف القضايا شكل منطلقا لتقرير المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، مع التأكيد على أن الحالة الدينية في المغرب تبقى مختلفة وبشكل معتبر عن الحالة المصرية، سواء من حيث التباين في علاقة الدولة بالدين، أو في التطور التاريخي للتفاعل الديني بين المجتمع والدولة، أو من حيث الاختلاف على مستوى المكونات الدينية في ظل وجود مسيحي مصري نشط.

ونشير هنا إلى أن تقرير الحالة الدينية في مصر في نسخته الأولى لم يتطرق إلى المفاهيم بل اكتفى بحصر مجالات اهتمام التقرير في 16 مجالا، أهمها" الظواهر والأنشطة الدينية المرتبطة بالأديان الأساسية في مصر، دراسة العلاقة بين المؤسسات وأتباع الأديان، دراسة المذاهب الإسلامية الأساسية، دراسة الدلالة الاجتماعية لظواهر الموالد والحج، الإطار القانوني الحاكم لحرية العقيدة، أنماط العلاقة بين المؤسسات الدينية والدولة، آليات تحقيق النفوذ والمكانة للقيادات الدينية الرسمية والشعبية، الحركة الصوفية وأنشطتها وبنيتها وفكرها وخطاباتها، تحليل الخطاب الصحفي حول الدين، الجمعيات الأهلية الإسلامية والمسيحية، العلاقات المسكونية بين الكنائس المصرية المختلفة، التفاعلات السياسية الدينية المختلفة"، وهي كما يظهر موضوعات متناثرة إلا أن الذي يشفع هو حرصهم في التقرير الأول على استيعاب مختلف قضايا الحالة الدينية وإن افتقد عرضها للإطار المنهجي التركيبي الواضح.

دفعت الاختلافات المثارة آنفا المركز إلى تبني مقاربة مختلفة ميزت بين توجهات وتجليات الحالة الدينية وبين الفاعلين والمؤسسات المؤطرة أو المؤثرة في هذه التوجهات والتجليات، فضلا عن أن رصد الحالة الدينية يبقى مبتسرا وناقصا في غياب التطرق للتحديات التي تعترض حركية التدين وتؤثر فيه سلبا أو إيجابا أو تتيح رصد آثاره على باقي مناشط المجتمع، وهو ما غاب في النموذج المصري، هذه المقاربة التي انبثقت عن تحديد مفاهيمي صارم سيتم عرضه لاحقا. وغني عن الذكر أن هذه المنهجية تساعد على إضفاء قدر من النسبية على رصد الجوانب الإيجابية في الحالة الدينية

والتي تصبح في حال الاقتصار على ما هو إيجابي أو سياسي مجرد رصد طهراني من ناحية واحتجاجي سياسوي من ناحية أخرى.

من ناحية أخرى انفتح هذا التقرير على أهم الدراسات السوسيولوجية الحديثة والتي عرفت تراكما هاما في السنوات الخمس الأخيرة سواء منها الصادرة عن فريق دراسة الإسلام اليومي (2007) والذي اشتغل جزء منه في إنتاج البحث الوطني حول القيم(2006) أو الصادرة عن مؤسسات دولية كمؤسستي غالوب (2006، 2008) وبيو للأبحاث (2005، 2007)، والتي اهتمت برصد مواقف وتمثلات الأفراد في المجتمع للدين، وهي دراسات رغم ما قد يلاحظ عليها من قصور منهجي وتحليلي إلا أنها شكلت أرضية مهمة بالنسبة لتقرير الحالة الدينية، والذي لا يعتبر نفسه بمثابة مسح ميداني يقدم مؤشرات كمية للتدين انطلاقا من دراسات سوسيولوجية؛ بل إن طبيعة التقرير تفرض الاستفادة من تلك الدراسات والتي أنجز عدد منها في الفترة المعنية بالتقرير، والعمل على استيعاب معطياتها وإدماجها ضمن تقرير الحالة الدينية، لما لها من دور في تحديد الخلفيات التصورية والمواقف المعرفية المؤطرة لتجليات الحياة الدينية للمغاربة، لاسيما وأن تقرير المركز عمل على الرصد المعلوماتي المؤطر برؤية منهجية تعتبر الانخراط في النقاشات التصورية حول الإشكالات الفقهية والدينية المثارة حاليا في المغرب يتجاوز دائرة اشتغالها في هذه المرحلة، رغم أهميتها في رصد تحولات الخطاب الديني في المغرب.

المفاهيم المرجعية

لقد ارتكز تقرير المركز على تحديد إجرائي للمفاهيم المرجعية في التقرير، ذلك أن رصد الحالة الدينية في المغرب يقتضي أولا تحديد المقصود بالدين، وتحديد المفهوم المعتمد لرصد حالته وهو التدين مع تدقيق علاقته بمفهوم القيم، ثم ضبط مفهوم الفاعل في الحالة الدينية.

– **مفهوم الدين**: حيث ينظر التقرير إليه باعتباره منظومة متكاملة تشمل ثلاثة محاور، الأول عقدي ومعرفي ويهم منظومة العقائد والمعارف الدينية، والثاني قيمي ويتعلق بمنظومة القيم والأخلاق، أما الثالث فهو سلوكي يرتبط بمنظومة العبادات والمعاملات، وهذا التمييز ساعد في عدم التورط في الادعاء بقدرة التقرير على الكشف عن الحالة الإيمانية للمغاربة، فذلك مجال يتجاوز حدود التقرير ويدخل في دائرة الغيب.

تفيد مفردة الدين من الناحية اللغوية الحساب، كما تفيد الطاعة والعادة، وبحسب ما أورده ابن منظور في لسان العرب "يقال دان بكذا ديانة، وتدين به فهو دين ومتدين(...) والدين العادة والشأن، والدين لله من هذا إنما هو طاعته والتعبد له، والدين ما يتدين به الرجل"[1]، كما اعتبر محمد الطاهر ابن عاشور أن "الدين في حقيقته في الأصل الجزاء ثم صار حقيقة عرفية يطلق على مجموع عقائد وأعمال يلقنها رسول من عند الله ويعد العاملين بها بالنعيم والمعرضين بالعقاب، ثم أطلق على ما يشبه ذلك مما وضعه بعض زعماء الناس من تلقاء نفسه فتلتزمه طائفة من الناس، وسمي الدين دينا لأنه يترقب منه متبعه الجزاء عاجلا أو آجلا، فما من أهل دين إلا وهم يترقبون جزاء من رب ذلك الدين"[2]، ويلجأ المؤلف في تفسيره لآية " إن الدين عند الله الإسلام" إلى حصر المظاهر الأساسية للدين في تسع مظاهر[3]، والتي يمكن الاستناد إليها في تحديد وحدات الرصد واستخلاص مؤشرات الحالة الدينية، حيث قام التقرير بإعادة تركيب وتنظيم تلك المظاهر وحصرها في خمسة: مظهر عقدي، ويليه مظهر تعبدي يتمثل في العبادات، ثم مظهر أخلاقي يرتبط بالنفس وتزكيتها، ومظهر يهم نظام الحياة والمعاملات المؤطرة له، ومظهر معرفي اجتهادي يرتبط بحركة الاجتهاد.

وبالنسبة للدراسات السوسيولوجية يمكن أن نقف هنا للمقارنة عند نموذج الباحثين الأمريكيين كلوك وستارك، حيث اعتبرا أن دراسة التدين من الناحية السوسيولوجية، تشتمل على خمسة أبعاد هي البعد الإيديولوجي (المعتقدات)، والبعد الطقوسي (الشعائر)، وبعد التجربة (الشعور الديني)، والبعد الفكري (المعرفة) ثم البعد الأخلاقي (الآثار الأخلاقية للدين على الفرد والمجتمع)[4]، مع الإشارة إلى أن دراسة الإسلام اليومي اعتبرت أن "مفهوم الدين يحيل على ظواهر اجتماعية

[1] ابن منظورأبو الفضل جمال الدين محمد لسان العرب المجلد 13، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (1990)، ص 169-170.

[2]- ابن عاشور، محمد الطاهر تفسير التحرير والتنوير ج 3 ، ص 188-189، الدار التونسية للتوزيع والنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بدون تاريخ.

[3] - نفسه، ص 194-196.

[4] - D'aprés Geoffroy, Martin et Jean-Guy Vaillancourt 2005 *"Typologie et Théorie de l'Organisation Religieuse au XXe siècle: de l'Institution au Mouvement Social"* in Louis Guay, Pierre Hamel, Dominique Masson et Jean-Guy Vaillancourt (sous dir.) **Mouvements sociaux et changements institutionnels - L'Action collective à l'ère de la mondialisation**, Ste-Foy: Les Presses de l'Université du Québec, 2005, pp. 349-374.

معقدة"، وأن هناك بعدان ثابتان وأساسيان، الأول يهم المعتقدات وضمنها القيم والتمثلات والثاني الشعائر وضمنها الممارسات والمواقف[1].

وقد ساعد هذا التحديد في ضبط وحدات الرصد المركزية والتي اعتمدت بشكل أساسي في المحور الأول من التقرير، والذي عالج ما سمي بالواقع الديني[2].

– **مفهوم التدين:** يمثل هذا المفهوم إلى جانب مفهوم القيم الأساس الذي اعتمد عليه تقرير الحالة الدينية في رصد تحديات التدين والمعروضة في المحور الثالث من التقرير، سواء منها الموجبة أوالسالبة.

حيث يعتبر عبد المجيد النجار في كتابه عن فقه التدين أنه إذا كان "الدين هو التعاليم الإلهية التي خوطب بها الإنسان على وجه التكليف" فإن "التدين هو الكسب الإنساني في الاستجابة لتلك التعاليم، وتكييف الحياة بحسبها في التصوّر والسّلوك. وبحسب هذا التعريف فإن حقيقة الدين تختلف عن حقيقة التدين؛ إذ الدين هو ذات التعاليم التي هي شَرْع إلهي، والتدين هو التشرع بتلك التعاليم، فهو كسب إنساني"[3]، ليضيف أن "التدين بما هو كسب إنساني في تكييف الحياة بتعاليم الدين يتصف بالمحدودية والنسبية؛ ذلك لأن الإنسان في كسبه الديني يغالب عوائق الواقع المادية، متمثلة في شهوات النفس من جهة، وفي عناد البيئة الكونية في الاستجابة لمطالبه من جهة أخرى، فإذا هو يحقق في التدين قدراً من مطلوبات الدين"[4].

ويساعد التحديد الإجرائي الآنف الذكر على تجاوز الاقتصار في رصد الحالة الدينية على ما يهم الشعائر والعقائد، حيث اعتمد التقرير على ما سبق أن أشار إليه طه عبد الرحمن في كتابه عن سؤال الأخلاق من أن "أداء الشعائر واستخدام الجوارح في أدائها والدوام على هذا الأداء الحسي أمور يقع عليها كل تدين أيا كان، لكن أن تصير هذه الأمور مطلوبة لذاتها حتى يظن أن الدين كله ينحصر في المظاهر الخارجية لهذا الأداء الشعائري فهو ما لا يمكن أن يتفق أبدا مع مقصد الحقيقة الدينية" فالغرض "من الشعيرة هو ما يتركه أداؤها من آثار مخصوصة في القائم بها تنقله من الحال التي هو عليها إلى حال

---

[1]- Tozy, Mohammed; Mohammed Ayadi et Hassan Rachik 2007 **L'islam au Quotidien,** Casablanca:éditions Prologues, 34.

[2] – لمزيد من التفصيل انظر الفقرة ما بعد الموالية والمخصصة لعرض المؤشرات على ضوء وحدات الرصد

[3] – النجار، عبد المجيد ، 1989 فقه التدين فهماً وتنزيلاً، سلسلة كتاب الأمة، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، ص 18

[4] – نفسه ص 20.

أخرى تفضلها"، وتوضيح ذلك " أن هذه الآثار يمكن رصدها وفحصها وتبين فوائدها وتوقع عواقبها" ليضيف"إن الآثار أو النتائج التي تخلفها ممارسة الشعائر هي عبارة عن علامات أو مؤشرات تظهر في تصرفات المتدين كلها زيادة أو نقصانا، عرفنا أنها أساسا آثار ذات طبيعة سلوكية، والآثار السلوكية هي بالذات المسمى الذي وضع لفظ "الأخلاق" للدلالة عليه "[1]، وهو ما يقتضي بناء إطار تركيبي يساعد في إدماج مختلف التمظهرات التي تعكس إما تفاعلا إيجابيا أو سلبيا مع الدين بما هو تعاليم، على أن التقرير لجأ إلى تمييز إجرائي يقضي بإدراج بعض التمظهرات الإيجابية وليس كلها ضمن المحور الفرعي الثاني من المحور الأول والخاص بتجليات التدين، واعتمد في ذلك كضابط التمظهرات المرتبطة بأفعال ذات دلالة مباشرة على التدين كارتداء الحجاب أو الإسهام في تنمية الوقف والصدقة...إلخ .

ونعتبر أن الجهد الذي قدمه تقرير الحالة الدينية هو محاولة أولية نظرا للصعوبة الشديدة للقيام بذلك، آملين أن يؤدي النقاش العلمي الذي قد يثار حول التقرير في هذا المجال أن يساعد على تدقيق هذا الإطار التركيبي في التقارير اللاحقة.

– **مفهوم القيم**: تعد مفردة القيم من المفردات المثيرة للجدل والأكثر تعقدا[2]، وبحسب محمد بلفقيه في كتابه "العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم" فإن الباحثين من الناحية التاريخية يردون أصل القيم إلى مذهب أفلاطون حول فكرة الخير التي عبر عنها في جمهوريته، ثم تواصل تطوير دلالات المفهوم مع كانط[3]، وبعده عدد من المفكرين الألمان كبنكه، لوسته، ريتشل، ريكرت، شبنهاور، نيتشه ممن غلبت عليهم النزعة الامبريقية والبراغماتية في التعاطي مع هذا المفهوم، ثم هيمنت الدلالة الاقتصادية على المفهوم باعتبار أن الأنشطة الاقتصادية تتوخى منفعة ما وفائدة ما، فهي كلها تحمل قيما، ليصبح السؤال هو معرفة ما الذي يعطي القيمة لمنتوج أو سلعة ما في السوق؟[4]، ليستقر الجواب اليوم على وجود عناصر ذاتية مثل صعوبة الاقتناء، وحوافز الذوات الاقتصادية، وأخرى موضوعية كمدة العمل الاجتماعي، والظروف التقنية، وأشكال العلاقات الاجتماعية السائدة، وطبيعة الحاجات ومراتبها، لينتقل محمد بلفقيه بعد ذلك لعرض تصنيف الفيلسوف شيلر للقيم والتي حصرها في ستة أنواع[5]:

---

[1] – عبد الرحمن ، 2000 طه سؤال الأخلاق– مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، البيضاء: المركز الثقافي العربي ، ص 52–53.

[2] بلفقيه، محمد، 2007 العلوم الاجتماعية و مشكلة القيم، دار نشر المعرفة، ص: 31.

[3] بلفقيه، محمد مرجع نفسه، ص 34.

[4] بلفقيه، محمد المرجع نفسه ص 38.

[5] بلفقيه، محمد المرجع نفسه ص 41.

1. قيم اللذة : وهي ما كان ممتعا(قيمة إيجابية)، أو كريها (قيمة سلبية).

2. القيم الجمالية : وهي الجمال (قيمة إيجابية)، والقبح (قيمة سلبية)، وكذلك ما هو جاذب- منفر، لائق- غير لائق، الأنيق- الخشن، إلخ.

3. القيم النفعية : وهي الخير (قيمة إيجابية)، والشر (قيمة سلبية)، وكذلك الضار والنافع، و هي قيم تعود إلى العلاقة بين الوسيلة والغاية.

4. القيم الأخلاقية : تتصل بتصور الأخلاق يطبعه التضاد بين الخير والشر، بين الصواب والخطأ.

5. القيم الدينية : من خلال التقابل المتواتر بين الرب - الشيطان، الخلاص - الخسران، الاختبار- الطرد من الرحمة، المقدس- المدنس.

6. قيم المنطق : عن طريق القيم الصحيحة، والقيم الزائفة، الحقيقة والخطأ، إلخ.

وبالنسبة لفريق البحث الوطني للقيم الذي أنجز في إطار تقرير الخمسينية[1]، فإنه يعتبر القيم عبارة عن تفضيلات جماعية، تُعْتَبر بمثابة قواعد للسلوك أو الكينونة لأفراد أو مجموعات اجتماعية باعتبارها مثاليات، كما أن لها شحنة عاطفية باعتبارها ترتبط بمشاعر قوية، كما أن القيم لا تحيل على مثل نتطلع إليها؛ بل لها بالأساس وظائف عملية، إنها تقود وتلهم وتوجه وتنص على أحكام وآراء وخيارات وأعمال فردية وجماعية، ليخلص إلى أن التعبير عن القيم، يتم بطرق مختلفة، فهي قد تأخذ شكل مطلق (هذه القيمة هي الأفضل)، أو بطريقة مقارنة ونسبية، مثلا يتم تفضيل التجديد والتقليد كليهما، مع تفضيل أحدهما على الآخر.

وتساعد التعاريف الآنفة على امتلاك نظرة أشمل لحركية التدافع حول القيم وأثرها على الحالة الدينية، لاسيما وأن الشق الخاص بتحديات التدين نتج عن تحليل التدافع حول القيم بما فيها الدينية، والذي يتم بشكل متواز في مختلف مجالات الحياة العامة كما يشكل محصلة تفاعل مجموعة من الفاعلين غير المباشرين في الحياة الدينية بالمغرب، وهو ما انتظم في المحور الثالث.

4- **مفهوم الفاعل الديني** : وهو المفهوم الذي ساعد على تحديد الفاعلين في المحور الثالث من التقرير، حيث تم الدمج بين مفهومين فرعيين، الأول يتعلق بـ"الولايات الدينية" في التراث السياسي الإسلامي لتمييز الفاعل الديني المباشر عن الفاعل الديني غير المباشر، حيث درجت أدبيات هذا التراث على التمييز بين

1- رشيق، حسن (تحرير) التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، الرباط: 50 سنة من التنمية البشرية، 2006، www.rdh50.ma ص 10-11.

الوظائف الدينية المرتبطة بتطبيق مقتضيات التكاليف الشرعية، والتي حددها ابن خلدون في مقدمته في عدة أعمال كالصلاة والفتيا والقضاء[1] وهي الأعمال التي ميزها عما يسميه الأعمال السلطانية المرتبطة بالدنيا.

أما المفهوم الفرعي الثاني فيتعلق بالدلالة السوسيولوجية للفاعل على ضوء نظرية تالكوت بارسونز في الفعل، حيث اعتبر أن الفاعل الاجتماعي هو فاعل ذو إرادة موجهة بمعايير، ويتسم بسعيه لتحقيق مثله ومصالحه، وأن الفعل يفسر باعتباره تركيبا لثلاثة أنساق هي نسق الشخصية والنسق الاجتماعي والنسق الثقافي، وأن هذا الأخير يمثل العنصر الأكثر أهمية في هذه الثلاثية، وبحسب بارسونز، فالنسق الثقافي يشمل القيم والمعايير والمعتقدات وأنساق التعبير الرمزي وأنساق التأويلات، كما أن الفاعل بالنسبة لبارسونز هو نسق من الفعل كما هو نقطة مرجعية، ويمكن أن يكون فردا كما يمكن أن يكون جماعة، والفعل هو نفس سيرورة تغيير وضع في نسق إمبريقي من الفعل، كما أن الفاعل يمكن أن يكون في الوقت نفسه موضوع فعل[2].

وبناء على هذين المفهومين الفرعيين، نعتبر في تقرير الحالة الدينية فاعلا دينيا من يضطلع بالقيام بالوظائف الدينية على المستوى المؤسساتي؛ كإمارة المؤمنين والمؤسسات المرتبطة بها، كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية أو يعمل على دعم إقامتها ومتابعة درجة تحقق ذلك المجال الرئيسي لاشتغاله على المستوى الشعبي والمدني كالعلماء والزوايا والحركات الإسلامية والجمعيات الدعوية، وهو ما انتظم بشكل أساسي في المحور الثاني من التقرير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المحور الخاص بتفاعلات الديني والسياسي يعكس جانب الفاعلين غير المباشرين في الحياة الدينية بحكم اضطلاع المؤسسة الحزبية بوظائف الاقتراح والرقابة على تدبير الشأن العام والسياسات العمومية؛ ومنها ما يتعلق بالسياسة الدينية، والتي يقصد بها مجموع الإجراءات والتدابير التشريعية والمالية والتنظيمية والميدانية للقيام بما يصطلح عليه بالوظائف الدينية كما سبقت لذلك الإشارة، ويضاف لذلك التوقف عند سياسة الإدماج للتعبير السياسي للحركة الإسلامية والذي ينظر إليه التقرير باعتباره فاعلا

[1] - انظر الفصل 31 من الباب الثالث- الكتاب الأول من المقدمة ، وجاء الفصل تحت عنوان " الخطط الدينية الخلافية"، للتفصيل ابن خلدون، عبد الرحمن المقدمة، بيروت، دار القلم، ط.5، 1986.

[2] - Parsons ; Talcott, Edward Shils, Neil J. Smelser 2001(1951) Toward a general theory of action: theoretical foundations for the social action, Theoretical Foundations for the Social Sciences New Brunswick, NewJersey:Transaction Publishers, p55-57.

ublishers, p55-57.

سياسيا وليس دينيا، مما يجعل المحور الرابع من تقرير الحالة الدينية بمثابة محور تكميلي، لكن الضرورة المنهجية اقتضت التمييز بين المحورين الثاني والرابع.

إلا أن التعامل مع هذه المفاهيم وما فرضته من تقسيم منهجي للتقرير خضع هو الآخر لإطار منهجي مزدوج سيتم عرضه في الفقرة الموالية.

الإطار المنهجي : منهج دراسة الحالة والمنهج النسقي

اعتمد تقرير الحالة الدينية في المغرب على مقاربة مزدوجة جمعت بين استثمار بعض أدوات منهج دراسة الحالة على المستوى الإجرائي، والمنهج النسقي على المستوى النظري التحليلي.

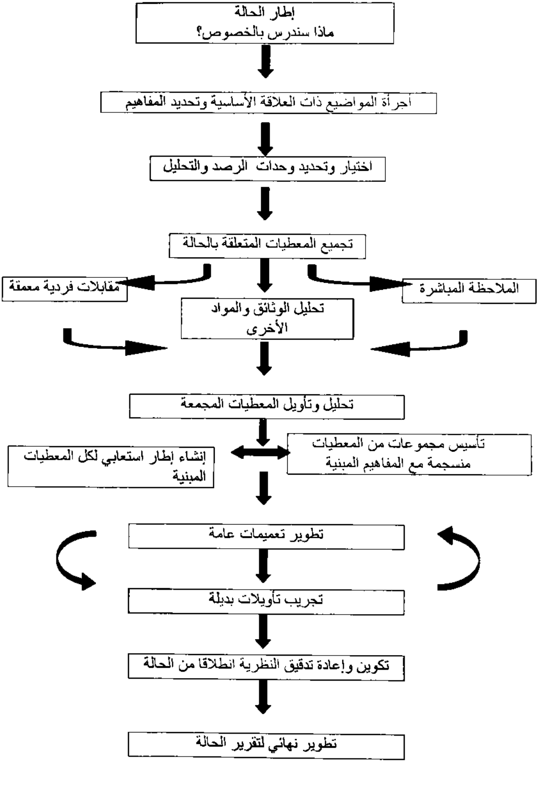
ويعد منهج دراسة الحالة "case study"[1] منهجا كيفيا تتيح إدماج نتائج المقتربات الكمية الميدانية، ويعني منهج دراسة الحالة دراسة الظواهر الإنسانية من خلال التحليل المتعمق لحالة محددة، وحسب دافيد ملك نيب في كتابه مناهج البحث في علم السياسة فإن دراسة الحالة هي "وصف لوضع معين بالاعتماد على الحوار والملاحظة المباشرة والبيانات الأخرى، مبينة بشكل دقيق يسمح بملاحظة السلوكات في مكان وزمان محددين، وهذه الخصائص تتقاسمها جميع الحالات". واستفاد تقرير الحالة الدينية من النموذج الذي قدمه ملك نيب لتطوير نموذج تركيبي يساعد على تجميع المعطيات المطلوبة وتصنيفها على ضوء مؤشرات تنبثق من المفاهيم المرجعية للتقرير، هذه المؤشرات التي سنعرضها في فقرة لاحقة.

والبيان التالي يبرز أهم المراحل التي تم تطويرها على ضوء منهج دراسة الحالة، وتوظيفها في دراسة الحالة الدينية في المغرب، مع التأكيد على أن التطبيق الحرفي المباشر للمنهج يقتضي اختيار حالة محددة ضمن الحالة الدينية ككل، من أجل دراستها، ثم تعميم نتائجها على مجموع الحالة الدينية بالمغرب، لكن تقرير الحالة الدينية في إصداره الأول اكتفى فقط بتطوير مقترب إجرائي لرصد الحالة الدينية من خلال استثمار الإطار العملي لمنهج دراسة الحالة، وهو ما سنبسطه بعد استعراض خطاطته[2].

---

[1] - David E. McNabb, 2004, **Research Methods for Political Sciences, Quantitative and Qualitative Methods**.Armonk, NewYork; London, England: M.E.Sharpe, Inc. p.358.

[2] - Ibid, p. 363.


إطار الحالة
ماذا سندرس بالخصوص؟
أجرأة المواضيع ذات العلاقة الأساسية وتحديد المفاهيم
اختيار وتحديد وحدات الرصد والتحليل
تجميع المعطيات المتعلقة بالحالة
مقابلات فردية معمقة
تحليل الوثائق والمواد الأخرى
الملاحظة المباشرة
تحليل وتأويل المعطيات المجمعة
إنشاء إطار استعابي لكل المعطيات المبنية
تأسيس مجموعات من المعطيات منسجمة مع المفاهيم المبنية
تطوير تعميمات عامة
تجريب تأويلات بديلة
تكوين وإعادة تدقيق النظرية انطلاقا من الحالة
تطوير نهائي لتقرير الحالة

وبحسب هذه الخطاطة فقد عمل فريق تقرير الحالة الدينية بعد حصرالمفاهيم والقضايا الأساسية لرصد الحالة الدينية والتي عرضت آنفا في الإطار المرجعي، إلى اختيار وتحديد وحدات الرصد، والتي تمت صياغتها في قالب مؤشرات تتيح رصد درجات التغير، وهو ما اقتضى اعتماد سنتين (2008/2007) كفضاء زمني للتقرير، ثم بعد ذلك تم الانتقال نحو تجميع المعطيات المتعلقة بالحالة، وبحسب الخطاطة فهي تشمل ثلاثة مصادر، أولا الملاحظة الطبيعية "naturalistic" و ثانيا إجراء مقابلات فردية معمقة، ثم تحليل الوثائق والمواد الأخرى، وهي المرحلة التي عمل تقرير الحالة الدينية أثناءها على استثمار نتائج الدراسات السوسيولوجية التي أنجزت في الفترة المغطاة بتقرير الحالة الدينية (2008/2007) وهي بالأساس ثلاث دراسات، فضلا عن الإشارة لتقارير أنجزت في فترة قريبة من هذه الفترة، وذلك بهدف المقارنة، كما تم العمل على تجميع الوثائق والتقارير المنجزة من قبل المؤسسات الرسمية أو المدنية أو الجمعوية ذات العلاقة، وإجراء عدد من اللقاءات مع عدد من الفاعلين.

وانتقل فريق التقرير، وذلك بحسب الموضوعات الفرعية للتقرير إلى تحليل ودراسة المعطيات المجمعة وتصنيفها ضمن موضوعات منسجمة مع استخلاص التقاطعات الناشئة عن ذلك، وهو ما أتاح في نهاية المطاف بناء إطار تركيبي ينطلق من رصد الواقع الديني على مستوى التوجهات والتجليات وذلك وفق التحديد المفاهيمي للدين، ثم ينتقل نحو رصد أداء الفاعلين الدينين وتقديم تفسير أولي لهذا الأداء على ضوء المعطيات المجمعة، ليعمل التقرير بعد ذلك على دراسة التحديات الناجمة عن تفاعل النسق الديني مع باقي الأنساق المجتمعية، سواء منها الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية.

أما بخصوص إنجاز تعميمات كلية وتطوير نظرية كلية انطلاقا من دراسة الحالة بحسب الخطاطة الآنفة، فذلك لم يكن ضمن خطة تقرير الحالة الدينية والذي حدد مقاربته في الإطار الوصفي التركيبي.

ومن الناحية التحليلية تم اعتماد التحليل النسقي أساسا لتحليل سلوكات الفاعلين الدينيين باعتبارها استجابة لمدخلات مرتبطة بالمحيط الخارجي أو نتاج سعي الفاعلين للتكيف مع هذا المحيط وضمان توازنهم وفعاليتهم، وهو ما يدفع إلى تحديد شبكة الفاعلين المؤثرين في حركية التدين في المجتمع المغربي والوقوف على أثرهم وعلاقاتهم مع باقي الفاعلين ومختلف التفاعلات الحاصلة بينهم، وكذا السياسات العمومية التي تهم تدبير المجال الديني، وتأثير السياسات الدولية على الصعيد المحلي، وتأثير الفاعلين الدينيين غير الرسميين في حركية التدين بالمجتمع المغربي، وذلك وفق تحليل نسقي شمولي يلتزم بالتحليل الإجرائي المعتمد في التقرير.

المؤشرات الأساسية

ونشير هنا في هذا الإصدار الأول إلى أن جهود فهم الواقع الديني في المغرب تصطدم بحاجز يعيق تطورها بالشكل المطلوب، ويتمثل في ضعف جهود تطوير آليات منهجية للرصد والتحليل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الظاهرة الدينية والتي تتجاوز أن تكون ظاهرة مادية صرفة، مما يكون له أثر بالغ على طرق تنظيم المعلومات والبيانات حول الحالة الدينية، ولهذا ارتكز الإطار المرجعي لرصد الحالة الدينية في المغرب على تأكيد أهمية الرصد المعلوماتي والتركيب المنهجي وفق مؤشرات استقرت كمحددات للتعبير عن حركية التدين في المجتمع، مع اعتماد تصنيف إجرائي للموضوعات المؤطرة لتلك المؤشرات.

وما يميز هذا الإطار المرجعي عدم نهجه طريقة التقويم العام القائم على تقديم نقط ومؤشرات تتيح الحكم بالسلب أو بالإيجاب على وضعية الحالة الدينية، بل تترك أمر التقويم للقارئ والباحث بعد أن تضع بين يديه المعلومات والبيانات اللازمة لذلك، لكن المؤشرات التي يرتكز عليها الإطار المنهجي تسعى أن تكون أكثر تخصصا، حيث تندرج تحت هذه المؤشرات الأساسية والفرعية التي تم تحديدها مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تشكل أهم وليس كل جوانب حالة التدين، التي نحاول الانطلاق منها بهدف الوصول إلى تقرير وصفي يخدم العمل التحليلي والاستشرافي، فهي ليست مؤشرات نهائية وشاملة بل تسعى لتأطير أكبر عدد ممكن من المؤشرات الخاصة بالحالة الدينية، والتأسيس لنقطة انطلاق من أجل بناء تقاليد الرصد العلمي في هذا المجال، والاعتماد في ذلك على ما تراكم من دراسات حول الوقائع والبيانات والإحصائيات الأساسية في بناء معرفة بالحالة الدينية.

لقد ساعدت التحديدات المفاهيمية والمنهجية السابقة في ضبط وحدات الرصد المركزية وبناء المؤشرات الخاصة بها، وتغذيتها من خلال رصد الوقائع التي شهدها المغرب في الفترة المغطاة بالتقرير، وهي الوقائع التي تم تمحيصها في ضوء تقارير المؤسسات ذات العلاقة بالمؤشر أو وحدة الرصد، وهو ما يمثل قيمة مضافة للتقرير تتيح إعادة تركيب معطيات التقارير السابقة، لكن ضمن نسق وصفي تحليلي.

بناءا على المفاهيم الأربع المنبثقة عن مفهوم الحالة الدينية تم تقسيم التقرير إلى أربعة محاور بالإضافة إلى المحور الخاص باليهود المغاربة، حيث تناول المحور الأول الواقع الديني، عبر التمييز بين وحدتين أساسيتين، الأولى تهم التوجهات والاختيارات الدينية للمغاربة وتعكس بالتالي طبيعة المضامين العقدية السائدة وكذا المعارف الدينية المهيمنة أو الموجودة فضلا عن المواقف الاجتماعية ذات الأساس الديني، وتمثل معطياتها نتائج الدراسات السوسيولوجية المنجزة في فترة التقرير، أما الوحدة الثانية،

فتهم تجليات التدين حيث تم اختيار تسع وحدات فرعية انتظمت في إطارها مؤشرات الرصد، وتمتد من دائرة العبادات وهي الصلاة، الصيام، الحج، حيث تم تطوير مؤشرات نذكر منها في هذه المقدمات المؤشرات الأساسية، من قبيل مدى الإقبال على المساجد ومستوى انتشارها الجغرافي، ودرجة تقدم أو تراجع انخراط المحسنين في بنائها والعناية بها، وحجم التفاعل مع برامج محو الأمية بالمساجد، ومستوى الإقبال على برامج الوعظ بها، أما بخصوص الصيام، فإن أهم المؤشرات المعتمدة تمثلت في رصد تطور الإقبال على التراويح والقرآن، ومستوى المبادرات الإحسانية خلال شهر رمضان، أما الحج فقد اعتمد مؤشر الإقبال على المشاركة في نظام القرعة، والذي هو نظام حديث بعد أن ارتفع الطلب على المشاركة في الحصة التقليدية للمغرب، مما أعاق القدرة على تدبيرها، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية أخرى تهم تأهيل الحجاج وشروط الحج، واستثنى التقرير التطرق للزكاة على مستوى الممارسة لغياب معطيات رقمية بفعل عدم وجود إطار تشريعي وتنظيمي يتيح تدبير جمعها وصرفها، مما يبقي الالتزام بها في الإطار الفردي.

وإلى جانب دائرة العبادات أضاف المحور الفرعي لتجليات التدين دائرة السلوك الديني المنبثق عن الالتزام بالعبادات وما تفرزه من حاجيات لضمان الالتزام الأمثل بها من وجهة نظر المعنيين، كالإقبال على القرآن وحفظه وترتيله لعلاقة ذلك بكل العبادات الثلاثة المشار إليها آنفا، ونفس الملاحظة تهم الطلب على الفتوى والمعرفة الدينية والتعليم الديني، أو انعكاس ذلك على اللباس عامة وزي المرأة خاصة، أومستوى التفاعل مع الإعلام الديني، فضلا عن تطور حركة الإنتاج الديني المغربي وما تقدمه من مؤشرات تهم مدى مواكبة تلك الاحتياجات ومدى القدرة على الاستجابة لمتطلبات الاجتهاد والتجديد، ليختم التقرير في هذا المحور بوحدة تاسعة تهم الوقف باعتباره التجلي الأقوى للصدقة والإحسان الدائم، عبر رصد تطور سياسة الوقف وتنميته ومدى التفاعل المجتمعي معه، مع الإشارة إلى أن هناك مؤشرات سالبة تعرض لها التقرير أثناء تقديم نتائج الرصد للواقع الديني.

وعلى مستوى محور الفاعلين الدينيين، فقد همت المؤشرات رصد المبادرات الصادرة عنهم للاستجابة للطلب المتزايد على التدين، والتوجهات المؤطرة لتلك المبادرات وأثرها على مسارات تطور الحالة الدينية، والعلاقات القائمة بين الفاعلين، ونوعية التحديات التي تعترض اشتغالهم، مثل تحديات الفعالية المجتمعية والاجتهاد ومواجهة الغلو بالنسبة للعلماء، وتحديات التجديد والتفاعل بالنسبة للتصوف، وتحديات التكيف والاجتهاد والتفاعل مع تحولات المجتمع والدولة بالنسبة للحركات الإسلامية.

أما بخصوص المحور الثالث من تقرير الحالة الدينية فإن المؤشرات المركزية التي تم اعتمادها توزعت على تسع وحدات كبرى للرصد، وضمن كل وحدة تم تحديد مؤشرات، وشملت كلا من المستوى الأسري، والمستوى الأخلاقي، والمستوى الشبابي، والمستوى التعليمي، والمستوى الفني والسينمائي والإعلامي، والمستوى الأمازيغي واللغوي، والمستوى المذهبي (التشيع) والمستوى العقدي (التنصير) والمستوى التطبيعي.

ونذكر من بين المؤشرات، على المستوى الأسري، ما يهم مؤشرات استقرار الأسرة، والإقبال على الزواج من عدمه، وأحكام الطلاق، واللجوء إلى الإجهاض السري، والعنف الأسري. وعلى المستوى الأخلاقي والقيمي تم التوقف عند المؤشرات الخاصة بالمجاهرة بالشذوذ الجنسي، وحجم توسع السياحة الجنسية والدعارة والاستغلال الجنسي للأطفال وكذا التحرش الجنسي، وتعاطي الخمر والمخدرات والقمار، ومعدلات الجريمة وطبيعتها وانتشارها الجغرافي، والإقبال على القروض الربوية، ومظاهر زعزعة العقيدة. وقد تم تخصيص مؤشرات على المستوى الشبابي تعكس تجليات المؤشرات التي سبق عرضها في المستويين الأسري والشبابي.

وعلى المستوى التعليمي، تم التوقف عند المؤشرات المرتبطة بالتغيرات المسجلة في قيم بعض المقررات الدراسية، و السياسة اللغوية التعليمية، ومؤشرات الفضاء الأخلاقي التعليمي.

وبخصوص مؤشرات المستوى الفني والإعلامي والسينمائي فقد اعتمد التقرير على رصد مؤشرات نوعية الإنتاج الفني والإعلامي ومضامينه وعلاقته بحقل القيم والسياسات المؤطرة لهذا الإنتاج، أما على المستوى الأمازيغي واللغوي فقد تم اعتماد المؤشرات الخاصة بتوجهات الإنتاج الأمازيغي ذي العلاقة بمجالات التدين، وآثار الحراك الأمازيغي على موقع الدين في الهوية، فضلا عن مؤشرات الحراك اللغوي العام بالمغرب.

وبالنسبة للمستويات الخاصة بالتشيع والتنصير والتطبيع، فإن المؤشرات همت رصد التطورات التنظيمية والفكرية والعلائقية والميدانية والديموغرافية الخاصة بكل مستوى، وذلك من خلال مؤشرات تهم هذه التطورات الخمس بشكل أساسي.

أما المحور الرابع والمخصص لرصد تفاعلات الديني والسياسي بالمغرب فإن مؤشراته الأساسية توزعت على ثلاثة مستويات فرعية، الأول رصد موقع قضايا المرجعية في العمل الحزبي خطابا وممارسة، مع اختيار مؤشر الأداء البرلماني الرقابي والتشريعي، والثاني رصد تطور الاندماج السياسي للحركة الإسلامية في ظل

التطورات التي عرفتها سنتي 2007 و2008، أما الثالث فقد خصص لموضوع السلفية الجهادية من خلال مؤشرات همت التطورات الداخلية للملف وسياسة الدولة على مستوى الحوار أو المتابعات الأمنية، ثم تحولات الخطاب.

وحول مؤشرات المحور الخامس والأخير الخاص باليهود المغاربة، فإن التقرير توقف عند المؤشرات المرتبطة بالوضع الديموغرافي والطائفي والعلائقي والقانوني.

إن الاستعراض الإجمالي للمؤشرات يمثل أرضية لاستيعاب حجم التعقيد القائم على مستوى بنائها من جهة، ومدى القدرة على تطبيقها، وهو ما لا يزعم التقرير أنه كان موفقا فيه، خاصة وأن الإصدار الأول للتقرير يمثل مرحلة تأسيسية للتقارير القادمة.

لقد ساعد الإطار المفاهيمي والمنهجي محرري التقرير على التركيز على التجليات المعلنة والمصرح بها أو المعبر عنها من خلال سلوكات ومواقف ومؤشرات يمكن رصدها وحصرها، كما مكن تحديد هذه المحاور من فرز رصد تطورات الواقع الديني للمغاربة من حيث توجهاتهم وممارساتهم الدينية والمؤسسات المؤطرة لذلك، والفاعلون المؤثرون فيها، في الوقت نفسه تمثل تلك المحاور الثلاث عند رصد التحديات التي تؤثر على حركية التدين في المجتمع، وذلك دون الانزلاق نحو إصدار أحكام قيمة متعالية حول التدين الجماعي أو تقديرات حالة للإيمان الفردي، وهو ما يعد خارج أهداف هذا التقرير.

إن طموح هذا التقرير في إصداره الأول هو أن يساهم في جهود تأسيس انعطاف علمي لتجاوز عثرات البحوث السابقة، والسعي لتقديم معرفة مركبة لمختلف مجالات الحياة الدينية للمغاربة ولتحدياتها وللفاعلين فيها وللتفاعلات التي تنشأ بينها وبين باقي مناشط المجتمع والدولة، وذلك من زاوية لا تدعي الموضوعية المطلقة أو الحياد الصرف، بل تحاول عبر أدوات المعرفة الوصفية المركزة تجميع الوقائع المرتبطة بمجال زمني محدد هو سنتي 2007-2008 ووضعها في سياق موضوعاتي يتيح الربط المنهجي ويساعد على فهم تطورها والعلاقات والتفاعلات التي تنشأ بينها.

إعداد التقرير

لقد تم الانطلاق في البداية من عرض الوقائع الخاصة بالحالة الدينية خلال سنتي 2007 و2008، لننتقل بعد ذلك لدراسة الفاعلين في الحياة الدينية لرصد تطور توجهاتهم وآليات اشتغالهم وأدائهم، حيث عالج التقرير فيه كلا من إمارة المؤمنين

ووزارة الأوقاف والعلماء والزوايا والحركات الإسلامية، ثم خصص التقرير محورا لتحديات التدين في المغرب سواء منها الإيجابية أو السلبية، وقد تم الانطلاق فيها من رصد التحديات الداخلية؛ وذلك وفق تركيب ينطلق من التحديات الداخلية التي تشمل مجالات الأسرة والقيم والشباب والتعليم والفن واللغة، والختم بالتحديات ذات المنشأ الخارجي كالتشيع من الناحية المذهبية أوالتنصير من الناحية العقدية، أوالتطبيع باعتباره مشروعا حضاريا يستهدف تحييد فعالية منظومة القيم الإسلامية التي تتفاعل مع المكانة الدينية للقدس في الوجدان الديني للمغاربة، ورغم الصعوبة التي اكتنفت وضع التشيع في نفس الخانة مع تحديات أخرى تقدم نموذجا نقيضا للنموذج الإسلامي، إلا أن التقرير انطلق من محدد إجرائي يهم الربط بين طبيعة التحدي المطروح وبين السمات العامة للحياة الدينية للمغاربة، حيث اعتبر التشيع حاملا لتحد مذهبي يهم الوحدة المذهبية للمغاربة كسمة بارزة من سمات حياتهم الدينية، ولهذا تم إدراج التشيع في خانة التحديات، لكن مع التحفظ الشديد على ما قد يحمله ذلك من أحكام قيمة غير موضوعية.

بعد ذلك تطرق التقرير في محور آخر لتفاعلات الديني بالسياسي من خلال ثلاثة محاور، الأول يهم علاقة الأحزاب المغربية بقضايا المرجعية، والثاني الحركة الإسلامية وإشكالية المشاركة السياسية، والثالث ملف السلفية الجهادية وإشكالية التسوية، ليختتم التقرير بمحور أخير حول اليهود المغاربة.

وقد تم إنجاز هذا التقرير وفق مراحل متعددة ومترابطة كان أولها اشتغال فريق العمل على تجميع الوقائع والمعطيات المتعلقة بالحالة الدينية في المغرب، تلاها إعداد دراسات موضوعاتية شملت الوضعية الراهنة لهذه الحالة الدينية ولتحدياتها وللفاعلين والعلاقات، وتمت مناقشتها ومدارستها بشكل جماعي، وبعد ذلك تم الاشتغال على التركيب المنهجي للتقرير.

ونود في ختام هذا التقديم أن نتوجه بالشكر لمختلف الباحثين والفعاليات العلمية التي قامت بمراجعة النسخ الأولى من التقرير، بالإضافة إلى المؤسسات التي لم تبخل عن مد فريق التقرير بالمواد المرجعية المطلوبة، والله ولي التوفيق.

مصطفى الخلفي

المشرف العام على التقرير

المحور الأول: الواقع الديني في المغرب

يقتضي رصد الواقع الديني بالمغرب في سنة 2007- 2008 التمييز بين رصد طبيعة التوجهات الدينية من جهة، وكذا تجليات الحياة الدينية المرتبطة بالعبادات والسمات الدينية في الحياة العامة، ونشير في البداية إلى ضرورة التمييز بين مستويين من الفهم للدين، المستوى الأول؛ الدين بصفته نسقا يتضمن القيم العليا بما فيها من عقائد وتشريعات ومنظومات تصورية، تشمل علاقة الإنسان بخالقه وبالكون وبني جنسه، والمستوى الثاني هو التدين، ونقصد به أشكال ومختلف التعبيرات عن الدين، من خلال تفاعل الفرد مع هذه المنظومة الدينية، وهذا التفاعل هو ما يتجسد في الواقع الاجتماعي، في إطار شبكة من العلاقات المعقدة والمركبة، سواء في تمثل الفرد لهذا الدين، أو لكيفية استلهامه وتطبيقه داخل حيز اجتماعي معين.

انطلاقا من ذلك يتوجه هذا التقرير للتعاطي مع التدين والذي نعبر عنه بالحياة الدينية وليس مع الدين، انطلاقا من هذه الملاحظة المنهجية، يحاول التقرير الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بواقع التدين بالمجتمع المغربي من خلال طرح بعض الأسئلة كالتالي:

- ما هي التوجهات الدينية عند المغاربة، كما تبلورت في السنوات الأخيرة، والمقدمة من قبل عدد من الدراسات السوسيولوجية التي أنجزت مؤخرا؟
- كيف يمكن فهم حركية التدين في ظل التحولات الاجتماعية والقيمية التي يعرفها المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة؟

I- التوجهات الدينية في المغرب

يعتبر تقرير الحالة الدينية أن التصريح بالقدرة على الرصد الشامل للتوجهات الدينية للمغاربة مجازفة كبيرة، إلا أن التراكم الأولي المسجل في مجال الدراسات الاجتماعية الكمية في السنوات الأخيرة ساعد على امتلاك صورة أولية لحركية هذه التوجهات، ولمساراتها، كما أتاح المقارنة بين حركيتها في المغرب في مقابل دول اخرى.

وتعد دراسة الشباب المغربي والقيم من الدراسات الحديثة في هذا الباب [1]، حيث كانت نتاج بحث ميداني سوسيولوجي أنجز سنة 1995 ونشر سنة 2000 على عينة مكونة من 865 تلميذا وطالبا بثانويات الرباط وجامعة محمد الخامس بالرباط، واهتم برصد تمثلات القيم الدينية عند فئة الشباب وطبيعة سلوكاتهم الدينية، وكان من نتائجه الأساسية إبرازه للموقع المركزي للإسلام في تحديد الهوية المغربية عند الشباب، كما شكل البحث الوطني حول القيم ومن ضمنها القيم الدينية والذي أعد ضمن مشروع تقرير خمسين سنة من التنمية البشرية خطوة مهمة نحو إنجاز بحث وطني موسع في هذا المجال، ورغم أن هذا البحث أنجز من الناحية الميدانية في خريف سنة 2004 إلا أنه صدر في بداية 2006 ويتيح تقديم خلفية عن التوجهات الدينية للمغاربة، كما يمكن من رصد جوانب الاستمرارية والتغير بالمقارنة مع دراسة الإسلام اليومي والتي صدرت في نهاية سنة 2007.

لقد سعى تقرير الحالة الدينية في نسخته الأولى إلى تقديم النتائج الخام لخمس دراسات سوسيولوجية كمية ميدانية، اثنتان منها أنجزتا من قبل فريق بحث مغربي وهما المشار إليهما آنفا (البحث الوطني حول القيم ودراسة الإسلام اليومي) وثلاثة أنجزتا من قبل مؤسستين أمريكيتين كجزء من عمليات مسح واسعة على المستوى الدولي تهم رصد توجهات الرأي العام إزاء قضايا كبرى، وقبل عرض قراءة أولية لهذه الدراسات المسحية نعرض أهم نتائجها ذات العلاقة بموضوع التوجهات الدينية في الفقرات الموالية.

[1]- Bourqia, Rahma; Moukhtar Harass; Mohammed Ayadi; hassan Rachik, 2000 **Les Jeunes et les Valeurs Religieuses**, CasaBlanca: édition EDDIF.

1- البحث الوطني حول القيم :

شكل البحث الوطني حول القيم[1] انطلاق أول مشروع منهجي ومنظم ومؤسساتي على المستوى الوطني يرصد جانب من التوجهات والمسلكيات الدينية ضمن مشروع أشمل لرصد القيم، حيث خصص هذا البحث محورا قائما بهذا الأمر عنونه بـ "القيم والدين والتقاليد" فضلا عن القيم الأسرية والسياسية والعملية والترفيهية، وقد تم تحديد حجم العينة في ألف شخص تم اختيارهم انطلاقا من عينة البحث الوطني حول الشغل الذي أنجز من قبل المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- شكلت الصلاة تعبيرا متناميا عن التوجهات الدينية حيث عبر 72% من المغاربة عن كونهم يصلون بطريقة منتظمة، و 14% بطريقة غير منتظمة، ثم 14 % فقط لا يصلون، أما بالنسبة للشباب فتصل نسبة المصلين منهم إلى 50.3% وبالنسبة للطلبة كانت النسبة65 %، كما توصل البحث إلى الارتفاع المتنامي للشباب المصلي مقارنة مع دراسات أنجزت في أزمنة سابقة، حيث أحال التقرير على دراسة لأندريه آدام في سنة 1961[2] قالت بتراجع التدين في صفوف الشباب، وبعدها دراسة لمحمد الطوزي في بداية الثمانينات حيث توصل إلى أن ما نسبته فقط 8% هم الذين يصلون بانتظام في حين أن 49% منهم لا يصلون، وبحسب البحث الوطني للقيم فإن ما نسبته 70.3 % من الذكور يصلون بانتظام في مقابل 74.4 % بالنسبة للإناث.

- وبالنسبة لزيارة الأولياء والأضرحة فقد عرفت تحولا دالا، حيث إن 53% من المغاربة لم يقوموا بزيارتها نهائيا، في مقابل 11% يزورونها بانتظام، في حين أن 33 % منهم يقوم بذلك بحسب المناسبة، أما من حيث الموقف من زيارة الأضرحة فإن 47 % عبروا عن موقف مناهض للزيارة في مقابل 40 % أيدها.

---

[1]- حسن رشيق وآخرون، 2006، التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم،

[2] - ADAM, André, **Une enquête auprès de la jeunesse musulmane du Maroc**. Aix-en-Provence, La Pensée universitaire, 1963, (Publications des Annales de la Faculté des lettres. Série travaux et mémoires 28).

جدول رقم 1: جدول القيم الدينية حسب الإقامة (%)

	الحضري	القروي
يصلون بانتظام	74.8	68.7
لايصلون	11.0	18.5
يزورون الأضرحة بانتظام	6.4	19
لايزورون الأضرحة إطلاقا	60.5	42.3
مع زيارة الأضرحة	30.5	54.6
ضد زيارة الأضرحة	54.9	35.6

المصدر: التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم- ص 53

جدول رقم 2: جدول القيم الدينية حسب السن (%)

	24−18	25−34	44−35	59−45
يصلون بانتظام	50.3	68.0	68.4	87
لايصلون	−	−	−	−
يزورون الأضرحة بانتظام	5.3	7.8	11.1	12.6
لايزورون الأضرحة إطلاقا	66.7	60.2	56.8	45.9
مع زيارة الأضرحة	36.8	30.9	38.9	45.4
ضد زيارة الأضرحة	52.6	57.8	47.0	39.6

المصدر: التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم- ص52

– وبخصوص مصادر المعلومات الدينية فقد كشفت نتائج البحث الميداني عن تنوع كبير في مصادر المعرفة ودخول الوسائل الجديدة للتواصل من إنترنيت وأقراص مدمجة وفضائيات كمصادر مغذية للمعرفة، الأمر الذي يجعل الوسائل التقليدية للتنشئة الدينية في المغرب محط منافسة من قبل هذه الوسائل الحديثة، إلا أن المثير في التقرير هو احتلال المسجد الرتبة الأولى في مصادر المعلومات الدينية.

جدول رقم 3: جدول مصادر المعلومات الدينية بحسب الجنس (%)

مصادر الأخبار (ثلاثة)	الذكور	الإناث
المسجد	83.5	35.3
القنوات التلفزية المغربية	44.6	55.4
القنوات التلفزية عبر الساتل	18.8	26.4
الأسرة	4.5	30.4
الكتب	41.4	33.8
الإنترنت	3.0	2.3

المصدر: التقرير التركيبي للبحث الوطني - ...

– كما أبرز التقرير التركيبي أن "التشبث بالدين كان أكثر قوة عند جيل الآباء بنسبة 64 %، وأن التعاطي لزيارة الأضرحة موجود في القرى أكثر منه في المدن، كما أضاف لذلك متغير السن والجنس في إبراز الفروق القائمة في توجهات السلوك الديني للمغاربة، والتي يشكل فيها المسجد مصدر معلومات أساسي بالنسبة للذكور مقابل القنوات التلفزية المغربية عند الإناث، كما أن الأسرة تتراجع كمصدر معلومات ديني بشكل كلي بالنسبة للذكور، وحول المستوى التعليمي أفاد التقرير التركيبي أن المتوفرين على تعليم ثانوي أو عال تصل نسبة من يصلون بانتظام داخلهم إلى 69.9% و71.1 % على التوالي في مقابل نسبة 62.8 % بالنسبة للتعليم الأساسي، لكن هذه النسبة ترتفع، وهذا دال أيضا في حالة الذين لا يتوفرون على مستوى تعليمي لتكون النسبة هي 76.5 % ليستنتج معدو التقرير التركيبي أن الالتزام بالصلاة لا يتغير بتغير المستوى التعليمي باستثناء خريجي المدارس القرآنية حيث تكون النسبة هي 86 %، والمثير أيضا أن الموقع الاجتماعي هو الآخر يبقى محدود التأثير على الفرق بين الفئات الاجتماعية من حيث المواظبة على الصلاة باستثناء العاطلين الذين يسجلون أدنى نسبة بـ 56%.

وقد عبرت الخلاصة الأساسية للتقرير التركيبي عن أن المعطيات المستخلصة من البحث الميداني لا تتيح القول بحصول تراجع أو تقدم في القيم الدينية، مكتفيا بالتأكيد على كون هذه النتائج ستشكل مرجعا لذلك بالنسبة لدراسات ميدانية لاحقة، وهو ما دفعنا في تقرير الحالة الدينية لـ 2007–2008 إلى استعراض أهم نتائج البحث الوطني حول القيم في المجال الديني رغم أنها من الناحية الميدانية قد أنجزت في خريف 2004 بمساهمة من قبل غالبية أعضاء فريق البحث الوطني حول القيم لتشكل مرجعا للمقارنة مع نتائج دراسة الإسلام اليومي لسنة 2007.

2ـ دراسة الإسلام اليومي 2007 [1]:

صدر هذا البحث السوسيولوجي المعنون بـ"الإسلام اليومي– القيم والممارسات الدينية بالمغرب" في نهاية 2007، واعتمد في البحث على عينة شملت حوالي 1156 مغربيا ومغربية من الجهات الـ 16، وجه لها أكثر من 140 سؤالا، وتم الاستناد على اختيارهم بالانطلاق من عينة ممثلة تعتمد في البحوث الدورية حول الشغل للمندوبية السامية للتخطيط، وقد كان من المفترض بحسب معدي

[1]- Tozy, Mohammed; Mohammed Ayadi et Hassan Rachik 2007 **L'islam au Quotidien,** Casablanca:éditions Prologues.

الدراسة أن يتم الاستناد إلى عينة تستثمر نتائج الإحصاء العام لـ 2004 إلا أن تأخر المندوبية في مدهم بالعينة جعلهم لا يعتمدون عينة محينة مما نتج عنه سلبيات[1].

وتم إنجاز الدراسة الميدانية في سنة 2006 أي بعد حوالي سنتين من البحث الوطني حول القيم، مما جعل عددا من نتائج هذا الدراسة تتأكد إلا من استثناءات قليلة كدور المسجد في توفير المعلومات الدينية حيث تراجعت النسبة بشكل مثير إلى 39.8 % بالنسبة للذكور و11.2% بالنسبة للإناث وهو ما يفسر بأن البحث الأول أتاح إمكانية اختيار ثلاثة مصادر، أما البحث الثاني فقد دعا إلى تحديد مصدر واحد.

لقد اهتم هذا البحث بطرح إشكالية التحولات في الممارسات الدينية عند المغاربة، وعمد إلى مناقشة علمية مستفيضة للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية التي صدرت؛ سواء في المرحلة الكولونيالية أو بعد تصاعد الاهتمام الأنجلو ساكسوني، وأثمرت دراسات متعددة حول الزوايا والعلماء والعلاقة مع السلطة والحياة الدينية اليومية للمغاربة في مختلف المجالات الجغرافية القروية والحضرية، ودور التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية في ذلك، لتشكل هذه المقدمة مدخلا لإبراز تميز مشروع الدراسة الميدانية ومدى قدرتها على تقديم معرفة أكثر دقة بالواقع الديني، دون بخس بعض من نتائج الدراسات السابقة.

وبغض النظر عن كون الإشكالية المؤطرة للبحث ارتبط ببحث مسارات التدين أو العلمنة في المجتمع المغربي، نقف تباعا عند أهم التوجهات والسلوكات الدينية للمغاربة بحسب الدراسة، قبل أن نتوقف عند الجدل الذي أثارته.

شهدت بعض المسلكيات الدينية المرتبطة بالتدين التقليدي مثل زيارة الأضرحة تراجعا، مع العلم أن نسب هذه الممارسات تتقارب مع ما ورد في البحث الوطني حول القيم، وهو تراجع بحسب الدراسة يعود إلى عدة أسباب متناقضة، تتجلى أساسا في تأثير الحركات الإصلاحية الدينية من جهة، والحركات الوطنية ذات النزعة الحداثية من جهة أخرى.

---

1 [illegible]

جدول4: تاريخ آخر زيارة قام بها المستجوب

التاريخ	%النسبة
أبدا	68.0
قبل 1989	3.1
بين 1990 و1999	5.5
بين 2000 و2004	10.3
بين 2005و2006	13.1

المصدر: الإسلام اليومي- ص64

أما على مستوى الشعائر وبعض المعتقدات ذات الأساس الديني فقد جاءت نتائج دراسة الإسلام اليومي بنتائج دالة، منها ارتفاع مؤشر الصلاة بانتظام، ليصل إلى 65.7 %مع اختلاف محدود بين المجالين القروي والحضري بخصوص من لم يصلوا إطلاقا، حيث كانت النسبة في حدود 14.6 %، أما صيام ستة أيام من شوال فثمة تقدم بالنسبة لمن يصوم في المجال الحضري ستة أيام من شوال بالمقارنة مع المجال القروي، حيث كانت النسبة 44 % و41.2% على التوالي، ونشير إلى أن البحث لم يطرح سؤالا خاصا بصوم رمضان بالنظر لما توقعه من صعوبة الحصول على أجوبة جدية في ظل التجريم القانوني للإفطار العلني في رمضان، واكتفى عوضا عن ذلك بطرح سؤال حول ما أسماه بـ "التسامح" إزاء المفطرين، حيث كانت النسبة هي 48.5% من المستجوبين ممن يتسامحون مع المفطرين لكن شرط أن يتم ذلك في الفضاء الخاص (ص 120).

جدول5: الشعائر والعقائد بحسب مكان الإقامة (%)

	المجال الحضري	القروي	المجموع
الصلاة بانتظام (5 مرات)	66.6	64.9	65.7
الصلاة بغير انتظام (5 مرات)	10.2	6.2	8.0
كان يصلي في الماضي، ولكن ليس اليوم (5 مرات)	12.6	10.9	11.7
لم يصل أبدا	10.6	18.1	14.6
يصوم 6 أيام من شوال بانتظام	44.0	41.2	42.5
يصوم 6 أيام من شوال بغير انتظام	14.3	14.5	14.4
لا يصوم أبدا 6 أيام من شوال	41.7	44.2	43.1
يصوم الإثنين والخميس بانتظام	5.1	3.4	4.2
يصوم الإثنين والخميس بغير انتظام	17.7	16.5	17

	الجيل الحضري	القروي	المجموع
لا يصوم الإثنين والخميس	77.2	80.2	78.8
يعتقد في الجن	83.8	87.5	85.8
يعتقد في السحر	81.5	89.6	85.9
مع زيارة الأضرحة	23.0	40.6	32.5
ضد زيارة الأضرحة	65.7	47.8	56.1

المصدر: الإسلام اليومي- ص95

كما توقف التقرير عند الشباب والتدين والتحولات التي عرفتها هذه العلاقة، حيث اعتبر محمد العيادي محرر هذا المحور في الدراسة أن الشباب المغربي اليوم هو أكثر تدينا من الجيل السابق، لكنه يبقى أقل بالمقارنة مع الفئات العمرية الأكبر سنا، فالفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة هي الأقل إقبالا على الصلاة حيث إن نسبة من يصلون بانتظام هي 41.6% في مقابل 22.2 % من الشباب المستوجب لم يسبق لهم الصلاة، وفيما يتعلق بالصلاة في المسجد بانتظام فإنه بالنسبة للشباب لم تتجاوز النسبة 8%، لكن بخصوص المقارنة بين الجنسين تؤكد نفس نتائج تقرير البحث الوطني حول القيم.

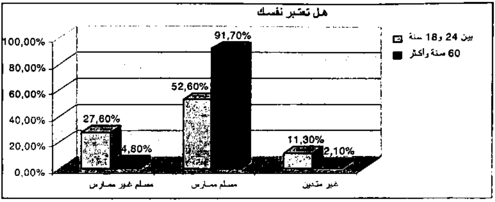
جدول6: أداء الصلاة حسب الجنس (%)

	بانتظام	بغير انتظام	في الماضي	أبدا	المجموع
النساء	70%	8%	7.6%	13.6%	100%
الرجال	60%	8%	16.3%	15.7%	100%
المعدل	65.7%	8%	11.7%	14.6%	100%
ربات البيوت	79,4%	7,5%	3,9%	9,3%	

المصدر: الإسلام اليومي- ص188

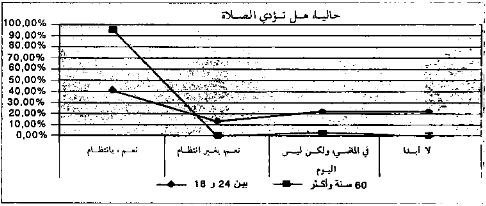
وسجل التقرير أن نسبة 72.2% يذهبون إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة، وبخصوص الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة فإن نسبة من لم يسبق لهم أن قاموا بصلاة الجماعة بلغت 35.2 % عند هذه الفئة، في حين تقل هذه النسبة لدى الذين تقل أعمارهم عن 60 سنة إلى 18 %، كما أشار التقرير إلى أن 59.1 % من المستجوبين الشباب يقومون بالصلاة ليلة 27 من رمضان والمرتبطة عند المغاربة بليلة القدر، في حين يرتفع المعدل إلى 75.5 % بالنسبة للفئة العمرية البالغة من العمر 60 سنة فما فوق، وتكشف الجداول المقدمة في دراسة الإسلام اليومي معطيات دالة حول خريطة السلوك الديني للمغاربة.

مبيان 1 : ممارسة الشعائر



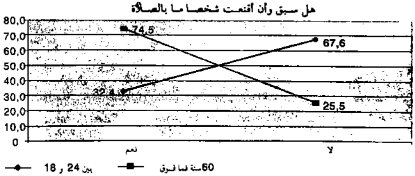
المصدر: تقرير الإسلام اليومي – ص 109

مبيان 2 : أداء الصلاة



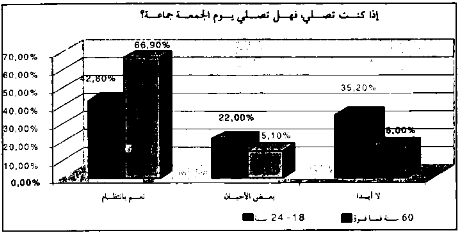
المصدر: تقرير الإسلام اليومي – ص 113

مبيان 3 : إقناع شخص بالصلاة



المصدر: تقرير الإسلام اليومي – ص 122

مبيان 4: أداء الصلاة يوم الجمعة جماعة



المصدر: تقرير الإسلام اليومي – ص 117

وفيما يخص المعرفة الدينية فإن 56.7 % من الشباب يعتبرون بأن الجيل الحالي من الشباب يتوفرون على معرفة دينية أكثر من الأجيال السابقة، كما أن 36.6% من المستجوبين يعتبرون بأن معرفتهم الدينية أكبر من معرفة آبائهم، والشباب أقل معرفة بها، فقط 28% الذين يعتبرون بأنهم أكثر معرفة بالدين من أبائهم، وبالنسبة للممارسات الدينية يعتبر 9.38 % من المستجوبين بأن جيل الشباب الحالي أكثر تدينا من الجيل السابق، في حين يعتقد 52.6% من الشباب بأنهم مسلمون ممارسون، مقابل 27.6 % ممن يعتبرون أنفسهم مسلمين غير ممارسين، كما كشفت الدراسة عن أن 26.3 % فقط من المستجوبين يعرفون طقوس الإسلام وشعائره، مما يظهر أن الثقافة الدينية ضعيفة لدى نسبة عريضة من المجتمع .

جدول7: مصادر المعلومة الدينية حسب الجنسين

مصدر المعلومة	الكتاب	الآباء	التلفاز	المدرسة	المسجد	الأصدقاء والأقران
الرجال	18.9%	6.8%	29.4%	2.8%	39.8%	24.4%
النساء	12.0%	15.6%	39.2%	1.8%	11.2%	23.2%

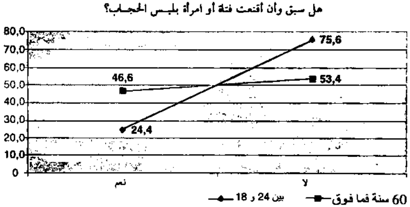
المصدر: تقرير الإسلام اليومي – ص196

وبخصوص القضايا المرتبطة بالأسرة والمرأة قدم البحث معطيات متعددة منها، أن 44.4 % مع تعدد الزوجات وهو الموقف الذي ينخفض إلى 36.9% بالنسبة للشباب ويرتفع بالنسبة إلى الشيوخ (أكثر من 60 سنة) إلى 60%، وحول الإرث اعتبر 83.2% أن ما وصفته

دراسة الإسلام اليومي بالتقسيم غير المتساوي للإرث هو موقف عادل[1]، وبالنسبة للشباب فإن النسبة تتراجع لكن جزئيا إلى 76% بالنسبة للشباب، كما يعلي المجتمع من قيمة الزواج، أما الاختلاط فقد كان الموقف هو ما نسبته 77,2 % مع الاختلاط في المدارس، و50.7% مع الاختلاط في مناسبات الزواج، وتنخفض هذه النسبة إلى 29 % من المؤيدين للاختلاط في الشواطئ، وتصل هذه النسبة بالنسبة للمعارضين إلى 80% بالنسبة للفئة العمرية 60 سنة فما فوق، وعن الفوائد البنكية الربوية فإن ما نسبته 45% أبدوا استعدادهم لأخذ قرض ربوي في حالة الضرورة والحاجة، وأن 37.5 % يرفضون أي تعاقد ربوي .

على صعيد آخر قدم البحث مؤشرات حول الانخراط الفردي في الدعوة، مقدما أسئلة تهم الدعوة إلى الصلاة حيث قام 48.4% بإقناع أشخاص آخرين بالصلاة، وأيضا إقناع فتاة بلبس الحجاب حيث إن ما نسبته 24.4% من المستجوبين ممن سنهم بين 18–24 سنة قاموا بذلك.

مبيان 5 : إقناع فتاة بلبس الحجاب



المصدر: تقرير الإسلام اليومي – ص123

وسجل البحث كذلك بأن 54.2 % من المغاربة يعتبرون أنهم مسلمون في المقام الأول، ثم تأتي الهوية المغربية في المرتبة الثانية بنسبة 38.8 %، لتليهما الهوية العربية بنسبة 47.8 %، والهوية الأمازيغية في مرتبة رابعة بنسبة 32.9 %، واعتبر البحث أن الهوية الإسلامية هوية مهيمنة في المجتمع، يضاف إلى ذلك أن 14 % فقط من المستجوبين صرحوا بأن الدين شأن فردي، كما أكدت الدراسة على العلاقة القوية للمغاربة بالدين دون ممارسة شعائره، فغالبية المستجوبين يؤكدون أنهم يتوفرون على المصحف في بيوتهم، لكن 1.4 % فقط يحفظونه عن ظهر قلب، في حين يحفظ 5.6 % عدة سور، أما 82.1 % فيكتفون بحفظ بعض السور، وذهب 11 % إلى أنهم لا يحفظون أية سورة، منهم 10.6 % من الشباب (أي الفئة العمرية 18– 24 سنة).

[1] - Ibid, p.124

أما المؤشر الأخير والدال فيهم الرغبة في الانتماء لجمعية، حيث عبر 42 % عن رفضهم الانتماء لأي جمعية كيفما كان نوعها، وعبر 24% عن رغبتهم في الانتماء لجمعية إحسانية، في حين جاءت نسبة الراغبين في الانتماء لجمعية دينية في المرتبة الثالثة بنسبة 16.5% أما الجمعيات الحقوقية فكانت النسبة هي 11.3%.

وقد أثارت هذه الدراسة جدلا بالنظر لما حملته من تأويلات في بعض فقراتها، فمن ناحية كتب عضو المجلس العلمي الأعلى د مصطفى بنحمزة " قراءة نقدية في تقرير القيم والممارسات الدينية في المغرب" في مجلة المجلس، حيث انتقد قصور الأسئلة المطروحة عن استيعاب مختلف مؤشرات واقع التدين المغربي، كما اعتبر أن الخلاصة الخاصة بتراتبية الانتماء في الهوية تقتضي نقاشا يخرجها من التعارض والتفاضل، كما أن الربط بين تراجع المعرفة الدينية والتقدم نحو الحداثة هو "استنتاج يثير الاستغراب"، بالإضافة إلى مناقشته مدى صحة بعض الأجوبة من خلال مقاربتها مع الواقع من مثل علاقة المغاربة بالقرآن الكريم وعدد حفاظه، كما ناقش طبيعة المعجم المستعمل في الدراسة عند الحديث عن الطقوس، أو كيفية عرضها لبعض النتائج، فضلا عن التعارض بين بعض النتائج، ليخلص بأن الدراسة "اصطبغت بالذاتية والتوظيف الإيديولوجي للأرقام"، ليعتبر بأن منجزي التقرير توقفوا "عند قضايا معينة لا ينتهي البحث فيها إلا إلى استخلاص نتائج نسبية غير قادرة على التعبير عن واقع التدين بالمغرب، كما أنهم سمحوا لأنفسهم بإسقاط رؤية فكرية أحادية"[1]. في المقابل نظمت الرابطة المحمدية للعلماء ندوة علمية في فبراير 2008 بالرباط استضافت فيها بعض معدي التقرير، تم فيها بسط عناصر من الحدود النسبية للدراسة وعناصر التميز التي جاء بها بالمقارنة مع الدراسات السابقة.

وتقرير الحالة الدينية إذ ينظر لنتائج دراسة الإسلام اليومي بنسبية يقدر أن عددا من المعطيات المقدمة فيها معطيات دالة تقدم مؤشرات عن حيوية دينية لافتة في المجتمع، رغم ارتهانها لبعض التأويلات الحدية ذات العلاقة بإشكالية العلمنة، فضلا عن أن نوعية المؤشرات المعتمدة لرصد المستويات الجماعية من التدين كانت محدودة في ظل التركيز المفرط على مؤشرات تعكس التدين الفردي أكثر منه الجماعي إلا من استثناءات، كما تبقى محدودة بالتقنية المعتمدة والتي تضفي نسبية على نتائجها، إلا أنها في المحصلة تمثل خطوة هامة في طريق رصد التوجهات العامة للتدين، لكن دون الانغلاق على معطياتها من أجل استيعاب الحركية الشديدة.

---

[1] مصطفى بن حمزة، الأخطاء المنهجية لتقرير القيم والممارسات الدينية في المغرب، مجلة "المجلس" عدد مزدوج (الثاني والثالث) شهر مارس. 2008– المجلس العلمي الأعلى.

3ـ التقارير الدولية والبعد المقارن للتدين المغربي :

تقدم التقارير الدولية والصادرة عن مؤسسات بحثية تهتم بالرصد وإنجاز مسوح ميدانية وكمية وصفية إطارا لمعرفة سمات التوجهات الدينية أو التوجهات إزاء بعض القضايا الإسلامية في إطار مقارن، وفي فترة التقرير أنجزت عدة أعمال نكتفي بعرض نموذجين، الأول يهم معهد غالوب والثاني مؤسسة بيو.

♦ تقرير معهد غالوب 2008 :

أنجز المعهد الأمريكي "غالوب" استطلاعا للرأي بين سنتي 2006 و2008، وشمل عينة من 1000 شخص في كل دولة، تتجاوز أعمارهم 18 سنة، وهم الاستجواب 143 بلدا ومنطقة عبر العالم، وقد صنف المغرب ضمن فئة البلدان الثلاثة الأوائل في العالم التي يشكل فيها الدين جزءا مهما في الحياة اليومية لمواطنيها، وجاورت المغرب في رتبته تلك بلدان عديدة أخرى مثل إندونيسيا والكونغو كينشاسا وسيراليون ومالاوي والسينغال وجيبوتي والإمارات العربية المتحدة، ولم يشر المعهد في تقريره إلى المعنى الذي يعطيه لمفهوم التدين في علاقته مع التباينات القائمة بين الأديان، لتبقى نتائج الاستطلاع نسبية إلى حد كبير رغم شموليته الجغرافية واتساع قاعدة المستجوبين.

جدول8 : الدول 11 الأكثر تدينا

الدول	النسبة
مصر	100
سيريلانكا	99
إندونسيا	99
الكونغو	98
سيراليون	98
مالاوي	98
السنغال	98
جيبوتي	98
المغرب	98
الإمارات العربية المتحدة	98

المصدر: موقع غالوب www.gallup.com

وفي دراسة أنجزت في أواخر سنة 2006 أي سنة قبل الفترة التي يغطيها تقرير الحالة الدينية، تحت عنوان "الإسلام والديمقراطية"، أعدتها داليا مجاهد المديرة التنفيذية السابقة للمعهد، وشملت حوالي 10 دول ذات أغلبية مسلمة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج دالة، فبخصوص موقع الشريعة الإسلامية في التشريع اعتبر 98% من المغاربة بأن الشريعة يجب أن تكون المصدر الأساسي للتشريع، وبخصوص علاقتها مع باقي مصادر التشريع جاءت النسب كالتالي، حيث عبر 33% عن أنهم يعتبرونها المصدر الوحيد للتشريع، و65 % منهم يعتبرون بأنها هي المصدر الأساسي ولكنها ليست الوحيدة، فيما اعتبر 2% فقط من المستجوبين بأن الشريعة لا ينبغي أن تكون مصدرا للتشريع، وفيما يلي جدول يقارن بين المغرب والدول الأخرى في موقع الشريعة الإسلامية في التشريع :

جدول 9: نسب موقع الشريعة الإسلامية في التشريع بـ (%)

الدولة	الشريعة يجب أن تكون المصدر الوحيد للتشريع	الشريعة مصدر أساسي للتشريع، ولكن ليس الوحيد	الشريعة ليست مصدرا للتشريع	لا يعرف/يرفض الإجابة
مصر	66	24	1	8
باكستان	60	21	4	15
الأردن	54	39	1	5
بانغلادش	52	39	6	3
المغرب	33	65	2	0
إندونيسا	14	54	18	14
إيران	13	66	14	7
تركيا	9	23	57	11
لبنان	8	57	33	2

المصدر : معهد غالوب 2006)Islam and Democracy).

وحول سؤال متعلق بدور علماء الدين في وضع دستور الدولة، هل تعتقد بأن دورهم يجب أن يكون مباشرا أوغير مباشر، يجيب 16 % من المغاربة بأن العلماء يجب أن يكون لهم دور مباشر في وضع الدستور و9% باعتباره مستشارا، و73% يعتبرون بأنه ينبغي أن يكون لهم دور غير مباشر، ويبين الجدول التالي الدور الذي يجب أن يلعبه عالم الدين في صياغة الدستور :

جدول 10: دور عالم الدين في صياغة الدستور

الدولة	دور مباشر	مستشار	دور غير مباشر	لا يعرف
الأردن	39	9	50	2
باكستان	33	20	34	13
إيران	26	14	56	4
إندونيسا	24	9	63	4
بانغلادش	19	13	67	1
المغرب	16	9	73	2
تركيا	16	8	72	4
لبنان	14	1	85	0

المصدر: Islam and Democracy2006 معهد غالوب.

وفيما يخص أهمية الدين في الحياة اليومية يشير تقرير المعهد الصادر سنة 2008، أن 98% يعتبرون الدين مهما في حياتهم اليومية، وفيما يلي الجدول الذي يقارن بين الدول حسب أهمية الدين في حياتهم اليومية :

جدول11: أهمية الدين في الحياة اليومية حسب الدول (سنة 2006)

الدولة	النسبة المئوية (%)
إندونيسا	99
مصر	98
العربية السعودية	98
الامارات العربية المتحدة	98
بانغلادش	96
باكستان	95
الأردن	92
لبنان	87
تركيا	86

الدولة	النسبة المئوية (%)
الكويت	82
المغرب	82
إيران	74
الولايات المتحدة الأمريكية	68
بريطانيا	28

المصدر: Ordinary Muslims 2006 معهد غالوب.

♦ تقرير معهد بيو حول التوجهات العالمية:

يعتبر معهد بيو من المراكز البحثية الأمريكية التي تنتج دراسات دورية حول الرأي العام العللي حول قضايا الإرهاب والموقف من الولايات المتحدة وقضايا الدين في العالم وكذا المجتمعات الإسلامية، وتتضمن أبحاثا ميدانية تجرى بالمغرب، ويترأس المركز وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، والسيناتور جون دانت فورد، وقد أطلق المركز أولى دراساته سنة 2002 مما يجعل التوقف عند بعض هذه التقارير التي تهم المغرب مهمة حتى يتسنى للباحث مقارنة المواقف والسلوكات المتعلقة بالقيم والتدين في المغرب بالدول الإسلامية من جهة والدول الغربية من جهة أخرى، وقد أصدر المعهد عدة دراسات في السنوات الأخيرة تتعلق بالموقف من الإرهاب ودور الدين في السياسة وتأثير الإسلام في السياسة الدولية من جهة والتدخل الأمريكي في المنطقة من جهة أخرى، والموقف من عدد من الدول (إسلامية وغير إسلامية)، وتوقف تقرير الحالة الدينية في إصداره الأول عند دراستين نوعيتين أصدرهما معهد بيو أنجزت بين سنتي 2005 و2007 في عدد من الدول في العالم الإسلامي ضمنها المغرب، وهما دراسة "توجهات الرأي العام بين سنتي 2002 و2007" الصادرة سنة 2007 ودراسة "تراجع دعم الإرهاب في المجتمعات الإسلامية" الصادرة أواخر سنة 2005، الدراسة الأولى شملت عينة من 45 ألف شخص أجريت بـ 44 دولة، والثانية أجريت بـ 17 دولة بعينة من 15.000 شخص وخصص للمغرب عينة قدرت بـ 1000 لكلا التقريرين.

تقرير "تراجع دعم الإرهاب في المجتمعات الإسلامية"

تناول تقرير "تراجع دعم الإرهاب في المجتمعات الإسلامية" الجوانب المتعلقة بموقف الرأي العام الإسلامي من الإرهاب، ودعم الحركات الإسلامية المتطرفة في العالم، وتأييد بن لادن في عدد من الدول، والموقف من الديمقراطية، وأسئلة متعلقة بالهوية وأولوية الانتماء

إلى الإسلام بالنسبة لباقي الانتماءات الأخرى، والموقف من الأديان الأخرى، سواء موقف المسلمين من المسيحية واليهودية أو العكس، ثم الموقف من الحجاب.

وقد توصل التقرير لنتائج دالة نضمن أهم خلاصاتها، فالنتيجة الأكثر بروزا في هذا التقرير ترتبط بتراجع دعم التفجيرات التي تستهدف المدنيين على مستوى الرأي العام بالدول الإسلامية، فـ 79% من المغاربة المستجوبين يعتبرون بأن التفجيرات التي تستهدف المدنيين لا يمكن تسويغها بتاتا ويؤيدها 13% من المستجوبين، في حين ترتفع نسبة التأييد في كل من الأردن ولبنان، فقد عبر حوالي 57% من الأردنيين و39% من اللبنانيين المستجوبين عن تأييدهم للعمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين في حين يرفضها 11% و33 % على التوالي.

جدول12: تأييد العمليات التي تستهدف المدنيين

الدولة	دائما/غالبا	قليلا	لا أبدا	بدون رأي
الأردن	57	31	11	100=1
صيف 2002	43	22	26	99 =8
لبنان	39	19	33	101=10
صيف 2002	73	9	12	100=6
باكستان	25	19	46	100=10
مارس 2004	41	8	35	101=17
صيف 2002	33	5	38	99 =23
اندونيسيا	15	18	66	100=1
صيف 2002	27	16	54	100=3
تركيا	14	6	66	99 =13
مارس 2004	15	9	67	100=9
صيف 2002	13	7	64	98 =14
المغرب	13	5	79	100=3
مارس 2004	40	15	38	101=8

المصدر 17-Nation Pew Global Attitudes Survey 2005

كما أن التقرير توصل إلى أن عددا من المستجوبين في الدول الأوروبية تعتبر بأن الهوية الإسلامية ترتفع في صفوف المسلمين داخلها، فقد وصلت هذه النسبة إلى 70% بالنسبة للفرنسيين و63% للبريطانيين وتنخفض إلى 47% في إسبانيا و20% لبولندا، وفي نفس السياق أجاب عدد من الأشخاص في دول أوروبية عن تخوفهم من التطرف الإسلامي في بلدانهم وفي العالم، فقد وصلت هذه النسبة إلى 52% بروسيا و43 % بإسبانيا، وبالنسبة للموقف من الحجاب، فقد تباينت الإجابات بين الدول الغربية والدول الإسلامية ففي وقت يوافق المستجوبون من الدول الأوروبية على حظر لبس الحجاب بنسب مرتفعة (فرنسا 78%، بريطانيا 54%) ترفض الأغلبية الساحقة من المستجوبين في الدول الإسلامية منع الحجاب، (المغرب 90%، اندونيسيا 95%، الأردن 97%).

جدول13: الموقف من منع الحجاب

الدولة	فكرة جيدة	فكرة سيئة
فرنسا	78	22
الهند	66	30
ألمانيا	54	40
هولندا	51	46
إسبانيا	43	47
بولندا	37	47
روسيا	33	48
كندا	37	57
الو.م.أ	33	57
لبنان	29	59
بريطانيا	29	62
تركيا	29	64
باكستان	17	77
المغرب	8	90
إندونيسيا	4	95
الأردن	3	97

المصدر17-Nation Pew Global Attitudes Survey2005

ومن جهة أخرى يعتبر نسبة مقدرة من المسلمين في عدد من الدول الإسلامية بأن الانتماء إلى الإسلام مقدم على غيره من الانتماءات الأخرى، فقد عبر 79% من الباكستانيين و70% من المغاربة المستجوبين بأن الهوية الإسلامية تأتي في المقدمة، مقابل7% لكلا البلدين بالنسبة للهوية القومية، وتنخفض هذه النسبة في لبنان لتصل إلى 30% لكلا الانتماءين.

وفيما يخص علاقة الدين بالسياسة، تظهر نتائج البحث الميداني إلى أن أغلب المغاربة لا يعتبرون بأن تطبيق الديمقراطية يتناقض مع لعب الدين دورا أساسيا في الحياة السياسية، فقد أجاب حوالي 83 % من المغاربة عن إمكانية تطبيق الديمقراطية في بلدهم وفي نفس الوقت يعتبر 75% من المغاربة بأن الدين يجب أن يلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية، وترتفع هذه النسبة في إندونيسيا لتصل إلى 77% بالنسبة للسؤال المتعلق بالديمقراطية و85 % بالنسبة لدور الدين في الحياة السياسية، لتنخفض إلى 48 % و43 % للسؤال الأول و62 % للسؤال الثاني عند كل من الأتراك والباكستانيين على التوالي، وبالنسبة للأشخاص الذين يعتبرون بأن الإسلام يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية في بلدهم، فقد أجاب 44% من المغاربة بأن سبب هذا الاهتمام ناتج عن ارتفاع اللاأخلاقية Immorality التي يعيشها المجتمع.

جدول14: تعايش الديمقراطية ودور الاسلام في الحياة السياسية

الدولة	الديمقراطية يمكن أن تطبق هنا (%)	الإسلام يلعب دورا أساسيا في الحية السياسية (%)
تركيا	48	62
باكستان	43	62
لبنان	83	54
الأردن	80	30
المغرب	83	75
اندونيسيا	77	85

المصدر17-Nation Pew Global Attitudes Survey2005

وبالنسبة للتمثلات الخاصة بالديانات الأخرى، فتبرز وجود تباينات حادة ففي السؤال المخصص للديانة الأكثر عنفا، تجيب الدول الإسلامية بأن اليهودية هي الأكثر عنفا، وتجيب الدول الغربية بأن الدين الإسلامي هو الأكثر عنفا وهو ما يظهر استمرار الصور النمطية التي يمتلكها كل طرف عن الآخر، فقد أجاب 88% من

الهولنديين و87% من الفرنسيين و81% من الإسبانيين بأن الإسلام هو الأكثر عنفا، في حين يجيب 98% من الأردنيين و83% من المغاربة و66% من اللبنانيين بأن اليهودية هي الأكثر عنفا.

دراسة "توجهات الرأي العام بين سنتي 2002 و2007"

يعتبر هذا البحث استمرارا للدراسة السابقة، فقد قام مركز بيو ببحث ميداني سنة 2007 في حوالي 45 دولة ومن بينها المغرب، وحاول من خلاله مقارنة بين الدراسة الأولى المنجزة سنة 2002 وسنة 2007 (المغرب لم يدرج في بحث سنة 2002)، وقد توصل إلى نفس الخلاصة السابقة وهي تراجع تأييد العالم الإسلامي ومن بينها المغرب للإرهاب، والتي لم تتعد نسبة مؤيدي العلميات الانتحارية بالمغرب سنة 2007 إلى 11%.

جدول 15: نسبة المؤيدين (دائما/بعض الأحيان) للتفجيرات الانتحارية

الدولة	2002(%)	2007(%)	الفرق بين 2002 و2007
لبنان	74	34	40-
بنغلادش	44	20	24-
باكستان	33	9	24-
فلسطين	---------	70	---------
الكويت	---------	21	---------
المغرب	---------	11	---------
مصر	---------	8	---------

المصدر GLOBAL OPINION TRENDS 2002-2007

وفيما يخص تأثير القيادات الدينية على المجتمع فقد توصلت نتائج التقرير إلى أن حوالي 43% من المغاربة يعتبرون بأن هذا التأثير إيجابي، مقابل 18% يعتقدون العكس، في حين لم يتمكن المستجوبون الآخرون من الإجابة عن هذا السؤال أو رفضوا الإجابة، وتمثل مصر النسبة الأعلى في الدول الإسلامية التي تمت فيها الدراسة بنسبة تصل إلى 77%، ترى في دور رجال الدين في المجتمع إيجابيا في مقابل 21% يعتقدون عكس ذلك، والملاحظة المثيرة في هذا التقرير هو ترتيب المغرب بالنسبة للدول الإسلامية الذي جاء في الرتبة الأخيرة بعد تركيا وفلسطين.

جدول 16: تأثير رجال الدين[1] في المجتمع

الدولة	إيجابي	سلبي
مصر	77	21
الأردن	69	28
الكويت	66	16
لبنان	64	35
تركيا	61	29
فلسطين	56	38
المغرب	43	18

المصدر: معهد بيو GLOBAL OPINION TRENDS 2002-2007

وقد قدم التقرير معطيات دالة بخصوص عدد من القضايا نذكر منها:

- بخصوص رؤية المغاربة لأهم المشكلات جاء الإرهاب في المقدمة بـ 81 %، والجريمة بـ 72 %، والإيدز بـ 71 %، والتلوث بـ 69 %، والمخدرات بـ 68 %، ثم التعليم بـ 67 % والماء بـ 66 %.

- اعتبر 31 % أن التوتر الشيعي السني هو مشكل متنام في العالم، كما اعتبر 19 % أنه مشكل محصور في العراق أما البقية وهي 50 % فلم تعبر عن موقف، وكانت النسب المغربية هي الأضعف بالمقارنة مع دول مثل الأردن ومصر والكويت وتركيا.

- كما عبر 49 % عن موقف إيجابي من حزب الله في مقابل 45 % ممن عبروا عن نفس الموقف من حماس، كما أن 11 % من المستجوبين عبروا عن موقف سلبي من حزب الله في مقابل 14 % عن نفس الموقف من حماس، وهي نسب مخالفة للنسب التي جاءت في الأردن حيث كان العكس أي وجود تأييد متقدم لحماس عن تأييد حزب الله.

♦ خلاصة تركيبية للدراسات السوسيولوجية المحلية والدولية:

تفيد المقارنة بين الدراسات السوسيولوجية الخمسة عددا من الخلاصات نذكر منها:

[1] - وردت بهذه الصيغة رغم أن الإسلام لا يعرف وجود رجال دين.

- حصول تقارب كبير في النتائج البحثية الكمية لهذه الدراسات رغم تباين المؤسسات المشرفة على إنجازها، مما يعطي قدرا كبيرا من المصداقية لنتائجها.

- تنامي القناعة بدور مؤثر للدين في الحياة العامة للمغاربة، وتعبير جلي عن الدين كمحدد هوياتي مركزي.

- وجود صحوة دينية تبرز بشكل جلي عند الفئات الشابة بشكل أساسي، وتتخذ كتمظهرات أساسية لها تصاعد الالتزام بأداء الشعائر الدينية، وتراجع التصورات التقليدية للتدين، والإقبال على المعرفة الدينية من مصادرها الأساسية، وارتفاع الطلب على التأطير الديني، وتوسع دائرة المشتغلين في مجال تلبية حاجيات التأطير.

- وجود تباين بين أنماط التدين بين الشرائح الشابة والصاعدة وبين الشرائح الأكبر سنا، مع دور أكبر للوسائط الحديثة في الاتصالات في تشكيل الوعي والسلوك الديني مع تفضيل المعرفة المباشرة وبدون وسائط أو تأويلات حادة، مما سمح ببروز تعبيرات دينية نشاز لكن محدودة من حيث القاعدة الاجتماعية.

- توسع تمظهرات التدين الفردي والمنفتح والقائم على استبعاد التناقض بين مقتضيات التدين والانفتاح على الحضارة المعاصرة، والرغبة في معرفة وجود اجتهادات فقهية حديثة تحقق التوازن والانسجام بين التوجهين، وفي مقابل وجود محدود يؤثر سلبا على فعالية التعبيرات الاجتماعية الجماعية للتدين، وخاصة منه المرتبط بالحركات الإسلامية أو بالزوايا في ظل تنوع مصادر التأطير وعدم ارتباطها حصرا بالتنظيمات الجمعوية والحركية والطرقية كما كان الأمر في السابق.

II- تجليات التدين عند المغاربة

لقد حاول التقرير في هذا المحور رصد أهم تطورات تجليات التدين عند المغاربة من خلال ملاحظة مظاهرها وتجلياتها في الحياة العامة وتعبيراتها الداخلية، مع البدء بالجوانب التعبدية، وقد كشفت مؤشرات سنتي 2007 و2008 عن تنام مطرد في الحركية الدينية للمغاربة تبرز في الإقبال المتزايد على بناء وارتياد المساجد والحج وصلاة التراويح في رمضان والاحتفاء بحفظة القرآن أو الاهتمام بالإعلام الديني.

1- المساجد :

تقدم المساجد وحدة تتيح رصد حضور الصلاة كركن ديني في الفضاء العام، ويعالج تقرير الحالة الدينية هذا الجانب من خلال عدة مستويات، حيث تمثل حركة بناء المساجد والمساهمة الرئيسية للمحسنين في ذلك وكذا درجة الإقبال عليها أحد التجليات الأبرز للتدين المغربي، إن على مستوى بنائها أو الإقبال عليها أو الارتباط ببرامجها كبرامج محو الأمية أو الوعظ والإرشاد، تكشف عن حركية متنامية للمسجد، وهي:

أ- توسع الانتشار الجغرافي للمساجد في ظل بروز الخصاص في المجال الحضري:

انتقل عدد المساجد بالمغرب من 41 ألفا و755 مسجدا، حسب إحصاء وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية لسنة 2007 إلى 47 ألفا و967 مسجدا في سنة 2009، منها 13 ألفا و183 في المجال الحضري و34 ألفا و784 في المجال القروي بما نسبته 72 %، وذلك بحسب معطيات وزارة الأوقاف بعد إجراء إحصاء عام ضمن في السجل الوطني للمساجد، وبشكل عام فإن المغرب يعرف وجود 7 مساجد لكل 5000 نسمة، لكن اختلال التوزيع الديموغرافي للسكان في مقابل الانتشار الجغرافي للمساجد أنتج خصاصا هائلا في الوضع الراهن يبلغ 70 مسجدا في كل سنة وطيلة عشر سنوات، كما أن ملاحقة تطورات النمو الديموغرافي وكذا السياسة العمرانية للبلاد تفرض على المغرب بناء ما لا يقل عن 200 مسجد في السنة، وهذا المشروع يحتاج إلى غلاف مالي يقدر بـ 800 مليون درهم حسب تصريح لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في عرض قدمه بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس العلمي الأعلى في آخر شهر أبريل 2009.

جدول 14: إحصائيات تفصيلية حسب المجالس العلمية المحلية:

الرقم الترتيبي	اسم الجهة	المجلس العلمي المحلي	عدد المساجد
1	جهة الرباط سلا زمور زعير	الرباط	195
2		سلا	302
3		تمارة	190
4		الخميسات	724
5	جهة الدار البيضاء الكبرى	أنفا	142
6		الفداء درب السلطان	157
7		عين السبع الحي المحمدي	145
8		الحي الحسني	72
9		عين الشق	77
10		سيدي البر نوصي	118
11		ابن امسيك	72
12		مولاي رشيد	109
13		المحمدية	156
14		النواصر	218
15		مديونة	100
16	جهة سوس ماسة درعة	أكادير	585
17		انزكان ايت ملول	184
18		اشتوكة آيت باها	864
19		ورزازات	1074
20		تارودانت	2494
21		تزنيت	1797
22		زاكورة	473
23	جهة تازة الحسيمة تاونات	الحسيمة	906
24		تازة	1628
25		تاونات	2308
26	جهة تادلة ازيلال	بني ملال	1851
27		أزيلال	1398
28	جهة فاس بولمان	فاس	398
29		مولاي يعقوب	536
30		صفرو	480
31		بولمان	406
32	جهة كلميم السمارة	كلميم	251
33		طاطا	325
34		أسا الزاك	24
35		السمارة	19

36		طانطان	38
37	جهة الغرب الشراردة	القنيطرة	1450
38		سيدي قاسم	1506
39	جهة العيون بوجدور	العيون	36
40		بوجدور	19
41	جهة مراكش تانسيفت الحوز	مراكش	766
42		شيشاوة	1245
43		الحوز	1607
44		قلعة السراغنة	1764
45		الصويرة	1631
46	جهة مكناس تافيلالت	مكناس	665
47		الحاجب	352
48		افران	176
49		خنيفرة	832
50		الراشيدية	869
51	جهة وادي الذهب الكويرة	الداخلة	18
52		اوسرد	--
53	الجهة الشرقية	وجدة	296
54		جرادة	106
55		بركان	376
56		تاوريرت	258
57		فجيج وبوعرفة	149
58		الناظور	1331
59	جهة دكالة عبدة	آسفي	2419
60		الجديدة	2042
61	جهة الشاوية ورديغة	سطات	1844
62		خريبكة	732
63		بن سليمان	176
64	جهة طنجة تطوان	طنجة	572
65		الفحص أنجرة	230
66		تطوان	897
67		العرائش	824
68		شفشاون	1490
69		المضيق الفنيدق	113
المجموع			47605

المصدر : المجلس العلمي الأعلى - "ميثاق العلماء"

يتمركز ثلثا المساجد في العالم القروي، كما أن توزيع المساجد تتباين حسب الجهات والأقاليم بالمملكة، ففي إقليم تارودانت التي يبلغ عدد سكانها 777 ألف نسمة يبلغ عدد المساجد بها حوالي 2494 بمعدل مسجد واحد لكل 300 نسمة، في حين أن المعدل الوطني هو مسجد واحد لكل 700 نسمة، وفي إقليم تاونات يوجد 2308 مسجد لحوالي 668 ألف نسمة أي بمعدل مسجد واحد لكل 289 نسمة، وفي جهة دكالة عبدة يوجد حوالي 4461 مسجد لـ 2 ملايين نسمة بمعدل مسجد واحد لـ 450 نسمة، في حين نجد في جهة الدار البيضاء الكبرى التي تعد من أكبر الجهات من حيث عدد السكان بحيث تضم 3 ملايين و615 ألف نسمة فلا يتجاوز عدد المساجد بها 1366 أي بمعدل مسجد لكل 2646 نسمة، وفي مدينة الرباط يوجد 195 مسجدا لـ 621 ألف نسمة أي بمعدل مسجد واحد لكل 3184 نسمة.

جدول 15 : تباين توزيع المساجد حسب المدن والأقاليم

الإقليم	عدد المساجد	عدد الساكنة	مسجد واحد/ الساكنة
تاونات	2308	668 ألفا	مسجد واحد لكل 289 نسمة
تارودانت	2494	777 ألفا	مسجد واحد لكل 300 نسمة
الرباط	195	621 ألفا	مسجد واحد لكل 3184 نسمة
عين الشق	77	253 ألفا	مسجد واحد لكل 3285 نسمة
الحي الحسني	72	323 ألفا	مسجد واحد لكل 4486 نسمة
على الصعيد الوطني	47000	30 مليونا	مسجد لكل 700 نسمة

أما من الناحية الجغرافية فيعرف انتشار المساجد اختلالا في التوزيع حسب الجهات، فجهة مراكش- تانسيفت-الحوز لوحدها تعرف تمركز حوالي سدس مساجد المغرب، كما تتوفر جهة الدار البيضاء الكبرى، وجهة الرباط سلا زمور زعير، وجهة وادي الذهب الكويرة، وجهة العيون بوجدور على مسجد واحد أو مسجدين فقط لكل 5000 نسمة. أما جهة كلميم- السمارة وجهة الشاوية- ورديغة والجهة الشرقية وجهة مكناس- تافيلالت، وجهة فاس- بولمان، فتتوفر على 3 إلى 7 مساجد لكل 5000 نسمة، في حين هناك جهات تتوفر على أكثر من 7 مساجد لكل 5000 نسمة وهي جهات سوس - ماسة - درعة، ودكالة - عبدة، وتادلة - أزيلال، والغرب - الشراردة - بني حسن، وتازة -الحسيمة - تاونات، وطنجة - تطوان.

جدول 16: توزيع المساجد حسب الجهات

الجهات	عدد المساجد لكل 5000 نسمة
■ الدار البيضاء الكبرى ■ الرباط- سلا- زمور- زعير ■ وادي الذهب - الكويرة ■ العيون- بوجدور	من مسجد إلى مسجدين
■ الجهة الشرقية ■ مكناس- تافيلالت ■ فاس- بولمان ■ كلميم - السمارة ■ الشاوية- ورديغة	بين 3 و7 مساجد
■ سوس- ماسة- درعة ■ دكالة-عبدة ■ تادلة - أزيلال ■ الغرب- الشراردة- بني حسن ■ تازة - الحسيمة - تاونات ■ طنجة - تطوان ■ مراكش - تانسيفت - الحوز	أكثر من 7 مساجد

المصدر: مديرية المساجد لوزارة الأوقاف 2008

ب- تطور بناء المساجد وتنامي إسهام المحسنين:

وقد ارتفع عدد مشاريع بناء المساجد من قبل المحسنين بشكل ملحوظ حيث انتقل من 275 مسجدا سنة 2007 إلى 302 سنة 2008، أي بزيادة تصل إلى 9.82 في المائة، وقد وافقت الوزارة خلال سنة 2007 على 240 طلبا لبناء المساجد وتوسعتها من لدن المحسنين، أي بزيادة 64 في المائة مقارنة مع سنة 2006، حيث همت طلبات البناء 173 مسجدا، فيما بلغت طلبات التوسعة 67 مسجدا، وفي سنة 2008 تم الترخيص للمحسنين ببناء 188 مسجدا، كما شيدوا 56 مسجدا في مقابل برنامج الوزارة الذي تولى تشييد 41 مسجدا، وقد شكلت كل من سنة 2007 و2008 ارتفاعا في مستوى إقبال المحسنين على بناء المساجد بعد التراجع الكبير الذي سجل بين سنة 2002

و2004 حيث تقلص العدد إلى 56 مسجدا بعد سنة على تفجيرات الدار البيضاء ثم بدأ التطور التدريجي انطلاقا من سنة 2005 ويصل أوجه في سنة 2007.

وهو تطور حصل في ظرفية عرفت صدور القانون الجديد الخاص بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، مما حمل تخوفات بإحجام المحسنين عن بناء المساجد نظرا لما حمله من تعقيدات إدارية، ولهذا يمثل الارتفاع المسجل في إقبال المحسنين على بناء المساجد أحد المؤشرات الإيجابية في حركية التدين بالمغرب.

وشهدت سنة 2007 مواصلة بناء المساجد لسد الخصاص الحاصل بفعل التزايد السكاني وإقبال المغاربة على المساجد حيث تواصل دعم المحسنين لهذا القطاع عبر بناء المساجد وإصلاحها. وقد عرفت نفس السنة برنامجا استعجاليا لبناء 20 مسجدا بالأحياء الهامشية، بهدف القضاء على الأماكن غير اللائقة للعبادة بمختلف المدن، تولت الوزارة تمويل 9 مساجد، بينما تولى المحسنون بناء 11 مسجدا، ووفق إحصائية صدرت في أبريل 2008 عن وزارة الأوقاف فإن عدد المساجد التي تنفق عليها الوزارة بلغ 10.061 مسجدا، و إلى جانبها 28.048 عدد المساجد التي تنفق عليها الوزارة والمحسنون، أما عدد المساجد التي ينفق عليها المحسنون لوحدهم فبلغ 3.610 مساجد.

كما تمول وزارة الأوقاف 15% فقط من المساجد بمدينة الدار البيضاء، والباقي (85%) يموله المحسنون، وبالرغم من أن نسبة سكان البيضاء يمثلون 12 في المائة إلا أنها لا تشتمل سوى على 2.8 % من مساجد المغرب بحسب إحصاء سنة 2007، كما تثار بالنسبة للمساجد في بعض المناطق كالدار البيضاء إشكالية التوفر على البنية التحتية اللازمة في ظل تسارع التوسع العمراني، والذي ينضاف إلى العجز الحاصل في المساجد في العديد من المدارات الحضرية، وازدياد قاعات الصلاة خاصة في مناطق السكن الاجتماعي والسكن العشوائي، كما أن نسبة ربط المساجد بالشبكة الوطنية للماء الصالح للشرب لا تتجاوز 26 % بفاتورة 67 مليون درهم سنويا.

ج- تطور السياسة العمومية للمساجد

وشهدت سنة 2008 فتح اعتمادات مالية لبناء المساجد وإصلاحها وتجهيزها، وقد بلغت حوالي 474 مليون درهم، وقد مكنت هذه الاعتمادات من رفع حجم الاستثمارات الإجمالية السنوية من 284 مليون درهم إلى 490 مليون درهم بين سنة 2007 و2008، أي بزيادة 72%، كما أبرمت 19 اتفاقية تعاون وشراكة مع السلطات المحلية والمنتخبة من جماعات حضرية وقروية ومجالس المدن ومحسنين بغلاف مالي يفوق 64 مليون درهم، تساهم فيه الوزارة بـ 42 مليون درهم، وقد بلغ عدد مشاريع بناء المساجد الجارية إلى غاية نهاية سنة 2008 ما مجموعه 68 مسجدا بتكلفة 345 مليون درهم، من بينها 20 مسجدا بالعالم

القروي أي بنسبة 30% من مجموع المشاريع الجارية، كما بلغت المشاريع الجديدة التي انطلقت بها الأشغال 57 مسجدا بمبلغ 348 مليون درهم.

وفي إطار البرنامج الاستعجالي لبناء 20 مسجدا كل سنة بالأحياء الهامشية، وبرنامج بناء مساجد صغيرة بالأحياء الحضرية في إطار الاتفاقية التي أبرمتها الوزارة سنة 2005 مع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء مساجد صغيرة بالأحياء الحضرية، حيث تم انجاز الشطر الأول من البرنامج الذي ضم 13 مسجدا، فيما انطلق الشطر الثاني الذي يضم 15 مسجدا، وهناك أيضا كل من البرنامج الاستعجالي لإعادة البنى التحتية لمساجد الحسيمة، حيث تم خلال سنة 2008 إعادة بناء 10 مساجد لحقت بها أضرار بليغة من جراء زلزال الحسيمة، وذلك حسب نشرة منجزات وزارة الأوقاف لسنة 2008، كما همت الإصلاحات الكبرى لسنة 2008 إصلاح 61 مسجدا بتكلفة تناهز 17.4 مليون درهم، وفي إطار البرنامج الاستعجالي لبناء 20 مسجدا خلال نفس السنة بالأحياء الهامشية مولت الوزارة 10 مساجد بتكلفة قدرها 74.6 مليون درهم، في حين تولى المحسنون بناء 10 مساجد أخرى بتكلفة تناهز 20 مليون درهم.

وخلال سنة 2008 تم ترميم ستة مساجد تاريخية أثرية، بغلاف مالي بلغ 40.8 مليون درهم، فيما بلغ عدد المساجد الأثرية التي تم ترميمها خلال الخمس سنوات الأخيرة 16 مسجدا عبر تراب المملكة، بغلاف مالي بلغ 155,85 مليون درهم.

جدول رقم 17: تكلفة بناء المساجد الأثرية المرممة

الموقع	اسم المسجد	التكلفة بالدرهم
الرشيدية	ضريح ومسجد مولاي علي الشريف	13.000.000
وجدة	الجامع الأعظم والمدرسة	4.500.000
فاس	مسجد الأندلس	11.300.000
مراكش	مسجد الكتبية	9.750.000
زرهون	مسجد وضريح مولاي إدريس	18.500.000
طنجة	المسجد الأعظم	10.000.000
تازة	المسجد الأعظم	6.800.000
تارودانت	المسجد الأعظم	8.500.000
تطوان	المسجد الأعظم ومدرسة لوقش	8.000.000
الرباط	المسجد الأعظم قصبة الاوداية	3.000.000
الرباط	المسجد الأعظم أهل فاس	11.000.000

الموقع	اسم المسجد	التكلفة بالدرهم
الدار البيضاء	المسجد العتيق بعين الشق	6.000.000
الدار البيضاء	المسجد المحمدي	3.500.000
شفشاون	المسجد الأعظم	5.000.000
فاس	مسجد القرويين	27.000.000
سلا	المسجد الأعظم	10.000.000
المجموع		**155.850.000**

المصدر: نشرة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2008

وحسب أشغال الندوة العلمية التي نظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2007، تحت عنوان : "خصوصيات معمار المساجد بالمملكة المغربية"، فإن جهة الدار البيضاء مثلا تتوفر على 384 مسجدا و516 قاعة للصلاة، كما أن المساحة المتوسطة للمساجد بجهة الدار البيضاء تصل إلى 400 متر مربع، وأن نصف المساجد تقل مساحتها عن 100 متر مربع، وأن 94 بالمائة من أماكن العبادة التي تقل مساحتها عن 50 مترا مربعا هي قاعات للصلاة ينفق عليها المحسنون، و64 في المائة من المساجد التي تتعدى مساحتها ألف متر مربع تنفق عليها وزارة الأوقاف، وهو ما يبرز الخصاص الذي تعرفه مدينة الدارالبيضاء على مستوى عدد المساجد وسوء توزيعها مما أدى إلى ظهور قاعات خاصة للصلاة لتعويض هذا الخصاص، وأن انتشارها مرتبط بمناطق السكن الاجتماعي والسكن غير المهيكل، حسب نفس الندوة.

بالمقابل بلغ عدد المساجد المغلقة في وجه المصلين إلى غاية نهاية دجنبر 2007، 10 مساجد في حين كان عددها قد بلغ 43 مسجدا خلال بداية يناير 2007، وتم إغلاقها كإجراء وقائي في انتظار تدعيمها أو إعادة بنائها. وفي مجال التأطير قامت الوزارة بتعيين 267 قيما دينيا جديدا بالمساجد التي تنفق عليها. وبتعويض 98 قيما دينيا بسبب العجز أوالوفاة، في حين تم تعويض 84 قيما لنفس الأسباب بين شهري يناير- مارس، وتم إنهاء مهام 5 منهم خلال فترة أكتوبر- دجنبر؛ مقابل إنهاء مهام 6 منهم خلال الفترة بين يناير ومارس، والتي استوجبها ضمان استقرار الشعائر الدينية كما جاء في نشرة وزارة الأوقاف لسنة 2007، وخلال نفس السنة تم إقرار قانون أوجب على المحسنين الذين يطالبون ببناء المساجد الانتظام في جمعيات، الأمر الذي اعتبره البعض تضييقا لمبادرات المحسنين.

د- تغيير الإطار القانوني للمساجد

وقد شهدت يوم 22 يناير سنة 2007 مصادقة مجلس المستشارين بالإجماع بعد أن صادق مجلس النواب في قراءة ثانية على القانون رقم 04 -29 المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، كما أقر نظاما للتدبير اللام كـ:ـ، لـذلك

وهو ما اعتبرته الوزارة محطة في برنامجها للارتقاء بالمساجد، ونص القانون على اشتراط تأسيس جمعيات للمحسنين تتولى عملية البناء، وأن تخضع عملية جمع الأموال للضبط، كما أحدث لجنة موسعة محليا للمصادقة على طلبات الترخيص، كما أصبح مجال تطبيق القانون واسعا، وقد أثار القانون جدلا لما حمله من شروط جديدة قد تساهم في التضييق على استعداد المحسنين لبناء المساجد، كما ينص على تعقيدات قد تعيق الإقبال على ذلك، وامتنع فريق العدالة والتنمية عن التصويت لصالح القانون، معتبرا أن قانون 1984 كاف لتنظيم المجال، في المقابل عبر وزير الأوقاف عن أن مشروع القانون جاء "لملاءمة التشريع الجاري العمل به في مجال بناء المساجد مع القوانين الأخرى، وخاصة قانون التعمير وقانون التماس الإحسان العمومي، وكذا وضع حد للعشوائية في البناء التي لا تتناسب والنسيج الحضاري للمملكة".

هـ - تنامي الإشعاع العام للمساجد وازدياد الطلب على دروس محو الأمية بها

فقد عرفت المساجد في سنتي 2007 و2008 تناميا في الإقبال حيث ذكر إحصاء أعلن عنه عضو المجلس العلمي الأعلى د. مصطفى بنحمزة أن صلاة الجمعة تعرف حضور 6 ملايين مغربي، كما تم الانخراط في مشروع تأهيل الأئمة والقيمين والذين يبلغ عددهم الإجمالي 67 ألف قيم ديني ضمنهم 45.722 إماما، ويبلغ عدد الخطباء 17.428 خطيبا، كما تم الإعلان عن إحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين في 27 شتنبر 2008، وسبق ذلك في يوليوز 2007 دخول نظام التغطية الصحية للأئمة حيز التنفيذ والذي يشمل ما مجموعه 166 ألف شخص ما بين الأئمة وزوجاتهم وأبنائهم.

وفيما يتعلق بدروس محو الأمية فإن المساجد احتضنت في سنة 2007 بحسب تقديرات أولية ما مجموعه 31 ألفا من الذكور و93 ألفا من الإناث، وذلك بنسبة نجاح عامة بلغت 84 % ونسبة مردودية بلغت 65 %، وفي سنة 2008 انتقل عدد المسجلين بحسب التقديرات المعلنة إلى 40 ألفا من الذكور و110 آلاف من الإناث بتقديرات لنسب نجاح عامة بلغت 85 % ونسبة مردودية 67% ، وذلك في سياق إحياء دور المساجد في تنمية المجتمع، ولا تقتصر المساجد على محو أمية القراءة فقط بل ينضاف إليها محو الأمية الدينية، وذلك بتعليم النساء المبادئ الأساسية للدين، وحفظ سور من القرآن الكريم، كما يستهدف البرنامج الذي يندرج ضمن الخطة الخماسية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2006 - 2010 خمسمائة ألف مشارك، وبلغ عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية بالمساجد برسم الموسم الدراسي2008/2007 في الوسط الحضري ما يفوق 108 آلاف، في حين بلغ عدد المسجلين في الوسط القروي أزيد من 68 ألفا، وينفذ البرنامج بثلاثة آلاف و146 مسجدا، منها 1404 مساجد

بالوسط القروي، و1742 مسجدا بالوسط الحضري، ويساهم في تأطير المستفيدين 3661 مؤطرا، منهم 1516 مؤطرا بالوسط القروي، و2145 مؤطرا بالوسط الحضري، في حين بلغ عدد المستشارين التربويين 242 مستشارا.

2ـ شهر رمضان:

شكل شهر رمضان لكل من سنتي 1428 هجرية (2007) و1429 هجرية (2008) محطة غنية بتطورات عدة ذات تأثير على الحياة الدينية للمغاربة، وهي تطورات ستتم معالجتها في فقرات لاحقة مثل قضية إغلاق عدد من دور القرآن الكريم في شتنبر 2008، أو إطلاق برنامج ميثاق العلماء والإعلان عن المجلس العلمي للجالية، وتمثل ظاهرة الإقبال على التراويح في جل المدن كالبيضاء ومراكش ظاهرة اجتماعية نتجت عن حركية خريجي مدارس التعليم العتيق في المجتمع والإقبال على احتضانهم في شهر رمضان، وتدل المؤشرات الرقمية على تجاوز مسجد الحسن الثاني لعتبة 250 ألف مصل في ليلة 27 من رمضان 1429، حيث تشرف لجنة من 350 شخصا على تنظيم التراويح في المسجد والتي يؤمها القارئ الشيخ عمر القزابري وذلك منذ سنة 2004.

وبالرغم من قلة المؤشرات الرقمية المتاحة حول تفاعل المغاربة مع شهر رمضان، ثمة مؤشرات تهم تضاعف الإقبال على المساجد في الصلوات الخمس، والتحول العام في المناخ الاجتماعي والديني في الشهر، بما يعكس موقفا شعبيا عاما تجاه احترام هذا الشهر والالتزام بقواعد خاصة في السلوك الاجتماعي أثناءه.

وتنامت في السنوات الأخيرة برامج جمعيات العمل الاجتماعي عن طريق تنظيم ما يسمى بـ "قفة رمضان" والتي تهم تأمين الحاجيات الدنيا للأسر في هذا الشهر، وحيث تنشط إلى جانب مؤسسة محمد الخامس للتضامن العديد من الجمعيات في المدن كالعصبة المغربية لحماية الطفولة بوجدة التي أطلقت حملة 300 قفة لـ 300 عائلة فقيرة، وكذلك الجمعية المغربية للعمل التنموي صاحبة مشروع 200 قفة، أو مبادرة قفة رمضان للجمعية المغربية للعمل الاجتماعي والثقافي بالبيضاء في نفس السنة أي 2007.

كما يشهد شهر رمضان حركية اجتماعية لافتة بحكم تحول هذا الشهر إلى محطات لتجمع الأسر المغربية، بموازاة تصاعد النشاط الجمعوي الثقافي والفكري والديني.

ويمثل الإقبال على القرآن الكريم تلاوة وحفظا وتجويدا ظاهرة لافتة في هذا الشهر، حيث يتضاعف عدد رواد حلق قراءة الورد القرآني اليومي في المساجد، ويمثل

التفاعل مع مسابقة القناة الثانية "مواهب في تجويد القرآن الكريم" محطة لافتة لإبراز مستوى التفاعل المجتمعي مع القرآن ودرجة تطور العناية به في صفوف الشباب والصغار، وذلك منذ انطلاق الدورة الأولى للمسابقة في رمضان الذي صادف نونبر- أكتوبر 2004، ليتحول إلى محطة سنوية لفرز مواهب استثنائية في التجويد وقراءة القرآن، لاسيما مع توسع نشاط المجالس العلمية في هذا المجال وإشراكها فيه، حيث توزعت مراكز الاختبار على 9 مدن تغطي محيطها من المدن الأخرى نتج عنها في سنة 2007 اختيار 24 مرشحا تقلص عددهم إلى 10 شاركوا في الأمسية القرآنية الختامية لـ 5 أكتوبر2007 .

وعرف رمضان 1428 (شتنبر 2007) إلقاء 7 دروس حسنية وبموازاتها ألقي 66 درسا ومحاضرة من قبل العلماء الذين تمت دعوتهم للدروس الحسنية، أما في رمضان 1429 هجرية (شتنبر 2008) فقد ألقيت 7 دروس حسنية، وتم بالموازاة معها تنفيذ برنامج ثقافي بمشاركة 37 عالما حيث ألقوا 112 درسا بالمساجد و15 محاضرة و 4 ندوات.

كما تشهد المساجد برامج وعظ تشرف عليها المجالس العلمية المحلية ينخرط فيها آلاف الوعاظ على المستوى الوطني، حيث يعتمد المجلس العلمي الأعلى ضمن توجهاته موادا خاصة بتحفيز نشاط المجالس المحلية في هذا الشهر، وفي غياب إحصائيات معلنة حول حركة الوعظ والإرشاد في المساجد يمكن اعتماد مؤشر الارتفاع الذي تسجله الدورة الثالثة من السنة والتي تصادف شهر رمضان، حيث إن إحصائيات مديرية المساجد في نشرتها للدورة الثالثة الخاصة بسنة 2007 كشفت ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع الدورتين الثانية والرابعة، حيث بلغ عدد دروس الوعظ 55 ألفا و141 درسا في مقابل 360 ألف درس عبر التلفاز، والواقع أن هناك اختلالا في حركة الوعظ بين المدن والمناطق، بسبب الخصاص في الكفاءات الوعظية ومستوى تمكنها من التفاعل والاستجابة لحاجيات المجتمع.

وعرف هذا الشهر ارتفاعا في نسبة معتنقي الإسلام، سجلت نسبة معتنقي الإسلام خلال سنة 2008 بحسب معطيات إحصائية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ارتفاعا بالنظر إلى نسبة معتنقات الإسلام، إذ ارتفع عددهن من 340 خلال سنة 2007 إلى 350 خلال سنة 2008، كما لوحظ أن جنسيات معتنقي الإسلام في تزايد مستمر، إذ انتقل عددها من 41 خلال سنة 2006 إلى 68 خلال سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 70 جنسية.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن موضوع الحج نشير إلى أن تقديم مؤشرات حول الزكاة بالمغرب يعرف صعوبات منهجية بسبب غياب إطار قانوني منظم، واستمرار التلكؤ في إخراجه، رغم أن بنية قانون المالية تتوفر على فقرة خاصة بصندوق الزكاة

لكنها تسجل سنويا في خانة التذكرة، لكن في المقابل ثمة وعي متنام داخل المجتمع بوجوب إخراج الزكاة لكن ذلك يتم بشكل فردي يصعب رصد حركيته، باستثناء زكاة عيد الفطر والتي تمثل حالة اجتماعية عامة يقع فيها ترسيخ قيم التضامن والتكافل.

3ـ الحج :

يمثل الحج حدثا استثنائيا في حياة المغاربة بالنظر لتراث تاريخي من الارتباط به ولتقاليد متجذرة في التعلق به.

وقد عرفت سنة 2007 تثبيت خيار إعمال نظام القرعة، والذي تم اعتماده بناء على فتوى من المجلس العلمي الأعلى في فاتح أبريل 2006 وقضت بجواز الأخذ بالقرعة في عملية انتقاء الحجاج، وذلك بعد أن برز بشكل لافت التزايد المستمر في إقبال المغاربة على الحج، مما يقدم مؤشرا دالا على مدى تعلقهم بهذه العبادة، فقد بلغ عدد الطلبات التي قدمت في سنة 2007 ما مجموعه 117 ألف طلب، وانتقل عدد الطلبات إلى 173 ألفا في سنة 2008، وذلك مقابل العدد الذي يستفيد منه المغرب سنويا والذي يحدد في حوالي 32 ألف مقعد، كعدد إجمالي يوزع بعد ذلك بين الوزارة ووكالات الأسفار السياحية.

وقد تقرر في سنة 2007 أن تشمل القرعة ليس فقط الراغبين في الحج في إطار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بل أيضا الحجاج في إطار وكالات الأسفار السياحية، والتي كانت من قبل تدبر عددا من المقاعد في إطار الفيدرالية التي تنظمها وتحت إشراف من وزارة السياحة، كما شكل موضوع تطوير ظروف سكن الحجاج المغاربة بالمملكة العربية السعودية أحد النقط الأساسية في جدول أعمال اللجنة الملكية المكلفة بشؤون الحج، نظرا لصعوبات توفير السكن لكافة الحجاج بالمنطقة المركزية قرب الحرم المكي.

وحددت سنة 2008 حصة المغرب من الحجاج في 32 ألف حاج منهم 24 ألفا و280عن طريق بعثة الحج الرسمية، و7720 حاجا عن طريق الشركات والوكالات، أما سنة 2007 فقد عرفت نفس الحصة الإجمالية 32 ألفا، لكن اختلف في توزيعها حيث حددت حصة حجاج التنظيم الرسمي في 22 ألف حاج، وحصة وكالة الأسفار السياحية في 10 آلاف حاج؛ كما تميز موسم حج 2007/1427 بإبقاء نسبة 10% من مقاعد الحصة الإجمالية للتنظيم الرسمي قبل إجراء القرعة المخصصة للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة مع مراعاة موافقة الأزواج لبعضهم؛ ولـم يخل موسم الحج في أي سنة من صعوبات وإكراهات خاصة مع الإقبال المتزايد للمغاربة على هذا الركن

العظيم. وأكد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، في جواب له على سؤال بمجلس النواب حول عملية انتقاء الحجاج، أن الوزارة لم تجد حلا سوى القرعة لإنصاف الراغبين في الحج، ومن جهة أخرى وفي سياق الحرص على تأطير الحجاج شرعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في توزيع أجهزة MP3 على الحجاج اختارت له اسم "مرشد الحاج"، ويشتمل على شرح مفصل لمناسك الحج باللغة العربية وباللهجات المغربية الثلاثة: تمازيغت وتشلحيت وتريفيت؛ إضافة إلى أدعية خاصة بكل المقامات والمشاعر وآيات بينات من سورة الحج والبقرة.

وعلى مستوى التفاعل المدني والتكوين الديني الموازي للحجاج نظمت حركة التوحيد والإصلاح في نونبر 2008 بجهة الشمال الغربي الدورة السنوية لتأطير حجاج بيت الله الحرام لموسم 1429، وذلك بتنسيق مع المجلس العلمي المحلي والمندوبية الجهوية للأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، وامتدت هذه الدورات 21 ساعة. فيما كثفت قناة محمد السادس للقرآن الكريم برامجها التكوينية الخاصة بالحج ومناسكه، حيث عرضت برامج يومية باللغة العربية والدارجة وتريفيت وتشلحيت وتمزيغت وباللغة الفرنسية، وقد قدمت هذه البرامج تعريفا بأركان الحج وشروطه ومندوباته بأسلوب مبسط وسهل يتناسب مع طبيعة الحجاج المغاربة، كما تناولت هذه البرامج الأخلاق التي ينبغي التحلي بها في الحج.

4. التعليم العتيق ودور القرآن

تشكل مؤسسات التعليم العتيق وجمعيات دور القرآن إحدى المحاضن الأساسية لحفظ وتلاوة وتجويد القرآن الكريم وتدريس المعارف الإسلامية الأولية، وأيضا أحد المرتكزات الأساسية للحفاظ على الخصوصيات المغربية في هذا المجال.

وقد عرفت السنوات الأخيرة إقبالا كبيرا من لدن المغاربة على حفظ القرآن الكريم وتعلم تجويده وترتيله، سواء كانوا كبارا أو صغارا، حيث نشطت المساجد ودور القرآن في هذا الإطار، وأقبل عليها كثير من الآباء من أجل تمتين علاقة أبنائهم بالقرآن الكريم وتعليمهم قواعده، وذلك إلى جانب التعليم العصري، خاصة بعد انطلاق مسار الاعتراف الرسمي به في سنة 1999، حيث عُقدت لقاءات وشُكلت لجان لبحث كيفية تأهيله وتطويره ومد الجسور بينه وبين التعليم العمومي، وانتهت باعتماد القانون رقم 13.01 وصدور ظهير تنفيذه في يناير 2002، واكتمل هذا المشروع بصدور المرسوم 2.05.1273 في دجنبر 2005، ثم صدور ستة قرارات تطبيقية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ماي 2006.

◆ **التنامي العددي لمدارس التعليم العتيق والكتاتيب القرآنية:**

يبلغ عدد مؤسسات التعليم العتيق التي توفر وزارة الأوقاف ميزانيتها كاملة خمسة مدارس من أصل 499 مدرسة عتيقة، كما تقدم منحا ومكافآت لطلبة وأساتذة 156 مدرسة محتضنة، وباقي حاجياتها المادية تأتي من المحسنين والجمعيات والقبائل الذين ينفقون على 338 مدرسة بها 14856 طالبا غير ممنوح، و1064 أستاذا بدون مكافأة، وبلغت ميزانية الإصلاح في سنة 2007 ما يناهز 14 مليونا و34 ألف درهم، وفي سنة 2008 بلغت الميزانية 18 مليون و33 ألف درهم، أما ميزانية التجهيز فبلغت في 2007 ما مجموعه 5 ملايين و780 ألف درهم، وفي سنة 2008 ما مجموعه 10 ملايين و522 ألف درهم.

وبلغ عدد المسجلين في سنة 2007 في التعليم الأولي العتيق 306 آلاف يشرف عليهم 11 ألف أستاذ، وفي سنة 2008 قدر عدد المسجلين بـ 311 ألف مسجل يؤطرهم 11 ألفا و100 أستاذ.

وقامت الوزارة بتسوية الوضعية القانونية لبعض المؤسسات التي تهتم بتدريس القرآن الكريم والعلوم الشرعية، بما في ذلك الكتاتيب القرآنية التي تختص بمهمة تحفيظ القرآن الكريم، وقد منحت الوزارة خلال سنة 2007 أربع رخص مؤقتة لفتح مدارس للتعليم العتيق، وفي سنة 2008 رخصت بفتح ستة مدارس، فيما بلغ مجموع الترخيصات المتعلقة بالكتاتيب القرآنية سنة 2007 ما مجموعه 302 رخصة؛ منها 262 رخصة للتدريس و40 رخصة بفتح الكتاتيب شملت مختلف جهات المملكة، أما سنة 2008 فتم منح 701 رخصة، موزعة بين ثلاثة أنواع تشمل رخص الاستمرار في المزاولة ورخص الفتح ورخص التدريس.

كما تم إطلاق مشروع تزويد مؤسسات التعليم العتيق بالمقررات الدراسية الجديدة لاعتمادها برسم الموسم الدراسي 2008/2007 بدلا من المقررات الدراسية المعتمدة خلال موسم 2007/2006 مع تعميمها على جميع المدارس العتيقة الموجودة داخل النفوذ الترابي للمندوبيات الجهوية والإقليمية للشؤون الإسلامية، حيث تم رصد اعتمادات مالية قدرها 701.865 درهما خلال موسم 2008/2007 من أجل اقتناء مجموعة من الكتب الدراسية المقررة لفائدة تلاميذ هذه المؤسسات الموجودة في 25 مندوبية جهوية وإقليمية للشؤون الإسلامية.

وقد أصبحت المدرسة العتيقة في حاجة إلى إشراف دائم ومتابعة دقيقة بغية النهوض بها وتطوير أدائها التربوي وتحقيق الأهداف والمقاصد التي ينشدها القانون المنظم لهذا القطاع، وفي إطار ذلك تم سنة 2008 تنظيم زيارات صيفية، أطرها 19 إطارا

تربويا من بين الأساتذة الجامعيين والمفتشين التربويين، شملت 26 مادة من المواد المقررة بالتعليم العتيق، واستفاد منها 260 مدرسا يعملون بـ 69 مدرسة عتيقة. كما تم تنظيم 15 لقاء تربويا استفاد منها 351 مدرسا من مدرسي مواد العلوم الشرعية واللغة العربية والفلسفة والفكر الإسلامي، تناولت في جانبها النظري سبل تطوير مناهج وطرق تدريس هذه المواد، وفي جانبها التطبيقي تقديم 9 دروس تجريبية في مواد الحديث والتفسير والنحو والفقه.

كما تم إحداث جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية تشجيعا للقائمين على تدبير شؤون هذه الكتاتيب وتطوير أدوات وأساليب إداراتها التربوية، وقد منحت الجائزة لثلاثة أشخاص، الأول في منهجية التلقين والثاني في حسن التسيير والثالثة في المردودية. وفي سنة 2008 قدمت المؤسسات التعليمية المنخرطة في مشروع تأهيل التعليم العتيق ترشيحاتها لجائزة التعليم العتيق للتميز التربوي والتي تضم ثلاثة فروع: جائزة التلميذ المتميز، وجائزة الطالب المتميز، ثم جائزة المؤسسة المتميزة.

والملاحظ أنه رغم الحركية المبذولة من أجل إدماج مؤسسات التعليم العتيق في المنظومة التعليمية ورفع مستوى العناية بها، إلا أن هذا المسار ما يزال يعاني على مستوى الأطر المتخصصة لتحقيق الإصلاح، كما يطرح الحاجة لحوار مع المؤسسات التي بقيت على هامش هذه الحركية بعد الاكتفاء في مرحلة أولى بأقل من نصف المؤسسات المحصية.

♦ حملة إغلاق عدد من دور القرآن:

شكلت دور القرآن بالمغرب إحدى مؤسسات الاعتناء بالقرآن وإتقان تلاوته وتجويده وتدريس علومه وقواعد قراءته، وتعليم دروس اللغة من نحو وعروض وبلاغة وعقيدة وفقه وحديث، وعرفت منذ البروز الحديث في السبعينيات إقبالا متزايدا من قبل المغاربة؛ وهو ما أكسب طلبة وخريجي هذه الدور حضورا لاعلميا ودينيا لافتا في المجتمع وخاصة في شهر رمضان.

ومن الإنجازات التي حققتها بعض دور القرآن في المغرب وضع منهاج تعليمي تربوي خاص بالنشاط النسوي، يستهدف فئة الصغيرات من 10 إلى 15 سنة، وتستغرق المرحلة الدراسية 5 سنوات، تتلقى فيها الفتاة مجموعة من العلوم والمعارف الشرعية التي تؤهلها لتكون مسلمة متبصرة بدينها، وبما ينبغي أن تعلمه بالضرورة من القرآن الكريم والتفسير والفقه، وأدب العشرة الزوجية وتربية الأولاد، وغيرها من الأنشطة النافعة. وتم تخصيص حصص لتعليم مبادئ القراءة والكتابة في إطار

مشروع محو الأمية، وأيضا إنشاء المكتبة المقروءة والمسموعة والمرئية، لحفظ التراث الديني والتعريف بالكتاب والشريط الإسلامي.

وقد عرف شهر شتنبر وأكتوبر من سنة 2008 إغلاق ما يناهز 67 دارا للقرآن تسيرها العديد من الجمعيات في العديد من المدن المغربية على خلفية رأي فقهي للدكتور محمد المغراوي، رئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش، في موضوع تزويج البنت الصغيرة.

وقد أثار قرار إغلاق دور القرآن استنكارا من لدن العديد من الجمعيات الحقوقية التي اعتبرت القرار ضد القانون، ويمس بحرية ممارسة العمل الثقافي والجمعوي، و كذا استنكار كل من حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح لهذه الإجراءات، إلى جانب تنديد شخصيات وطنية ومحلية يترأسون 15 جمعية ثقافية وإسلامية بهذا القرار، مطالبين وزير الداخلية شكيب بنموسى بإعادة فتح دور القرآن من أجل "ممارسة رسالتها التربوية والثقافية والدينية".

كما نوقش الموضوع بمجلس النواب، بعد أن قدمت ثلاث فرق برلمانية أسئلة في الموضوع، مما جعل وزير الداخلية يقول بأن الإغلاق جاء من أجل "حماية المواطنين من التشويش والحفاظ على أمنهم الروحي والأخلاقي"، وسوغ ذلك بعدم امتثال المعنيين بالأمر للقوانين الجاري بها العمل، وعدم خضوع هذه الدور للقانون رقم 01.13 المتعلق بمؤسسات التعليم العتيق.

ولم تنفع توضيحات المغراوي في الموضوع، بعد أن بين أن ما قاله بخصوص تزويج الصغيرة ليس فتوى، حيث استمر إغلاق دور القرآن بالرغم من استقلالية عدد من الجمعيات التي تسيرها عن الجمعية التي يرأسها د. محمد المغراوي، وفيما يلي أهم المحطات التي عرفها الموضوع:

– شتنبر 2008 : شروع السلطات في إغلاق دور القرآن بمراكش لتشمل بعدها مدنا أخرى.

– منع وزارة الاتصال جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة، التي يترأسها محمد المغراوي، من استيراد 10 آلاف نسخة من المصحف الشريف برواية ورش من دولة الإمارات، وسوغت وزارة الاتصال المنع بوضع الجمعية غير القانوني.

– أكتوبر 2008 : طالب رؤساء الجمعيات التي تسير دور القرآن المغلقة الجهات المسؤولة باتخاذ قرار عاجل بإعادة فتح مقرات الجمعيات ودور القرآن التابعة لها في وجه المواطنين، محذرة في بيان مشترك لها من امتداد ما أسمته بـ "الاستقطاب الفكري

المتطرف والأخلاقي المنحرف إلى شريحة الشباب التي تسعى جمعياتهم في تحصينها ورعايتها من هذه المزالق الخطيرة".

- 29 أكتوبر 2008 : طرح ثلاث فرق برلمانية لموضوع إغلاق دور القرآن "العدالة والتنمية والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلة وفريق التجمع والمعاصرة"، غير أن هذا الأخير كان في سياق مضاد إذ عبر النائب البرلماني، من فريق التجمع والمعاصرة، في تعقيب له على جواب وزير الداخلية على سؤال يتعلق بإغلاق دور القرآن: " إن قرار الإغلاق قرار موافق للصواب لأنه يصحح وضعا يتميز بالشطط في استعمال الحريات من أجل إنتاج فكر أقل ما يمكن أن نقول عنه إنه بعيد عن المعاصرة" .وسوغ وزير الداخلية، شكيب بنموسى، الإغلاق بعدم امتثال المعنيين بالأمر للقوانين الجاري بها العمل، وعدم خضوعهم للقانون رقم 01.13 المتعلق بمؤسسات التعليم العتيق الصادر بتاريخ 29 يناير 2002.

- نونبر 2008 : رفعت 7 جمعيات تدير دور القرآن بكل من مدينة مراكش والقنيطرة والجديدة وكلميم وأكادير وهوارة تظلماتها إلى السلطات المحلية ووزارة الداخلية بشأن قرار الإغلاق الذي طالها على أن ترفع دعاوى قضائية مستقبلا.

- 10 نونبر 2008 : لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب تعرف إثارة الموضوع بحضور وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بعد أن أخذت القضية مسارا سلبيا على سمعة المغرب الخارجية والدينية عبر الوزير عن أسفه من التداعيات الإعلامية لقضية إغلاق أزيد من 60 دارا للقرآن، واستغرب الوزير كيف تم تضخيم الموضوع، وانتقد التعاطي الإعلامي للموضوع.

- نونبر 2008 : الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تستنكر إغلاق المدارس القرآنية التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش، معتبرة في بلاغ لها أصدرته عقب اجتماع لمكتبها المركزي أن قرار الإغلاق " قرار إداري متعسف "، كما عبرت عن تضامنها مع جمعية المغراوي التي قالت إنها ضحية إجحاف.

- منتدى الكرامة لحقوق الإنسان يتسنكر إغلاق دور القرآن، معتبرا أن الإجراء لا يستند إلى أي مسوغ قانوني سليم؛ و يؤكد تضامنه مع من طالهم القرار من أعضاء ومستفيدين.

- شخصيات وطنية ومحلية تترأس 15 جمعية ثقافية وإسلامية تدعو وزير الداخلية شكيب بنموسى إلى إعادة فتح دور القرآن التي أغلقت على خلفية ما سمي بفتوى المغراوي بزواج بنت التسع سنوات، من أجل "ممارسة رسالتها التربوية والثقافية والدينية". كما طالب هؤلاء وزارة الداخلية بالاعتذار عن الأخطاء التي

ارتكبت بشأن هذه الدور، ومن بين الموقعين الدكتور إدريس الكتاني رئيس نادي الفكر الإسلامي، والدكتور المهدي المنجرة رئيس جمعية البحث العلمي في الدراسات المستقبلية، والدكتور عمر الكتاني رئيس جمعية الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، والدكتور موسى الشامي رئيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية، والأستاذ علي الريسوني رئيس جمعية الدعوة الإسلامية.

جدول 18: دور القرآن المغلقة:

	المدينة	اسم الجمعية
1	وجدة	جمعية الإمام مالك الثقافية
2	فاس	جمعية الإمام مسلم
3	كلميم	جمعية دار القرآن
4	الشماعية	جمعية الإمام مالك لتحفيظ القرآن
5	القنيطرة	جمعية السبيل الثقافية
6	مولاي بوعزة خنيفرة	دار القرآن
7	خنيفرة	جمعية الإمام البخاري
8	خنيفرة	الجمعية الإسلامية لحفظ كتاب الله ومدارسته
9	سلا – حي الانبعاث	جمعية القاضي عياض لتحفيظ القرآن الكريم
10	سلا – حي سيدي موسى	جمعية القاضي عياض لتحفيظ القرآن الكريم
11	سلا – المدينة القديمة	جمعية القاضي عياض لتحفيظ القرآن الكريم
12	سلا – حي أولاد موسى	جمعية القاضي عياض لتحفيظ القرآن الكريم
13	بوجدور	جمعية دار القرآن
14	خريبكة	جمعية القاضي عياض الثقافية والاجتماعية
15	تطوان	جمعية أهل الحديث لتحفيظ القرآن
16	الحاجب	جمعية الإمام مالك لتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علومه
17	ابن جرير	جمعية الإمام مالك للثقافة والتربية
18	الجديدة	جمعية الإمام مالك للدعوة و الإرشاد
19	مكناس – سبع عيون	جمعية القاضي عياض لتحفيظ القرآن
20	مكناس – عين تاوجطات	جمعية الإمام مالك لتحفيظ القرآن الكريم والحديث الشريف

	المدينة	اسم الجمعية
21	قلعة السراغنة	جمعية الإمام مالك للثقافة والتربية
22	الصويرة	جمعية الإمام مالك لتدريس القرآن الكريم والسنة الشريفة
23	بني ملال	جمعية مدرسة مسجد أهل سابك
24	أولاد عياد - بني ملال	جمعية الإمام مالك للثقافة والتربية
25	سطات	جمعية الإمام مالك لتعليم القرآن والسنة
26	الكارة - إقليم سطات	جمعية الإمام مسلم لتحفيظ القرآن وتعليم السنة
27	أكادير - حي الدراركة	جمعية الإمام مسلم
28	أكادير - إنزكان	جمعية الإمام البخاري
29	الرماني	جمعية الإمام مالك
30	بوزنيقة	جمعية الإمام مالك الثقافية
31	المحمدية	جمعية الحافظ ابن كثير
32	الخميسات	جمعية الإمام مالك
33	آسفي	جمعية ابن أبي زيد القيرواني
34	آسفي	دار القرآن حي أنس
35	الريش - إقليم الراشدية	جمعية الهدى للثقافة والتنمية
36	ورزازات	جمعية دار القرآن
37	مراكش - حي أزبزط	جمعية الدعوة إلى الله
38	مراكش - حي سيبع	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
39	مراكش - حي المحاميد	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
40	مراكش - روض العروس	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
41	مراكش - حي بوكار	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
42	مراكش - حي أسيف	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
43	مراكش - حي بلبكار	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
44	مراكش - حي السراغنة	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
45	مراكش - حي المسيرة	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
46	مراكش - حي أزلي	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة

	المدينة	اسم الجمعية
47	إميتانوت	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
48	تحناوت	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
49	الدار البيضاء - الحي المحمدي	جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة
50	تمارة	جمعية الإمام مالك
51	تارودانت - أولاد تايمة	جمعية أم القرى للتربية والثقافة
52	برشيد	دار القرآن
53	وادي زم	جمعية الإمام مالك
54	زاكورة	جمعية الإمام مالك
55	طانطان	دار القرآن
56	الناظور	جمعية ابن عبد البر لتحفيظ القرآن وتلقين العلوم الشرعية
57	سيدي بنور - حي البام	جمعية الفتح للتوعية والترشيد
58	العيون	جمعية البسمة للأعمال الاجتماعية والثقافية والمحافظة على البيئة
59	طرفاية	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
60	العيون- حي كولومينة	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
61	العيون - حي الرحمة	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
62	العيون - حي التعاون بريديك	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
63	العيون - شارع مزوار	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
64	العيون - الحي الحجري	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
65	العيون - شارع بوكراع	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
66	العيون - حي سوق الجمل	جمعية دار القرآن عيون الصحراء المغربية
67	أكادير - الدشيرة	جمعية ابن تاشفين

المصدر: موقع الحملة الوطنية لنصرة دور القرآن بالمغرب
http://www.nousra.net/wp

5ـ اللباس وتعبيراته :

يمثل اللباس المؤطر بخلفية إسلامية أو الحجاب بمختلف نماذجه اليوم أحد تعبيرات التدين الأكثر بروزا في الواقع، واكتسب أبعادا اجتماعية وثقافية وحضارية، وقد شهد الموضوع في السنوات الأخيرة في المغرب تحولات موازنة بفعل تطور واتساع ارتداء الحجاب وامتداده نحو شرائح اجتماعية متباينة، مما عكس تغيرا في التمثلات والسلوكات الاجتماعية المتعلقة بالزي الإسلامي، وهو ما يعبر عن عمق ارتباط المرأة المغربية بمظاهر التدين المبني على اقتناعات فكرية أكثر منه تقليدا للأجيال السابقة، فالدراسات السوسيولوجية التي أنجزت في هذا السياق تبين أن أغلب الفتيات المرتديات للحجاب يقمن بهذا السلوك عن وعي متمايز عن اللباس التقليدي.

وقد عرفت الفترة المغطاة بتقرير الحالة الدينية إنجاز دراسة سوسيولوجية اعتمد تقنية المجموعات البؤرية حول موضوع " الشباب والحجاب في المغرب" لإدريس بن سعيد، والتي أنجزت لمصلحة الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، وأعلن عنها في شهر دجنبر 2007.

وقد عالجت الدراسة مسألة الحجاب ونظرة الشباب من الجنسين لهذا الزي على الساحة المغربية والعالمية، محاولا تقديم تفسيرات " لمختلف الدلالات العميقة لهذا اللباس، وفي ارتباط ذلك بتصور مكانة المرأة لذاتها ولدورها في المجتمع"[1]، ومن جهة أخرى اعتبر البحث أن فهم المظاهر والدلالات المختلفة لارتداء الحجاب في سياقه السوسيولوجي والثقافي الواقعي، خاصة بين أوساط الشابات، محاولة لتجاوز أحكام القيمة أو المواقف المسبقة التي لازالت مرتبطة بالملابسات والظروف السياسية والإيديولوجية لعقدي السبعينات والثمانينات مقارنة مع الوضع الراهن، وبالتالي هل يعتبر لباس الحجاب من قبل الفتيات في واقعنا الحالي تعبيرا عن تماه أيديولوجي وسياسي ما، أم أنه أصبح عنوانا لسلوك اجتماعي ينزاح بدرجات متفاوتة عن شكله ومضمونه الديني؟

وقد حدد البحث عددا من الأسئلة الكبرى التي انشغل بها من أجل مقاربة علمية تتوسل بالتقنيات الكيفية عن طريق تكوين مجموعات بؤرية من مجموعة من تلاميذ وطلبة الرباط بالإضافة إلى فاعلين جمعويين، المجموعة البؤرية، بالإضافة إلى مقابلات مع محجبات سابقات وعاملات في القطاعين الصناعي والخدماتي، وسعت الدراسة إلى معرفة طبيعة التصورات التي أخذت تنتشر مع اتساع ظاهرة الحجاب،

[1] إدريس بن سعيد، "الشباب المغربي والحجاب في المغرب "، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، الرباط ، 2007 .

ومحاولة تفسير الأسباب الكامنة وراء هذا الانتشار، ودور وسائل الإعلام فيه، والدلالات التي تتشكل عند الشباب عن الحجاب، ثم تأثيره على تمثل المرأة لوضعية حقوقها[1].

وارتباطا بهذه الأسئلة الموجهة، فإن النتائج حملت عددا من الدلالات، إذ توصل البحث إلى خلاصات أهمها أن الحجاب حاليا يعرف وبموازاة مع انتشاره انتقالا جوهريا من المجال الديني والسياسي، إلى المجال الدنيوي والاجتماعي، مما يعني من وجهة النظر السوسيولوجية تحول الحجاب إلى ظاهرة سوسيولوجية عادية، لاتحيل على اختيار اجتماعي أو سياسي محدد، مادامت المحجبات موجودات في مختلف الهيئات والمؤسسات المجتمعية المتعددة، لكن في تعريف الحجاب حضر المحدد الأخلاقي والقيمي والديني كأحد العناصر المؤطرة لقرار ارتداء الحجاب كما حضر وربما بقوة أكبر في تمثل الشباب الذكور للحجاب، وهو ما نجده في أجوبة عدد المستجوبين التي أحالت على مفاهيم الستر والحشمة والوقار وحماية الأخلاق، كما برز ربط واضح في بعض الإجابات بين الحجاب كمظهر، والسلوك الملموس كانعكاس له، خاصة وأنه بالنسبة للبعض فالحجاب أداة للستر وإبعاد الشبهة، كما تتقاطع فيه رسالتان، الأولى دينية والثانية اجتماعية، هذه الأخيرة التي تظهر في تنامي القناعة داخل المجتمع بقيمة الحجبة، لكن الإجابات التي قدمت في إطار الدفاع عن الحق في متابعة الموضة بقيت متأرجحة بين بعد ديني وآخر اجتماعي، وأبرزت الدراسة أنه من ناحية لا يعني ارتداء الحجاب تبني اختيار سياسي وحزبي معين، وفي الوقت نفسه إن عدم ارتدائه لا يعني القطيعة مع التدين والخروج عليه، وقد أبرزت الدراسة الدور المفصلي للفضائيات في الإقناع بالحجاب.

وهو ما يعني أن الحجاب كظاهرة اجتماعية يعكس توجهات مختلفة في حركية التدين بالمجتمع المغربي، والتي تترجم في الفضاء العمومي في أربعة نماذج :

- الحجاب التقليدي : يرتبط أساسا بنموذج التدين الشعبي القائم على تقاليد وأعراف ملزمة تجاه المرأة ودورها، وهو يستند إلى قيم تعبر عن الوقار والحياء، وقلما يتساءل عن المضمون المقاصدي والشرعي للحجاب.

- الحجاب الذي ارتبط بتطور الصحوة الإسلامية : والذي ارتبط في بداياته بالزي الذي ظهر في صفوف الصحوة الإسلامية، وينطلق من الفهم المقاصدي لفلسفة الزي الإسلامي.

[1] المرجع السابق، ص: 10.

▪ النقاب الشامل : وتعدد أشكاله وأنماطه بدءا من النقاب وانتهاءا بالبرقع، وهو حالة خاصة في المغرب، بقيت مرتبطة ببعض التيارات السلفية.

▪ حجاب الموضة : هو تعبير حديث عن الموجة الاستهلاكية العولمية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، والتي تعتمد على الصورة والشكل الخارجي الجذاب والمثير، وهو ما يبينه انتشار العديد من المحلات التجارية وعروض الأزياء في أصناف هذا النوع من الحجاب.

وعلى مستوى القناعات المؤطرة للحجاب عبرت نسبة 84 % من النساء المستجوبات بحسب دراسة الإسلام اليومي عبرن عن تثمينهن لهذا اللباس ومعبرن عن موقف إيجابي منه، وهو ما يؤكده كذلك بحث الشباب والقيم الدينية[1]، حيث عبر 58.3 % من الشباب عن موافقتهم للحجاب، في حين يعارض ذلك 9.6 % فقط، وهو ما يدل على أن أغلبية التلاميذ الذين شملهم البحث يثمنون هذا الزي، وهذا التمثل الإيجابي للحجاب من قبل الشباب دليل على النظرة الإيجابية للحجاب كزي للمرأة من قبل هذه الشريحة الاجتماعية، في المقابل ذكرت دراسة الإسلام اليومي أن 17% من مجموع نسبة المستجوبات حددن اختيارهن للحجاب لأسباب غير دينية، تتعلق بالموضة والتستر من المجتمع.

يفيد رصد التحولات المتعلقة بلباس الحجاب أن هناك حركية عميقة في التدين المغربي تعكس وجود استعدادات نفسية واجتماعية لكن تحتاج لترشيد وتأسيس علمي يمكنها من التحول إلى مواقف واعية ومؤسسة، خاصة عند المقارنة مع مراحل سابقة كان فيها الحجاب يربط بالموقف السياسي، وهو ما يعطي للتيار الاجتماعي الإسلامي اليوم إمكانات معتبرة للتأطير والامتداد.

أما على مستوى الوقائع التي عرفتها فترة التقرير فتمثلت بالأساس في قضية منع موظفات المندوبية العامة لإدارة السجون والإدماج من ارتداء الحجاب، وذلك بعد صدور دورية حملت رقم 120 في شهر غشت 2008 وجاء في ديباجتها أن المندوب العام لاحظ أن " الموظفات يضعن المناديل فوق رؤوسهن عوض القبعات الرسمية" ليتلو ذلك صدور توضيحات عن المندوبية تحيل فيه على وجود نصوص قانونية آخرها قرار وزير العدل الذي حدد مكونات الزي الرسمي وذلك بتاريخ 23 فبراير 2007، واكتسب الموضوع زخما إعلاميا وسياسيا وحقوقيا، فقد اعتبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن المذكرة مس بالحرية الشخصية للأفراد، أما منتدى الكرامة لحقوق الإنسان

---

[1] -Rahma Bourqia&autres, Les jeunes et les valeurs religieuses, édition EDDIF 2000.

فقد وصف قرار منع الحجاب بكونه مس سافر بحقوق الإنسان، وأصدرت حركة التوحيد والإصلاح بلاغا بتاريخ 6 شتنبر دعت فيه للتراجع عن منع الحجاب في إدارة السجون، ورغم عدم صدور قرار صريح بالتراجع إلا أن المشكل تم احتوائه تدريجيا .

كما تم إطلاق " حملة حجابي عفتي" من قبل نساء منطقة الشمال الغربي لحركة التوحيد والإصلاح وذلك يوم 15 نونبر 2008، وذلك بغية طرح مبادرات إيجابية للتعامل مع ما اعتبرته الجهة الداعية للحملة "بروز أنماط وأشكال متعددة من الحجاب غابت فيها المقاصد التربوية والأخلاقية وجرى فيها تفريغه كمن دلالات الستر والحياء".

6ـ الإعلام والفضائيات وحركية التدين

يتوقف تقرير الحالة الدينية عند رصد البروز اللافت للفضائيات الدينية في تأطير حركة التدين، مع وعيه بأن الإعلام يشمل كذلك ما هو مكتوب وإذاعي، إلا أنه سيقع الاقتصار على ما يتعلق بالفضائيات، والتي تقدم مؤشرات دالة عن علاقة الإعلام بحركية التدين.

◆ مؤشرات ومداخل تأثير الفضائيات الدينية

إن تأثير الفضائيات الدينية المحلية منها أو الخارجية على حركية التدين بالمغرب أصبح تأثيرا متعاظما بفعل :

1. سهولة التقاط القنوات الفضائية الدينية عبر جهاز الاستقبال الرقمي ، وقد أبرزت الدراسة الرسمية لمؤسسة ماروك ميتري لسنة 2008، بأن 50% من المغاربة يشاهدون القنوات الأجنبية، وأن 55.8 % من الأسر تمتلك جهاز الاستقبال الرقمي، ومن جهة أخرى فإن جل الفضائيات الدينية الموجودة، متاحة مجانا وبدون تشفير، وهو ما يجعلها متوفرة أمام الجميع وسهلة الولوج.

2. مؤشر اللغة : وذلك من خلال توفرها باللغة العربية مما يتيح التواصل مع المشاهدين من العالم العربي عموما، والمغرب خصوصا.

3. توفر البرامج والدروس الدينية المعلنة فيها في الأسواق: إذ الملاحظ انتشار أشرطة دعاة الفضائيات في الأسواق المحلية المتخصصة في بيع الأشرطة المقرصنة، فأغلب هذه الأشرطة المعروضة هي لدعاة مشارقة.

4. تنامي المكالمات الهاتفية والمشاركات الصادرة عن المغرب : فالمغاربة يمثلون زبناء على العديد من المواقع الدينية، خصوصا المواقع والفضائيات المتخصصة في مجال الفتوى.

وهو ما جعل دراسة تأثير هذه الفضائيات الدينية تتطلب الوقوف عند ثلاث مؤشرات:

1. **مؤشر الفتوى : حيث أن** تزايد البرامج المتخصصة في الفتاوى في الفترة الأخيرة، أخذت تنتج عنه مشاكل تتعلق بالختلاف الفتاوى وتعددها إزاء نفس الأسئلة مما يحير السائل، وتزداد تعقيدات تعدد الفتاوى وكثرتها واستحالة ضبطها وفق المذهب الفقهي المعتمد وصعوبة تمييز المتلقين لها للبعد المذهبي واختلافاته وتعقيداته.

2. **المؤشر القيمي والأخلاقي** : والذي يرصد دور هذه الفضائيات والقنوات الدينية مصدرا لإنتاج القيم وتأطير السوكات الأخلاقية والتربوية وتقويم السلوكات وفق مرجعيات مختلفة ومتباينة في معالجة الموضوعات.

3. **المؤشر العقدي** : حيث ينطلق من تحليل التأثيرات العقدية المحتملة للخطاب الديني المقدم.

إن تحليل مؤشرات تأثير الفضائيات الدينية يخلص من جهة إلى توسع العرض الفضائي الديني ومن جهة أخرى الضعف الكمي والنوعي الذي يعرفه الإعلام الديني المغربي مقارنة مع الفضائيات والمواقع الدينية الأخرى، وهو ما سنقف عليه عند استعراض الإحصاءات الخاصة بالفضائيات، مع البدء بتحديد موقع الفضائيات في بناء المعرفة الدينية انطلاقا من نتائج بعض الدراسات السوسيولوجية.

موقع مركزي للفضائيات والإعلام السمعي البصري في بناء المعرفة الدينية

فقد أشار تقرير البحث الوطني حول القيم إلى هذه التعددية على مستوى استقبال المعلومات الدينية، أولها التلفاز، وكذلك المواقع الإلكترونية والكتب الدينية والأقراص المدمجة. وخلصت هذه الدراسة إلى تنوع مصادر تلقي المعلومة إلى درجة عدم التمكن من معرفة المضامين والقيم التي تحملها واستحالة تدبير هذا المجال، فالتلفاز والمسجد يحتلان مرتبة متفوقة باعتبارهما مصدرين للمعلومة الدينية، بحيث تتوزع النسب المئوية على الشكل التالي : على مستوى التلفزة نجد 50 % قنوات مغربية، و23 % قنوات عربية، مقابل 59 % للمسجد.[1]

نفس النتائج تقريبا توصلت إليها دراسة "الإسلام اليومي[2]"، فتأثير وسائل الإعلام في إيصال القيم الدينية للمجتمع تاثير وازن، فالتلفاز يمثل مصدرا جديدا

[1] -Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs, Op.cit, p. : 45

[2]- Tozy, Mohammed, 2007 op.cit., p : 142.

للمعلومة الدينية بالنسبة لغالبية المجتمع، وهي أكثر تأثيرا بالنسبة لفئة الشباب من الكبار : 35 % للأفراد بين 18- 24 سنة، في مقابل 17,2 % لأكثر من 60 سنة. وتمثل التلفزة المغربية مصدرا أساسيا للمعلومة الدينية (47,9 %)، وهي متقدمة بالنسبة للكبار على حساب الفئات الشابة: 64% لأكثر من 60 سنة في مقابل 43,1% للفئة العمرية 18- 24.

و تشكل القنوات الفضائية العامة مصدرا من المصادر المهمة للمعلومة الدينية بالنسبة لمختلف الفئات العمرية 24%، وبالنسبة للفئة العمرية الصغيرة فتمثل 22,5% في مقابل 28% للفئة العمرية الأكبر من 60 سنة. وتختلف النسبة تماما عندما يتعلق الأمر بالقنوات الفضائية الشرقية المتخصصة في الوعظ الديني، والتي تم اختيارها من قبل أغلبية المبحوثين بوصفها مصدرا للمعلومة الدينية 61,2% ، والشباب يلجأون إلى هذه القنوات أكثر من الشيوخ، 68,6% لفئة 18- 24 سنة، و40% فقط بالنسبة لفئة أكبر من 60 سنة.

- **الفضائيات العربية :**

انطلقت الفضائيات العربية في ظل تحولات عالمية عرفها الربع الأخير من القرن الـ 20، تميزت بسقوط المعسكر الاشتراكي وصعود النيوليبرالية، وتحول أنظمة الاتصالات إلى أنظمة عالمية تحركها قوى السوق العالمية وما تجنيه من أرباح الإعلانات والإشهار، إضافة إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات في العقدين الأخيرين، حيث شكلت المنطقة العربية فضاء للتنافس بين عمالقة الإعلام الساعين إلى دخول هذه المنطقة، وقدر عدد الفضائيات العربية سنة 2009 بـ 431 قناة بالنسبة للقمر الاصطناعي نايل سات فقط.

وتتميز تجربة الفضائيات العربية بصفة عامة بالتنوع والتعدد على مستوى تعاطي الدول العربية معها، وعلاقتها بعمالقة الإعلام العالمي، وتنوع وغزارة الإنتاج في الخليج العربي، وتحول بعض القنوات إلى شبه مدارس.

كما أن أهم ما يميز هذه الفضائيات هي أنها تقع خارج السيطرة الرسمية للدولة، ولا يمكن معرفة محتواها ولا مضمونها القيمي، وبالتالي عدم قدرة الدولة على التحكم في سوق إنتاج القيم، التي أصبحت تعيش تنافسا حادا مع هذه الطفرة الفضائية (على غرار الطفرة البترولية) التي عرفتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة.

من ناحية أخرى يبرز التقرير الذي أعدته مؤسسة "ماروك ميتري" والخاصة برصد درجة متابعة وقياس نسب المشاهدة أن المغاربة يقبلون على مشاهدة القنوات الأجنبية خصوصا العربية، أكثر من مشاهدتهم القنوات المحلية، وتأتي قنوات MBC

على رأس القنوات الأكثر مشاهدة في المغرب، تليها قنوات "روتانا"، ثم قناة "الجزيرة". ويبدأ الإقبال على المشاهدة ابتداء من 12 ظهرا، ليصل الذروة في السابعة و15 دقيقة مساء، ثم تنخفض نسبة المشاهدة بعد 11 ليلا، فيما يمضي المشاهدون المنتمون إلى الشريحة العمرية أكثر من 5 سنوات، حوالي 212 دقيقة يوميا أمام التلفزيون. كما كشفت نتائج البحث حول علاقة المغاربة بالتلفزيون أن 5.7 ملايين بيت في المغرب تتوفر على جهاز تلفزيون، وهو ما يشكل نسبة 90.4 %، وأن 96% من بيوت المدن المغربية تتوفر على جهاز تلفزيون، مقابل 80,5 % في القرى. وأوضح نفس البحث الذي أنجزته "ماروك ميتري" لـ 2007، أن 80 % من الأسر المغربية تتوفر على جهاز تلفزيون واحد داخل البيت، مقابل% 17 تتوفر على جهازين، و3 % فقط تتوفر على ثلاثة أجهزة. وأن 55.8 % من البيوت المغربية تتوفر على جهاز رقمي لاستقبال القنوات الفضائية، مقابل 44.2 % لا تتوفر عليه.

- **الفضائيات والمشاهد المغربي:**

من خلال استقراء أولي للفضائيات الدينية المنتشرة في الأقمار الاصطناعية الملتقطة من المغرب[1]، يظهر تعدد هذه القنوات وتضاربها. فمن جهة هناك غياب شبه كامل للقنوات الدينية المغربية باستثناء قناة السادسة، وحضور ضعيف للبرامج الدينية في القناتين الوطنيتين، وغياب القنوات الدينية الإسلامية الناطقة بالفرنسية، ومن جهة أخرى هناك عدد من القنوات الدينية التنصيرية والشيعية الناطقة باللغة العربية.

أما بالنسبة للقنوات الفضائية الإسلامية السنية العربية فتبلغ في مجموعها 16 قناة فضائية فقط بما فيها قناة السادسة، في مقابل 85 قناة دينية أخرى شيعية وتنصيرية، والديانات الأخرى، ملتقطة من الأقمار الاصطناعية من مجموع 275 قناة دينية بالنسبة لكل الأقمار الاصطناعية، و128 قناة إباحية وجنسية مجانية، و163 قناة موسيقية 26 منها عربية.

جدول رقم 19: نسبة الولوجية للفضائيات بقمر هوت بيرد

طبيعة القناة	عدد القنوات	عدد القنوات المتاحة (مجانا)	القمر الاصطناعي	نسبة الولوجية (المجانية)(%)
دينية	58	57	هوت بيرد	98
جنسية	41	37	هوت بيرد	90
إباحية	31	2	هوت بيرد	6.4
موسيقية	49	17	هوت بيرد	34.6

[1] Nilesat, Hotbird, Astra, Arabsat

جدول رقم 20: نسبة الولوجية للفضائيات بقمر نايل سات

طبيعة القناة	عدد القنوات	عدد القنوات المتاحة (مجانا)	القمر الاصطناعي	نسبة الولوجية (المجانية)
دينية	24	24	نايل سات	100%
جنسية	0	0	نايل سات	0%
إباحية	0	0	نايل سات	0%
موسيقية	30	26	نايل سات	86.6%

جدول رقم 21: نسبة الولوجية للفضائيات الدينية

طبيعة القناة	عدد القنوات	عدد القنوات المتاحة (مجانا)	القمر الاصطناعي	نسبة الولوجية (المجانية)(%)
دينية	58	57	هوت بيرد	98
دينية	24	24	نايل سات	100
دينية	10	10	أسترا	100
دينية	10	10	عرب سات	100

وتوجد هذه القنوات الدينية وسط كم هائل من القنوات الأخرى الإباحية والجنسية، وهو ما يظهر من خلال هذا المسح الذي أجريناه على الفضائيات المنتشرة عبر الأقمار الاصطناعية الرئيسية الملتقطة من العالم العربي، والذي يبرز تمركز القنوات الدينية بصفة عامة عبر القمرين الاصطناعيين نايل سات وهوت بيرد، أما القنوات الدينية السنية فمتمركزة أساسا في القمر الاصطناعي نايل سات، ومن جهة أخرى تتمركز القنوات الإباحية والجنسية في كل من القمر الاصطناعي هوت بيرد وأسترا، إذ تصل نسبة القنوات المتاحة مجانا فيهما إلى 90%، أما القنوات الموسيقية فتوجد بكثافة في جل الأقمار الاصطناعية الملتقطة، وبدرجة أكبر عبر القمر الاصطناعي نايل سات.

- **القناة الدينية المغربية:**

كانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الماضي تكتفي بإصدار بعض المجلات مثل "دعوة الحق" و"سبيل الرشاد"، كما ظلت البرامج الدينية في الإعلام السمعي-البصري الرسمي تقتصر على برامج وعظية مناسباتية، كحلول شهر رمضان والأعياد الدينية أو ذكرى المولد النبوي، غير أنه مع حلول سنة 2004 سيعرف الإعلام الديني الرسمي تحولا دالا بتأسيس "قناة السادسة" وإطلاق إذاعة متخصصة في القرآن الكريم في المغرب هي

"إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم". وتمثل هذه القناة الفضائية المغربية الوحيدة المتخصصة في الشأن الديني، والتي لا تلتقط إلا من خلال القمر الاصطناعي نيل سات وهوت بيرد، أما في الشبكة العنكبوتية فيتميز موقع هذه القناة بالضعف على مستوى الإخراج الفني، وعدم عرض برامج القناة على الموقع الإلكتروني للقناة وتحيينه، ولا يوفر إمكانية مشاهدة البرامج ولا قراءة نصوص المحاضرات والدروس السابقة المعروضة بالقناة، كما هو متوفر بالنسبة للقنوات الأخرى.

وفيما يلي رصد لأهم التطورات التي عرفتها قناة السادسة خلال الفترة الممتدة بين 2007 - 2008:

- خلال سنة 2007 أعدت الوزارة برامج إعلامية بمساهمة مفكرين مغاربة وضيوف مشاركين في الدروس الحسنية، إضافة إلى برامج تلفزية مثل حديث الصائم و"من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم" و"بصائر من القرآن الكريم".

- الإعلان عن زيادة ساعتين في مدة بث قناة "السادسة" للقرآن الكريم في آخر مارس 2009 بتزامن مع ذكرى المولد النبوي، لينتقل مجموع مدة البث من 10ساعات إلى 12 ساعة في اليوم.

- وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رهن إشارة "السادسة" قرابة 12 فردا من خريجي معهد تكوين الأئمة الذي يخرج أفواج الأئمة والمرشدات.

- أكتوبر 2008 صنفت قناة "السادسة" خارج نسب المشاهدة خلال شهر رمضان بحسب النتائج الرسمية لمؤسسة "ماروك ميتري"، التي تقيس نسب المشاهدة عن طريق وضعها أجهزة قياس في منازل عدد من الأسر المغربية المنتشرة في مختلف المدن، ولم تتجاوز هذه النسبة 0,5% .

وبلغت تقديرات عدد ساعات البرامج الدينية السمعية البصرية 102 ساعة في سنة 2007 و119ساعة في سنة 2008.

♦ القنوات الدينية السنية الملتقطة بالمغرب:

تمثل أغلبية القنوات الفضائية المتخصصة في الدين الناطقة باللغة العربية وتغطي مختلف التلوينات المذهبية والإيديولوجية السنية، وتعتبر قناة الرسالة واقرأ والناس والفجر والعفاسي والمجد وقناة دليل من أبرز هذه القنوات. ويبلغ عدد هذه القنوات 16 قناة من أصل 24 قناة دينية على القمر الاصطناعي نايل سات.

♦ القنوات الدينية الشيعية:

انتشرت هذه القنوات في السنوات الأخيرة، ويتم إطلاقها من إيران والعراق ولبنان والكويت، أبرزها قناة المنار(لبنان)، وأهل البيت(العراق)، والكوثر (إيران)، والأنوار والأنوار 2 (الكويت) والتي يصل عددها الإجمالي إلى 15 قناة.

♦ القنوات الدينية التنصيرية:

توجد 8 قنوات تنصيرية تشتغل في العالم العربي، وقد انتشرت هذه القنوات في السنوات الأخيرة، واستعملت لغات ولهجات محلية للتواصل مع المجتمعات العربية والمغرب خصوصا.

- 1991: انطلاق تلفزيون (تيلي لوميار).
- 1995: انطلاق قناة (سات 7).
- 2003: انطلقت قناة (الحياة).
- 2005: انطلقت ثلاث قنوات تنصيرية هي : قناة (المحبة) وقناة (الكرامة) وقناة (الشفاء)، وبعدها انطلقت قناة (معجزة) وقناة (الروح).
- وجميع القنوات الثمانية السابقة ناطقة باللغة العربية، ونجد أن محتوى القنوات ديني خالص، بما في ذلك علاجهم للظواهر الاجتماعية الذي هو الآخر من منطلق ديني.

تمثل قناة الحياة أبرز هذه القنوات العربية التنصيرية الموجهة للدول العربية وشمل إفريقيا وأوروبا، وبدأت إرسالها في 15 شتنبر 2003، وهي تقول بوضوح إن هدفها تنصير المسلمين، فهي تقول إنها تعمل على زرع كلمة الله النقية وسط الشعوب الناطقة بالعربية، وتركز على فكرة فداء المسيح للبشرية والخلاص والسعادة الأبدية، وفي نافذة حياة متنصر تعرض قصصاً لمن كانوا مسلمين ثم تنصروا وصاروا دعاة للنصرانية ومبشرين بها.

♦ الفضائيات الدينية وتحديات التدين:

تتميز المنظومة القيمية لأي مجتمع بالاستقرار النسبي، وهي تتغير حسب الفترات الزمنية ومن منطقة لأخرى، لكن هذا التحول يكون في بعض الأحيان سريعا إلى درجة عدم القدرة على استيعابه ولا التحكم فيه، وهو الأمر الذي يحصل مع الطفرة الإعلامية التي بدأت منذ العقدين السابقين، إذ فرضت هذه القنوات الفضائية تحولات سريعة على المستوى القيمي، وطرحت أربعة تحديات:

1. **التحدي المذهبي/الطائفي** : ويطرح إشكالية إضعاف الوحدة الفقهية وما يرتبط بها من اختلاف على مستوى الاجتهادات الفقهية، وهو تحد مطروح الآن بإلحاح، خصوصا مع ضعف تأطير مؤسسة العلماء (المجلس العلمي الأعلى، المجالس العلمية المحلية، الدعاة المحليون، إلخ)، ومحدودية قدرتها على الإجابة عن تساؤلات الناس فيما يستجد من أمور دينهم ودنياهم، وأمام هذا العجز يلجأ المغاربة إلى المواقع الإلكترونية والفضائيات للبحث عن الاستشارات الدينية.

2. **التحدي العقدي** : ويتعلق الأمر بالتنصير، وما يرتبط به من خلخلة للعقيدة الدينية للمغاربة، وهو ما يطرح تحدي الأقليات الدينية، فالحركات التنصيرية تعتمد على الوسائط الإلكترونية والرقمية في التبشير بالمسيحية لخلق أقليات دينية في المغرب.

3. **التحدي التنافسي** : فرضت الفضائيات الجديدة معايير جديدة لاستقطاب المشاهدين، مثل جمالية الموقع، وتغيير البلاتوهات باستمرار، واللعب على الأضواء والخلفيات المتغيرة، وعصرنة اللباس وأساليب التواصل ...الأمر الذي يغيب عن القنوات الدينية المغربية، وهو ما يطرح مواكبة التحدي الإستيتيقي، والذي أصبح من ضرورات نجاح الفضائيات الدينية حاليا، هذا بالإضافة إلى طبيعة الخطاب الديني المستعمل وضرورة تجديده وطريقة مقاربة القضايا الدينية المستجدة، وهو تحد مرتبط بتجديد الخطاب الديني والذي يفرض نفسه على القنوات الدينية المغربية.

4. **تحدي الميوعة** : لقد انتشرت في الفترة الأخيرة مجموعة من القنوات الموسيقية والإباحية (ممنوعة على أقل من 18 سنة)، والجنسية (ممنوعة على أقل من 16 سنة)، التي تلتقط من الأقمار الاصطناعية بالمغرب، وبالنسبة للقنوات الجنسية والإباحية فقد احتضنت إسرائيل إطلاق باقة من القنوات الإباحية والجنسية وخطوط الهاتف الساخنة موجهة إلى الجمهور المغربي والعالم العربي عامة على القمر الاصطناعي هوت بيرد، وتضم 19 قناة إباحية وجنسية بأسماء ولغة عربية وتضم أرقام هواتف فتيات عربيات.

♦ ثانيا: الإعلام المسموع

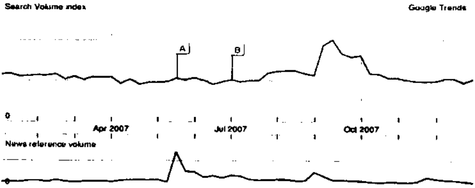
يبرز الإعلام المسموع بكونه خطا له حضوره وأهميته في الفضاء الإعلامي المغربي، فبالرغم من التوجه الجديد نحو الفضائيات والقنوات إلا أنه يلاحظ نمو مطرد لطلبات إنشاء المحطات الإذاعية في المغرب، وقد بلغ العدد الإجمالي لهذه المحطات حوالي 28 إذاعة خاصة وعامة، وقد توصل البحث الوطني حول القيم إلى أن 25 % من المغاربة المستجوبين يستعملون أجهزة الراديو للوصول إلى المعلومة الدينية، وما يقدر بـ 40% من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق، و23% من فئة الرجال، و9.4 % من أصحاب المستوى التعليمي العالي، و16% من التجار والحرفيين، وحسب نشرة المنجزات لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فقد عرفت البرامج الإذاعية الدينية

لسنة 2008 إطلاق حوالي 200 حلقة دينية متنوعة تضم برامج تتعلق بالأمور الفقهية وبرامج تهتم بالقضايا الإسلامية المعاصرة، ولا توضح نشرة المنجزات تطور البرامج الإذاعية مما يحول دون مقارنة البرامج الإذاعية الحالية بالسنوات الماضية.

♦ ثالثا: الإنترنيت

برزت في السنوات الأخيرة العديد من مواقع الإنترنيت الدينية الرسمية وغير الرسمية، وقد سارعت العديد من الحركات الإسلامية المغربية ووزارة الأوقاف والرابطة المحمدية للعلماء وعدد من العلماء والدعاة إلى تأسيس مواقع بالإنترنيت وتحقيق نسب مشاهدات وازنة من لدن المبحرين في العالم الافتراضي، وهو ما عرضه موقع غوغل العالمي وموقع أليكسا[1]، بحيث تبرز حجم الإقبال المتزايد من المغاربة على البحث في مواضيع الدين في إحصائيات الولوج إلى الانترنيت وتقدم نسبا دالة حول الولوج إلى المواقع الدينية والتي تبرز ارتفاعا فجائيا في شهر رمضان بشكل تصاعدي ومستوى عاد في بقية الشهور، وهو ما قد يطرح سؤال التدين المناسباتي والاهتمام المتزايد بالدين في شهر رمضان المبارك، ويصنف موقع غوغل العالمي المغرب في الرتبة الرابعة عالميا بعد إندونيسيا وماليزيا وباكستان فيما يخص البحث عن كلمة Islam والرتبة الخامسة في البحث عن نفس الكلمة باللغة العربية، ويربط الموقع بين ارتفاع نسب البحث عن الدين ببعض الأحداث المرتبطة بالدين، ففي شتنبر 2006 ارتبطت بموقف البابا من الإسلام، وفي نونبر 2006 ارتبطت بدعوة البابا من تركيا لتصحيح العلاقة مع الإسلام، وفي ماي 2007 مع "فتح الإسلام" والتي امتدت إلى يوليوز من نفس السنة، وفي مارس 2008 مع الفيلم الهولندي المسيء للإسلام.

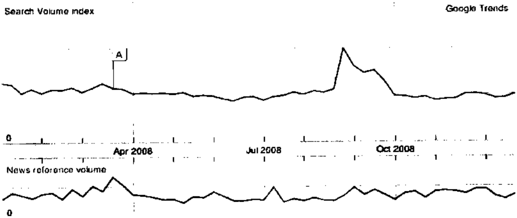
مبيان 3: البحث عن كلمة Islam في المغرب سنة 2007



المصدر: اتجاهات غوغل

[1] النتائج التي يقدمها موقع اليكسا تعتمد على عدد الزيارات وليس على الـ IP وبالتالي ...

مبيان: البحث عن كلمة Islam في المغرب سنة 2008



ترتيب الدول الأكثر بحثا عن كلمة **Islam** (غوغل)

1. إندونيسيا
2. ماليزيا
3. باكستان
4. المغرب
5. الإمارات العربية المتحدة

ترتيب المدن الأكثر بحثا كلمة **islam** (غوغل)

1. جاكرتا، إندونيسيا
2. كوالالمبور، ماليزيا
3. الرباط، المغرب
4. الدار البيضاء، المغرب
5. أنقرة، تركيا

ترتيب المواقع الأكثر ولوجا

الموقع	الترتيب بالمغرب	الترتيب العالمي	نسبة الولوج من المغرب (%)
طريق الإسلام	104	1,982	4.5
إسلام أون لاين	226	4,050	3.5
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	790	195,964	63.4
جماعة العدل والإحسان	809	273,939	68.0
جريدة التجديد	1,222	279,271	56.0
الرابطة المحمدية للعلماء	3,338	1,177,371	89.4
حركة التوحيد والإصلاح	5,399	1,316,336	48.2
المجلس العلمي الأعلى	7,960	3,908,982	100.0

المصدر: موقع أليكسا

إلا أن المفارقة يبرزها موقع أليكسا المتخصص في تصنيف المواقع حسب نسب الولوج إليها وترتيبها حسب الدول، فقد صنف موقع طريق الإسلام السعودي باعتباره المصدر الأول في المجال الديني الذي يبحر فيه المغاربة بالرغم من أنهم لا يمثلون سوى 4.5٪ من زواره من باقي الدول الأخرى وهو ما جعله يتبوأ المرتبة 104 بالمغرب، ويأتي بعده موقع إسلام أون لاين كثاني موقع يلجه المغاربة برتبة 226، متقدما فيها على كل المواقع الدينية المغربية (موقع وزارة الأوقاف، وموقع جماعة العدل والإحسان وموقع جريدة التجديد وموقع الرابطة المحمدية للعلماء وموقع حركة التوحيد والإصلاح وموقع المجلس العلمي الأعلى).

ويؤكد ضعف الإقبال على المواقع الدينية باعتباره مصدرا أساسيا للمعرفة الدينية ترتيبها الذي يوجد خارج 100 موقع الأكثر ولوجا في المغرب والتي قام بها موقع أليكسا، وهو ما تؤكده نتائج البحث الوطني حول القيم وتقرير الإسلام اليومي، فالأول توصل إلى أن حوالي 2.7٪ من المغاربة المستجوبين يستعملون الانترنيت مصدر للمعلومة الدينية، وتنعدم هذه النسبة (0٪) عند الفئات العمرية من 45 سنة فما فوق، وترتفع مع أصحاب المستويات التعليمية العالية إلى 13.4٪ و12.5 بالنسبة للطلبة، ويبقى استعمل الإنترنيت مصدرا أساسيا للمعلومة الدينية أقل من المصادر الأخرى، والتي يحتل المسجد فيها الرتبة الأولى بجانب التلفاز والكتب والأصدقاء، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها تقرير الإسلام اليومي فلم يتجاوز الإقبال على الإنترنيت كمصدر رئيسي للمعلومة الديني إلا من طرف 1.7 ٪ من المغاربة المستجوبين، وهو ما يجعله مصدرا ثانويا وهامشيا في مجل استقبال المعلومة الدينية مقارنة مع المصادر الأخرى.

7- الإفتاء الرسمي والتوجيه الديني:

يمثل الطلب على الفتوى والتوجيه الديني أحد مؤشرات التدين، لما يعكسه من تعبير عن الرغبة لتعميق التدين وربطه بمرجعياته الفقهية والشرعية.

أ- الفتوى:

تحتل الفتوى أهمية خاصة في حياة المغاربة نظرا للحاجيات والمشاكل المتنامية والمركبة، والمستجدات الحاصلة في المجتمع المغربي الناتجة عن تحولات عميقة في الواقع الاجتماعي والسوسيواقتصادي في السنوات الأخيرة.

وقد عرف مجال الفتوى بالمغرب توجها جديدا بتأسيس الهيئة المكلفة بالإفتاء التابعة للمجلس العلمي الأعلى وهي هيأة رسمية مركزية مكلفة بإصدار الفتاوى، إلا أنها تبقى قاصرة على الإجابة على القضايا الكبرى، أما على المستوى الميداني فقد سجلت تجربة الخط الأخضر الذي أطلق في ثمان مجالس علمية هي وجدة، وفاس، وتطوان، والرباط، والبيضاء، ومراكش وأكادير والعيون، وذلك يوم 7 يوليوز 2003 أحد مستجدات تيسير الاستجابة للطلب على الفتوى وخاصة منها العادية التيي لا تتطلب اجتهادا.

إلا أن أبرز تحول تمثل في توفير ائمة ومرشدات من خلال برنامج تكويني انطلق سنة 2005 وعمل على تخريج 150 إماما و50 مرشدة سنويا، حيث شكلت سنتي 2007 و2008 سنة بروز لهذه الشريحة التي اعتمدت سياسة التأطير والتوجيه عن قرب وذلك بفعل إلتحاق خريجي معهد الائمة والمرشدات بمؤسسات التأطير.

أما على صعيد الفتوى ذات الخلفية الاجتهادية، فقد أصدرت الهيئة المكلفة بالإفتاء التابعة للمجلس العلمي الأعلى عددا من الفتاوى سنتي 2007 و2008 والتي على قلتها تمكنت من خلال من تعزيز موقعها كسلطة إفتاء مرجعية:

- ماي 2007 جواب الهيأة العلمية المكلفة بالإفتاء عن سؤال في الموضوع ورد على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول الحكم الشرعي في استعمال كلمة (sexy) ضمن استخدام تسمية www.sexy.ma من قبل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وقد رفضت مثل هذا الاستعمال.

- 10يونيو 2008 فتوى حول الأحكام الشرعية العامة لمقابر المسلمين أعدتها الهيأة العلمية المكلفة بالإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى والمتضمنة للأحكام الشرعية العامة المتعلقة بالمقابر.

- 9 يوليوز 2007 فتوى لبيان الحكم الشرعي في مسألة ترحيل سائل منوي لمواطن، وهي فتوى صادرة عن الهيأة العلمية المكلفة بالإفتاء (05 رمضان 1428هـ الموافق 18 شتنبر 2007م) جوابا عن سؤال في الموضوع ورد على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومما جاء في الفتوى " أن ترحيل سائل منوي محتفظ به لمواطن مغربي أثناء عملية جراحية والإتيـان به من خارج الوطن قصد جعله في رحم زوجته وتلقيحه لبويضتها داخله بغية إنجاب الذرية أمر جائز شرعا، ويعتبر بمثابة المباشرة وفي حكمها بين الرجل وزوجته، وذلك عند تعذر تحقيق الإنجاب عن طريق الاتصال العضوي المباشر بينهما لسبب أو لآخر، كما جاء في رسالة السؤال"، ولم يفت الجواب أن يضع شروطا لعملية النقل حتى لا تختلط الأنساب.

- شتنبر 2008 أصدر المجلس العلمي الأعلى بيانا للرد على رأي للدكتور عبد الرحمن المغراوي حول زواج البنت الصغيرة، أكد فيه أن الفتوى في شؤون الدين في المغرب لا تصدر عن الأشخاص وإنما عن المجلس العلمي الأعلى.

- نونبر 2008 أكد الدكتور محمد يسف رئيس المجلس العلمي الأعلى، في حوار أجرته معه يومية "التجديد" أن الفتوى المرتبطة بالفوائد البنكية جاهزة وموجودة في وثائق المجلس، وأن المجلس لم يتأخر في إصدار الفتوى، وكل ما في الأمر أن المسألة تتعلق بالزمن، وأن ليس من المصلحة في غياب البدائل أن تنشر هذه الفتوى لأن ضررها أكبر من نفعها، ولأن نشرها سيؤدي إلى بلبلة وفتنة وزعزعة استقرار النظام المالي المعمول به في المغرب، وأن تأجيل نشر هذه الفتوى يعتبر من فقه المآلات والعواقب المعروف عند العلماء.

وكان المجلس العلمي الأعلى قد أصدر سنة 2006 بيانا انتقد فيه الدكتور يوسف القرضاوي الذي أفتى بجواز الاقتراض "الاضطراري" من البنوك التي تقدم قروضا ربوية بغرض الحصول على مسكن بالنسبة للمواطنين في المغرب طالما لا توجد بنوك أو جهات تقدم قروضا إسلامية غير ربوية.

17 - أكتوبر 2008 وجه المجلس العلمي الأعلى مذكرة توجيهية إلى المجالس العلمية المحلية مؤرخة بتاريخ 17 أكتوبر 2008 في شأن الدعوة إلى المساواة في الإرث، انتقد فيها افتقاد بعض الجهات خلال الاحتفال باليوم الوطني للمرأة لما أسماه "الرؤية الشمولية والموضوعية في التعاطي مع قضايا المرأة المغربية؛ نتيجة رواسب فكرية لم تستطع التحرر منها، فحاولت تأطير فعاليات هذا الاحتفال وفق خلفياتها الإيديولوجية الخاصة"، ووصف الدعوة إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة بكونها تدل على "جهل أصحابها المريع بالشرع الحنيف، وسوء فهمهم لأحكامه،

وعدم تمييزهم بين القطعي من الدين الذي لايقبل المراجعة بحال وبين ما يدخله الاجتهاد بشروطه ويتولاه أهله".

الإقبال على الفتاوى

يظهر حجم الإقبال على طلب الفتوى المباشرة في الدروس العلمية التي يلقيها العلماء في المساجد، إذ في العادة وبعد الانتهاء من الدرس ترفع للفقيه بطاقات الأسئلة والفتاوى والتي يتم الإجابة عنها في الحين، كما أن الاتصال عبر الهاتف يشكل إحدى الأدوات الأساسية للاتصال بالفقيه سواء من داخل المغرب أو خارجه.

كما يتم التفاعل أيضا من خلال بعض مواقع العلماء المغاربة كما أن هناك علماء مغاربة تتم استشارتهم في بعض المواقع المشرقية كموقع إسلام أون لاين؛ فنجد من بين الفقهاء المفتين في سنة 2007 و2008 الدكتور محمد التاويل والدكتور عبد الرزاق الجاي والدكتور فريد الأنصاري والأستاذ رشيد بوطربوش والأستاذ أحمد أصبان والدكتور أحمد الريسوني والدكتور مولاي عمر بن حماد والأستاذ بنسالم باهشام.

وفي رصد أولي لهذه الفتاوى يظهر أن الفتاوى المتعلقة بالعبادات تشكل نسبة مهمة، وتأتي من بعدها القضايا المتعلقة بأحكام الأسرة من زواج وطلاق وأحكام البيوع والربا والمستجدات في الحياة المعاصرة.

ب – التوجيه الديني الرسمي : نموذج الدروس الحسنية

يقوم التوجيه الديني بالمغرب على شبكة من المواد والمبادرات والتي ترتبط استمراريتها بدرجة التفاعل معها، منها التأطير التلفزي عبر برنامج الوعظ بالتلفاز في المساجد والذي يغطي 2549 مسجدا و27 مؤسسة سجنية، وأطلق في 19 يونيو 2006 وتقف مساجد جهات مراكش وسوس وتازة- الحسيمة وطنجة في مقدمة المستفيدين من هذا البرنامج والذي بلغ عدد الدروس المقدمة في إطاره 140 ألف درس سنويا وذلك في أفق الوصول إلى مليون و500 ألف درس.

وتمثل محطة الدروس الحسنية محطة ثانية تكشف عن الانشغالات والقضايا التي تؤطر المبادرات المعلنة، وفي تقرير الحالة الدينية لـ 2008/2007 سنقف عند أهم الدروس التي عكست اختيارات التوجيه الديني، وسنعرض لأهم أفكار الدروس التوجيهية ذات العلاقة بالسياسة الدينية للدولة ضمن المحور الثاني الخاص بالفاعلين الدينيين في الشق الخاص بنظام إمارة المؤمنين.

الدروس الحسنية لسنة 2007

جدول 22: دروس 1428 هـ/2007م

الموضوع	المحاضر	تاريخ الدرس
- قدر العمل في التدين	أحمد التوفيق	4 رمضان الموافق لـ 17 شتنبر 2007
- كيف يقبض العلم	محمد سيد طنطاوي	5 رمضان الموافق لـ 18 شتنبر 2007
- مفهوم الواجب في الإسلام، مقتضياته التشريعية ومتطلباته الحكيمة	أحمد عبادي	11 رمضان الموافق لـ 24 شتنبر 2007
- مكانة أولي الأمر في الإسلام	إبراهيم صالح الحسيني	14 رمضان الموافق لـ 26 شتنبر 2007
- تحالف القيم بين الشعوب	عبد الله بن بيه	23 رمضان الموافق لـ 06 أكتوبر 2007
- حماية المال العام في الاسلام	زينب العدوى	25 رمضان الموافق لـ 08 أكتوبر 2007
- التحديات الأخلاقية في الفكر الإسلامي المعاصر	إبراهيم موسى	26 رمضان الموافق لـ 10 أكتوبر 2007

الدروس الحسنية لسنة 2008

جدول 23: دروس عام 1429 هـ/2008

الموضوع	المحاضر	تاريخ الدرس
- النصيحة شرط في البيعة عمل علماء المغرب ماضيا وحاضرا	أحمد التوفيق	1 رمضان الموافق لـ 02 شتنبر 2008
- استراتيجية الأمن الغذائي من منظور إسلامي	عز الدين عمر موسى	3 رمضان الموافق لـ 04 شتنبر 2008
- حماية المدنيين في التشريع الإسلامي	عبد الحميد العلمي	10 رمضان الموافق لـ 11 شتنبر 2008
- التزكية وأهميتها للأمة الإسلامية	حمزة يوسف	12 رمضان الموافق لـ 13 شتنبر 2008
- تفسير آية الدين من سورة البقرة	محمد سيد طنطاوي	14 رمضان الموافق لـ 15 شتنبر 2008
- عناية المغاربة بلغة القرآن الكريم	سعيلة أملاّح	16 رمضان الموافق لـ 17 شتنبر 2008
- الخصوصيات الدينية في ممارسة المغاربة	إدريس بن الضاوية	17 رمضان الموافق لـ 18 شتنبر 2008

8- حركة الإصدار الديني في المغرب

يقدم تحليل حركة الإصدار الديني وتوجهات الإنتاج المرتبطة به مؤشرات دالة حول مدى السعي لمواكبة الطلب على التأطير الديني عبر تقديم إنتاج محلي، وفي الوقت نفسه يعكس ذلك مدى وجود حركية اجتهادية في الربط بين الدين وتحديات الحياة المعاصرة.

واعتمد تقرير الحالة الدينية على ما تراكم في السنوات الأخيرة من دراسات في رصد حركة الإصدار عموما وخاصة كل من دراسة الصغير جنجار في إطار تقرير 50 سنة من التنمية البشرية والمعنونة بـ "النشر في المغرب المستقل 1955-2003" (2006) وبعده تقرير محمد الطوزي في إطار مشروع تقييم النظام الوطني للبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي جاء تحت عنوان " حالة البحث في العلوم الدينية" (ماي 2008)، هذا الأخير الذي قدم معطيات كمية هامة تتيح المقارنة مع المعطيات التي قام فريق تقرير الحالة الدينية بتجميعها حول حركة الإصدار الديني.

لقد خلصت الدراسة الأولى إلى هامشية الكتاب الديني المنتج وطنيا من الناحية الكمية بالمقارنة مع الاقتصاد والسياسة، حيث بلغت نسبة الإصدارات الدينية ما مجموعه 7.35% من مجموع الإنتاج المغربي الصادر بين 1955 و2003، مع العلم أن شعب الدراسات الإسلامية بحسب وثيقة رؤية واستراتيجية البحث في أفق 2025، استطاعت التطور ليبلغ عدد وحدات البحث والتكوين المنشأة في إطارها 11 وحدة في سنة 2004 ينتظم في إطارها 193 باحثا، وانتقل العدد إلى 36 وحدة بحث و343 باحثا في سنة 2005.

أما دراسة الطوزي فقد قدمت عرضا متكاملا لفضاءات الإنتاج والفاعلين فيه وقضاياه والعلوم الفرعية المرتبطة به فضلا عن العلوم الاجتماعية التي ترى في قضايا الظاهرة الدينية موضوعا لها، ومن خلال دراسة القائمة البيبليوغرافية التي استغرقت ما لايقل عن 65 صفحة من تقرير الدراسة، نجد أن مجموع ما أنتج في سنة 2005 لم يتجاوز 35 ضمنه 6 إصدارات للأوقاف والشؤون الإسلامية، وفي سنة 2006 ما مجموعه 36 إصدارا ضمنهم 17 تم نشره في إطار وزارة الأوقاف، وفي سنة 2007 ما مجموعه 20 إصدارا فقط ضمنهم 6 من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

♦ تنامي الإصدارات الدينية

تتوزع الإصدارات الدينية في المغرب بين مجالين رئيسيين، الأول يهم العلوم الإسلامية الشرعية، والثاني البحث في قضايا الدين والمجتمع والدولة، إلا أن الغالب على الإنتاج في المحور الأول هو تحقيق التراث وإحياؤه، ويمكن اعتبار وزارة الأوقاف والرابطة المحمدية للعلماء من بين المؤسسات المحتضنة لمثل هذه الأعمال العلمية،

خصوصا وأن الغالب على هذه التحقيقات أنها رسائل جامعية نال بها أصحابها درجات علمية مرموقة، وقد بلغ عدد الكتب المطبوعة في سنة 2008 من قبل باحثين مغاربة أكثر من 70 كتابا يتناول الدراسات والبحوث والتحقيقات في شتى صنوف المعرفة المتعلقة بالعلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير وسيرة وتصوف وتراجم وفكر إسلامي، في حين بلغ عدد الإصدارات سنة 2007 في هذا المجال 67 كتابا.

أما في ما يخص الكتب المتناولة بالدراسة للقيم الإسلامية والمجتمعية وتفاعلات الديني والسياسي وعادات الناس وتحولاتهم فقد بلغت 36 عنوانا في سنة 2007 في حين لم تتجاوز 20 عنوانا في سنة 2008. (أنظر الملحق في ختام فقرة الإصدار الديني)

♦ دور النشر

ومن خلال رصد أولي لهذه المنشورات تأتي إصدارات الأوقاف والرابطة في مقدمة الأعمال العلمية والتي يراعى فيها الشروط الموضوعية للتأليف والنشر، بالإضافة إلى ذلك هناك بعض المؤلفين الذين يفضلون النشر خارج المغرب، لهذا فما تخرجه دور النشر المغربية لا يعبر عن واقع الكتاب الديني في المغرب بدقة.

وفيما يلي ذكر لأهم دور النشر بالمغرب مع عدد الإصدارات التي نشرتها في 2007-2008:

دور النشر	عدد المنشورات	القضايا	نوع المؤلفين
مركز التراث الثقافي المغربي	8	العلوم الإسلامية	باحثون وفاعلون
دار أبي رقراق	11	الدين والقيم والمجتمع والعلوم الإسلامية	جامعيون وباحثون
دار توبقال للنشر	2	الحركات الإسلامية والأنتربولوجيا	جامعيون وباحثون
دار الأمان	3	التراجم والتجديد	جامعيون وباحثون
إفريقيا الشرق	3	الأمازيغية والفقه	باحثون
دار السلام	2	العلوم الإسلامية	جامعيون
دار الحرف للنشر	1	المعتقدات	باحثون
دار الرشاد الحديثة	3	كتب تراثية	طبعات تجارية
دار نشر المعرفة	3	الطب النبوي والقيم والتنصير	جامعيون وباحثون
دار القلم	2	التصوف	باحثون

♦ **الجهات الداعمة:**

يمكن تقسيم هذه الجهات إلى قسمين :

• المؤسسات الرسمية : وهي الجهة المفضلة لدى الباحثين وذلك لجديتها وسمعتها في الأوساط الأكاديمية، لهذا تأتي الجامعات المغربية في طليعة المؤسسات الداعمة للأبحاث العلمية، ثم وزارة الثقافة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والرابطة المحمدية للعلماء.

• الجمعيات الثقافية : وهذه كثيرة متشعبة وفي أحيان كثيرة قد تجدها مستوعبة لفروع المعرفة المتعددة، كجمعيات التاريخ أو الفلسفة أو الدراسات الإسلامية، وفي العادة ما تتكفل بإخراج بعض أبحاث المنتسبين إليها من الدارسين والمثقفين.

♦ **تنوع موضوعات وقضايا الإنتاج الديني:**

بالنظر إلى ما تقدمه الكتب المنشورة يظهر أنه فيما يخص مجال العلوم الإسلامية لـ 2007 تناولت الكتب مجموعة من القضايا تخص الفقه الإسلامي من الفتوى والتيسير وأحكام الأسرة والمواريث والعبادات كمناسك الحج، بالإضافة إلى موضوعات تأصيلية في الحديث والتفسير والأصول، كما أن المؤلفات ذات النفس الصوفي أو الداعمة لخطه شكلت قفزة بالمقارنة مع السنوات الفارطة، وقد تنوعت ما بين تحقيق ودراسة لبعض أعلام التصوف وما بين انتصار لهذا الخط من الطاعنين فيه.

أما في سنة 2008 فقد تعزز الحديث عن التصوف وأقطابه والعقيدة الأشعرية وذلك بنشر بعض المؤلفات الأصول، ويمكن القول إن التحقيقات في هذه السنة كانت أكثر من 2007، مع التنبيه إلى الاعتناء شيئا ما ببعض فروع العلوم الإسلامية كالدراسات المقدمة عن الحديث وعلومه وفقه الأسرة، كما لوحظت وفرة في المنشورات المتعلقة بالأعلام والتراجم.

وفيما يخص مجال الدين والقيم أو الدراسات الاجتماعية فقد تميزت بدراستها لموضوعات الساعة خصوصا، أما الحديث عن الإسلاميين والحركات السلفية والإصلاحية فقد تناولت العديد من الأبحاث هذه الموضوعات من زوايا مختلفة وتحت عناوين متباينة، وتوزعت الدراسات على الشكل الآتي :

- دراسات قيمية عالجت بعض مشاكل القيم والهوية والتقاليد.
- دراسات عن الحركات الإسلامية بأطيافها التجديدية والسلفية.
- دراسات عقدية متناولة للطقوس والسحر والتنصير.
- دراسات عن الفكر الإصلاحي بالمغرب والتصوف والتجديد الديني.

ملحق بإصدارات سنتي 2007-2008

إصدارات في مجال العلوم الإسلامية

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
الكتب	المؤلفون	الكتب	المؤلفون
ابن رشد سيرة وفكر دراسة ونصوص	محمد عابد الجابري	نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري	حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي
أهل السنة وأصول تفسيرهم	فريد الجمالي	فتح العليم الخلاق في شرح لامية الزقاق	ميارة الفاسي
خريطة دعم ذاكرة حفظ القرآن وتذكره	إدريس أحمد خليفة		
منهاج الفتوى على ضوء السنن	محمد جابري	مقدمات المراشد إلى علم العقائد	ابن خير السبتي
أبوحاتم الرازي ج 5	محمد خروبات	أجوبة ابن ورد الأندلسي	محمد الشريف
سرعة القراءة والصبر على السماع	محمد بن عزوز	الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر	عبد الله الفاسي الفهري
ذكر بعض مشاهير أهل فاس في القديم	عبد الرحمن الفهري	أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع	ابن بري
الكليات الأساسية للشريعة الاسلامية	أحمد الريسوني	حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي	الحسن اليوسي
التيسير منهجه وضوابطه في الإفتاء	إسماعيل الخطيب	إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك	عبد المجيد الشرنوبي
جهرة أبحاث ودراسات قرآنية وحديثية وفقهية واجتماعية	إسماعيل الخطيب	العقيدة البرهانية الأشعرية	أبو عمر السلاجي
المختصر المفيد في أحكام ذبيحة العيد	سعيد بن الحسن البحر	المورد الهني بأخبار عبد السلام القادري الحسني	أحمد الفهري
التجرؤ المفرط على ادعاء الإجماع	القاضي برهون	الإرشاد والتبيان	محمد المكودي
دراسات في السنة والسيرة	أحمد السعيدي	أخذ الجنة عن إشكال نعيم الجنة	الحسن اليوسي
أبوحيان ومنهجه في تفسير القرآن	بوشعيب محمادي	أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار	الحاج عبد الله بن الصباح
الشورى في معركة البناء	أحمد الريسوني	نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد	أبو العباس البسيلي التونسي
مسألة النسخ في القرآن ضمن مواقف	محمد عابد الجابري	منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع	ابن عظيمة الإشبيلي

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
حاشية التاودي ابن سودة على صحيح البخاري	عمر أحمد الراوي	الاستدراك على الاستيعاب	أبو اسحاق إبراهيم الطليطلي المعروف بابن الأمين
مختصر مناسك الحج والعمرة	عبد القادر شوعة	المناقب المرزوقية	أبو عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني
منهج ابن الجوزي في تفسير القرآن الكريم من خلال مؤلفه زاد المسير في علم التفسير	أحمد عبادي	شرح توحيد الرسالة	محمد بن قاسم جسوس
مفهوم الترتيل في القرآن الكريم	أحمد عبادي	طوالع السعود في حياة ومناقب غلام التجاني أبي السعود	الشيخ التجاني بن الشيخ الهادي بن سيدي مولود فال
التجديد في دراسة علم التوحيد	محمد بنعيش	الزاوية	التهامي الوزاني
أحكام النسب لحماية الأسرة في الاسلام	محمد بنعيش	عمران سجلماسة دراسة تاريخية وأثرية	حسن تاوشيخت
فقه المواريث الشرعية وتطبيقاته	عبد السلام الرفعي	الإسلام والتنمية	إبراهيم أبا محمد
منهج السلف في فهم النصوص	محمد المالكي الحسني	الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان	بدر العمراني الطنجي ومحمد سعيد الغازي
علماء المغرب ومقاومتهم للبدع والتصوف والقبورية والمواسم	مصطفى بلحو	ابن رشيق المرسي حياته وآثاره	محمد بنشريفة
فتح الباري في تمزيغ تجريد البخاري	جهادي الباعمراني	الأنصاص القرآنية رواية ورش	عبد العزيز العروسي
حكم الشرع في عقد الإجارة وعقود البيع	القاضي برهون	تنبيه الأفهام إلى البيع بالتقسيط	الزبير دحان
بويا عمر مساهمة في تاريخ الأولياء بتساوت	الحسن شوقي	البحث الحثيث عن مرتبة الراوي حسن الحديث	الزبير دحان
تطور علم أصول الفقه	عبد السلام بلاجي	تحقيق الأماني بتقريب أدلة رسالة ابن أبي زيد القيرواني	الزبير دحان
الأذكار الصوفية الوظائف والأوراد	الحسن شاهدي	علم الجرح والتعديل أساس علم مصطلح	عبد العزيز فارح

لائحة الإصدارات لسنة 2008		لائحة الإصدارات لسنة 2007	
	الحديث		
أبو جميل العلمي	بلوغ الأماني في تاريخ الفقه الإسلامي	حماد بن أحمد القبلج المراكشي	الأدلة القطعية على تحريم التفجيرات التخريبية التي تمارس باسم الجهاد وإنكار المخالفات الشرعية
توفيق الغلبزوري	سد الفجوة بين المشتغلين بالفقه والحديث	الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي	عبد الله كنون شخصه وفكره
فاروق حمادة	العولمة وآثارها في الاجتهاد وآفاقه	محمد بوخبزة العمراني الحسني	الشذرات الذهبية في السيرة النبوية
إسماعيل الحسني	الاقتراض البنكي والاضطرار الشرعي	إدريس الخرشاف	الله والمعرفة العقلانية الإسلامية
عبد المجيد معلومي	نظرات في ترجمة معاني القرآن	محمد برو	الفكر الاعتزالي تطوره خصائصه وأثره في أصول الفقه
عبد السلام الخرشي	فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة	محمد برو	أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال شيخ المحدثين في القرن السادس الهجري في الغرب الإسلامي
إبراهيم محمد بنزيلي	المغني في علم التجويد برواية ورش	مهدية العياشي أمنوح	مقالات في الفكر الإسلامي الحديث
المفضل فلواتي	حسن التبعل أساس استقرار الأسرة	الحسن شاهدي	الأذكار الصوفية
		محمد بن أحمد اللخمي السبتي	الفوائد المحصورة في شرح المقصورة
عبد الإله النوى	رحلة الحج والعمرة توجيهات وإرشادات	الشريف الإدريسي السبتي	أنس المهج وروض الفرج قسم شمال إفريقيا وبلاد السودان
الصديق بوعلام	الأمثال في القرآن الكريم دراسة موضوعية	عمر آفا ومحمد المغراوي	الخط المغربي تاريخ وواقع وآفاق
علي العلوي	المنهج الاجتهادي لابن رشد	أبحاث كتبها مسلمون غربيون أعده للنشر جوزيف لمبارد	الإسلام والأصولية وخيانة الموروث الإسلامي

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
منظور الإسلام إلى المحافظة على البيئة	عبد المجيد الطريبق	الصلوات الفضلى على صاحب الرسالة الحبلى	بيزكارن المختار
مظاهر التجديد في الخطاب الديني الإسلامي المعاصر	محمد الفران	مغربيات حافظات للقرآن	حبيبة أوغانيم
الفقيه عبد الواحد بن عاشر حياته وآثاره الفقهية	عبد المغيث مصطفى بصير	البحث العلمي في التراث الاسلامي	عبد العزيز فارح
استدعاءات الإجازة للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي	دراسة وتحقيق: عبد اللطيف الجيلاني	قضايا للتأمل برؤية إسلامية	عباس الجراري
الأجوبة الصغرى لأبي السعود عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي	دراسة وتحقيق: علي بن أحمد الإبراهيمي	المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب	حسن حافظي علوي
تاريخ الأوقاف بالمغرب في عصر السعديين من خلال حوالات تارودانت وفاس	مصطفى بنعلة	العلامة محمد التطواني السلاوي	محمد بن عزوز
فهرسة أبي عبد الله محمد بن سعيد المرغتي المسماة: العوائد المزرية بالموائد	تقديم وتحقيق محمد العربي اشريفي	العقيدة، الشريعة، التصوف عند الإمام الجنيد	عبد السلام البكاري
المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر	أحمد مزيان	فهم القرآن الحكيم التفسير الواضح	محمد عابد الجابري
الذب عن التصوف	محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني ـ تحقيق عدنان بن عبد الله زهار	الطب النبوي بين المشرق والمغرب	عبد الهادي التازي
أحكام أهل الذمة ويليه رسالة في تعظيم الجنة ورسالة في حكم صابون الشرق	جعفر بن إدريس الكتاني	الإمام الجزولي	حسن جلاب

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
الأجوبة الوفية عن الأسئلة الزكية في إقرار العذر بالجهل والرد على أرباب التكفير	الشريف الحسن بن علي الكتاني	الفقيه إدريس بناصر السلفي الغيور	محمد بغوغ
البيان المعرب عن معاني بعض ما ورد في أهل اليمن و المغرب	محمد عبد الحي الكتاني/ تحقيق دعبد المجيد خيالي	كدية أومليل القرية الصوفية العالمة	عبد الله عاصم
اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد ووصولها إلى المدينة	عبد الحي الكتاني/تحقيق إبراهيم المريحي	الشرفاء الأدارسة أولاد سيدي عبد الله بن عزة	أحمد عزاوي
ترقية المريدين بما تضمنته سيرة السيدة الوالدة من أحوال العارفين	عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني/تحقيق و تعليق محمد بن عزوز	الطريقة الكتانية	يوسف الكتاني
الغيث المدرار والسر العمار فيما يتعلق بالنبي المختار المكتوب على صناديق النار	جعفر بن إدريس الكتاني / تحقيق و تعليق محمد بن عزوز	الشيخ أبو محمد صالح وطريقه الصوفي	كريدية إبراهيم
من أنوار تجليات الملك الخلاق في تأليف سيدي محمد الحراق	قدمه وعرف به تلميذه محمد بن العربي الرباطي الدلائي	محض الإخلاص	علي الدروة
من الأدب الصوفي بالمغرب في القرن التاسع الهجري : الأذكار الصوفية : الوظائف والأوراد الأحزاب الأدعية، التصليات	الحسن الشاهدي	قراءة عبد الله بن كثير المكي فيما خالف فيه ورشا	كريمة محمد علي بوعمري
نحو تجديد الخطاب الديني : تأسيس البنية الحوارية وحق الاختلاف	سعيد الكرواني	منهب أهل الحديث وأثره في التفسير	عبد الرحمن حيسي

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
هل القرآن محرف... أم الله لا يعلم	لخلوفي	الموفى في معرفة أسماء ونعوت المصطفى صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة والتوراة والإنجيل	محمد خروبات
القطب الكامل : المولى عبد الله الشريف	إبراهيم الوزاني الشاهدي	الامام إدريس مؤسس الدولة المغربية	مجموعة من المؤلفين
نصيحة المغتربين وكفاية المضطرين في التفريق بين المسلمين بما لم ينزله رب العالمين ولا جاء به الرسول الأمين ولا ثبت عن الخلفاء المهديين	محمد بن أحمد ميارة ؛ دراسة وتحقيق مينة المغاري، حفيظة الدازي	نظام الدولة الإسلامية المسمى فتية طارق والغافقي	محمد المنتصر الكتاني اعتناء وتصحيح محمد حمزة بن علي الكتاني
العلامة المجاهد محمد إبراهيم بن أحمد الكتاني : قصة تأسيس الحركة الوطنية والحركة السلفية بالمغرب، ونبذة عن تاريخ علم المكتبات والمخطوطات، 1325-1411	جمع وتحقيق علي بن المنتصر الكتاني	الإمام مالك – سلفية الإمام مالك – الجانب السياسي في حياة الإمام مالك ودور المذهب المالكي في بناء الشخصية العربية	المنتصر الكتاني، محمد إبراهيم الكتاني، عبد الرحمن الكتاني وإدريس الكتاني تباعا – إخراج وتصحيح الشريف حمزة بن علي الكتاني
		جلاء القلوب من الأصداء الغينية ببيان احاطته صلى الله عليه وسلم بالعلوم الكونية	محمد بن جعفر الكتاني / تحقيق و تعليق الشيخ أحمد فريد المزيدي
		تبليغ الأمانة في مضار الإسراف والتبرج و الكهانة	عبد الكبير الكتاني/تحقيق محمد بن عزوز
		مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن	محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري دراسة وتحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني

إصدارات 2007_2008 في مجال الدين والمجتمع والقيم

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
الكتب	المؤلفون	الكتب	المؤلفون
المسؤولية أساس التربية الإسلامية	عبد السلام الأحمر	المثقفون في الحضارة العربية	محمد عابد الجابري
الثقافة والهوية بالصحراء رؤية أنتربولوجية حول المجتمع الحساني	إبراهيم الحسين	السحر والدين في إفريقيا الشمالية	ادمون دوطي ترجمة فريدة الزاهي
الإسلاميون والجال السياسي في المغرب	مجموعة من المؤلفين	مقدمة للخطاب الصوفي المغربي الحديث قضايا في المنهج والرؤية	عبد الله بن عتو
الفطرية بعثة التجديد المقبلة	فريد الأنصاري	الأنثربولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي	بنسالم وكلنير وحمودي وآخرون... ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق
كتابات شرقية في الأخلاق والتصوف	أحمد شحلان	الإسلاميون في المغرب	عكاشة بن مصطفى
الأبنية الفكرية في الغرب الإسلامي	بناصر البعزاتي	سيعة رجال مراكش وأدوارهم السياسية والتربوية والاجتماعية	حسن جلاب
بحوث في الاستشراق قراءة في المفهوم	أحمد نصري	دراسات صحراوية المجتمع والسلطة والدين	رحال بوبريك
وضع اللغة العربية بالمغرب	آمنة إبراهيمي	الفكر الإصلاحي بالمغرب الخطاب السلفي المخزني نوذجا من 1757 إلى 1894	عبد السلام الطاهري
الإعلام والإسلام السياسي بالمغرب	مجموعة من المؤلفين	المدينة الإسلامية والأصولية والإرهاب	لعبد الصمد ديالمي
الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب	عثمان أشقرا	العادات والتقاليد في المجتمع المغربي	ندوة أكاديمية المملكة المغربية

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
تأملات في الإسلام السياسي	محمد بوبكري	السياسي والديني في المجال الإسلامي	محمد الشريف الفرجاني
العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم	محمد بلفقيه	الإسلام والأمازيغية نحو فهم وسطي	التجاني بولعوالي
آليات المنهج الاستشراقي في الدراسات	حسن عزوزي	مدونة الأسرة في الاجتهاد الفقهي	محمد الشافعي
الشورى في معركة البناء	أحمد الريسوني	السنة والإصلاح	عبد الله العروي
الوجود اليهودي بالمغرب	محمد الوادي	السلفية في المغرب ودورها في محاربة الإرهاب	حماد القباج المراكشي
في التراث اليهودي الأندلسي والمغربي	عبد العزيز شهبر	الفكر الإصلاحي بالمغرب الخطاب	عبد السلام الطاهري
إصلاح الفكر الديني من منظور ابن رشد	إدريس حمادي	تجديد الخطاب الديني بالمغرب	صالح النشاط
الأخطاء الستة للحركة الإسلامية	فريد الأنصاري	الخلفية الأيديولوجية لحركة إحياء القديم	محمد البوري
السلفية والإصلاح	عبد الجليل بادو	مواجهات بين الإسلاميين عدد 15	المعطي منجب
تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى	بديعة الخرازي		
المعتقدات السحرية وطقوسها في المغرب	مصطفى واعراب		
قيمة القيم	المهدي المنجرة		
سؤال الإصلاح والهوية : من السياق السلفي إلى مشروع الحداثة	إبراهيم أعراب		
الوطنية والسلفية الجديدة في المغرب من 1930 إلى 1956	عثمان أشقرا		
ثالوث الجبر أو الاختيار : السياسة، التدين، التربية	سامر أبو القاسم		

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
جماعة العدل والإحسان : قراءة في الخلفية الفكرية	سعيد بن محمد حليم		
على مفترق الطرق : المغرب أمام وهج التفجيرات : ماوراء أحداث البيضاء	عبد اللطيف الشتيوي		
في محاورة جماعات الإسلام السياسي	**محمد بوبكري**		
أبو العباس السبتي، سيدي بلعباس	حسن جلاب		
الشرفاء اليملاحيون ودورهم في العرائش والتعليق على "أضواء على ذاكرة العرائش"	مذكرة المختار اليملاحي تقديم امحند البخلاخي		
تاريخ المغرب قبل الإسلام : الممالك المورية الأمازيغية قبل الاحتلال الروماني، قراءة جديدة	عبد العزيز أكرير		
دور الزوايا والعلماء والصلحاء في الكفاح والجهاد خلال الحقبة المعاصرة من تاريخ المغرب، المنطقة الشمالية الغربية نموذجا : أعمال ندوة علمية بوزان، 3 يونيو 2006	تقديم مصطفى الكثيري المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير		
ملاحظات حول تاريخ اليهود في سبتة من القرن 9 إلى القرن 16 / إنريكي غوزالبيس كرافيوطو	تعريب محمد الشريف مراجعة محمد مفتاح تصدير محمد فتحة		

لائحة الإصدارات لسنة 2007		لائحة الإصدارات لسنة 2008	
مكر الصورة : المغرب في الكتابات الفرنسية، 1912-1832	سمير بوزويتة		
الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب : دراسة في الاستراتيجية العسكرية، 1912-1934	سمير بوزويتة		

9ـ الوقف المغربي :

شكل الوقف مجالا من مجالات الفعالية الدينية للمجتمع، ومثل تدبيره وتنميته من قبل الدولة أحد أسس استمرارية هذه الفعالية، وهو ما نلحظه في تطور سياسات تدبير الوقف في المغرب، والتي أخذت شكلا منظما منذ صدور القوانين الخاصة مع مجيء نظام الحماية الاستعماري وعلى راسها ظهير 18 يوليوز الخاص بتحديد سلطة الأحباس مع الإشارة إلى إعداد وزارة الأوقاف لمشروع مدونة خاصة بالأوقاف تم البدء في إعدادها سنة 2004، وهي السنة التي استكمل فيها إنجاز آخر إحصاء عام ل"الرباع" وشمل للأملاك الوقفية في المجال الحضري سواء سكنية او تجارية أو عليها حقوق نفعية أو قطع أرضية عارية، وهو الإحصاء الذي تداولت عدد من المنابر الإعلامية معطياته في سنتي 2008/2007.

وبحسب هذا الإحصاء فإن هناك 48433 وحدة عقارية منها 12482 معدة للسكن و23785 وحدة عقارية معدة للتجارة، و9698 أملاك مثقلة بالجزاءات والمنافع فضلا عن 2468 بقعة أرضية عارية، ولم تتمكن لجنة الإحصاء من معرفة 5% من الأملالك الوقفية رغم وجودها بسجلات النظارات، وتوجد مراكش في مقدمة المدن بما نسبته 14% من الأملاك الوقفية 4003 وحدة عقارية، تليها القرويين ب11% ب3100 وحدة عقارية ثم مكناس ب9% وتطوان ب6% .

وكشف الإحصاء عن وجود ما نسبته 44% من الأملاك يفوق عمرها 50 سنة (أي حوالي 22350 وحدة عقارية) في مقابل 30 % (أي 15378 وحدة عقارية) يقل عمرها عن 10 سنوات والتي تدل إما على اقتنائها حديثا من قبل الوزارة أو تحبيسها حديثا، وكلاهما مؤشر على حركية إيجابية في مجال تنمية الوقف. ومن حيث المداخيل

تبلغ السومة الكرائية ما مجموعه 181 مليون درهم بمتوسط شهري يقدر ب340 درهم بل إن 48% من عدد الأملاك تبلغ سومتها أقل من 200 درهم شهريا. وبخصوص متوسط القيم العقارية التقديرية فقد قدرتها لجنة الإحصاء بـ 5.46 مليار درهم ضمنها 2.459 مليار درهم قيمة البقع الأرضية العارية.

وقد عرف مجال الوقف حركية لافتة في سنتي 2007 و2008، فعلى المستوى الفلاحي بلغت النفقات الفلاحية عن سنة 2007 ما مجموعه أزيد من 4 مليون و827 ألف درهم، كما بلغت النتائج الفلاحية الصافية لموسم 2007/2006 ما مجموعه 84 مليون و972 ألف درهم، 58 في المائة منها عائدات الأكرية الفلاحية، كما هم برنامج الأشغال الفلاحية 49 ضيعة حبسية بمساحة 2110 هكتارات، كما خصص في ميزانية 2008 ما مجموعه 10 مليون و652 ألف درهم، وقد تراجعت النتائج الفلاحية النهائية لموسم 2008/2007 إلى 72 مليونا و181 ألف درهم، وبخصوص النتائج الفلاحية المؤقتة لـ موسم 2009/2008 فقد تراجعت إلى ما مجموعه 63 مليون و351 ألف درهم بحسب معطيات كل من نشرتي المنجزات لسنة 2007 و2008 الصادرتين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وعلى المستوى العقاري فقد بلغت مطالب التحفيظ في سنة 2007 ما مجموعه 3903 مطالب، وفي سنة 2008 تم إيداع 2456 مطلبا للتحفيظ، وبخصوص عمليات التحديد التي برمجت في سنة 2007 فقد بلغت 2644 وفي سنة 2008 بلغت 1494 عقارا حبسيا، كما عرفت سنة 2007 تأسيس 696 رسما عقاريا، وفي سنة 2008 تم تأسيس 1710 رسوم عقارية، وللعلم فقد بلغت ميزانية التحفيظ 2 مليون و966 ألف درهم في سنة 2007، و3 ملايين و564 ألف درهم.

كما ارتفعت مداخيل كراء الأملاك الوقفية المبنية من 186 مليونا و164 ألف درهم في سنة 2007 إلى 207 ملايين و12 ألف درهم في سنة 2008، كما ارتفعت المداخيل المقبوضة إلى 212 مليونا و912 ألف درهم، ويبلغ عدد المنازعات المتعلقة بالممتلكات الوقفية في سنة 2008 ما مجموعه 3976 ملفا رائجا أمام المحاكم، وتمثلت المنازعات الخاصة بالتقاعس عن آداء كراء المحلات الوقفية 55 في المائة، كما شكلت مصاريف المنازعات مليون و583 ألف درهم.

وانتقل عدد المحلات الوقفية المكرية المعدل كراؤها من 2182 محلا سنة 2006 إلى 1562 محلا سنة 2007 من ضمن 48 ألفا و442 محلا، ويقدر المبلغ الإجمالي لمداخيل المعاوضة حسب نشرة المنجزات لوزارة الأوقاف لسنة 2007 بـ 14 مليار و90 مليون سنتيم، بعدما صادقت لجنة المعاوضات على 86 معاوضة من أصل 218 ملفا عرض عليها بعد أن عقدت 23 جلسة.

ومن ناحية أخرى أشارت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى أنها قامت خلال سنة 2007 بحملة واسعة لكراء جميع المحلات المعطلة الدخل من أجل الزيادة في المداخيل المقبوضة، وقد بثت لجنة الأكرية خلال سنة 2007 في 667 ملفا خاصا بالتقويمات الكرائية المقترحة من قبل نظارات الأوقاف لانطلاق السمسرات العمومية على أساسها، ووصل الفرق بين الكراء السابق الذي بلغ 433 ألفا و2645 درهما وتقويم الوزارة الذي بلغ 539 ألفا و258 درهما، (وصل هذا الفرق إلى 105 آلاف و613 درهما بنسبة 24,35 في المائة).

وتتوزع الاستثمارت الوقفية على ثلاثة محاور، الأملاك ذات العائد، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، والبناءات الإدارية، وقد شكل مجموع ميزانية الاستثمار ما يقدر بـ 85 مليون و524 ألف درهم في سنة 2007، وما يناهز 85 مليون درهم في سنة 2008.

وتحتل أملاك الأوقاف المبنية ذات العائد مرتبة الصدارة في تشكيل الرأسمال العقاري الحبسي، وتضطلع بدور مهم في التنمية الوقفية، كما تساهم بالجزء الأوفر في تمويل مختلف أنشطة الوزارة، وقد تركزت المجهودات في هذا المجال خلال سنة 2008 على مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحسين وضعية المداخيل والتقليص من حجم الديون.

ومن جهة أخرى عرفت سنة 2007 جدلا إعلاميا وبرلمانيا حول شروط استفادة من عقار وقفي بمدنية تارودانت من قبل شخصية سامية، مما أثار شبهة استغلال النفوذ، وهو الأمر الذي حرص وزير الأوقاف على نفيه والدفاع عن شروط المعاوضة التي تمت.

وإلى جانب الانشغال بمتابعة تدبير الأملاك وإحصائها وحمايتها وتنمية الاستثمارات الوقفية تبرز قضايا أخرى تهم المعاوضات، وتصفية الحبس المعقب، ثم الحاجة الملحة لتفعيل دور الوقف وتوسيع مجالات تدخله وتنمية الإقبال عليه من قبل المجتمع، خصوصا إذا علمنا تراجع الحماس الشعبي لتوقيف أملاكهم، فضلا عن الحاجة الملحة لمراجعة وتحديث الإطار القانوني والذي يعرف وجود فراغات بسبب التحولات والمستجدات الذي طرأت منذ صدور ظهير1 يوليوز 1913.

10ـ التمويلات البديلة:

انطلق العمل بتمويلات بديلة تراعي مقتضيات المعاملات المالية الإسلامية في شهر أكتوبر 2007، ويمثل قياس مستوى الإقبال عليها أحد مؤشرات رصد الآثار المباشرة للتدين.

وتفيد معطيات بنك المغرب في وثيقة مؤرخة بـ 5 أبريل 2009 أن حصيلة القروض الممنوحة في إطار التمويلات البديلة فاقت 500 مليون درهم، وذلك إلى غاية مارس من سنة 2009 أي خلال سنة وستة أشهر منذ انطلاقها، ويطرح هذا التطور الطفيف مقارنة مع التقدم الكبير الذي تحققه هذه التمويلات في الكثير من الدول العربية والغربية العديد من التساؤلات، لاسيما أمام ارتفاع كلفتها وضعف الترويج لها مقارنة مع التمويلات الكلاسيكية.

♦ التعريف والإطار القانوني

ويعرف بنك المغرب التمويلات البديلة بـ :

أ- الإجارة

يقصد بالإجارة كل عقد تضع بموجبه مؤسسة للائتمان، عن طريق الإيجار، منقولات أو عقارات معلومة ومحددة ومملوكة لها تحت تصرف أحد العملاء؛ لاستعمال مسموح به قانونا. ويمكن لعقد الإجارة أن يأخذ شكل إيجار بسيط، كما يمكن أن يكون مصحوبا بالتزام قاطع من المستأجر بشراء المنقول أو العقار المستأجَر بعد انقضاء مدة يتم الاتفاق عليها مسبقا.

ب- المرابحة

يقصد بالمرابحة كل عقد تقتني بموجبه إحدى مؤسسات الائتمان على سبيل التمليك، وبناء على طلب أحد العملاء، منقولا أو عقارا من أجل إعادة بيعه له بتكلفة الشراء، مع زيادة ربح معلوم يتم الاتفاق عليه مسبقا، ويتم الأداء من طرف العميل الآمر بالشراء دفعة واحدة أو بدفعات متعددة، في مدة يتم الاتفاق عليها مسبقا. ويتم إدراج الربح بمنتجات مؤسسة الائتمان على مدى مدة العقد.

ج- المشاركة

ويقصد بالمشاركة كل عقد يكون الهدف منه اشتراك مؤسسة الائتمان بمساهمة في رأسمال شركة موجودة أو قيد الإنشاء، من أجل تحقيق الربح. ويشارك الطرفان في تحمل الخسائر في حدود مساهمتهما وفي الأرباح حسب نسب محددة مسبقا بينهما.

- **الإطار القانوني**

وتتمثل المنظومة القانونية المؤطرة للمنتجات البنكية البديلة في[1]:

- القانون رقم 76.03 والذي يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، وقد عرض في قراءة أولى على مجلس المستشارين يوم 19 أبريل 2004، وصوت عليه يوم 12 يوليوز 2004، ثم عرض على مجلس النواب يوم 20 شتنبر 2004 وصوت عليه يوم 13 يناير 2005، ثم في قراءة ثانية على اللجنة المختصة، حيث تم التصويت يوم 18 يناير 2005، ويصدر بالجريدة الرسمية 20 فبراير 2006.

- قانون 34.03 مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها: عرض على مجلس المستشارين 19 أبريل 2004 وصوت عليه يوم 9 ماي 2005، ثم عرض على مجلس النواب يوم 12 ماي 2005 ليصوت عليه نهائيا بتاريخ 20 أكتوبر 2005، وصدر بالجريدة الرسمية 20 فبراير 2006.

- مذكرة أولية تمهيدية لبنك المغرب 23 يناير 2007، لم تطرح فيها عملية المشاركة،

- توصية والي بنك المغرب بتاريخ 1 شتنبر 2007، بناء على رأي لجنة مؤسسات الائتمان المنعقدة يوم 14 مارس 2007، حيث حددت الشروط العامة والكيفيات التي يمكن لمؤسسات الائتمان أن تطرح وفقها منتجات الإجارة والمشاركة والمرابحة، على أساس أن بداية التنفيذ حددت في 1 أكتوبر 2007.

- مذكرة لبنك المغرب يوم 23 يناير 2007 حول تضريب هذه المنتجات- دون المشاركة.

- مذكرة لبنك المغرب حول الإطار المحاسباتي.

[1] - بوليف، نجيب "الإطار القانوني للتمويلات البديلة" عرض خلال اليوم الدراسي لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب- 3 أبريل 2008.

وبعد إعداد توصية بشأن هذه التمويلات البديلة دخلت بشكل رسمي في السوق المالية المغربية منذ فاتح أكتوبر من سنة2007 ، وأرسل بنك المغرب مذكرة إلى جميع البنوك تتضمن تفاصيل هذه التمويلات الثلاث، الإجارة والمرابحة والمشاركة.

♦ وضعية الإقبال على التمويلات البديلة

بحسب بنك المغرب أن النتائج الأولية للتمويلات البديلة الثلاث التي توجد في السوق حققت رقما مشجعا، حيث أكد أنه "خلال أقل من 18 شهر، حققت التمويلات البديلة المرابحة والإجارة رقم معاملات يبلغ 500 مليون درهم. بالمقابل لم يتم دراسة أي ملف بخصوص المشاركة لحد اليوم" وذلك بسبب" أن هناك خصاصا في الرؤية بالنسبة لهذا العرض لأن المشاركة تعتبر ضمن رأسمال المخاطرة"[1]، وشكلت التمويلات البديلة ما نسبته 0.1 ٪ من قروض الاقتصاد المقدمة من لدن الأبناك إلى غاية نهاية نونبر 2008.

وبخصوص المؤسسات البنكية المنخرطة في هذا المسار، فإن كل من "التجاري وفاء بنك" و"البنك الشعبي" المركزي يقدمان عقود الإجارة ضمن العروض البنكية، حيث أطلقت المؤسستان أسماء تجارية للعرضين، وأدخلتهما في إستراتيجيتها التجارية، باعتبار هذه العروض رئيسية للزبناء الذين يرفضون القروض الكلاسيكية، وأما بالنسبة لقروض الاستهلاك، فتبقى وفاسلف والسلف الشعبي المؤسستان الوحيدتان اللتان نجحتا في تقديم منتوج المرابحة فقط، وذلك على شكل قرض مخصص للمنقولات. وحسب التقرير السنوي للجمعية المهنية لشركات التمويل الخاص ب2008، فإن شركات القروض الاستهلاكية حققت نصف رقم معاملات التمويلات البديلة، كما كشفت الجمعية المهنية لشركات التمويل أن شركات التمويل منحت حوالي 300 مليون درهم بخصوص صيغة المرابحة، وتعد هذه الصيغة مرتفعة الكلفة مقارنة مع الصيغ الأخرى، مما يحد من تطورها الكبير.

وتعتمد العديد من المؤسسات على هذه التمويلات، منها "دياك سلاف" المتخصصة في منح القروض الاستهلاك وقروض السيارات، والتي اعتمدت عروض متعلقة بالتمويلات البديلة والإيجار من أجل التملك، إذ يمثل الثقل الضريبي لهذه التمويلات، عائقا أمام استفادة عدد من الأسر منها، ذلك أن النظام القانوني يقوم على اعتبار التمويلات البديلة عمليات تجارية وليس بنكية مما جعلها تخضع لضريبة مضاعفة ومزدوجة بخصوص الضريبة على القيمة المضافة بالمقارنة مع القروض

---

[1] -يومية التجديد- 5 أبريل 2009.

الكلاسيكية، حيث تحتسب نسبة 20٪ في المائة وعلى مجموع قيمة الشراء مضافا إليها ربح البنك وفي حالة القروض الكلاسكية فإن النسبة هي 10٪ في المائة وتحتسب من قيمة الشراء فقط، فضلا على أنها تطبق على مجموع قيمة عملية البيع وليس على ثمن الاقتناء الأصلي مما ساهم في الرفع من تكلفتها، ورغم طرح الموضوع في مناقشات قانون المالية ل2009 في نونبر 2008 إلا أن الحكومة استجابت فقط لإلغاء الازدواج الضريبي بخصوص واجبات التسجيل.

وفي ظل مختلف الصعوبات التي عرفتها التمويلات الإسلامية، يبقى الإقبال عليها ضعيفا، في ظل الانحياز الضريبي لمصلحة القروض الكلاسيكية من جهة وغياب سياسة تشجيعية وترويجية من جهة أخرى.

♦ نماذج

أ- الليزنغ

بعد سنوات من ارتفاع الإقبال على الكراء المنتهي بالتملك (الليزنغ) تراجع هذا التمويل بـ 60٪ في سنة 2008 مقابل ارتفاع القروض الكلاسيكية للسيارات بـ150 ٪ بحسب التقرير السنوي للجمعية المهنية لشركات التمويل، أما القرض الإيجاري (الليزنغ الموجه للمقاولات) فقد ارتفع بـ23 ٪بين سنتي 2007 و2008، إذ حقق 30,2 مليار درهم.

كما أن القروض الممنوحة من طرف شركات القرض الإيجاري سجلت نموا بواقع 19,3 ٪، بعد نسبة 20,8 ٪ سنة2007 لتصل إلى 31,8 مليار درهم سنة 2008"[1].

وترى الجمعية أن تراجع الليزنغ الموجه للخواص يرجع أساسا للثقل الضريبي مما يتطلب إعادة النظر في قرار الرفع من الضريبة على القيمة المضافة، لأن ذلك أثر في تطور هذه القروض، خصوصا أنها كانت تسجل تطورا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة الماضية.

ب- تمويلات بديلة للمقاولات

أعلن بنك المغرب أن التمويلات البديلة الموجهة للمقاولات سيتم إطلاقها عند استكمال الإطار التعاقدي والمحاسبي والجبائي المتعلق بها، مشيرا إلى أن العديد من الاجتماعات عقدت ما بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، من أجل مناقشة صيغتي التمويل الجديدتين "السلم والاستصناع". وأكدت البنوك

[1] التقرير السنوي للجمعية المهنية لشركات التمويل لسنة 2008 www.apsf.org.ma.

أن هناك طلبا كبيرا متعلقا بتمويل الأموال المنقولة وغير المنقولة والتي لا وجود لها إبان توقيع العقد بخلاف الإجارة والمرابحة والتي تتعلق بتمويل الأشياء الموجودة و الجاهزة"[1].

ويشكل المغرب استثناءا من بين الدول العربية وبعض الدول الغربية بخصوص الترخيص لبنك إسلامي، وتبقى التسويغات التي تقدم من لدن المسؤولين غير مقنعة حسب العديد من المحللين الماليين والاقتصاديين على اعتبار أن عدد الأبناك الإسلامية فاق 300 بنك على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن تعرف أصول الأبناك الإسلامية نمواً في العام 2010 بمعدل لا يقل عن 20٪ سنوياً، ليتجاوز حجمها حاجز الـ 1500 مليار دولار مقارنة بـ 900 مليار دولار خلال سنة 2007.

وقد صرح عبد اللطيف الجواهري والي بنك المغرب أن البنوك الإسلامية اختيار، ولم يختر بنك المغرب أن يعطي ترخيصا للأبناك الإسلامية لأن الطلبات كانت كثيرة بالنسبة للسوق المغربية، وتلقى البنك طلبات من كل من قطر وأبوظبي والكويت والبحرين وليبيا، بالإضافة إلى طلب داخلي، وأضاف الجواهري خلال جوابه عن الأسباب التي تمنع المغرب من الترخيص لبنوك إسلامية، وعن المانع من اعتماد الأبناك للتمويل الإسلامي قال : "إنه إذا تم إعطاء ترخيص لجهة دون جهة أخرى لا يبقى المشكل تقنيا ويتحول إلى مشكل سياسي، ولتفادي هذا المشكل تم اعتماد بنك المغرب على ثلاث نوافذ إسلامية عوض بنوك إسلامية"[2].

[1] جريدة التجديد 5 يناير 2009.

[2] ندوة صحفية في 24 مارس 2009 خصصت لعرض التقرير السنوي لبنك المغرب.

المحور الثاني: الفاعلون

يسعى هذا المحور إلى رصد أداء الفاعلين في الحقل الديني في المغرب واستجلاء توجهاتهم وأنماط تفاعلاتهم، وآثار هذا الفعل على باقي مناشط المجتمع والدولة، ويتشكل الحقل الديني من شبكة من الفاعلين تتعدد رهاناتهم ومسارات فعلهم وتأثيرهم ومستويات اشتغالهم ووتيرة حركيتهم، مما يستدعي ضرورة رصد قدرتهم التأثيرية في أنماط التدين ومدى تأثيرهم على مسارات تطور حالة التدين في المغرب، وهذا ما نسعى إلى عرضه من خلال الاشتغال على خمسة فاعلين على التوالي :

1. إمارة المؤمنين
2. وزارة الأوقاف
3. العلماء والأئمة والمرشدات
4. الزوايا
5. الحركات الإسلامية.

1ـ مؤسسة إمارة المؤمنين

يرتكز نظام الحكم في المغرب على البيعة الشرعية باعتبارها عقدا بين الحاكم والمحكوم، وشكلت بذلك مصدرا للشرعية وأساسا يميز نظام الحكم بالمغرب عن غيره من الدول العربية والإسلامية، وقد نص الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي على أن الملك هو أمير المؤمنين، ويضطلع بمقتضى هذه الصفة بحماية الملة والدين.

والمتأمل في حركية المجال الديني في المغرب خلال سنتي 2007-2008 يلحظ تناميا في المبادرات الصادرة عن مؤسسة إمارة المؤمنين، والتي أدت إلى إعادة هيكلة شاملة له، وطرح مشروع كلي للإصلاح، مما انعكس على فعالية باقي الهيئات العاملة في هذا الحقل، لاسيما وأن الملك بصفته أميرا للمؤمنين يعتبر رئيس المجلس العلمي الأعلى وموجها لنشاط المجالس العلمية المحلية، كما تخضع المبادرات الكبرى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتوجيهه، فضلا عن الفعالية المرتبطة بمؤسسة إمارة المؤمنين تجاه الزوايا والطرق الصوفية.

التوجهات المؤطرة في 2007ـ2008

تعددت مبادرات إمارة المؤمنين في سنتي 2007 و2008 والتي شكلت فترة مفصلية في مسار عملية إصلاح تدبير الشأن الديني، ويمكن رصد أهم المبادرات في ثلاثة محاور، الأولى تهم تفعيل دور العلماء وأبرز محطة فيها هي إطلاق ميثاق العلماء في 2008، والثانية دعم تجديد التصوف المغربي وتقوية إشعاعه وأبرز محطة تجلت في كل من لقاء سيدي شيكر في 2008 وكذا الاجتماع العام للطريقة التيجانية في 2007، ثم مواصلة التحديث المؤسساتي والتشريعي والاجتماعي للحقل الديني، وقد عرفت سنتي 2007- 2008 الترسيخ التدريجي لمفهوم الأمن الروحي كمحدد في السياسة العامة للدولة يؤطر سلوكها وسياستها كما يعزز من مفهوم الخصوصية المغربية، والتي تمثل ملمحا أساسيا في السلوك الديني للدولة.

ولقد شكل خطاب 27 شتنبر 2008 محطة أساسية في عرض التصور المؤطر لنظام إمارة المؤمنين في تدبير الحقل الديني، وهو التصور القائم على عدد من المفاهيم المحورية كالقرب والتجديد، واللامركزية واللاتمركز وذلك من أجل " توفير الأمن الروحي والحفاظ على الهوية الدينية الإسلامية المغربية، المتميزة بلزوم السنة والجماعة والوسطية والاعتدال والانفتاح والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وما يرتبط بها من مبادئ الإسلام السمحة"، وتعبئة العلماء في اتجاه استيعاب "واقع

الحياة المعاصرة"، وتحصين الشباب "من فقدان المرجعيات واستغلال الدخلاء والمتطرفين".

وتمثل التوجهات المعلنة في سنتي 2007–2008 تعبيرا عن إعطاء دفعة ثانية لمسار إعادة هيكلة الحقل الديني، بما يجعلها مشابهة للدفعة التي تحققت في سنة 2004، وأنتجت دينامية متسارعة على الحقل الديني، وهو ما يبرز على مستوى المبادرات الكبرى لهاتين السنتين.

المبادرات الكبرى

من الناحية الكرونولوجية يمكن عرض أهم المبادرات كالتالي :

-1 أبريل 2007 رئاسة حفل ديني بمناسبة اليوم الوطني للمساجد وذلك بمسجد الكتبية بمراكش، حيث تم التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة بين وزارة الأوقاف ووزارات المالية والخوصصة، والداخلية، والفلاحة والتنمية القروية، والوزارة المنتدبة للإسكان والتعمير والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وصندوق الإيداع والتدبير، وذلك في إطار مشروع لدعم بناء المساجد وصيانتها وتلبية احتياجاتها، كما عرف الحفل تكريم عدد من المحسنين.

– 27 أبريل2007 : وضع الحجر الأساس لبناء المقر الجديد لدار الحديث الحسنية بالرباط.

– 02 يونيو2007 : رسالة إلى المشاركين في لقاءات فاس حول المقدس والحداثة المنظمة في إطار مهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة.

– 27 يونيو 2007 : توجيه رسالة إلى المشاركين في الاجتماع العام للطريقة التجانية.

– 28 يونيو 2007 : إحداث جائزة محمد السادس للخط المغربي.

– 30 يوليوز 2007 : خطاب العرش والذي دعا فيه الملك إلى حاجة البلاد إلى بعث صحوة دينية متنورة ونهضة فكرية عصرية، كما أكد على ضرورة نهوض العلماء والمثقفين وهيئاتهم بمسؤوليتهم في التوجيه والتنوير.

– شتنبر 2007/ رمضان 1428 : رئاسة الملك لـ 7 دروس حسنية، كان ضمنها درس وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق حول " قدر العمل في التدين" والذي تطرق فيه لقضايا مشروعية إمارة المؤمنين، ثم درس ثان ألقاه الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء أحمد عبادي في موضوع الواجب في الإسلام.

- 04 مارس 2008 رسالة ملكية إلى المسؤولين والأطر والموظفين بالمصالح الأمنية والإدارة الترابية بمقر وزارة الداخلية قرأها المستشار الملكي محمد معتصم، وجاء في الرسالة أن النموذج المغربي المتميز في خصوصياته الدينية والروحية هو المستهدف بالمؤامرات الإرهابية المقيتة.

- يوليوز 2008 : صدور الظهير الشريف رقم 1.08.10 صادر في 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008) بإحداث جائزة محمد السادس لأهل الحديث.

- شتنبر 2008/ رمضان 1429: رئاسة الملك لـ 7 دروس حسنية، شهدت تقديم ثلاثة دروس ذات علاقة بالراهن المغربي، الأول حول العلماء وضوابط فعاليتهم الاجتماعية والسياسية، والثاني حول اللغة العربية وتاريخها في المغرب، أما الثالث فتناول سمات الخصوصية الدينية المغربية.

- 19 شتنبر 2008 : توجيه رسالة إلى المشاركين في الدورة الوطنية الأولى للقاء سيدي شيكر للمنتسبين للتصوف، حيث ورد في الرسالة الملكية إلى اللقاء إعطاء الأمر " بإقامة لقاء وطني منتظم، حتى يتاح لفعاليات مختلف الطرق والزوايا المكونة للنسيج الصوفي بمملكتنا الشريفة المشاركة على الوجه المرضي كما وكيفا في كل ما من شأنه دعم القيم الروحية والفضائل الربانية، والتأطير الأخلاقي للمجتمع، وهو ما اضطلعت بها طرق التصوف وزواياه في بلدنا، على امتداد العصور"، ومؤكدا في ختام الرسالة إلى الطرق التي حضرت على " أنكم في لقائكم هذا كطائفة واحدة، مشربكم واحد وقصدكم واحد : خدمة الدين والوطن، أما خدمة الدين فمنهجكم القويم فيها يتمثل أساسا في الاعتصام بالكتاب والسنة، وإشاعة العلم، وتهذيب النفس بالإكثار من الذكر، يضاف إلى هذا عمل المعروف، وإغاثة الملهوف، وكل أنواع البر. وأما خدمة الوطن فتتمثل أساسا في القيام بالواجب نحو الإمامة العظمى، التي تمثلها إمارة المؤمنين، والحرص على خصوصيات المغرب الثقافية، حتى لا تضمحل تحت تأثير كل المشوشات الدخيلة. وبذلك تحفظ كل المقومات التي تتيح الطمأنينة والسكينة والأمن" (انظر نص الرسالة في الملحق رقم1 في نهاية هذا البحث).

- 27 شتنبر 2008 : انعقاد الدورة العادية للمجلس العلمي الأعلى إذ ألقى أمير المؤمنين خطابا أعلن فيه عن جملة من التدابير الرامية لتعزيز المكتسبات للارتقاء بالشأن الديني للمملكة، وقد تضمنت هذه الدورة تفعيل خطة "ميثاق العلماء" وفق برنامج محدد يشرف عليه المجلس العلمي الأعلى، وفي خطاب أمير المؤمنين تم عرض أهم عناصر الإصلاح، والمتمثلة في "إعادة هيكلة وتأهيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" و"تجديد وإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى، والمجالس العلمية المحلية"، و"إقامة هيأة مرجعية تختص وحدها بإصدار الفتاوى الشرعية"، وإصلاح " كافة

المؤسسات ذات الصلة بالتعليم العتيق والتربية الإسلامية"، و"إعادة النظر في خريطة المجالس العلمية المحلية. وتعميمها ليكون لكل عمالة وإقليم مجلسها العلمي"، و"إحداث مجلس علمي للجالية المغربية بأوربا"، و"إحداث الرابطة المحمدية للعلماء لتحل محل هيأتهم السابقة"، و"تفعيل دور المساجد، وإطلاق برنامج شامل لتأطير وتأهيل أئمة المساجد وتحفيز بنائها القانوني، وإعفاء بناء المساجد من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة خمسين في المائة"، ثم "إحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين"(انظر نص الخطاب في الملحق 2 في نهاية هذا المبحث).

- 17 أكتوبر2008 : استعراض حصيلة برنامج محو الأمية بالمساجد بمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء وتسليمه جوائز للمتفوقات الخمسة على الصعيد الوطني.

- 6 نونبر 2008 : صدور الظهير الخاص بتنظيم المجلس العلمي للجالية المغربية بأوربا.

- 12 نونبر 2008 : توجيه رسالة إلى الحجاج المغاربة المتوجهين لأداء مناسك الحج لموسم 1429 هـ

- 14 نونبر2008 : أمير المومنين يستقبل أعضاء الوفد الرسمي للحج لسنة 1429 هـ

ويكشف تعدد المبادرات عن احتلال ملف الحقل الديني موقعا وازنا في اشتغال المؤسسة الملكية، وعن انخراطها في إعادة هيكلة عميقة وتدريجية، تعزز من موقعه في نظام الحكم، كما يطرح تصاعد التفاعلات بينه وبين باقي مناشط الدولة وسياساتها، وذلك على خلاف التوقعات التي اعتبرت أن هذا الحقل يسير نحو الاندثار التدريجي، بفعل تسارع مسلسل التحديث والعولمة.

تشريعات في المجال الديني :

كما شكلت العملية التشريعية مجالا لفاعلية نظام إمارة المؤمنين عبر إصدار مجموعة من الظهائر، والتي عكست الأبعاد التنزيلية القانونية للتوجهات المعلنة، خاصة فيما يتعلق بالمساجد، والرابطة المحمدية للعلماء، والمجالس العلمية، والمجلس العلمي للجالية المغربية بأوروبا، فضلا عن جائزة محمد السادس لأهل القرآن وأهل الحديث، وباستثناء تغيير القانون المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي، والذي من خلال المؤسسة التشريعية، وخضع لنقاش ومراجعات، مما شكل حالة استثنائية في العمل التشريعي المرتبط بمؤسسة إمارة المؤمنين، تنضاف لسابقة مدونة الأسرة في 2003.

- إصدار ظهير "رقم 1.07.56 صادر في 3 ربيع الأول 1428- 23 مارس 2007 بتنفيذ القانون القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.150 الصادر في 6 محرم 1404- 2 أكتوبر 1984" المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي. الجريدة الرسمية 5513 /2 أبريل 2007.

- إصدار ظهير "رقم 1.07.190 الصادر في 19 من ذي القعدة 30/1428 نونبر 2007 "القاضي بتتميم الظهير رقم 1.05.210 الصادر في 15 من محرم 1427/ 14 فبراير 2006 بتخويل جمعية رابطة علماء المغرب صفة مؤسسة ذات نفع عام تحت "اسم الرابطة المحمدية للعلماء". الجريدة الرسمية 5584 /6 دجنبر 2007.

- إصدار ظهير "رقم 1.06.227 الصادر في 19 من ذي القعدة 30/1428 نونبر 2007" القاضي بتعيين أحمد عبادي أمينا عاما للرابطة المحمدية للعلماء ابتداء من 24 نونبر 2006.

- إصدار ظهير "رقم 1.07.78 الصادر في 19 من ذي القعدة 30/1428 نونبر 2007" والذي يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 1.04.118 الصادر في 7 محرم 1426/ 16 فبراير 2005 وبتعيين أعضاء المجالس العلمية.

- إصدار ظهير "رقم 1.07.204 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 /30 نونبر 2007" والقاضي بإحداث جائزة محمد السادس لأهل القرآن.

- إصدار ظهير "رقم 1.07.208 صادر في 10 ذي الحجة 1428 /21 دجنبر 2007" القاضي بإحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج. الجريدة الرسمية 5600 /31 يناير 2008.

- إصدار ظهير "رقم 1.08.10 صادر في 17 من جمادى الأولى 1429 /23 ماي 2008" يقضي بإحداث جائزة محمد السادس لأهل الحديث.

- إصدار الظهير "رقم 1.08.16 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.03.300 الصادر في 2 ربيع الأول 1425 (22 أبريل 2004)" القاضي بإحداث وتنظيم المجلس العلمي المغربي لأوربا.(الجريدة الرسمية 5680/ 6 نونبر 2008).

ونورد في الملحق ست وثائق، الأولى تهم الرسالة الملكية لملتقى سيدي شيكر والثانية خطاب إطلاق ميثاق العلماء، وأربع ملحقات يتم فيها عرض أهم أفكار أربع دروس حسنية لها علاقة بتطورات الحياة الدينية للمغاربة، الأول يهم موضوع إمارة المؤمنين والثاني العلماء والنصيحة وألقيا من قبل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والثالث قضية اللغة العربية والرابع مسألة الخصوصية الدينية للمغاربة.

ملحق 1: الرسالة الملكية للقاء الوطني الأول بسيدي شيكر

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
أصحاب الفضيلة، حضرات السيدات والسادة، يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى السيدات والسادة الأفاضل المشاركين في هذا الملتقى الديني الكبير، الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، تجسيداً لما نوليه كأمير للمؤمنين وحام لحمى الملة والدين للتوجه الصوفي السني الذي تنتسبون إليه من موصول عنايتنا؛ باعتباره من مكونات الهوية الروحية والأخلاقية للشعب المغربي في نطاق السنّة المطهّرة والشريعة الإسلامية السمحة التي أكرمنا الله بها.

ونود الإشادة بالتئام هذا الملتقى المبارك، والتنويه بالجهود الخيرة التي بذلت من أجل إنجاحه وتحقيق الغايات النبيلة من إقامته.

وحينما أضفينا سابغ رعايتنا السامية على اللقاء الأول، من لقاءات سيدي شيكر العالمية، للمنتسبين إلى التصوف، فقد أبينا إلا أن نؤكد حرص جلالتنا الشريفة على صيانة القيم السامية، والمثل العليا التي التزم بها سلفنا الصالح، في هذا البلد الأمين، والنهوض بما طوقنا الله به من أمانة إمارة المؤمنين، القائمة على رعاية شؤون الدين.

وحتى نضفي على رعايتنا مضمونا ملموسا، وبعدا مستداما للقاء الوطني الأول من هذه اللقاءات المباركة. فقد أذنا لوزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية بأن يتم تنظيم هذه اللقاءات في صيغتها العالمية كل عامين في فصل الربيع. كما أمرناه بإقامة لقاء وطني منتظم، حتى يتاح لفعاليات مختلف الطرق والزوايا المكونة للنسيج الصوفي بمملكتنا الشريفة المشاركة على الوجه المرضي، كما وكيفا، في كل ما من شأنه دعم القيم الروحية، والفضائل الربانية، والتأطير الأخلاقي للمجتمع. وهو ما اضطلعت بها طرق التصوف وزواياه في بلدنا على امتداد العصور.

ولئن كانت الصيغة الدولية لهذه اللقاءات ستحفظ لنا وشائج التواصل، والتعارف والتشاور مع المهتمين بهذا المشرب، الناهلين من عذب زلاله، ولاسيما ذوي الأسانيد المتأصلة في المغرب، باعتباره منبعا زاخرا للعطاء المتميز، والريادة النموذجية في هذا المجال؛ فإن الصيغة الوطنية التي تدشنونها اليوم، تبررها ضرورة العناية بأحوال هذا التوجه الروحي من الداخل، حتى تتبين الوسائل والطرائق الكفيلة باستثمار طاقاته في التنمية البشرية الخُلُقية، على أساس تفعيل دور التصوف، في التربية والتزكية، وتهذيب النفوس، والدفع بها إلى طلب السمو والاكتمال.

إنكم باجتماعكم هذا تحيون سُنّة تاريخية طيبة، لأن لقاء سيدي شيكر مثّل أحد المواسم الدينية الأولى التي ابتكرها المغاربة في بدايات تاريخهم الإسلامي، بقصد

الإرشاد والتنوير في شؤون الدين. ويعد الرباط الذي أقيم حول مسجله مدرسة للجهاد الأكبر، الذي هو إشاعة العلم الشرعي، وبناء الشخصية المسؤولة الفاضلة، التي تقوم على محاسبة النفس وامتلاك زمامها، وكبح جماحها أمام نزوات الهوى والانحراف والضلال.

ولا عجب، فإن لقاءات سيدي شيكر الأولى كانت تجمعات يَحُج إليها العلماء والصالحون، ويحضرها آلاف الرجال والنساء من كل جهات المغرب، لتلاوة القرآن الكريم، واستحضار السنة النبوية المطهرة، والإصغاء للموعظة الحسنة. وقد كان موعدها هو شهر رمضان المبارك. ولا شك أن كل الزوايا الصوفية التي قامت في مختلف المدن والقرى على توالي القرون، إنما استلهمت هذا النموذج وتطّيبت بنفحاته الزكية العطرة.

أصحاب الفضيلة، حضرات السادة والسيدات، إن رعايتنا لأحوال الزوايا على غرار سنن أجدادنا الميامين تقدير عميق من جلالتنا لإسهام الطرق الصوفية المغربية في الإرشاد الروحي، ونشر العلم والتنمية، والدفاع عن حوزة الوطن ووحدته، وتماسك المجتمع، وتثبيت الهوية الدينية للمغاربة.

والتصوف وإن كان مداره على التربية وترقية النفس في مدارج السلوك، فإن له تجليات على المجتمع. ومن هذه التجليات ما يظهر في أعمال التضامن والتكافل، وحب الخير للغير، والحلم والتسامح ومخاطبة الوجدان والقلوب، بما ينفعها ويقومها.

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المقام، ضرورة التزام جميع الزوايا الصوفية بمنهاج الصفاء، الذي أسست عليه. وتنزيهها عن الأغراض، والسمو بأهلها عن كل ما لا يليق بهم، من ابتغاء العاجل وترك الآجل.

إنكم في لقائكم هذا كطائفة واحدة، مشربكم واحد وقصدكم واحد: خدمة الدين والوطن. أما خدمة الدين، فمنهجكم القويم فيها يتمثل أساسا في الاعتصام بالكتاب والسنة، وإشاعة العلم، وتهذيب النفس بالإكثار من الذكر. يضاف إلى هذا عمل المعروف، وإغاثة الملهوف، وكل أنواع البر. وأما خدمة الوطن، فتتمثل أساسا في القيام بالواجب نحو الإمامة العظمى، التي تمثلها إمارة المؤمنين، والحرص على خصوصيات المغرب الثقافية، حتى لا تضمحل تحت تأثير كل المشوشات الدخيلة. وبذلك تحفظ كل المقومات التي تتيح الطمأنينة والسكينة والأمن.

إن الحكمة المستملة من التراث الذي هو وديعة لديكم، كفيلة بأن تجعلكم من كبار المسهمين الفعالين في الاندماج في كل ما تقتضيه سيرورة الإصلاح الشامل الذي نقوده.

ولاسيما بنقل القيم التي قام عليها التصوف إلى الأجيال الجديدة، بالأسلوب الذي يجعلهم يستوعبونها ولا يتنكرون لها. إنه الإحياء المطلوب من المنتسبين إلى التصوف.

إحياء يسترشد بنماذج الصلاح في الماضي، ويعرف كيف يجددها في الحاضر، وينافس بها في المستقبل. ذلك لأن على المغرب، الذي يعتبره العارفون في العالم منبت قيم الصلاح، المبني على فكرة التصوف بشكل استثنائي، عليه مسؤولية كبرى في هذا المقام، ندعوكم إلى تدبر أبعادها، وتقديرها حق قدرها.

إننا على يقين أن الرصيد الحي الذي ورثه كل المنتسبين إلى التصوف، يتضمن القدرة على الاستمرارية والتجديد في آن واحد. الاستمرارية في صيانة الثوابت، في العقيدة والمذهب، والولاء لإمارة المؤمنين. والتجديد في المبادرات والسلوكات التي جعلت من أبناء الزوايا وأتباعها أبناء وقتهم، ونماذج في القدوة وفي المسارعة إلى النفع، على النمط الذي أكسب هذه المؤسسة هيبة وقدسية وتبجيلا، ومصدرا للخير العميم. فهو مورد كَرَعْنا منه بالأمس، فما أحوجنا إلى النهل من معينه، في الحاضر والمستقبل، على ما عُهد في أصحابه من التجرد الذي لا تشوبه شائبة من الأطماع، ولا تكدره نوازع الأهواء.

فعسى أن يكون هذا اللقاء الأول، الذي نرحب بكل ضيوفه الكرام، من الفقهاء والصلحاء والمريدين؛ فاتحة عهد جديد في حياة المنتسبين إلى التصوف في بلدنا، حتى إذا اجتمعوا بحول الله وقوته في اللقاء الذي يليه، استعرضوا ما وفقهم الله إليه من ثمرات الاجتهاد، وتجديد العهد، والإقبال على طريق الحق. تحققا بوحدانية الله تعالى في منازل السائرين، ومدارج العابدين.

"الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله. ألا بذكر الله تطمئن القلوب، الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب". صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق الثاني : خطاب الإعلان عن ميثاق العلماء

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفضيلة، أعضاء المجلس العلمي الأعلى،

حضرات السادة العلماء، والسيدات العالمات.

يطيب لنا أن نرأس دورة المجلس العلمي الأعلى، مجددين بوصفنا أميرا للمؤمنين العهد الوثيق على حماية الملة ومواصلة إصلاح أمور الدين، بتجديد مؤسساته والعناية بأهله وإدماجه في سياسة القرب، التي هي منهجنا في تدبير شؤون شعبنا الوفي.

هدفنا الأسمى، تعزيز المساهمة الفاعلة لعلمائنا الأفاضل، في المسار الإصلاحي والتحديثي الذي نقوده في سائر المجالات، ولا سيما قيامهم بتعزيز الأمن الروحي للأمة بتحصين عقيدتها السنية السمحة.

وقد حققنا بعون الله وتوفيقه مكاسب هامة، في تفعيل الإصلاح الشامل للحقل الديني الذي أطلقناه قبل أربع سنوات خلت، في خطابنا المؤسس لاستراتيجية جديدة متعددة الأبعاد.

ويأتي في المقام الأول الجانب المؤسسي المركزي، حيث تمت إعادة هيكلة وتأهيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بما مكنها من النهوض بمسؤولياتها النبيلة والجسيمة، على أفضل وجه.

كما تولينا تجديد وإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى، والمجالس العلمية المحلية، وفق منظور طموح يكفل الارتقاء بالخطاب الديني إلى ما نتوخاه، بحيث يستوعب واقع الحياة المعاصرة ويحصن شبابنا من فقدان المرجعيات واستغلال الدخلاء والمتطرفين.

وفي نفس السياق، أقمنا هيأة مرجعية تختص وحدها بإصدار الفتاوى الشرعية، صيانة لها من تطاول الخارجين عن الإطار المؤسسي الشرعي لإمارة المؤمنين الذي نحن مؤتمنون عليه.

وعلى الصعيد التربوي فقد شمل هذا التوجه الإصلاحي كافة المؤسسات ذات الصلة بالتعليم العتيق والتربية الإسلامية.

وسيرا على نهجنا في اعتماد اللامركزية وعدم التمركز، قررنا أن يعاد النظر في خريطة المجالس العلمية المحلية. وهكذا سيتم تعميمها ليكون لكل عمالة وإقليم مجلسها العلمي، ليتحقق ما نلح عليه، من ضرورة مراعاة خصوصيات وتقاليد أهل كل منطقة والتجاوب مع تساؤلاتهم الدينية.

وتجسيدا لحرصنا على أن يشمل القرب رعايانا الأوفياء بالخارج، ارتأينا الشروع بإحداث مجلس علمي للجالية المغربية بأوربا، وقد توخينا من هذه المبادرة الانفتاح على خصوصيات قضاياها الدينية والثقافية والحفاظ على هويتها المغربية، عقيدة وقيما أصيلة، في مواجهة النزعات الأصولية المتطرفة.

وفي نفس سياق الإصلاح والتحديث، عملنا على إحداث الرابطة المحمدية للعلماء لتحل محل هيأتهم السابقة، متوخين من ذلك تعبئة كل الطاقات العلمية التي تزخر بها بلادنا، وأن تكون هيأة متكاملة ومتفاعلة، مع مكونات الصرح الديني المتجدد الذي وضعنا قواعده.

بيد أن الإصلاح المؤسسي لن يكتمل إلا بتفعيل دور المساجد، القلب النابض للمجال الروحي، لذا قررنا اتخاذ تدابير تجسد رعايتنا الموصولة لبيوت الله. باعتبارها ركنا أساسيا في مخططنا الديني التنويري، غايتنا تعزيز دورها كفضاءات للعبادة وذكر الله سبحانه وتعالى وللتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

وهكذا، فقد وجهنا وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، لإطلاق برنامج شامل لتأطير وتأهيل أئمة المساجد، بواسطة علمائنا الفضلاء، في التزام بثوابت الأمة واختياراتها وانفتاح على قضايا العصر مع الأخذ بفقه التيسير.

وقد ارتأينا تعزيز الضوابط التنظيمية للمساجد، بتدابير ملموسة، لتحفيز بنائها القانوني. لذا نصدر توجيهاتنا للحكومة، قصد تفعيل أمرنا بإعفاء بناء المساجد من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة خمسين في المائة، تكريسا لما نبتغيه من تقريبها من عامريها من المؤمنين.

ويأتي البعد الاجتماعي كركن ثالث في مخططنا الإصلاحي. وفي هذا الصدد، قررنا تعزيز مكسب تمكين القيمين الدينيين من التغطية الصحية بإيجاد هيئة مكلفة بأحوالهم الاجتماعية العامة. ومن ثمة كان قرارنا بإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، تجسيدا لعنايتنا الموصولة بأحوالهم. وحرصا منا على توفير الوسائل الكفيلة بتحسين أوضاع هذه الفئة العاملة في انضباط ونكران ذات.

معشر العلماء والعالمات،

إننا لمعتزون بما يقوم به علماؤنا الجادون، بكل أمانة والتزام، في مجالات العمل الديني؛ بيد أننا ننتظر منهم مضاعفة الجهود، خاصة في إبراز الصورة المشرقة للإسلام، في دعوته إلى تكريم الإنسان، فضلا عن الذود عن حرماته، وفي طليعتها قدسية

رسوله، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام وكافة الأنبياء والرسل الذين فرض علينا ديننا الحنيف الإيمان بهم وتوقيرهم وعدم التفريق بينهم.

وفي ذلكم تكريس للاحترام المتبادل بين مختلف الأديان السماوية، والثقافات والحضارات، مستشعرين أن عالم اليوم، يجتاز ظرفية مطبوعة بنزوعات الأنانية والعنف واهتزاز المرجعيات.

وهو ما يجعل جوهر رسالتكم الروحية، العمل الدائم على إشاعة الطمأنينة والسلام والحث على التنافس في العمل البناء ومحاربة التطرف والانغلاق والإرهاب. بإشاعة القيم الإسلامية المثلى، تحصينا لبلادنا من الآفات المقيتة للغلو والتعصب.

وفي هذا الصدد، قررنا تدشين مرحلة جديدة من الإصلاح الديني بإطلاق خطة رائدة، هي "ميثاق العلماء"، باعتبارها برنامجا نموذجيا للتوعية والتنوير، يقوم على حسن أدائكم لأمانة الإرشاد والتفقيه في الدين عن قرب، وهو ما يقتضي من العلماء الانكباب على تأهيل أئمة المساجد، فضلا عن الانتشار في البوادي والمدن، لتوعية عامة الناس وتوجيههم ومحاربة وتفنيد أضاليل التطرف.

ولهذه الغاية، ندعو لتفعيل خطة " ميثاق العلماء" وفق برنامج محدد، يشرف عليه المجلس العلمي الأعلى، بتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، داعين الحكومة لإمدادها بكل الوسائل اللازمة لإنجازه. برنامج يقوم على التعبئة الجماعية والخطاب الديني المستنير المناسب لمدارك المخاطبين وواقعهم المعيش.

وإننا لعازمون على المضي قدما للارتقاء بالشأن الديني للمملكة، إلى ما تتطلعون إليه، وكافة رعايانا الأوفياء، من تأهيل وتجديد، باعتباره في صلب الإصلاحات الوطنية الحيوية التي نقودها، وفي مقدمتها، توفير الأمن الروحي والحفاظ على الهوية الدينية الإسلامية المغربية، المتميزة بلزوم السنة والجماعة والوسطية والاعتدال والانفتاح والدعوة إلى سبيل الله، بالحكمة والموعظة الحسنة وما يرتبط بها من مبادئ الإسلام السمحة.

طموحنا الجماعي أن نجعل من " ميثاق العلماء" شاهدا على التميز المغربي في صحوة دينية متنورة، يقودها العلماء، مصداقا لقوله تعالى: " أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى، إنما يتذكر أولوا الألباب، الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

الملحق3: الدرس الحسني - قدر العمل في التدين - (2007)

قدم الدرس الخاص بـ "قدر العمل في التدين" والذي ألقاه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، قراءة سياسية دينية لنظام إمارة المؤمنين، حيث أثار المحاضر الانتباه إلى أن "حماية تدين الأفراد التي تنبع من تجنيبهم معوقات العبادة، التي ليست شيئا آخر غير الجهل والفقر والمرض، والتي هي بمعنى آخر حماية الملة والدين، وهي الضامن الأساسي للاستقرار والتنمية والذي لن تزدهر بدونه عمارة الأرض، فيما يعتبر شرعا "أمورا مترابطة". واعتبر" أن أساس الفتنة التي تعرض لها المسلمون وشبابهم عبر تاريخهم وجعل فئات عريضة منهم تنكمش عن المبادرة العملية، وتقتصر على التعبد في فرائض الأعمال الشخصية، قائم في مشكل مشروعية الحكم وإقرار العدل بين الناس".

ومن هذا المنطلق اعتبر وزير الأوقاف أن حالة المغرب توضح بامتياز هاته العلاقة الإيجابية بين مشروعية الحكم وإقرار العدل بين الناس من خلال مؤسسات وأجهزة مختصة، ملاحظا أنه فيما يتعلق بمشروعية السلطة في مستواها الأعلى توجد مشروعية إمارة المؤمنين، وهي مشروعية خماسية " تتركب من الشرعية الرمزية المتمثلة في النسب الشريف وعواطف المحبة المرتبطة به، والشرعية الدينية المتمثلة في البيعة، والشرعية التاريخية المتمثلة في الاستمرارية، والشرعية النضالية المتمثلة في المواقف الوطنية، والشرعية القيادية المتمثلة في التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وأوضح أن هذه المشروعية في المستوى الأعلى للدولة توازيها مشروعية سياسية من خلال المؤسسات المنتخبة على صعيد المجتمع، مشيرا إلى أن إرساء العدل على أساس هذه المشروعيات "يعيد للعمل البناء قدره".

وتابع أن في إرساء العدل على هذا النحو تتأسس وضعية جديدة لها مقتضيات، أولها "عدم شرعية أي نوع من الأصولية باسم الدين"، معتبرا أن وجود أمر كهذا من شأنه أن يشكل تصادما مع أحد ثوابت الهوية المغربية التي اتفقت عليها الأمة، أو هو بمعنى ما من المعاني "تعبير عن قلة استيعاب لمشروع إمارة المؤمنين في العدل وعمارة الأرض بالعمل النافع وصميمية هذا المشروع في حماية الدين".

وأضاف المحاضر أن ثاني هذه المقتضيات هي "وجوب قيام الجميع بالانخراط في عمل البناء وجوبا شرعيا، وعلى أنه أولوية التدين الصحيح"، مستحضرا دور مؤسسة العلماء في التعبئة لهذا الانخراط، وفي إدخال التغيير المطلوب على منهج تعليم الدين، لاسيما في مجال الوعظ والإرشاد.

وذكر في سياق ذلك بأن حركات التطور التاريخي كان يحكمها منهجيا إما منطق السلطة أي الاستبداد، أو منطق الانقلاب أو منطق الصراع، في وقت لا يستند فيه منهج سورة العصر على أي من هذه التحكمات لأنه منهج رباني مبني على التواصي الذي يمكن تصوره على أنه حوار بين الأفراد أو حوار منظم على شكل مؤسسات.

وأشار بهذا الخصوص إلى كون التواصي في جميع الحالات يفترض الاستماع، ويقع على النقيض من كل أسلوب للعنف والتسلط، وهو ما يوافق برأيه "النقد البناء والواقعية الإيجابية التي لا تترك نفس المؤمن فريسة لسوء الظن وإلى الوقوع في الاكتئاب أو التخبط بالاستعجال".

ولاحظ أن العمل الصالح المتعبد به حسب قرائن الشرع يمكن ترتيبه على درجات يقتضيها سلم من الأولويات؛ أولها "الدرجة العليا وفيها عمل القائمين على مصالح الأمة من حماية البلاد والعباد وإقرار العدل بين الناس"، وثانيها " إصلاح المجتمع أي رعاية الحاجيات الأساسية للناس وإشاعة فضائل الخير بينهم". وأجمل هذه الأولويات الثلاثة في "عمل التعبد الفردي الذي يصلح به الفرد نفسه ويتهيأ به للإسهام في نفع غيره".

وأثار الانتباه إلى أن مشروع أمير المؤمنين لـ "بسط العدل وإقرار الحقوق يسد كل الذرائع أي كل نوافذ الفتنة"، مضيفا أن هذا المشروع يهيىء أيضا "ظروف الإيمان الراسخ والعمل الصالح والتواصي العادل بما يعلي الحق ويبرز الحقائق مع التحلي بالصبر الذي هو الاستعداد الفكري والمعنوي الطويل النفس لبناء نظام ينفع الناس ويمكث في الأرض".

الملحق4: الدرس الحسني "النصيحة شرط في البيعة، عمل علماء المغرب ماضيا وحاضرا" (2008)

وبخصوص الدرس الأول فقد شكل محطة استكمل فيها وزير الأوقاف ما سبق أن طرحه في درس رمضان 2007/1429 وهو الدرس الذي جاء تحت عنوان: النصيحة شرط في البيعة، عمل علماء المغرب ماضيا وحاضرا، حيث عمل على إبراز الدور الذي قام به العلماء في المغرب انطلاقا من عهد الأدارسة وتعاونهم معهم في بناء الدولة المغربية وترسيخ المذهب المالكي، ثم دور العلماء في إقامة دولة أكثر مركزية في ظل المرابطين، أما خلال حكم الدولة الموحدية فأبرز أن العلماء وبالرغم من عدم انسجامهم دائما مع مذهب الدولة واصلوا عملهم في تعزيز أسس الدين ولم يسعوا قط إلى إضعاف الدولة. وتوقف المحاضر عند دور العلماء في ظل الدولة المرينية التي

حرصت على إقامة نظام تعليمي مغربي متميز قبل أن ينتقل إلى تناول دورهم مع بروز الأطماع الأجنبية انطلاقا من الدولة الوطاسية، مبرزا كيف كان البعض منهم يزاوج بين التدريس وبين المرابطة في مواجهة الغزاة وهو الدور الذي تعزز بالخصوص في ظل الدولة السعدية.

أما فيما يتعلق بالدولة العلوية فقد تحدث المحاضر عن مرحلة آخر العهد الإسماعيلي وعهد السلطانين الفقيهين محمد بن عبد الله ومولاي سليمان الذي شهد التخفيف من التقليد وإصلاح التدريس ومحاربة السلوكات التي تنم عن جهل بصحيح الدين. كما تحدث عن المرحلة التي امتدت إلى عهد الحماية والتي عرفت دعوة الفقهاء إلى تشجيع الصناعات المحلية والمعارف التعليمية وإصدارهم بيانات التضامن مع الجزائر عند تعرضها للاحتلال الفرنسي ودعوتهم للجهاد مع الأخذ بعين الاعتبار لواقع المغرب.

وأشار المحاضر إلى أنه كان من بين الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال أربعة علماء هم علال الفاسي ومحمد المكي الناصري وعبد الله كنون والمختار السوسي وهم العلماء الذين أسسوا بعد الاستقلال رابطة العلماء. وأضاف المحاضر أن التنظيم المؤسسي للعلماء لم يكتمل إلا بعد عقدين من الزمان في عهد الحسن الثاني مع إحداث المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية وهي الهيئات التي ستعرف نقلة نوعية مع اعتلاء محمد السادس العرش.

واعتبر أن التحديات التي تواجه العلماء تتجلى في نوعين من القضايا منها قضايا لها علاقة بملاءمة الوعي مع الواقع وهي ما يعرف عند الفقهاء بـ "مراعاة مقتضى الأحوال"، وقضايا لها علاقة بتصحيح منهج الإرشاد مشيرا إلى أنها في السياق المغربي إما متجاوزة كلية بحكم المعطيات المؤسساتية أي دور إمارة المؤمنين، وإما أنها تنتظر تعميق التجاوز بالفعل التربوي الموكول للعلماء. وأشار المحاضر بخصوص النوع الأول إلى ست نقاط اعتبرها أهم من غيرها وهي انسجام العلماء مع هويتهم وارتياحهم في إطار عملهم، والاستيعاب التام لخصوصية الدولة الحديثة ونجاعتها الشرعية، ومسألة تطبيق الشريعة، ومسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحريات الفردية والعامة، ومسألة الإفتاء.

كما تحدث عن قضايا لها علاقة بتصحيح منهج الإرشاد لخصها في مراجعة نفس الإرشاد والدعوة، والتوعية بفقه الأولويات حتى يميز الناس بين الكليات والجزئيات، والأخذ بقواعد فن التواصل، داعيا في هذا الصدد إلى الأخذ بأمور من بينها الاهتمام بالقضايا الجارية مع تناولها بأسلوب وقور، وحرص المحاضر على تفادي ما يسمى في لغة العصر بـ "الشعبوية"، وتجنب تقديم واقع أحوال المسلمين على أنه مؤامرة تحاك

ضدهم في الخارج، وكذا تبني خطاب الترغيب والتيسير بدلا من خطاب الترهيب والتعسير.

وشدد المحاضر في معرض تناوله لشروط ومظاهر نهوض العلماء بدورهم اتجاه الأمة على ضمان الحياد السياسي للعلماء، وضمان تجدد أجيال العلماء في العلم والأخلاق، كما دعا إلى انخراطهم في مؤسستهم وقيامهم بواجب الحياة الدينية واجتهادهم وتعبيرهم القوي عن رأيهم الشرعي، وتعبيرهم الواضح الصريح عن رأيهم في قضايا الأمة كرفضهم للإرهاب وإقبالهم على إصلاح الدين الحنيف.

الملحق 5: الدرس الحسني "عناية المغاربة بلغة القرآن الكريم" (2008)

ألقت هذا الدرس الأستاذة سعيدة أملاح، أستاذة اللغة العربية بالمركز التربوي الجهوي بمراكش وقد تناولت في عرضها موضوع "عناية المغاربة بلغة القرآن الكريم" انطلاقا من قول الله تعالى في سورة مريم "**فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوما لدا** ". واستهلت الأستاذة أملاح درسها بالإشارة إلى بعض معاني كلمة (اللسان) في الآية الكريمة قبل أن تبسط الكلام في ثلاثة محاور تتمثل في ذكر دخول اللغة العربية إلى المغرب وعناية أهله بها، وذكر عناية الأمازيغ بالعربية وتبريزهم فيها، واستمرار هذه العناية باللغة العربية خاصة في جنوب المغرب، وأكدت أن الاهتمام باللغة العربية وفهمها مدار بيان الشريعة، وهو حسب عدد من العلماء من "فروض الكفاية" إذا عمل بها البعض سقطت عن الباقين، فيما اعتبرها علماء آخرون من "فروض العين"، أي يجب أن يعمل الجميع على معرفة كلام العرب الذي نزل به القرآن الكريم وتكلم به الرسول العظيم.

وأضافت أن المغاربة اعتنوا بالعربية منذ قدوم عقبة بن نافع، حيث ما لبث المغاربة الذين اقتنعوا بالدين الجديد أن نشروه ونشروا اللغة العربية انطلاقا من المدن نحو البوادي، كما نشر هذه اللغة المهاجرون العرب الذين قدموا زرافات ووحدانا، وكذا القبائل العربية التي حلت بالمغرب.

وتابعت الأستاذة أملاح أن اللغة العربية لدى المغاربة صارت الأقرب إلى الفصحى مع تأثر بالأمازيغية خاصة في تسكين الحروف مع إضفاء إبداع مغربي من قبيل الملحون مثلا، كما خدم اللغة العربية العلماء المغاربة الذين أكثروا من الرحلات إلى الشرق قبل أن يغوصوا في البحث والتنقيب عن علوم الآداب من نحو ولغة وصرف وصنعة الشعر وأنساب العرب وغيرها.

وأشارت الأستاذة إلى أن الأمازيغ اشتغلوا بهمة عالية في تحصيل علوم اللغة العربية لتقديسهم لغة القرآن الكريم، موضحة أن من وجوه تعلق الأمازيغ بالعربية

جذرية الارتباط بين اللغة والدين وإدراكهم كون العربية تختزن غنى لغويا وعلميا لا غنى عنه لفهم الدين الحنيف والتعمق في دراسته.

وقدمت الأستاذة أملاح نماذج لعلماء أمازيغ كبار تبحروا في علوم اللغة العربية وأشاد بهم المقري في مصنفه (نفح الطيب)، ومنهم أبو موسى عيسى الجزولي صاحب "المقدمة الجزولية" والمعروفة بـ "القانون" أو "الاعتماد"، وعرفت بمكانته العلمية الفذة ومنهج كتابه الفريد.

كما ذكرت بابن آجروم الصنهاجي الذي درس بالقرويين وبالقاهرة وحج إلى مكة المكرمة، وهو ينتمي إلى المدرسة الأندلسية المغربية التي مزجت بين المدرستين الكوفية والبصرية، ومن أشهر مصنفاته "منظومة في القراءات" و"المقدمة الأجرومية في مبادىء علم العربية" التي ترجمت إلى اللغات الفرنسية والإنجليزية والألمانية.

وأوردت نموذجين للمدارس العتيقة بالمغرب أولهما مدرسة "أكلو" التي مر بها عدد من العلماء من أمثال عبد الله بن ياسين، ودرست الفقه المالكي باللغة الأمازيغية أولا قبل تعميق معرفته باللغة العربية باعتبار أن اللغتين "شقيقتان متلازمتان"، وثانيهما مدرسة "تنالت" التي هدفت أيضا إلى نشر اللغة العربية وتفسير علوم الدين، مذكرة بأن العلامة محمد المختار السوسي في كتابه (سوس العالمة) تحدث عن خمسين مدرسة عريقة من أصل مائتين كانت توجد بسوس.

واعتبرت الأستاذة أملاح أن هاتين المدرستين نموذجان على مستوى تمكين الطلاب من معرفة علوم الدين وتكوين الوعاظ مع استعمال اللغة العربية، وكذا تكوين نخبة من العلماء المتعمقين في اللغة العربية مع الإحاطة بأمهات التصانيف.

وخلصت إلى أن هؤلاء العلماء تعمقوا ونقبوا فكانت لهم بذلك مشاركة فعالة في العلوم الدينية والآداب والعلوم اللغوية وغيرها، وظلت إسهاماتهم حاضرة مع تزايد أعداد المهتمين وانفتاحهم، وأنهم استطاعوا بذلك أن يرقوا إلى مراكز الصدارة، بحيث إن فضلهم على المعارف اللغوية وعلى اللسان العربي عظيم من خلال إنتاجهم أو من خلال الأدوار التي قامت وما تزال تقوم بها الكتاتيب والجوامع والمدارس العتيقة.

وأكدت أن أكاديمية اللغة العربية التي أمر جلالة الملك بإنشائها دليل آخر على حرص الأسرة العلوية على حماية اللغة العربية، مشيرة إلى أن الموقع الجغرافي للمغرب ودوره الحضاري في الحاضر والمستقبل ومكانته كقدوة لعدد من الدول الإفريقية في مجال الثقافة العربية الإسلامية من الأمور التي تحتم التزامه المستمر بحماية اللغة وتقويتها بمختلف الوسائل والإجراءات التربوية والعلمية، باعتبار هذه الحماية أمرا حتميا وضروريا لبقاء الشخصية المغربية المتوازنة.

الملحق 6: الدرس الحسني حول "الخصوصيات الدينية في ممارسة المغاربة" (2008)

ألقى هذا الدرس الأستاذ إدريس بن الضاوية، رئيس المجلس العلمي المحلي بالعرائش، وتناول فيه موضوع "الخصوصيات الدينية في ممارسة المغاربة"، انطلاقا من الحديث النبوي الشريف "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية "، الحديث رواه مسلم.

وقسم المحاضر درسه إلى ثلاثة محاور تتمثل في الحديث النبوي الشريف إسنادا ومتنا، وثوابت الأمة، وأهم الخصوصيات المتفرعة عن ذلك.

وأوضح الأستاذ إدريس بن الضاوية أن الخارجين عن الطاعة ثلاثة أقسام هم الخارج عن الطاعة بالمعنى العام أي عن الدولة، والذي يقاتل تعصبا لقومه أو أهل بلده، والخوارج عن الأمة لغرض الأموال أو الرئاسة أو الخارجون عن السنة، والذين تعتبر ميتتهم ميتة جاهلية.

وأضاف أن أغلبية العلماء ترى أن الجماعة تعني السواد الأعظم الذين هم طاعة، أي أغلبية مجتمعة على نظام سياسي واحد في أي زمان ومكان، مؤكدا أن المغاربة مجمعون على بيعة أمير المؤمنين، فيصدق عليهم بالتالي مصطلح الجماعة كما ورد في الحديث النبوي الشريف، ومن خالفهم في ذلك ينطبق عليه الوعيد الذي تضمنه أي الموت ميتة الجاهلية.

وانتقل المحاضر للحديث عن خمسة ثوابت وطنية اجتمع عليها المغاربة يتمثل أولها في وحدة الأمة على المذهب السني وهو "نعمة كبرى ومنة عظمى"، معتبرا كل من يخرق هذا الإجماع خارجا على الجماعة. ويتمثل الثابت الثاني في وحدة الأمة تحت إمارة المؤمنين الحامية للملة والدين والضامنة لأمن المغاربة واستقرارهم وإنصاف المظلومين ووضع الحقوق في مواضعها، مؤكدا أن الشرع نهى عن الخروج عنها صونا للأضرار ودرءا لها. وينص الثابت الثالث على وحدة الأمة في العقيدة الأشعرية التي توارثها المغاربة منذ القرن الرابع الهجري لتميزها بالوسطية، وضمنت وحدة المغاربة في الاعتقاد والرؤية والشفاعة وإمارة المؤمنين وعذاب القبر وغيرها فيما يتمثل الثابت الرابع في وحدة الأمة على المذهب المالكي باعتباره مظهرا من مظاهر تدين المغاربة وملائما لطبيعة أهل المغرب.

أما فيما يتعلق بالخصوصيات التي تميز هذه الثوابت لدى المغاربة، فقد أوضح الأستاذ ابن الضاوية أن منها ما يتعلق بقراءة القرآن الكريم إذ يعتمد المغاربة قراءة ورش المغربي الأصل باعتبارها أوثق رواية عن نافع ومتطابقة [illegible]

التزام المغاربة بوقف محمد الهبطي الذي وحد أداءهم لهذه الرواية المختارة، ومنها ما توارثه المغاربة من قراءة الحزب منذ العصر الموحدي.

وأضاف الأستاذ إدريس بن الضاوية أن من أبرز هذه الخصوصيات أيضا اعتبار العلماء أمير المؤمنين حامي الملة وصائن الدين والقائم بسياسة المسلمين، وتجديد البيعة لأمير المؤمنين كل سنة، وهو أمر "لا يعلم له نظير في مجموع أمصار العالم الإسلامي"، وتواصي العلماء بالدعاء لأمير المؤمنين على المنابر وبعد الصلوات.

ومن الخصوصيات التي لها علاقة بالعقيدة الأشعرية الالتزام بالوسطية والاعتدال في الاعتقاد من قبيل عدم الطعن في أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام أو تكفير أحد من المسلمين.

وذكر أيضا بالنسبة للخصوصيات التي لها علاقة بالمذهب انفراد المغاربة بسمات ميزتهم في تدينهم في أمور لها علاقة بالصلاة كاعتماد الترجيع الصريح في الآذان دون تطريب مبالغ فيه مصداقا لعمل أهل المدينة، وعدم قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة باعتبار أنها ليست آية من الفاتحة، ولأن ترك قراءتها هو العمل المتواتر في المدينة ولدى أصحاب رسول الله عليه السلام.

وأضاف أن من بين هذه الخصوصيات أيضا السدل في الصلاة أي إطلاق اليدين إلا في النوافل إذا طال القيام، والخروج من الصلاة بتسليمة واحدة إلى اليمين لما فيه من التخفيف واليسر وضمان متابعة الإمام، والذكر والدعاء جماعة عقب الصلوات.

وفيما يتعلق بالأمور التي لها علاقة بالأعياد أشار المحاضر إلى أن من خصوصياتها لدى المغاربة رؤية الهلال التي اختاروا أن تكون بالعين المجردة باعتبار أن المطالع تختلف ولكل بلد رؤيته، وكذا الخروج إلى المصليات أيام الأعياد وعدم مغادرتها إلى حين مغادرة الإمام اقتداء بالرسول الكريم، وعدم ذبح الأضحية إلا بعد أن يذبح أمير المؤمنين أضحيته.

أما الخصوصيات التي لها علاقة بالتصوف السني فلها مظاهر تنبئ عنها من قبيل الحرص على الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تعريفا بشمائله عليه السلام ومعجزاته وتشريفا وتعظيما له، وتقدير أهل الفضل والدعاء لهم وذكر مناقبهم وزيارة قبور الصالحين.

واعتبر الأستاذ ابن الضاوية الخصوصيات التي لها علاقة بالتميز الثقافي من ثمرات تدين المغاربة وسلامة أذواقهم ومنها لباس رجالهم ونسائهم، ومعمار مساجدهم المتميز، والخط المغربي الجميل، والحفاظ على الأرقام العربية بعدما استبدلتها بلدان عربية أخرى بالأرقام الهندية.

وخلص إلى أن الخصوصيات " إنما هي في الحقيقة سنن التزم بها المغاربة في ممارستهم لشعائر دينهم في إطار ثوابتهم العقدية والمذهبية ، وفي إطار اختيارهم السياسي المتمثل في بيعة أمير المؤمنين " وقل: " لقد جعلتم يا مولاي على عاتقكم القيام بهذه الثوابت وصيانة هذه الخصوصيات لما أعدتم هيكلة الحقل الديني ونصبتم المجلس العلمي الأعلى وجددتم المجالس العلمية المحلية وجعلتم الفتوى منوطة بإمارة المؤمنين".

2ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تحتل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مكانة خاصة داخل بنية النظام السياسي المغربي، كما تتميز الوزارة بارتباطها العضوي بإمارة المؤمنين منذ تأسيسها بمقتضى الظهير الشريف 2 يونيو 1961 المعدل سنة 1993(الظهير الشريف رقم 164-93-1 الصادر في 8 نونبر 1993) وسنة 2003 (الظهير الشريف رقم 193-03-1 الصادر في 4 ديسمبر 2003).

وتلا تعيين ذ. أحمد التوفيق وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية انطلاق مسلسل جديد في تدبير الشأن الديني، تغيرت معه هيكلة وزارة الأوقاف، إذ صارت الوزارة بعد تعديلها تتكون من الكتابة العامة، والمفتشية العامة، ومديرية الأوقاف، ومديرية الشؤون الإسلامية، ومديرية الدراسات والشؤون العامة، ومديرية المساجد، ومديرية التعليم العتيق.

وتبرز ديباجة الظهير الشريف (4 ديسمبر 2003) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ذلك جليا من خلال نصها: ".. رعيا لما حبانا الله من إمارة المؤمنين وإمامة المسلمين في هذا البلد الأمين، وقياما بما نتحمله من مسؤولية حفظ مصالح الدين وصيانة حقوق المسلمين في شعائرهم وهم مطمئنون ومتساكنون ومتسامحون، وبناء على الدستور ولا سيما الفصل 19 وعلى الظهير الشريف رقم 312-02-1 الصادر في رمضان 1423 (7 نوفمبر 2002) بتعيين أعضاء الحكومة..." المرجعية المؤطرة لعمل الوزارة بما هي مرتبطة بشكل مفصلي بمؤسسة إمارة المؤمنين، تتجاوز معه الانغلاق في مجرد قطاع حكومي هامشي، بل إن المهام التي أسند إليها بمقتضى المادة الأولى من ظهير شريف رقم 193-03-1 المؤرخ في 4 دجنبر 2003 الموقع الحرج لها في بنية النظام السياسي وهي :

- العمل على التعريف الصحيح بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والسهر على نشر تعاليمه السمحة وقيمه الراسخة.

- أداء رسالة الأوقاف، والمحافظة على كيانها، والعمل على تنمية ممتلكاتها، وتحسين مداخيلها، للصرف منها على وجوه الخير والبر والإحسان طبقا للمصلحة التي وقفت من أجلها، وفي مقدمتها خدمة مصالح الدين وتحقيق المنفعة للمسلمين.

- الحفاظ على القيم الإسلامية وسلامة العقيدة، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، والعمل على ضمان إقامة الشعائر الدينية في جميع مساجد المملكة في ظروف الطمأنينة والسكينة والتسامح والإخاء.

- إحياء التراث الإسلامي وبعث الثقافة الإسلامية، والعمل على نشرها على أوسع نطاق.

- المساهمة في بناء المساجد وترميمها وتوسعتها وتأطيرها، ودراسة طلبات الترخيص ببنائها.

- إعداد سياسة الدولة في مجال التعليم العتيق والإشراف عليه وتنظيم شؤونه.

- توثيق أواصر التعاون وإقامة علاقات التبادل والتنسيق مع القطاعات والهيئات الوطنية والدولية في إطار السعي لتحقيق أهداف الوزارة.

- وضع سياسة للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر الدينية من أجل تحسين أدائهم والرفع من مستوى تكوينهم.

وتتنوع مجالات تدخل الوزارة لتبرز 8 محاور بعضها ورد في الوثائق الصادرة عن الوزارة وخاصة نشرة المنجزات لسنتي 2007 و2008، وتتمثل في:

1. تنمية الوعي الديني وترسيخ الثقافة الإسلامية، والذي يضعها في تقاطع مع عمل المجالس العلمية وكذا عمل كل من قناة السادسة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم.

2. حفظ الخصوصية المغربية في الشأن الديني، والذي اتخذ ثلاثة مسارات، برزت مضامينها في كتاب دليل الإمام والواعظ والخطيب، ومن هذه المسارات صيانة الوحدة المذهبية المالكية للمغرب، ودعم رسالة التصوف السني وتثبيت العقيدة الأشعرية.

3. تسيير المساجد وتدبير شؤون القيمين عليها.

4. تدبير شؤون الحج.

5. إحياء التراث الإسلامي وطبعه ونشره.

6. العناية بالقرآن الكريم والتشجيع على حفظه.

7. تأهيل التعليم العتيق وتجسير علاقته بالمنظومة التعليمية.

8. تدبير أملاك الأوقاف وتنميتها.

وإذ يسجل حصول تقدم مطرد في عمل الوزارة وتشعبه خاصة في الجوانب المرتبطة بالمساجد والعلماء والإشعاع العام، وتحقيق سجل مقدر في مجال الوقف من الناحية الاقتصادية الصرفة، إلا أن الملاحظ هو ضعف السياسة التواصلية مع الفاعلين من مؤسسات المجتمع المدني، و ضعف الانسجام بين سياسات الوزارة وسياسات بعض القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم والفن والثقافة والإعلام، مما يحد من تبلور سياسة مندمجة لتدبير الشأن الديني في الفضاء العام.

أما الناحية الذاتية فإن مبادرات الوزارة تصطدم بعائق محدودية الموارد البشرية المتاحة على مستوى المجتمع للانخراط في خدمة مشاريع الدعوة والإصلاح، على الرغم مما سجل أولا على مستوى الوزارة من سياسات توسيع لقدراتها البشرية والتي تضاعفت مرتين ونصف بين سنة 2004 و2009 لتنتقل من 711 موظفا وعونا إلى 1914 موظفا وعونا، مع الإشارة إلى أن سنتي 2007 و2008 عرفت توظيف 450 موظفا وعونا مما أدى لارتفاع ميزانية التسيير في ظرف عشر سنوات من حوالي 27 مليونا و378 ألف درهم إلى 187 مليونا و995 ألف درهم في سنة 2009.

ورغم أن مسلسل العناية الاجتماعية بالقيمين الدينيين حقق قفزة كبيرة بالمقارنة مع الوضعية التي كانت في سنة 1999، حيث انتقلت ميزانية الاعتماد المخصص لهم من 45 مليون درهم إلى 247 مليونا و200 ألف درهم في سنة 2007، وبعدها إلى 255 مليون درهم و700 ألف درهم سنة 2008، لتتضاعف إلى 551 مليونا و300 ألف درهم في سنة 2009، فإن جهود التأهيل الشامل للقيميين الذين يتجاوز عددهم 70 ألفا ماتزال مطروحة بحدة، مما يشكل عائقا وازنا أمام تحقيق مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني الذي تشتغل عليه الوزارة.

1ـ مراسيم و قرارات الوزارة في سنتي 2008/2007

وإلى جانب الأعمال التي سبق التطرق لعدد منها في الفقرات السابقة من التقرير، نتوقف هنا عند ما صدر في مجال عمل الوزارة من مراسيم وقرارات وقرارات مشتركة ضابطة لعدة مجالات من بينها مؤسسة دار الحديث الحسنية وقطاع المساجد، وتدبير مؤسسات التعليم العتيق ومجال الأوقاف وتنميتها وملف الحج، فخلال سنتي 2007-2008، تم إصدار 7 مراسيم و7 قرارات و8 قرارات مشتركة أهمها:

جدول 24: قائمة بالمراسيم

المراسيم	تاريخه	مجاله
إحداث جائزة محمد السادس لفن الخط العربي	28 يونيو 2007	الشؤون الإسلامية
إحداث أجرة عن الخدمة المقدمة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	5 يوليوز 2007	الحج
اختصاصات وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	15 نونبر 2007	تنظيم اختصاصات الوزارة
تطبيق أحكام الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.150 الصادر في 2 أكتوبر 1984 المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي فيها	9 يوليوز 2008	المساجد
صرف مكافأة للعاملين بمؤسسات التعليم العتيق ومنحة دراسية للتلاميذ والطلبة بها	9 يوليوز 2008	التعليم العتيق
إحداث جائزة المجلس العلمي الأعلى للخطبة المنبرية	9 يوليوز 2008	المجلس العلمي الأعلى
إحداث جائزة الكتاب المغربي في الدراسات الإسلامية	9 يوليوز 2008	الشؤون الإ سلامية

المصدر: إعادة هيكلة الحقل الديني وتطوير الوقف - وزارة الأوقاف والشؤوزن الإسلامية:

2ـ تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2007ـ 2008

لقد تم استحداث 150 منصبا خلال سنة 2007 حيث بلغ عدد موظفي وأعوان الوزارة 1341 موظفا وعونا ليرتفع سنة 2008 إلى 300 منصب مستحدث بلغ معه مجموع الموظفين والأعوان 1601، كما ارتفعت ميزانية التسيير لسنة 2008 بنسبة 65.79 في المائة مقارنة مع السنة المالية 2007.

تطور ميزانية التسيير بين سنتي 2007 و2008 بالدرهم

السنة	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	ميزانية التسيير
2007	106.056.000	459.027.095	565.083.095
2008	133.895.000	761.000.000	894.895.000

المصدر: لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2007-2008)

أما ميزانية الاستثمار لسنة 2007 فقد بلغت اعتماداتها 293.163.746 درهما، لتشهد ارتفاعا سنة 2008 بلغ 540.000.000 درهم.

وتكشف الميزانية الخاصة بسنة 2007 و2008 والتي قدمت في مناقشات قانون المالية لـ 2007 و2008 عن توسع متنام في مجال تدخل الوزارة في مختلف مناشط الحياة الدينية، وقد صدرت ضمن تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية للسنة المالية 2007 و كذا السنة المالية 2008.

♦ **ميزانية 2007**

- أولا : الميزانية العامة لـ 2007

بلغ مجموع الاعتمادات المرصودة للميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية "التسيير والاستثمار" 773.466.000.00 درهم، وقد عرف مشروع هذه الميزانية زيادة إجمالية بنسبة 55،67 % بالمقارنة مع ميزانية 2006، وسجل بميزانية التسيير مبلغ 524.466.000.00 درهم، منه :

- مبلغ 106.056.000.00 درهم 22،20 % بباب الموظفين.
- مبلغ 418.410.000.00 درهم 78،79% بباب المعدات والنفقات المختلفة.

كما عرفت الاعتمادات المخصصة لفصل الموظفين برسم هذه الميزانية مقارنة مع السنة الماضية زيادة بلغت 4.642.000.00 درهم بنسبة 57،4 % نتيجة إحداث 50 منصبا ماليا.

أما اعتمادات باب المعدات والنفقات المختلفة فقد سجلت بدورها زيادة قدرها 112.032.000.00 درهم بنسبة 56،36 %.

جدول: اعتمادات ميزانية التسيير :

بيان النفقات	المبلغ بالدرهم
رواتب وأجور وتعويضات الموظفين	106.056.000.00
دعم المهام "الوسائل المرتبطة بتسيير الإدارة المركزية"	30.953.912.00
مساعدة للأعمال الاجتماعية	800.000.00
برنامج البحث في تاريخ المغرب	3.000.000.00
دعم المهام بالمصالح الخارجية	19.014.000.00
إعانة لفائدة الحسابات الخصوصية للأوقاف	316.906.424.00
تنظيم الاحتفالات الدينية	2.325.100.00
المساهمة في تسيير الجمعيات والمؤسسات الإسلامية	1.926.500.00

المبلغ بالدرهم	بيان النفقات
24.484.064.00	الكتابة العامة للمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية وفروعها
2.000.000.00	جوائز ومكافآت
3.000.000.00	برامج التوعية السمعية البصرية
10.000.000.00	برامج التعليم العتيق
4.000.000.00	مؤسسة دار الحديث الحسنية
524.466.000.00	المجموع

المصدر: لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2007)

وبرسم ميزانية الاستثمار لـ 2007 بلغت الاعتمادات المرصودة 249.000.000.00 درهم منها 199.000.000.00 اعتمادات أداء، و50.000.000.00 درهم اعتمادات التزام، وقد عرفت هذه الميزانية مقارنة مع السنة الماضية زيادة إجمالية بلغت 156.968.000.00 درهم بنسبة 170% .

بلغت الزيادة في اعتمادات الأداء 142.968.000.00 درهم بنسبة 225 % وفي اعتمادات الالتزام 14.000.000.00 درهم بنسبة 39 %.

ويوظف الاعتماد الممنوح من الدولة فيما يلي :

- 110.000.000.00 درهم للمساهمة في تنفيذ مشاريع الوزارة لبناء المساجد وخاصة تلك التي تندرج ضمن البرنامج الاستعجالي لبناء عشرين مسجدا بالأحياء الهامشية بكبريات المدن وخطة الارتقاء بالمساجد رسالة وموقعا بجهتي الدارالبيضاء الكبرى والرباط - سلا- زمور- زعير.
- 15.000.000.00 درهم لترميم المساجد وإصلاحها.
- 9.000.000.00 درهم لتجهيز المساجد.
- 50.000.000.00 درهم لإتمام بناء مؤسسة دار الحديث الحسنية وتجهيزها.
- 50.000.000.00 درهم لاقتناء تجهيزات لطبع المصحف الشريف.
- 15.000.000.00 درهم لتهيئة مطبعة فضالة بالمحمدية وبناء مقرمؤسسة محمد السادس لطبع المصحف الشريف.

وبالنسبة لميزانية التسيير لمصلحة الدولة المسيرة بصفة مستقلة "قسم الحج والشؤون الاجتماعية" فتبلغ 14.000.000.00 درهم موزعة بين المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 13.809.000.00 درهم 64،98 % والموظفين والأعوان بمبلغ 191.000.00 درهم 36،1 %.

ثانيا : الميزانية الخاصة بالأوقاف

فيما يخص الميزانية الخاصة للأوقاف التي لا تدرج كما تعلمون في القانون المالي فقد بلغ مجموع الاعتمادات المرصودة "التسيير والاستثمار" 665 مليون درهم وقد عرف مشروع هذه الميزانية انخفاضا بنسبة 14% بسبب برمجة عدد من مشاريع بناء وترميم المساجد في إطارالميزانية العامة للدولة. أما ميزانية التسيير فعرفت ارتفاعا بنسبة 5% مقارنة مع 2006.

وبالنسبة لمشروع ميزانية التسيير الخاصة بلغ مجموع الاعتمادات المرصودة 527.900.000.00 درهم، منه 305.195.411.00 درهم لمكافآت القيمين الدينيين بنسبة 58 %.

جدول الميزانية :

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
مكافآت القيمين الدينيين	305.195.411.00
مستحقات استهلاك الماء والكهرباء	23.271.500.00
لوازم ومعدات تسيير المساجد	12.827.994.00
صيانة البنيات والمؤسسات الدينية	7.514.332.00
أجور موظفي الميزانية الخاصة والمستخدمين	69.128.114.00
الوسائل الأخرى المتعلقة بالتسيير	29.784.677.00
الأنشطة الاجتماعية والثقافية	13.250.000.00
أنشطة دينية ومختلفة	13.197.104.00
التوعية الدينية بما فيها البرامج الإعلامية	10.201.868.00
مصاريف التعليم العتيق	25.000.000.00
برنامج محو الأمية بالمساجد	5.000.000.00
المصاريف القضائية والخبرات العقارية	5.090.000.00
الطبع والنشر	4.635.000.00
تسيير الأملاك الفلاحية والتحفيظ العقاري	3.804.000.00

المصدر: لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2007)

أما بخصوص مشروع ميزانية الاستثمارالخاصة فقد ارتفعت اعتمادات الأداء المخصصة لمختلف نظارات الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى مبلغ 137 مليون درهم موزعة على النحو الآتي :

بيان النفقات	المبلغ بالدرهم
المساجد	55.000.000.00
الأملاك ذات العائد	51.000.000.00
المؤسسات التعليمية والاجتماعية والثقافية	23.000.000.00
البنايات الإدارية	2.000.000.00
دراسات عامة	6.000.000.00

وترصد هذه الاعتمادات لمتابعة المشاريع الجارية من أهمها بناء مؤسسة دارالحديث الحسنية وإتمام أشغال ترميم مدرسة لوقش بتطوان لتصبح متحفا إسلاميا، وتناهز اعتمادات الأداء اللازمة لإنهاء المشاريع الجارية والمحمولة على السنة المالية 2007 مبلغ 172 مليون درهم منه 116 ملين درهم للاستثمارات الوقفية و56 مليون درهم بالنسبة للمساجد، كما برمجت مشاريع جديدة بتكلفة إجمالية تناهز 241 مليون درهم منها 137 مليون درهم كاعتماد أداء لسنة 2007 و104 ملايين درهم كاعتماد التزام لسنة 2008 وما يليها.

وبالنسبة لبناء وإصلاح المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية من إنهاء أشغال المركب الإداري والثقافي للأوقاف بمكناس وافتتاحه وإصلاح مجموعة من مؤسسات التعليم العتيق.

أما بالنسبة للاستثمارات الوقفية فقد برمجت الوزارة مشاريع استثمارية جديدة بتكلفة تناهز 99 مليون درهم، وتتعلق أساسا بإحداث ثلاث تجزئات عقارية بالأراضي الحبسية؛ خمسة مركبات سكنية وتجارية جديدة أهمها الشطر الثالث لعمارات شارع علال الفاسي بمراكش وعمارة مكاتب بالدارالبيضاء، كما رصدت مبلغ 16 مليون درهم لإصلاح مجموعة من الأملاك ذات العائد.

♦ ميزانية 2008

أولا- الميزانية العامة لـ 2008

بلغ مجموع الاعتمادات المرصودة للميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف "التسيير والاستثمار 1.386.895.000.00 درهم (مليار و 386 مليونا و895 ألف دهم) وقد عرفت هذه الميزانية زيادة بنسبة 79.03% بالمقارنة مع ميزانية 2007 .

1- ميزانية التسيير العامة

وتتوزع اعتمادات ميزانية التسيير بالأساس على ما يلي :

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
الموظفون	133.895.000,00
دعم المهام (الوسائل المرتبطة بتسيير الإدارة المركزية وتحديث الإدارة)	30.715.936,00
مساعدة للأعمال الاجتماعية	1.300.000,00
البحث في تاريخ المغرب	3.000.000,00
التأطير الديني للجالية المغربية بالخارج	120.000.000,00
تدبير الربائد	1.000.000,00
دعم المهام بالمصالح الخارجية	23.000.000,00
إعانة لفائدة الحسابات الخصوصية للأوقاف	381.971.424,00
تنظيم الاحتفالات الدينية	983.000,00
المساهمة في تسيير الجمعيات والمؤسسات الإسلامية	6.554.567,00
الكتابة العامة للمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية وفروعها	30.685.064,00
جوائز ومكافآت	2.270.000,00
برامج التوعية السمعية البصرية	17.000.000,00
طبع وتوزيع المصحف الشريف	2.020.009,00
برنامج تكوين الأئمة والمرشدات	500.000,00
المساعدة الاجتماعية للقيمين الدينيين (التأمين الصحي)	78.000.000,00
تطوير التعليم العتيق	52.000.000,00
برنامج محو الأمية بالمساجد	4.000.000,00
مؤسسة دار الحديث الحسنية	6.000.000,00
المجموع	894.859.000,00

المصدر: لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2008)

2- ميزانية الاستثمار العامة

بلغت اعتماداتها 492 مليون درهم منها 442 مليون درهم اعتمادات أداء و50 مليون درهم اعتمادات التزام، ومقارنة مع السنة الماضية بلغت الزيادة 243 مليون درهم أي ما يعادل 97.6 %.

وتوظف هذه الاعتمادات في بناء المساجد وترميمها وإتمام بناء المقر الجديد لدار الحديث الحسنية، وتجهيز مقر مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف، وبناء مقرات لبعض المجالس العلمية المحلية ومندوبيات الشؤون الإسلامية.

أما ميزانية التسيير الخاصة بمصلحة الدولة المسيرة بصفة مستقلة (SEGMA) "قسم الحج والشؤون الاجتماعية" فبلغت الاعتمادات المرصودة حوالي 14 مليون درهم.

ثانيا- الميزانية الخاصة بالأوقاف

بلغ مجموعها في "التسيير والاستثمار" 585 مليونا و13 ألف درهم، وسجلت هذه الميزانية انخفاضا بنسبة 23.9% لبرمجة عدد من مشاريع البناء والترميم في إطار الميزانية العامة للدولة.

1- ميزانية التسيير الخاصة

وتتوزع هذه الميزانية على النحو التالي:

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
مكافآت القيمين الدينيين	98.266.739,00
مستحقات استهلاك الماء والكهرباء	23.863.385,00
لوازم ومعدات تسيير المساجد	13.819.000,00
صيانة البنايات والمؤسسات الدينية	15.771.932,00
أجور موظفي الميزانية الخاصة والمستخدمين	74.598.506,00
الوسائل الأخرى المتعلقة بالتسيير	31.892.888,00
الأنشطة الاجتماعية والثقافية	10.150.000,00
أنشطة دينية مختلفة	7.298.150,00
التوعية الدينية بما فيها البرامج الاعلامية	6.705.400,00
مصاريف التعليم العتيق	15.000.000,00
برنامج محو الأمية بالمساجد	2.500.000,00
المصاريف القضائية والخبرات العقارية	5.703.500,00
الطبع والنشر	12.653.900,00
تسيير الأملاك الفلاحية والتحفيظ العقاري	7.476.600,00
المجموع	325.700.000,00

المصدر: لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2008)

2- مشروع ميزانية الاستثمار الخاصة:

بيان النفقة	المبلغ بالدرهم
المساجد	94.430.000,00
الأملاك ذات العائد	48.000.000,00
المؤسسات التعليمية والاجتماعية والثقافية	22.200.000,00
البنايات الإدارية	1.500.00,00
دراسات عامة وتدعيم وتقوية المباني المهددة بالسقوط	6.300.000,00

المصدر: لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2008)

3- إصدارت وزارة الأوقاف

وبخصوص إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فقد شملت في سنة 2007 ما مجموعه 12 كتابا وهي:

1- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لمحمد بن أحمد اللخمي السبتي.

2- أنس المهج وروض الفرج قسم شمل إفريقيا وبلاد السودان للشريف الإدريسي السبتي.

3- الخط المغربي تاريخ وواقع وآفاق تأليف عمر آفا ومحمد المغراوي.

4- الإسلام والأصولية وخيانة الموروث الإسلامي، أبحاث كتبها مسلمون غربيون أعده للنشر جوزيف لمبارد.

5- منظور الإسلام إلى المحافظة على البيئة، تأليف: عبد المجيد الطريبق.

6- مظاهر التجديد في الخطاب الديني الإسلامي المعاصر، محمد الفران.

7- الفقيه عبد الواحد بن عاشر حياته وآثاره الفقهية، عبد المغيث مصطفى بصير.

8-استدعاءات الإجازة للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي، دراسة وتحقيق: عبد اللطيف الجيلاني.

9- الأجوبة الصغرى لأبي السعود عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، دراسة وتحقيق: علي بن أحمد الإبراهيمي.

10- تاريخ الأوقاف بالمغرب في عصر السعديين من خلال حوالات تارودانت وفاس، مصطفى بنعلة.

11- فهرسة أبي عبد الله محمد بن سعيد المرغتي المسماة: العوائد المزرية بالموائد، تقديم وتحقيق محمد العربي اشريفي.

12- المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر، أحمد مزيان.

كما عمل مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء على إنجاز مجموعة من الأعمال العلمية.

وفي سنة 2008 شملت 10 كتب وهي:

1- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد لأبي العباس البسيلي التونسي، دراسة وتحقيق: د.محمد الطبراني.

2- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع لابن عظيمة الإشبيلي، دراسة وتحقيق: ذ. توفيق العبقري.

3- الاستدراك على الاستيعاب للحافظ أبي اسحاق إبراهيم الطليطلي المعروف بابن الأمين، دراسة وتحقيق: ذة. حنان الحداد.

4- المناقب المرزوقية لأبي عبد الله محمد ابن مرزوق التلمساني، دراسة وتحقيق: ذة.سلوى الزاهري.

5-شرح توحيد الرسالة للشيخ محمد بن قاسم جسوس، دراسة وتحقيق: ذة.إحسان النقوطي.

6- عمران سجلماسة دراسة تاريخية وأثرية، تأليف: لحسن تاوشيخت.

7-الإسلام والتنمية، تأليف: د.إبراهيم أبا محمد.

8-الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان، إنجاز: د.بدر العمراني الطنجي وذ.محمد سعيد الغازي.

9- طوالع السعود في حياة ومناقب غلام التجاني أبي السعود، تأليف: الشيخ التجاني بن الشيخ الهادي بن سيدي مولود فال.

10- ابن رشيق المرسي حياته وآثاره، دراسة وتحقيق: د. محمد بنشريفة.

4. العلاقات الخارجية

عرفت الوزارة في إطار التعاون مع البلدان الإسلامية التوقيع على مذكرة تفاهم بفاس في 18 ماي 2007 مع وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، واستقبلت الوزارة أيضا وفدين: الأول عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية تشاد والثاني من سلطنة "بولا بينانغ" بالمملكة الفدرالية الماليزية، كما شاركت الوزارة في المؤتمر الثاني للأئمة بأبيدجان بالكوت ديفوار من 27 إلى 30 أبريل 2007، و قد تم تفعيل البنود والبرامج التنفيذية لاتفاقيات التعاون الثقافي المبرمة على المستوى الحكومي، ومن ضمنها مواصلة تخويل منح دراسية لبعض الطلبة الأجانب. كما تم التوقيع في سنة 2008 على محاضر تهم كلا من عمان وطرابلس والسودان واليمن وتونس ومصر، كما شاركت الوزارة في العديد من اللجان العليا المشتركة تهم كلا من تونس وغينيا بيساو ومصر، وفي إطار تبادل الخبرات استقبلت الوزارة بعض الوفود الأجنبية كالوفد البحريني والوفد الغيني، بالإضافة إلى تبادل المطبوعات والنصوص القانونية.

3ـ العلماء :

تصاعد الاهتمام الرسمي بمؤسسة العلماء بعد تفجيرات 16 ماي الإرهابية بالدار البيضاء، حيث احتلوا موقعا مركزيا في برامج "إعادة تأهيل الحقل الديني"، وتوفير "الأمن الروحي" للمغاربة، وإرساء المجالس العلمية وصولا إلى طرح مشروع "ميثاق العلماء" في شتنبر 2008، وبالمقارنة مع سياسة تفعيل دور العلماء واستنهاض دورهم الاجتماعي في بداية الثمانينيات، فإن سياق المشروع الحالي يختلف كلية عن السياق السابق، من حيث كون المبادرة القديمة جاءت في ظرفية التحدي الاجتماعي والسياسي الداخلي المرتبط بالحركة اليسارية والتحدي الشيعي الخارجي مع الثورة الإيرانية، وهو ما حضر بوضوح في مقدمة الظهائر الخاصة بإحداث المجالس العلمية وتعيين أعضائها آنذاك.

أما اليوم فإن السياق مختلف بشكل كبير، فرغم استمرار التحدي الشيعي إلا أن بروز تحديات التطرف والغلو والعنف فرض اعتماد مقاربة أوسع وأشمل إزاء العلماء بالنظر لما يتوفر عليه هذا التحدي من قدرات على الامتداد والاستنبات في ظل ما تتيحه ثورة المعلومات والاتصالات من إمكانات واسعة للتأثير والتجنيد والتعبئة، فضلا عن الجاذبية السياسية التي اكتسبها هذا الفكر والناجمة عن السياسات الدولية والأمريكية في العراق وفلسطين وأفغانستان، وبموازة ذلك أدت ثورة الفضائيات إلى ترويج خطابات دينية تنصيرية يقابلها فكر شيعي ومذاهب فقهية مخالفة للمذهب المالكي، مما أخذ يحول مركز التأثير الفقهي والمذهبي والعقدي إلى مؤسسات خارجية يفقد معها المغرب قدرته على صيانة نموذجه، ثم انضاف لما سبق الانتشار الديموغرافي للمغاربة في الخارج والاحتكاك المتولد عنه مع تيارات ومذاهب وتوجهات جعلت الأمن الروحي والديني للمغرب أمام اختبار حاسم.

ضمن هذا المناخ يمكن رصد واستيعاب الحركية الجديدة على مستوى العلماء، مع التذكير بأنه من الناحية المؤسساتية، تنتظم مؤسسة العلماء الرسمية في مؤسستين أساسيتين: الأولى تتجسد في المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية، والتي يغلب عليها الطابع الإداري والتنظيمي والدعوي، أما المؤسسة الثانية فتتجسد في الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، وتتميز بالطابع الأكاديمي والفكري.

إن أهم ما ميز الحقل الديني الرسمي على مستوى العلماء خلال سنتي 2007 و2008 هو الخطاب الملكي الذي أعطى الانطلاقة لسلسلة من التدابير الخاصة بالعلماء، سواء محليا عبر "ميثاق العلماء" أو خارجيا عبر المجلس العلمي للجالية المغربية بأوربا، والذي عين الأستاذ الطاهر التجكاني رئيسا له. وفي سياق تعزيز مكسب تمكين القيمين الدينيين من التغطية الصحية تم إحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين، من جهة أخرى لفت بعض الأئمة الاهتمام خلال هذه السنة عندما قرروا التظاهر أمام البرلمان والمطالبة بحقوقهم التي يعتبرون أنها تعرضت للتضييق عندما قررت وزارة الأوقاف إعفاءهم والاستغناء عنهم بدعوى مخالفتهم لـ "دليل الإمام والخطيب والواعظ".

أ ـ العلماء والمجالس العلمية:

انطلقت المبادرة الأولى للمجالس العلمية المحلية في أبريل سنة 1981 بتأسيس المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية، ونصت ديباجة الظهير المؤسس على الباعث الرئيس وراء ذلك، حيث نص الظهير الذي أصدره الملك الراحل الحسن الثاني في الديباجة "وقد استقر رأينا بعد أن أصبحنا نشاهد ما ينذر به شيوع بعض المذاهب الأجنبية من خطر على كيان الأمة المغربية وقيمها الأصيلة، أن يستمر عملنا المتواصل في إطار مؤسسات تنتظم فيها وتتناسق جهود العلماء الأعلام للعمل برعاية جلالتنا الشريفة وإرشادها على التعريف بالإسلام، وإقامة البرهان على أن ما جاء به صالح لكل زمان ومكان في أمور الدين والدنيا معا، وأن فيه غنى عما عداه من المذاهب والعقائد التي لا تمت بصلة إلى القيم التي يقوم عليها كيان الأمة المغربية".

وانطلاقا من سنة 2004 تمت مضاعفة عدد المجالس العلمية والانتقال من 14مجلسا إلى 29 ثم 30 مجلسا محليا، وإدماج المرأة في هيكلة المجالس، وفي سنة 2008 تمت مضاعفة العدد إلى 70 مجلسا ليصبح لكل عمالة مجلسها العلمي المحلي، مما شكل ثورة في مسار تطور المجالس العلمية من الناحية البشرية العددية والميدانية، و أما على مستوى تطور الاعتمادات المخصصة للمجالس العلمية فقد عرف مبلغ الدعم في ميزانية التسيير العامة للدولة سنة 2007 مبلغ 24.484.064 درهما، ليسجل ارتفاعا سنة 2008 إلى 30.685.064 درهما، وتضاعف في سنة 2009 إلى أزيد من 60 مليون درهم، مع العلم أن الدعم المخصص لهم كان في سنة 1999 أقل من نصف مليون درهم.

ومن الناحية القانونية، نص ظهير أبريل 2004 الخاص بالمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية في المادة 2 على أن الملك يرأ،

وتشمل عضويته كلا من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وبعض كبار العلماء المعينين بصفة شخصية من قبل الملك ولا يمكن أن يتجاوز عددهم نصف عدد رؤساء المجالس العلمية المحلية، والكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى، ثم رؤساء المجالس العلمية المحلية، حول اختصاصات المجلس نصت المادة 3 على دراسة القضايا التي يعرضها الملك، و"إعداد برنامج عمل سنوي يتضمن الأنشطة المقترح القيام بها من قبل المجالس العلمية المحلية"، والإشراف على عمل المجالس العلمية المحلية وتنسيق أنشطتها"، و"إصدار التوجيهات والتوصيات الرامية إلى ترشيد عمل المجالس العلمية المحلية وتفعيل دورها في تأطير الحياة الدينية للمواطنين والمواطنات المغاربة من المسلمين"، و"إحالة طلبات الإفتاء في القضايا المعروضة عليه إلى الهيئة المكلفة بالإفتاء قصد دراستها وإصدار فتاوى في شأنها"، ثم أخيرا "إقامة علاقات تعاون علمي مع الهيآت والمنظمات الإسلامية ذات الاهتمام المشترك على الصعيد الوطني والدولي"، وأقرت المادة 4 أن المجلس يجتمع بكيفية منتظمة مرتين في السنة على الأقل بدعوة من الملك.

وتم إصدار النظام الداخلي النموذجي الخاص بالمجالس العلمية المحلية الذي يهم تنظيم وتسيير عملها واجتماعاتها، وقد نصت المادة 4 من هذا النظام فيما يتعلق برئيس المجلس العلمي المحلي على "جميع الصلاحيات اللازمة لضمان حسن سير عمل المجلس ومصالحه"، وإعطائه الصلاحية لاتخاذ "جميع التدابير الكفيلة بقيام المجلس بالمهام المنوطة به على أحسن وجه"، مع السهر على توفير الوسائل اللازمة لذلك. أما المادة 8 فقد حددت في طبيعة القضايا المعروضة على المجلس والمندرجة في مجال اختصاصه، منها ما يعرض عليه من قبل المجلس العلمي الأعلى، واتخاذ التدابير اللازمة لإنجاز البرامج "المقترح تنظيمها في إطار البرنامج السنوي الذي يعده المجلس العلمي الأعلى"، وكذا "المصادقة على مقترحات لجان العمل التابعة للمجلس وفروعه وتوصياتها وتقاريرها"، وأخيرا "استعراض حصيلة عمل المجلس خلال الدورة السابقة وتقويمها".

وبالنسبة لسنة 2007 فقد عرفت أنشطة المجلس العلمي الأعلى حركية لافتة في التأطير الديني من خلال الندوات والمحاضرات العلمية التي ينظمها، وتكشف تقديرات عدد حصص الوعظ لمجموع المجالس العلمية في سنة 2007 أنها قدرت بـ 295 ألفا و360 حصة وعظ، ونفس الأمر يخص تقديرات سنة 2008، وذلك بمعدل 62 واعظا لكل مجلس علمي محلي، ومن المؤشرات الدالة على أن نسبة التأطير الديني من الناحية العددية لا تتجاوز 1 في المائة.

وقد نظم المجلس العلمي الأعلى ندوة وطنية حضرها أزيد من ألف ومئتي عالم وعالمة في موضوع "حكم الشرع في دعاوى الإرهاب" بتاريخ 02 جمادى الأولى 1428هـ موافق 19 ماي 2007م، بمشاركة مجموعة من العلماء والأساتذة المختصين، فقد شارك ذ. مصطفى بنحمزة بمداخلة تناولت قراءة شرعية في قراءة ثقافة الإرهاب، كما تناول ذ.رضوان بنشقرون موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومفهوم "الولاء والبراء" في الإسلام من قبل ذ. فريد الأنصاري، و تناول ذ. اليزيد الراضي بالتحليل موضوع الجهاد، كما تطرقت الندوة إلى قضايا اللامذهبية في مداخلة لـ ذ. إدريس خليفة، والخوارج من حيث فرقهم وسماتهم وجامع أفكارهم من قبل ذ. إدريس بن الضاوية، وفتنة التكفير لـ ذ. سعيد بيهي، وكما عالجت مداخلة ذ.الزير دحان موضوع الخلافة الراشدة بين الحكم والوهم، وذ. توفيق الغلبزوري في موضوع الشورى والديمقراطية، ثم ذ. الحسن العلمي حول " الحاكمية وظاهرة الغلو في الدين"، وذ. عبد الرزاق الوزكيتي في موضوع " الجاهلية من حيث مفهومها وسماتها"، واستقطبت هذه الندوة سجالا خاصة في صفوف بعض المعتقلين في قضايا ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" والذين أقدموا على توجيه رسالة للعلماء يطلبون فيها الرد على حوالي ستين سؤالا.

كما قدم المجلس العلمي الأعلى رده على الاستفتاء الذي طلبه الملك حول "المصلحة المرسلة في علاقتها بقضايا تدبير الشأن العام، وملاءمته مع هدي الشريعة المطهرة"، يوم 25 رمضان 1428هـ موافق 08 أكتوبر 2007م بفاس، حيث ارتكز جواب المجلس الأعلى على أنه من الناحية الفقهية مفاده أن تدخل الإمام في مجال التشريع يمتد إلى ثلاثة مجالات على الأقل، يتعلق الأول فيما لا نص قطعي فيه؛ والثاني في الموضوعات الخلافية في الفقه، والثالث في مجال تحقيق المصلحة الحقيقية، واعتبر نفس الرد أنه إذا كان تحقيق المصلحة أمرا تتشوف إليه الشريعة فإن "الإمام الأعظم بما له من إلزامية القرار، ومن قدرة على توجيه النظر الاجتهادي، يظل هو المؤهل لتقنين ما يحقق المصالح الحقيقية، ويدرأ المفاسد التي قد تتراءى في صورة مصالح"، فـ "للفقه الإسلامي ترتيب موضوعي للاستحقاقات والأولويات حسب أهميتها، فيما يراه الإمام ويجتهد فيه، فيقدم منها ما كان ضروريا، ويتلوه ما كان حاجيا، ثم ما كان تحسينيا".

وشهدت سنة 2007 عقد الدورة العادية الخامسة للمجلس العلمي الأعلى يومـــــي 25-26 ربيع الأول 1428هـ الـــموافق 13-14 أبريل 2007م، بمدينة العيون، حيث ختمت أشغال الدورة العادية الخامسة للمجلس برفع الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى برقية إلى الملك حدد فيها القضية المحورية التي سيشتغل

عليها المجلس خلال سنة 2007 والمتمثلة في محاربة الأمية كمدخل لمحاربة الجهل المفضي إلى وقوع الغلو والعنفِ، والإرهابِ والتطرف، ومؤسسا لموقع هذه المبادرة ضمن السياسة الدينية الرسمية، كما ناقشت الدورة حصيلة نشاط المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية برسم سنة 2006م، وتوصيات اللجان المتخصصة التابعة للمجلس، ومتابعة النظر في ملف العمل الاجتماعي، ثم تعميق النقاش في مشروع محو الأمية.

كما تم عقد الدورة العادية السادسة يومي 14-15 شوال 1428هـ موافق 26-27 أكتوبر 2007م، والتي عالجت عدة قضايا أهمها المصادقة على مشروع برنامج العمل الاستثنائي لسنة 2008م، وربطه بما ورد في خطاب العرش، والذي أكد على ضرورة نهوض مؤسسة العلماء بمسؤوليتها في بعث صحوة دينية متنورة، وكان من بين قضايا الدورة "متابعة النظر في موضوع "القروض البنكية"، و"تعزيز مشروع الإعلام والنشر داخل المؤسسة العلمية"، و"دراسة وسائل تمويل برامج محو الأمية التي تعتزم المؤسسة العلمية إطلاقها على الصعيد الوطني"، و"الإعداد للندوة الكبرى المصاحبة للدورة القادمة"، ثم "وضع معايير دقيقة لاختيار العلماء المنتدبين لتأطير الجالية المغربية بالخارج"، وقد عبر الكاتب العام للمجلس محمد يسف في حوار مع جريدة التجديد في فاتح دجنبر 2008، بأن "قضية الفوائد البنكية الجاري بها العمل في المؤسسات المالية لم تكن في العصور الماضية وهي تختلف عن أنواع الربا المعروفة، ولذلك يحتاج الأمر فيها إلى إجماع علماء المسلمين بعد النظر فيها من كل الزوايا، ولا يمكن البث فيها بشكل عشوائي وانفرادي".

وأصدر المجلس العلمي الأعلى العدد المزدوج (الثاني والثالث) في مارس 2008 من مجلة "المجلس" مخصصا الملف لموضوع : "المرأة في رحاب المجالس العلمية"، كما تضمن افتتاحية مهمة حول "قول في الحرية الفردية" حملت ردا على ما سمي بنداء الحريات الفردية، حيث أشارت الافتتاحية إلى أن هذا النداء "تعبير عن رغبة فئوية محدودة تغرد خارج السرب من اهتمامات الأمة، ليعلن النداء عن ازدرائه لمنظومة القيم التي ارتضاها المجتمع المغربي"، متسائلا عن "حق أمة تمثل القيم في بنائها أبرز عوامل تشكلها وتضامنها واستمرارها، وأن تمارس فعل الممانعة والرفض لمحاولات التفكيك المعتمدة على خلخلة منظومة القيم في أفق الإجهاز النهائي عليه"، ودعت إلى الحرية الواعية والمسؤولة كمشروع ينبغي أن يبقى مفتوحا ومستمرا، واشتمل العدد كذلك على "قراءة نقدية في تقرير القيم والممارسات الدينية في المغرب"، لـ د. مصطفى بنحمزة انتقد فيها تقرير "الإسلام اليومي" الذي صدر سنة 2007، ودراسة حول "مفهوم الإصلاح في اللغة والشرع والإصطلاح" لـ د. سعيد شبار،

ومناقشة لموضوع "الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، شبهات وردود" لـ ذ. عبد الله الجباري.

كما صدر العدد السادس لمجلة المجلس لشهر فبراير 2009 متضمنا لملف حول ميثاق العلماء، شارك فيه د مصطفى بنحمزة بدراسة قيمة حول ميثاق العلماء قدم فيه تعريفا بمعنى مفهوم الميثاق باعتباره عهدا أصله الثقة والوثوق والاطمئنان، والمقاصد الكلية التي تضمنها مبادئ الميثاق التي من بينها تحقيق تواصل ضروري وانسجام فكري بين جميع المؤطرين للحياة الدينية، ومن بين أدوات هذا التواصل ترويج العلم الشرعي وإعادة كثير من الفاعلين إلى رحاب المعرفة وتجميع الأطر العلمية حول العلماء من أجل استكمال مجالاتها، كما عرف العدد مشاركات أخرى لمجموعة من العلماء والباحثين حول موضوع ميثاق العلماء ومواضيع أخرى تضمنها العدد كعلاقة المولد النبوي بالمغرب، وقضية المطالبة بالمساواة في الإرث بين الرجال والنساء، وزواج الصغيرة وحول الخمر وتذويقها، وأخيرا ثوابت المغرب الدينية.

وفي شتنبر سنة 2008 أعلن الملك محمد السادس إطلاق مشروع "ميثاق العلماء"، والذي يستهدف تكوينا وتأهيلا علميا للأئمة والقيمين الدينيين، البالغ عددهم أزيد من 40 ألف إمام وقيّم ديني، يؤطرهم نحو 1500 عالم من علماء المجالس العلمية وكذا الأئمة خريجي برنامج تكوين الأئمة والمرشدات، إضافة إلى علماء تنتدبهم المجالس العلمية لهذا الغرض، بحيث يتكلف كل عالم بـ 20 مسجدا، ويشرف على تنفيذه المجلس العلمي الأعلى بتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. أما محاور التكوين فتتمثل أولا في ترسيخ ثوابت الأمة المغربية، المحددة في إمارة المؤمنين والعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني. وثانيا في كل ما يتعلق بالإمامة من شؤون الصلاة وخطبة الجمعة والوعظ والإرشاد، وثالثا قيام الأئمة بتعليم القرآن ومحاربة الأمية، كما أن الدروس الحسنية تتواصل والتي يستقبل فيها نخبة من العلماء من داخل المغرب وخارجه من ذوي التخصصات المختلفة كما جرت العادة.

كما أجرى الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى د. محمد يسف حوارا مع جريدة "العدالة والتنمية" بتاريخ 15 يناير 2008 أكد فيه على أهمية الدور الذي تضطلع به مؤسسة العلماء في حركية المشهد الديني المغربي، وعلى النتائج الإيجابية لإشراك المرأة العالمة بالمؤسسة العلمية، مما جعل قضاياها وشؤون الأسرة في صدارة المهام المنوطة بالمجالس العلمية المحلية، محددا وظيفة العلماء في "التبليغ والشرح والبيان، وتفقيه الناس بشؤون دينهم، وتوضيح ما أحله الله وما حرمه"، وعرف الحوار بسطا لمواقف واضحة في قضايا حرجة في السجل الوطن، فمن جهة اعتبر بخصوص

موضوع الحوار مع السلفية الجهادية أنه " لو دعي العلماء إلى الحوار مع أي راغب في ذلك بلحث عن الحق لأجابوا دون تردد، ولم لا يحاورون من يستحق أن يتحاور معه؟ غير أن هذه العبارة : – حوار– أصبحت من كثرة ما ترددت على الألسن مبتذلة، ولم يعد لها مدلول ولا معنى. ومع ذلك فإن العلماء عندما نظموا ندوتهم حول : "حكم الشرع في دعاوى الإرهاب" كانوا في صميم الحوار العلمي، فقد فندوا مقولات الدعاة إلى الفتنة، العاملين على إغواء شباب الأمة، وشغله بما لا ينفعه في دينه ولا في دنياه"، كما اتخذ موقفا صريحا ومنصفا من السلفية حيث ذكر أن السلفية " تمثلت في أخلاق السلف الصالح من علماء الأمة وصلحائها، وتمثلت في علمهم، ونزاهتهم وصلاحهم. وقد كانوا دعاة إلى الخير، حاثين على الأخوة والحب والتسامح. فكيف تحولت من معانيها الطاهرة النقية، لتصبح عنوانا للبدع والضلالات، والجهل والتنطع، فهل كان في السلف الصالح من دعا إلى الخروج عن الأمة، وحمل السلاح في وجهها، والخروج عن سلطة وولاة أمرها؟ فاتقوا الله في نظافة السلفية وكفوا عن تلويثها، فلقد التبس على الناس أمرها؟ حتى أصبحوا يرون حسنا ما ليس بحسن"، وهوموقف يعكس وعيا بضرورة الحضور المباشر للعلماء في مواجهة تحديات التطرف والغلو.

وتواجه مؤسسة العلماء سلسلة تحديات في ظل التوسع التنظيمي والبشري للمجالس العلمية المحلية، وما تفرضه من الحاجة لتأهيل وتخريج العلماء، ورفع مستوى الانخراط في القضايا المباشرة للمجتمع، بما يحول دون وقوعها في أسر الموسمية أو النخبوية لاسيما في ظل التحولات الاجتماعية والقيمية العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي، بالإضافة إلى رفع مستوى الحضور في التدافع القيمي الدائر حاليا في المغرب، خاصة في ظل النقد الذي يثير سؤال المبادرة الذاتية في مواجهة تحديات التدين بالمغرب.

♦ العلماء وتحدي الغلو والتطرف

يمثل تحدي الغلو والتطرف أحد التحديات البارزة التي شكلت رهانا مركزيا للنهوض بدور العلماء وتوسيع مجال اشتغالهم، وتعد الندوة المشار إليها آنفا التي نظمها المجلس العلمي الأعلى حول "حكم الشرع في دعاوى الإرهاب"[1] محطة لاستجلاء تصور مؤسسة العلماء لهذا التحدي.

[1] موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتصرف.

لقد عرفت هذه الندوة تقديم أوراق علمية حول عدد من المقولات المعتمدة في فكر الغلو، نعرض لأهمها لما لذلك من دلالة على الحراك الديني الفقهي والفكري القائم في المغرب.

- ففي ورقة الدكتور مصطفى بنحمزة "ثقافة الإرهاب قراءة شرعية" بين ما يحاوله فكر الإرهاب من إصباغ الشرعية على مشروعه من خلال ثلاثة مسوغات:

* التكفير بسبب نقص ركن من أركان الإيمان وهي الاعتقاد والقول والعمل.

* التكفير بسبب ارتكاب الكبائر.

* تكفير من يسكن ببلد تجري فيه أحكام غير أحكام الشرع.

وهذه المنطلقات رفضها الأستاذ بنحمزة لثلاثة أسباب رئيسة:

- أن أهل السنة وكل مجتهديهم لم يكفروا أحدا بسبب نقص عمله أو بسبب أخطائه؛ لأن مسألة الإيمان مسألة قلبية، ولأن العمل شرط كمال في الإيمان وليس شرط صحة.
- أن الفقه الإسلامي يعتبر كل البلاد التي يرتبط معها المسلمون بمواثيق الأمن والسلام يتعين على المسلمين الحفاظ على أمنها واستقرارها.
- أن التكفيريين جنحوا إلى تبديع المسلمين في الأمور التي جهلوا سند مشروعيتها، في حين أن كثيرا من المستجدات أقدمت عليها الأمة عن وعي عميق بالمفهوم الشرعي للبدعة وجواز سن المصالح المستجدة من غير أن يكون ذلك مزاحمة للشريعة.

- وفي ورقة الدكتور عبد الرزاق الوزكيتي المعنونة بـ "الجاهلية" بين أن إطلاق مسمى الجاهلية على عصر من عصور الإسلام، ولو كانت فيه نقائص وعيوب لا سند له شرعا ولا عقلا، إذ كيف يمكن تشبيه مجتمع يوحد الله، ويقيم الصلاة ويتنافس أهله في بناء بيوت الله وعمارتها وفي تحفيظ كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم بعصر لم يكن فيه شيء من هذه الملة. معتبرا أن استعمال مصطلح الجاهلية فتح على المسلمين بابا من أبواب الفتنة والشر استغله ذوو الأمزجة المنحرفة، والنوايا الخبيثة، ليشككوا الناس في دينهم وشريعتهم، ويتخذوه ذريعة لتكفيرهم، وإعلان الحرب عليهم، وكأن بلاد المسلمين في حاجة إلى أن تفتح من جديد.

- وفي ورقة الأستاذ الزبير الدحان حول "الخلافة الراشدة" أظهر أن مسألة الحكم كسائر المسائل في الشريعة لها أهميتها ولها مستوياتها، وهي إن لم تتحقق في مستوياتها

العليا وتكون خلافة راشدة أو حكما عادلا، فلا يجوز اتخاذ النقص فيها وهو قابل للإصلاح من أجل رفض الحكم ومعاداته.

- وفي ورقة الدكتور توفيق الغلبزوري حول **"الشورى"** فقد بين رسوخ مبدأ الشورى في الإسلام، وأنه يجب على المسلمين الاستفادة مما حققته الديمقراطية من منجزات وآليات ووسائل تصب في حماية الحرية الإنسانية وصيانة كرامتها، باعتبار أن ما بلغته الديمقراطية في هذا المجال يعد أرقى ما أبدعه الاجتهاد البشري في مجال التنظيم السياسي والإداري والتداول للسلطة، وهذا من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأن للوسائل حكم المقاصد، وأن الحكمة ضالة المؤمن، وعليه فإن دعوى الإرهابيين في معاداة الديمقراطية باطلة لأنها تحرم المسلمين من الأسلوب الذي ابتكرته الإنسانية لتطوير الشورى.

- وفي ورقة الدكتور الحسن العلمي عن **"الحاكمية"** فقد بين أن من المرتكزات التي استند إليها المتطرفون من خوارج عصرنا **"دعوى الحاكمية"** يرفعون هذا الشعار الحق، يقصدون به أنه لا حكم إلا لله لاستمالة الناس إلى مشروع وهمي في الحكم لا وجود له، ويقصدون بذلك باطلا يتوصلون عن طريقه إلى رفض حق الأمة والشعب في الحكم والاجتهاد في استنباط التشريعات التي لا تتناقض مع صريح أحكام الإسلام.

وقد نصبوا بذلك أنفسهم وكلاء عن صاحب الشرع يتقولون عليه زورا وكذبا، وادعوا حقهم في فهم النصوص نيابة عن الأمة وعلمائها، وارتبط سوء فهمهم للنصوص وتأويلها بالغلو والتعصب لآرائهم الفاسدة حتى بلغ بهم ذلك أن استحلوا دماء مخالفيهم ولم ينج من تكفيرهم العام والخاص، فكفروا الأمراء والحكام، وألحقوا بهم جماهير الأمة لأنها -في زعمهم- عطلت الشرائع جملة وتفصيلا حين رضيت بالحكم بغير ما أنزل الله فحق عليها العذاب.

- وفي ورقة الدكتور إدريس بن الضاوية **" الخروج عن الإجماع"** بين أن ظهور فرقة الخوارج كطائفة متمردة على الخلافة في عهد علي رضي الله عنه مستنكرين عليه قبول التحكيم في خلاف مع أصحاب معاوية رضي الله عنه، ورفعوا شعارهم المشهور: "لا حكم إلا لله" وهم طوائف كثيرة.

وأهم مبادئهم التي خالفوا فيها الأكثرية المسلمة :

-1- تأويلهم المغرض للمتشابه من آي القرآن الكريم أي التي فيها خلاف

-2- تكفيرهم لكل من أذنب ذنبا من المسلمين.

-3- خروجهم عن الحاكم الذي لا يوافقهم في اعتقادهم.

-4- تطبيق الآيات الواردة في الكافرين والمنافقين على المسلمين.

-5- أنهم يجعلون العمل شرطا في الإيمان وليس مكملا له كما هو اعتقاد أهل السنة والجماعة.

أجمع المسلمون على إدانة هؤلاء، واعتبروهم خارجين عما أجمع عليه الصحابة والتابعون وأئمة الهدى عبر العصور، وحذروا المسلمين من باطل دعواهم وسوء قصدهم، وأبطلوا كل حججهم التي استندوا إليها في تكوين فكرهم.

وكثير من المحرضين على الإرهاب اليوم خوارج جدد أعلنوا الحرب على المسلمين وأحيوا الفتنة، وأرهبوا المجتمع، يقتلون ويدمرون دون وازع من خلق أو دين، ينطبق عليهم ما ينطبق على أسلافهم المارقين الخارجين عن دين الأمة وإجماعها.

- وفي ورقة الدكتور إدريس خليفة **"اللامذهبية في الفقه"** خلص إلى أن اللامذهبية تعني صرف المسلمين عن اتباع المذاهب التي اختاروها، والرجوع إلى الكتاب والسنة. وغاية الداعين إلى ترك المذهبية تهييئ الناس إلى اعتناق مذهب جديد هو ما يقدمه لهم دعاة اللامذهبية، فتكون النتيجة التخلي عن مذاهب أهل العلم، لاعتناق مذهب أهل الابتداع والضلال. ولا يخفى ما في ذلك من استدراج الناس إلى قبول دعاواهم الذي يفضي إلى تقبل فكر الإرهاب على أساس تأويلات تخرج عن التأويلات التي أجمع عليها علماء المسلمين الذين اعتد المسلمون باجتهاداتهم.

- وفي ورقة الدكتور محمد بوطربوش **"السلفية"** خلص إلى أن طوائف من المعاصرين قد انحرفت عن جادة أهل السنة تحت مظلة السلفية، وتعلق بها فتية ناشئة في طلب العلم، انتسبوا إلى السلفية المعاصرة على جهل، فشانوا بسلوكهم هذا منهاج أهل السنة وشوهوا وجه العمل الإسلامي النقي. و أن هذه الشرذمة من الجهلة المتنطعين المغرورين يجهلون الإسلام في سماحته وأخلاقه ورحمته بالناس جميعا، وما يأمر به من الاعتصام بالجماعة وعدم مفارقتها، ومن طاعة لأولياء الأمور لتستقيم الحياة ويأمن الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم.

- وفي ورقة الدكتور فريد الأنصاري **"الولاء والبراء"** بين أن الإرهابيين يستعملون هذا المفهوم ليسوغوا اعتداءاتهم على من يتهمونهم بالتحالف، أي الولاء مع العدو، والعدو في نظرهم كل من ليس بمسلم. و الأصل الصحيح لمفهوم "الولاء والبراء" إنما هو راجع إلى أمر إيماني قلبي باطني. إذ معنى "الولاء" لله ولرسوله وللمؤمنين ما هو إلا محبة تعبدية، راجعة في الأصل إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له. ومحبة رسول الله بتوقيره ونصرة سنته. ومحبة المؤمنين بتوثيق آصرة الأخوة في الله. وذلك هو أساس السلام والتسامح الذي عليه المجتمع الإسلامي.

و"البراء" هو كره المسلم للكفر وتبرؤه منه، من حيث هو عقيدة قائمة على نقض حقائق الإيمان، ولا يلزم منه بغض المسلم لغير المسلم إطلاقا، بل إن هؤلاء أُمرنا شرعا أن نعاملهم بالقسط وبالبر.

من أجل ذلك وجب رد معنى "الولاء والبراء" إلى الثوابت الأخلاقية في القرآن، وذلك من أمهات الفضائل التي لا تقبل النسخ ولا التبديل.

والخلاصة أنه لا يجوز أن تبنى أحكام التكفير على مفهوم "الولاء والبراء" بحال، لأنه ضرب من الحكم على النيات، والشق على قلوب العباد، وهو حرام شرعا. ومن يفعل ذلك فقد ضل ضلالا مبينا.

- وفي ورقة الدكتور رضوان بنشقرون **"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"** خلص إلى أن الدولة العصرية قد حسمت موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما أقامته من مؤسسات متخصصة، فإن بعض المتطرفين المكذبين من ناقصي العلم والتجربة الواقعين تحت تأثير المضلِين، نصبوا أنفسهم آمرين ناهين، مستعملين في ذلك أسلوب التفجير والانتحار، وغيرها من أدوات الإرهاب والإجرام، والتي تستوجب المواجهة الصارمة.

والخلاصة أن قضية إنكار المنكر لم تعد من شأن الأفراد، بل أصبحت من شأن الدولة والمؤسسات التي تعتمدها، ولا حق للأفراد في ممارسة مهمة هي من اختصاص الدولة، وخاصة إذا اقترنت ممارستها بأدوات الإرهاب وآلياته، فإنها حينئذ تدخل في إطار العدوان على أمن الدولة والأمة والمجتمع والمؤسسات والأفراد، وهو ما يسعى إليه الإرهابيون.

- وفي ورقة الدكتور سعد بيهي حول **"التكفير"** فقد ذهب إلى أنه لم يرد عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن علماء المسلمين من أهل السنة وعلى امتداد التاريخ بأنهم تجرأوا على تكفير شخص يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. بل اعتبروا التجرؤ على التكفير أشنع الأعمال المنكرة بين المسلمين.

- وفي ورقة الدكتور اليزيد الراضي **"الجهاد"** فقد بين أن الإرهابيين يتسترون وراء الجهاد في سبيل الله لتسويغ ما يرتكبونه من جرائم، فما مبلغ هذا الادعاء من الصحة ؟ والجواب لا يمكن إلا أن يكون بالنفي. والأدلة على فساد دعواهم كثيرة منها :

أولا: أن عملهم هذا يسمى إرهابا، والإرهاب ليس جهادا لأن الجهاد لا يكون إلا دفاعا عن حفظ حرية الإنسان في معتقده وصيانة كرامته، والإرهاب إنما هو من أجل تحقيق أهداف كلها دنيوية نفعية شخصية منها طلب الحكم، والسيادة على الآخرين.

ثانيا: الجهاد شُرع لحماية الدين والنفس والعرض والمال، والإرهاب يعلن الحرب دون أن يتعرض لشيء من ذلك للعدوان من كل الأعداء.

ثالثا: في الجهاد الشرعي الذي يكون في حالة الدفاع عن النفس، يحرم قتل الأطفال والنساء والرهبان المتفرغين لعبادتهم. والإرهاب لا يلزم بشيء من هذه المنهيات.

رابعا: الجهاد من اختصاص الإمام الأعظم أي أمير المؤمنين، ولا يعلنه إلا هو أو من يخوله الإمام ذلك اتقاء للفوضى والفتنة.

خامسا: الإرهاب يتناقض مع أهداف الإسلام الكبرى التي منها تقوية أواصر الأخوة والمحبة بين الناس، ونشر السلم والتعاون لأن الإرهاب يزرَع الحقد ويغذي التفرقة وينمي روح العنصرية.

والخلاصة أنه لا علاقة بين الإرهاب والجهاد الشرعي، لأن الإسلام يحارب الإرهاب ويعاقب الإرهابيين -حدُّ الحِرَابَة-.

والخلاصة هو أن ما يتعلق به أهل الغلو والتنطع من دعاوى باطلة لا تمت إلى الشرع بصلة فسواء تعلقوا بالجهاد أو بالحاكمية أو بالخلافة الراشدة أو بالولاء والبراء أو بالسلفية فحججهم هاته عليهم لا لهم ولا تسعف اتجاههم.

♦ العلماء وتحدي الاجتهاد والتجديد

وقد كان تشكيل الهيأة العلمية المكلفة بالإفتاء وضمنها فقهاء وعلماء منهم الفقيه مصطفى النجار والدكتور محمد الروكي والدكتور الحسين آيت سعيد والدكتور إدريس بن الضاوية.. وقد سعت هذه الهيأة إلى النظر في بعض الأسئلة المرفوعة والإجابة عنها، إلا أنه ومن خلال النظر في موقع المجلس العلمي الأعلى يظهر قلة هذه الفتاوى مع ضخامة التحديات المهددة للنسيج المغربي على كل المستويات ومن بين هذه الفتاوى[1] :

- جواب الهيئة العلمية للإفتاء حول موضوع المصلحة المرسلة.
- فتوى حول حكم إمامة المرأة في الصلاة.
- فتوى حول مشروعية إجراء القرعة لأداء فريضة الحج.
- الرأي الفقهي في موضوع دخول المرأة الحائض إلى المسجد قصد التعليم والتعلم
- الأحكام الشرعية العامة لمقابر المسلمين.

[1] موقع المجلس العلمي الأعلى بتصرف.

- الرأي الفقهي لهيئة الإفتاء في مسألة صلاة بعض الناس في المساجد جلوسا على الكراسي لأعذار بدنية.
- الرأي الفقهي حول استعمال مصطلح ضمن تسمية نطاق على الأنترنت.
- الرأي الفقهي حول اتخاذ آية – خير أمة أخرجت للناس ؟ شعارا لمؤسسة تجارية وذلك في صيغة سؤال.
- الرأي الفقهي حول مشروعية استخدام جهاز لرصد الكحول في الدم بالنسبة للسائقين.
- فتوى حول ظاهرة تكفير أهل القبلة وحكم من يتبنى ذلك ويقدم عليه في حق المسلمين.

وبالنظر في هذه الفتاوى يتبين لنا قلتها وعدم شموليتها لمناحي الحياة، مما يؤكد ضعف تحدي الاجتهاد والتجديد، ويفسر لنا سر لجوء المغاربة إلى هيآت الإفتاء المشرقية.

ب- الرابطة المحمدية للعلماء

تعد الرابطة المحمدية للعلماء امتدادا لرابطة علماء المغرب التي تأسست سنة 1961 بهدف الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والقيام بواجب الدعوة الإسلامية في الحواضر والبوادي، وتلقين الناس مبادئ دينهم الصحيحة من الكتاب والسنة،[1] والتي كان يرأسها في البداية العلامة الأستاذ عبد الله كنون.

وقد تم تمتيع الرابطة المحمدية للعلماء بصفة مؤسسة ذات منفعة عامة عبر ظهير شريف صادر يوم 14 فبراير من سنة 2006، وتستفيد من نفس المنافع والامتيازات المخولة للجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة، وتسعى الرابطة، حسب وثائقها، إلى التعريف بأحكام الشرع الإسلامي الحنيف ومقاصده السامية، والعمل على نشر قيم الإسلام السمحة وتعاليمه السامية بالموعظة الحسنة واحترام مبادئ الوسطية والاعتدال، والمساهمة في تنشيط الحياة العلمية والثقافية في مجال الدراسات الإسلامية من خلال توثيق أواصر التعاون والشراكة مع المؤسسات والهيئات العلمية الأخرى ذات الاهتمام المشترك، وتوثيق أواصر التعاون والتواصل بين العلماء والمفكرين والجمعيات والهيئات العلمية والمؤسسات الثقافية الوطنية والأجنبية[2]، ويرأسها حاليا الأستاذ أحمد عبادي[1] .

---

[1] المادة الثانية من القانون الأساسي في المؤتمر الثالث لرابطة علماء المغرب المنعقد في 31 مارس 1968.

[2] أنظرموقع الرابطة: www.arrabita.ma

♦ الندوات واللقاءات العلمية :

نظمت الرابطة العديد من اللقاءات والندوات العلمية خلال سنتي2007-2008، أهمها تنظيم ندوة "الإنسان والأرض : أي علاقة" يوم 26 أبريل2007، وندوة "الأديان في خدمة الإنسان" يومي 12- 15 ماي2007. أما في سنة 2008 فقد تم تنظيم ندوة علمية حول "الشباب والدين" على ضوء الدراسة التي أنجزها ثلاثة باحثين متخصصين في العلوم الاجتماعية، وهم محمد الطوزي ومحمد عيادي وحسن رشيق بعنوان الإسلام اليومي : القيم والممارسات الدينية في المغرب، يوم 28 فبراير2008، وكذا تنظيم ندوة علمية تواصلية تحت عنوان "الدين والطفل" يوم 29 فبراير 2008 بتعاون مع المرصد الوطني لحقوق الطفل، كما أنشأت الرابطة مركزا للدراسات والأبحاث يهتم بالمذهب المالكي خاصة، وبالعلوم الإسلامية عامة، وتم إنشاء موقع للرابطة على الأنترنيت ومجلة رقمية.

وبخصوص مجلة الإحياء فقد تم إصدار خمسة أعداد عالجت قضايا "السياق في المجالات التشريعية : المفهوم والدور" (عدد 25- 2007)، و"الاجتهاد المعاصر، واستعادة الوعي بالسياق"(عدد 26- 2007)، وقد تضمن هذا العدد مدارسة فكرية مع د. عبد المجيد الصغير، أستاذ الفلسفة وتاريخ الفكر الإسلامي و"القرآن المجيد. مناهج الاستمداد ومنطلقات الترتيل"(عدد 27- 2008) واشتمل هذا العدد على مساهمات شرعية ومعرفية متنوعة منها معالم في المنهج القرآني (طه جابر العلواني)، من أجل منهاج قرآني تجديدي (سعيد شبار)، تفسير القرآن : من التوجيه المذهبي إلى المدخل المصطلحي (فريدة زمرد)، خصوصية النسق المفهومي القرآني (محمد المنتار)، حاجة الأمة إلى تفسير يعيد صياغتها من جديد (عبد العزيز برغوث)، بنية القرآن مدخلا لإعادة القراءة (عبد الرحمن حللي)، عربية القرآن الكريم (إبراهيم أصبان)، نحو استئناف التأسيس المنهجي لعلم التعامل مع آثار النبوة (أحمد عبادي)، المنهج اللفظي: استمداد من النظام القرآني (نعيمة لبداوي)، مفهوم الترتيل: النظرية والمنهج (محمد المنتار).

أما العدد الأخير من المجلة في تلك السنة فقد خصص لـ " الوحيُ والعالَم: رؤى ومقاربات" (عدد 28- 2008)، والذي طرح سؤال "الاستمداد من الوحي" باعتباره من الأسئلة المعرفية والوجودية التي يتجدّد طرحها والبحث فيها بشكل مستمر ودائم، فمادام العقل الإنساني النِّسبي هو الذي يتعامل مع النص الإلهي المطلق، فإن أفهامه لهذا النص تتأثر بتغيرات الواقع الإنساني والكوني، وبتموجاته

[1] عضو سابق بالمكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح.

المختلفة، وبالتالي كان لزاما وضع هذه الفهوم على مشرحة البحث والتحليل والمراجعة، حتى لا تعيش هذه الفهوم اغترابا في المكان والزمان والعالم، وخصص العدد 29- 2008 قضيته لـ "العلوم الإسلامية : أزمة رؤية أم أزمة تنزيل؟"حيث دعا فيه الأستاذ أحمد عبادي إلى العمل على تخليص العلوم الإسلامية من مختلف الآثار السلبية، و"جعلها قادرة وحاضرة في موكب التدافع المعرفي الكوني الراهن، ليكون لها إسهامها الإيجابي في ظل ظروف وتحولات قاهرة لا ترحم المتخلف عنها". وقد تناولت الدراسات التالية: " نحو تأسيس علم المراجعات في التراث الإسلامي" للدكتور طه جابر العلواني، "في طبيعة الأزمة التي يمر بها الفكر الإسلامي" للدكتور أبو يعرب المرزوقي، "العلوم الإسلامية: الاستيعاب والتجديد" حوار مع الدكتور أحمد عبادي، ومفهوم الأمة وأزمة الفصام بين العلوم الإسلامية والإنسانية " للدكتورة منى أبو الفضل، و"من مظاهر التحيز في العلوم الإسلامية" للدكتور سعيد شبار، و" سؤال المنهج في التعامل مع مصادر المعرفة الإسلامية" للباحث محمد الغرضوف.

ج- دار الحديث الحسنية:

تأسست دار الحديث الحسنية سنة 1964 بهدف تكوين علماء في الحديث النبوي الشريف وفي العلوم الشرعية عموما، وهي تشتغل في مجال الدراسات الإسلامية العليا المتخصصة في علوم القرآن والسنة النبوية، والفقه الإسلامي وأصوله، وتعرض مسارها لتطورات متعددة، آخرها مشروع إعادة هيكلتها ومراجعة وظيفتها وعلاقتها بمحيطها.

وقد قامت دار الحديث الحسنية سنة 2007 و2008 بعدد من الأنشطة الثقافية والعلمية كما عرفت عددا من المشاكل المتعلقة بتدبير هذه المؤسسة، وأهم هذه الأنشطة :

– تميزت سنة 2007 بانطلاق عملية بناء المقر الجديد لدار الحديث الحسنية، كما صدرت العديد من القوانين تهم تعيين أساتذة التعليم العالي لدعم هيئة التدريس، حيث تم توظيف 10 أساتذة للتعليم العالي المساعدين متخصصين في اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية ومقارنة الأديان، حسب نشرة المنجزات للوزارة لسنة 2007.

– كما استصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2007 العديد من النصوص القانونية التي تهم دار الحديث الحسنية، وهي كالتالي :

1 ـ مرسوم رقم 2067.24 صادر في 19 من جمادى الآخرة 1428 (5 يوليو 2007) بإحداث أجرة عن الخدمة المقدمة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وذلك بمساهمة في تغطية مصاريف مجلة "الواضحة" التي تصدرها مؤسسة دار الحديث الحسنية، وقد تم تحديد تعريفة الخدمة المشار إليها أعلاه بمقتضى القرار المشترك لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير المالية والخوصصة رقم 269606 الصادر في 5 يوليوز 2007.

2 ـ قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 121607 صادر في 11 من جمادى الآخرة (27 يونيو 2007) بتحديد برامج التكوين ونظام الدراسات والامتحانات والمراقبة المستمرة للمعلومات بمؤسسة دار الحديث الحسنية.

3ـ تحديد شروط الانتقاء وكيفية إجراء المباراة الخاصة بولوج سلك التكوين الأساسي المتخصص بمؤسسة دار الحديث والقرار يحمل رقم 1217.07 صادر يوم 27 يونيو.

4 ـ قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية 12.18.07 بتحديد شروط الانتقاء وكيفيات إجراء المباراة الخاصة بولوج سلك التكوين العالي المعمق بمؤسسة دار الحديث الحسنية.

5ـ تحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين الأساسي المتخصص بمؤسسة دار الحديث برسم السنة الدراسية 2007 – 2008 حسب القرار رقم 1219.07.

6ـ تحديد عدد المقاعد المتبارى في شأنها لولوج سلك التكوين العالي المعمق بمؤسسة دار الحديث الحسنية برسم السنة الدراسية 2007 – 2008، وقد حدد عدد المقاعد المتبارى في شأنها في 50 مقعدا وذلك بزيادة 5 مقاعد مقارنة مع الموسم الدراسي 2006–2007 وفق القرار رقم 1220.07.

7ـ قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رقم 899.07 صادر في 10 ماي 2007 بتحديد عدد المترشحين الأجانب المقبولين لولوج سلك التكوين الأساسي المتخصص بمؤسسة دار الحديث الحسنية، وقد حدد عدد المترشحين في 10 مقاعد وذلك بزيادة 5 مقاعد مقارنة مع الموسم الدراسي السابق، وحدد القرار نفسه عدد المرشحين الأجانب المقبولين لولوج سلك التكوين العالي المعمق بمؤسسة دار الحديث الحسنية في 5 مقاعد.

– نظمت دار الحديث خلال سنة 2007 ثماني محاضرات ألقاها مجموعة من الأساتذة من مختلف التخصصات والمعاهد الوطنية والدولية.

- تمت مناقشة العديد من الرسائل والأطروحات، حيث ناقش 15 طالبا أطروحاتهم لنيل دكتوراه الدولة، وتمت مناقشة 16 رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (وحدة أسانيد الموطأ والصحيحين)، و23 رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (وحدة قواعد أصول الفقه وضوابطه في تفسير نصوص الشريعة)، و24 بحثا لمناقشة دبلوم التأهيل في العلوم الإسلامية.

- في المقابل أدت مشاركة باحث أمريكي إلى جانب مغاربة في ندوة علمية عقدت في مراكش حول موضوع : "البحث عن سبل تطوير البرامج التعليمية ومناهج التدريس بدار الحديث الحسنية"، وتولى موظف يحمل الجنسية الأمريكية من أصل إيراني يدعى كامبيز كانكابسيري، منصب مدير الشؤون الأكاديمية بدار الحديث الحسنية، وهو الذي تولى شخصيا توجيه دعوات إلى الشخصيات التي شاركت في الندوة التي عقدت في مراكش ما بين 23 و26 فبراير 2007، وقد أكد وزير الأوقاف أحمد التوفيق أن اللقاء المغلق الذي عقده بمراكش يعتبر لقاء أكاديميا ولا يحتاج إلى تسليط الأضواء أو حضور وسائل الإعلام، وأن الأمر لا يعدو أن يكون ندوة علمية، إلا أنه في مارس 2007 صرح مدير دار الحديث الحسنية الدكتور أحمد الخمليشي بأن إصلاح دار الحديث الحسنية ينبغي أن يدبر داخليا وفي إطار القوانين المنظمة، وأنه لا ضرورة لنقل ما ينبغي أن يكون داخليا للصحافة والنشر والحوار الخارجي، وهو ما رد عليه وزير الأوقاف أحمد التوفيق الذي كشف بأن الهدف من إصلاح دار الحديث الحسنية هو أن تصير معهدا جديدا للدراسات الدينية لا يهتم فقط بالعلوم الشرعية، ولكن ينفتح على معرفة الأديان الأخرى.

وفي يوم 18 مارس 2007 أوردت جريدة التجديد خبرا مفاده أن الأستاذ الأمريكي كامبيز يرفض إجراء حوار معه حول دوره في إصلاح دار الحديث الحسنية وأن وزارة الأوقاف اشترطت عليه ألا يدلي بأي تصريح للصحافة إلا بإذن من وزير الأوقاف، وقد غادر الموظف الأمريكي كامبيز كانكابسيري منصبه بدار الحديث الحسنية في أبريل 2007، وقد كان أحمد التوفيق وزير الأوقاف قد كلفه بثلاث مهام : الأولى هي بناء قاعدة معطيات لإنشاء مكتبة متخصصة باللغات الأجنبية بدار الحديث على غرار مجموعة كانتويل سميث في هارفارد، والثانية هي إعطاء درس اختياري حول مداخل فكرية في الدراسات الإسلامية لطلبة السنة الثانية بعد الإجازة، والثالثة هي تخصيصه ساعات في مكتبه لنصح الطلاب إذا طلبوا توجيهات ما.

وبالنسبة لسنة 2008 فقد عرفت إصدار قرارين لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الأول صدر يوم 11 نونبر يحمل رقم (930.08) ويتعلق بتحديد برامج التكوين ونظام الدراسات والامتحانات والمراقبة المستمرة للمعلومات بمؤسسة دار الحديث الحسنية، والثاني صدر يوم 7 نونبر ويهم إجراء مباراة لتوظيف 8 أساتذة مساعدين للتعليم العالي

بدار الحديث في العديد من التخصصات وهي : علوم القرآن والعقيدة ومقارنة الأديان والفلسفة ومناهج البحث والتاريخ وعلم الاجتماع والقانون.

- تمت مناقشة 18 أطروحة لنيل دكتوراه الدولة و5 رسائل لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (وحدة أسانيد الموطأ والصحيحين)، و7 رسائل لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة (وحدة قواعد أصول الفقه وضوابطه في تفسير نصوص الشريعة) و18 بحثا لنيل شهادة التأهيل في العلوم الإسلامية.

- وعقدت دار الحديث اتفاقيات مع المؤسسات ذات الاهتمام المشترك خلال سنة 2008 وهي:

- مذكرة التفاهم للتعاون مع جامعة دار السلام الإسلامية ومعهد دار السلام الحديث للتربية الإسلامية كونتو بإندونيسيا.

- اتفاقية تعاون مع مؤسسة ابن رشد للدراسات الإسلامية العليا ببلجيكا.

- مذكرة تعاون مع جامعة شنقيط العصرية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- اتفاقية تعاون مع جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان بالسودان.

- اتفاقية تعاون علمي مع المعهد العالي للفكر الإسلامي بفرنسا.

والواضح أن وضعية دار الحديث الحسنية لم تعرف الاستقرار المطلوب منذ الهزة التي تعرضت لها في سنة 2007، دون أن تستعيد مكانتها التي برزت بها في بدايات نشأتها.

د- تأهيل الأئمة والمرشدات

شكل موضوع تأهيل الأئمة والمرشدات أحد أبرز محاور إصلاح الحقل الديني منذ انطلاقته الجديدة في سنة 2004، لينطلق المشروع في سنة 2005 عبر فتح باب الترشيح في وجه حملة الإجازة للاستفادة من تكوين يستغرق 12 شهرا، ولتكوين 150 إماما و50 مرشدة. وقد واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال سنتي 2007 و2008 برنامج تكوين الأئمة والمرشدات، كما عرفت سنتي 2007 و 2008 العديد من الإجراءات همت فئة الأئمة والخطباء أهمها :

- عينت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2007 ، 693 قيما دينيا بالمساجد الجديدة والمضمومة إلى قطاع الأوقاف، وعوضت 525 قيما دينيا، وأعفت 17 قيما دينيا إما لعجزهم عن أداء مهامهم أو بسبب مخالفات وأخطاء مهنية، كما استفاد

أزيد من 40 ألف إمام مغربي من التغطية الصحية بمناسبة اليوم الوطني للمساجد، وكان الملك قد سلم خمس بطائق للتغطية الصحية لخمسة أئمة.

وتم إصدار مذكرة وزارة الأوقاف إلى الخطباء والوعاظ والأئمة، خلال شهر يونيو 2007، توصيهم بتجنب كل ما يمكن أن يفهم منه أنه حملة انتخابية لفائدة أو ضد شخص أو جهة ما، مع ضرورة طلب الإعفاء من المهام لكل من أراد الترشح أو المشاركة في الانتخابات القادمة شهرا قبل الانتخابات.

أما سنة 2008 فقد عرفت تخرج 4 أفواج خلال سنة 2008 ضمت 584 إماما ومؤطرا و208 مرشدات، وتنظيم جهاز الأئمة والمرشدات التابع للمجلس العلمي المحلي بفاس وبالتعاون مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة، طيلة شهري أبريل وماي مشروع "ورشة خيمة الشباب" بالمؤسسات التعليمية تحت شعار "سنة 2008 سنة يقظة وصحوة إسلامية منفتحة من الشباب إلى الشباب، وكذا إحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين لتمكين القيمين من التغطية الصحية.

وفيما يلي جدول بنسب المستوى العلمي عند أئمة المساجد والذي شكل خلفيةفي إطلاق مبادرة ميثاق العلماء :

الاستفادة من التعليم العمومي	النسبة
بدون تعليم عمومي	%82
المستوى الابتدائي	%16,8
المستوى الثانوي	% 0,9
المستوى الجامعي	%0,3
المجموع	**%100**
حفظ القرآن والمعرفة الشرعية	النسبة
حافظ للقرآن الكريم فقط	% 39
حافظ للقرآن مع بعض المتون	%33
حافظ وعارف ببعض القراءات مع بعض المتون	% 20
حافظ مع بعض القراءات	% 4
أخرى	% 4
المجموع	**%100**

المصدر: وزارة الأوقاف

هـ- نقل الأئمة وإعفاؤهم

بعد اعتماد دليل الإمام والخطيب كمرجعية حاكمة لتصورات الأئمة والخطباء والموجهة لمنهجية اشتغالهم، ومرتكزات خطابهم في المساجد وفضاءات الوعظ الديني، وعلى ضوء ذلك اتخذت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال هذه المرحلة العديد من الإجراءات في حق بعض الأئمة نورد بعضا منها فيما يلي :

- أبريل 2007 حركة تنقيلات في صفوف بعض أئمة المساجد من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى مدن بعيدة من تلك التي يمارسون فيها عملهم، دون استشارة الأئمة ودون الأخذ بعين الاعتبار شبكة العلاقات الاجتماعية وظروف الاستقرار.

- يونيو 2007 توقيف خطيب جمعة بمسجد لحلايف بمدينة حد السوالم التابعة لإقليم سطات من قبل وزارة الأوقاف، وذلك لمهاجمته لخمارة يملكها يهودي بالقرب من ضريح سيدي رحال بحد السوالم وغير بعيد عن المسجد. وعزت المندوبية سبب التوقيف إلى مخالفة الخطيب لدليل الإمام.

- توقيف الإمام عبد الرحمن آيت علي إمام مسجد تومشغل بأكادير في شهر أبريل من سنة 2008 من قبل وزارة الأوقاف، وعزم الإمام رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية ضد المسؤولين عن قرار عزله من أداء مهمته ودون تمكينه من القرار المذكور وحيثياته.

- توقيف الخطيب إبراهيم ناصر والإمام عبد العزيز الأبيض بأكادير خلال شهر شتنبر من سنة 2008 من قبل وزارة الأوقاف من جميع المهام الدينية بصفة دائمة.

- شهر دجنبر من سنة 2008 رفض السلطات الترخيص للجمعية الاجتماعية للقيمين الدينيين بشيشاوة رغم وضعية ملفها القانوني، ويأتي العمل على تأسيس هذه الجمعية نظرا للحالة المزرية التي تطال القيمين الدينيين، ورغبة في تحسين ظروفهم وإضفاء الاحترام على أسرهم المرتبطة بهم وينضوي تحت هذه الجمعية أئمة أغلبهم من المناطق الجنوبية.

و- التأطير الديني للجالية

أفرز التنامي الديموغرافي للمغاربة في المجال الأوربي خصوصا والغرب عموما والذي تجاوز ثلاثة ملايين مغربي ضمنهم 80 % في أوروبا بروز تحديات اجتماعية وثقافية ولغوية جديدة ذات أثر بالغ على المستوى الديني، لاسيما في ظل التقاطب

المغربي الجزائري في الساحة الأوروبية، وتصاعدت حدة هذه التحديات في السنوات التي تلت تفجيرات مدريد في مارس 2004 والتي طرحت سؤال التأثر المغربي بهذه الموجة من التفجيرات وما يعنيه ذلك من تحديات أمنية عابرة للحدود، ثم أدى ظهور النشاط الشيعي في صفوف المغاربة في بعض الدول الأوروبية إلى الانتباه للمخاطر المذهبية والطائفية المستقبلية، وتوازى ذلك مع لجوء الدول الأوربية إلى طرح سؤال الوجود الإسلامي داخلها مع السعي لتنظيمه وضبطه وبناء مؤسسات له مثل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا وما نتج عن ذلك من صراعات على التمثيلية في صفوف الجاليات المسلمة وخاصة منها المغاربية، وهي عوامل فرضت وضع التأطير الديني للجالية في مقدمة الأولويات في السياسة الدينية للدولة، وحتمت بناء تصور له وهو ما اكتمل في سنة 2007 بإعلان مشروع المجلس العلمي المغربي لأوروبا، والذي تم تقديمه بحذر خشية إثارة ردود فعل سلبية عند صفوف اليمين الأوربي وخاصة منه المتشدد والذي يرى في مثل هذه الخطوات محاولات للتدخل في الشأن الداخلي مثلما حصل في هولندا، والتي أثير هذا الموضوع في برلمانها في سنة 2008 .

ورغم قدم الاهتمام بهذا الموضوع إلا أنه خضع لمقاربة ضيقة اقتصرت في الغالب على إرسال مؤطرين خلال شهر رمضان، ثم محاولة الانفتاح على الجمعيات الدينية الناشطة في صفوف المغاربة، ليتطور الأمر إلى محاولة تأسيس مؤسسات ذات تمثيلية، وعلى خلاف سنة 2007 فإن سنة 2008 سجلت تحولا في مسار التأطير الديني للجالية، وتمثل ذلك في :

- تخصيص مبلغ 120 مليون درهم للتأطير الديني للجالية المغربية المقيمة بالخارج ضمن ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في السنة المالية 2008، وتوزع هذا المبلغ على مجموعة محاور منها: تخصيص 70 مليون درهم إعانة لفائدة الجمعيات المهتمة بالتأطير الديني للجالية المغربية في الخارج، و30 مليون درهم لفائدة بناء مساجد في الخارج، بالإضافة إلى نفقات تهم مصاريف البعثات الأجنبية ومصاريف نقل الوعاظ والأئمة والمرشدات إلى الخارج، وبحسب وثائق مشروع قانون مالية 2008 فإن المؤشرات الرقمية المؤطرة لذلك شملت دعم ما لا يقل عن 50 جمعية مغربية دينية بالخارج، ودعم مشاريع ما لايقل عن 15 مسجدا، وإيفاد ما يناهز 400 قيم ديني، وإنتاج 200 ساعة من البرامج الدينية السمعية البصرية لفائدة الجالية المغربية بالخارج.

- إحداث المجلس العلمي المغربي لأوروبا، وقد صدر الظهير المنظم له في 20 أكتوبر 2008 ونشر في الجريدة الرسمية عدد رقم 5680 بتاريخ 6 نونبر 2008، كما صدر ظهير تعيين رئيسه الشيخ الطاهر التجكاني بالإضافة إلى 17 عضوا ضمنهم خمس نساء، وتنص المهام المحددة للمجلس على "السهر على حسن أداء الفرائض

الدينية والقيام بشعائر الإسلام في جو من الطمأنينة في إطار العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي، والمساهمة في أي حوار مفتوح بين كافة العقائد، وتنسيق أشغاله مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، وتقديم المساعدة للجالية المغربية المسلمة المقيمة في أوروبا لاسيما الشباب منها لتمكينها من الفهم الصحيح للإسلام، والنهوض بالتربية الاجتماعية للنساء المغربيات المقيمات في الخارج، والإشراف على عمل المساجد التي يسيرها مغاربة مقيمون في الخارج، والعمل عند الضرورة وبتنسيق مع المؤسسات الوطنية المختصة على تنظيم دورات تدريبية لفائدة الأئمة"، وهي مهام تدل على الدور الواسع للمجلس، كما كان لافتا الحرص على النص في ديباجة الظهير على "التماشي مع مقتضيات التشريعات الوطنية للبلدان المضيفة" و"الانسجام مع القيم الكونية للتسامح والتقدم والتضامن والسلم التي تتقاسمها المملكة المغربية مع تلك الدول"، وهي المقتضيات التي تمثل خطوة استباقية لاحتواء أي ردود فعل مضادة من الدول الأوربية لخطوة إحداث المجلس.

وقد عقد المجلس أول دورة له يومي 24-25 يناير 2009 وذلك بمقر المجلس العلمي الأعلى، سطر فيها أول برنامج سنوي لسنة 2009، كما تم البدء في "تشخيص الحالة الدينية للجالية المغربية بمختلف البلدان الأوربية".

- تضمين المخطط الأولي الوطني للنهوض بشؤون وأوضاع المواطنين المغاربة بالخارج 2012/2008 محور "إرساء برنامج حكومي تشاركي مندمج للتوجيه الديني والتربية الإسلامية السليمة".

- 8 نونبر 2008 اجتماع جمعيات مسيري المساجد المغربية بإسبانيا وإيطاليا والتي ضمت أزيد من 140 مشاركا من هذين البلدين، والذي عرف جدلا واسعا في إعلام بلدان إقامة هؤلاء المسيرين، حيث اعتبر إعلاميون وسياسيون هذه اللقاءات تدخلا في شؤون هذه الدول التي تعتبرهم مواطنيها، وكانت صحف إسبانية قد وصفت هذا اللقاء بأنه تدخل في الشؤون الدينية الإسبانية، واعتبرته صحيفة "إلباييس" رغبة في السيطرة على الجاليات المغربية الموجودة في الخارج.

- نونبر 2008 أثار لقاء نظمته وزارة الأوقاف بحضور 40 إماما من هولندا ضجة في هذا البلد بعد أن طالب نائب برلماني هولندي توضيحات من الحكومة بخصوص هذا الموضوع الذي اعتبره تدخلا من الرباط في شؤون هولندا، وقد قلل وزير الاتصال خالد الناصري من هذه الضجة، وشدد على "أن الحكومة المغربية تعتبر نفسها من خلال مثل هذه اللقاءات في تفاعل مع رعايا المملكة الموجودين في أوربا".

تبرز مجموع التطورات أن سنة 2008 كانت سنة انطلاق مؤسساتي اعتمد على رصيد التراكم الأولي المسجل في السنوات الأخيرة، وخاصة من حيث بناء علاقات مع قيادات ورموز دينية للجالية في عدد من الدول الأوربية، وهو ما يعني أن المجلس سيكون إزاء اختبار حاسم لتأكيد موقعه كمرجعية دينية قادرة على مواجهة تهديدات الخصوصية الدينية المغربية في الخارج، وفي الوقت نفسه تجسيد مقتضيات الحوار والانفتاح التي طرحها ضمن أهدافه.

4. الزوايا:

عرفت سنة 2007 و2008 تحولا نوعيا في الواقع الديني مس وظيفة الفاعل الصوفي بشكل رئيس نظرا للرهانات السياسية والدينية التي أصبحت مطلوبة منه أن يؤديها ضمن استراتيجية إعادة تأهيل الحقل الديني في المغرب. وبالجملة يمكن تتبع مستويات هذا التحول النوعي من خلال التركيز على ثلاثة توجهات استراتيجية في السياسات الدينية في المغرب، يتعلق الأول بمفهوم التدين الذي يراد للزوايا الصوفية أن تؤسس له، ويتعلق الثاني بوظيفة الفاعل الصوفي ضمن الحقل الديني، أما التوجه الثالث فيتعلق بالعائد الإقليمي والخارجي من الرهان على التصوف. وتؤكد مجمل المعطيات المتعلقة بالحركية الصوفية التي شهدتها سنة 2007 و2008 أن السياسة الدينية في المغرب بعد أحداث 16 ماي اتجهت إلى أن يقوم الفاعل الصوفي بدور البديل للتوجهات السلفية من جهة، وأن يضطلع بنشر نموذج للتدين غير "المسيس"، وهو ما يعني أن يتقوى دوره داخل الحقل الديني على حساب الحضور الفاعل للحركة الإسلامية، دون أن نغفل الدور الخارجي الذي تراهن فيه الدولة على التصوف لفتح نافذة المغرب على دول إفريقيا وجنوب الصحراء والاستجابة للأجندة الأمريكية.

التصوف في الخطابات الرسمية:

حمل تعيين ذ. أحمد التوفيق وزيرا للأوقاف في نونبر 2002 دلالة كبيرة على التأشير على معالم تحول استراتيجي في توجهات السياسة الدينية في المغرب، لجهة إعادة الاعتبار للفاعل الصوفي في الحقل الديني والرهان على دوره في موازنة التوجه السلفي غير المسيس والذي استفاد من وضعية سماح في السابق، وكان ذلك جزءا من تكيف المغرب مع متغيرات الساحة الدولية واستباقا لتوجهات السياسة العالمية التي كانت تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من شتنبر في اتجاه محاصرة التيار السلفي بمختلف مكوناته. وقد اتضح هذا الهدف بشكل أكبر بعد تفجيرات 16 ماي 2003، ومنذ سنة 2004 ومع لقاء سيدي شيكر الأول بدت معالم استراتيجية إعادة الاعتبار للفاعل الصوفي والتي وضحتها الرسالة الملكية لهذا اللقاء في ثلاثة أبعاد:

- مساندة الإمامة الشرعية.
- تحرير النفوس من حب الرئاسة المغرضة وترويضها على الشكر لله ونبذ أنواع الأنانية والطغيان؛ وهو ما شرحته بوضوح الرسالة الملكية إلى التجمع

حين أطلقت على ذلك تحصين الإسلام السني الصحيح من "التدين المسيس".

- التخريج التربوي لجيل لا تتناقض النوازع الكونية عنده مع الروح الوطنية الخالصة.

وفي هذا السياق أبرزت الرسالة الملكية رغبتها في فتح المجال لمبادرات الفاعل الصوفي ومساهمته: "فإننا نرى أن حرية التنظيم والمبادرة المكفولة بالقانون تفسح المجال أمام جميع الطاقات التي كانت مكبوتة في سياقات الخوف والتوجس والإقصاء والاحتكار، فلا شيء مع هذه الاختيارات المنصفة يمكن أن يحد اليوم من المبادرات الخيرة الراقية"، وقد برزت معالم هذه الاستراتيجية بشكل أكثر وضوحا في الرسالة الملكية الموجهة للتجمع العام لرواد الطريقة التجانية الذي انعقد في 27 يونيو 2007، حيث أكدت على رهان الدولة على رعاية الزوايا الصوفية، وحددت الأدوار والوظائف التي تراهن الدولة فيها على الزوايا والطرق الصوفية، ويتعلق الأمر بتحصين الإسلام السني الصحيح من "البدع الضالة، ومن التطرف الأعمى، والتسييس المغرض"، وقد وضحت هذه الرسالة مفهوم التدين غير المسيس الذي يطلب من الطرق والزوايا الصوفية أن تكون الفاعل الأساسي الذي يضطلع بتمثيله ونشره في الحقل الديني وتوسيع دائرة انتشاره، وترسيخ مبادئها وقيمه، وعبرت عنه بـ "الرسالة الأخلاقية والتربوية" والتي تعني من جهة : " مكارم الأخلاق، والطهارة السلوكية والانضباط، والالتزام بالفرائض، والمواظبة على ملء الوقت بالذكر، والالتزام بالجماعة، والترفع عن الضغينة، والعفو عند المقدرة، والتسامح والتعايش مع الغير، والتصافي والصفح الجميل، والتنافس في أعمال البر وترسيخ وشائج الأخوة الدينية"، وتعني من جهة أخرى البعد "عن التطرف والانغلاق والغلو في الدين".

ويأتي في هذا السياق الأمر الملكي المتضمن في الرسالة الملكية إلى المشاركين في الدورة الوطنية الأولى للقاء سيدي شيكر للمنتسبين للتصوف المنعقدة يوم الجمعة 19 شتنبر 2008 بإقامة لقاء وطني منتظم لكل الفعاليات المشكلة للنسيج الصوفي في المغرب بهدف "المشاركة على الوجه المرضي، كما وكيفا، في كل ما من شأنه دعم القيم الروحية، والفضائل الربانية، والتأطير الأخلاقي للمجتمع"، وتبرز هذه الرسالة الأدوار التي ألقتها السياسة الدينية في المغرب على كاهل هذا النسيج وهي الإسهام : " في الإرشاد الروحي، ونشر العلم والتنمية، والدفاع عن حوزة الوطن ووحدته، وتماسك المجتمع، وتثبيت الهوية الدينية للمغاربة".

ويبرز الرهان على الدور الخارجي للزوايا الصوفية في نفس الرسالة الملكية، من خلال الحديث عن دور الطرق والزوايا الصوفية في نشر التربية الروحية، ومكارم

أخلاقها العليا في بلدان الساحل والعمق الإفريقي، وترسيخ صلات الأخوة والتضامن الإفريقي بين المغرب وأشقائه. وتأكيدا على هذا الدور، فقد وافق الملك على أن يتم تنظيم لقاءات سيدي شيكر بصيغتين : وطنية وعالمية، على أن تكون الصيغة العالمية مرة كل سنتين في فصل الربيع.

الزوايا الصوفية في المغرب :

سجلت سنة 2007 و2008 حراكا صوفيا متناميا من أجل احتلال موقع فاعل داخل الحقل الديني، وعلى الرغم من ضعف حصيلة هذا الحراك بالنظر إلى الأدوار والوظائف التي أنيطت بهذا الفاعل القديم/ الجديد، وبشكل خاص مهمة التأطير الأخلاقي في المجتمع، فإن الحركية التي سجلت على العديد من المستويات تؤشر على بداية الانتعاش داخل مكونات هذا الفاعل في اتجاه الاستجابة للرهانات المطلوبة منه سياسيا ودينيا.

وفي هذا السياق نسجل تنظيم الملتقيات الآتية :

لقاءات سيدي شيكر : وهو الذي أحيته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في سياق الاستراتيجية الجديدة لإعادة هيكلة الحقل الديني التي علقت على الفاعل الصوفي أدوارا ووظائف استراتيجية ثلاثة كما تقدم.

يقع رباط سيدي شيكر تاريخيا في بلاد القبيلة الكبرى المعروفة برگراكة، وموقعه منها على ضفة وادي تانسيفت، على بعد ما يقرب من ثمانين كيلومترا جنوبي غربي مدينة مراكش. أما من الناحية الإدارية اليوم فيقع ضمن المجال الترابي لدائرة حمر بولاية آسفي.

وسيدي شيكر هو أحد أصحاب عقبة بن نافع الفهري، الفاتح الكبير لبلاد المغرب، أدركه المرض عند مرور عقبة قافلا من سوس، فتوفي ودفن في هذا المكان. وصار مسجد وضريح سيدي شيكر قبلة ومزارا لأتباع العديد من الطرق الصوفية الذين كانوا يقدمون إليها من جميع جهات المغرب، وينتظمون في لقاءات سنوية غالبا ما تكون في شهر رمضان؛ " للتعارف وتبادل الآراء بشأن مذاهب أكابر المشايخ وطرقهم في التربية الصوفية والسلوك الأخلاقي، ومن أجل دراسة المؤلفات المعتمدة في أوساطهم".

وقد كان تنظيم لقاءات سيدي شيكر من إبداع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي قصدت منه تكتيل النسيج الصوفي وتقوية بنيته التنظيمية حتى يتأهل

للأدوار والوظائف المطلوبة منه، وقد عبر موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن أهداف الوزارة من إحيائها لهذه اللقاءات وحصرها فيما يلي :

- تجميع شيوخ الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا التابعة لها.
- وصل الزوايا المنقطعة بالزوايا الأم وتشجيع الوزارة لاندماج الزوايا.
- إتاحة فرصة التعارف على المؤسسات الوريثة لفكرة التصوف في المملكة، وإتاحة فرصة التعارف للقائمين على هذه المؤسسات فيما بينهم من أجل إعادة إحياء وظائفها الروحية والتربوية المعهودة.
- إحياء وظائف المؤسسات الصوفية.

وقد اقترحت الوزارة أن يتم تنظيم هذه اللقاءات في صيغتين، صيغة وطنية يتم تنظيمها في شهر رمضان كل عامين، وكان لقاؤها الأول أيام 18-19-20 رمضان المعظم عام 1429هـ الموافق لـ 19-20-21 شتنبر 2008م، وهي التي قصد منها تحقيق الأهداف السالفة، وصيغة عالمية يتم تنظيمها في فصل الربيع كل عامين، وهي التي وضعت لها الوزارة هدف ربط الصلة بين المنتسبين في المغرب والمنتسبين في مختلف بلدان العالم، وقد تم اللقاء الأول بتاريخ 24-26 رجب عام 1425هـ الموافق لـ 10-12 شتنبر 2004م.

*** لقاء سيدي شيكر العالمي الأول : انعقد اللقاء العالمي الأول في 24-26** رجب عام 1425هـ الموافق لـ 10-12 شتنبر 2004، ويظهر من خلال تتبع برنامج اللقاء أن فقراته ومحاوره مضت في تأكيد الأدوار والوظائف المنوطة بالزوايا الصوفية، وعلى رأسها وظيفة التأطير الأخلاقي للمجتمع، بالإضافة إلى أهداف أخرى نقرأها في عناوين المحاضرات التي ألقيت في هذا اللقاء ومنها :

- التركيز على راهنية التصوف والحاجة إليه.
- ربط التصوف بمحيطه السياسي.
- تأكيد التلازم بين التصوف والمواطنة.
- إبراز دور التصوف في الحياة اليومية.

• **لقاء سيدي شيكر الوطني الأول : انعقدت الدورة الوطنية الأولى من هذا في** 18-19-20 رمضان 1429 موافق 19-20-21 شتنبر 2008، وشاركت فيه اثنتان وثلاثون زاوية، منها الزاوية البوعزاوية، والبقالية، والبودشيشية القادرية، والتجانية والزاوية الجزولية، والحراقية، والدرقاوية والحمدوشية، والريسونية والناصرية

والرحالية والدلائية الهوارية، والصديقية والعلمية المشيشية والكتانية وغيرها (انظر اللائحة المفصلة في ختام هذا المبحث)، ويظهر من خلال برنامج هذا اللقاء أن التركيز كان فيه على بحث وظائف زوايا التصوف عبر التاريخ، كما كان فيه تداول الرأي بين شيوخ الزوايا حول سبل إحياء هذا الدور في الوقت الحاضر.

- التجمع العام لرواد الطريقة التجانية : وقد نظمته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمدينة فاس من 27 إلى 30 يونيو 2007، وجمعت فيه المنتسبين إلى الطريقة التجانية – أتباع الشيخ أحمد التجاني– من الشيوخ والعلماء والمقدمين والفقراء الذين ينتمون إلى أزيد من أربعين دولة.

وقد ركز هذا الملتقى بالإضافة إلى التعريف بالشيخ سيدي أحمد التجاني على "الدور الاجتماعي والاقتصادي للطريقة التجانية بإفريقيا"، و"دور الطريقة التجانية في تمتين الروابط بين المغرب ودول جنوب الصحراء"، ودورها في نشر ثقافة السلام، وقد أوضحت الوزارة في موقعها أن الهدف من تنظيم هذا التجمع هو "فرصة سانحة لإطلاع الإخوة المنتسبين للطريقة الروحية التجانية على جهود المملكة المغربية من أجل بناء نموذج من التدبير في المجال الديني يراعي صيانة كل المقومات الأساسية في ديننا الحنيف، ويراعي ما يتطلبه العصر من الانخراط الفاعل في صيانة القيم وحفظ كرامة الإنسان"، وقد ألمح الشيخ إبراهيم صالح الحسيني رئيس مجلس الإفتاء بنيجيريا إلى الدور الذي تروم المملكة المغربية تحقيقه من خلال رعاية ملتقيات أتباع الطريقة التجانية بقوله : "حيثما وجد تجاني فإن صورة المملكة المغربية مرسومة في ذهنه وعقله وقلبه بسطور من نور"، دون أن يغفل بقية الأهداف الأخرى التي تراهن الدولة المغربية على تحقيقها من خلال رعاية التصوف والقائمين عليه، وذلك حين دعوة رؤساء وزعماء الدول الإفريقية ليسيروا على منهج الملك محمد السادس" لإنشاء "مجتمع خال من الإرهاب، خال من التعصب، خال من البدع".

- **الملتقى الدولي الأول للتصوف بالمغرب : والذي نظمته الطريقة العلاوية في مدينة** طنجة يومي 29 – 30 يوليوز 2007 الموافق 14 – 15 رجب 1428 وشارك فيه العديد من مشايخ الصوفية وخاصة من الجزائر، كما حضر فيه شيخ الطريقة الشاذلية المشيشية السيد نور الهدى الإبراهيمي الأندلسي الشاذلي.

- **المنتدى العالمي للمشيشية الشاذلية** : والذي نظم من قبل رابطة الشرفاء العلميين التي يرأسها عبد الهادي بركة بتعاون مع الرابطة المحمدية لعلماء المغرب تحت شعار : "من جبل العلم إلى العالم" بين 25 و 28 يوليوز 2008 في كل من طنجة وتطوان وجبل العلم، وقد شارك فيه مجموعة من العلماء والمفكرين المسلمين وغير المسلمين بالإضافة إلى شخصيات وازنة مثل مفتي مصر الشيخ علي جمعة، ولوحظ في

هذا الملتقى غياب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو الغياب الذي تم تفسيره بالصراع بين الرابطة المحمدية لعلماء المغرب والوزارة في استقطاب النسيج الصوفي، كما تم تفسيره من جهة أخرى بالصراع داخل النسيج الصوفي في تمثيل الصوفية المغربية، وهو ما كشفت عنه رسالة رئيس رباط الزاوية الريسونية للملك محمد السادس والتي تنتقد فيه سعي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى تهميش السند المغربي للتصوف "المشيشي العلمي"، وفرض السند المشرقي "الجنيد"، وقد ألمح أحمد عبادي في ندوة صحفية عقدت قبل افتتاح المنتدى بطنجة يوم الجمعة 11 يوليوز 2008 إلى بعض أهداف هذا المنتدى مركزا على البعد الخارجي والتربوي للتصوف :" هذا المنتدى يأتي نظرا لمركزية المملكة المغربية كقوة روحية عظمى من واجبها أن تتقاسم مع العالمين بعضا مما حباها الله به".

البودشيشية والتجانية : بين رهانات التأطير الأخلاقي والبحث عن العمق الإفريقي للمغرب

◆ الزاوية البودشيشية القادرية :

تشكل البودشيشية طريقة صوفية متفرعة عن الطريقة القادرية الكبرى، يرجع ابتداؤها إلى منتصف القرن الثامن عشر (18م)، وظهر في سندها رجال الطرق الأخرى كالشاذلية وفروعها، وتنسب إلى مجددها علي بن محمد بودشيشة بن البودخليلي الإنزناسني المغربي موطنا ونشأة.

وعرفت البودشيشية قبل ظهورها كطريقة بكونها عائلة ذات مكانة يقصد أفرادها للتبرك، وراعى لها الملوك تلك الحرمة، أما كلمة بودشيش فآتية من الدشيش، لقب به جدهم سيدي على أثناء مجاعة اجتاحت المنطقة وأهلكت الضرع والزرع، فجاء الأهالي من كل حدب وصوب وضربوا خيامهم بجوار الزاوية، فأطعمهم الطعام المعروف بالدشيشة حتى زالت المخمصة وظهرت سبل الكسب والعيش، وبفضل هذه الأعمال الاجتماعية المقرونة بالتأثير الروحي بلغت الزاوية البودشيشية مكانة خاصة في محيطها.

ثم لاحقا تجاوزت الطريقة البودشيشية ميدانها الإقليمي بركان وأحفير ووجدة، وظهرت بأهم المدن المغربية كسلا والدارالبيضاء ومراكش وأكادير وفاس ومكناس في عهد سيدي العباس، ثم زاد انتشارها في عهد ولده ورفيقه في الطريق حمزة؛ فأصبح لها

أتباع حتى خارج المغرب، وقد زادت الزوايا التابعة للطريقة على الأربعين زاوية في مختلف جهات ومدن المملكة.

يتميز شيوخ الطريقة البودشيشية بعلاقة احترام مع ولاة الأمور في الماضي والحاضر، وكان من نتائج هذه العلاقة تعيين حميلة بودشيش ابن الشيخ حمزة عاملا على إقليم بركان، كما تكفل الملك محمد السادس بعلاج شيخ الطريقة حمزة على نفقته الخاصة.

كما تنظم الزاوية البودشيشية كل سنة تجمعا لإحياء ليلة عيد المولد النبوي بمداغ، ويشهد هذه التظاهرة حشد كبير من أتباع الطريقة من مختلف أنحاء العالم، وهو أكبر تجمع جماهيري لمريدي الزاوية، ويعكس بشكل جلي مدى الانتشار والامتداد الذي أصبحت تحظى به الزاوية القادرية البودشيشية، وتشكل هذه المناسبة أكبر محج سنوي لأتباع الزاوية.

وقد نظمت خلال سنة 2007 ندوة دولية حول "التصوف والقيم المعاصرة" بمقر الزاوية البودشيشية بحضور عدة طرق صوفية أخرى (التجانية والوزانية والناصرية)، بالإضافة إلى المعتكف الصيفي السنوي بالزاوية الأم مداغ والذي نظم في صيف 2007 وصيف 2008.

وخلافا لكثير من الزوايا فقد نجحت الزاوية البودشيشية في المغرب في أن تستقطب إليها العديد من المثقفين والأطر الجامعية، واستطاعت أن تجمع في بنيتها التنظيمية بين الشباب المتعلم، والأطر المثقفة، إلى جانب الفئات الأقل تعلما، كما أنها نجحت في استيعاب مختلف المستويات الاجتماعية (أغنياء، فئات وسطى، فقراء من الطبقة الكادحة)، وتسللت بخطابها إلى مسؤولين سياسيين وأمنيين.

وتركز الطريقة البودشيشية في منهجها التربوي على "إحياء الممارسة الصوفية كما عرفها المغاربة منذ قرون، جاعلة هدفها الأسمى إحياء الدين في القلوب من أجل إسعاد الإنسان وتنوير طريقه، مع الاحترام الكامل لمعتقدات الغير من الأمم الأخرى"، وتركز في وسائل اشتغالها على "الصحبة في الله أولا، وذكر الله كثيرا ثانيا". وتضع "إصلاح القلوب" و"تخليق المجتمع" "والبعد عن مواقع التطرف والعنف" هدفا لمنهجها التربوي، وعلى الرغم من أنها وضعت نفسها على مسافة من التدخل في الشؤون السياسية، إلا أن ذلك لم يمنعها في بعض المناسبات من التعبير عن بعض المواقف السياسية مثل :

- موقفها القديم السياسي الرافض لمذكرة "إلى من يهمه الأمر" التي قام بتوجيهها الأستاذ عبد السلام ياسين إلى الملك محمد السادس سنة 1999.

- إصدارها بيان تستنكر للتصريحات التي أدلت بها نادية ياسين نجلة الشيخ عبد السلام ياسين زعيم جماعة العدل والإحسان، حول النظام الملكي ونظام الجمهورية.

- هذا فضلا عن موقفها من الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، وبالجملة فهذه المواقف السياسية انحصرت في الدفاع عن إمارة المؤمنين، ونصرة الرسول صلى الله عليه وسلم.

♦ الطريقة التجانية

أسس هذه الطريقة أحمد التجاني (1150هـ/ 1737 م- 1230هـ/ 1815 م) أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وهي لا تنتمي للشاذلية ولا لأتباعها الزروقية والتباعية، وقد ولد أحمد التجاني بعين ماضي بالجزائر، وهو من أصل مغربي لأن رابع آبائه هاجر من مراكش لعين ماضي وتوطن بها وتزوج من تجان فكانوا أخوالا له، ولهذا ينتسب للتجانية عن طريق المصاهرة، وهاجر إلى فاس- وبها قبره -، ولقيه أكابر العلماء والسلطان المولى سليمان الذي أخذ الطريقة عنه.

بدأت هذه الحركة من فاس وصار لها أتباع كثيرون في المغرب والسودان الغربي (السنغال) ونيجريا وشمال إفريقيا ومصر والسودان وغيرها من بلدان إفريقيا، وتعد الطريقة التجانية من أكبر الطرق الصوفية في العالم من حيث عدد أتباعها ومريديها.

وقد شهدت سنة 2007 تنظيم جمع عالمي للمنتسبين للتجانية بفاس أيام 28 - 30 يونيو 2007، والذي وجهت إليه رسالة ملكية، وانتهى الاجتماع بتجديد الولاء للملك محمد السادس، وذلك بعد أن نظر المغرب بنوع من التوجس للتحرك الجزائري الذي أقدم على تنظيم لقاء دولي تجاني في سنة 2006، وأسفرت هذه الرعاية مبايعة أتباع الطريقة التجانية للملك محمد السادس أميرا للمؤمنين، وإجماعهم على تأكيد ولائهم لملك المغرب ووفائهم لعهد البيعة الذي في عنق الشيخ أحمد التجاني للأسرة العلوية، وكذلك كان من نتائج هذا الاهتمام اضطلاع الزاوية التجانية بدور مهم في الوقوف إلى جانب المغرب في ملف الصحراء المغربية.

وتؤكد الزاوية التجانية في خطابها على أنها لا تدعي احتكار الشأن الديني، وأن هدفها هو الإسهام في بناء المواطن الصالح والمجتمع الصالح، وتعتبر أن مدخل ذلك هو إصلاح القلوب، على اعتبار أن التصوف يقوم على إصلاح الفرد وتربيته الروحية من خلال تربية القلب وتصفيته من الشوائب عن طريق الأذكار والمحبة

والتزاور، وتبتعد الطريقة التجانية عن التدخل في الشأن السياسي، وتعتبر الحياد هو موقفها في هذا الشأن دون أن يعني ذلك عدم الاهتمام بشؤون المسلمين.

♦ الحراك الصوفي في المغرب :

لم يسلم التوظيف السياسي للزوايا الصوفية من إثارة بعض الخلافات السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي : ظل التصوف مكونا في الخطاب الديني للدولة في مواجهة ما تعتبره تيارات دخيلة، كالتيارات السلفية أوالمد الشيعي في المغرب، وأيضا منافسة الحركة الإسلامية في مجال التأطير الأخلاقي للمجتمع، أما على المستوى الخارجي : ويتجلى في الصراع بين الجزائر والمغرب على احتضان الملتقى الدولي للطريقة التجانية، إذ قاطع المغرب الملتقى الدولي للتجانيين الذي انعقد بالجزائر في نونبر 2006، وقام في العام الموالي باسترداد زمام المبادرة من خلال تنظيمه لملتقى التجانيين في نهاية يونيو 2007 بعد ربع قرن من التوقف، وعلى خلفية ذلك شنت الجزائر حملة إعلامية على المغرب، وهو ما دفع وفدا من أتباع الطريقة التجانية يقدر عددهم بـ 145 شخصية دينية صوفية من مختلف دول العالم إلى تهدئة التوتر من خلال القيام بزيارة عين ماضي بولاية الأغواط بالجزائر يوم 4 يوليوز مباشرة بعد انتهاء فعاليات الملتقى.

وعلى الرغم من أن التوجهات الدينية في المغرب تمضي في اتجاه إعطاء دور أكبر للفاعل الصوفي في التأطير الأخلاقي للمجتمع، ومواجهة التيارات السلفية، وعلى الرغم من كل الجهود التي قامت بها الدولة لإحياء التصوف وزواياه، إلا أن العائد من كل هذه الجهود كان قاصرا عن تحديات التحدي التدافع القيمي والأخلاقي في المغرب.

وعلى العموم يصعب في هاتين السنتين 2007 و2008 تقييم هذا الأداء سواء بالاعتبار السياسي، أو باعتبار العائد الأخلاقي والتربوي على تدين المغاربة، على أن المسافة الفاصلة بين إحياء وظيفة التصوف 2004، وبداية حراكه 2007 و2008 لا توفر مساحة زمنية كافية لتقييم موضوعي.

♦ توزيع الزوايا حسب الطرق الصوفية

ولقد شكل اللقاء الأول من "لقاءات سيدي شيكر الوطنية للمنتسبين إلى التصوف" والذي رعته وزارة الأوقاف والشؤون الإ سلامية في 19 –21 شتنبر 2008 محطة لتقديم تصور أولي لخريطة التصوف المغربي إن على مستوى الانتشار الجغرافي

أو على المستوى الطرقي، ورغم ما قد يلاحظ من قصور على هذا التصنيف فإنه مثل مسحا أوليا مهما وقد جاء بحسب وثيقة اللقاء:

ملحق 3 : توزيع الزوايا حسب الطرق الصوفية

الطريقة الصوفية	عدد الزوايا المنتسبة لها في المغرب	النسبة %
الأدارسة	4	%0,42
البدوية	1	%0,10
البقالية	1	%0,10
البودشيشية	46	%4,79
البوعزاوية	5	%0,52
التهامية	4	%0,42
التجانية	270	%28,10
الجزولية	6	%0,62
الحجامية	1	%0,10
الحراقية	8	%0,83
الحمدوشية	15	%1,56
الدرقاوية	143	%14,88
الدلائية	1	%0,10
الرحالية	3	%0,31
الريسونية	3	%0,31
الزكاتية	1	%0,10
الزيانية	1	%0,10
الشاذلية	12	%1,25
الشرقاوية	3	%0,31
الصديقية	4	%0,42
الصوفية	12	%1,25
العجيبية	5	%0,52
العلاوية	3	%0,31
العلوية	7	%0,73
العمرانية	1	%0,10
العيساوية	28	%2,91
الغازية	1	%0,10
القادرية	48	%4,99
القاسمية	1	%0,10
الكتانية	27	%2,81

الكرزازية	2	%0,21
المباركية	1	%0,10
المختارية	3	%0,31
المساوريين	1	%0,10
المسكورية	1	%0,10
المشيشية	1	%0,10
الملامية	1	%0,10
الناصرية	69	%7,18
الوزانية	11	%1,14
تمصلوحت	1	%0,10
سيدي عبدالله الشريف	1	%0,10
مولاي علي الشريف	1	%0,10
غير محددة	203	%21,12
المجموع	961	%100,00

ملحق 4: ترتيب الطرق الصوفية العشر الأولى :

الترتيب	الطريقة	عدد الزوايا	النسبة من العدد الاجمالي (961)
1	التجانية	270	%28,10
	غير محددة	203	%21,12
2	الدرقاوية	143	%14,88
3	الناصرية	69	%7,18
4	القادرية	48	%4,99
5	البودشيشية	46	%4,79
6	العيساوية	28	%2,91
7	الكتانية	27	%2,81
8	الحمدوشية	15	%1,56
9	الشاذلية	12	%1,25
10	الصوفية	12	% 1,25

المصدر: وثائق اللقاء الوطني الأول لسيدي شكر 2008

وكان مثيرا أن جاءت الطريقة التجانية في قائمة الطرق الصوفية بالمغرب من حيث عدد الزوايا بـ 270 زاوية وهو ما يمثل 28,10%، أما البودشيشية فقد احتلت المركز الخامس بـ 46 زاوية في الوقت الذي كان فيه الحضور الإعلامي والميداني لهذه الأخيرة متقدما على الأولى.

5ـ الحركة الإسلامية المغربية :

يعالج هذا المحور موضوع الحركة الاسلامية المغربية بمختلف تياراتها الأساسية، بوصفها فاعلا دينيا يسهم في مجال القيم، ويعد عنصرا مؤثرا في مساراته وتوجهاته، وذلك من خلال رصد طبيعة حضورها ونوعية تفاعلها مع الأحداث والمستجدات الحاصلة في حقل التدين، وتحليل المواقف الصادرة عنها؛ وقد تطرقنا بشكل أساسي إلى الحركات الإسلامية التالية، مع الإشارة إلى أن التيار السلفي وكذلك كل من الحركة من أجل الأمة وحزب البديل الحضاري، حيث تم تخصيص فقرة لهما في محور الحركة الإسلامية وتحديات الاندماج السياسي، لن تكون ضمن التوجهات المدروسة في هذا المحور في هذا التقرير، بل سيتم التطرق لجوانب منها في فقرات أخرى :

أ- حركة التوحيد والإصلاح

ب- العدل والإحسان

ج- جماعة الدعوة والتبليغ

د- التعبيرات الجمعوية

1ـ حركة التوحيد والإصلاح

تميزت سنة 2007 وسنة 2008 بالنسبة إلى حركة التوحيد والإصلاح بثلاثة توجهات رئيسة :

أ - التفاعل مع تطورات إصلاح الشأن الديني.

ب- تجديد آليات الاشتغال في ساحة التدافع القيمي

ج- نصرة قضايا الأمة وتقوية جبهة مناهضة التطبيع.

أ- حركة التوحيد والإصلاح والتفاعل مع تطورات إصلاح الشأن الديني:

انطلقت الحركة في تعاطيها مع إصلاح الحقل الديني من ثلاث مقدمات، وذلك حسب بياناتها المتعلقة بموضوع إصلاح الحقل الديني:

أ- عدم الفصل بين إصلاح الحقل الديني وإصلاح الشأن العام : وهي بهذه المقدمة تنطلق أولا من تصورها لموقع الدين ودوره في إصلاح الشأن العام، ثم ثانيا ترفض أن يحل بين مكونات الفعل الديني وبين أداء مهامها في إصلاح الشأن العام.

ب- المنطق التشاركي في تدبير الحقل الديني : وهي بهذه المقدمة ترفض أن يصير الحقل الديني شأنا خاصا تحتكره جهة واحدة تقصي بقية مكونات الفعل الديني، وتعتبر في المقابل أن التدبير التشاركي للحقل الديني يدفع كل الفاعلين الدينيين للمشاركة كل من جهته في عملية الإصلاح من غير احتكار لهذا الشأن على أن تكون إمارة المؤمنين باعتبارها وظيفة دينية هي الإطار الجامع والمرجعية الناظمة لعملية الإصلاح.

ت- المساهمة في عملية التجديد والاجتهاد في الفهم الديني : وهي المقدمة التي تجيب عن إشكال إصلاح الفكر الديني ومساهمته في تحقيق النهضة الشاملة للوطن والأمة.

وبخصوص التوجه الثاني فقد سجلت سنة 2007 و 2008 حضورا متناميا للحركة على الصعيد القيمي، حيث كانت حاضرة بمواقفها وبياناتها ومبادراتها في كل القضايا ذات العلاقة بالقيم وقضايا الهوية والمرجعية (الموقف من نداء الحريات الفردية، الموقف من رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الموقف من دعاة المساواة في الإرث، الموقف من التنصير والتشيع والموقف من السياحة الجنسية والشذوذ، إطلاق حملات الأسرة والعفة ومحاربة المخدرات....)، وقد عكس التعاطي الإعلامي لمواقف الحركة ذات العلاقة بقضايا القيم والهوية والمرجعية تصدر هذا الفاعل الحركي موقع الريادة في ساحة التدافع القيمي في المغرب.

أما بخصوص التوجه الثالث فقد تجلى اهتمام الحركة في نصرة قضايا الأمة ومناهضة التطبيع على ثلاثة مستويات : مستوى التعاطف والتضامن والنصرة، ومستوى دعم خيار المقاومة ووحدة الصف الفلسطيني، ومستوى مناهضة التطبيع.

◆ من منطق الدفاع عن الذات إلى طرح الخيار التشاركي في تدبير الحقل الديني

تميزت سنة 2007 و2008 بحضور معتبر لقضية إصلاح الحقل الديني في مواقف حركة التوحيد والإصلاح، وعلى الرغم من أن الحركة أعربت عن موقفها من إصلاح الحقل الديني سنة 2004، وثمنت خطة إصلاح الحقل الديني الذي أعلن عنها الملك في خطاب 30 أبريل 2004، إلا أنه خلال هاتين السنتين سجل تطور على مستوى إدارة

وتدبير هذا الملف، إذ يلاحظ نوع من القطع مع المنطق الدفاعي الذي حكم موقفها السابق والذي كان مطبوعا بالجملة بالرد على من تصفهم الحركة بـ "الاستئصاليين"، والانتقال إلى توجه إعادة صياغة رؤيتها لقضية إصلاح الحقل الديني.

فبالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة اعتماد المقاربة الشمولية للتصدي للإرهاب، وضرورة اعتماد آلية الحوار في مواجهة التطرف والغلو، وإلى تأكيدها على ضرورة "معالجة جادة وفعالة لمختلف مظاهر الإقصاء الاجتماعي والتهميش والهشاشة التي توفر تربة مناسبة لانتشار فكر الغلو والتطرف وثقافة الانتقام والانتحار"[1]، وتأكيدها على خيار الوسطية والاعتدال لمواجهة التطرف الديني والتطرف اللاديني وهي العناصر التي كانت حاضرة في الموقف السابق، فقد ضمنت الحركة في صياغتها الجديدة لرؤيتها لقضية إصلاح الحقل الديني عناصر جديدة نذكر منها :

– الحركة فاعل مدني معني بقضية تدبير الحقل الديني.

– مسألة تدبير الحقل الديني ينبغي أن يتم في إطار تشاركي تنخرط فيه مختلف مكونات المجتمع المدني.

– التأكيد على ضرورة التكامل والانسجام بين مختلف السياسات العمومية المتبعة في البلاد، وخاصة ذات العلاقة بمجال القيم والتوجيه والتأطير، وتلافي ما يمكن أن يكون من حالات التناقض بين إصلاح السياسة الدينية والسياسات الإعلامية والثقافية والتعليمية والشبابية، حتى لا يعود ذلك على سياسة الحقل الديني بالإضعاف أو الإضرار بمصداقيتها.

– ضرورة تعزيز ثقافة الاجتهاد والتجديد وتوفير شروطه بما يمكن من تخريج علماء مؤهلين يمتلكون خطابا معاصرا وملكات تواصلية كفيلة برفع تحديات التأطير والإرشاد في واقع يشهد صحوة دينية عالمية متزايدة، وفورة في التدافع الإعلامي في كل مجال[2].

وعلى العموم سعت الحركة خلال هاتين السنتين إلى استثمار التطور الذي حصل على مستوى موقف الفاعلين السياسيين والمدنيين وكذا وسائل الإعلام من الأعمال الإرهابية التي استهدفت الدار البيضاء في مارس وأبريل 2007 لجهة عدم

[1] – أصدر المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ 17 فبراير نداء إلى الشباب من أجل اليقظة والحذر من الوقوع في فخاخ الغلو والتطرف واستحلال دم المسلمين واستهداف الأبرياء والمسالمين من غير المسلمين بدعوى الجهاد، داعيا أعضاء الحركة ومختلف هيئاتها وأعضائها إلى مضاعفة جهودهم في نشر فكر الاعتدال والوسطية والتدافع السلمي.

[2] انظر نص بيان الحركة الذي صدر بتاريخ 4 أكتوبر 2008، بيان حول إصلاح الشأن الديني.

تحميل أية مسؤولية للحركة الإسلامية قياسا بالمواقف التي صدرت على خلفية تفجيرات 16 ماي 2003، وتوجهت في موقفها الجديد لقضية إصلاح الحقل الديني لممارسة نقد ضمني لسياسة احتكار هذا الحقل الديني وذلك من خلال تأكيدها من جهة على "شمولية المقاربة"، ومن جهة أخرى على "التدبير التشاركي للحقل الديني" وهو ما يحمل إشارة واضحة إلى ضرورة إشراك لمختلف الفاعلين المدنيين وعلى رأسهم الحركة الإسلامية.

على أن ما يميز الصياغة الجديدة لرؤية الحركة لقضية إصلاح الحقل الديني أنها تمزج بين موقفين اثنين :

1. تثمينها للخطوات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في إطار خطتها لإصلاح الحقل الديني.
2. نقدها لمنهجية التدبير القائمة وطرحها لخيار إشراك الفاعلين الدينيين في إصلاح الحقل الديني بدل احتكار هذا الحقل.

وهي بقدر ما تطرح نفسها إلى جانب بقية مكونات المجتمع المدني كفاعل أساسي في هذا الحقل، بقدر ما تقدم أفكارها ومقترحاتها لإعطاء مضمون حقيقي لعملية إصلاح الحقل الديني "آلية الحوار، الانسجام والتكامل بين السياسة الدينية وسياسات تدبير الشأن العام، تعزيز ثقافة الاجتهاد والتجديد"[1].

و بالإضافة إلى تأكيدها على ثوابت موقف الحركة السابق ك"إدانتها للأعمال الإرهابية، ونزعها لأية مشروعية دينية أو سياسية أو اجتماعية عن هذه الأعمال الإرهابية"، ودعت " أعضاءها ومختلف هيئاتها لمضاعفة جهودهم في نشر فكر الاعتدال والوسطية"[2].

كما أكدت الحركة بمناسبة الجدل الإعلامي حول تعيين وزير الأوقاف أحمد التوفيق للأمريكي "كامبيز" للإشراف على مشروع إصلاح دار الحديث الحسنية على نقدها الضمني لتدبير وزارة الأوقاف لقضية إصلاح مناهج التعليم في دار الحديث

[1] ثمن المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح أربعة إجراءات وردت في خطة إعادة هيكلة الحقل الديني ويتعلق الأمر بالزيادة في عدد المجالس العلمية وتقوية العناية الاجتماعية بالقيمين الدينيين وإحداث مجلس علمي للمغاربة المقيمين بالخارج وتفعيل دور المساجد وتشجيع بنائها، وإطلاق حملة لتأطير الأئمة ضمن مشروع "ميثاق العلماء" لكنه سجل بالمقابل ثلاثة تحديات أمام نجاح هذه الخطة وهي : ضرورة تعزيز ثقافة الاجتهاد والتجديد وتعميق خيار إشراك مختلف الفاعلين في الحقل الديني والحرص على التكامل والانسجام بين مختلف السياسات العمومية المتبعة في البلاد.

[2] انظر نص البيان السابق.

الحسنية، إذ بعد التأكيد على الضرورة الشرعية والواقعية لإصلاح مناهج التعليم الجامعي الديني وما يتطلبه ذلك من " تأهيل الخريجين كي يكونوا علماء متمكنين في علوم الشريعة، ومتلكين لناصية أدوات التواصل اللغوية والمنهجية التي تجعلهم أهلا لمحاورة أهل الأديان وفهم تحولات وتحديات وأسئلة العالم المعاصر، وقادرين على الإسهام في الإجابة عليها انطلاقا من رؤية شرعية أصيلة ومتجددة"[1]. انتقد بيان الحركة مضمون الإصلاح من جهة، ومنهجية تدبيره من جهة أخرى، فمن حيث المضمون أكد البيان على أن "الانفتاح على العلوم العقلية لا ينبغي أن يكون على حساب متانة التكوين الشرعي في علوم القرآن والحديث كما وكيفا"، ومن حيث منهجية التدبير تؤكد الحركة أن "من ضمانات إصلاح من هذا الحجم اعتماد مقاربة تشاركية وتشاورية مع المعنيين بالإصلاح إدارة وأساتذة وطلابا وأهل اختصاص باعتبار ذلك من أهم ركائز أي إصلاح ناجح"[2].

وارتكز تفاعل حركة التوحيد والإصلاح مع سياسات إصلاح الحقل الديني، أو بإصلاح التعليم الديني الجامعي، على منطق المشاركة الذي تعزز في السنتين الأخيرتين باعتماد خطاب نقدي إيجابي يمزج بين نقد السياسات الدينية وبين تقديم رؤيتها باعتبارها فاعلا مدنيا معنيا بتدبير الحقل الديني، وهو المنطق الذي جعل النفس الإيجابي يغلب على خطابها حتى وهي تقدم رؤيتها النقدية سواء لسياسات تدبير الحقل الديني أو سياسات تدبير الشأن العام ذات العلاقة بالقيم المجتمعية.

على أن النفس النقدي ظهر بشكل واضح مع إقدام وزارة الداخلية على إغلاق دور القرآن على خلفية الرأي الذي أبداه الشيخ عبد الرحمن المغراوي بخصوص تزويج البنت الصغيرة، إذ أصدرت بلاغا في الموضوع تستنكر فيه إغلاق هذه الدور وكذا الاستغلال الإعلامي والسياسي لهذا الحدث، وتدعو وزارة الداخلية إلى التراجع عن قرارها[3]، واعتبر رئيس الحركة قرار إغلاق 65 دارا للقرآن الكريم لا

---

[1] انظر البلاغ الذي أصدره المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ 17 فبراير 2007.

[2] نفسه.

[3] عبرت الحركة في بيانها الصادر بتاريخ 23 شتنبر 2008 عن رفضها لرأي عبد الرحمن المغراوي حول زواج الصغيرات معتبرة أن المدونة قد حسمت في الأمر لكنها في المقابل أكدت " أن القضية عرفت استغلالا إعلاميا ضيقا لاستهداف الحق في التعبير وإبداء الرأي، ضدا على كل المكتسبات الحقوقية في هذا المجال، تلا ذلك انزلاق نحو إغلاق العديد من جمعيات تحفيظ القرآن الكريم، كل ذلك بسبب رأي مهما كان حجم الخلاف معه والرفض له، فإن ذلك لا يسوغ بحال اللجوء إلى إجراءات استثنائية".

يناقض فقط الإجراءات التي تم الإعلان عنها بخصوص إصلاح الحقل الديني، بل يفرغها من محتواها[1].

واعتمدت الحركة نفس المنهج الذي يثمن ما هو إيجابي مع التنبيه إلى ما هو سلبي في موضوع الخصوصية المذهبية والأمن الروحي للمغاربة إذ بقدر تثمينها لكل الخطوات التي تصب في إطار حماية ودعم الثوابت الدينية والوطنية والوحدة المذهبية السنية للمغرب والتحذير من مخاطر الفتنة المذهبية والتنبيه على خطورة المد الشيعي في المغرب[2]، دعت في المقابل إلى الانتباه لمخاطر أخرى لا تقل خطورة على الأمن الروحي والثوابت الدينية والمذهبية للمغاربة مثل التنصير والشذوذ، ودعت إلى اتخاذ مواقف ومبادرات عملية لمعالجة هذه الظواهر لحماية المرجعية الإسلامية السنية للمغرب، وهو الموقف الذي عبر عنه بوضوح محمد طلابي عضو المكتب التنفيذي للحركة حين اعتبر أن حزم الدولة في صيانة الأمن العقدي و المذهبي و السياسي يجب أن يكون شاملاً، وأن عليها " أن تتجنب الكيل بمكيالين في التعامل مع الظواهر التي تهدد الأمن الروحي للمغاربة و الدولة المغربية"[3].

ب: تجديد آليات الاشتغال في ساحة التدافع القيمي

مع تعزز خيار التمايز الوظيفي بين حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، وتحديد وظائف الحركة في ثلاثية التربية والدعوة والتكوين، برزت العديد من الأسئلة والانتقادات حول علاقة الحركة بالشأن السياسي، وهل يعني تخصص الحركة في الوظائف الثلاثة السابقة ابتعادها عن الشأن السياسي مطلقا، وتفويت وظيفة الاهتمام بالسياسات العامة للحزب؟ أم أن للحركة صيغة ما للتعاطي مع الشأن السياسي؟

وهي أسئلة أجاب عنها رئيس الحركة في معرض حديثه عن أهداف الحركة وعلاقة الحركة بالحزب، والعلاقة التي تربط الحركة ببقية التخصصات، ضمن كتاب "الرسالية

---

[1] في كلمة ألقاها محمد الحمداوي بمناسبة انعقاد أشغال مجلس الشورى لحركة التوحيد والإصلاح، في دورته الثالثة، يوم السبت 18 أكتوبر 2008 بالرباط، ونشرت "التجديد" مقتطفات منها في تقرير خبري نشر بموقع الجريدة بتاريخ 20 أكتوبر 2008.

[2] انظر بيان الحركة الصادر بتاريخ 4 أبريل 2009.

[3] انظر تفاصيل هذا الرأي في الحوار الذي أجري مع الأستاذ محمد طلابي ضمن ملف الحركة الإسلامية والأمن الروحي للمغاربة الذي نشر بـ "التجديد" بتاريخ 18 مارس 2009.

في العمل الإسلامي : استيعاب ومدافعة"[1]، والذي حاول أن يقدم فيه صياغات نظرية لهذه الإشكالات، فضلا عن بسطه لمعالم الرؤية التغييرية التي تحملها حركة التوحيد والإصلاح، إذ يؤكد الحمداوي في هذا الكتاب أن الحركة اختارت في إطار سلسلة مراجعاتها الفكرية والتنظيمية والحركية أن تتبنى خيار "وحدة المشروع بدل وحدة التنظيم"، وأن صيغة "التخصصات التي انتهت إليها ليست فقط خيارا تنظيميا لتفويت بعض الأعمال إلى الحزب أو النقابة أو غيرهما من التخصصات، وأن حزب العدالة والتنمية ليس جناحا سياسيا للحركة، كما أنها ليست ذراعا دعويا له، وإنما الأمر يتعلق بالتوافق على مشروع سقفه هو إقامة الدين وإصلاح المجتمع، وأن دور الحركة أن تتحرك في إطار الوظائف التي حددتها لنفسها لبلوغ هذه الأهداف، وأن اشتباكها بالسياسي يتحدد بسقف التدافع المجتمعي لتعزيز مواقع المرجعية والهوية والقيم الإسلامية. بينما تربطها ببقية التخصصات، وعلى رأسها التخصص السياسي ممثلا في حزب العدالة والتنمية، والنقابي في هيئة الاتحاد الوطني للشغل، علاقة شراكة استراتيجية في إطار مشروع الإسهام في إقامة الدين وإصلاح المجتمع[2].

وفي سياق تنزيلها لهذه الرؤية اكتفت الحركة في المحطة الانتخابية 7 شتنبر 2007 بإصدار بلاغ تدعو فيه إلى المشاركة السياسية في العملية الانتخابية، فيما سجلت على مدى سنة 2007 و2008 حضورها في الحراك المجتمعي ذي العلاقة بقضايا القيم والهوية والمرجعية من خلال العديد من المواقف والمبادرات والحملات.

1- **فعلى مستوى التدافع القيمي** : أصدرت الحركة العديد من البلاغات والمواقف نذكر منها :

- موقف الحركة من عرس الشواذ في القصر الكبير[3].

- موقف الحركة من نداء الحريات الفردية الذي أصدرته بعض فعاليات المجتمع المدني عقب أحداث القصر الكبير[1].

---

[1] يتضمن الكتاب سلسلة القناعات المشتركة التي انتهت إليها تجربة حركة التوحيد والإصلاح، كما يتضمن المراجعات الفكرية التي دشنتها الحركة على العديد من المستويات الفكرية والحركية والتنظيمية، وقد استأثر باهتمام كبير من لدن أعضاء الحركة ومسؤوليها، وقامت العديد من الجهات والمناطق بتقديم قراءة فيه، وهو خلاصة المقالات التي يكتبها الأستاذ محمد الحمداوي كل جمعة في التجديد في ركن رسالة الكلمة.

[2] يرى رئيس الحركة محمد الحمداوي أن استعمال هدف "إقامة الدين" يعبر عن تخلص الحركة من هاجس إقامة الدولة الإسلامية، كما أن استعمالها لتعبير "الإسهام" يجعل مجال أهداف الحركة مجالا للتعاون مع الغير وإقامة شراكات مع هيئات ومؤسسات أخرى تلتقي مع الحركة في مجال من مجالات عملها. للتفصيل أنظر كتابه "الرسالية.." ص 50.

[3] نداء العفة والكرامة الصادر في يناير 2008.

- موقف الحركة من المهرجانات الثقافية والفنية[2].

- موقف الحركة من إقدام أحد المغنين المشاركين في مهرجان موازين على التعري الكامل أمام الجمهور[3].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحركة قامت بتعبئة شاملة في مجموع التراب الوطني ضمن ما سمته "حملة نصرة النبي صلى الله عليه وسلم" التي أطلقتها الهيئة العالمية للنصرة، ضدا على الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم والتي نشرت في إحدى الصحف الدانماركية[4]، وبعثت في نفس السياق رسالة إلى المفوضية الأوروبية توضح موقفها المدين والمستنكر لهذه الإساءة، كما بعثت رسالة أخرى تنوه فيها بموقف رئيس الوزراء الهولندي الذي حذر النائب الهولندي من نشر فيلمه "فتنة"، لما يمكن أن يتسبب فيه من نشر العداء والكراهية بين الغرب والعالم الإسلامي[5]، وهو الفيلم الذي استنكرته الحركة في بيان لها معتبرة إياه فتنة حقيقية وإساءة لمشاعر المسلمين وإذكاء للأحقاد والكراهية والتحريض ضد الإسلام والمسلمين، مؤكدة على أهمية البعد القانوني في وضع حد لمثل هذه الأعمال، داعية المنتظم الدولي إلى اتخاذ قرار واضح بتجريم الإساءة إلى الأديان والرسالات والرسل المبعوثين.

وفي نفس سياق الدفاع عن القيم والثوابت المغربية، كان لحركة التوحيد والإصلاح موقف واضح من قضية استعمال الدارجة كبديل عن اللغة العربية، بحيث اعتبر مكتبها التنفيذي في بلاغ له ذلك "استهدافا للغة العربية وإضعافا لحضورها الضعيف أصلا في المنظومة التعليمية والإعلامية، مؤكدا على خطأ هذا المسار وخطورته على الهوية العربية والإسلامية للأمة المغربية، وعلى إمكانية اندماجها في عالم المعرفة والبحث العلمي وفي مسار التنمية الشاملة التي تثبت كل التجارب الدولية أنه لا يمكن أن يتحقق بدون تقوية موقع اللغات الوطنية"[6].

---

[1] نفسه.

[2] انظر بيان 31 ماي 2008.

[3] نفسه.

[4] نظمت جريدة التجديد بتنسيق مع مجلة البيان ندوة دولية حول نصرة النبي صلى الله عليه وسلم بالرباط بتاريخ 26 يونيو 2007 تحت عنوان " الرسول الأكرم والاستهدفات الجديدة".

[5] رسالة صدرت بتاريخ 30 مارس 2008 ونشرت بموقع الحركة.

[6] توقف المكتب التنفيذي في بلاغ 17 فبراير2007.

على أن الموقف الذي أثار جدلا إعلاميا واسعا هو النداء الذي دعت إليه الحركة من أجل "العفة والكرامة"[1]؛ والذي اعتبرته بعض الأوساط العلمانية ردا على نداء الحريات الفردية الذي دعت إليه بعض فعاليات المجتمع المدني[2]، واعتبره بعض أفراد الحركة الأمازيغية استهدافا للحريات الفردية وتحريضا دينيا[3] واستثمارا سياسيا تريد به الحركة كسب رهان انتخابات 2009[4].

وقد ندد بيان الحركة بالممارسات غير الأخلاقية المدوية التي اهتز لها الرأي العام المغربي لما اتسمت به من جرأة في الفساد غير مسبوقة ومجاهرة بالمعصية غير مقبولة، معتبرا إياها "انتهاكا خطيرا للأسس الأخلاقية والقيم الاجتماعية التي يرتكز عليها تماسك مجتمعنا"، وسرد النداء بعض هذه الممارسات التي عرفتها بعض المدن المغربية كمراكش ومكناس والقصر الكبير، "من الإعلان عن قيام جهة أجنبية بتنظيم رحلات للسياحة الجنسية يتم فيها استغلال الأطفال، إلى قيام جهة رسمية بتنظيم حفل لتذوق الخمور يوم الجمعة، الذي تزامن مع صلاة الاستسقاء، إلى الإقدام على تنظيم "عرس" لبعض الشواذ كان محل استهجان وإدانة من كل الشرفاء والغيورين، ثم دعا إلى " تجديد الإرادة الجماعية لمواجهة هذه الانتهاكات والوقاية منها"، معتبرا أن المدخل للتصدي لهذه السلوكات المنافية لقيم المغاربة وثوابتهم الدينية والأخلاقية هو اعتماد "مقاربة شمولية ينخرط فيها الجميع"و بذل "جهد استثنائي وجماعي لاستدراك الخلل وتصحيح الاعوجاج" مؤكدة في هذا النداء على أهمية الأخلاق والقيم وأن "زعزعة الأسس الأخلاقية لمجتمعنا ليس مجرد إضرار بفئة أو طائفة أو جزء من كياننا، بل هو ضرر وخطر على الكيان برمته وبمجموع مكوناته"[5].

وفي نفس السياق أصدرت حركة التوحيد والإصلاح نداءا جديدا من أجل سمعة المغرب وكرامة المرأة المغربية[6] تذكر فيه بالأرقام التي كشفتها دراسات صادرة عن مؤسسات وطنية؛ (مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج) وتقارير أممية وأجنبية، فضلا عن تحقيقات صحفية وميدانية، والتي تؤكد "وجود ما لا يقل عن 20

[1] وجهت الحركة النداء بتاريخ 4 دجنبر 2007.

[2] انظر سلسلة النقاشات التي دارت بين جريدة "التجديد" و"نيشان" حول مناقشة مضمون نداء الحريات الفردية ونداء العفة والكرامة بين منتصف شهر يناير وأواخر شهر فبراير 2008.

[3] انظر مقال أحمد عصيد "الأخلاق والحريات بين المنظور الإنساني والتحريض الديني" نشر بتاريخ 19 فبراير 2008 بموقع http://www.ssrcaw.org.

[4] انظر مقال عصيد في جريدة بيان اليوم.

[5] بين العفة والكرامة.

[6] صدر البيان بتاريخ 12 ماي 2009 عن المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح.

ألف مغربية في سوق الدعارة ممن يعشن أوضاع استغلال جنسي بشع في بلدان عربية"، و" تصاعد نشاط شبكات الاتجار الجنسي في النساء المغربيات في الداخل والخارج خصوصا منهن القاصرات"، وتكشف عن " أن 70 في المائة من المغربيات اللواتي هاجرن إلى بلدان عربية خليجية فعلن ذلك عن طريق شبكات الدعارة"، واعتبرت الحركة في ندائها أن هذا الوضع "يمس سمعة المجتمع المغربي ويطعن في كرامته ويشوه هويته ويهدد نسيجه الاجتماعي"، ودعت إلى مقاربة شمولية تحضر فيها كل الأبعاد التربوية والتنموية والاجتماعية والإعلامية والأمنية والقانونية، وأعربت عن استعدادها الكامل "للانخراط والتعاون مع مختلف الفاعلين والغيورين، لأجل العمل على وقف هذا النزيف الخطير المهدد للتماسك الثقافي والاجتماعي"[1].

2- **وعلى مستوى قضايا المرجعية والهوية الإسلامية**: عبرت الحركة عن عدد من المواقف نذكر منها:

- تثمين إقدام بنك المغرب على إدخال التمويلات البديلة منتوجا جديدا في المعاملات البنكية، حيث أصدرت الحركة بلاغا في الموضوع ثمنت فيه مبادرة بنك المغرب، ودعت المؤسسات المالية إلى اعتماد هيئات الرقابة الشرعية على غرار ما هو معمول به في سائر المؤسسات التي تعتمد هذه التمويلات على الصعيد العالمي، كما دعت المواطنين إلى الإقبال على هذه التمويلات لإنجاح هذا المنتوج الجديد باعتباره منتوجا إسلاميا غير ربوي.

- استنكار إقدام المندوبية السامية لإدارة السجون على إصدار مذكرة بشأن منع الحجاب بإدارة السجون وإعادة الإدماج، إذ أصدرت الحركة بلاغا في الموضوع أكدت فيه على أهمية الانضباط للقواعد النظامية المتعلقة بالوظائف العمومية ذات الأنظمة الأساسية الخاصة، لكنها تابعت بقلق بالغ تداعيات التطبيق المتعسف لهذه الإجراءات، معتبرة ذلك "تدخلا صارخا في الحرية الدينية للفرد المكفولة دستوريا، وانتهاكا فظيعا لحق من حقوق الإنسان تضمنه الشرائع السماوية وتحميه المعاهدات الدولية، وشططا في استعمال السلطة ينطوي على تمييز غير سائغ ضد النساء الموظفات بإرغامهن على نزع غطاء الرأس الذي يلتزمن به انطلاقا من قناعتهن بأنهن في ذلك يلتزمن بأمر ديني وواجب شرعي، فضلا عما سيترتب عنه من اعتداء على حقهن الدستوري في الشغل"، داعية من جهة المسؤولين الجدد إلى التراجع الفوري عن هذه الإجراءات والانكباب بدل ذلك على إصلاح الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها السجون المغربية،

[1] انظر نص النداء المنشور في موقع الحركة بتاريخ 20 ماي 2009 على الرابط http://www.alislah.org/def.asp?codelangue=27&id_info=11101.

ومن جهة أخرى دعت "جميع القوى الحية وفي مقدمتهم السادة العلماء والجمعيات النسائية إلى التصدي لهذا الاعتداء الصارخ على الحريات الفردية، وبذل الجهود لحمل هذه الإدارة على التراجع عن هذا القرار الجائر غير القانوني وغير الدستوري"[1].

– الموقف من الدعوات التي طالبت بالمساواة في الإرث فيما يخص التعصيب.

– الموقف من رفع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إذ أعلنت الحركة مباشرة بعد الخطاب الملكي تمسكها بالمرجعية الإسلامية للمغرب واعتبارها فوق المرجعيات الأخرى بما فيها المواثيق الدولية مفسرة عبارة "رفع جميع التحفظات الواردة في نص الخطاب الملكي" بأنه "لا يترتب عنها أي مس بالأحكام الشرعية القطعية لديننا الحنيف"[2]، وهو الأمر الذي أكده بلاغ المجلس العلمي الأعلى حين اعتبر أن إجراء رفع جميع التحفظات "لم يثر لدى العلماء ولا يجوز أن يثير لدى المجتمع أي تساؤل حول تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم والتي لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية"[3]. ورفع بذلك الجدل حول مضمون رفع هذه التحفظات وما إذا كان المغرب سيمضي في إقرار المساواة في تشريعاته الوطنية بما في ذلك إقرار المساواة في الإرث حسب ما فسرت به بعض الجمعيات الحقوقية الخطاب الملكي، وقد عبرت الحركة على لسان رئيسها عن ارتياحها لما ورد في بيان المجلس العلمي الأعلى خاصة ما تضمن فيه من حرص على إبعاد أي شك حول تمسك المغرب بثوابته الدينية والأحكام الشرعية"، وكونه "أعاد موضوع النقاش إلى إطاره التوافقي"، وأنه صدر في الوقت المناسب لحسم النقاش في هذا الموضوع"[4].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحركة فعلت في حراكها المجتمعي أداة الحملات التي بدأت تنتهجها هيئات الحركة المركزية والجهوية للتحسيس بأهمية قضية القيم في التحصين الأخلاقي للمجتمع، ونذكر في هذا السياق: حملة "حجابي عفتي"، وحملة "عفتي سعادتي"، وحملة " لا للمخدرات"، وحملة "الأسرة" للسنة الثالثة والتي تعطى انطلاقتها كل سنة في شهر ماي، وتهتم كل سنة بمحور من محاور الأسرة[5].

[1] انظر بيان الحركة الصادر بتاريخ 6 شتنبر 2008.

[2] انظر بلاغ 13 دجنبر 2008.

[3] انظر نص البيان في موقع المجلس العلمي الأعلى.

[4] انظر نص الحوار منشورا في موقع التجديد بتاريخ 21 دجنبر 2008.

[5] انطلقت هذه الحملات في كل من القنيطرة وفاس، وعممت في مدن المغرب، وتبنتها تخصصات الحركة وفي مقدمتها التخصص الطلابي "منظمة التجديد الطلابي".

ج: حركة التوحيد والإصلاح ومقاومة التطبيع

تبرز القضية الفلسطينية بشكل كبير في مواقف الحركة وبياناتها وبلاغاتها، وتتوزع مواقف الحركة بهذا الخصوص على ثلاثة مستويات:

- مستوى النصرة والتضامن.
- مستوى دعم خيار المقاومة وخيار وحدة الصف الفلسطيني.
- مستوى مقاومة التطبيع.

* ففي المستوى الأول : نسجل كل النداءات التي دعت إليها الحركة لكافة أعضائها والمتعاطفين معها للمشاركة في المسيرات التضامنية مع فلسطين والمسجد الأقصى والتضامن مع غزة[1]، ونسجل أيضا دعوة المكتب التنفيذي للحركة إلى فك الحصار الصهيوني على حجاج غزة، والتنديد بالعدوان الصهيوني ومطالبة المنتظم الدولي بالتدخل الفوري[2]، كما نسجل استقبال الحركة للشيخ رائد صلاح في الملتقى الربيعي الرابع للدعوة الذي نظمه قسمها في الدعوة[3]، ورسالة التضامن والدعم التي وجهت إليه على إثر السطو الصهيوني على وثائق مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية[4]، كما نسجل إدانة الحركة لمجزرة قطاع غزة ودعوة الشعب المغربي بجميع مكوناته وعلمائه وخطبائه وباقي الشعوب العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها في نصرة الشعب الفلسطيني[5].

* وفي المستوى الثاني نسجل دعوة الحركة "إلى وحدة الصف الفلسطيني بين مختلف فصائل المقاومة وإلى المزيد من الحذر وضبط النفس وتهدئة الأوضاع في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر منها القضية الفلسطينية"، و"فتح الحوار الداخلي بين فتح وحماس" لتفويت الفرصة على الصهاينة[6].

* وفي المستوى الثالث : وهو الأبرز في خطاب الحركة خاصة منه الذي يتصرف في تعبيرها الإعلامي "التجديد" التي تابعت بشكل منتظم نسبيا غالبية أشكال

---

[1] انظر بيان الحركة الصادر بتاريخ 27 دجنبر 2008.

[2] انظر بلاغ الحركة الصادر بتاريخ فاتح يناير 2008.

[3] قام الشيخ رائد صلاح بزيارة للملتقى الربيعي الرابع للدعوة الذي نظمه قسم الدعوة لحركة التوحيد والإصلاح يوم 24 ماي 2008 بالمقر المركزي للحركة بالرباط.

[4] وجهتها الحركة بتاريخ 27 غشت 2008 للاطلاع على نصها أنظر موقع الحركة.

[5] بيان 27 دجنبر 2008.

[6] انظر بلاغ الحركة الصادر بتاريخ فاتح يناير 2008.

التطبيع سواء في المجال الفلاحي أو التجاري أو التطبيع الثقافي والفني والسينمائي، وفي هذا السياق أيضا يندرج بلاغ حركة التوحيد والإصلاح الذي دعت فيه الشعب المغربي للتصدي لزيارة وزيرة الخارجية الصهيونية "ليفني" إلى المغرب[1].

♦ **خلاصات:**

وعلى العموم يبدو اشتغل حركة التوحيد والإصلاح مؤطرا بثلاث توجهات:

1- مستوى تعزيز التمايز بينها وبين حزب العدالة والتنمية، وإبداع صيغة لعلاقة الدعوي والسياسي قائمة تصوريا على قاعدة "وحدة المشروع وتعدد التنظيم"، ومرتكزة تنظيميا على قاعدة "فلسفة التخصصات". ويبدو أن هذه الصيغة بقدر ما رسمت للحركة مجالها الحيوي الذي تشتغل عليه (الدعوة والتربية والتكوين) بقدر ما أتاحت الفرصة لحزب العدالة والتنمية لإنتاج صيغة أخرى لتدبير العلاقة بين خطاب الهوية وخطاب التدبير، والتي تم التعبير عنها بوضوح في أدبيات الحزب ووثائقه؛ خاصة برنامج الحزب الانتخابي[2] 2007، وأطروحة الحزب السياسية التي صادق عليها المؤتمر السادس[3].

2 - تطوير صيغ التفاعل مع المجال السياسي : وهو حاصل الصيغة التي انتهت إليها الحركة، والتي بمقتضاها تم تفويت تدبير الشأن العام لحزب العدالة والتنمية مع الإبقاء على الشراكة الاستراتيجية (وحدة المشروع وتعدد التنظيم)، والاحتفاظ ضمن المجال السياسي بوظيفة التدافع القيمي، أي أن الحركة فوتت لحزب العدالة والتنمية تخصص الاهتمام بالسياسات العامة، واحتفظت فقط بمتابعة ما له تأثير على القيم والمنظومة التربوية مما اعتبرته مجالها الحيوي (الموقف من السياحة الجنسية، الشذوذ الجنسي، القمار، الخمر، الدارجة والفرنكفونية، المهرجانات الثقافية والفنية، التعبيرات السينمائية، مواجهة التطبيع، العفة وكرامة المرأة المغربية....).

3- الانفتاح على المجتمع وتعزيز الدور الريادي للحركة كفاعل مدني : أتاحت "سياسة التخصصات" باعتبارها من أهم المراجعات الفكرية والتنظيمية للحركة أن تنتقل من "تنظيم جامع بديل متعدد الوظائف إلى حركة رسالية فاعلة في محيطها

---

[1] انظر بلاغ الحركة الصادر بتاريخ 13 دجنبر 2008.

[2] انظر الورقة التي كتبها عمرو حمزاوي كبير باحثي مركز كارنيجي عن حزب العدالة والتنمية والتي تنوه باتجاه برنامج الحزب إلى السياسات العامة.

[3] يتعلق الأمر بأطروحة النضال الديمقراطي التي كانت خلاصة الحوار الداخلي الذي دعا إليه المجلس الوطني للحزب مباشرة بعد ظهور نتائج اقتراع السابع من شتنبر 2007.

ومنفتحة عليه وعلى طاقاته"[1]، حيث حصرت هذه السياسة وظيفة الحركة في مهام التربية والدعوة والتكوين، ووسعت في المقابل مجالات العمل الإسلامي من خلال انفتاح أكبر على المجتمع ومؤسساته مسايرة لتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني وتنمية لأداء الحركة ورفعا لمستوى كفاءتها وخبرتها[2].

من ناحية أخرى، أخذ عمل الحركة يكتسب أبعادا موازية من خلال أداء التخصصات، فلدى متابعة أداء ثلاثة تخصصات (النسائي، الطلابي، الطفولي) من تخصصات الحركة في النشاط المجتمعي نسجل الملاحظات الآتية :

– عرف التخصص الطلابي تصرف النشاط المجتمعي لمنظمة التجديد الطلابي في شكل مبادرات ومشاريع وحملات. فعلى مستوى المبادرات والمشاريع أنجزت المنظمة بالحرم الجامعي خمسة مشاريع أساسية تتمحور كلها حول الجانب التربوي والقيمي، ويتعلق الأمر بمشروع "كن سفيرا للدعوة"، والذي يندرج ضمن تطوير الوظيفة الدعوية للمنظمة ورفع منسوب انخراط أعضائها ومنخرطيها في هذا المنشط، ومشروع "حرم جامعي بدون إدمان" ويهدف إلى تحصين الشباب الجامعي ضد الإدمان ووقايته من مخاطر التدخين والمخدرات ومساعدة المدمنين للانفكاك من أسر تلك الآفات، ومشروع "امتحانات بدون غش" وهي مبادرة طلابية تسعى إلى تشجيع التفوق والتميز الدراسي وتعزيز المنافسة الشريفة وحماية الكفاءة المغربية والأهلية العلمية لأطر الغد، وتحصين أجيال المستقبل ضد مختلف ألوان الغش والنقص والتسرب، والمبادرة الطلابية ضد التطبيع والعدوان " وتهدف إلى المساهمة في جهود التوعية بأبعاد المشروع الصهيوني وتحقيق التفاعل المؤثر مع مستجدات مشاريع التطبيع، ومناهضته ودعم المقاومة المشروعة للاحتلال، ومبادرة "محاربة العنف في الجامعة" التي دعت إليها المنظمة على إثر أحداث العنف التي عرفتها مراكش، حيث أعلنت عن مبادرة لجمع 300 ألف توقيع لمناهضة العنف داخل الجامعة المغربية، وخصصت شهر أبريل 2008 للتحسيس بمخاطر هذه الظاهرة داخل الجامعة المغربية، وانعكاساتها على الطلاب وعلى طلب العلم والمعرفة داخل الجامعة. أما على مستوى الحملات فقد انخرطت المنظمة في حملات الحركة الدعوية الثلاثة : "حجابي عفتي" و"محاربة العلاقات الجنسية غير الشرعية" و"محاربة المخدرات"، بمعدل حملة لكل فرع من فروع المنظمة[3].

---

[1] الرسالية في العمل الإسلامي استيعاب ومدافعة، محمد الحمداوي ص 48.

[2] تحدد ورقة التخصصات الدواعي التي دفعت الحركة إلى اعتماد هذه السياسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منها شروط تنزيل هذه الورقة.

[3] لمزيد من الاطلاع انظر كتاب "منظمة التجديد الطلابي الفكرة والمشروع" من إصدار المنظمة ماي 2006.

– وعلى مستوى التخصص النسائي فنسجل تطورا نوعيا في المقاربة، إذ بعد مرحلة ردود الفعل التي حكمها الموقف من الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، انتقل هذا التخصص إلى مرحلة المبادرة وتجديد آليات التدافع، فلم يعد العمل النسائي يتم من خلال التنظيم الجامع (الحركة) وإنما تم تفويته بمقتضى ورقة التخصصات إلى منظمات نسائية وجمعيات انتظمت في نسيج جمعوي. وبإجمال يمكن الوقوف على أربعة ملامح لهذا التحول :

أ- الملمح الأول : إنشاء مراكز الاستماع : وعلى الرغم من أن بعض هذه المنظمات بدأت مبكرا بهذه التجربة، إلا أنها أخذت مسارا آخر، إذ لن تكتفي برصد الحالات والقيام بدور الوساطة، ولكنها بدأت تنتقل إلى مجال الدراسات.

ب- الملمح الثاني : إنجاز دراسات تشتغل على الظواهر التي تم رصدها في الحالات المعروضة على مراكز الاستماع، ونذكر هنا بشكل خاص مسألة العنف ضد المرأة والإرشاد الأسري[1]، وحضور الآباء في حياة الأبناء[2]، والأم الموظفة[3]، وتحفظات المغرب على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[4].

ت- الملمح الثالث : البرامج والمشاريع : ونذكر في هذا الصدد الانخراط الواسع لكل من منتدى الزهراء ومنظمة تجديد الوعي النسائي في برنامج الرفع من التمثيلية النسائية في المؤسسات المنتخبة[5].

---

[1] لاحظ منتدى الزهراء أن وزارة التنمية الاجتماعية لا تعير أي اهتمام لهذا الموضوع، ونظرا لأهمية الإرشاد الأسري في مواجهة العديد من الظواهر التي تهدد تماسك المجتمع مثل : تزايد نسبة العزوبة وعزوف الشباب عن الزواج، وارتفاع معدلات الطلاق والتطليق، والتحرش الجنسي بالأطفال، والأسر المتخلى عنها، تزايد نسبة المنحرفين والمتعاطين للمخدرات، تزايد عدد الأطفال المشردين فقد قامت بدراسات في الموضوع، و لمزيد من التفصيل انظر الكتاب الذي أصدره المنتدى تحت عنوان "الإرشاد الأسري أضواء على التجربة".

[2] دراسة صدرت قريبا أعدها منتدى الزهراء، لمزيد من التفصيل انظر "حضور الآباء في حياة الأبناء" أحمد كافي.

[3] تتم الدراسة بشراكة مع وحدة التكوين والبحث في قانون الأسرة المغربي والمقارن بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –طنجة.

[4] نظمت منظمة تجديد الوعي النسائي بشراكة مع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ندوة حول رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكان من بين توصياتها الخروج بدراسة معمقة في الموضوع، وهي الدراسة التي قررت المنظمة إنجازها.

[5] فازت المنظمتان بالمشروع الذي عرضته وزارة الداخلية في إطار صندوق دعم رفع التمثيلية النسائية، في الوقت الذي لم تتمكن جمعيات ومنظمات نسائية ذات إرث تاريخي من الفوز بهذا المشروع.

ث- الملمح الرابع : عقد شراكات والتنسيق مع مؤسسات عربية ودولية: وفي هذا الصدد نسجل الندوة التي نظمها منتدى الزهراء بشراكة مع الإيسيسكو في موضوع "المرأة المغاربية توصي بدعم مشاركة المغاربيات في التنمية المستدامة"[1].

وعلى العموم فهذه الملامح تؤشر على تحول نوعي في أداء التخصص النسائي لجهة الانفتاح على المجتمع ومؤسساته وهيئاته، والانتقال من الرؤى إلى المشاريع والبرامج، وطرح مقاربات جديدة تتجاوز قصور المقاربات السائدة، والانتقال في مجال التدافع من الإطار الوطني المحلي إلى الإطار الدولي والأممي.

- أما بالنسبة للتخصص الطفولي : فقد عرف تطورا سواء على المستوى التنظيمي، أو على مستوى الاستقطاب التربوي، أو على مستوى البرامج والمشاريع.

أ- فعلى المستوى التنظيمي : حيث تم تشكيل رابطة الأمل للطفولة المغربية من 18 جمعية ما بين وطنية ومتعددة الفروع ومحلية[2]، و تم التركز في هذا الإطار خلال سنتي 2007 و2008 على ثلاثة محاور أساسية : (توحيد الرؤية بين مكونات الرابطة - هيكلة الرابطة جهويا ومحليا والتعريف بها على أوسع نطاق- التكوين والتأهيل للجمعيات المنخرطة في النسيج)، ونسجل في هذا الصدد انخراط الرابطة في تأسيس اتحاد المنظمات الأهلية للعالم الإسلامي سنة 2005، وتحويل اللجنة المختصة بالطفولة من بنغلاديش إلى المغرب[3].

ب- وعلى مستوى الإشعاع التربوي : ونظمت رابطة الأمل مهرجانين خصص الأول للنصرة على خلفية الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ت- على مستوى البرامج والمشاريع : تركز رابطة الأمل على برنامجين اثنين : التأهيل التربوي للجمعيات المنخرطة في نسيجها، والدليل التربوي الذي تهدف من خلاله إلى توحيد الرؤية والتصور للمنهج التربوي للجمعيات المنخرطة في الرابطة.

---

[1] عقدت الندوة بتاريخ 29- 30 ماي 2008 بالرباط ، لمعرفة التوصيات التي خرجت بها الندوة انظر على الرابط التالي : http://www.fafm.ma/spip.php?article72.

[2] تأسس النسيج في الرابع من أبريل 2004.

[3] تم اتخاذ القرار في مؤتمر اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي الذي انعقد في 28 فبراير 2009 بفندق إدو أنفا بالدار البيضاء بسبب النشاط المطرد الذي تقوم بها الرابطة في المجال الطفولي.

وعلى العموم يعبر هذا التوسع التنظيمي لهذا التخصص، واتساع حجم الاستقطاب التربوي، والبرامج والمشاريع التربوية على نجاح الحركة في تحقيق هدف النهوض بالعمل الطفولي الذي سطرته ضمن مخططاتها الاستراتيجية.

– تأسيس العلاقات البينية على المنطق التشاركي: سواء تعلق الأمر بالسلطة السياسية أو بمكونات الحركة الإسلامية، أو بمختلف الفاعلين في الحقل السياسي والمدني. فعلى مستوى العلاقة بالسلطة: جدير بالذكر أن نسجل أنه لم يقع أي تطور جديد من جهة الحركة بخصوص الموقف من السلطة، إذ عكست مواقفها وبياناتها استمرارها في تبني الخيار التشاركي، والذي تعزز بوضوح في موقفها من إصلاح الحقل الديني ورؤيتها لمقاربة مواجهة الإرهاب، ورؤيتها لقضية الوحدة المذهبية والتحديات التي تتهدد الأمن الروحي للمغاربة، حيث أكدت الحركة في مجموع مواقفها بخصوص هذه القضايا على ضرورة اعتماد المعالجة التشاركية وتضافر جهود مختلف مكونات المجتمع المدني لمعالجة السلوكات المشينة والمصادمة لثوابت المجتمع القيمية، وكانت في كل مواقفها تدمج جهود السلطة ضمن المقاربة الشمولية المندمجة التي تدعو إليها. وجدير بالتسجيل في هذا الصدد أن الحركة ما فتئت تنبه على ضرورة إطلاق مبادرة الحوار مع بعض شيوخ السلفية المعتقلين على خلفية أحداث " 16 ماي 2003 الإرهابية"، معتبرة ذلك مؤشرا على الانخراط في "المعالجة الشاملة والمقاربة المندمجة لهذا الملف بشكل يتدارك الأخطاء المرتكبة، ويخفف من الاحتقان الناجم عنها، ويجبر الأضرار ويفتح المجال للمراجعات اللازمة"[1]، كما أنها ثمنت الإجراءات التي قامت بها السلطة في حماية الأمن الروحي والوحدة المذهبية للمغاربة، واعتبرت ذلك جزءا من واجبها في حماية وتماسك المجتمع المغربي مطالبة بمواصلة هذا المسار وتعزيزه بمستلزمات المقاربة الشمولية التي تحضر فيها كل الأبعاد التربوية والإعلامية والثقافية والأمنية[2]، وتجدر الإشارة إلى أن حركة التوحيد والإصلاح تعاملت بشكل مختلف مع "حركة لكل الديمقراطيين"، التي سوغ بعض مؤسسيها وجودها بمواجهة الإسلاميين في المغرب[3]، واعتبرها العديد من الباحثين في هذا الإطار الجديد بمثابة الحركة الممهدة لحزب الدولة القادم لمواجهة الإسلاميين، بيد أن الحركة وعلى لسان رئيسها عبرت عن موقف معتدل، إذ اعتبر الحمداوي أن انطلاق هذه الحركة للاشتغال في المجتمع لا يزعج الحركة حتى ولو أعلنت أنها جاءت لتنافس الإسلاميين،

---

[1] بلاغ المكتب التنفيذي للحركة الصادر بتاريخ 28 نونبر 2008.

[2] بيان الحركة الصادر في 4 أبريل 2008.

[3] عبر فؤاد عالي الهمة في برنامج خاص الذي بثته القناة الثانية عن هذه القناعة بوضوح، واستعمل عبارات قدحية في حق حزب العدالة والتنمية دفعت قيادة الحزب إلى تقديم شكوى لحكماء المجلس الأعلى السمعي البصري، ومطالبة إدارة القناة الثانية بحق الرد، وهو ما تمت الاستجابة له بناء على قرار المجلس.

وعبر عن موقفه المبدئي بالاعتراف بتنوع المشاريع المجتمعية وأن ذلك يمكن أن يكون حافزا للإبداع والتجديد، لكنه في المقابل أكد أن هذا الإطار الجديد لا يظهر من خلال طريقة تشكيله والصيغة التي تم بها تجميع عدد من الفعاليات وإعلانه عن هدف مواجهة الحركة الإسلامية أنه يمكن أن يشكل منافسا حقيقيا للحركة الإسلامية، وإن كان يمكنه أن يقدم للتدافع المجتمعي في المغرب إضافة جديدة وحيوية، ويكون من نتائجها المضي بالبلد نحو الأصلح، كماأكد الحمداوي أن "حركة لكل الديمقراطيين" "لن تفلح في تحجيم الحركة الإسلامية، ولا أن تكون منافسا حقيقيا للمشاريع الأخرى، ولا حتى أن تكون بديلا عن الأحزاب السياسية الأخرى"[1].

– أما على مستوى العلاقات البينية فجدير بالذكر أن نسجل البعد الوحدوي بين مكونات الحركة الإسلامية واستمرار التنسيق بين المكون الإسلامي وبعض الفعاليات القومية واليسارية على مستوى قضايا الأمة (المسجد الأقصى، العدوان على غزة)، بيد أن هذا البعد بقي محدودا لا يتعدى التنسيق على مستوى نصرة قضايا الأمة، وبعض الزيارات التواصلية (زيارة الأستاذ محمد الحمدواي والدكتور أحمد الريسوني للشيخ عبد السلام ياسين)، ونسجل في هذا الصدد أيضا موقف الحركة المستنكر لاعتقال القيادات الستة ومن بينهم قيادة الحركة من أجل الأمة محمد المرواني، وقيادة حزب البديل الحضاري مصطفى المعتصم ومحمد الأمين الركالة، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية العبادلة، بالإضافة إلى حميد نجيبي، مطالبة السلطات بالإفراج الفوري عنهم[2]. أما فيما يخص العلاقة بحزب العدالة والتنمية، فقد عززت الحركة خيار الاستقلالية والتمايز الوظيفي بينها، وذلك من خلال قبولها استعفاء عبد الإله بنكيران بسبب مهامه الجديدة أمينا عام لحزب العدالة والتنمية[3]. وتجدر الإشارة إلى أن الحركة وفي إطار انفتاحها على المكون الصوفي أرسلت رسالة تعزية إلى شيخ الطريقة البودشيشية وتوصلت بجواب شكر منه عبر مبعوث خاص إلى الحركة، كما أن بعثت الحركة برقية تهنئة إلى عبد الواحد الراضي بعد انتخابه كاتبا أول للاتحاد الاشتراكي.

وهي توجهات تتفاعل مع تحديات تعترض تقدم الحركة ، حيث يمكن التوقف عند عدد من الإشكالات، كإشكالية التكاملية بين مجالات عمل الحركة في ظل تنوع وتطور كل مجال، وتفعيل الدور التجديدي والاجتهادي، والتطوير المتواصل لصيغ عملية ناجعة لتدبير العلاقة بين السياسي-الحزبي والدعوي-الحركي.

---

[1] انظر تفاصيل الموقف في حوار جريدة التجديد المنشور في موقعها بتاريخ 13 يونيو 2008.

[2] انظر نص البلاغ الصادر عن الحركة بتاريخ 19 فبراير 2008.

[3] انظر نص البلاغ الصادر عن الحركة بتاريخ 8 شتنبر 2008.

2ـ جماعة العدل والإحسان:

على الرغم من انصرام 2006 التي عرفت تداول العديد من الرؤى داخل الجماعة إلا أن تداعياتها السياسية على جماعة العدل والإحسان ظلت حاضرة وممتدة إلى السنتين المواليتين، وإذا كانت الأدبيات التربوية والآليات التنظيمية استطاعت أن تمتص تداعيات عدم تحقق رؤيا 2006، فإن سياسة الدولة في استهداف البنية التنظيمية والموارد البشرية والمالية للجماعة ظلت مستمرة وبوتيرة مطردة، مما جعل الجماعة تفكر في اعتماد أكثر من خيار لحتواء سياسات العزل السياسية والإعلامية منها، وتأكيد ما تعتبره رفض للاحتواء وثباتا على المبدأ في علاقتها بالرأي العام.

ولدى تحليل الوقائع المستجمعة خلال سنة 2007 و2008 يمكن حصر تطورات حراك جماعة العدل والإحسان في عنوانين رئيسين، الأول هو "من امتصاص تداعيات رؤيا 2006 إلى مواجهة حملات السلطة بالاستثمار الدعوي"، والثاني "من فك العزلة السياسية إلى مخاض ما قبل المشاركة".

- **العدل والإحسان: من امتصاص تداعيات رؤيا 2006 إلى مواجهة حملات السلطة بالاستثمار الدعوي.**

كانت سنة 2006 سنة غير عادية بالنسبة إلى جماعة العدل والإحسان، فقد عرفت هذه السنة ثلاث قضايا كان لها تداعيات كبيرة على الجماعة امتد بعضها إلى سنة 2007، فيما لا زالت الجماعة إلى اليوم تعاني من تداعيات البعض الآخر، ويتعلق الأمر بـ:

1- تداعيات "عدم تحقق" "رؤيا 2006".

2- تداعيات تصريحات نادية ياسين بخصوص "الجمهورية"[1].

3- تداعيات الحملة على بعض أنشطة الجماعة المسماة " الأبواب المفتوحة".

بيد أن الذي كان له تأثير على الجماعة هو عدم وقوع شيء يمكن تأويله بـ "تحقق رؤيا 2006"، ذلك أنه ولأول مرة يرتسم لأعضاء الجماعة هدف معين، ذلك أن "الرؤيا" التي قالت الجماعة إنها متواترة بين أعضاءها، توقعت وقوع "حدث كبير" سنة 2006، مع سعي قيادات الجماعة لنفي أن يكون الشيخ عبد السلام ياسين هو

---

[1] أجرت جريدة الأسبوعية الجديدة في عددها 33 بتاريخ 2-8 يونيو 2005 حوار صحفيا مع الأستاذة نادية ياسين عبرت فيه عن تفضيلها للنظام الجمهوري.

صاحب الرؤيا، واعتبرت الأمر جزءا من المبشرات التي لا توجه خط الجماعة ولا مواقفها السياسية[1]. لكن ذلك لم يمنعها من التعاطي مع التحديات الداخلية التي خلفها عدم "تحقق الرؤيا"، لاسيما وأن حملة إعلامية مضادة استهدفت الجماعة بهذا الخصوص ودخلت على الخط بعض الجهات ذات الخلفية السلفية والتي استثمرت عدم "تحقق رؤيا 2006" لتشن هجوما غير مسبوق على الخط التربوي والسياسي للجماعة[2]، وقد ظهر هذا التعاطي على مستويين اثنين :

أ- مستوى تقوية التماسك التنظيمي داخل الجماعة : وظهر هذا العنوان أولوية تربوية وتنظيمية، إذ بذلت الجماعة جهدا كبيرا على مستوى تكثيف أدبياتها التربوية وآلياتها التنظيمية من أجل تحقيقها، وفي هذا السياق نقرأ التحول الكبير الذي حصل على صعيد البرامج التربوية والتعليمية للجماعة، ولوحظ في مواد هذه البرامج الحضور الوازن لموضوعات تعنى بالتأصيل للخط التربوي للجماعة، بحيث كان التركيز على قضية الرؤيا وموقعها ومنهج التعامل معها داخل خط الجماعة التربوي، سواء تعلق الأمر بالبرامج التربوية والتعليمية أو حتى على مستوى المقالات المدرجة في موقع الجماعة الإلكتروني[3]، كما عرفت الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2007 كثافة اللقاءات التواصلية بين القيادة ممثلة في مجلس الإرشاد أو الأمانة العامة للدائرة السياسية وقواعد الجماعة في كل المناطق والفروع.

ب- مواجهة حملة الدولة بالاستثمار الدعوي : فقد كلفت "رؤيا 2006" التنظيم حملة أمنية واسعة انطلقت مع شهر ماي 2006، وطالت قيادات التنظيم وقواعده ومختلف هيئاته وقطاعاته الموازية، وقد عرفت سنة 2007 تطور وتيرة الاستهداف لتشكل ثلاثة اتجاهات رئيسة :

1- استهداف القدرات البشرية، وفي هذا السياق أوردت رابطة محامي العدل والإحسان في إحصائها للمحاكمات التي استهدفت أعضاء الجماعة ما بين فاتح يونيو

---

[1] انظر الحوار الحي الذي أجراه موقع إسلام أون لاين مع الناطق الرسمي باسم الجماعة والذي نشر بتاريخ 26 يناير 2007.

[2] أسست مجموعة من الشباب المحسوب على ما يعرف بالسلفية العلمية موقع خرافة وغرفة للدردشة "نقاش مع جماعة العدل والإحسان" بهدف الدفاع عن العقيدة الصحيحة والرد على الجماعة ومرشدها الشيخ عبد السلام ياسين.

[3] نذكر في هذا السياق سلسلة مقالات للأستاذ عبد السلام ياسين ضمن الفقه المنهاجي حول الرؤيا، ومقال "الأجوبة الواضحة حول الرؤيا الصادقة" لأحمد الفراك ومقال الفرقان بين الرؤى والأحلام لمحمد حسني، ومقال أحمد المتوكل حول المبشرات وأهميتها في الإسلام، وغيرها من المقالات المنشورة في قسم التربية والدعوة في موقع الجماعة.

2006 و6 دجنبر 2007 اعتقال 4568 شخصا، توبع منهم 845، ووصل إجمالي المدد المحكوم بها بالحبس النافذ والموقوف ما مجموعه 6900 يوم، أي ما معدله أقل من عشرة أيام لكل عضو تمت متابعته.

2- **استهداف الموارد المالية للجماعة :** ويذكر نفس الإحصاء أن المبلغ الإجمالي للغرامات التي حكم على المتابعين من أعضاء الجماعة بأداء ما مجموعه 5021715.00 درهما (خمسة ملايين و 21ألفا و715 درهما).

3- **استهداف مصداقية الجماعة ومحاولة المس بسمعتها عبر :**

- محاولة **إلصاق تهمة الإرهاب بالجماعة :** حيث استغلت وسائل الإعلام حادث محاولة تنفيذ عملية انتحارية قرب حافلة للسياح الأجانب بساحة الهديم بمكناس بتاريخ 13 غشت 2007، لتتحدث عن انتماء الشخص لجماعة العدل والإحسان استنادا إلى مصادر مقربة من التحقيقات، وهو الأمر الذي تداولته بعض الصحف، وكذبته جماعة العدل والإحسان بقوة في بيان توضيحي لها، واعتبرته مجرد توظيف سياسوي ضيق لـ "النيل من الجماعة"[1].

- **محاولة إلصاق تهمة تمويل بارونات المخدرات للجماعة :** إذ بعد نشر بعض الصحف الوطنية لخبر اعتقال شخص متهم بترويج المخدرات، ذكرت صحف أخرى أن الشخص المعتقل كان على علاقة بجماعة العدل والإحسان[2].

- محاولة **إلصاق تهمة التهريب بالجماعة :** إذ نشرت بعض الصحف أخبارا متفرقة عن ضلوع أعضاء الجماعة من الذين يقيمون في مدينة الفنيدق في التهريب انطلاقا من سبتة، واستغلت هذه الصحف هذا الخبر للحديث عن مصادر تمويل الجماعة ومساهمة تجارة التهريب في تنمية مصادرها[3].

- محاولة **إلصاق تهمة العنف وارتكاب جرائم القتل بالجماعة،** وهو ما بات يعرف بقضية عمر محب أحد القيادات الطلابية في الجماعة، والذي اعتقل في 15 أكتوبر 2006، وحوكم في ملف أحد الطلبة القاعديين، "بنعيسى آيت الجيد" الذي قتل أثناء المواجهات التي نشبت بين القاعديين والإسلاميين خلال سنة 1993، وقد تم استدعاء هذه القضية بعد 14 سنة من وقوعها، وتبين من خلال الحيثيات والإثباتات

[1] انظر بلاغ الجماعة إلى الرأي العام موقع الجماعة نشر بتاريخ 21 غشت 2007.

[2] أجرت جريدة البيضاوي بتاريخ 3 شتنبر 2006 حوارا مع الأستاذ عيسى أشرقي عضو مجلس الإرشاد رد فيه على الإشاعات التي روجتها هذه الصحف، مؤكدا أن الغرض منها هو النيل من الجماعة وتشويه سمعتها.

[3] انظر "التحقيق" الذي أجرته مجلة نيشان عن مصادر تمويل العدل والإحسان، وانظر مقال " الحملات المخزنية على العدل والإحسان دروس من الماضي" لعمر أحرشان يرد فيه على هذه الأخبار والإشاعات.

التي ساقها موقع الجماعة أن القضية ذات بعد سياسي صرف، وأنها تدخل في إطار لغة شد الحبل بين السلطة والجماعة[1].

- استبعاد المنتمين للجماعة من مؤسسات الحقل الديني، وذلك بالتنسيق مع وزارة الأوقاف التي اتخذت إجراءات مستعجلة لعزل العديد من الأئمة والوعاظ المنتمين والمتعاطفين مع الجماعة بحجة أنها تقوم بإجراءات عقابية روتينية في حق كل من تثبت مخالفته للتوجهات الرسمية المثبتة في "دليل الإمام"، في حين ترى الجماعة أن الأمر يتعلق بتصفية لوجودها من داخل مؤسسات الحقل الديني[2].

بيد أن سنة 2008 عرفت اطراد وتيرة المضايقات الأمنية لتشمل جميع مدن المغرب، بحيث قامت السلطات باتخاذ إجراءات صارمة لمنع انعقاد "مجالس النصيحة" والرباطات والاعتكافات بشهر رمضان، واحتفال أعضاء الجماعة بالموالد، وعرفت جميع مدن المغرب، خاصة المنطقة الشرقية، تضييقا كبيرا على أنشطة الجماعة، بحيث يمكن أن نحصر أهم التحولات في استراتيجية الدولة في التضييق على الجماعة في العناصر الآتية :

- التصدي لأنشطة الجماعة الثقافية والجمعوية : وفي هذا الصدد يورد موقع الجماعة المضايقات التي تعرضت لها كل من جمعية الشروق بتارودانت وجمعية النور للتربية والثقافة بسيدي قاسم وغيرها من الجمعيات المحسوبة على الجماعة[3].

- استهداف القطاعات النشيطة داخل تنظيم الجماعة، وفي هذا الصدد نذكر **أولا العمل النسائي للجماعة** : إذ أقدمت السلطات على اعتقال العديد من النساء التابعات للقطاع النسوي للجماعة بتهمة إقامة تجمعات غير مرخص بها على خلفية تنظيمهن لـ "مجالس النصيحة" أو "مجالس أخوات الآخرة"، وهكذا طال الاعتقال والمتابعة عضوات في مدينة آسفي وبني ملال ووجدة وفاس وغيرها[4]، ثم **ثانيا القطاع الطلابي**، إذ أقدمت السلطات على اعتقال 33 طالبا وطالبة من العدل والإحسان بمدينة البيضاء كانوا يقيمون رباطا تكوينيا يوم الجمعة 2008/08/22[5]، ثم **ثالثا القطاع**

---

[1] اعتبر حسن بناجح عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية ومسؤول القطاع الشبيبي بالجماعة في مقال نشر بالموقع بتاريخ 9 دجنبر 2006 اعتقال عمر محب ورقة سياسية للضغط على الجماعة.

[2] انظر التقرير الخبري الذي نشرته جريدة الوطن الآن بتاريخ 8 دجنبر 2007 تحت عنوان وزير الأوقاف يجفف المساجد من خطباء جماعة العدل والإحسان.

[3] انظر في الموقع ضمن قسم ملفات جماعة العدل والإحسان 2007.

[4] نفسه.

[5] نفسه.

الشبيبي، حيث اعتقلت السلطات 11 عضوا من هذا القطاع "من بينهم حسن بناجح الكاتب العام للقطاع وعضو الأمانة العامة للدائرة السياسية ومدير مكتب الناطق الرسمي باسم الجماعة، وميلود الرحالي المسؤول الوطني للقطاع الطلابي للجماعة.

- **استهداف رموز الجماعة وقياداتها**، حيث تم اعتقال محمد العبادي عضو مجلس الإرشاد ومتابعته قضائيا أكثر من مرة، كما تندرج هنا أيضا محاكمة كل من نادية ياسين ومنير الركراكي.

- **محاولة استهداف العمل الخارجي للجماعة** : وهي المحاولة التي تمت بعد تسجيل السلطات لازدياد نشاط الجماعة في الخارج، خاصة ضمن أبناء الجالية المغربية، وقد سجلت سنة 2008 قيام أجهزة الأمن الإيطالية بمداهمة وتفتيش بعض بيوت ومقرات عدد من الجمعيات والمراكز الاجتماعية والثقافية التي ينشط فيها أعضاء من العدل والإحسان بفينيتو وإيميليا ولومبارديا وفريولي، وتم اعتقال 11 شخصا اتهموا بـ "تأسيس عصابة إجرامية تخطط لتنفيذ أهداف إرهابية في العالم"، وقد سارعت الجماعة إلى تأكيد موقفها النابذ للعنف، واستحالة أن يتورط أعضاء الجماعة في أي عمل من هذا القبيل، لتتهم بعد ذلك أن الأمر يدخل في سياق محاولة تسعى من خلالها أجهزة أمنية إلى دفع السلطات الإيطالية والحكومات الأوربية بعدها للتضييق على أنشطة الجماعة وحركيتها في الخارج[1].

وعلى الرغم من حدة الملاحقات الأمنية واتساع رقعتها، إلا أن الملاحظ أن الجماعة لم تعتمد، فيما يبدو، أية استراتيجية جديدة مختلفة عن استراتيجيتها في الماضي في فك هذا الحصار الأمني المضروب عليها، واكتفت بتفعيل قناعتها التقليدية التي تركز على استثمار المضايقات الأمنية في التوسع الدعوي، "الاستثمار الدعوي"، والذي يراهن في زمن الابتلاءات على ثلاثة أهداف :

- التوسع العددي وذلك باستثمار الحملات الأمنية لإثبات صوابية خط الجماعة واختيارها السياسي.
- الرهان على نوعية الأعضاء، على اعتبار أن الابتلاء والمحنة تمحص الأفراد وأنه لا يصمد فيها إلا "الرجال".
- استثمار الأحداث للتعريف بالجماعة وفتح نقاش داخلي حول صوابية اختيارها السياسي.

[1] انظر التصريح الصحفي للناطق الرسمي للجماعة فتح الله أرسلان الذي نشر في الموقع بتاريخ 19 نونبر 2008.

وهكذا سجلت منطقة الشرق حيوية كبيرة على مستوى الأنشطة الإشعاعية، باعتبارها المنطقة الأكثر تضررا من كثافة الملاحقات والمضايقات الأمنية على أبناء الجماعة فيها.

♦ الجماعة وتحديات الحصار - العزل

شهدت سنة 2007 و2008 تأكيد مسار انخرطت فيه الجماعة منذ سنوات، وذلك في منحيين :

المنحى التنظيمي : حيث واصلت الجماعة في تعزيز خيار التخصصات، فأوكلت إلى التنظيم المحوري وظائف التربية والدعوة والتعليم، بينما أناطت بالدائرة السياسية الوظيفية السياسية وكل ما يتعلق بالشأن العام. وقد تقاطعت الجماعة وهي تفعل مبدأ الفصل الوظيفي بين الدعوي والسياسي مع رؤية حركة التوحيد والإصلاح في قضية التمايز في الوظائف، إلا أنها تباينت معها في قضية استقلالية المؤسسات، بحيث اختارت الجماعة ثلاث صيغ لتجنب التداخل في عمل أجهزة الجماعة ولضمان التكاملية في تخصصات العمل الإسلامي :

- صيغة مجلس الشورى الذي تمثل فيه كل الهيئات سواء تلك التي تتبع للتنظيم المحوري، أو تلك التي ترتبط بالدائرة السياسية.
- صيغة مجلس الإرشاد والذي تجمع تمثيليته بين التنظيم المحوري والدائرة السياسية.
- التنسيقات البينية : وهي صيغة لتدبير بعض القضايا والموضوعات المشتركة خارج الإشكالات الكبرى التي يتم تدبيرها ضمن الصيغتين السابقتين.

على أن الأهم في هذا الملمح، هو الاستحقاق الانتخابي داخل الجماعة والذي بمقتضاه جددت الهياكل داخل الدائرة السياسية، إن على مستوى الأمانة العامة التي رفع عدد أعضائها إلى 13 عضو بدل 11 عضوا[1]، أو على مستوى الهياكل التي تندرج ضمنها. وعلى الرغم من تجديد الثقة للمرة الثالثة على التوالي في عبد الواحد المتوكل، إلا أن النخب الجديدة التي أنتجتها انتخابات الأجهزة القيادية للهيئات المندرجة ضمن الدائرة السياسية تؤشر على منحى تجديد النخب،

[1] تم توسيع عضوية الأمانة العامة في الدورة الثالثة عشرة للمجلس القطري للدائرة السياسية من 11 عضوا إلى 13 عضوا وضمت الأمانة العامة : عبد الواحد المتوكل مسؤولا، وعمر امكاسو ومحمد الحمداوي، وعبد الله الشيباني ومنى الخليفي وعبد الصمد فتحي ومحمد سلمي وعمر أحرشان ومصطفى الريق وفاطمة قاصد وحسن بناجح وغزلان البحراوي ومحمد منار.

وصعود النخبة التي كانت تقود الفصيل الطلابي للجماعة خلال التسعينيات، وهو مؤشر يفسر الدينامية الخاصة للتطور الفكري والسياسي الذي تعيشه الجماعة والذي يتناسب مع الانسياب المتدرج لهذه النخب في هياكل الجماعة وأجهزتها القيادية[1]. فضلا عن ضمان استقرار فعاليتها في الفضاءات الجمعوية العامة مثل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وهنا ينبغي أن نسجل أن بعض القيادات السابقة للجماعة اختارت أن تخرج إلى الإعلام لتعبر أولا عن الاختلاف داخل الجماعة، وثانيا عن وجود آراء الجماعة تعترض على أن تتحمل الجماعة تبعات سياسية لتصريحات صادرة عن ذ. نادية ياسين ، وفي هذا الإطار نقرأ تصريحات الدكتور عبد العالي مجدوب التي انتقد فيها بعض تصريحات نادية ياسين التي استهدفت بها حزب العدالة والتنمية.

- **المنحى السياسي** : فقد حركت تصريحات نادية ياسين واالنقاش السياسي داخل الجماعة، وهل هي مع الجمهورية أم ضدها، حيث رفضت الجماعة أن تتبنى التصريحات، واعتبرت تصريحات نادية ياسين مجرد وجهة نظر أكاديمية، وهو ما يعني أنها غير ملزمة للجماعة، وأن الجماعة غير منخرطة فيها.

وقد اعتبرت الجماعة أن من حق الأستاذة نادية ياسين أن تعبر عن رأيها، وأن الجماعة تدافع عن حقها في الرأي، وهو ما يمكن قراءته على أن الجماعة ستبقى على مسافة منه، لكنها في المقابل في حال إذا ما وقعت متابعة قانونية، فإنها ستدافع عن حقها في الرأي حقوقيا[2].

على أن هذا النقاش السياسي داخل الجماعة دخل مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي للسابع من شتنبر 2007 منعطفا جديدا، إذ تحول بفعل تداعيات عدم تحقق "رؤيا 2006"، وتداعيات تصريحات نادية ياسين، وتنامي بعض الانتقادات داخل الجماعة من غياب رهانات سياسية واضحة للجماعة، إلى بحث خيارات فك العزلة السياسية عن الجماعة، وكيفية الانتقال بالجماعة إلى فاعل سياسي مؤثر في المشهد السياسي دون أن يعني هذا التماهي مع خيار المشاركة السياسية بالمعنى الانتخابي، ولأول مرة، يعرف موقف الجماعة التقليدي من الانتخابات انتقادات واسعة، لجهة

[1] يؤكد هذه الملاحظة تركيبة الأمانة العامة للمجلس القطري، والنخبة التي أنيطت بها مسؤولية كل من القطاع النقابي والشبيبي ولجنة نصرة قضايا الأمة فضلا عن القطاع الطلابي والهيئة الحقوقية ولجنة الدراسات.

[2] انظر الحوار الذي أجرته جريدة الشرق الأوسط مع الناطق الرسمي للجماعة فتح الله أرسلان الذي اعتبر فيه وجهة نظر نادية ياسين مجرد أفكار لا تلزم الجماعة، وأن الأستاذة نادية ياسين من حقها أن تعبر عن رأي أكاديمي في الموضوع نشر بتاريخ فاتح يونيو 2006.

مطالبة العديد من الأصوات داخل الجماعة بضرورة اتخاذ الجماعة لموقف يعكس فاعليتها السياسية وقدرتها على التأثير على موازين القوى في المشهد السياسي.

وقد دفعت هذه الدينامية الجديدة في النقاش السياسي داخل الجماعة إلى إنتاج وثيقة باسم الدائرة السياسية رفعت شعار "جميعا من أجل الخلاص". وكان لتاريخ صدورها أكثر من دلالة سياسية :

- فقد صدرت بعد انتخابات السابع من شتنبر 2007 وبعد حصول إجماع من معظم مكونات الطيف السياسي على أن هذه المحطة الانتخابية شكلت نكسة في العمل السياسي بالمغرب.
- أنها صدرت بعد نجاح استراتيجية الجماعة في امتصاص تداعيات "عدم تحقق رؤيا 2006".
- أنها صدرت بخلفية تجاوز سياسات العزل والدفع بمواقف الجماعة السياسية للنقاش العمومي.

وبالتأمل في مضمون المذكرة وعناوينها ومحاورها الرئيسة نجد أنها لا تخرج عن مطالب "العدل والإحسان" التقليدية والتي عبرت عنها بوضوح "مذكرة لمن يهمه الأمر" سنة 2001، وزادت في توضيح آليات تحقيقها وثيقة "نداء حلف الإخاء" أو ما يعرف بالميثاق الذي دعت إليه الجماعة، إذ تؤكد وثيقة "جميعا من أجل الخلاص" على المداخل الثلاث للإصلاح التي وردت في "مذكرة لمن يهمه الأمر" ويتعلق الأمر بـ :

- رد مظالم الشعب المغربي.
- التوزيع العادل للثروات وإقامة عدالة اجتماعية تضمن تكافؤ الفرص.
- تطهير الإدارة وإصلاحها إصلاحا شاملا[1].

كما تؤكد نفس المطلب الذي ورد في وثيقة "حلف الإخاء" 2006، حيث طالبت الجماعة بميثاق يكون أرضية جبهة سياسية تقطع مع الاستبداد والحكم المطلق، وتأخذ بالمغاربة إلى الديمقراطية الحقيقية[2]. وقد وجدت الجماعة محطة اقتراع السابع من

---

[1] انظر مقال الأستاذ مبارك الموساوي " بين 'مذكرة إلى من يهمه الأمر' و'نداء حلف الإخاء' و'جميعا من أجل الخلاص' المنشور بالموقع بتاريخ فاتح فبراير 2008.

[2] وجه عبد الواحد المتوكل في الدورة الحادية عشرة للمجلس القطري للدائرة السياسية التي انعقدت بسلا يوم السبت والأحد 9-10 دجنبر 2006، نداء سمته الجماعة نداء حلف الإخاء دعت فيه الشرفاء إلى ميثاق من أجل الإنقاذ والانشغال بما أسمته الجماعة المعركة الكبرى معركة الإصلاح والتغيير.

شتنبر فرصتها لتجديد دعوتها وإثبات صوابية اختيارها السياسي، بعدما كان نصيب وثيقة "حلف الإخاء" التجاهل من قبل مكونات المجتمع المدني، وبعدما دخلت الجماعة في عزلة سياسية، وحملة سياسية وإعلامية وأمنية كلفت الجماعة جزءا كبيرا من آلياتها التربوية والتنظيمية. وقد استثمرت الجماعة اللحظة السياسية لتعيد إنتاج نفس مطالبها، لكن هذه المرة بلغة حضرت فيها بعض الأرقام التي تخص التشغيل ونسب النمو والتعليم والهدر المدرسي والفقر[1]، وهي أرقام تؤشر على بداية التحول في أدبيات العدل والإحسان السياسية لجهة بداية انخراط الجماعة أو بعض هيئاتها في الاهتمام المباشر بحيثيات الشأن العام التدبيري وتفاصيله.

وثيقة "جماعة العدل والإحسان : الهوية المبادئ الأهداف الوسائل"

وقد لجأت الجماعة إلى إصدار أو نشر وثيقة جديدة تتناول هوية جماعة العدل والإحسان وأهدافها ووسائلها. والملاحظ أن هذه الوثيقة القديمة/الجديدة باعتبار أنها تحيين لوثيقة "توضيحات" الصادرة في نهاية الثمانينيات، جاءت خلافا للوثائق السابقة حاملة معها العديد من المراجعات الجزئية والتدقيقات على مستوى المواقف، وكذا الصياغات لعدد من المقدمات، والتي تجعل من المشروع التساؤل حول مدى وجود تطور عند الجماعة إزاء قضية المشاركة السياسية في الإطار الدستوري الحالي، خاصة وأن طبيعة القضايا التي عالجتها الوثيقة تجعلها من جهة تتجاوز مجرد إطار تعريفي، ومن جهة أخرى تتجاوز المنطق الذي صيغت به وثيقة "توضيحات".

فقد اختارت الوثيقة في الموقف من الديمقراطية لغة التفصيل بعد أن كانت لغة الجماعة في وثيقة "توضيحات" أكثر براغماتية واقتضابا، فمن منطق "الاستفادة من الديمقراطية مع الاحتفاظ بالحق في إعطائها التفسير الإسلامي الذي يناسب "منهاج النبوة" في الدعوة كما في صيغة "توضيحات"، إلى لغة تفصيل الموقف بالنظر إلى ما يندرج تحت الديمقراطية من أركان " ليس لنا مع الديمقراطية نزاع إن نحن عرفنا حقيقة ظواهرها وبواطنها"، وهكذا توضح الوثيقة الجديدة مجالات الاستفادة من الديمقراطية في تنظيم الخلاف وترتيب تعددية الآراء في نظام تعددية الأحزاب، وضمان حق المعارضة وحرية الشعب في اختيار حكامه وإقالتهم، وإقرارها لضوابط حسن سير البلاد مثل فصل السلط واحترام حقوق الإنسان وحرية تعبير وسيادة القانون والتداول على السلطة"، وهي صياغة جديدة للموقف من الديمقراطية تبدو أكثر نضجا بالمقارنة مع الموقف السابق، والذي كان يسمح بتأويلات كثيرة أقلها أن

[1] صدرت الوثيقة عن المجلس القطري للدائرة الساسية للجماعة الذي انعقد في 8 و2007/12/9.

الجماعة تتعامل مع الديمقراطية كتكتيك لبلوغ أهدافها، وأنها ستنقلب عليها في مرحلة التمكين.

كما حرصت الوثيقة الجديدة على أن تكون أكثر تفصيلا في قضية التعددية السياسية، إذ عرضت موقفها من هذه القضية، واعتبرتها "مزية نعترف بفضلها، ولا ينازع في صوابها عاقل، ولا ينكرها إلا تواق للاستبداد. وهي باب للتنافس الشريف في الخير خدمة لمنافع عامة يعمل لها الجميع"، كما فصلت في موقفها من قضية التداول على السلطة، واعتبرته "حكمة بشرية تعصم المجتمع من الاستبداد، وتمنحه مناعة ضد التسلط الأبدي، وتمكنه من التطور وجودة تدبير الشأن العام".

وعلى الصعيد السياسي العلائقي، ثمة تطورات معتبرة في قضايا العلاقة مع الحركات الإسلامية والأحزاب والحكام :

أ- فقد ذهبت الوثيقة الجديدة إلى تدقيق الموقف من الحركات الإسلامية، بحيث تجاوزت الوثيقة الجديدة ما كان في وثيقة توضيحات من عبارات استعلائية" في الميدان جماعات قليلة تدعو إلى الله بصدق وإخلاص بعد فهم ومراس وإن بدا للرأي غير المتفحص أن عددها كثير"، كما تجاوزت بعض المفردات المتشنجة من قبيل "وبعض هذه الجماعات أغرقت في التجريد والمثالية.. وبعضها غاص في أوحال السياسة"، وفضلت في الوثيقة الجديدة أن تصوغ موقفا متوازنا من الحركة الإسلامية وأطيافها، بحيث اعتبرت اللقاء بين الحركات الإسلامية يتم في العمق الاستراتيجي "على العروة الوثقى : الولاية الجامعة بين المؤمنين" بل إنها اعتبرت النجاح في الدعوة والدولة متوقفا على القدرة والحكمة في تصريف الخلاف"، كما عبرت عن أملها في تكوين جبهة إسلامية تضم تنظيمات الإسلاميين، وهو تطور كبير في الموقف.

ب- وحول الموقف من الأحزاب السياسية، فقد تراجعت اللغة المتشددة التي كانت تتحدث عن " إدانة مخططات هذه الأحزاب ومؤامراتها"، و"التصدي لفضح شعاراتها"، و"الوقوف لكل الوصوليين بالمرصاد والدجالين والمتاجرين بالسيادة والدين والمزايدين على ضمائر الأمة"، وحلت مكانها صياغة أكثر اعتدالا تعتبر "الأحزاب الناصحة للحكام، والمجتهدة في إبداع حلول للمجتمع، والمساهمة في تربية الشعب وتنويره مكسبا للبلاد وربحا للعباد"، في حين لا تتحدث الوثيقة عن دور الجماعة في التصدي للأحزاب الفاسدة وإنما تكتفي بالحديث عن كونها "وبالا على العباد والبلاد؛ ومصيرها حتما أن تموت موتتها الطبيعية".

ج- ويسجل نفس الأمر بخصوص العلماء، إذ تراجعت اللغة التي تقول : إن العلماء "سايروا النظام وسكتوا عن تعطيل الحكم بالشريعة الإسلامية وركنوا إلى

الدنيا وفسخوا عقدهم مع الله وتنكروا لتعاليم الإسلام الصحيحة"، وصيغ الموقف بلغة متوازنة تعتبر العلماء "تاج الأمة متى استشعروا وظيفتهم وتحملوها وأدوها حق الأداء، وهم وارثو النبوة متى كان فقههم جامعا دالا على الله وعلى الخير لعباد الله، وهم ضمير الأمة متى انحازوا إلى صف المستضعفين وأصبحوا متبوعين لا تابعين"، دون إغفالها الإشارة إلى كون "ما دون هؤلاء فليسوا إلا ديدان القراء خانوا العهد وضيعوا الأمانة"، وهذا تعبير عن إرهاصات تغير في النظرة إلى العلماء ودور الجبهة الدينية في تحصين قيم الإسلام والحفاظ على ثوابت الدين.

ت- أما بخصوص الحكام، فقد اختارت الجماعة لغة أخرى تركز فيها على شروط طاعة الحكم والتي لخصتها في الشورى والعدل " كل نظام حكم لا يجعل من الشورى والعدل ركيزتيه، وكل نظام حكم يسخر إمكانات البلاد لقضاء مصالحه ومصالح بطانته فاسد مفسد ليس له منا إلا العصيان"، والموقف وإن كان لا جديد فيه، إلا أن صياغته تبدو أقل حدة من الصياغات السابقة.

د- وإلى جانب هذه المواقف المرتبطة بالمجال الحيوي لعمل الجماعة السياسي والحركي، ثمة موقفان برزا بخصوص موضوع الأمازيغية والغرب، فبخصوص الأولى قصرت الوثيقة الموضوع في قضية اللغة مبينة ألا مشكلة لديها مع الأمازيغية بوصفها لغة "ما دام الناطقون بها متمسكين بكلمة التوحيد حريصين على وحدة الصف لا يدعون إلى عصبية"، بل إنها اعتبرت " التعدد العرقي والتنوع اللغوي عامل قوة ومصدر ثراء طالما بقي بعيدا عن المزايدات السياسوية والمتاجرات الرخيصة"، أما حول الموقف من الغرب، فقد كان التطور واضحا، حيث اعتبرت الجماعة أن "مد الجسور مع الغرب ضرورة دعوية قبل أن تكون مصلحية"، ووضحت طبيعة تصورها للغرب في قولها " لا نتصور الغرب دار كفر ولكن أمة دعوة"، والأكثر تقدما في موقفها بهذا الخصوص تأكيدها على أن في "الغرب ضمائر حية ومؤسسات محايدة هي صوت أغلبيته وهي المحاور المنتظر لنا".

كما شهدت الفترة نفسها خروجا إعلاميا لمرشد الجماعة الأستاذ عبد السلام ياسين عبر قناة الحوار في برنامج مراجعات. ويبدو أن مواجهة الحصار السياسي والإعلامي عن الجماعة ساهمت بقدر كبير في تأطير الحوار، والذي كان في مجمله تعريفا بالمسار الدعوي للأستاذ عبد السلام ياسين، وإبرازا لخط الجماعة ومواقفها السياسية، وانتقادا للنظام السياسي ولخط المشاركة السياسية. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه أن يعلن مرشد الجماعة عن بعض المراجعات، بحكم أن طبيعة البرنامج تناقش أهم المراجعات التي حصلت في الكسب الحركي للتنظيمات الإسلامية، تحول البرنامج إلى عرض مسار حياة الشيخ عبد السلام ياسين وبعض مواقفه ومقولاته والتعريف ببعض كتبه، دون تسجيل أية مراجعة تذكر.

بيد أن الجديد في الموقف وهو ما تؤكده بوضوح وثيقة "الهوية"، هو طبيعة النظر إلى الخلاف بين الإسلاميين، إذ اعتبر مرشد جماعة العدل والإحسان في هذا البرنامج في حلقته الرابعة والأخيرة أن الخلاف بين الجماعات الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالرؤية السياسية خلاف اجتهادي، كما عبر عن تقديره لشخصيات حركية ممن اختاروا الاجتهاد المخالف لجماعة العدل والإحسان كالشيخ أحمد الريسوني والأستاذ المقرئ الإدريسي أبو زيد، وهو تطور في الموقف، يقطع مع اللغة السلبية التي صاغت بها الجماعة موقفها من الجماعات العاملة في الحقل الدعوي كما في وثيقة "توضيحات". وعلى الرغم من تأكيد الشيخ ياسين على الطابع التعددي في الحركة الإسلامية، واحترامه للخلاف بينها في الاجتهاد السياسي، إلا أن ذلك لم يمنعه من التأكيد في هذا البرنامج على قناعته السياسية واعتبار الذين اختاروا المشاركة السياسية من داخل المؤسسات "يلعبون مع الأفعى التي تلدغ وتسمم".

وعلى العموم فقد نجحت الجماعة إلى حد كبير في امتصاص تداعيات "عدم تحقق رؤيا 2006"، واستثمار التضييق الأمني عليها دعويا، لكن نجاحها على مستوى فك العزلة السياسية والإعلامية عنها كان محدودا، بالنظر إلى أن الجماعة لم تبدع لا على مستوى الخطاب ولا على مستوى الآليات خيارات جديدة لتحقيق هذا الهدف، إذ بقيت تستعمل نفس الأسلوب (إصدار الوثائق)، وتعتمد نفس المواقف ومفردات الخطاب (تشخيص الوضع السياسي وإثبات صوابية الاختيار السياسي للجماعة والدعوة إلى الميثاق)، دون أن تتقدم لتحديد أجندة سياسية واضحة برهانات قابلة لأن تكون موضوع قياس وتقييم..

وبخصوص اشتغال الجماعة على واجهة قضايا الامة لوحظ تكثيف متزايد لنشاطها على هذا المستوى، من خلال مبادرات ميدانية تتقدم على نشاط باقي الفاعلين، وهو ما يوازي تشبثها بتأكيد صوابية خيارها الرافض للمشاركة فيما تعتبره مجرد لعبة سياسية فاقدة للمصداقية، مع إبرازها لأولوية العمل التربوي الدعوي باعتباره المجال الرئيسي لعمل الحركة الإسلامية، على خلاف ما يتعلق بالمشاركة السياسية، وهو ما يفسر سعي الجماعة للتحكم في درجات التوتر مع السلطة بما لا يهدد بحدة اشتغالها التربوي والدعوي، وتمثل هذه العناصر الثلاث، تكيف نشاط نصرة قضايا الأمة، والحفاظ على حد أدنى من الحضور السياسي ومضاعفة الأداء التربوي المكونات الثلاث الناظمة لسير الجماعة، والتي تجد نفسها إزاء تحديات التكيف مع تحولات المحيط، واحتواء تفاعلات الجاذبية المرتبطة بأداء خيار المشاركة السياسية الإسلامية في المستويات المحلية والتدافعية.

3- جماعة الدعوة والتبليغ :

تقدم جماعة الدعوة والتبليغ نموذجا لجماعات الوعظ والإرشاد التي لم تتطور لمستوى الجماعات المنظمة، والتي وجدت نفسها في مخاض التكيف مع التحولات التي عرفها المحيط العالمي والاقتصادي والتكنولوجي التواصلي، مما حد من فعالية أداوتها وآليات اشتغالها التي تبلورت في سياقات مختلفة.

تتسم الجماعة بلجوء أعضاؤها إلى الخروج للدعوة ومخالطة المجتمع، وإلقاء المواعظ والدروس والترغيب في "الخروج معهم للدعوة إلى الله وهداية الناس"، ويعد الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي المؤسس الأول لها (1303 – 1364هـ)، حيث ولد في كاندهلة وهي قرية من قرى سهارنفور بالهند، وهناك تلقى تعليمه الأولي، ثم انتقل إلى دهلي حيث أتم تعليمه في مدرسة ديوبند التي هي أكبر مدرسة للأحناف في شبه القارة الهندية؛ والتي تأسست عام 1283هـ/ 1867م. وقد خلفه بعد وفاته ابنه "محمد يوسف" (1917–1965م)، ثم تولى الأمر بعد وفاته "إنعام الحسن".

وقد تأسس فرع جماعة التبليغ بالمغرب سنة 1960، فلم تجد جماعة التبليغ صعوبة تذكر في تأصيل عملها بالمغرب نظرا لأن الوعظ والإرشاد في القرى والمدن يعد من التقاليد المغربية، وقد اعتمدوا في اجتماعاتهم على القراءة من رياض الصلحين للنووي، وحياة الصحابة للكاندهلوي، ويعد مسجد النور بالدار البيضاء المركز الأساس الذي يجتمعون فيه.

وما يميز جماعة التبليغ هي نظرتها العملية والفردانية لمقتضيات التدين ذات الأساس التعبدي والأخلاقي، فالجماعة كما تبلورت مغربيا تتسم باستنادها في إرشاداتها إلى قراءة خاصة للتراث الإصلاحي والاعتماد على مرجعية القرآن والسنة، وهي عملية تعطي للنصوص فاعلية إضافية وأبعادا تطبيقية، ويعمد المرشد في طرح توجيهاته إلى التشديد على أهمية الاقتداء بالنموذج النبوي، وسير الصحابة والتابعين، والتأكيد على أن العملية تهدف أساسا إلى تبسيط حياة الإنسان المؤمن، حيث يمكن هذا النهج في الدعوة من الحصول على نتائج سريعة وموثوق فيها، فالقائمون على الدعوة يعتمدون التعبئة التربوية التي تربط بين التعليم الديني التقليدي والتطبيق العملي لما يتم تعلمه، وتراعي الجماعة حاجيات عامة الناس وبسطائهم، فتعمل على الاستجابة الملائمة لما يرتقبونه، خاصة وأنها تأخذ بعين الاعتبار معطى أساسيا هو انتشار ظاهرة الأمية بين الأوساط الشعبية. خصوصا أن توجيهات الجماعة تتطابق والتأويلات السنية المعمول بها في البلاد، بمعنى أنها لا تشكل أي خطر على وحدة العقيدة. كما شاركت جماعة الدعوة والتبليغ في الجامعات الصيفية الأربع في موضوع "الصحوة الإسلامية" التي سهرت على تنظيمها وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية، لتعطي الدليل على وضع فريد لجمعية قانونية تعمل وفق مقتضيات الظهير المنظم للجمعيات، وتستثمر في نفس الوقت المجالات التقليدية التي تفتحها أمامها المساجد المنتشرة في جميع أرجاء البلاد.

كما تقوم طريقتهم في نشر الدعوة على التطوع للخروج للدعوة في سبيل الله إلى أي بلد أو قرية أو مدينة، داعين الناس إلى سماع الخطبة أو البيان كما يسمونه، ليتم بعد ذلك تنظيم حلقات لتعليم الجمهور الحاضر الوضوء وكيفية الصلاة، ويقوم خطابهم الدعوي على الترغيب والترهيب والتأثير العاطفي، والتأكيد على العبادة والذكر والتلاوة. ونسجل لدى "جماعة التبليغ" ما يحظى به التعليم والتعلم في المنظومة التبليغية من أهمية بالغة، يعطى معه بعدا تطبيقيا هدفه الأساسي هو اكتساب القدرات والمهارات في الحديث مباشرة، كما يذكرنا النظام التبليغي في الخدمة والتواضع والتطوع بالنموذج الصوفي، من خلال التطوع لخدمة الآخرين وإلغاء التراتب الاجتماعي أو العلمي أو المهني وسط هذا النظام. ويولون أيضا أهمية قصوى للصلاة والذكر وتلاوة كتاب الله، والإكثار من النوافل.

وتنقسم نماذج حركة الدعوة إلى ثلاثة أصناف :

- الأولى : وهي الدعوة العامة التي تعتبر الوظيفة الأساسية للجماعة وتتوجه لعموم المسلمين، فتكون وفق برنامج للخروج يضبط مركزيا، وترتكز على الإقناع والتأثير على الجمهور.

- الثانية : هي الدعوة الخاصة التي تحصل عن طريق المصادفات والعفوية؛ حيث تعتمد على طرق عمل ممنهجة تتوجه إلى أناس مسجلين مسبقا في لائحة يتم الاتصال بهم وزيارتهم من أجل إقناعهم بالانضمام معهم، وغالبا ما يركزون في استقطابهم على العلماء التقليديين.

- الثالثة : وهي الدعوة التذكيرية، فتكون بعد الانتهاء من تلاوة بيان الجماعة مساء يوم الخميس، إن جماعة التبليغ والدعوة لا تدرج نفسها في إطار جماعات الإسلام السياسي، فهي تجعل من مبادئها عدم الخوض في أمور السياسة، وترفع شعارا مركزيا يتمثل في "ترك ما لا يعني" وبعبارة جلية، فإن شعار "ترك ما لا يعني" الذي ترفعه جماعة التبليغ والدعوة يعني نبذ كل ما يمت إلى السياسة بصلة.

لقد مكنت نوعية الخطاب التبليغي المتميز ببساطته -حسب طوزي- الجماعة من احتلال موقع خاص في الحقل السياسي والاجتماعي، وضمن لها مكانة خاصة لدى السلطات، من خلال تأكيد الجماعة على التقوى والورع وإيمانهم بمبدأ إصلاح الأفراد قبل إصلاح المجتمع، ورفضهم اتخاذ مواقف صريحة في موضوع الصراعات السياسية،

وتبنيهم لنموذج في التدين غير مسيس ومنسحب من التدافع القيمي في المجتمع ومن الحراك السياسي حول قضايا ذات طبيعة أخلاقية أو هوياتية، أو النهي المباشر والحاد عن المنكر والفساد، بل تركز دعوتهم على السلوك الفردي في التدين السني في كل مناحي حياة المسلم، من خلال إحياء سنة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباع منهجه في إصلاح النفس وتزكيتها. الأمر الذي يمنح للجماعة تأثيرا مقدرا في مختلف الفئات الاجتماعية والشعبية أساسا.

إلا ان هذه الوضعية والتي تاسست في فترات سابقة أخذت في التحول بفعل ما تعرضت له الجماعة من هزات في سياق حملة الحرب على الإرهاب، لم تعد معها الجماعة تتحرك بكل حرية كما كان في السابق، حيث تم إغلاق عدد من المساجد التابعة لها مما جعلها تلجأ لتكييف برنامجها وحركتها مع هذه الأجواء المتوترة التي خيمت مع الحرب على الإرهاب، لكنها استعادت أغلب أنشطتها الدعوية ونشاطها على المستويات الفردية والمحلية، دون أن تظهر مؤشرات دالة في الفترة التي اشتغل تقرير الحالة الدينية على دراستها.

4 – التعبيرات الجمعوية:

تعد الحياة الجمعوية في المغرب تعبيرا عن دينامية مجتمعية وأداة لتوسيع مجال الفعل المدني وتقوية جهود المجتمع في التأطير والتوعية والتطوع، حيث تعرف تنوعا كثيفا في مجالات اشتغالها وأهدافها وآليات عملها. كما عرف العمل الجمعوي انتشارا جغرافيا دالا يمكن ملاحظته من خلال نسبة تكوين وتأسيس جمعيات في مختلف المدن والمناطق المغربية، لم يعد معها العمل الجمعوي ظاهرة ثقافية فقط وإنما أضحى ظاهرة اجتماعية بامتياز.

لقد شهد العمل الجمعوي ذو التعبيرات التربوية والدعوية المتعددة تطورا كبيرا و اتساعا في آفاقه واهتماماته ووسائل الاشتغال، منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، مشكلا بذلك أحد الفاعلين الأساسيين في حركية الحياة الدينية للمغاربة وتجلياتها، ومعبرا عن حيوية المجتمع المحلي ونخبه الدينية في التأطير والتوعية الدينية وتدريس العلوم الشرعية والعلوم المرتبطة بها لمختلف فئات المجتمع من الشباب والرجال والنساء والأطفال، مما يجعل هذا الامتداد الجمعوي يسهم في تحديد معالم المتدخلين في صياغة منظومة إعادة الهيكلة الحقل الديني والذي يعكس عمق التحول الحاصل في المشهد الحركي الإسلامي بالمغرب.

ويمكن في هذا السياق التمييز داخل هذه التعبيرات الجمعوية، بين التيار السلفي الجمعوي الذي يعتمد على جمعيات حاضنة لدور القرآن، وبين جمعيات ثقافية ودعوية ومؤسسات تربوية يشرف عليها محسنون وعلماء لهم علاقة بالهيئات الرسمية أو قريبين من الحركة الإسلامية بالإضافة إلى جمعيات يشرف عليها بعض رموز وأعضاء الحركة الإسلامية المعتدلة وتهتم بتحفيظ القرآن وتعليم قواعد التجويد.

وقد كشفت حملة إغلاق دور القرآن وتفاعلاتها عن وجود نسيج جمعوي مهم يشتغل بحيوية في جوانب التأطير الثقافي والتعليم الديني ومجالات الدعوة وتحفيظ القرآن الكريم والعلوم الشرعية، حيث يقدر هذا النسيج بأزيد من 120 جمعية تهتم بتعليم القرآن الكريم وعلومه وتدريسه، إما في شكل معاهد أو مؤسسات أو دور للقرآن.

وتمثل مدرسة "البعث الإسلامي للعلوم الشرعية" بمدينة وجدة من أوائل هذه المؤسسات الحديثة المتخصصة في تعليم القرآن الكريم وتعلم علومه بالمغرب فقد تأسست سنة1976م، بمبادرة من الدكتور مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي بوجدة، وبعض المحسنين بالمدينة، وتضم هذه المدرسة المستوى الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، وتستقطب عشرات الطلبة سنويا يؤطرهم 14 فقيها و38 أستاذا، كما تتوفر المدرسة على خلايا ومدارس فرعية تشتغل في محيطها تصل إلى 27 فرعا بمختلف مناطق مدينة وجدة، وتتجلى أهم أهداف المدرسة في المحافظة على الأصالة الإسلامية، وتكوين جيل متكامل حامل لكتاب الله تعالى، ضابط للعلوم الشرعية واللغوية، متفتح على الثقافة المعاصرة، وقادر على التواصل مع الآخر، كما تعتبر دار القرآن التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش كذلك من أهم دور القرآن الحديثة بالمغرب، والتي تأسست سنة 1976م، لتعرف بعد ذلك انتشارا واسعا في مدينة مراكش، وساهمت في تأسيس ما يقارب من 70 دارا للقرآن في مختلف مدن وقرى المغرب.

المحور الثالث : تحديات التدين بالمغرب

شهد المجال الديني بالمغرب تحديات متسارعة طيلة سنتي 2007 و2008 تعبر عن تطورات دالة في عدة مجالات، إذ يعيش المغرب على إيقاع تحولات عميقة وجذرية، مست جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية، وقد تبلورت هذه التحولات بشكل قوي مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة.

وقد تفاعلت عدة متغيرات ساهمت في تعميق هذه التحولات، والتي يتداخل فيها ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو اجتماعي وأيضا ما هو ثقافي، هذا دون أن ننسى التأثيرات العالمية التي يكون لها في بعض الأحيان الدور الحاسم في رسم مسار هذه المتغيرات. هذا ما نحاول رصده في هذا المحور في عدة مستويات؛ مستوى التحديات المرتبطة بالحياة الدينية وفضاءاته الأسرية منها والتعليمية، والتحدي الأخلاقي والقيمي على الحالة الدينية بالمغرب من جهة، ومستوى التحديات الثقافية التي عرفتها المجالات الفنية والسينمائية واللغوية من جهة ثانية، واستحضار تحديات الأمن الروحي والوحدة المذهبية للمغرب والمرتبط بالتنصير والتشيع من جهة ثالثة.

وتم الاشتغال في التقرير على دراسة ما تطرحه هذه التحديات ببعديها الإيجابي أو السلبي، والتي تمثل نتاجا لتفاعل النسق الديني مع باقي الأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفنية.

1. على المستوى الأسري : قضايا المرأة والأسرة

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، فهي تقوم بدور التنشئة الاجتماعية ونقل وترسيخ قيم المجتمع، وتؤدي كذلك وظيفة إعادة إنتاج قيم المجتمع وضمان استمراريتها والحفاظ عليها، وهي المحضن الذي يتشرب فيه الفرد القيم الأساسية، والتي عن طريقها يتشكل كيانه وتتبلور شخصيته وتطبعه بمميزات تستمر معه مدى الحياة، وهي بهذا المعنى المؤسسة الأكثر أهمية في ضمان استقرار المجتمع وتماسكه الداخلي، والحفاظ على منظومة القيم المجتمعية التي تسمح للمجتمع

بالاستمرار وتعطيه معنى وجوده، وهذا ما يدفع إلى نعتها بخلية المجتمع، فهو تعبير مجازي يشبه الأسرة بالخلية وبالتالي فهي النواة الأولى التي تضمن الحياة والتماسك في الجسم الحي، والتي ترتبط أجزاؤها فيما بينها لتشكل المجتمع الكبير.

إلا أن التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي في المدة الأخيرة، سواء المتعلقة بالبعد الديمغرافي (الإنجاب، أو ما يسمى بالخصوبة، والعزوبة والهجرة)، والبعد الاقتصادي (تقسيم عمل المرأة)، والبعد الثقافي والقيمي (تصاعد القيم الاستهلاكية والفردانية والسعار الجنسي)، لها تأثيرات سلبية على الحالة الدينية والقيم المجتمعية، فقد برزت في المدة الأخيرة عدد من الظواهر السلبية كالإجهاض والعنف الأسري، والاتجار في البشر، والدعارة، إلخ، التي أصبحت تعبر عن نفسها بشكل أوضح في السنوات الأخيرة، وهو ما يبرز عمق التحولات التي تعرفها الأسرة في المغرب، مست بنيتها ووظائفها والعلاقات السائدة بين مكوناتها، الشيء الذي تأكد مع المسوحات والأبحاث الميدانية الصادرة في الآونة الأخيرة وخصوصا البحث الوطني حول القيم 2004، بالرغم من أن هذا التقرير يؤكد أن الأسرة هي المحضن والحصن الضامن لاستقرار القيم المجتمعية.

ويحاول التقرير السنوي الأول للحالة الدينية في المغرب الإجابة على الأسئلة التالية :

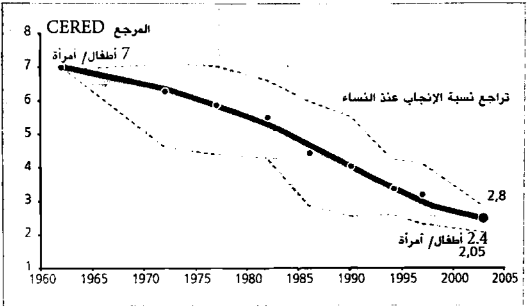
- ما هي التحولات التي تعرفها الأسرة وما هي مؤشراتها؟ وما موقع المرأة في ظل هذه التحولات؟
- وهل يمكن الحديث عن أزمة قيم تعيشها الأسرة المغربية بحيث تؤثر على التماسك الأسري، وعلى الوظيفة التربوية للأسرة؟
- وما هو موقف الفاعلين اتجاه الاتفاقيات الدولية حول الأسرة والمرأة؟

1. المؤشرات الأساسية للتحول في المنظومة الأسرية وموقع المرأة

إن تحولات المنظومة الأسرية وموقع المرأة بالمجتمع المغربي تبرزه المؤشرات التالية:

- الإنجاب
- العزوبة وتأخر سن الزواج
- الهجرة
- الإجهاض

◆ **الإنجاب:**



المصدر: بعض المميزات السوسيو- ديمغرافية للساكنة في إطار تقرير الخمسينية

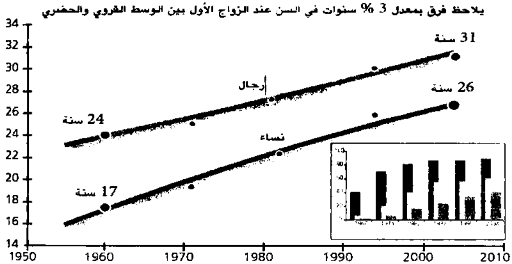
ويمكن تفسير انخفاض نسبة الإنجاب لدى النساء المغربيات بصفة عامة إلى عاملين مترافقين: الأول يتمثل في تأخر سن الزواج (انتقل من 24 الى 31 سنة بالنسبة للذكور ومن 17 الى 26 سنة بالنسبة للإناث وذلك ما بين 1960 و 2004)، والعامل الثاني هو الاستعمل المتزايد لوسائل تنظيم النسل، لكن ما يكشفه التقرير بشكل لافت هو الانخفاض في هذا المؤشر فيما يخص الوسط القروي، حيث انتقل من 5,8 % سنة 1987 إلى 2,77% سنة 2007، مما يشير إلى عمق التحولات التي اخترقت حتى الأوساط التي تعرف بأنها عصية على التغيير كما هو الحل في الوسط القروي الذي يتميز بخصوصيات عديدة.

◆ **العزوبة:**

تضمن نفس التقرير نسبا عن ارتفاع نسبة العزوبة عند كل الفئات ما بين سنتي 1987 و2007، حيث ارتفعت هذه النسب عند الفئات العمرية (25-29) من 24,8% سنة 1987 إلى 43,1% سنة 2007، أما فئة (30- 35) فقد عرفت بدورها ارتفاعا ملحوظا بين السنتين المذكورتين، فمن 10 بالمائة إلى 29 بالمائة، وكلما ارتفع السن إلا وارتفعت نسبة العزوبة، ففئة (35- 39) انتقلت النسبة من 5,4 بالمائة إلى 18,9 بالمائة. وإذا كانت هذه الفئات عرفت ارتفاعا ملحوظا، فإن المثير في هذه الإحصائيات هو الأرقام والنسب المتعلقة بفئات الأعمار (40-44) حيث كانت تسجل نسبا جد منخفضة في سنة 1987، حيث لم تكن تتجاوز 1,9 بالمائة، لتصبح

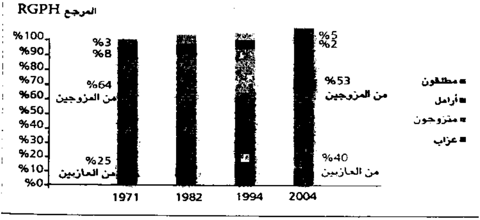
12,5 بالمائة سنة 2007، وكذلك الشأن بالنسبة لفئات الأعمار 45-49 حيث انتقلت النسب من 1,2 سنة 1987 لترتفع إلى 6,9 بالمائة، وهو ما يؤكده كذلك تقرير المميزات السوسيو-ديمغرافية للساكنة في إطار تقرير الخمسينية، حيث أبرز أن عدد المتزوجين في السبعينات كان يقدر بثلثي الأشخاص الذين يبلغون 15 سنة فما فوق، ولا يفوق عددهم اليوم النصف إلا بقليل، كما ارتفع عدد العازبين من الربع في السبعينات إلى 40 في المائة حاليا.

رسم مبياني رقم 2 : ارتفاع سن الزواج الأول



المصدر : بعض المميزات السوسيو- ديمغرافية للساكنة في إطار تقرير الخمسينية

رسم مبياني رقم 3 : تزايد نسبة العازبين



المصدر : بعض المميزات السوسيو- ديمغرافية للساكنة في إطار تقرير الخمسينية

إن هذه الإحصائيات الواردة تؤكد أن هناك تحولات عميقة مست البنية المجتمعية وخلخلت توازنها، ويدل على ذلك ارتفاع نسبة العزوبة وسط كل الفئات العمرية في سن الزواج، وخصوصا التي أنهت مسارها التعليمي، وهي إما مشتغلة نشيطة أو أنها في حالة عطالة، لكنها بدون زواج، وهو ما يفتح المجال للتساؤل عن التأثيرات النفسية والتربوية والسوسيو- ثقافية على هذه الفئة؟ وما هي الانعكاسات على البنية الاجتماعية وعلى التجدد الديموغرافي للأجيال؟ فالمعطيات الديمغرافية تبرز أنه يلزم نسبة 2.11 طفل لكل امرأة متزوجة على الأقل لضمان إعادة إنتاج الأجيال المقبلة، والنسبة العامة بالمغرب اليوم هي 2.33 طفل لكل امرأة وهو مؤشر خطير على المدى البعيد، كما أن المتخصصين الديموغرافيين يؤكدون أن ارتفاع نسب العزوبة عند الجنسين يؤثر بشكل مباشر على معدل الإنجاب عند المرأة، ولعل النسب التي أشرنا إليها سابقا تعزز هذا التحليل، حيث انخفاض المؤشر التركيبي للإنجاب أو ما يسمى بالخصوبة إلى 2,33 طفل لكل امرأة على الصعيد الوطني، وتشير الإسقاطات التي ينجزها المركز الوطني للدراسات والأبحاث الديموغرافي إلى أن هذه النسبة ستزيد انخفاضا في السنوات المقبلة.

كما أن النساء المعيلات لأسرهن عرفت تزايدا مطردا، حيث ارتفعت من 17,5 % سنة 1999 إلى 18,7 % سنة 2007 على الصعيد الوطني، وشكلت نسبة العازبات اللواتي يُعِلْن أسرا ارتفاعا من 4,2 بالمائة سنة 1999 إلى 6,7 بالمائة سنة 2007 كمعدل وطني، كما عرفت السنوات الأخيرة بروز الأسر التي لا تحتمل إلا جنسا واحدا، وهكذا ارتفع هذا النوع من 256 ألفا سنة 1999 إلى 438 ألفا سنة 2007 على المستوى الوطني، وفئة العازبات اللواتي يسكن لوحدهن انتقلت من 8,4 بالمائة سنة 1999 إلى 15,5 سنة 2007.

فإذا كانت الأسرة المغربية قد عرفت تحولات مهمة كما رأينا من خلال المعطيات السابقة، فإن المرأة المغربية وهي حجر الزاوية في الأسرة مستها بشكل مباشر تغييرات دالة، حيث تزايدت وتيرة الهجرة بعدما كانت في السابق حكرا على الرجل، ثم تعاظمت نسب الإجهاض بالشكل الذي قد يؤدي إلى بعض المشاكل الاجتماعية والأسرية.

- **الإجهاض :**

كشفت دراسة أجرتها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة خلال سنة 2007 عن أن أكثر من 600 امرأة مغربية تلجأ للإجهاض يوميا وهو الوضع الذي عرف جدلا كبيرا حول صدقيته، وكانت دراسة أخرى أنجزتها نفس الجمعية بمدينتي فاس وأكادير شملت 475 امرأة، أظهرت 165 منهن (ما يمثل 35 %) أنهن لجأن مرة واحدة للإجهاض في حياتهن، وأن 54 % من الفتيات العازبات لجأن للإجهاض، كما توصلت نفس

الدراسة إلى أن الإجهاض لا يقتصر على فئة سوسيو- اقتصادية دون أخرى، حيث إن 46 % من عينة البحث اللواتي لجأن للإجهاض يتوفرن على مستوى عال من الدخل، ومن الأرقام الدالة في هذه الإحصائيات هو لجوء 21 % من النساء المستجوبات للإجهاض مرتين. وقد أثيرت نقاشات حول صدقية الأرقام المعلنة.

2. التماسك الأسري وحصيلة مدونة الأسرة:

عرفت الوظيفة التربوية للأسرة ضعفا انعكس سلبيا على التماسك الأسري واللحمة الاجتماعية، وهو ما تبرزه العديد من المعطيات في مدونة الأسرة كالطلاق وزواج الفتاة بدون ولي، وكذلك مؤشرات أخرى كالعنف الأسري والاتجار بالبشر.

فبعد مرور أكثر من خمس سنوات على دخول مدونة الأسرة الجديدة حيز التنفيذ، بدأت تظهر بين الفينة والأخرى عدة إشكالات من قبيل ارتفاع نسبة الطلاق الشقاق، والزواج المختلط، وظروف تزويج الفتاة الراشدة لنفسها دون الرجوع إلى الولي، بالموازاة مع ذلك شكلت معطيات تزويج القاصرين والقاصرات وخاصة بالنسبة لمن هم دون سن 16 سنة إشكالية جديدة فتحت النقاش حول شروط إعمال الاستثناءات الخاصة بالسن، ، ومن جهة أخرى تبين المعطيات الخاصة بسنتي 2007 و2008 تراجع تعدد الزوجات.

- **الطلاق:**

فقد كشفت إحصائيات وزارة العدل ارتفاعا كبيرا لأحكام التطليق المسجلة سنة 2007، حيث انتقلت من 14 ألفا و791 سنة 2006 إلى 21 ألفا و328 سنة 2007، بنسبة تغير بين السنتين بلغت 44,20 بالمائة، مع ارتفاع يقارب الضعف للتطليق الشقاقي والذي بلغ 18 ألفا و526 سنة 2007 مقابل 10 آلاف و313 سنة 2006، وقد عرف الطلاق تراجعا طفيفا عن السنة الماضية إذ بلغ 27 ألفا و904 سنة 2007 مقابل 28 ألفا و239 حالة سنة 2006، أي بنسبة تغير بلغت 1,19 بالمائة بين السنتين.

جدول رقم 1 : ارتفاع نسبة الطلاق بين 2004 و2008

السنة	الطلاق	التطليق	المجموع
2004	26914	7213	34127
2005	29668	9983	39651
2006	28239	14791	43030
2007	27904	21328	49232
2008	27935	27441	55376
نسب التغير بين سنتي 2006 و2007	-1،19 %	44.20%	14.41%
نسب التغير بين سنتي 2007 و2008	0.11%	28.66%	12.48%

المصدر : وزارة العدل إحصائيات 2007-2008.

من جهة أخرى سجل الطلاق الاتفاقي سنة 2007 ارتفاعا بين باقي أنواع الطلاق، حيث انتقل من 6741 سنة 2006 إلى 8243 سنة 2007 بنسبة تزيد على 22 بالمائة.

جدول رقم 2 : رسوم الطلاق 2007-2008

	الرجعي	الخلعي	قبل البناء	الإتفاقي	المملك	المكمل للثلاث	مجموع رسوم الطلاق
سنة 2007	6330	8253	4862	8243	129	87	27904
النسب المئوية	22.68%	29.58%	17.42%	29.54%	046%	031%	100%
سنة 2008	5650	7175	4929	9800	246	135	27935
النسب المئوية	20.23%	25.68%	17.46%	35.08%	088%	048%	100%
نسب التغير ما بين 2007 و2008	-10.74%	13.06%	1.38%	18.89%	9070%	5517%	0.11%

المصدر : وزارة العدل إحصائيات 2007-2008.

ولتفسير ارتفاع نسب الطلاق الشقاق أوضحت عائشة الحجامي، عضو مجموعة البحث والتفكير الدولية حول النساء والإسلام، في تصريح صحفي أن سبب هذا الارتفاع راجع إلى أن مسطرة "الشقاق" فتحت المجال أمام المرأة من أجل الحصول على الطلاق طبقا لبنود المدونة السابقة، وأنه في غالب الأحيان كانت المرأة لا تحصل على الطلاق إلا باللجوء إلى مسطرة الخلع التي كان الرجل من خلالها يمارس ابتزازا كبيرا على المرأة.

وفي محاولة لتجاوز مشكلة الوساطة في النزاعات الأسرية، خاصة في ظل الغياب شبه التام للتدخلات العائلية التي كانت في وقت سابق تقوي مسطرة الصلح "الأسري"، وتحفظ العائلة من حالة إنهاء ميثاق الارتباط، بادرت وزارة العدل المغربية بعد صدور أرقام الطلاق المرتفعة إلى عقد ندوة بالرباط في 17 أكتوبر 2008 بشراكة مع "المركز الدولي للوساطة والتحكيم"، و"جمعية جسور، ملتقى النساء المغربيات" حول التحكيم العائلي، وتم خلال هذا اللقاء توقيع اتفاقية بين الوزارة وجمعيات مدنية يتم بموجبها تأسيس مركز للاستماع والوساطة الأسرية والمرافقة يعمل على وضع آليات لتجاوز الخلافات والنزاعات الأسرية، سواء بين الزوجين أو بين الأبناء وأوليائهم، وذلك بإرساء قنوات للحوار والتفاهم عن طريق وسيط يكون في غاية من السرية من أجل تجنب المآسي التي تتعرض لها الأسرة، يوضح عمر الدراجي رئيس المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط، "أن رهان المركز الجديد هو وضع حلول مرنة للنزاعات الأسرية، وذلك عن طريق الوساطة والبحث في أسباب النزاعات وعدم تركها تهدد كيان النواة الأولى للمجتمع"، كما أن قانون الأسرة أولى أهمية للنفقة باعتبارها تهم الجانب المعيشي للمستحق لها، فقد وضع المشرع أجل شهر للبث فيها بصفة استعجالية. وحتى لا يكون للطلاق تأثير على المستوى المعيشي للطفل وضع المشرع معايير لتقديرها. وتفاديا لتهرب المحكوم عليه بالنفقة من تنفيذ الحكم فقد أجاز قانون الأسرة اقتطاعها من منبع الريع.

◆ **الزواج**:

ومن جهة أخرى كشفت نفس الإحصائيات أن رسوم زواج القاصرين بلغت خلال سنة 2007 حوالي 29 ألفا و847 مقارنة مع 2006 التي سجلت 26 ألفا و520. وبلغت طلبات الذكور من القاصرين 379 بنسبة 0,98 % بينما بلغت طلبات الإناث 38 ألفا و331 أي ما نسبته 99,02 %. هذا الرقم يؤكد ملحاحية الزواج بالنسبة لهذه الفئة من القاصرات.

أما الطالبون بالبادية للزواج من القاصرين فبلغ 20 ألفا و324، بينما بلغت طلبات القاطنين بالوسط الحضري 18 ألفا و386 طلبا. أما عن طلبات المشتغلين فلم تتعد 598 طلبا، بالمقابل شكلت طلبات من هم بدون مهنة 38 ألفا و112 طلبا.

جدول رقم 3 : زواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية خلال سنة 2008

الموضوع	العدد	النسب
الطلبات المسجلة	39604	
طلبات الذكور	308	0.78%
طلبات الإناث	39296	99.22%
الطالبون القاطنون بالبادية	23157	58.47%
الطالبون الساكنون بالمدينة	16447	41.53%
طلبات المشتغلين	419	1.06%
طلبات من هم بدون مهنة	39185	98.94%
الطلبات المحكومة		
الطلبات المقبولة	35043	8848,%
الطلبات المرفوضة	4377	11.05%
الطلبات المتنازع عليها	99	0.25%
الطلبات المحفوظة	85	0.21%

المصدر : وزارة العدل إحصائيات 2007-2008.

وكانت مدونة الأحوال الشخصية بالمغرب (قبل أن يتغير اسمها وتتحول إلى مدونة الأسرة) تحدد سن الزواج بالنسبة للإناث في 15 سنة وبالنسبة للذكور 18 سنة. لكن مدونة الأسرة الجديدة جاءت لتحدد في المادة 19 سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة معا في سن 18 سنة، مع استثناءات تذكرها المادة 20 تجيز لقاضي الأسرة أن يقبل بزواج الفتى والفتاة دون سن 18 سنة بقرار مسوغ ومعلل بعد الاستماع لوالدي القاصر والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي في حالة إذا ما استدعت الضرورة ذلك.

وسجلت نتائج دراسة قامت بها وزارة العدل ارتفاع عدد المغربيات المتزوجات من أجانب خلال سنة 2007، إذ بلغت حوالي 6000 زيجة، وتقول الأرقام إن عدد المغربيات المتزوجات من أجانب ارتفع من 996 زيجة سنة 1997 ليصل سنة 2001 إلى 2507 زيجة، ثم ليرتفع العدد إلى 6000 زيجة صيف عام 2007، وتفيد الإحصائيات التي أنجزها قسم قضاء الأسرة بالرباط أن الزواج المختلط بين مغربيات وأجانب يتوزع على 34 دولة، منها 15 دولة عربية، تأتي في مقدمتها العربية السعودية، ويعتبر المراقبون أن قانون الجنسية الجديد الذي يعطي الأم حق منح جنسيتها المغربية لأبنائها من زوج أجنبي قد ساهم في رفع عدد الزيجات المختلطة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المهاجرات المغربيات الموجودات بعدة قارات، هذا دون أن نغفل التحولات

السوسيوثقافية والمرتبطة بتراجع التقاليد والعادات المغربية التي تحد من زواج المغربيات من الأجانب.

وقد عرف عدد عقود تدبير الأموال المشتركة بين الزوجين ارتفاعا ملحوظا إذ انتقلت من 424 سنة 2006 إلى 900 عقد سنة 2007، لكن هذا الرقم يبقى ضعيفا بالمقارنة مع عدد عقود الزواج المبرمة سنة 2007، والتي بلغت 297 ألفا و989 أي بارتفاع نسبته 9,04% عن السنة الماضية، و يدل الارتفاع الكبير لأحكام التطليق التي بلغت 21 ألفا و328 على أن الصلح لم يعط أكله داخل المحكمة.

وبخصوص زواج الراشدة التي تعقد زواجها بنفسها بلغ عدد رسوم الزواج ما مجموعه 60 ألفا و95 رسما، ما يعكس شيوع ميل الفتيات الراشدات إلى تزويج أنفسهن دون ولي بحسب مصادر قضائية. وأفادت الإحصائيات التي قدمتها وزارة العدل أن هناك ميلا للأزواج إلى إنهاء العلاقة عن طريق الطلاق الاتفاقي، الذي ارتفع بنسبة 22.28 في المائة، مما يظهر التطور في تدبير الزوجين لإنهاء العلاقة الزوجية بينهما بطرق هادئة تسمح باستمرار الود خصوصا عند وقوع الطلاق مع وجود الأبناء.

وشكلت نسبة الرسوم المنجزة بشأن التعدد خلال سنة 2007 نسبة 0.29 في المائة فقط من العدد الإجمالي لرسوم الزواج، مما يؤكد المنحى التراجعي للتعدد، الأمر الذي تؤكده تقارير وإحصائيات الجمعيات والوزارة المعنية. وأشار آخر تقرير أعدته شبكة مراكز الاستماع والإرشاد القانوني إلى أن هناك تراجعا ملموسا في التعدد في الزواج، وأن هذا الانخفاض يقدر بنسبة 23.60 في المائة في الرباط، فيما عرفت مدينة مراكش ارتفاعا في التعدد بنسبة 12.73 في المائة، لكن هذا لا يلغي نتائج إحصائيات وزارة العدل والتي تفيد أن التراجع لا يهم فقط سنة 2007، إذ إن نسبة زواج التعدد بالمقارنة ما بين سنتي 2005 و2006 سجلت انخفاضا في عدد حالاته، بلغت 3.57 في المائة (811 رسما سنة 2006، مقابل 841 رسما سنة 2005).أما في مدينة بني ملال فجرى رفض 60 في المائة من الطلبات سنة 2005، واعتبر التقرير ذلك تقدما بالقياس مع سنة 2004، إذ جرى منح 44 إذنا أي بمعدل 12 في المائة فقط من الطلبات التي ووجهت بالرفض، وعدم قبول 50 في المائة من الطلبات في الفقيه بنصالح سنة 2004 مما يعتبر إيجابيا، إذ لم تقبل إلا 5.6 في المائة من الطلبات.

♦ 3- العنف الموجه ضد النساء:

يمثل العنف الأسري والعنف ضد المرأة أحد المؤشرات الدالة على التردي في منظومة القيم المجتمعية، وهو ما تبرزه المعطيات الرسمية والتقارير الصادرة عن

جمعيات المجتمع المدني، فبحسب إحصائيات وزارة العدل لسنة 2007 فقد عرض على المحاكم المغربية 41 ألف قضية عنف ضد المرأة، احتلت فيها مدينة الدارالبيضاء الصدارة، حيث تلقت محكمة الاستئناف بالبيضاء ما مجموعه 28 ألفا و375 قضية، منها 7 قضايا قتل عمد، وأزيد من 15 ألفا و597 حالة عنف ناتج عنها عجز يفوق مدة 20 يوما، و465 حالة اغتصاب، بالإضافة إلى 90 حالة استغلال جنسي و27 استغلالا جنسيا في إطار شبكة منظمة، و331 قضية من نوع التغرير بامرأة متزوجة، و19 شبكة لتهجير النساء، كما ارتفعت نسبة قضايا اختطاف النساء المتزوجات بـ 300 بالمائة.

وبحسب إحصائيات وزارة العدل فإن قضايا القتل العمد في حق النساء سجلت انخفاضا بنسبة 6.67 في المائة مقارنة مع عام 2006، إذ سجلت 84 قضية قتل، يتوزع فيها المسؤولية 90 شخصا، كما سجل العنف الناتج عنه عجز بأكثر من 20 يوما ارتفاعا بنسبة 541 في المائة، متبوعا بالعنف الناتج عنه عجز يقل عن 20 يوما بنسبة 296 في المائة، والضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة بنسبة 242 في المائة، كما ارتفع عدد قضايا الإجهاض الناتج عنه الموت بنسبة 100 في المائة، بينما تراجع عدد قضايا التغرير بامرأة متزوجة بنسبة 4 في المائة، وقضايا الإجهاض بنسبة 62 في المائة، وإهمال الأسرة بنسبة 47 في المائة.

وأوضحت إحصائيات وزارة العدل بخصوص القرابة في الجرائم المرتكبة في قضايا العنف ضد النساء أن حوالي 35 ألفا و85 شخصا ممن تورطوا في هذا النوع من القضايا لا تربطهم صلة بالضحايا، متبوعين بالأزواج بتورط حوالي 6 آلاف و164 زوجا في هذه القضايا، مبرزة أن عدد الآباء المتورطين في هذه القضايا بلغ 453، في حين تورطت 239 أما، و257 أخا، و121 أختا، وبالنسبة لعدد العقوبات الصادرة في حق المتابعين في هذه القضايا أشارت الإحصائيات إلى أن المحاكم عالجت 38 ألفا و684 قضية، وقد عالجت استئنافية الدارالبيضاء 29 ألفا و674 قضية لوحدها، مشيرة إلى أن المحاكم أصدرت عقوبة الإعدام في حق 3 من المعتدين، و115 حكما بالسجن المؤبد، و425 سجنا محددا، وألفين و779 حكما بالحبس، بينما حكمت بالحبس مع غرامات مالية في حق 3 آلاف و457 متورطا، وأضافت إحصائيات وزارة العدل أن المحاكم المغربية أصدرت أحكاما موقوفة التنفيذ في حق 29 ألفا و865 شخصا متابعين في هذا النوع من القضايا، في حين حكمت بالبراءة لصالح 1201 شخصا.

ومن جهة أخرى أصدرت "الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة " تقريرا يرصد حالات العنف ضد النساء سنة 2008، حيث كشف عن تزايد حالات العنف الجسدي ضد الزوجات، إذ بلغت نسبة الاعتداءات الجسدية 22 بالمائة من قضايا العنف المسجلة بشكل عام في سنة 2007، ويشمل هذا الصنف من العنف – وفق التقرير-

الضرب والجرح والحرق ومحاولة القتل والتبول على المرأة وتعريتها من اللباس ومنعها من النوم، وأكد التقرير أن العنف من قبل الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الطليق يمثل أكثر من 92 في المائة من حالات العنف ضد النساء معظمها من قبل الزوج، فيما تعود نسبة المعتدين الباقين إلى المدير أو الجار أو حالات مشابهة، وأوضح التقرير أن ظاهرة العنف الجسدي ضد النساء خاصة الزوجات تسجل نسبة عالية من عدد الحالات التي تتوافد على شبكة مراكز الرابطة "إنجاد"، يليها العنف الاقتصادي، ملخصة أصناف العنف الجسدي الممارس ضد الزوجات بالضرب والركل والتهديد بالإيذاء أوالقتل، إلى ذلك أكد التقرير أن العنف يطال جميع فئات النساء، ولا يستثني فئة عن أخرى، حيث تعانيه المرأة كيفما كان موقعها الاجتماعي ومستواها التعليمي.

4- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والجدل حول رفع التحفظات:

استقطبت قضية المرأة اهتمام المنتظم الدولي الذي جعل منها قضية عالمية ويظهر ذلك في عدد من المؤتمرات التي عقدت بشأن المرأة بدءا بمؤتمر مكسيكو سنة 1975، ومؤتمر السكان الذي عقد بالقاهرة، وأخيرا مؤتمر بكين سنة 1995، وتمثل اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لسنة1978 مرجعية مؤطرة حيث وقع المغرب عليها في سنة 1993مع تنصيصه على تحفظه على أربع مواد وقد نشرت في الجريدة الرسمية في سنة 2001، وعند بدء التحضير لعضوية المغرب في مجلس حقوق الإنسان تم البدء في مناقشة موضوع التحفظات ومسألة الانظمام للبروتوكول الاختياري المرتبط بالاتفاقية، وأعلن عن النية حكوميا لرفع التحفظات أثناء مناقشة التقرير الحكومي الخاص بتطبيق مقتضيات الاتفاقية في يناير 2008 وقد كان هذا الموضوع محط جدل في نهاية سنة 2008.

ويمكن التمييز في هذا الإطار بين موقفين متباينين في الموقف من التعامل مع التحفظات الموجودة على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، يرتكز الأول على أولوية المرجعية الكونية والقوانين الدولية، ويمثل هذا التوجه عدد من الجمعيات ذات المرجعية العلمانية واليسارية، والتي تنتظم في إطار تكتل يشمل 27 منظمة غير حكومية ويدعو إلى ضرورة اعتماد القوانين الدولية لـ "إنصاف المرأة" ، أما الموقف الثاني فيرتكز على أولوية المرجعية الإسلامية على كل القوانين الدولية، ويستند في ذلك إلى الدستور المغربي الذي يعتبر أن الدين الإسلامي هو دين الدولة، وإلى المعطى السوسيولوجي بكون المجتمع المغربي مجتمعا مسلما ولا يمكن فرض أي قانون مخالف لمعتقداته وقيمه ويمثل التوجه الثاني عدد من الجمعيات والهيئات ذات

الخلفية الإسلامية، والتي تؤكد حق الدول التحفظ، وتستند في ذلك إلى تحفظات العديد من الدول بما في ذلك الدول الأوربية، والتي تعطل الأثر القانوني لكثير من المقتضيات بحجة معارضتها لخصوصية البلد، أو لأن تشريعات هذا البلد يضمن الحق للمرأة أكثر مما تضمنه هذه المواثيق، مع التنبيه على الدعوة إلى إعادة قراءة مقتضيات هذه الاتفاقية، وعرضها على الاجتهاد المقاصدي للنظر في إمكان الملائمة بينها وبين مقتضيات المرجعية الإسلامية، وهو الأمر الذي حصل على مستوى مدونة الأسرة، وتفاعلت معه الحركة الإسلامية إيجابيا؛ على اعتبار أنه انطلق من المرجعية الإسلامية بتفعيل آلية الاجتهاد المقاصدي.

وعلى إثر الرسالة الملكية، المؤرخة بـ 10 دجنبر 2008 ، والتي وجهت إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، و أعلن فيها عن " رفع الدولة المغربية لتحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"(سيداو) وذلك لكون تلك التحفظات أصبحت "متجاوزة" بفعل التشريعات المتقدمة التي أقرها المغرب، حيث برز جدل حول المقصود برفع التحفظات، ليصدر بيان عن المجلس العلمي الأعلى بشأن "رفع المملكة المغربية التحفظات على الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة" بتاريخ 17 دجنبر 2008، ووقعه الكاتب العام للمجلس محمد يسف جاء فيه:

" إن المجلس العلمي الأعلى، بعد الاطلاع على مختلف الآراء التي راجت حول رفع المملكة المغربية لتحفظات بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، يؤكد أن هذا الإجراء الواضح لم يثر لدى العلماء ولا يجوز أن يثير لدى المجتمع أي تساؤل حول تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم والتي لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية. وضمانة المغاربة في التمسك بهذه الثوابت، هو أمير المؤمنين الذي يقود البلاد نحو كل أنواع التطور المفيد المتفتح وهو لا يحلل حراما ولا يحرم حلالا.

وفي نفس الوقت فإن المجلس العلمي الأعلى يعتز بالتطورالاجتهادي الذي شارك فيه العلماء وعدد من الفاعلين الاجتماعيين على مستوى مدونة الأسرة، هذه المدونة التي اقتضت المصادقة على قانونها ملاءمة مضمونها مع قوانين دولية في الموضوع، وهذه الملاءمة، ولا شيء آخر، هي التي استدعت ماتم الإعلان عنه من سحب تحفظات في الموضوع.

والمجلس العلمي الأعلى يشهد أن المغاربة يحمدون الله تعالى على أن ثوابتهم الدينية وأحكامهم الشرعية مكفولة بحراسة الإمامة العظمى الحريصة على موافقة مقاصد الشرع لكل ما هو مفيد لحفظ كرامة الإنسان في هذا العصر والملتزمة بشرع

الله الذي هو فوق كل التزام، مصداقا لقول الله تعالى: (وما كان لمومن ولا مومنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم) صدق الله العظيم".

5- قضية المساواة في الإراث في حالة التعصيب

كما شهد أكتوبر سنة 2008 طرح موضوع المساوة في الإرث في حال التعصيب، والتي أطلقتها الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة، تحت دعوى ضياع حقوق الورثة من البنات بسبب الحق الذي يذهب للورثة من إخوة أو أخوات الهالك، وقد كان رد فعل المجلس العلمي الأعلى حادا حيث قام بتوجيه مذكرة للمجالس العلمية في الموضوع في الأسبوع الثاني من شهر نونبر 2008، وذلك للتنبيه على مخاطر طرح الموضوع والرد عليه، كما قام عضو المجلس العلمي الأعلى مصطفى بنحمزة بنشر مقال مطول في يومية التجديد بتاريخ 21 أكتوبر 2008 اعتبر فيه أن المطالبين بالمساواة في الإراث يعيدون المغرب للتوتر، وأن المطالب المطروحة تواجه نصوصا قرآنية صريحة.

2 ـ على المستوى الأخلاقي والقيمي :

عرفت السنوات الأخيرة تحولات هامة في منظومة القيم مست جوانب متعددة انعكست سلبا على البناء الأخلاقي وطبيعة التدين، وهي تحديات تكمن أساسا في إشاعة جو من الفساد الأخلاقي ومحاولة شرعنته والتطبيع معه والسعي لظهوره العلني، ضمن مظاهر متنوعة تتداخل فيها الدعارة بالشذوذ الجنسي مع السياحة الجنسية المتصاعدة، والنسب المرتفعة للإدمان وتعاطي المخدرات والخمور، وحجم ترويجها وإنتاجها؛ مما يشكل اختراقا لنمط التدين ونظام القيم، ويبرز وجود تحول عميق في القيم الدينية والأخلاقية لدى المغاربة، وهو ما نسعى لرصده خلال سنتي 2007 و2008، ويقوم التقرير برصد أهم مظاهر هذا التحول والوقوف على زوايا وعمق الانحراف الأخلاقي والقيمي من خلال مؤشرات فرعية تتعلق بالمستويات التالية :

- الشذوذ الجنسي
- السياحة الجنسية والاتجار في البشر
- الدعارة
- التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال
- المخدرات
- الخمور
- القمار
- الجريمة
- القروض الاستهلاكية الربوية
- زعزعة العقيدة

1ـ الشذوذ الجنسي :

سجلت سنتي 2007/ 2008 تحولا في التعاطي العمومي مع الشذوذ الجنسي بالمغرب بعد الأحداث التي عرفتها مدينة القصر الكبير في نونبر-دجنبر 2007 والتفاعلات التي نتجت عنه بعد ترويج شريط فيديو لحفل ظهر فيه شاذان بطقوس احتفالية مثيرة، وانتشار إشاعة أن الحفل كان عرس زواج شواذ بسبب من الطقوس التي تعتمد في الأعراس، مما أدى لحصول اضطراب في المدينة بلغ حد تنظيم تظاهرة يوم 7 دجنبر 2007 توجهت إلى بيت أحد الشاذين والاعتداء على البيت، مما أدى لتدخل السلطات العمومية وفتح تحقيق في الملف، وتلى ذلك صدور بيانات أهمها نداء الدفاع عن الحريات الفردية، ووقعه عدد من الكتاب والباحثين والصحفيين والفنانين والسياسيين في 17 يناير 2008، والثاني دعا إلى المطالبة بإلغاء تجريم الشذوذ الجنسي، وتبنته منظمة هيومن رايت ووتش بمعية الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ذلك أن القانون المغربي ينص في الفصل المتعلق بتجريم الشذوذ في باب انتهاك الآداب في الفرع السادس من القانون الجنائي في مادته 489 على أنه "يعاقب من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 200 إلى 1000 درهم كل من ارتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي مع شخص من جنسه".

بموازة هذا التطور ارتفع نشاط التنظيمات الخارجية لدعم الشذوذ بالمغرب وخاصة كل من "التنظيم الدولي للشواذ والسحاقيات"، وتنظيم "Best Homo" السويسري، و تنظيم شواذ إسبانيا ليؤدي إلى الإعلان عن تأسيس جمعية افتراضية للدفاع عنهم حملت اسم " كيف كيف" في يونيو 2007 ببرشلونة وعلى إثر حفل شاذي القصر الكبير أقدمت على تسجيل حضورها الرسمي بالمغرب عبر زيارة أحد المتابعين في تلك القضية، الموجود في كل من تونس والجزائر، فضلا عن تطور حالة التنظيم الداخلي لمجموعات الشواذ واستغلال بعض المناسبات للنشاط مثل تخليد اليوم العالمي للشواذ الذي يصادف 27 يونيو من كل سنة للتنسيق بين الشواذ وجمعهم، وقدمت جمعية "كيف كيف" نفسها بأنها مجموعة مغربية مكونة من نساء ورجل شواذ جنسيا مع حرصها على رفض مصطلح الشذوذ والدعوة للاستعاضة عنه بـ "المثلية"، وتدعو إلى "فكرة تشجيع التدعيم الذاتي وتوفير المعلومات وتصحيح المفاهيم، وخلق حيز آمن للمشاركة والتفاعل بين المثليين والمثليات بالمغرب"، وقد صرح أحمد العنيسي، ممثل جمعية "كيف كيف" في إسبانيا، بالقول : "نحن نعمل ببطء ولكن دون كلل... من مكتبنا في إسبانيا نوضح للناس حقيقتنا، ولا بد لي أن أتوجه بالشكر للدعم الذي تلقيناه من الحركة المثلية

الإسبانية.نحن نراقب المستقبل، نريد أن نكون أكثر وضوحا في مجال العمل و الحياة العامة، والعمل لأجل تعليم عمومي أكثر تسامحا".

♦ تطورات الشذوذ في المغرب 2008/2007 مع آفاق 2009 :

تنامى الاهتمام الإعلامي بظاهرة الشذوذ بالمغرب والذي يتجدد سنويا بمناسبة موسم ضريح سيدي علي بنحمدوش بضواحي مكناس سنويا، حيث يشكل هذا الموسم رمزية أسطورية ذات مرتكزات خرافية في المخيال الشعبي الجمعي، و هو ما يتجسد في أسطورة "للا عيشة مولات المرجة"، التي تقول الأسطورة الشعبية إنها كانت نائمة في بيتها ذات ليلة قبل أن تفاجأ بأحدهم يقتحم عليها خلوتها فيغتصبها فبدأت في الصراخ، وتحولت بقدرة خارقة إلى رجل.

وقد عرفت حركة الشواذ جنسيا بالمغرب خلال سنتي 2007 و2008 عدة وقائع رغم غياب إحصائيات دقيقة لعدد شواذ المغرب، لكن حسب بعض التقديرات من مصادر أمنية مغربية فإن موسم سيدي علي بنحمدوش يزوره أكثر من 1000 شاذ وشاذة من مختلف المناطق سواء من داخل المغرب أو من خارجه. ويتركز أغلب الشواذ في المدن السياحية كمراكش وأكادير والدار البيضاء ومكناس.

ففي أبريل 2007 أثارت عدد من وسائل الإعلام حصول طقوس زواج شاذين في موسم "سيذي علي بن حمدوش" بضواحي مكناس، وقد أثير الأمر في مجلس النواب حيث نفى وزير الداخلية "شكيب بن موسى" أن يكون قد وقع ذلك؛ معللا قوله بعدم توصل السلطات المحلية بأي شكاية تدل على وقوع مثل هذه الممارسات المخالفة للقانون"، وعرف يونيو 2007 إعلان جمعية "كيف.. كيف" عن احتفال الشواذ جنسيا في المغرب يوم 27 يونيو2007 بـ "اليوم العالمي للمثليين".

وشهدت نفس السنة حدث حفل شواذ القصر الكبير والذي سبقت الإشارة إليه، وتلته تفاعلات انتهت بصدور حكم قضائي على المتهم الرئيسي والذي ظهر في فيديو الحفل بعشرة أشهر و1000 درهم إثر إدانته بجنحة "الانحراف الجنسي، والمتاجرة في الخمور بغير ترخيص"، غير أنه برئ من تهمة المس بالأخلاق العامة، وقد كشف وزير الداخلية بمناسبة مناقشة الموضوع في مجلس النواب " أن وزارة الداخلية عممت، في شتنبر 2007، مذكرة على كل العمالات والأقاليم والمصالح الأمنية تدعوها من خلالها إلى الحرص على عدم الترخيص إلا للمهرجانات والمواسم الثقافية التي تتوفر فيها الضمانات الأمنية المطلوبة، وتحثها على تتبع ما يجري خلالها من أنشطة، حتى تتمكن من التدخل في الوقت المناسب لزجر أي مخالفة تمس بالآداب والأخلاق العامة".

وفي مارس 2008 كان لافتا تشديد وزارة الداخلية المراقبة على موسم سدي علي بنحمدوش، كما أصدرت جمعيات محلية بمكناس تعبر عن إدانتها لإقدام الشواذ على المس بالأخلاق العامة وهو ما يسيء إلى الأجواء الروحانية التي تطبع موسمي "سيدي أحمد الدغوغي" و "سيدي علي بن حمدوش"، وقد تمت إحالة 12 من المتهمين على هيئة المحكمة الابتدائية بمكناس بتهم الشذوذ الجنسي والفساد والسكر العلني.

وهي تطورات تفسر الحركية التي عرفها هذا الملف في مارس سنة 2009 بعد سلسلة الحوارات التي نظمها منسق الجمعية سمير بركاشي ، كحواره مع جريدة الصباح والذي نشر في أربع حلقات، قل فيه، إن الجمعية "لها العديد من الأتباع والمتعاطفين داخل هيئات حقوقية وإعلامية وسياسية مغربية"، كشف فيه وجود دعم خارجي وتعهد السفير الإسباني في الرباط بحمايته، كما خصصت مجلة "نيشان" في نفس الشهر ملفا حول الشواذ في المغرب عبرت فيه افتتاحيتها عن تأييدها للتطبيع معهم والدعوة لاعتماد مصطلح المثلية في وصفهم.

وقد أصدرت وزارة الداخلية بلاغا على بتاريخ 21 مارس 2009 أعلنت فيه : "حرص السلطات العمومية الكامل على التصدي بكل حزم لكل الممارسات المنافية لقيم المجتمع المغربي ولكل المنشورات والكتب والإصدارات التي ترمي إلى المس بقيمه الدينية والأخلاقية في إطار القانون، وأنها ستواصل العمل للتصدي لأي مبادرة من أي جهة كانت لدعم مثل هذه السلوكات المشينة ومساندتها"، وأضاف البلاغ " أن المصالح الأمنية والسلطات الإدارية تسهر، وبدون هوادة، على محاربة كل المظاهر المرتبطة بالانحراف الأخلاقي، وتبادر إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة على المستويين الوقائي والزجري، وتتدخل بشكل يومي كلما دعت الضرورة لردع مقترفي الأفعال المخلة بالآداب والأخلاق العامة"، وأوضح أن "عمل السلطات العمومية يأتي في إطار"صيانة الأمن الأخلاقي للمواطن وتحصين مجتمعنا من كل تصرف غير مسؤول مسيء لهويته ومقوماته الحضارية "، ليخصص البلاغ فقرة لتلك الحوارت حيث ذكر " تعالي بعض الأصوات في الآونة الأخيرة عبر منابر للترويج لبعض السلوكات المشينة في استفزاز للرأي العام الوطني دون الأخد بعين الاعتبار قيم المجتمع المغربي الأخلاقية والعقائدية"، وختم البلاغ "أن محاربة مثل هذه الظواهر تستدعي تضافر جهود جميع مكونات المجتمع".

من جهة أخرى ألقي القبض على عصابة من الشواذ - من بينهم أمريكي وفرنسي- تصور أفلاما جنسية مع أطفال قاصرين مقابل مبالغ مالية بإحدى دور الضيافة بمراكش، وقد كان بحوزتهم كمية من الأشرطة الجنسية ينوون نقلها إلى الخارج، وتمت متابعة مغربي بتهمة التعاون مع العصابة في الجريمة.

ومن جهة أخرى رفضت مجموعة فنادق الشعبي استقبال شواذ بلجيكا وذلك عبر رحلة ينوون تنظيمها إلى مراكش مع إدانة كل من حزب اليسار الاشتراكي الموحد وحزب العدالة والتنمية تنظيم مثل هذه الرحلات المشبوهة.

أما سنة 2008 فقد اتسمت بزيادة ملفات الشذوذ الجنسي التي أحيلت على القضاء، حيث حوكم عدد من المتورطين من السياح الأجانب والأطفال المغاربة، إذ تورط سائح أجنبي يدعى "كروفست كريستوف جون" من جنسية إيرلاندية في الشذوذ الجنسي مع قاصرين، أدانته ابتدائية أكادير بسنة حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 10000 درهم ثم سرح فيما بعد، فيما أدانت ابتدائية أكادير سائحا ألمانيا يدعى "مينيك رولف" بعد أن تابعته الشرطة القضائية لقسم الأحداث بولاية أمن أكادير بتهمة هتك عرض قاصر والتغرير به مع الشذوذ الجنسي، وتابعه وكيل الملك بالشذوذ الجنسي طبقا للفصل 489 من القانون الجنائي، وكانت الشرطة بأكادير قد حجزت نحو 250 صورة مخلة بالحياء داخل سيارة السائح الألماني الذي يتعاطى للشذوذ فيما أورد محضر الاستماع إلى المتهمين الذي أعدته الفرقة الولائية للأبحاث العلمية بالمصلحة الولائية للاستعلامات العامة بأكادير، أن عدد الصور التي وجدت بالقرصين المدمجين يبلغ عددها 190 صورة إباحية لمجموعة من الشبان سواء منهم المغاربة أوالأجانب في وضعيات شاذة ومخلة بالحياء.

وقد أدانت الغرفة الجنحية بالمحكمة الابتدائية بمراكش بداية شهر شتنبر 2008 سائحا إنجليزيا في قضية شذوذ جنسي بأربعة أشهر نافذة وغرامة مالية قدرها 1000 درهم، وهو الحكم الذي قضت به في حق مغربي توبع معه في الملف نفسه. وكشفت المحاكمة أن المغربي لم يعد قاصرا منذ يناير 2008 حيث بلغ 18 سنة، مما دفع المحكمة إلى "تخفيف الأحكام على السائح الأجنبي حسب مصادر قانونية".

وكانت الشرطة السياحية قد ضبطت سائحا إنجليزيا متلبسا بممارسة شذوذه الجنسي مع أحد أبناء حي الوقف بالمدينة القديمة مقابل 20 درهما، اعترف المغربي أنه كان يقبضها. كما نظرت المحكمة الابتدائية في ملف آخر للشذوذ الجنسي، وقضت في حق مغاربة منهم فتاتان بأربعة أشهر نافذة و500 درهم غرامة.

كما شهدت سنة 2008 إحالة 21 شابا على قاضي التحقيق في مكناس بتهمة الشذوذ، وذلك في سياق الاحتفالات المنظمة على هامش موسم سيدي علي بنحمدوش بمكناس التي نظمت خلال شهر ماي بعد حملة تمشيطية للسلطات المحلية في صفوف الشواذ جنسيا الذين اعتادوا الحضور للموسم. وقامت الشرطة بتفكيك شبكة لتصوير الشواذ بالدار البيضاء اعتقل فيها بلجيكي وإيطالي ومغاربة وحجزت أشرطة إباحية لشباب من الرباط، وسجلت أيضا متابعة فرنسيين ومغربيين بتهمة

الشذوذ الجنسي بمراكش والتحريض على الدعارة؛ وقد ضبط الأجنبيان في أوضاع لا أخلاقية رفقة المغربيين بسرداب إحدى الإقامات السكنية بمراكش، في حين نظم شواذ سويسرا رحلة إلى المغرب لزيارة مدينة مراكش ونواحيها خلال شهر ماي 2008.

2ـ السياحة الجنسية والاتجار في البشر:

أدى اعتماد المغرب لاستراتيجية سياحية لجلب 10 ملايين سائح في أفق 2010 إلى نشاط حركة السياحة الجنسية الموجهة إليه والتي تنشط فيها شبكات دولية تستغل هذه الاستراتيجية، رغم إعلان المغرب عن شعار السياحة النظيفة والمسؤولة، وقد نبه تقرير فرنسي منجز من قبل وزارة الأسرة والطفولة والوزارة المكلفة بالسياحة- بحسب دراسة تحليلية للباحث حسن السرات في موقع الجزيرة.نت نشرت في أبريل 2006 - من احتمال كبير لأن يتحول المغرب إلى قبلة مفضلة للسياح الجنسيين بعد كارثة تسونامي الآسيوية، وتزامن ذلك بحسب الدراسة مع قيام ثلاث قنوات أجنبية بإنجاز تحقيقات صحفية في شهر يناير ومارس 2006 حول أوضاع سوق السياحة الجنسية في المدن المغربية، خاصة مدن مراكش وأكادير والصويرة.

قد دفعت هذه الأهداف بعض المغاربة بأمريكا لتأسيس جمعية لمحاربة السياحة الجنسية في المغرب (sos morocco) وإطلاق حملة تحسيسية واسعة بين السياح الأمريكيين والأوربيين لإفادتهم أن ممارسة الجنس مع طفل بالمغرب يعتبر ضد القانون ويعاقب عليه سواء داخل المغرب أو خارجه، في حين تطرق تحقيق لمجلة "CHOC" الفرنسية في ماي 2007 حول السياحة الجنسية بمراكش منافسة هذه الأخيرة للتايلاند في مجال السياحة الجنسية.

ومن جهة أخرى وحسب دراسة لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج في سنة 2008 فإن نصف عدد المهاجرات المغربيات سافرن إلى الإمارات العربية المتحدة عن طريق شبكات الدعارة، حيث يقدر عددهن بـ 70 % من أصل 13 ألف مهاجر مغربي، وأما في إفريقيا جنوب الصحراء فوضعية النساء المهاجرات المغربيات أشبه بحالة العبودية، حسب نفس الدراسة، بل إن غالبيتهن يمتهن الدعارة، ففي السنغال 1900 مهاجر مغربي 51 بالمائة منهم نساء، معظمهن انتهى بهن المصير إلى الزواج المختلط. أما في ساحل العاج فيبلغ عدد المهاجرين حوالي 1971، وغالبية المهاجرات يمارسن الدعارة حسب الدراسة، ومعظمهن يعشن ظروفا جد صعبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر.

ويقدر عدد المهاجرين بالقارة الأوروبية بـ 85 بالمائة من مغاربة الخارج، وتأتي فرنسا في المقدمة بحوالي مليون و131 ألف شخص، بينما تحتل إسبانيا المرتبة الثانية بـ 547 ألف مهاجر مغربي، وتشكل نسبة النساء بهذا البلد ما قدره 35 بالمائة، وأما القارة الأمريكية فيوجد بها حوالي 100 ألف مغربي مهاجر مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي كندا حوالي 60 ألف مغربي وأغلبهم يتوفرون على مستويات علمية عالية (44 %).

وقد كشف تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عن تحول المغرب لمصدر أساسي لتجارة النساء ومعبر لهذه الشبكات، والتحق بقائمة البلدان الموردة، ورسم هذا التقرير الصادر سنة 2008 خريطة الاتجار في المغربيات في العالم، حيث ذكر حصول عمليات لجلب الفتيات والنساء المغربيات لاستغلالهن في الدعارة بدول السعودية وقطر وسوريا وعمان والبحرين والإمارات وتركيا وقبرص، وعدد من الدول الأوروبية دون ذكر اسم أي واحدة من هؤلاء النساء، ورغم إشادة التقرير ببعض الجهود إلا أن المغرب يفتقر لنظام قانوني فعال وحازم في مواجهة الاتجار بالبشر في الدعارة والأعمال الجبرية، ووضع ميكانيزمات لحماية ضحايا هذا الاستغلال، وعدم معاقبتهم أو ترحيلهم بشكل فوري، وتوقف التقرير عند ضعف المجهودات التي بذلت للرفع من مستوى الوعي إزاء ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء في كبريات المدن، لاسيما السياحية منها، وأضافت أن المغرب لم يتخذ إجراءات للخفض من عمليات الاتجار بالبشر في تجارة الجنس، وأنه لم يوقع على الاتفاقية الأممية لسنة 2000 لمكافحة هذا الاتجار.

كما اعترفت الخارجية الأمريكية بأن المغرب بذل مجهودات لمحاربة ظاهرة الاتجار في البشر بالمتابعة القضائية لشبكاتها مشيرا إلى فصول في القانون الجنائي وقانون الشغل، وأورد التقرير أنه خلال سنة 2007 تمت متابعة 129 شخصا في 150 قضية اتهم أصحابها بحض قاصرين على الدعارة، بيد أن التقرير يشير إلى أن الحكومة المغربية لم تدل بأي وثيقة تشير إلى أن الجناة نالوا عقوبتهم.

وصنف التقرير المغرب ضمن الفئة 2 من دول العالم والذي يتناول 71 دولة في العالم، وهي الدول التي لا تلتزم حكوماتها كلياً بالمعايير الدنيا التي نص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً مقدرة للالتزام بهذه المعايير. وجاء في ملحق للتقرير أن المغرب لم يوقع على بروتوكول الوقاية والمنع والمعاقبة على الاتجار بالبشر، في حين وقع وصادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية منع دعارة الأطفال واستغلالهم في أفلام الخلاعة، وكذا على البروتوكول الاختياري لمعاهدة حقوق الطفل أثناء النزاعات المسلحة، وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية لإلغاء العمل الجبري.

وقد أشار التقرير السنوي الثامن للمتاجرة بالبشر الذي تم رفعه إلى الكونغرس الأمريكي، إلى أن "الأطفال المغاربة يخضعون لنوع من الاستغلال اللاإرادي، ذكورا وفتيات، حيث يتم استغلالهم في عالم الدعارة بالمغرب، ويزداد تعاطيهم للسياحة الجنسية يوما عن يوم". وأضاف معدو التقرير أن "هناك أيضا ظاهرة تهريب شباب وشابات مغاربة من أجل الاستغلال الجنسي إلى كل من العربية السعودية وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة وقبرص وبعض الدول الأوربية". حيث خصص التقرير- الذي وصف المغرب في فقرات طويلة بـ "البلد المنتج لدعارة الأطفال"- إحدى فقراته للحديث عن "فتيات مغربيات مستقطبات من البادية المغربية، يتم استقدامهن من أجل الخدمة في البيوت بالمدن، ولكنهن يواجهن دائما نفس المصير: التقليص من تحركاتهن وسجنهن في بيوت الخدمة، ولا تصرف لهن أجورهن، ويتعرضن للعنف الجسدي والاستغلال الجنسي من طرف أرباب وربات البيوت".

3ـ الدعارة بالمغرب:

كشفت الدراسة المنجزة من قبل "المنظمة الإفريقية لمكافحة الإيدز في المغرب" حول الدعارة في المغرب عن خطورة الوضع الحالي والذي أكدته نتائج البحث الميداني الذي أجرته بداية 2008، والذي شملت 500 امرأة تعمل في ميدان الدعارة، فقد خلصت هذه الدراسة التي نشرتها المنظمة على موقعها على الإنترنت إلى عدم تجانس واختلاف خصائص العاهرات بالمغرب سواء من ناحية المستوى التعليمي أو الفئات العمرية وغيرها من الخصائص السوسيو اجتماعية، حيث شملت الدراسة نساء من سبع مدن هي الرباط وأزرو وخنيفرة وبني ملال ومكناس وفاس وأكادير، وتوصلت إلى أن 31.5 بالمائة أميات، غير أن المفارقة هي أن نسبة 21 بالمائة من العاهرات جامعيات وبعضهن حاصلات على شهادات علمية مرموقة، وتفسر الدراسة هذه النسب بكون فترة الانتظار بين إكمال الدراسة والحصول على وظيفة تعدّ واحدة من الأسباب المؤدية بالطالبات إلى امتهان الدعارة، بالاضافة إلى ضعف المنح الجامعية المخصصة للدراسة مما يسهم في انتشار الظاهرة.

وكان لافتا في الدراسة هو أنّ نحو 60 بالمائة قلن إنّهن مارسن الجنس للمرة الأولى بين سن التاسعة والخامسة عشرة. كما أنّ 32 بالمائة قلن إنّهن مارسن أو تعرضن لعملية جنسية بين السادسة والخامسة عشرة من العمر، مما يعكس أيضا مشكل تعرض الفتيات صغيرات السن للاعتداءات الجنسية. ومن الأرقام التي أشارت إليها الدراسة أنّ نحو 40 بالمائة من العاملات في هذا الميدان مطلقات، زيادة

على أنّ 4 بالمائة منهن متزوجات تمارسن الجنس مقابل المال؛ إما بسبب غياب الزوج أو لعدم قدرته على الإنفاق.

وقالت المنظمة أيضا إنّ 43 بالمائة من العاملات في هذا الميدان لا تستخدمن الواقيات الجنسية سواء بسبب عدم معرفتهن بها أو لصعوبة الحصول عليها في مجتمع محافظ، أو بسبب الخوف من حملها داخل حقائبهن لأنّ العثور عليها من قبل الشرطة مثلا قد يقودهن إلى المشاكل.

ويذكر أنّ نسبة المرضى بالإيدز في المغرب لا تتجاوز واحدا بالمائة، وأنّ نسبة حاملات فيروس نقص المناعة المكتسبة لا تتجاوز 2.5 بالمائة من بين العاملات في هذا الميدان.

وفي السياق نفسه كشفت دراسة أعدها أنطونيو مارتين، دكتور إسباني في علم الاجتماع بجامعة غرناطة الإسبانية حول الدعارة في المناطق السلحلية بتطوان عن مفارقات كبيرة، وأفادت نتائج الدراسة التي أنجزها هذا الأستاذ بأن أكثر من 22 % من العاملات في الدعارة بمرتيل هن من الشابات القاصرات وأن 16 % منهن عذراوات، وهن طالبات وتلميذات لم يفقدن بكاراتهن بعد، ويمارسن الجنس بطرق شاذة مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 100 و200 درهم.

أما سنة 2008 فقد شهدت مجموعة من الوقائع في مجال الدعارة بالمغرب، حيث تم اكتشاف شبكة جديدة لتهريب المغربيات نحو دول الخليج من أجل ممارسة الدعارة، منتحلات صفة حلاقة شعر أو مربية أو فنانة، كما قامت شرطة المطار الدولي في مدينة الدار البيضاء بمنع 26 مغربية يتوفرن على عقود عمل تحمل صفة فنانة من مغادرة البلاد، وكانت وجهتهن بين تونس ولبنان، ليتم تسريحهن بعد التحقيق معهن، والسماح لهن بمغادرة أرض الوطن، بدعوى عدم كفاية الأدلة لمتابعتهن قضائيا أو منعهن من السفر.

وحسب تقرير لمديرية الشؤون القنصلية بوزارة الخارجية سنة 2006 فإن أزيد من 2000 مغربية يتعرضن للاستغلال بفنادق ومراقص دمشق بين الدعارة والقوادة بصفتهن فنانات. وسُجِّلت حوالي 23 ألف فتاة مغربية تمارس الدعارة بالمشرق منهن 6000 في الأردن لوحدها، حسب ما صرح به حسن النفالي الرئيس السابق "للائتلاف المغربي للثقافة والفنون" في حواره مع نقيبي سوريا والأردن اللذين أكدا هذا الرقم؛ فيما تجري مطاردة 1000 فتاة مغربية من قبل الأمن الإماراتي بسبب انتهاء

مدة تأشيراتهن، حسب ما أدلى به مسؤول سابق بمديرية الشؤون الاجتماعية والقنصلية التابعة لوزارة الخارجية[1].

أما وسطاء الدعارة فيعملون على تهريب القاصرات ما بين 15 و20 سنة من المغرب إلى دول الخليج، مقابل أجرة تتقاضى العاهرة فيها بالخليج ما بين 1000 و4500 دولار للساعة الواحدة، إذ سجلت سنة 2008 مغادرة 140 فتاة مغربية إلى الخليج ليصل ثراء الوسطاء في مجال الدعارة إلى حوالي 300 مليون سنتيم في سنتين بالنسبة لوسيط واحد، ويوجد بالرباط 50 وسيطا في أكثر من 700 بيت للدعارة، وعدد العاهرات يفوق 200 فتاة لكل وسيط[2].

3- التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال:

ارتبط مصطلح "التحرش الجنسي" في المجتمع المغربي بالمرأة التي تعرف مضايقات سواء في الشارع أو في العمل عبر تلقيها كلمات ذات إيحاءات جنسية أو الإلحاح في طلب اللقاء، وقد يتطور ليصل الأمر إلى التحرش الجسدي عبر اللمس أو ما شابه ذلك.

ولم يعط المشرع المغربي للتحرش الجنسي تعريفا دقيقا، فنجده رغم تجريمه له يجعله موقوفا على شرط وجود عنصر الإكراه المادي أو المعنوي، والمادة 40 من مدونة الشغل التي تجرم التحرش الجنسي وتعتبره من الأخطاء الجسيمة للمشغل تجاه الأجير تكتفي باعتبار هذا الأخير في حالة طرد تعسفي إذا غادر العمل بسبب ذلك، كما أن القانون الجنائي المغربي يجرم فعل التحرش الجنسي (الفصل الجديد 503/1 في القانون الجنائي الصادر بمقتضى قانون صدر سنة 2003) ويعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين، وبالغرامة من 5000 إلى 50 ألف درهم من أجل جريمة التحرش الجنسي كل من يستعمل ضد الغير أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه أو أية وسيلة أخرى مستغلا السلطة التي تخولها له مهامه لأغراض ذات طبيعة جنسية.

ويشتكي غالبية المحامين المترافعين في قضايا التحرش الجنسي التي تطال الأطفال من الثغرات التي يحتويها القانون المجرم، ففي غالب الأحيان تعجز المحكمة عن مقاضاة المجرمين في قضايا من هذا النوع، فمثلا الفصل 484 من القانون الجنائي الذي ينص على أنه "يعاقب بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات، من هتك عرض

---

[1] - جريدة الوطن الآن 18 دجنبر 2008 العدد 317.

[2] - وذلك حسب ما ذكرته جريدة المساء بتاريخ 17- 2008/05/18.

قاصر يقل عمره عن 15 سنة بدون عنف أو برضاه"؛ يطرح معه التساؤل عن كيفية تمييز الضحية القاصر بين الضرر أو المصلحة لمن يريد استغلاله جنسيا، كما يمثل الفصل 475 من القانون الجنائي عائقا، والذي مضمونه "من اختطف قاصرا أو غرر بها، يقل عمرها عن 15 سنة، بدون استعمال عنف ولا تهديد ولا تدليس، يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات، وغرامة من 120 إلى 500 درهم"، حيث أن القاصر التي اختطفت أوغرر بها إذا كانت بالغة وتزوجت من اختطفها فإنه لا يمكن متابعته إلا بناء على شكوى من شخص له الحق في طلب إبطال الزواج، ولا يجوز الحكم بمؤاخذته إلا بصدور حكم بهذا البطلان فعلا". وقد كشف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار البشر و الصادر في 4 يونيو 2008 أن سنة 2007 عرفت 150 قضية استغلال جنسي للأطفال بالمغرب.

وقد سجلت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ضمن إحصائيات الرقم الأخضر الوطني لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي لسنة 2007 أن الاعتداء الجنسي يحتل الصدارة في إطار العنف المرتكب من قبل الجار أو بمقر العمل أو الدراسة أو الشارع، ذلك أن 37.5 % من هذا العنف ارتكبت من قبل الجار، ويمثل الاغتصاب أكثر الحالات المصرح بها بنسبة 56 %.

ويمثل العنف الجنسي بمقر العمل أو الدراسة نسبة 56 %؛ إذ يحتل التحرش الجنسي المرتبة الأولى متبوعا بالاغتصاب، ويشكل العنف الممارس في الشارع أو المرافق العمومية أعلى نسبة من قبل معتد لا تربطه بالضحية أي صلة، إذ يمثل العنف الجنسي 85 %.

وقد سعت الوزارة إلى إنجاز مشروع قانون لم يخرج بعد إلى حيز الوجود بالرغم من أهميته ضد التحرش، يحدد وسائل الإثبات والمسطرة القانونية الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات، وحدد المشروع بنودا تجرم معاكسة الفتيات في الشوارع، وتنص على عقوبات بالحبس والغرامة المالية ضد كل من يثبت في حقه أنه عاكس فتاة، تتراوح العقوبة التي سيتضمنها مشروع القانون ضد من يثبت تورطه في معاكسة فتاة بين شهرين وسنتين سجنا، وغرامة مالية تنحصر بين 900 درهم و1500 درهم، كما يعاقب بشكل مشدد كل رجل أمن أو كل ذي سلطة تثبت عليه تهمة التحرش الجنسي.

وقد أشار خالد الشرقاوي السموني رئيس المركز المغربي لحقوق الإنسان إلى أن هناك 30 حالة اغتصاب عرضت على القضاء خلال سنة 2007، ويرى أن العقوبة وحدها لا تكفي، وأن "إمكانية تشديد العقوبات في حق المعتدين واردة، لكن ليست هي الحل المناسب، لوجود بعض العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الإنسان إلى

ممارسة العنف على الآخرين، والمعلوم أن الأبناء المعتدى عليهم جنسيا من جهة المحارم يكونون غير أسوياء في حياتهم المستقبلية، إذا ما قورنوا بالأشخاص الذين تم الاعتداء عليهم من قبل الغرباء، وبالتالي فإلى جانب إنزال العقوبة في حق المعتدين لابد من التفكير في الجانب التربوي والعلاجي كذلك. ومن ناحية أخرى وصف المحامي عبد المالك زعزاع، نائب رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، تعامل القضاء ببرودة مع هذه الظاهرة ويتجلى ذلك في ضعف أحكامه، مشيرا إلى أن 4/5 من النساء العاملات يتعرضن للتحرش، حيث 11% فقط من يصرحن بذلك لأسرهن وأقاربهن.

وقد دعت نجية أديب (رئيسة جمعية ما تقيش ولادي بالرباط) لرفع العقوبات الحبسية بهدف ردع الجناة والمعتدين الذين يغتصبون الأطفال القاصرين الأبرياء، معتبرة هذا النوع من الاعتداء إرهابا من نوع ثان في حق الأطفال الأبرياء والأسرة المغربية. وأشارت إلى أن الجمعية تستقبل كل يوم ما بين حالتين وثلاث حالات أي ما معدله 60 إلى 90 حالة شهريا من الأطفال الذين يتعرضون لهذا النوع من التعنيف يوميا.

وحسب تقرير "الائتلاف ضد الاعتداءات الجنسية على الأطفال" الصادر سنة 2007، والذي أعدته منسقية تضم عددا من الجمعيات الحقوقية والمدنية، فإن ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال بالمغرب في تنام كبير، وأن أعمار الضحايا في أغلب الأحيان تتراوح مابين 5 و14 سنة. لكن الأخطر بحسب ما ذكر التقرير أن الظاهرة أصبحت تتجاوز حدود المغرب. فالكثير من هذه الاعتداءات تحدث من قبل مغاربة وأجانب شرقيين وغربيين تحت غطاء السياحة، كما سبقت الإشارة إليه سابقا في الجزء المتعلق بالسياحة الجنسية، إذ يقبع في أحد السجون بمدينة مراكش فرنسي يدعى "هيرفيه" ضبط الأمن بحاسوبه الشخصي 1700 صورة ونحو 140 ألف تسجيل عن طريق الفيديو لقاصرين في وضعيات جنسية شاذة أرسلها لمواقع إباحية. في حين أوضح التقرير أن حوالي 80 % من حالات استغلال القاصرين هي اعتداءات جنسية، وأن 75 % من المعتدين من أقارب الأطفال. كما أرجع نفس التقرير هذه الظاهرة إلى عوامل اجتماعية ونفسية أهمها الفقر والتفكك الأسري والانحراف الجنسي المرضي، وانعدام التربية والسياحة الجنسية.

وميز التقرير بين شكلين من أشكال الاعتداءات الجنسية على الأطفال، فهناك الاعتداءات التي تقع خارج الأسرة ويكون المعتدي ذا صلة رحم قريبة من الضحية، وهناك الاعتداءات التي تنبع من الأسرة نفسها ويكون المعتدي من أقرب الأقرباء أبا أو جدا أو أخا وهو النوع الذي يطلق عليه زنا المحارم. وذهب "الائتلاف ضد

الاعتداءات الجنسية على الأطفال" إلى أن المجتمع المغربي يعرف تسلط الرجال على النساء، وتسلط البالغين على القاصرين خاصة القاصرات.

وتوقف التقرير أيضا عند ظاهرة شبكات البيدوفيليا الغلمانية أو الميل الجنسي للأطفال، فذكر أن السلطات اعتقلت عددا من السياح الأجانب المتورطين في اعتداءات جنسية على قاصرين، والمتاجرين بأعراضهم عن طريق الصور والأفلام والمواقع الإلكترونية الخاصة بهذه الآفة الخطيرة.

وأفاد تقرير مركز حرية الإعلام بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعنوان "القاصرون وجرائم الإنترنيت بالمغرب" - ومن خلال استمارة وجهت لأزيد من 100 قاصر بالدار البيضاء تراوحت أعمارهم ما بين 10 و17 سنة إضافة إلى مسؤولين بقطاعات حكومية وفاعلين جمعويين وخبراء في مجال الأنترنيت- أن :

- أزيد من ثلثي القاصرين صرحوا بتلقيهم لعروض سفر وزواج من قبل أشخاص غرباء.

- أزيد من ربع العينة المستجوبة يلجون مقاهي الأنترنيت رغم معارضة أولياء أمورهم.

- أزيد من ثلث المستجوبين لم يسبق لهم أن سمعوا عن جرائم الإنترنيت.

كما عرفت سنة 2008 صدور التقرير السنوي لجميعة "ما تقيش ولدي" والذي وقف على ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال بالمغرب، بناء على دراسة إحصائية تحليلية أنجزتها الجمعية على قاعدة مجموعة من حالات الاعتداء التي رصدتها وتتبعتها في عملها الميداني، والذي عرف الاعتداء الجنسي على الطفل (الكائن البشري دون الثامنة عشر من العمر) "باستخدامه لإشباع النزوات والغرائز والرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق؛ كما يشمل الاعتداء كذلك تعرض الطفل لأي نشاط أو سلوك جنسي أو التحرش به جنسيا كاللمس لأحد أعضائه أو حمله على ملامسة المتحرش به، ومن الأشكال الأخرى للاعتداء دعارة الأطفال والمتاجرة بأعراضهم والمجامعة والاستغلال الجنسي عبر الصور الخليعة والمواقع الإباحية".

وفي ظل غياب إحصائيات رسمية مضبوطة من الجهات المعنية (وزارة العدل، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، الشرطة، الدرك..)، فإن تحديد حجم جرائم الاعتداءات الجنسية على الأطفال يبقى مجهولا، وقد ارتكزت إحصائيات تقرير جمعية ما تقييش ولدي على ما توفر لديها من معطيات، حيث بلغ عدد الحالات 306 حالات اعتداء جنسي على الأطفال خلال سنة 2008، موزعة على 56 منطقة من مناطق المغرب، وهو رقم - حسب التقرير- يتجاوز ست مرات ما جاء به تقرير

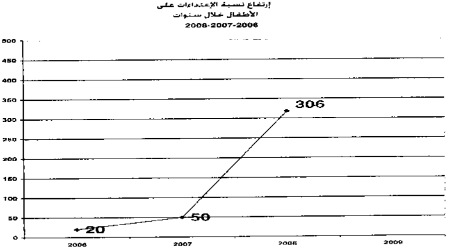
"الائتلاف ضد الاعتداءات الجنسية على الأطفال" إلى حدود منتصف 2007. حيث تعرف هذه الظاهرة انتشارا جغرافيا واسعا، إذ سجل التقرير في 7 مدن كبرى 177 حالة اعتداء بما نسبته 57.8 % من مجموع حالات الاعتداء الجنسي التي عرفها المغرب، في حين توزعت 129 حالة المتبقية على 49 منطقة.

جدول 15 : نسب الاعتداء الجنسي ضد الأطفال حسب المدن

المدينة	عدد الحالات لكل مدينة	النسبة المئوية لكل مدينة
البيضاء	53	%17.32
مراكش	29	%9.47
أ كادير	24	%7.84
القنيطرة	22	%7.19
فاس	20	%6.53
تارودانت	18	%5.88
سلا	11	%3.59
مكناس - وجدة - الراشيدية	9	%2.94
الرباط	8	%2.61
بني ملال-الناظور	7	%2.29
المحمدية – خريبكة	5	%1.63
إمنتانوت – اسفي	4	%1.31
تمارة – طنجة – شفشاون - كلميم	3	%0.98
أزيلال - برشيد - انزكان - الخميسات - خنيفرة- العرائش - أزمور- اليوسفية – الصويرة - قصبة تادلة - ورزازات - الجديدة - سيدي رحال - أولاد تايمة - ميدلت	2	%0.65
أزرو- الداخلة - افران - ايموزار- ولماس - صفرو- سيدي قاسم- سيدي يحيى الغرب - السمارة - تمحيضيت - سيدي بنور- تاونات - قلعة السراغنة - الحسيمة وليلي - زايو- بنسليمان - بلقع – ايت ملول - الزمامرة	1	%0.33

المصدر : التقرير السنوي لجمعية "ما تقيش ولدي" 2008

جدول 16: نسبة الاعتداءات الجنسية حسب السنوات

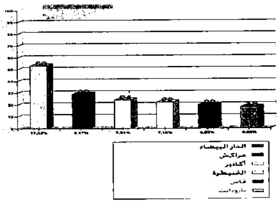


2006 : 20 حالة إعتداء
2007 : 50 حالة إعتداء
2008 : 306 حالة إعتداء

المصدر : التقرير السنوي لجمعية "ما تقيش ولدي" 2008

وبناء على هذا الانتشار تمثل سبع مدن نقطا سوداء لكل أشكال الاعتداء الجنسي بسبب السياحة الجنسية وتشغيل الأطفل والتزايد الكبير للأطفل المتخلى عنهم وأطفل الشوارع، حيث احتلت مدينة الدارالبيضاء الصدارة في الاعتداءات الجنسية بـ 53 حالة وبنسبة 17.32 % من مجموع الحالات ، تليها مدينة مراكش بـ 29 حالة وبنسبة 9.47 % وبعد ذلك أكادير والقنيطرة وفاس وتارودانت كما يبينه الجدول التالي :

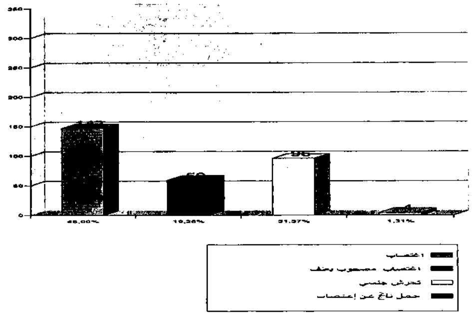
جدول 17: نسب وحجم الاعتداءات على مستوى المدن المغربية



المصدر : التقرير السنوي لجمعية "ما تقيش ولدي" 2008

أما على مستوى طبيعة ونوعية الاعتداءات الجنسية على الأطفال فقد رصد تقرير الجمعية أصنافا متعددة من التحرش بالطفل، وقد تصدر الاغتصاب وفق حالات التقرير أشكال الاعتداء الجنسي بما مجموعه 147 حالة اغتصاب بنسبة 48 %، ثم 59 حالة اغتصاب مصحوبة بالعنف بنسبة 19.28 %، أما التحرش الجنسي فبلغ 96 حالة بنسبة 31.37 %، فيما سجلت 4 حالات للحمل الناتج عن اغتصاب الفتيات من الأطفال بنسبة 1.31 % من مجموع 306 حالة خلال سنة 2008.

جدول 18: نوعية وطبيعة الاعتداءات الجنسية على الأطفال



المصدر : التقرير السنوي لجمعية "ما تقيش ولدي" 2008

5ـ المخدرات :

أصبحت المخدرات آفة تهدد نسيج المجتمع المغربي برمته، وتنتج انعكاسات سلبية على العلاقات الاجتماعية والتكلفة الصحية والاقتصادية، مع ما تصاحبها من ظواهر العنف والإجرام، حيث عرف المغرب في الآونة الأخيرة تفاقما لهذه الظاهرة سواء على المستوى الكمي أو الكيفي، حيث يحتل المغرب المرتبة الأولى للدول المصدرة للقنب الهندي من بين 61 دولة في العالم، بنسبة (27 %)، تليه أفغانستان وباكستان، حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لسنة 2007، وأشار التقرير ذاته إلى أن 70 % من الحشيش المستهلك بأوروبا مصدره المغرب.

الإطار القانوني

وقد تم التنصيص على تجريم المخدرات في القانون المغربي في مجموعة من القوانين المتعددة والمتتالية نورد أهمها فيما يلي :

1- ظهير شريف مؤرخ في 1912/11/5 بشأن ضبط زرع الكيف ويشتمل على ثمانية مواد.

2- ظهير شريف مؤرخ في 22 ربيع الأول 1334 موافق لـ 1916/02/25 متعلق بالأفيون وما يستخرج منه وما يصنع به وهو يشتمل على 32 مادة.

3- ظهير شريف مؤرخ في 12 ربيع الثاني 1341هـ موافق لـ 21 ديسمبر 1922 بشأن تنظيم استيراد المواد السامة والاتجار فيها وإمساكها واستعمالها.

4- ظهير شريف مؤرخ في 12 رجب 1351هـ موافق لـ 12 نونبر 1932 الخاص بوضع نظام لأنواع التبغ والكيف بالمغرب، وقد أدخلت عليه عدة تغييرات.

5- ظهير شريف مؤرخ في 17 شعبان 1373هـ موافق لـ 21 أبريل 1954 المتعلق بمنع قنب الكيف بالمغرب، وقد ألغى كل المقتضيات الخاصة بمادة الكيف والمضمنة بالظهير المؤرخ في 12 نونبر 1932 بشأن نظام التبغ.

6- ظهير شريف مؤرخ في 27 ماي 1954 بشأن الحصول عن طريق وثائق صورية على مواد سامة وهو مغير لظهير 2 ديسمبر 1922 في مقتضياته الأخيرة.

7- مرسوم رقم 083. 55 .2 مؤرخ في 30 يونيو 1956 بشأن منح صوائر مالية للأعوان المكلفين بزجر ترويج مادة الكيف.

8- ظهير شريف مؤرخ في 1962/6/30 بشأن مصادرة وسائل النقل والأشياء المستعملة في إخفاء الغش والمواد السامة.

9- قرار السيد نائب رئيس الوزارة وكل من وزير المالية ووزير الصحة المؤرخ في 1963/01/16 والذي بمقتضاه يحدد إلى المنطقة التابعة سابقا للحماية الإسبانية، وإلى منطقة طنجة فيما يخص التشريع المتعلق بقنب الكيف والجاري به العمل في المنطقة الجنوبية.

10- ظهير شريف مؤرخ في 28 ربيع الثاني 1394 موافق لـ 1974/5/23 بشأن الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين منها.

11- المرسوم المؤرخ في 19 شوال 1397 موافق لـ 3 أكتوبر 1977 والذي بموجبه أحدثت اللجنة الوطنية للمخدرات.

كما نشير إلى أن المغرب صادق على اتفاقية سنة 1961 المتعلقة بالمخدرات بنيويورك بمقتضى مرسوم ملكي رقم 66-236 بتاريخ 7 رجب 1386 موافق لـ 22 أكتوبر 1966 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 2823 بتاريخ 7 دجنبر 1966.

وصادق المغرب كذلك على اتفاقية فيينا سنة 1971 المتعلقة بالمواد النفيسة بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-30-40 المؤرخ في 9 صفر 1401 الموافق 17 دجنبر 1980 والمنشور بالجريدة الرسمية المؤرخة في 18 غشت 1981.

◆ محاربة المخدرات:

كشف حجم الاعتقالات خلال سنة 2008، عن وجود 1200 متورط في الاتجار الدولي بالمخدرات نصفهم أجانب، حسب تقرير حول منجزات وزارة الداخلية برسم السنة المالية 2008، في حين عرفت سنة 2007 إتلاف أزيد من 5130 هكتارا مخصصا لزراعة الحشيش، وجاء إقليم شفشاون في المقدمة من حيث المساحة المتلفة بأزيد من 2880 هكتارا، متبوعا بإقليم تاونات بأزيد من 1340 هكتارا، ثم ثالثا إقليم العرائش بحوالي 780 هكتارا، وأخيرا إقليم تطوان بـ 120 هكتارا، حسب الأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

وقد كشف تقرير عن محاربة المخدرات الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أن المغرب قام خلال 2008 بتوقيف 28 ألفا و896 شخصا لهم علاقة بتهريب المخدرات؛ من بينهم حوالي 1200 من جنسيات مختلفة، خاصة الأوربيين منهم ممن تورطوا في التهريب والتجارة الدولية في المخدرات. وأكد التقرير الذي صدر تحت عنوان "تقرير 2009 حول الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات" أن المغرب عهد إلى أزيد من 11 ألف عنصر أمن في مرتفعات الريف والمناطق السلحلية في الشمال تطبيق القانون ومنع تجارة المخدرات، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن المغرب استعان بالبحرية الملكية، كما شغّل مروحيات وطائرات وسفنا سريعة وأجهزة سكانير متنقلة بأشعة إكس وتجهيزات تعمل بموجات فوق صوتية وأقمار اصطناعية، وقال التقرير إن جهاز السكانير بأشعة إكس أبان عن فعاليته، حيث مكّن من حجز كمية قياسية تقدر بـ 11 طنا من زيت القنب الهندي بطنجة في شهر أبريل 2008.

وأبرز التقرير أن المغرب حقق تقدما ملموسا في مجال مكافحة المخدرات، حيث إن إنتاج القنب الهندي وزيت القنب الهندي تراجع إنتاجهما خلال سنة 2008 بشكل ملموس، وأكد التقرير أن المغرب حقق ذلك من تطبيق القانون الدولي من جهة، والعمل على التنمية الاقتصادية لأقاليم الشمال من جهة أخرى.

وذكر التقرير أنه في حال تقليص زراعة القنب الهندي بـ 12 ألف هكتار حتى 2012 فإن المغرب سيكون قد نجح في تقليص هذه الزراعة بـ 91 في المائة منذ بدأ في استراتيجيته المتمثلة في المنع والاستئصال وتطبيق القانون والتعاون الدولي في 2003.

ومن جهة أخرى، تحدث التقرير الأمريكي عن أن ثمة 3 موانئ تقليدية لتصدير مخدر "الكيف" بالمغرب، وهي واد لاو وبو احمد ومارتيل، بالإضافة إلى الساحل المتوسطي، وقد تم حجز أزيد من طنين من المخدرات على متن تلك الزوارق خلال 2007. وذكر أيضا أن السلطات المغربية حجزت في الشهور الستة الأولى لـ 2007 ما يقارب 140 كيلوغراما من الكوكايين، مقارنة بـ 45 كيلوغراما في سنة 2006، و8,1 كيلوغرام في 2005.

ورغم أن غلاء هذا المخدر القوي يجعله فوق استطاعة المدمنين في المغرب إلا أن الانخفاض المستمر لسعره يزيد من عدد المقبلين عليه والذي يجلب للمغرب عن طريق مهربي دول أمريكا الجنوبية، وفي هذا الصدد تقول السلطات إنها اعتقلت منذ 2005 عدة ربابنة من تلك الدول وهم يقومون برحلات لتهريب إلى إسبانيا عن طريق المغرب.

وجاء في التقرير أن المغرب أوقف 18 ألفا و734 مغربيا و255 أجنبيا في قضايا مخدرات سنة 2007، وأضاف أنه بخلاف سنة 2005 التي تميزت باعتقال وبدء محاكمة مسؤولين أمنيين وأحد أباطرة المخدرات بالشمال، فإن 2007 لم تعرف اعتقال أي من المسؤولين الكبار.

وتبعا للإحصائيات التي أوردتها وزارة الداخلية فهناك ما يقارب 804 آلاف مغربي يعيشون على زراعة المخدرات ويقدرون بـ 96 ألفا و600 أسرة بمناطق الشمال، وتدر تجارة المخدرات سنويا 154 مليار درهم (13 مليار أورو)، وتذهب 3 مليارات ونصف مليار درهم (325 مليون أورو) لجيوب المزارعين المغاربة، في حين يذهب الباقي إلى جيوب بارونات المخدرات، ويعتبر إقليم شفشاون أكبر خزان لهذه التجارة المحرمة.

بالمقابل كشفت وزارة الداخلية المغربية أن كمية المخدرات المحجوزة في سنة 2008 انخفضت مقارنة بسنة 2007 وأرجعت ذلك إلى جهود مكافحة الاتجار في المخدرات إنتاجا وترويجاً، وحسب مديرية الهجرة ومراقبة الحدود فإنه تمت مصادرة قرابة 111 طناً من مخدر "الكيف" (القنب الهندي)، و33,584 كيلوغراما من الكوكايين، و6,28 كيلوغراما من الهيروين، فضلا عن 43 ألفا و510 وحدة من المواد المهلوسة.

وقد صادر الدرك الملكي المغربي أزيد من 7 أطنان من المخدرات قرب شفشاون إثر تفكيك عصابة تهريب تتكون من خمسة عناصر، ومكنت عمليات تفتيش في منازل المشتبه بهم من حجز أربعة أطنان من مخدر القنب الهندي في سيقانه (حالته الخام)، و400 كيلوغرام من مسحوق مخدر القنب الهندي، و250 كيلوغراما من مخلفات القنب الهندي، و35 كيلوغراما من مسحوق مخدر الشيرا. وقد تم اعتقال أحد أفراد العصابة وتقديمه إلى العدالة.

كما أعلنت السلطات أنها أتلفت أكثر من ثلاثة أطنان من القنب الهندي تمت مصادرتها في منطقة تطوان في شمال شرق المغرب. وعلى الصعيد نفسه تمكن الحرس المدني الإسباني من حجز 241 كيلوغراما من المخدرات كانت مخبأة داخل هيكل سيارة بميناء طريفة (جنوب إسبانيا).

كما قامت مصالح الدرك الملكي بالجماعة القروية الوردزاغ (إقليم تاونات) بحجز خمسة كيلوغرامات و500 غرام من مخدر الشيرا عند مفترق الطريق الرابطة بين غفساي والوردزاغ داخل سيارة من نوع مرسيدس207 كانت متجهة نحو مدينة فاس. وفي السياق ذاته، تمكن رجال الأمن خلال الفترة الممتدة من يناير إلى نهاية غشت 2008 من حجز 48,128 طنا من الشيرا، مقابل 97.015 خلال نفس الفترة من سنة 2007.

من ناحية أخرى أعلنت مصالح الخدمات الجمركية الإسبانية يوم الاثنين 4 غشت 2008 أنها تمكنت من إيقاف مراكب شراعية تحمل العلم الهولندي قادمة من المغرب ومحملة بـ 3800 كيلوغرام من الحشيش تتجاوز قيمتها 17 مليون أورو، تم اعتراضها في المياه الدولية على بعد 360 ميلا من ساحل مدينة كورونيا الإسبانية، وأوقفت طاقمها المكون من ثلاثة أشخاص يحملون الجنسية الهولندية كانوا ينوون توزيع هذه الكمية داخل الاتحاد الأوربي. ونقلت صحيفة "إلبابيس" عن الرئيس الإقليمي للجمارك قوله "هذه أكبر كمية يتم العثور عليها في أعالي البحار منذ سنة 1996". وتعمل شبكات تهريب المخدرات في محور المغرب إسبانيا على تطوير أساليبها عبر اعتماد أساليب حديثة من أجل تجاوز المراقبة المكثفة في الحدود البحرية المغربية - الإسبانية، فبالإضافة إلى الزوارق والمراكب الشراعية وهياكل السيارات والأجساد البشرية، أصبحت هذه الشبكات تستعمل في الآونة الأخيرة الطائرات الصغيرة التي تعتبر أكثر سرعة وأمانا عند تهريب المخدرات. وكان التقرير العالمي السنوي للمخدرات الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2008 قد أكد على أن نبات القنب (الحشيش) مازال أكثر النباتات المخدرة انتشارا، ونسب إنتاجه هي الأعلى بين جميع أنواع المخدرات، كما أن سوقه الاستهلاكي هو الأكبر، وبلغ إجمالي المساحات

المزروعة بنبات القنب 41 ألفا وأربعمائة هكتار خلال العام 2007، وقد أشار التقرير إلى أن إجمالي متعاطي المخدرات الواقعين تحت دائرة خطر الإدمان وصل إلى نحو 26 مليون نسمة أي 16 بالمائة من إجمالي سكان العالم من البالغين.

وبولاية تطوان ارتفع حجم كميات المخدرات التي حجزتها مصالح الجمارك لسنة 2007 بنسبة تقدر بحوالي 600 في المائة، مقارنة مع سنة 2006، وتم خلال سنة 2007 -حسب ما نشرته وكالة المغرب العربي للأنباء- إفشال87 محاولة تهريب للمخدرات، بلغ حجم الكميات المحجوزة خلالها أكثر من ثلاثة أطنان تبلغ قيمتها حوالي 30 مليون درهم، مقابل 38 عملية سنة 2006 بكمية محجوزة يصل وزنها إلى 430 كيلوغراما.

وكانت أكبر عملية قامت بها مصالح الجمارك بتنسيق مع رجال الأمن قد سجلت يوم 30 ماي 2007 عندما تم إيقاف مواطنين بولونيين بالمركز الحدودي "باب سبتة" كانا يعتزمان تهريب 716 كيلوغراما من مخدر الشيرا إلى الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط.

تكشف التقارير الاعلامية والمتابعات القضائية عن تورط شبكات دولية في تجارة وتهريب المخدرات، كما أن تدخل الدولة للحد من انتشار هذه الظاهرة يبقى موسميا ومحدود الأثر، فضلا عن قصور المجتمع المدني في التوعية والتحسيس والتصدي الفاعل لهذه الظاهرة وهي تخترق صفوف الشباب والتلاميذ وترفع من حالات الإدمان والإجرام وتسهم في اضعاف قيم الالتزام ومعاني المسؤولية عند هذه الفئة.

7ـ قطاع الخمور بالمغرب :

يمثل تنامي استهلاك الخمور في المغرب أحد أبرز تحديات التدين على المستوى الأخلاقي، وعلى الرغم من أن المشرع يجرم السكر العلني فإن تنظيم الاتجار مقنن بقرار لمدير الديوان الملكي في 17 يوليوز1967 بتنظيم الاتجار في المشروبات الكحولية أو الممزوجة بالكحول، وبنيت عليه جميع القرارات الوزارية والتدابير الإدارية.

ويعالج تقرير الحالة الدينية هذا المحور من خلال مؤشرات تهم التطور الكبير في اقتصاد الخمور بالمغرب إنتاجا واستيردا وتوزيعا واستهلاكا.

◆ الخمر والجريمة وحوادث السير

كشف وزير الداخلية شكيب بنموسى في 5 يناير 2008 في رده على سؤال شفوي بمجلس النواب حول الانتشار العلني لتناول الخمور تقدم به فريق حزب العدالة والتنمية، نسبة القضايا المرتبطة بالسكر العلني 16% من مجموع الحالات الإجرامية والجنحية المسجلة في الوسط الحضري خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2007. وتزامن ذلك مع الإعلان في يناير 2008 عن دراسة ميدانية شملت 1259 سائقا وأنجزت من قبل اللجنة الوطنية لحوادث السير حيث كشفت أن الخمر والمخدرات يمثلان السبب الثاني لحوادث الطرق التي وقعت في سنة 2007.

◆ توسع حجم الاستهلاك الداخلي

حطم المغرب أرقاما قياسية فيما يتعلق بإنتاج المشروبات الكحولية، وبات ينافس البلدان المصدرة، وتشير إحصاءات سنة 2008 إلى ارتفاع الاستهلاك الداخلي للخمور بـ 400 مليون قنينة بيرة، و38 مليون قنينة خمر، ومليون ونصف مليون قنينة ويسكي، ومليون قنينة فودكا، و140 ألف قنينة شامبانيا، وهو ما يؤكد أن الاستهلاك الفردي للخمر بالمغرب جد مرتفع، وفاق كل التوقعات، وسجلت مبيعات الكحول خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاعا ما بين 3 و6 في المائة، وتبين نسبة استهلاك السنوي التي فاقت 440 مليون قنينة أن منتجي المشروبات الكحولية بالمغرب يستهدفون السوق الداخلي.

جدول: الاستهلاك السنوي الداخلي

النوع	الشامبانيا	نبيذ	فودكا	ويسكي	خمور	جعة (بيرة)
عدد القنينات	140000	500000	1 مليون	1,5 مليون	38 مليون	400 مليون

المصدر: جريدة لافي إيكونوميك 06-07-2009 www.lavieeco.com

ومازالت نسبة الاستهلاك الداخلي مرتفعة، وحافظت على نفس الوتيرة تقريبا إذ " بلغت بداية الثمانينات 62 في المائة، بعدما كانت في حدود 188 في المائة سنة 1976 و223 سنة 1977"، و"رغم الجهود المبذولة لتطوير الصادرات المغربية من الخمور فإن الإنتاج المحلي ما يزال يستهدف أساسا السوق الداخلية، هذا الإنتاج الذي قدر في حدود 350 ألف هكتولتر سنويا (1994). ويتبين أن اقتصاد الخمر يحتل مكانة مقدرة في الاقتصاد الوطني، يطال مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، حيث لا يمكن اعتباره اقتصادا هامشيا وثانويا. ويمثل اقتصاد الخمر عبئا على الاقتصاد الوطني، فرغم

أهمية المداخيل الضرائبية خصوصا بالمقارنة مع العجز المسجل على صعيد ميزان الأداءات، إلا أنها تبقى محدودة بالنظر لعموم الموارد. إن الحجم الكبير لإنتاج الخمور والذي يتجاوز بكثير أعداد السياح الأجانب، فضلا عن محدودية التصدير، يدل على أن اقتصاد الخمور موجه بالأساس للسوق الداخلية أي للمواطنين المغاربة وليس للسياح الأجانب ".

ت- تراجع الصادرات وتنامي الواردات

تكشف الإحصاءات الرسمية ارتفاع وتيرة واردات المغرب من أنواع الخمور سنة 2008 ، مقابل تراجع الصادرات، واستمرت هذه الوتيرة إلى غاية غشت من سنة 2009، إذ في الوقت الذي تضاعفت فيه الواردات أكثر من مرتين تراجعت الصادرات خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2009.

جدول : واردات وصادرات المشروبات الكحولية

	2007		2008		
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	القيمة
الوحدة	الطن	1000درهم	الطن	1000درهم	%
واردات المشروبات الكحولية	22064	421573	29755	531647	+28,9
صادرات المشروبات الكحولية	28506	205622	22559	175019	-14,9

الميزان التجاري المؤقت لـ 2008- مكتب الصرف

وبلغت واردات المغرب من المشروبات الكحولية خلال سنة 2008 ارتفاعا في حدود 28,9 في المائة مقارنة مع 2007، إذ انتقلت من 421 مليونا و573 ألف درهم إلى 531 مليونا و647 ألف درهم من ناحية القيمة، ومن 22 ألفا و64 طنا إلى 29 ألفا و755 طنا من ناحية الحجم، حسب مكتب الصرف.

وبخصوص الصادرات تراجعت نسبتها بـ 14,9 في المائة منتقلة من 205 ملايين و622 ألف درهم إلى 175 مليونا و19 ألف درهم ما بين سنتي 2007 و2008، ومن ناحية الحجم من 28 ألفا و506 أطنان إلى 22 ألفا و559 طنا.

كما سجلت واردات الفودكا سنة 2008 حوالي 1866 طنا و71 مليونا و307 ألف درهم، وصادرات المغرب من خمور الرايس سجلت 4429 طنا و56 مليونا و471 ألف درهم، ويتضح من هذه المعطيات أن إنتاج الخمور موجه للسوق الداخلية على اعتبار أن الواردات تفوق الصادرات، وارتفاع نسبة الواردات مقابل تراجع الصادرات.

ونتيجة لذلك سجل المغرب عجزا على مستوى مقارنة الصادرات بالواردات في المشروبات الكحولية، إذ وصل هذا العجز إلى 215 مليونا و951 ألف درهم سنة 2007، وارتفع هذا العجز إلى 356 مليونا و628 ألف درهم سنة 2008.

وقد سجلت واردات الجعة وبعض أنواع المشروبات الكحولية ارتفاعا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2009 إلى 269 مليونا و965 ألف درهم بعدما كانت في حدود 269 مليونا و542 ألف درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية، وتضاعفت الواردات منتقلة من 6319 طنا إلى 14016 طنا ما بين يناير وغشت من سنة 2009 ونفس الفترة من السنة الماضية.

وبخصوص صادرات المغرب من الجعة وبعض المشروبات الكحولية، فقد عرفت تراجعا من ناحية الحجم والقيمة، وانتقلت من 5654 طنا إلى 4675 طنا ما بين الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2009 ونفس الفترة من سنة 2008، ومن 88 مليونا و331 ألف درهم إلى 65 مليونا و867 ألف درهم.

ج- الخمور والخزينة

شكلت مداخيل الرسوم المفروضة على الخمور والكحول وأنواع الجعة على خزينة الدولة ما مجموعه 791 مليون درهم خلال سنة 2009، بعدما سجلت 774 مليون درهم سنة 2008، و742 مليون درهم سنة 2007 (انظر الجدول الموالي).

جدول: الرسوم المفروضة على الخمور والكحول بالدرهم

	الرسوم المفروضة على الخمور والكحول	الرسوم المفروضة على أنواع الجعة
2007	235000000	507000000
2008	252000000	522000000
2009	283000000	508000000

المصدر: قوانين المالية لـ 2007- 2008-2009

ومنذ 1999 لم ترفع هذه الضريبية بالنسبة للجعة، ومنذ سنة 1979 بالنسبة للخمور العادية والخمور الأخرى، ومنذ 1981 بالنسبة للكحول، ويبين ارتفاع المداخيل الضريبية للمشروبات الكحولية بجميع أنواعها ارتفاع الإنتاج والاستهلاك فضلا عن تطور الواردات والصادرات، وتبقى حصة هذه المشروبات من مجموع المداخيل الضريبية ضعيفة خصوصا أنه سنة 2009 شكلت 0,6 في المائة من مجموع المداخيل الضريبية التي ناهزت 135,5 مليار درهم، وحسب تحقيق أنجزه الصحافي "ألفريد دي

مونتسكيو" من مدينة مكناس لفائدة وكالة أسوشيتد بريس وصدر في 5 أبريل 2009 فإن متوسط استهلاك الخمر لكل مغربي يبلغ لترا واحدا في السنة، وأوردت الوكالة في التحقيق أن الدولة هي أكبر مالك لحقول الكروم بما يقارب 12 ألف هكتار.

♦ اقتصاد الخمور

تشكل صناعة المشروبات الكحولية بالمغرب اقتصادا قائما بذاته بدءا من الإنتاج التي تؤطره ثلاث شركات كبرى وانتهاءا بالتوزيع.

وتعتبر " شركة سيليي دو مكناس أكبر منتج للخمور في المغرب، بنسبة 85 في المائة مما يعرض في الأسواق، وذكر التحقيق المشار إليه آنفا أن شركة " سيليي دو مكناس" هي أكبر منتج للخمور في المغرب ، بنسبة 85 في المائة مما يعرض في الأسواق ، وتقوم بجني 2100 هكتار من الكروم سنويا ، كما أن الشركة هي من يقوم بإنجاز مختلف المراحل التي يتطلبها إنتاج قارورة واحدة من الجني وصولا إلى التعليب من خلال آلات متطورة جدا وتكنولوجيا فرنسية، وتملك الشركة 2500 هكتار من الكروم ووحدتي إنتاج وتعليب متطورتين ، وتشغل 6500 شخص، كما بلغت أرباحه 225 مليون أورو (ملياران ونصف مليار درهم) في 2007، وتوجد أبرز مراكز إنتاج الخمور في مناطق مكناس وفاس (زرهون، سايس وكروان وبني مطير)، وبالجهة الشرقية (بركان وأنجاد)، فضلا عن بلعوان بنواحي الدار البيضاء وأسفي ودكالة.

وقد رخصت السلطات إلى غاية يناير 2008 لـ 414 نقطة لبيع الخمور على المستوى الوطني حسب ما صرح به وزير الداخلية تحت قبة البرلمان في يناير 2008، الذي أضاف أن السلطات سحبت خلال السنة الماضية 18 رخصة، وتتصدر مدينة مراكش اللائحة وطنيا فيما يخص عدد العلب الليلية والحانات، حيث يتوفر على 105 علبة ليلية و166 حانة، وتعتبر الأسواق الممتازة من أبرز قنوات التوزيع المباشر للخمر بسبب خفضها للأثمان.

8. القمار:

تستحوذ ثلاث مؤسسات على السوق القانونية لألعاب الرهان بالمغرب هي مؤسسة اليانصيب الوطني التي تتعامل بألعاب"لوطو" و"كينو" و"كواترو". والثانية هي مؤسسة الرهان المتبادل الحضري المغربي (PMUM) التي تتعامل في سباق الخيول وأخيرا مؤسسة "المغربية للألعاب والرياضات" المختصة في الرهانات الرياضية وتعتبر شركة مجهولة الاسم تملك خزينة المغرب 90 % من رأسمالها، حيث

تحتكر تنظيم واستثمار جميع الألعاب الرياضية في الداخل والخارج، ما عدا ألعاب "سباق الخيول واليانصيب الوطني" كما جاء في القانون الرسمي المنظم لعملها، ولها أكثر من 2300 فرع، حيث تتصدر قائمة الألعاب الأكثر رواجا لعبة "طوطوفوت" التي يشارك فيها حوالي 420 ألف لاعب دفعوا من جيوبهم 108 ملايين درهم، وتتبعها بعد ذلك لعبة "كوتي فوت" بحوالي 261 ألف مشارك راهنوا بمبلغ 118 مليون درهم، كما يوجد بالمغرب سبع كازينوهات علنية؛ ثلاثة بمدينة أكادير وإثنان بمراكش وواحد بمدينة طنجة، وآخر بمحطة مازاغان السياحية بالجديدة.

ويتعاطى نحو 3 ملايين مغربي أي 10 في المائة من المغاربة لألعاب الحظ والرهان حسب القسم المعد للنشرات السنوية التي تصدرها شركة "المغربية للألعاب"، ويزداد العدد عاما بعد عام، ووفق توقعات الشركة "المغربية للألعاب" فإن مليون مغربي يصنف على أنه لاعب منتظم يلعب مرتين على الأقل في الشهر، فيما يعتبر مليونان منهم لاعبين مؤقتين يتعاطون لتلك الألعاب ما بين 3 إلى 4 مرات على الأقل في السنة. وبحسب ما تكشف عنه النشرة السنوية لشركة "المغربية للألعاب"، أنفق فئة المغاربة المقامرين عن طريق ألعاب الحظ والرهان نحو 2.7 مليار درهم خلال سنة 2006، منها 2 مليار درهم من مجموع الأرباح في مجال ألعاب الخيول، و11.4 مليون درهم في ألعاب "اللوطو".

وقد شهدت سنة 2007 إطلاق ألعاب القمار الفورية المسماة "لويز" و"فلوسي" ولعبة "المليونير" وغير ذلك من الأنواع، أما خلال سنة 2008 فتم إطلاق لعبة "كرونو"؛ والألعاب الفورية مثل "السويرتي" و "سروتي"...إلخ، الأمر الذي يؤشر على تصاعد في ألعاب القمار وحرص على تجديد آلياتها وطرق المشاركة والربح فيها، والسعي لضمان أكبر قاعدة مشاركة في هذه الألعاب، تشمل مختلف الفئات والمستويات. وحسب النشرة الإحصائية لشركة المغربية للألعاب والرياضات فقد عرفت مبيعات اليانصيب الفورية سنة 2007 تطورا بـ 6 % مقارنة مع سنة 2006، وصلت معه إلى 120.7 مليون درهم، في مقابل 113.9 مليون درهم في سنة 2006، هذا التطورلم يكن كافيا للحجم الذي عرفته مبيعات اليانصيب الفورية بالنسبة للمبيعات الإجمالية التي انتقلت من 33 % سنة 2006 إلى 31 % في 2007.

وقد طرحت المؤسسة منتوجين جديدين للقمار "لعبة كرونو" و"كوت اند فوت"، وهو ما عزز حصتها في السوق من 11.2% إلى 17.2% ، وسجلت هتان اللعبتان رقما قياسيا للألعاب قدره 462 مليون درهم، أي ما يمثل 67 % من القيمة الاجمالية للمبيعات.

◆ **البرلمان والقمار:**

بتاريخ 14 ماي 2008 تدخل برلماني عن الفريق الاستقلالي وسأل زير الداخلية عن انتشار ظاهرة القمار معتبرا إياها "لا أخلاقية وتهدد المجتمع المغربي بصفته متشبثا بدينه الإسلامي الحنيف الذي يحرم تلك الظاهرة التي هي رجس من عمل الشيطان كما وصفه الله في محكم كتابه" على حد قول البرلماني الاستقلالي الذي أضاف "إن هذا الرجس يخرب أسر المغاربة" مشيرا إلى انتشاره الواسع وغزوه لكل المجالات بما فيها الإعلام الرسمي والهواتف النقالة.

وطالب الفريق الاستقلالي بمجلس النواب وزير الداخلية "التفريق وعدم الخلط بين الألعاب المشروعة، وبين ما يخرب مجتمعنا وأسرنا من القمار". واعتبر الفريق خلال سؤال شفوي بمجلس النواب أن ظاهرة القمار "وجدت في وسائل الإعلام ما يساعد على تداولها وانتشارها بشكل واسع، بما في ذلك وسائل الإعلام الرسمية، ناهيك عن الهاتف النقال والمقاهي".

وقد ميز شكيب بنموسى، وزير الداخلية، بين القمار وما اعتبره "أنواعا من الألعاب والرهانات التي ينظمها القانون" في رده على سؤال "تنامي ظاهرة القمار بالمغرب". واعتبر الألعاب المتداولة في الكازينوهات والتي تخضع لمقتضيات تنظيمية تؤطر هذا القطاع، تتم مزاولتها وفق ضوابط منصوص عليها في دفتر التحملات، والتي تسهر مصالح الأمن الوطني على تنفيذها، وأن مزاولة هذا النوع من الألعاب يندرج في إطار تشجيع الاستثمارات السياحية.

وأشار الوزير إلى أن الألعاب المرتبطة باليانصيب الوطنية والتي تخضع لمقتضيات القانون الذي ينظم شروط تسيير اليانصيب الوطنية وتنظيمها ومراقبتها، وكذا الظهير الشريف المتعلق بسباق الخيول بالمغرب، تتم في إطار شركات تجارية يتم تسييرها وتدبيرها وفق دفتر تحملات، وأن جزءا مهما من الأموال التي تروجها هذه الشركات تخصص لمشاريع تنموية خاصة بتمويل وتسيير الألعاب الرياضية.

كما أشار الوزير إلى أن الألعاب والرهانات غير المؤطرة قانونيا كالمتداولة عبر شبكة الانترنت أو رسائل (الإسيميس)، تمارس في إطار فراغ قانوني، الأمر الذي "يستدعي منا جميعا التفكير في تقنينه وتنظيمه، كي لا يفلت من رقابة الدولة في إطار مهمتها في الحفاظ على الأخلاق والآداب العامة" حسب قوله.

و- الجريمة:

عرفت سنة 2007 حسب تقرير وزارة الداخلية حول منجزاتها برسم السنة المالية 2008، ما يناهز 266 ألف فعل إجرامي في الوسط الحضري، وصل إلى علم المصالح الأمنية التي نجحت في معالجة 90 بالمائة منها، أما في الوسط القروي فقد تم تسجيل ما يناهز 80 ألف قضية عالج منها الدرك الملكي أكثر من 72 ألف ملف.

وسجلت مصالح الدرك الملكي بالوسط القروي إلى غاية 30 شتنبر 2007 ما مجموعه 72 ألف قضية تقريبا، عولج منها ما يناهز 92 بالمائة، علما أن قضايا ونوازل المس بالأشخاص والمس بالممتلكات شكلت 80 بالمائة من مجموع الأفعل الإجرامية المقترفة بالعالم القروي.

كما سجلت دوائر الأمن نحو 240.000 شكاية في المدن في الأرباع الثلاثة الأولى من 2007، حيث تمت متابعة 90 % منها. وتتعلق هذه الحالات بمخالفات ضد الآداب العامة والأسرية (62.023 حالة)، وتخريب الممتلكات (58.771)، والضرب والجرح (42.335)، والمخالفات المالية والاقتصادية (33.672 حالة)، والاتجار في المخدرات (15.672 حالة)، والهجرة السرية (5.179 حالة).

ويتضح من خلال تتبع التطور الذي يعرفه الإجرام في المغرب أن المراكز الحضرية تظل الأكثر عرضة لظاهرة الإجرام خصوصا في الأحياء الهامشية وأحياء الصفيح، حسب نفس تقرير وزارة الداخلية حول منجزاتها برسم السنة المالية 2008، حيث سجل على الصعيد الوطني خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008 ما يعادل 235.333 جريمة أحيل فيها 238 ألف شخص إلى العدالة ضمنهم أزيد من 10 آلاف قاصر، وهو العدد الذي لا يختلف كثيرا عن سنة 2007 حيث حدثت 240 ألف جريمة أحيل فيها 245 ألف شخص على القضاء، مما يعني أن المعدل الشهري للجرائم المرتكبة في حدود 28 ألف جريمة شهريا.

أما النشرة الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2008 في تحديدها للمعتقلين حسب نوع الجريمة، فتشير إلى أنه تم اعتقال سنة 2006 ما مجموعه 2195 شخصا في جرائم الأخلاق، منها 147 أنثى، ليرتفع هذا العدد سنة 2007 إلى 2330 بزيادة 135 معتقلا جديدا، تمثل الإناث فيه 144. أما المعتقلون في جرائم الاعتداء على الأشخاص فقد اعتقل سنة 2006 ما مجموعه 5458 معتقلا ليشهد انخفاضا طفيفا خلال سنة 2007 إلى 5211 بفارق 247 معتقلا.

وإذا تتبعنا الأعداد على مستوى الفئات العمرية المعتقلة في الجرائم، فإننا سنجد فئة "أقل من 20 سنة" تضم 2036 معتقلا، أما في "فئة ما بين 21 و30 سنة" فمجموع معتقليها هو 12686 بالسجون المغربية.

وحسب النشرة الإحصائية ترتفع نسبة الاعتقالات في المدن الكبرى، حيث عرفت سنة 2007 اعتقال 16571 فردا على إثر جرائم ارتكبها. فيما ينخفض هذا المعدل في المدن المتوسطة إلى 5976، وفي الوسط القروي إلى 5800.

ووفقا للمعطيات الإحصائية لمديرية السجون بالمغرب لسنة 2007 يتصدر قائمة السجناء : المعتقلون في جرائم الاعتداء على الأموال، يليهم المعتقلون في جرائم القوانين الخاصة، ثم المعتقلون في جرائم الاعتداء على الأشخاص، ثم جرائم الإخلال بالأمن العام، ثم جرائم نظام الأسرة والأخلاق العامة، وجرائم أخرى.

وتتوزع هذه الجرائم حسب ما أكده وزير الداخلية شكيب بنموسى في عرض سابق له أمام البرلمان إلى قضايا المس بالأخلاق والأسرة (حوالي 25 في المائة)، وقضايا المس بالممتلكات (حوالي 40 في المائة)، في حين تمثل باقي القضايا المس بالأشخاص والمخالفات الاقتصادية والمالية والاتجار واستهلاك المخدرات.

♦ جرائم الأخلاق وزنا المحارم :

بدأت تظهر في السنوات الأخيرة جريمة زنا المحارم بوتيرة أكثر من السابق (زنا الأب مع ابنته، الأخ مع شقيقته أوخالته، الابن مع زوجة الأب..)، وأغلب هذه الأفعال الإجرامية ارتكبت غالبا وأحد طرفيها في حالة سكر بيّن (مدمني الخمر أو المخدرات القوية)، لاسيما وأن الخمر و"القرقوبي" والمخدرات القوية عموما موادٌ تمحو -من حيث لا يدري الفرد- الحدود الفاصلة بين الأب وابنته أو الأخ وأخته، وفقدان الإحساس بهذه الحدود يسمح بالتطاول على أجساد المحارم واغتصابها.

وقد بلغ عدد المعتقلين سنة 2007 لوحدها من فئة أكثر من 20 سنة بالمؤسسات السجنية في الجرائم المرتكبة ضد نظام الأسرة والآداب العامة 9016 فردا تشمل الذكور والإناث، حيث بلغ عدد المعتقلين بارتكاب الخيانة الزوجية 875، وعدد المعتقلين بتهمة الفساد التحريض عليه 2319، فيما بلغ عدد مرتكبي جرائم العنف ضد الأصول 1731، أما معتقلو حرائم الاغتصاب وهتك العرض فمجموعهم يصل إلى 1919. وكما سجل في -تكبي جريمة إهمل الأسرة رقم 2172 سجينا.

ومما ساعد على انتشار جريمة زنا المحارم تجاهل الأسرة لعلاج هذا النوع من الانحراف في بدايته والتستر عليه، إذ لا يصل من أخبار هذه الجرائم إلى علم رجال الأمن والقضاء إلا حالات قليلة جدا خوفا من الفضيحة والتشهير، لاسيما وأن الأمر يرتبط بعائلة واحدة في الغالب.

جغرافية الإجرام بالمغرب خلال سنتي 2007 و2008

المدن	يناير-غشت 2007		يناير- غشت 2008		الحصيلة	
	القضايا المسجلة	القضايا التي تم حلها	القضايا المسجلة	القضايا التي تم حلها	الأعداد	النسبة
الدار البيضاء	68763	59425	59881	54053	-8882	-٪12.92
مراكش	15643	11418	18491	12933	+2848	+٪18.21
وجدة	17282	14780	16349	13648	-933	-٪5.40
الرباط	16815	14174	15871	13625	-944	-٪5.61
فاس	15586	14574	14086	14118	-1500	-٪9.62
مكناس	13360	12396	12297	11408	-1063	-٪7.96
طنجة	10825	10279	12134	11210	+1309	+٪12.09
سطات	10464	9842	10400	9676	-64	-٪0.6
القنيطرة	7111	5545	8877	7325	+1766	+٪24.83
تطوان	8217	6529	8125	6448	-90	-٪1.10
أكادير	7640	7545	7470	7294	-170	-٪2.23
الجديدة	8076	7359	7271	6696	-805	-٪9.97
العيون	6533	5272	7138	6132	+605	+٪9.26
بني ملال	6552	5612	7075	5931	+523	+٪7.98
آسفي	3320	3097	4062	3594	+742	+٪22.35
الحسيمة	1004	1012	1024	977	+20	+٪1.99
تازة	1685	1551	985	947	-700	-٪41.54
ورزازات	732	642	842	626	+92	+٪12.57
المجموع	219608	191052	212362	186641	-7246	-٪3.30

المصدر : الإدارة العامة للأمن الوطني

أصناف الجرائم لسنة 2008/2007

نوع الجريمة	يناير- غشت 2007			يناير- غشت 2008		
	القضايا المسجلة	القضايا التي تم حلها	الأشخاص الموقوفون	القضايا المسجلة	القضايا التي تم حلها	الأشخاص الموقوفون
القتل العمد	95	100	182	85	89	169
محاولة القتل العمد	82	79	100	72	77	95
الضرب المفضي للموت	149	153	268	155	160	271

السرقة بالسلاح	4161	3043	2807	4692	2302	3237
السرقة الموصوفة	5263	3810	3971	4929	3525	3995
السرقة بالعنف	5876	3497	3450	5501	3558	3822
السرقة بالخطف	4984	2747	2431	4881	2979	2261
سرقة السيارات	1147	747	445	961	494	314
اغتصاب	756	743	875	794	792	942
هتك عرض بالعنف	906	943	1162	1017	1065	1277
المجموع	23419	15862	15691	23087	15941	16383

المصدر : الإدارة العامة للأمن الوطني

10- القروض الربوية بالمغرب :

ارتفعت القيمة الإجمالية لقروض الاستهلاك والتي تتسم غالبيتها باللجوء للمعاملات بنظام الفائدة بالمغرب من 5 مليارات درهم سنة 1995 إلى 30 مليار درهم سنة 2007، ويشير "تقرير الإسلام اليومي"[1] إلا أن 45 % من المستوجبين صرحوا بأنهم يمكن لهم أخذ القروض من البنوك الربوية في حالة الحاجة، بينما صرح 37,5 % بعكس ذلك، بينما لم يعرف 22 % ما يفعل إزاء الاقتراض من البنوك الربوية.

إن هذا التوجه المتزايد نحو قروض الاستهلاك يعد سببا في ظهور ما يسمى بـ " المديونية المفرطة للمقترض"، والتي تؤدي من الناحية القانونية إلى العجز عن التسديد " حالة إعسار"، مما قد يؤدي إلى إمكانية حجز ممتلكات الشخص ومنعه من التصرف فيها وبيعها لتسديد الديون، وما يخلقه ذلك من آثار على الفرد والأسرة من الناحية القانونية، وانعكاسات سلبية اقتصاديا واجتماعيا تؤدي إلى تدمير حياة العديد من الأسر المغربية.

وحسب ما جاء في دراسة حول" الإسلام اليومي" فقد اعتبر 52.1 في المائة أن الفوائد البنكية حرام، وهي نسبة ترتفع عند الشيوخ (60 سنة) إلى 68.3 في المائة، فيما تنخفض لدى الشباب (18-24 سنة) إلى 9،47 في المائة، ويرفضون بذلك الاقتراض لدواعي دينية، في حين يفضل 45 في المائة قروضا من البنك مع الفوائد في حالة الحاجة لذلك، ويرفض 5،37 في المائة فكرة القرض، و22 في المائة منهم حائرون بين القبول به

[1] - Mohammed Tozy, Mohammed ayadi, et Hassan Rachik, L'islam au quotidien, éditions prologues, 2007. p : 155

والابتعاد عنه، وبالنسبة للشباب ما بين (18-24 سنة) فـ 5،35 في المائة تقبل بالتعامل بالقروض بفوائد، في حين يرفض ذلك 5،34 في المائة لأسباب غير دينية.

ومن جهة أخرى كشفت دراسة صدرت في سنة 2008 عن وزارة المالية والاقتصاد المغربية. أن المغاربة ذوي الدخل المحدود يعتمدون بشكل متزايد على القروض الشخصية بغرض الشراء أو تسديد دين قائم، وتشير نفس الدراسة إلى أن المغاربة يدينون بمبلغ 120 مليار درهم للمؤسسات المالية والبنوك. وفي الوقت الذي تتخذ فيه معظم القروض شكل قروض سكنية فقد أوضحت الدراسة أن القروض الشخصية والقروض البنكية المجددة تُقارب 19.6 مليار درهم في 2007 بزيادة 11.1 في المائة مقارنة مع 2006. كما ارتفعت القروض الممنوحة من مؤسسات ائتمان غير بنكية بنسبة 14 في المائة خلال نفس الفترة وبلغت 30.6 مليار درهم، وقد استنتجت الدراسة أن نسبة الاقتراض تتناسب عكسياً مع مستويات الدخل، ففي 2006 شكّل الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4000 درهم في الشهر 53 في المائة من مجموع المقترضين.

وقد ارتفعت قيمة قروض الاستهلاك الممنوحة من لدن الأبناك ومؤسسات قروض الاستهلاك المختصة إلى 59,2 مليار درهم خلال نهاية دجنبر من سنة 2008، بعدما سجلت 50,3 مليار درهم خلال نفس الفترة من 2007.

كما أكد تقرير لوزارة المالية سنة 2008 أن تسارع مديونية الأسر في السنوات الأربع الأخيرة وبمعدل متغير يعرض الأسر لمخاطر الأسعار، ويجعل بالتالي الاقتصاد أكثر تأثرا بفترات ارتفاع الأسعار على المدى القصير، مضيفا أنه من المحتمل أن يتأثر عبء فائدة الأسر من ارتفاع أسعار الفائدة أكثر من السابق مما سينعكس على دخل واستهلاك هذه الأسر.

ووفق ما جاء في التقرير فإن بعض التقديرات تبين أن زيادة أسعار الفائدة بما يناهز 100 نقطة على المدى القصير ينتج عنه تغيير في الناتج الداخلي الخام بحوالي 0,2 نقطة و0,3 نقطة على مدى سنتين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار التي تظهر ضعيفة يمكن أن تتزايد مع الارتفاع المهم للدين ومع تغير الأساليب البنكية.

وقد حققت قروض الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 14 في المائة سنة 2007، حسب رئيس الجمعية المهنية لشركات التمويل، مقارنة مع النسبة المسجلة في السنة السابقة، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع طلبات المستهلكين المنتمين إلى شرائح الموظفين والمستخدمين والمتقاعدين في مناسبات معينة، مثل عيد الأضحى.

وتواجه الشركات المختصة في قروض الاستهلاك، وعددها يفوق 20 شركة، منافسة شديدة من جانب البنوك التي وجدت في هذا الصنف من السلفات عددا متزايدا من الزبناء رغم ثقل مديونيتهم.

كما بلغت قيمة القروض الاستهلاكية التي وزعتها الشركات المختصة 30.6 مليار درهم سنة 2007، مقابل 5 ملايير فقط سنة 1995، في وقت تراجع الإقبال على قروض التجهيز المنزلي التي كانت في الصدارة خلال التسعينيات، لتترك مكانتها لمجالات أخرى، خصوصا السكن والسيارات، إضافة إلى القروض المقترنة بالمناسبات مثل عيد الأضحى والدخول المدرسي.

وكانت قروض الاستهلاك التي منحتها الشركات والبنوك شهدت نموا سنويا بلغ في المتوسط 30 في المائة في النصف الثاني من التسعينيات، قبل أن يتراجع في السنوات الأخيرة بفعل حدوث متغيرات تنظيمية وقانونية، دفعت الشركات إلى نهج سياسة أكثر انتقائية، حسب ما أفاد بنك المغرب في بحث أجراه في الموضوع.

وتفيد الأرقام أن القروض الممنوحة للأشخاص الذين تقل مداخيلهم عن 3 آلاف درهم تمثل نسبة 40 في المائة، و35 في المائة بالنسبة إلى الذين لا تتجاوز مداخيلهم 4 آلاف درهم، والنسبة الباقية تمثل أصحاب المداخيل المرتفعة، وهؤلاء يقترضون في الغالب لشراء سيارة، على خلفية ما يوصف بـ "الحوافز" المقترحة.

ويلاحظ أن القروض الاستهلاكية تجد إقبالا أكثر في شريحة الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 40 و49 سنة، إذ تصل النسبة إلى 40 في المائة، في حين ينخفض المعدل إلى 19 في المائة في شريحة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة.

وتتوزع هذه القروض الممنوحة في حدود 30,6 مليار درهم لشركات قروض الاستهلاك، و19,7 مليار درهم للأبناك. حيث تبلغ قيمة قروض الاستهلاك بالنسبة للموظفين 12,9 مليار درهم، بالإضافة إلى أن 75 في المائة من الموظفين لهم قروض أقل من 40 في المائة من رواتبهم.

8. مظاهر زعزعة العقيدة :

تشكل مظاهر زعزعة العقيدة حالة استثنائية بالمقارنة مع التحديات الأخرى المتعلقة بالجانب الأخلاقي والقيمي، وإثارتها ضمن هذا المحور يعود لكونها ترتبط بمسلكيات أخلاقية أكثر منها فكرية، تمتد من التشبه بعبدة الشيطان وتنتهي بمظاهر شعوذة على هامش بعض المواسم المرتبطة ببعض الأضرحة.

ويمكن رصد ذلك في الوقائع التالية :

- انتقال والي تطوان رفقة رئيس الشؤون العامة بداية شهر يوليوز 2008 إلى غابة أقشور لطرد مجموعة من الشباب الذين اشتبه في انتمائهم لـ "عبدة الشيطان".

- ظهور "عبدة الشيطان" بمدينة القنيطرة حسب تقارير إعلامية تحدثت عن مجموعة من الشباب صغار السن، أخذت تتشبه بمظاهر عبدة الشيطان.

- وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح يحيل ملف يتعلق بأربعة شبان من بينهم فتاة قاصر، من أجل تهمة تتعلق بانتمائهم إلى طائفة عبدة الشيطان، وكانت بداية القضية حين تقدم والد التلميذة القاصر بشكاية للوكيل في بداية شهر مارس 2008 حول اختفاء ابنته من البيت متهما أحد الشبان المتابعين في القضية بتحريضها على الفساد.

- استقبال ضريح "شاشكال" الذي ينعت بـ "حج المساكين" الحجاج الفقراء يوم عرفة، حيث يؤمه الناس من سكان إقليمي الجديدة وآسفي والأقاليم المجاورة للتبرك وللقيام بطقوس الحج وغيرها.

- استمرار ما تعرفه بعض المواسم من طقوس شعوذة وخرافة كأكل اللحوم النيئة وشرب دماء الذبائح.

3- على المستوى الشبابي :

رغم التحولات الديموغرافية العميقة فإن 74% من المغاربة هم دون سن الأربعين، كما أن الفئة العمرية من 15 إلى 34 تمثل 36.3%، أما الإحصائيات الواردة في تقرير المغرب الممكن فتتحدث عن نسبة الشباب دون سن الثلاثين، والذين يمثلون أزيد من 60 % من الساكنة، في حين يمثل البالغون مابين 15 و34 بنسبة 40 %.[1] فتقلص فئة البالغين من العمر أقل من 15 سنة وتكاثر مثير للفئة البالغة من العمر مابين 15 و59 سنة، مع حصول تباطؤ ابتدءا من سنة 2015، ذلك أن فئة الشباب ذي القدرة على العمل تحتل نسبة مهمة وتمثل هدية ديموغرافية للبلد، وبالتالي يمكن تحويل هذه الهدية الديمغرافية إلى عائد ديمغرافي، وهذا التحول وقع مثله في بلدان أوربا وشرق آسيا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وهو لا يقع إلا مرة واحدة في التاريخ الديمغرافي للبلاد[2]، إلا أن هذه الخاصية تبقى مؤقتة وغير دائمة يشهد على ذلك التراجع المتدرج لمؤشرات الخصوبة في السنوات الأخيرة.

وقد خصص تقرير الحالة الدينية محورا للشباب بالنظر لحساسية المرحلة الشبابية حيث تكون بداية تشكل الشخصية، وتتسم بالميل للتغيير واتخاذ موقف من القيم المجتمعية والبحث عن الذات، وهي سمات تتباين من مجتمع إلى آخر، وذلك بحسب طبيعة الحراك الاجتماعي والتدافع القيمي القائم، ، واعتبارا لكونها ظاهرة أو معطى اجتماعي فهي تشير إلى مرحلة عمرية تأتي بعد مرحلة الطفولة، وتلوح خلالها علامات النضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي، وجدير بالذكر بأن كل تعريف اجتماعي للشباب يظل مرتبطا بشروط إنتاجه الاجتماعية، فكل عقل جمعي ينتج شبابه ويحدد احتمالات الارتقاء الاجتماعي إلى هذه الفئة أو السقوط منها، بحيث يبقى لدرجة التعقيد المجتمعي دور حاسم في تحديد الارتقاء أو السقوط،[3]

ولقد سجلت الدراسات السوسيولوجية صعود في الإقبال على التدين عند هذه الشريحة، إلا أنه في الوقت نفسه ثمة مؤشرات دالة بخصوص هذه الفئة ناجمة عن الانتقال الديموغرافي الذي يمر به المغرب وتأخر سن الزواج وارتفاع البطالة وتسارع اندماج المغرب في دينامية ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

---

[1] المغرب الممكن، مرجع سابق، ص 40

[2] محمد الصغير جنجار، القيم و(التحولات الاجتماعية والثقافية بالمغرب) مقدمات عدد 33 ربيع 2005 ص26.

[3] انظر عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الشباب المغربي، طوب بريس، الرباط 2004.

ومن هذه المؤشرات:

- تزايد العلاقات غير المشروعة بين الجنسين وانتشار الأمراض المتنقلة جنسيا بين صفوف الشباب، حيث كشفت دراسة علمية لسنة 2008 أعدتها وزارة الصحة، في إطار البرنامج الوطني لمناهضة السيدا، عن المعارف والمواقف والسلوكات الجنسية عند الشباب المغربي من خلال عينة 2000 شاب، أن 40 % من الشباب المغربي يبحثون عن علاقات جنسية بعد استعمالهم للمخدرات والخمور، وكشفت معطيات الدراسة أن فئة الشباب هم الأكثر عرضة لمرض السيدا حيث إن 68 % من المصابين هم شباب ما بين 15 و39 سنة، 3 % منهم يقل عمرهم عن 15 سنة، وأن 39 % منهم من النساء.

وأفادت الدراسة أن 32 % من الشباب المستجوب سبق أن كانت لهم علاقات جنسية مع، فيما أكد 65 % من هؤلاء أنهم كانت لهم علاقات جنسية مع عدة أشخاص، كما تشير إلى أن 15 % من الشباب والشابات كانت لهم ممارسة شاذة، وأن إلى 57 % من الشباب يرتادون دور الدعارة بعد استعمالهم للمخدرات أو الكحول، و21 % يستعملون العازل الطبي أثناء العلاقات الجنسية وهم تحت تأثير الخمر أو المخدرات.

- تزايد انتشار معدلات التعاطي للمخدرات في صفوف الشباب، وتفيد أحدث دراسة أنجزت في الموضوع من قبل مركز الدراسات الديموغرافية بالمندوبية السامية للتخطيط في سنة 2005 أن فئة الشباب من 15 إلى 24 سنة يواجه ست تحديات كلها في تدهور متزايد في أفق 2014، منها تحدي الصحة وانتشار المخدرات الذي يطال 26 % من الشباب، حيث توصلت إلى أن 26% من الشباب المغربي يتعاطى المخدرات و90 % من المتعاطين تقل أعمارهم عن 25 سنة، وأشارت أيضا إلى أن الشباب المغربي ينفق عموما أكثر من 13 % من ميزانية الاستهلاك لاقتناء التبغ والمخدرات، وهي نسبة تقارب ضعف ما ينفقه في الترفيه والثقافة، وترتفع هذه النسبة في أوساط 20 % من الأكثر فقرا لتصل إلى حوالي 23 %، بينما لا تتجاوز سوى 8.4 % في أوساط 20 % الأكثر يسرا، فيما أكد التقرير العالمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة أن 6,6 في المائة من الشباب ما بين 15 و17 سنة بالمغرب سبق لهم استعمال المخدرات، و4,6 في المائة من هاته الشريحة سبق لها أن استعملت المخدرات سنة 2008 ولو مرة واحدة.

♦ الشباب و القيم والممارسات الدينية:

كما خلص تقرير "الإسلام اليومي" إلى جملة من النتائج همت تعامل الشباب مع الصلاة والتعبد والإرث والقروض والمعارف الدينية، حيث أظهرت الدراسة أن 73 % من العينة يقيمون الصلاة بشكل يومي، و65.7 % من هذه الشريحة أكدت أنها تصلي بانتظام، و8 % أشارت إلى أنها تصلي بين الفينة والأخرى، بينما 47 % من الشباب لم يسبق لهم أن أدوا ركن الصلاة، و11.7 % كانوا يقومون بالصلاة ولكن انقطعوا عن القيام بها.

كما تعد الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة هي الأقل إقبالا على الصلاة بنسبة 41.6 % ، و22.2 % لم يسبق لهم القيام بالصلاة. فيما يتعلق بالصلوات الخمس بالمساجد لم تتجاوز النسبة 8 %، بينما 72.2 % يذهبون إلى المسجد خلال صلاة الجمعة، وبخصوص الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة فإن معدل 35. %لم يسبق لهم أن قاموا بصلاة الجماعة، في حين تقل هذه النسبة لدى الذين تقل أعمارهم عن الستين عاما بمعدل 18 %، و59.1 % من المستجوبين الشباب أشاروا إلى أنهم يقومون بالصلاة خلال ليلة القدر، في حين يرتفع المعدل إلى 75.5 % بالنسبة للفئة العمرية البالغة من العمر ستين سنة فما فوق.

وبخصوص القروض بالفوائد بالنسبة للشباب ما بين (18-24 سنة) فـ 35.5 % تقبل بالتعامل بالقروض مع الفوائد، في حين يرفض ذلك 34.5 % لأسباب غير دينية، وقد اختلف النظر إلى الإرث وتوزيعه بخصوص الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة، فـ 83.2 % يؤكدون أن التمييز بين الرجل والمرأة في الإرث أمر طبيعي، و12.3 % يعتبرون هذا الأمر مجحفا في حق المرأة، و39.6 % لا يمانعون في إمكانية توزيع الإرث من قبل الآباء لفائدة الذكور والإناث، ويقل هذا المعدل عند الفئة العمرية البالغة من العمر 60 سنة فما فوق بحيث لا تتجاوز 15.9 %.

وأبرزت الدراسة أن 48.4 % من المغاربة أقنعوا أحد أفراد عائلتهم أو معارفه بضرورة أداء الصلاة، وبالنسبة للشباب ما بين 18 و24 تصل النسبة إلى 32.4 %، و74.5 %لدى فئة الستين فما فوق. وأكد 31.7 % من الذين شملهم الاستجواب أنهم أقنعوا فتيات بارتداء الحجاب، وتصل النسبة إلى 24.4 % عند الشباب، و46.6 %عند ذوي الستين عاما.

إلا أن الدراسة تؤكد على العلاقة القوية للمغاربة بالدين دون ممارسة شعائره، فغالبية المستجوبين يؤكدون أنهم يتوفرون على المصحف في بيوتهم، لكن 1.4 % فقط يحفظونه عن ظهر قلب، في حين يحفظ 5.6 % عدة سور، أما 82.1 % فيكتفون بحفظ

بعض السور، وذهب 11 % إلى أنهم لا يحفظون أية سورة، منهم 10.6 % من الشباب (الفئة العمرية 18- 24 سنة) .

ويؤكد الشباب من الفئة العمرية (18-24 سنة)، أن شباب اليوم أكثر معرفة بالدين من جيل الشباب السابق، بنسبة 56.7 %، كما أكدت مركزية الدين في حياة الفرد المغربي، فـ 52.60 % يعبرون للدين اهتماما كبيرا، وترتفع الممارسات الدينية مع التقدم في السن.

4. على المستوى التعليمي :

على الرغم من تعدد أبعاد الإشكال التعليمي بالمغرب فإن التقرير السنوي حول "الحالة الدينية في المغرب" سيقتصر على ما يهم قضية القيم ودور المنظومة التعليمية في بناء القيم الإسلامية والوطنية، وإعادة الاعتبار للموضوع القيمي. والتي شكلت إحدى الإضافات الأساسية للميثاق الوطني للتربية والتكوين والذي أكد على مرجعيتها ومركزيتها في مشروع الإصلاح التعليمي ببلادنا.

فما هي أهم مؤشرات الأزمة التي تكتنف النظام التربوي التعليمي المغربي؟ وما هي أهم تمظهراتها سواء منها البنيوية أو القيمية؟

1ـ التعليم وموقع القيم في أزمته العامة :

يمكن القول إن استفحال أزمة نظام التربية والتكوين بالمغرب اتخذت أبعادا متعددة، ساهمت بدورها وبشكل جدلي في تعميق أزمة الوظيفة التربوية لهذه المنظومة، ومن أبرز تجليات هذه الأبعاد نذكر :

- أزمة المردودية الخارجية وضعية اللاتطابق بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين وبين قطاعات الشغل والاقتصاد والمجالات الإنتاجية والاجتماعية العامة، مما يدل عليه الارتفاع المهول في بطالة الخريجين بالمقارنة مع بطالة الفئات الأقل تعليما، والتي تتجاوز ضعف النسبة العامة للبطالة بالمغرب.
- ضعف المردودية الداخلية للنظام التعليمي، بفعل ارتفاع الهدر المدرسي ليقارب حدود 15 % ، فضلا عن تراجع مستوى التحصيل.
- قصور النظام التربوي ببلادنا عن تأسيس مدرسة وطنية موحدة في مقوماتها ومضامين تعليمها، ولغتها وأهدافها وتوجهاتها الفلسفية والاجتماعية، مستجيبة لمتطلبات وحاجات المجتمع المغربي المعاصر.
- تصاعد أزمة البحث العلمي وهامشية دوره في كسب تحديات التنمية والتحديث بالمغرب.

وهي أبعاد نجد في تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 تكيفا صادما للمعطيات الملموسة له، مما جعل الإنجازات الكمية المحققة وخاصة على مستوى التقدم في تعميم التعليم تصطدم بضعف جلي في المؤشرات النوعية الخاصة بجودة التعليم، وهو ما يستدعي عددا من القضايا ذات العلاقة بهوية النظام التعليمي والقيم المرجعية له وطبيعة النموذج المجتمعي المؤطر بهذه القيم، مما يبرز على ثلاثة مستويات كبرى، مستوى السياسة اللغوية في التعليم، وعلى مستوى فلسفة صياغة المناهج والبرامج والمقررات خاصة في المواد الحاملة للقيم كالتربية الإسلامية والفلسفة واللغات والتاريخ، مما يكون له أثر محدد في اختيار المواضيع والقضايا والنصوص القرائية، ثم على مستوى الفضاء التعليمي والعلاقات بين مكوناته ثم مع محيطه، والتي تعكس هي الأخرى منظومة القيم المفروض فيها تأطير الحياة التعليمية.

2- تداعيات الأزمة البنيوية التعليمية على منظومة القيم:

شكل قضية القيم والتعليم محور اشتغال متنام حيث "لا يفتأ المتتبعون لمسيرة التربية والتعليم في كثير من بلدان العالم في كل لقاء ينبهون إلى خطورة الوضع الأخلاقي والقيمي في المؤسسات التعليمية ومحيطها مما يهدد بنسف العملية التعليمية برمتها، إذ ازدادت حالات العنف المدرسي بشكل مهول ومست سمعة المؤسسة التعليمية باعتبارها فضاء للتربية والمعرفة وصناعة القيادة الثقافية والفكرية للمجتمع"[1]، وترتبط أولى هذه النتائج والانعكاسات على مستوى تكوين المواطن المغربي، حيث لم يتضح بعد ما هو النموذج الذي تتوخى المؤسسة التعليمية تخريجه، ولأية أهداف اقتصادية واجتماعية، وضمن أي مشروع؟ كما تبرز ثانية في فقدان الثقة في المؤسسة التعليمية والمدرسة، وطغيان انتقاص مكانتها، وانهيار دورها في الحراك الاجتماعي، بما يعنيه ذلك من ترق اجتماعي مفتوح للجميع.

وقد كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين واضحا في مجال تحديد المنظومة القيمية المؤطرة، حيث خصص لذلك فقرة كاملة ضمن القسم الخاصة بالمبادئ الأساسية، وعنون الفقرة بـ "المرتكزات الثابتة" والتي جاء فيها "يهتدي نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة في أرحب آفاقهم، والمتوقد للاطلاع والإبداع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية

---

[1] خالد الصمدي القيم الإسلامية في المنظومة التربوية دراسة للقيم الاسلامية وآليات تعزيزها " منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - 2008م ص 7

والإنتاج النافع."، كما نصت على أن "يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية؛ عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، متمكنون من التواصل باللغة العربية لغة البلاد الرسمية، تعبيرا وكتابة، متفتحون على اللغات الأكثر انتشارا في العالم، متشبعون بروح الحوار وقبول الاختلاف، وتبني الممارسة الديمقراطية، في ظل دولة الحق والقانون"، فإلى أي حد تم التقدم في تطبيق هذه التوجهات؟ الجواب نجده بدرجة معتبرة في تقرير المجلس الأعلى للتعليم لـ 2008.

لقد أبرز تقرير المجلس معضلة "اهتزاز الثقة في المدرسة" بجلاء والتي تعد أحد الأسباب المنتجة بدورها لأزمة القيم في النظام التعليمي، فقد قال التقرير: " يبدو أن المدرسة المغربية تعاني اليوم من نقص في تعبئة الفاعلين والمتدخلين فيها والمعنيين بها، بل وفي تعبئة المجتمع برمته. وقد تحول هذا النقص الملاحظ في التعبئة حول المدرسة إلى تراجع الثقة فيها" (ص44)، وتحت عنوان : اهتزاز الثقة في المدرسة كتب تقرير المجلس : "إذا كانت المنظومة قد تمكنت من تطوير أقطاب للامتياز معترف بها، كالمعاهد العليا المتخصصة والمسالك الجامعية ذات الاستقطاب المحدود ونظام مؤهل للتكوين المهني، والثانويات التأهيلية ذات المستوى العالي في أهم مدن المملكة، فإن المدرسة العمومية تبدو وكأنها تعاني اليوم اهتزاز ثقة محيطها الاجتماعي، ولهذه الوضعية عدة تفسيرات. فمن جهة يرى المجتمع أن المدرسة تضمن بالضرورة أفق مهنيا لخريجيها. ومن ثم أضحت غير قادرة على تبديد القلق تجاه المستقبل (...) أما بالنسبة للبعض فإن المدرسة لا تعدو أن تكون مجرد أداة لإعادة إنتاج الفوارق في تعارض مبادئها وغاياتها الأساسية (...) من نلحية أخرى يعكس المحيط المدرسي لدى المجتمع والتلاميذ وأسرهم صورة أقل جاذبية عن المدرسة : مدرسة ببنايات متدهورة أحيانا، وذات مرافق وتجهيزات محدودة، ثم إن بعض حالات العنف المتكررة الصادرة عن فئة من التلاميذ تولد الشعور بانعدام الأمن في المحيط المدرسي".

وهي عناصر تجد تفصيلاتها في محاور عدة، نعرض بعضا منها في الفقرات اللاحقة.

3ـ الإشكال اللغوي التعليمي:

كان من أبرز الخلاصات التحليلية لتقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 تأكيده في الجزء الثاني من التقرير التحليلي على "غياب سياسة لغوية وطنية واضحة، رغم أن الميثاق اقترح مشهدا لغويا متنوعا تحكمه روابط التفاعل الإيجابي بين

اللغات"، كما خلص إلى " ضعف إتقان اللغات المتمثل أساسا في تدني مهارات القراءة والكتابة بالعربية واللغات الأجنبية الأخرى"، مضيفا حالة " التباين الدائم بين لغة التدريس وهي العربية واللغات المطلوبة في الحياة المهنية" كثغرة من ثغرات الإشكال اللغوي، ودعا إلى ضرورة " النهوض بسياسة لغوية وطنية واضحة وجديدة وذات جدوى".

شهدت سنة 2008 الاشتغال على إنتاج تقرير حول مكتسبات التلاميذ في المواد الأساسية وذلك وفق المتغيرات المدرسية والأسرية والسوسيو- اقتصادية ذات العلاقة بالتحصيل الدراسي، وذلك في إطار البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، وذلك باستهداف قياس مستويات التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المغاربة في نهاية موسم 2007-2008، في المواد الآتية : اللغة العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم (بما فيها الكيمياء والفيزياء في الإعدادي)، وذلك في مستويات الرابعة والسادسة من التعليم الابتدائي، والثانية والثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، بوصفها محطات حاسمة في المسار الدراسي للتلاميذ، وهو التقرير الذي أعلن عن نتائجه في سنة 2009.

وقد ضمت العينة المستهدفة بالدراسة في المجموع 26520 تلميذا وتلميذة، موزعين على الشكل التالي :

- 6900 تلميذ وتلميذة من المستوى الرابع للتعليم الابتدائي موزعون على 230 مدرسة ابتدائية، منها 15 مؤسسة للتعليم الخصوصي.
- 6900 تلميذ وتلميذة من المستوى السادس للتعليم الابتدائي موزعون على 230 مدرسة ابتدائية، منها 15 مؤسسة للتعليم الخصوصي.
- 6360 تلميذا وتلميذة من المستوى الثاني للتعليم الثانوي الإعدادي، موزعون على 212 ثانوية إعدادية، منها 10 مؤسسات للتعليم الخصوصي.
- 6360 تلميذا وتلميذة من المستوى الثالث للتعليم الثانوي الإعدادي موزعون على 212 ثانوية إعدادية، منها 10 مؤسسات للتعليم الخصوصي.

لم يكن يهدف البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008 الإخبار بوضعية المعارف لدى التلاميذ المغاربة ومكتسباتهم، وإنما تحديد بعض العوامل المفسرة لمستوى تحصيلهم (المحيط الاجتماعي، البيئة المدرسية، الخصائص الشخصية..)، وقد خلصت النتائج الإجمالية للتحصيل الدراسي في مادتي العربية والفرنسية حسب المستوى الدراسي إلى ضعف مهول في المهارات اللغوية حيث إن متوسط التحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية لدى أفراد العينة المستهدفة بين 27 %، و 36 % في التعليم الابتدائي، و42 %، و43 % في التعليم الإعدادي. وحسب الدراسة فقد بلغ متوسط المكتسبات الدراسية المسجلة في اللغة الفرنسية نسبة 35 % في السنة الرابعة و28 % في السنة السادسة من التعليم الابتدائي.

وتشير النتائج بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي إلى نسب متباينة بين اكتساب اللغة العربية والفرنسية، بلغت بالنسبة للغة العربية 42 % و 43 % بالمستوى الثاني والثالث على التوالي، أما الفرنسية فلم تتجاوز 31 % و 33 % لنفس المستويين.

جدول1 : النسب الإجمالية للتحصيل حسب المستوى الدراسي لمادتي اللغة العربية والفرنسية

المواد	المستويات الدراسية			
	الابتدائي		الثانوي الإعدادي	
	المستوى الرابع	المستوى السادس	المستوى الثاني	المستوى الثالث
العربية	27 %	36 %	42 %	43 %
الفرنسية	35 %	28 %	31 %	33 %

المصدر : التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي2008 - المجلس الأعلى للتعليم- ماي 2009

كما يتضح من خلال الجدول التالي أن مؤسسات التعليم الخصوصي سجلت في جميع المستويات نتائج أفضل نسبيا من تلك المسجلة في مؤسسات التعليم العمومي بخصوص اللغة العربية.

جدول2 : التحصيل الدراسي في اللغة العربية حسب نوع المؤسسة التعليمية

اللغة العربية	الابتدائي %		الإعدادي الثانوي %	
	الرابعة	السادسة	الثانية	الثالثة
التعليم الخصوصي	52	55	54	60
التعليم العمومي	30	38	43	43

المصدر : التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي2008 - المجلس الأعلى للتعليم- ماي 2009

في حين سجل التقرير أن مستويات التحصيل الدراسي التي حققتها الإناث في اللغة العربية واللغة الفرنسية أفضل من مثيلاتها لدى الذكور.

جدول3 : التحصيل الدراسي في اللغة العربية حسب النوع

االلغة العربية	الابتدائي %		الإعدادي الثانوي %	
	الرابعة	السادسة	الثانية	الثالثة
الذكور	25	33	39	40
الإناث	29	39	46	46

المصدر : التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي2008 - المجلس الأعلى للتعليم- ماي 2009

وفيما يتعلق بالتلاميذ المنتمين للوسط القروي، فدرجات تحصيلهم أقل من زملائهم بالوسط الحضري في جميع المواد والمستويات التعليمية، وتختلف حدة هذه الفروق حسب المادة التعليمية والمستوى الدراسي، إذ تم تسجيل درجات كبيرة من التفاوت في التعليم الابتدائي ولا سيما في اللغة الفرنسية.

فالمتعلمون المتمدرسون بالوسط القروي، وفي كل المستويات الدراسية أقل تمكنا في اللغة العربية من نظرائهم بالوسط الحضري، ذلك أن تلاميذ المؤسسات القروية حصلوا على معدلات أقل من تلك التي حققها تلاميذ المؤسسات الحضرية بنسبة تراجع تراوحت بين 4 و8 نقاط حسب المستوى الدراسي.

جدول4 : التحصيل الدراسي في اللغة العربية حسب الوسط

االلغة العربية	الابتدائي %		الإعدادي الثانوي %	
	الرابعة	السادسة	الثانية	الثالثة
الوسط القروي	24	32	37	40
الوسط الحضري	32	39	44	44

المصدر : التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي2008 – المجلس الأعلى للتعليم– ماي 2009

وعلى مستوى الجهات المعنية بالدراسة، وانطلاقا من النتائج المحصلة في مختلف المواد والمستويات التعليمية، تم تسجيل فروق وتفاوتات بين هذه الجهات، بحيث يلاحظ ضعف اكتساب الكفاءات اللغوية في اللغة العربية في الابتدائي بالنسبة لمختلف الجهات وتطور نسبي لهذا المؤشر في سنوات الإعدادي والثانوي، وعلى مستوى اللغة الفرنسية تأتي جهة الدارالبيضاء الكبرى و جهة مكناس– تافيلالت في المرتبة الأولى بنسب تتراوح بين 42 % و39 % بالنسبة للسنة الرابعة ابتدائي، و36 % و32 % بالنسبة للسنة السادسة ابتدائي، أما بالنسبة للإعدادي فتصل النسبة في جهة الدار البيضاء الكبرى إلى 37 % للسنة الثانية إعدادي و 42 % للسنة الثالثة، تأتي بعدها جهة الرباط –سلا– زمور– زعير بنسبة 36 % و38 % بالنسبة لنفس المستويات.

جدول 5 : مقارنة التحصيل الدراسي في اللغة العربية والفرنسية حسب الجهات

الجهات	السلك الابتدائي %				السلك الثانوي الاعدادي %			
	العربية		الفرنسية		العربية		الفرنسية	
	الرابعة	السادسة	الرابعة	السادسة	الثانية	الثالثة	الثانية	الثالثة
العيون بوجدور الساقية الحمراء، كلميم السمارة، واد الذهب الكويرة	25	31	30	30	48	50	29	26
سوس ماسة درعة	25	33	31	27	44	44	30	27
الشاوية ورديغة، دكالة عبدة	26	34	33	26	38	42	29	29
مراكش تانسيفت الحوز، تادلة ازيلال	24	35	36	35	46	49	34	35
الدار البيضاء الكبرى	27	35	42	36	48	49	37	42
الرباط زمور زعير	30	35	37	27	43	43	36	38
مكناس تافيلالت	31	36	39	32	43	43	27	32
فاس بولمان، الغرب شراردة بني احسن	26	37	36	29	40	39	29	30
تازة تاونات الحسيمة، الشرق	23	41	35	27	36	33	26	28
تطوان طنجة	35	44	36	25	40	41	29	33
الوطني	27	36	35	28	42	34	31	33

المصدر : التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008 – المجلس الأعلى للتعليم– ماي 2009

إن خلاصة القول تظهر من خلال التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للتعليم والذي قال بأن درجات تحصيل التلاميذ للغة العربية متدنية في عمومها، ومتباينة حسب الجهات والجنس ونوع المدارس، فالإناث عموما أكثر تحصيلا للغة العربية، وتلاميذ المدارس الخاصة أكثر تحصيلا من المدارس العمومية، والتلاميذ المنحدرون من الوسط القروي أقل تحصيلا من الوسط الحضري.

4. إشكالية القيم والمقررات المدرسية :

خضعت عملية مراجعة المقررات الدراسية لمرجعية الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبعده الكتاب الأبيض، ويمكن التمييز في هذه المراجعة بين مرحلتين؛ مرحلة ما قبل إحداث مرصد القيم وهي المرحلة التي تم فيها إنجاز المقررات الدراسية لما قبل مرحلة الباكالوريا، ثم مرحلة إحداث هذا المرصد الخاص بمتابعة موضوع القيم في المجال التعليمي، والذي أصبح سلطة مرجعية في مراقبة المقررات وإجازتها، وقد اشتغل بشكل أساسي في فحص المقررات الخاصة بمرحلة الثانوي التأهيلي أي الباكالوريا.

وقد تمثلت الفلسفة الموجهة لعملية صياغة المقررات الدراسية الجديدة في مجموعة من الأهداف وهي :

- المساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومنفتحة، تقوم على معرفته بدينه وذاته وتاريخ وطنه وتطورات مجتمعه.

- إعداد المتعلم لتمثل واستيعاب إنتاجات الفكر الإنساني؛ في مختلف تمظهراته ومستوياته، وذلك بفهم مختلف التموجات الإنسانية وتطوراتها.

- وكذا إعداد المتعلم المغربي للمساهمة في تحقيق نهضة وطنية اقتصادية وعملية وتقنية، تستجيب لحاجات المجتمع المغربي وتطلعاته.

وإذا كانت هذه الأهداف تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد حسم الأمر في إطار تعزيز الهوية الحضارية للنشء، بما يبرز القيم الإسلامية والتشبث بالعقيدة الصحيحة والانفتاح على مكتسبات الحضارة الإنسانية، فإن الاختيارات والتوجهات في مجال القيم والتي شكلت مع الأهداف السابقة إحدى المنطلقات الأساسية في عملية الإصلاح التي تمت، والتي حددت أربع محاور ، وهي :

1. قيم العقيدة الإسلامية.

2. قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية.
3. قيم المواطنة.
4. قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية

إلا أنه بالرغم من هذه المنطلقات الواضحة فإن عملية التطبيق والتنفيذ قد حادت في بعض الحالات عن هذه المبادئ المؤطرة وبشكل خاص في مرحلة الباكالوريا، وخصوصا ما يرتبط بإضعاف حضور القيم الإسلامية، وقد تجلى ذلك بشكل واضح فيما شاب عملية المصادقة على المقررات الدراسية الجديدة، حيث طغى عليها الهاجس الإيديولوجي خاصة في مستوى التعليم الثانوي التأهيلي.

♦ السياسة الجديدة لمراجعة الكتاب المدرسي

أدت السياسة الجديدة لمراجعة الكتاب المدرسي إلى إحداث تحولات كبيرة بالمقارنة مع المرحلة السابقة، ففي السابق كان الكتاب المدرسي يعد بشكل مركزي من خلال اختيار مجموعة مؤلفين أو مؤلف واحد ثم اختيار دار نشر واحدة للقيام بعملية طبع الكتاب ويتم التعاقد معها لسنوات متعددة مما يؤدي إلى ضعف كبير في مراجعة الكتاب المدرسي، ورغم محاولات محدودة لبعض المؤلفين فإن محور القيم كان ضعيفا في تأطير عملية صياغة المقررات المدرسية، أما في المرحلة الحالية فقد تم اعتماد مرجعية جديدة اعتمدت مدخل التربية على القيم بالإضافة إلى بيداغوجيا التدريس بالكفايات كتوجهين مركزيين لمراجعة البرامج والمناهج، ورغم غياب تصور واضح بخصوص التربية على القيم فقد تم اعتماد منطق التوافق عبر الجمع بين قيم العقيدة الإسلامية وقيم حقوق الإنسان العالمية، وعلى المستوى العملي تم اعتماد مبدأ تعددية المؤلفين وتحرير عملية صياغة الكتاب المدرسي وطرح ذلك للمنافسة بين المؤلفين على أساس أن اعتماد الكتاب النهائي يتم بعد المصادقة عليه واعتماده على مستوى الوزارة، وتفتح طلبات العروض كل ثلاث سنوات، وتخضع مسطرة التأليف والمنافسة لدفتر تحملات، تحت إشراف اللجنة الدائمة للبرامج، ثم إشراف لجنة مصادقة الكتاب المدرسي ثم لاحقا حضور مرصد القيم والذي تزامن انطلاقه مع الاحتجاج الذي صدر على مقرر كتاب التربية الإسلامية للسنة التاسعة وردت فيه فقرات حول الحجاب، وهو احتجاج قادته إحدى الجمعيات النسائية وتمت إعادة طبع الكتاب بعد حذف ذلك.

وقد أدت هذه السياسة الجديدة إلى طرح عدد من الإشكاليات أهمها :

- تضخم دور مرصد القيم رغم افتقاده للإطار القانوني الواضح، وأصبح سلطة أساسية برزت حدتها في أزمة مقرر السنة الثانية للتربية الإسلامية، مما أدى إلى اعتماد مقرر آخر ومراجعة تركيبة اللجنة،
- ضعف الحماية القانونية لأعضاء لجنة المصادقة.
- ضعف فعالية العلماء المعينين في اللجان.
- ضعف الخبرات التطبيقية في تطوير التربية على القيم الإسلامية مع ضعف التكوين المستمر للأساتذة والمدرسين.
- حضور الكتاب المدرسي الأجنبي في التعليم الخاص دون أن يكون بالضرورة محترما لمنظومة القيم المعتمدة لتأطير المقررات المدرسية.

◆ نماذج من نتائج المراجعة على مستوى المقررات الدراسية لسلك الثانوي التأهيلي (الباكالوريا)

نعرض هنا لنماذج من نتائج المراجعة على مستوى المقررات الدراسية في سلك الثانوي التأهيلي لثلاث مواد هي التربية الإسلامية والعربية والفلسفة، مع وعي تقرير الحالة الدينية لـ 2008/2007 بضرورة الحاجة للانخراط في تقييم شامل من حيث المرجعية القيمية :

-1- مادة التربية الإسلامية :

- تقليص شبه كلي للقضايا التي ترتبط بمقولات إسلامية مرتبطة بنظام الحياة والحكم.
- طغيان هاجس تبرئة الذات والاعتذار في عرض قيم التسامح.
- إدماج مواضيع جديدة مثل التواصل والتربية الصحية ضمن هذا المقرر وذلك على حساب المواضيع الأصلية المعتادة الخاصة بالعبادات والمعاملات.
- إفراغ مقررات بعض الدورات من الدور التربوي للمادة والاكتفاء بالتلقين فقط، من خلال الاقتصار على تدريس أحكام المواريث تحت مسمى التربية الاقتصادية والمالية، وذلك في السنة الأولى باكالوريا – علمية.
- حضور الآيات القرآنية كشواهد للاستدلال فقط، مع تراجع حصة الحفظ من الآيات القرآنية.

2- اللغة العربية :

تبرز هنا عددا من الملاحظات اشتغل عليها الباحث مصطفى بنان في دراسة له بمجلة الفرقان 2008، والذي خلص إلى :

- تراجع حضور النصوص القرآنية في الكتاب المدرسي الجديد مقارنة مع سابقه حيث كانت هذه النصوص حاضرة بنسبة 2.5% من مجموع الشواهد والنصوص، بينما غابت الآن تماما(0%).
- في الشعبة الأدبية نجد أن مقرر المنار في اللغة العربية مثلا برمج نصا شعريا لأمل دنقل يعرض لـ "مقابلة خاصة مع ابن نوح"، حيث يقلب القصة القرآنية فمن ركبوا في السفينة هم الجبناء ومن بقي فقد أحب الوطن، والبطل هو ابن نوح، كذلك عرض نص لعبد الوهاب البياتي يناقش فيه أسطورة العالم السفلي، ونص لصلاح عبد الصبور يقدم فيها قصصا من السيرة النبوية لكن بصيغة مقلوبة مثل قصة سراقة وقصة الهجرة، فضلا عن نص حول قصة قوم لوط، وخلاصة ذلك هي بث نزعة استلهام الأساطير البابلية والأشورية، مع استعارة بعض القصص لأنبياء كنوح عليه السلام لكن بشكل يخالف النص القرآني ويشوه مقاصده ومعانيه في مخيال ووجدان الناشئة.
- بخصوص الشعر الحر والذي كان معروفا بنضاليته ويقدم نصوصا ذات علاقة بالقضية الفلسطينية مثل قصيدة القدس لدرويش في المقرر السابق أو نصوصا ضد الظلم والثورة عليه، فهو الآن استعمل لتقديم القيم السلبية وليس الإيجابية كما تمت إزالة الموضوع الفلسطيني كلية منه.
- إقحام مشوه لقضايا التطرف الديني بما يضعف من تحقيق الأهداف التربوية لمواجهة إشكالية التطرف، وذلك في رواية "المباءة" حيث إن نسختها الأصلية لم تتضمن هذا الإشكال.
- انتقاء مقرر "الممتاز في اللغة العربية " لنص " الخروج " للشاعر صلاح عبد الصبور، والذي عمد إلى تصوير هجرته من موطنه الأصلي، مستلهما مشاهد من السيرة النبوية خصوصا واقعة الهجرة، لكن مع تقديمها بشكل مضاد حيث يظهر المتن المتضمن للنص، إلى أي حد عمل الشاعر على قلب الحقائق : "لم أتخير واحدا من الصحاب لكي يفديني بنفسه ... ولم أغادر في الفراش صاحبي يضلل الطلاب ... سوخي في الرمل سيقان الندم ... لا تتبعيني نحو مهجري نشدتك الرحم". (الممتاز في اللغة العربية ، 2007).

-3- الفلسفة :

وبخصوص المراجعة التي شملت مقررات الفلسفة، فبحسب دراسة كمية للباحث فضيل العسري (2007)، فإن المقررات الجديدة اتسمت بـ:

- إقصاء الفكر الإسلامي في المقررات الجديدة، حيث لم يعد يحضر إلا من خلال نصوص نادرة تعمل على تحنيطه أو من خلال نصوص مغتربة.
- تراجع النصوص الإسلامية وهيمنة الفكر الغربي، حيث انتقلت نسبة النصوص الإسلامية مما نسبته 48 في المائة إلى 11 في المائة، وتوجه نحو تكريس منطق الدونية تجاه الفكر الغربي.
- على مستوى الشعب العلمية هناك ثمانية دروس ليس من بينها درس حول الفكر الإسلامي، و72 نصا من بينها فقط 6 تتوزع بين الفكر الإسلامي القديم والفكر العربي المعاصر، أي ما نسبته 8 في المائة من مجموع النصوص.
- على مستوى الشعب العربية هناك 12 درسا ليس ضمنها درس حول الفكر الإسلامي، و111 نصا منها 8 بين الفكر الإسلامي القديم والفكر العربي بما نسبته 7.2 في المائة.
- انفضاح خلفيات معادية للدين بالنسبة لبعض المؤلفين حيث بتر جزء من نص "اسبينوزا" حول الحقيقة يقول فيه : "قدرة الطبيعة من قدرة الله".

ويقدر تقرير الحالة الدينية الحاجة لاستكمال البحث في إشكالية القيم لتشمل كافة المواد الحاملة لها، و ذلك في علاقتها بمرجعية الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

5ـ اختلالات الفضاء التعليمي

ويمكن رصد أهم المظاهر السلبية كالتالي :

- **ظاهرة الغش:**

استفحلت ظاهرة الغش في الامتحانات، حتى باتت ظاهرة تحتاج إلى الدراسة والبحث، حيث سجلت سنة 2008 ما يناهز 1050 حالة غش مقابل 1300 حالة سنة 2007، والملاحظ أن الإجراءات والقوانين الزجرية التي اتخذتها مصالح وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي لسنة 2009

لمواجهة التلاميذ الغشاشين في اختبارات الباكلوريا والتي تصل عقوبتها من شهر إلى 3 سنوات إلى جانب غرامة مالية آتت فعاليتها، حيث سجلت في اختبارات الباكالوريا الدورة العادية لسنة 2009 فقط 237 حالة غش بمراكز الامتحانات على الصعيد الوطني.

غير أن الجديد في ظاهرة الغش هو أن التلاميذ باتوا يستخدمون التكنولوجيا الحديثة كـ "البلوتوت" باحتراف ومهارة، تنم عن تخطيط مسبق قبل موعد الامتحان، حيث يتلقى التلميذ رسائل نصية قصيرة عن أجوبة الامتحانات، وأن بطاقات هذه الهواتف المستعملة عادة ما تحمل أرقاما هاتفية مجهولة الهوية.

إن ظاهرة الغش بمؤسساتنا التعليمية لم تعد ظاهرة معزولة وإنما ظاهرة بنيوية، متأصلة في ثقافة ووجدان المتعلم ينظر إليها كحق مكتسب، وليس سلوكا مشينا يجب محاربته، فالمربون يجدون صعوبة كبيرة في إقناع المتعلمين بالعدول عن هذا التصرف الذي يضرب في العمق قيمة أساسية للتعليم وهي روح التنافسية وقيمة النزاهة وتكافؤ الفرص.

- **ظاهرة التدخين بالمؤسسات التعليمية:**

بالموازاة مع ذلك وبحكم أن المدرسة عرفت تراجعا في أدوارها، فقد تغلغلت مظاهر مشينة تخدش القيم الأخلاقية المجتمعية، كانتشار ظاهرة التدخين بجانب المؤسسات التعليمية، ونظرا لاستفحال ظاهرة التدخين فإن الأمر قد وصل للبرلمان وقدم فيه فريق الاتحاد الديمقراطي سؤالا يعتمد على دراسة ميدانية أجريت على عينة من التلاميذ، تم فيه التطرق إلى مضامين تلك الدراسة التي قامت بها إحدى الأطر التعليمية بنيابة أنفا سنة 2002 ، بينت أن 34% من المتعاطين للمخدرات هم من تلاميذ السلك الثاني،51% منهم في قسم البكالوريا، بينما تصل في أوساط تلاميذ الإعداديات إلى 15% ، وحسب نفس الدراسة فنسبة الذكور المتعاطين للمخدرات تصل إلى 64.20% بينما الإناث حوالي 35.79% .

وعلى الرغم من أن هذه الاحصائيات خاصة بسنة 2002، إلا أن الأمر يحمل تخوفات من استفحال الظاهرة أكثر في السنوات الأخيرة، وما يؤكد ذلك دراسة حديثة أنجزتها وزارة الصحة المغربية في الأوساط المدرسية والتعليمية، تبين وجود نسبة متزايدة من التلاميذ، بمن فيها تلميذات، يدخنون السجائر أو يستهلكون أنواعا من المخدرات، وحددت الدراسة نسبة هؤلاء في حوالي 15 في المائة، وهو

رقم مرتفع إذا ما قورن بالنسبة الضئيلة لهؤلاء قبل عقد من الزمن فقط، والتي لم تكن تتجاوز 2 أو 3 في المائة.

غير أن ما لفت الانتباه في هذه الدراسة هو أن غالبية المدخنين والمدخنات في المؤسسات التعليمية المغربية يتراوح سنهم ما بين 13 و15 سنة. غير أن تدخين السجائر في المدارس المغربية يعتبر هينا نسبيا إذا ما قورن بظاهرة جديدة تتمثل في ارتفاع نسبة التلاميذ المدمنين على تناول أنواع من المخدرات، بينها مخدرات تصنع على شكل حلوى، وتكسب يوما بعد آخر رواجا متزايدا في أوساط التلاميذ.

وأشار البحث الذي أجري على عينة من المدارس في مدن مغربية كبرى مثل الدار البيضاء والرباط ومراكش، إلى أن مزيدا من التلميذات أصبحن يشكلن نسبة مهمة في خارطة الانحراف المدرسي.

لقد بات الوسط المدرسي الأكثر استهدافا بترويج السجائر في المغرب، ويتقوى ذلك الاستهداف بضعف الأمن في المحيط المدرسي والاقتصار على مراقبة الباب في أغلب الحالات. وفي هذا الصدد صرح أحمد صبيري، مسؤول بمديرية علم الأوبئة ومكافحة الأمراض بوزارة الصحة، أن عدد المدخنين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في المغرب في تزايد مستمر، ولاسيما بالوسط المدرسي حيث تنتعش تجارة التقسيط بعيدا عن أية مراقبة. وعزا صبيري، هذا الارتفاع بالأساس إلى كون الشباب، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة أكثر عرضة للإدمان على التدخين، بالنظر إلى سهولة تأثرهم بالدعاية التي تشجع الإقبال على التدخين.

كما أوضحت نتائج بحث ميداني حول ظاهرة التدخين في الوسط المدرسي بالمغرب، أنجزته وزارة الصحة بتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمركز الأمريكي لمراقبة الأمراض نشرت سنة 2007 أن نسبة المدخنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة، تبلغ 15،5 في المائة. وحسب هذا البحث الميداني الذي ينجز كل ثلاث سنوات، فإن نسبة الذكور المدخنين تبلغ 19،2 في المائة، فيما تصل نسبة الإناث إلى 9،4 في المائة، كما أن 24،2 في المائة من الشباب المدخنين بدؤوا تدخين السجائر قبل سن العاشرة.

إن لهذه الآفة عواقب مؤثرة على القيم التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها مثل التحصيل الهزيل، وظاهرة التسرب أو الانقطاع عن الدراسة التي ترفع من

عدد العاطلين والمنحرفين داخل الأوساط التعليمية. بالإضافة إلى العنف سواء بين التلاميذ أو بين تجاه الأساتذة.

وعلى الرغم من أن القانون الداخلي للمؤسسات التعليمية يمنع منعا كليا تعاطي المخدرات والتدخين بفضاءاتها، فإن فضاء المدرسة تحول إلى مكان خصب من أجل الدعاية لهذه القيم السلبية، علما أن بعض الأساتذة الذين لا يتورعون عن التدخين داخل المؤسسات التعليمية وأحيانا داخل الأقسام يساهمون بشكل مباشر في الدعاية لهذه الآفة. في ظل غياب الإجراءات الزجرية لمنع هذا السلوك داخل المؤسسات التعليمية.

من جهة أخرى أضحت ظاهرة الإحباط إحدى السمات المميزة لفئة الشباب المتعلم من تلاميذ وطلاب الجامعات، إذ أصبحوا معرضين لمختلف الانحرافات الأخلاقية والقيمية.

5ـ على المستوى الفني والسينمائي والإعلامي :

يبرز السياق الكوني لانتعاش الأنشطة الثقافية في أنحاء المعمور هيمنةً واضحة لقيم السوق في كل شيء، حيث إن هذه العولمة التي تقصد كل مناحي الحياة تريد أن يصبح الاقتصاد استهلاكي المنزع، والمجتمع شاذ السلوك والثقافة نفعية المصلحة، والسياسة تابعة غير مؤثرة، والدين جامدا يرتبط بالطقوس وحسب. وهي تعمل بوسائل شتى؛ لعل أقواها تأثيرا وخطورة ما يسمى اليوم بـ " السلع الثقافية " التي تروجها الفنون السمعية والبصرية، وقد جاء في تقرير التنمية البشرية للعالم سنة 1999، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، أن التجارة العالمية في السلع ذات الصلة بالثقافة تضاعفت بين عامي 1980 و1991 لتصل 68 مليار دولار. وتتصدر هذه السلع في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الصادرات متجاوزة حتى صناعة الطائرات والسيارات والحواسيب، وهي صناعة جديدة توجه السلوك وتتحكم فيه، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ الأخلاقية ونظم القيم، حسب الأستاذ محمد بلفقيه في كتابه "العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم".

من الناحية السوسيولوجية، فالفن يمثل جزءا من الثقافة ومرآة للمجتمع، ففهم الفن هو مدخل لاستيعاب تحولات المجتمع ونزعاته القيمية وطبيعة المخاضات التي يعرفها؛ والفن باعتباره حقلا له اهتماماته وقضاياه الخاصة ليس معزولا عن بقية المجالات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. فهو يتأثر بباقي الحقول لا سيما الاقتصاد والسياسة. وقد تنشأ بين رجال الاقتصاد والسياسة والفنانين علاقات وظيفية تجعل من كل طرف جماعة وظيفية تؤدي خدمة للآخر، مقابل إنتاج عمل فني للسياسي والاقتصادي بعيدا عن معايير الإنتاج الفني المعتمدة على التفكير الإبداعي والنقدي والحضور الوجداني، خصوصا في عالم يتزايد خضوعه لقوانين السوق.

ويسعى التقرير الأول للحالة الدينية في المغرب برصد تطورات الحقل الفني بالمغرب خلال سنتي 2007-2008، وذلك بالوقوف عند تطورات السياسة السينمائية والفنية في علاقتها بسياسة المهرجانات بالمغرب في ظل الجدل المتصاعد حولها، ثم يتوقف التقرير في فقرة ثانية عند المجال السينمائي الذي هو فرع من المجال الفني حيث سعى التقرير لرصد أهم الإنتاجات السينمائية ذات العلاقة بحقل القيم سلبا أو إيجابا، وطبيعة التوجهات الفنية القيمية التي أطرت السينما المغربية ومستوى التفاعل المجتمعي معها، وطبيعة المتدخلين محليا وخارجيا في حركيتها، كما يرصد التقرير القضايا التي تثيرها السياسة العمومية في المجال السينمائي بعد تقرير المجلس الأعلى للحسابات الخاص بالمركز السينمائي المغربي.

المهرجانات الموسيقية والفنية

عملت وزارة الثقافة على تعميم المهرجانات الفنية على مناطق المغرب واستغلال الخصوصية الجغرافية لكل منطقة في ذلك، حيث انتقل العدد مما لا يقل عن عشر مهرجانات ذات صدى نوعي في السنة إلى حوالي 100 مهرجان فني وثقافي وطني ودولي في سنة 2008، ضمنها ما لا يقل عن 20 مهرجانا تنظمها وزارة الثقافة، ولمعرفة سياسة الوزارة في هذا الإطار، يقول عيسى ايكن المستشار المكلف بتنسيق المهرجانات بالوزارة،"تنظم وزارة الثقافة سنويا حوالي عشرين مهرجانا فنيا وثقافيا، ذات طبيعة وطنية ودولية، مع العلم أنه في بداية هذه العشرية كانت أخذت ثقافة المهرجانات تتراجع مع بعض الاستثناءات ذات الأهداف الخاصة". وإذا كان عهد الوزير الأشعري عرف دعم مطلق للمهرجانات الفنية و الثقافية، فإن عهد الوزيرة على أن وزارة الثقافة ومع حلول الوزيرة السابقة ثريا جبران (2008) ستقتصر على دعم بعض المهرجانات الخاصة تاركة المجال للجهات والمجالس البلدية لدعم مهرجاناتها المحلية.

و تعرف هذه المهرجانات تنوعا كبيرا حسب الخصوصيات الثقافية لكل جهة، مثلا مهرجان الغرناطي الموجود بوجدة، ومهرجان الموسيقى الأندلسية بشفشاون، ومهرجان العيطة الذي يُنظم بأسفي، وهناك أيضا مهرجان "عبيدات الرمى" الذي يُنظم بخريبكة، و"أحيدوس" بعين اللوح.

على أن هذه المهرجانات تنقسم إلى مهرجانات إيجابية تهتم بالتراث الفني المغربي والإبداع الأصيل، كمهرجان "تمتار" لجهة سوس ماسة درعة، وملتقى سجلماسة لفن الملحون لمنطقة تافيلالت، ومهرجان الموسيقى الأندلسية والعود والموسيقى الروحية بفاس، ومهرجان الفنون الشعبية بمراكش وهو الأعرق، وأخرى سلبية تعتبر نفسها حاملة لمشروع قيم مضاد للقيم المحافظة، خاصة في ظل حالات مهرجات فردية هامشية مثل نموذج مهرجان سيدي قاسم للميتال. أو مهرجان "البوليفار"وهي الذي يعرف مشاركة فرق مغربية مهووسة بتقليد أعمى للغرب، وأعلن مديره عن عزمه على محاربة الإسلاميين، كما شهدت دورة 2007 جدلا حادا بفعل طرح موضوعه في البرلمان والسجال حول ما يرافقه من انحرافات أخلاقية اثارت احتجاجات السكان، مما انعكس على دورة سنة 2008 حيث عرفت حضورا أمنيا مكثفا لضبط المناخ العام للمهرجان مما الحضور الجماهيري فيه، ويضاف لذلك السلوكات المستفزة مثل ما حصل في دورة 2008 لمهرجان "موازين" الذي شهد حالة عري مغني فرقة الكوليغاس الإسبانية في منصة المهرجان.

وكانت وكالة الأشويتد برس تقريرا صحفيا يوم 26 غشت 2008 نقلت فيه عن مسؤولين أن الهدف من "أنشطة اللهو الصاخب" بلغة التقرير هو إشاعة قيم الحداثة لمواجهة "الإسلام الراديكالي".

لكن بموازاة مع ذلك ظهرت فرق موسيقية شبابية ينطلق بعضها من بعد ديني واجتماعي محض مثل "الفناير" و "مسلم" التي حاولت أن تقدم بديلا عن الاستلاب الفني الحاصل لدى الفرق المشار إليها. وقد عرفت هذه المجموعة البديلة نجاحا بين مختلف أوساط الشباب المغربي.

وبموازاة مع المهرجانات الموسيقية أخذت مهرجانات الرقص تتزايد حيث وصل عددها إلى ما يفوق 10 مهرجانات ذات طابع دولي مثل مهرجان أكادير الدولي للمسرح والتعبير الجسدي والرقص بأكادير الذي وصل سنة 2008 إلى دورته العاشرة. و المهرجان العالمي للرقص العصري بمراكش "نسير"(2008 الدورة3) الذي يسهر عليه الشاب توفيق ازديو والذي سبق له أن صرح لجريدة "المغرب اليوم" الناطقة بالفرنسية أن الهدف من هذا المهرجان هو "تحرير الجسد من كل القيود والضوابط كيفما كانت وخصوصا التقاليد والأعراف التي تكبل جسد الفتاة". وهو المهرجان الذي يقام بشراكة مع وزارة الثقافة ومؤسسة مهرجانات مراكش والمجلس الجهوي للسياحة. إضافة إلى المهرجان الدولي للرقص بالدارالبيضاء الذي يديره لحسن زينون، ثم المهرجان الدولي للرقص التعبيري بفاس الذي عرف تنظيم أول دورة سنة 2007، ومهرجان "فري ستايل" بالجديدة الذي يتوجه إلى فئة الشباب البالغ عمره ما بين 12 و25 سنة.

على أن الجديد في هذا المجال هو ظهور مهرجانات رقص جديدة ذات إيحاءات جنسية مثل "الرقص الشرقي" والصالصا" و"الطانكو". وقد أصبح لهذا النوع من الرقص مدارس ونوادي (تفوق حاليا 20 ناديا) وفضاءات خاصة لها بتأطير أجنبي وأحيانا مغربي، كما أصبحت لها صحافة فرنكوفونية تروج لها.

السينما المغربية: 2007ـ 2008

يمكن القول إن السينما المغربية في شق كبير منها عرفت تركيزا على قضايا الشباب عبر تقديم منتوج منشغل بأربع هواجس:

أولا: محور قضايا الجنس والذي برز بداية مع فيلم "سميرة في الضيعة" للطيف لحلو الذي يعالج موضوع العجز الجنسي، وبحسب مخرجه ف"الجنس هو جانب من

هذه الجوانب التي يجب علينا أن نتحدث عنها، بالطبع هناك طرق متعددة لمعالجة الجنس في السينما كما في الحياة اليومية، وهنا يظهر عمل المبدع لكي لا يقع خلط بين الجنس والبورنوغرافيا، وأعرف أن هناك أشخاصا عندهم إلتباس وسوء فهم لهذه النقطة بالذات ويحاولون الإيقاع بي في هذا الفخ لكنني سأظل يقظا ولن أسقط فيه". (يومية الصباح (2007/10/1))

إلا أن أبرز ما سجلته سنتي 2007-2008 في هذا المجال هو كل من فيلمي "حجاب الحب" لعزيز السالمي الذي عالج موضوع التوتر بين التدين وارتداء الحجاب من جهة والعلاقات الجنسية غير الشرعية مثيرا انتقادات حادة بمشاهده الجنسية الفاضحة والمتعارضة مع القيم المجتمعية رغم خاتمته التي تقدم انتصارا لقيم الإلتزام، ثم فيلم "كازانيكرا" لنور الدين الخماري الذي أثار ضجة إعلامية لتركيزه الشديد على العنف وللغة المرتبطة بعالم الحانات والمتضمنة لقيم لاأخلاقية، فضلا عن تضمنه لمشاهد جنسية مستفزة، وقد عبر مخرجا الفيلمين عن دعوتهما لفصل الأخلاق والقيم عن السينما والفن.

ويمثل هذا المحور توجها ناظما لعدد من الأفلام مثل "نانسي والوحش" لمحمود فريطس، و شريط "ياسمينة والرجال" لعبد القادر لقطع، مع تسجيل حضور خافت وجانبي لموضوع الشذوذ الجنسي في فيلم نبيل عيوش "كل ما تريده لولا" بعد أن سبق أن عالجه في فيلمه السابق "لحظة الظلام"، أو الشريط القصير "منتصف الليل" لعادل الركاب.

ثانيا: محور الجسد والرقص عبر الانطلاق من قضايا أثارت ضجة في المجتمع مثل "ملائكة الشيطان" لأحمد بولان، و"عود الورد" لأستاذ للرقص لحسن زينون، حيث سبق له أن صرح "ما دام الجسد غير متحرر في المغرب فلن تعرف السينما تقدما أو تطورا"، ثم بعد هذين الفليمين نجد فيلم "كل ما تريده لولا"(2007) لنبيل عيوش القائم على اعتبار الرقص الشرقي أداة للحوار بين الشرق والغرب، ويعتبر مخرجه أن الفيلم يتناول إشكالات العلاقات بين الشرق والغرب وسوء التفاهم الذي يحدث، وغياب الحوار وأن كل نظريات صدام الحضارات هي كذبة " وقد كان من المفترض أن يتم افتتاح مهرجان الإسكندرية للسينما في غشت 2008 بهذا الفيلم كتكريم للسينما المغربية على يوبيلها الذهبي، لتعلن إدارة مهرجان الإسكندرية قبل أيام من الافتتاح عن إلغاء عرض فيلم "كل ما تريده لولا" وقد شن الممثل المصري محمود ياسين حملة على المخرج المغربي يتهمه فيها بإساءة فيلم "لولا" لمصر وللرجل المصري.

ثالثا : قضية اليهود المغاربة و تهجيرهم إلى فلسطين المحتلة "إسرائيل" حيث طرحت مع أفلام مثل "فين ماشي يا موشي" لحسن بنجلون، و"وداعا أمهات" لمحمد إسماعيل. وإذا كان شريط "فين ماشي ياموشي" طرح إشكالية النبش في الذاكرة المغربية من خلال تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين في الخمسينيات من القرن الماضي، وهي إشكالية مفتوحة على قراءات متعددة ومتعارضة من جهة التعريف بما تم من تهجير وكشف أبعاده الإنسانية ومن جهة أخرى القصور عن كشف أبعاد الدور الصهيوني ومسؤولياته المتعددة في هذه التهجير..

رابعا: الاشتغال على القضايا الاجتماعية والسياسية: على هامش هذه الأفلام الصريحة في مضامينها، تم إنتاج أفلام تعكس قدرا من الانشغال بالتطورات السياسية والاجتماعية للمغرب، مثل "نامبروان" لزكية طاهري التي تركز على النظرة الاستشراقية والغربية للمرأة العربية، وفيلم "رفاق الأمس" لشريف الطريبق الذي يحكي مرحلة العنف بين اليسار والإسلاميين مع انحايز إيديولوجي فج لرواية اليسار القاعدي، ثم هناك فيلم "واش عقلتي على عادل" لمحمد زين الدين الذي يتطرق إلى الإرهاب والهجرة، وشريط "إسلام يا سلام" لسعد الشرايبي الذي حاول معالجة إشكالية صراع الثقافات بعد أحداث 11 شتنبر.

إن المحاور الأربع المميزة لاشتغال السينما المغربية في عمومها تكشف عن تحول الحقل السينمائي إلى مجال تدافع قيم متناقضة، ذات أثر حاد على حركية التدين في المجتمع، ونشير إلا أن التقرير اقتصر على استعراض الأفلام ذات العلاقة بالقيم عامة والقيم الدينية خاصة، سواء كانت علاقة سلبية أو إيجابية.

♦ الإنتاج والدعم

أما بخصوص الإنتاج، فقد وصلت الأفلام المنتجة التي حصلت على دعم إلى 30 فيلما ما بين طويل وقصير، حصلت على الدعم الذي عرف ارتفاعا سواء بالنسبة للمخرجين أو من طرف وزارة الاتصال للمركز السينمائي المغربي حيث ارتفع بنسبة 40 بالمائة.

ويعتبر نور الدين الصايل، رئيس المركز السينمائي المغربي، أن الدولة منخرطة في جعل السينما قاطرة للتنمية البشرية والثقافية ولجلب الاستثمارات الأجنبية في ميدان السينما. مما جعل المركز يزيد من دعمه لإنتاج الأفلام، فمن أصل 35 فيلما حصل 30 فيلما على الدعم، والملاحظ أن جل هذه الأفلام مخرجوها يعيشون في الخارج، بحيث استفادوا أيضا من الدعم الخارجي الأجنبي، وانتقل الدعم الممنوح من حوالي 10

ملايين درهم في سنة 2001 إلى 35 مليون درهم في سنة 2005، ولا تتوفر لجنة منح الدعم على نظام واضح ومعلن لشروط منح الدعم ومعايير تحقيق الشفافية في منحه، وكشف تقرير الحسابات الخصوصية الذي قدم بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2009 أن المخصصات التي برمجت للفترة من 2005-2007 بلغت 168.3 مليون درهم؛ منها 104.5 لدعم الإنتاج السينمائي، و40 مليون درهم لتنظيم مهرجانات سينمائية والمشاركة في أخرى، بالإضافة إلى 2.5 مليون درهم لمشروع المكتبة السينمائية بطنجة.

وعرفت سنة 2008 أيضا تخصيص مبلغ 55 مليونا و500 ألف درهم لدعم الإنتاج السينمائي الوطني، استفادت منه العديد من الأفلام الطويلة والقصيرة. كما تعمل وزارة الاتصال على وضع عقد برنامج مع مهنيي السينما في أفق 2009 ومواصلة الدعم السينمائي الوطني وجلب استثمارات خارجية بقيمة مليار درهم في إطار تصوير الأفلام الأجنبية بالمغرب، حسب ما جاء في مشروع ميزانية قطاع الاتصال برسم السنة المالية لـ 2009 الذي نوقش من قبل أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية بمجلس النواب.

وتعكس الزيادة في المهرجانات إرادة التغطية على العزوف عن السينما الحاصل لدى الجمهور الذي وصل إلى مليوني مشاهد زار قاعات السينما سنة 2008 -حسب معطيات المركز السينمائي-، وهذا الأخير الذي يعتبر أن الرقم مهم جدا نظرا لارتفاعه مقارنة مع سنة 2007. لكن المتتبعين يعتبرون أن نسبة المشاهدة مازالت ضعيفة إذا ما قورنت مع السنوات الماضية حيث كانت تصل إلى 20 مليون مشاهد. وتأتي مؤسسة "ميغاراما" بالدار البيضاء على رأس نسبة المشاهدة بـ 677 ألف مشاهد لـ 14 شاشة، متبوعة بـ "ميغارما" بمدينة مراكش بـ 132 ألف مشاهد لـ 9 شاشات. في حين أن سينما الريف لوحدها وصلت لـ 192 ألف مشاهد خلال 52 أسبوعا. وسينما ملكي بالرباط حققت لوحدها نسبة 65 ألف متفرج لمدة 52 أسبوعا. وأمام تراجع القاعات السينمائية صرح نور الدين الصايل بأن المركز السينمائي سيعمل على إنشاء 150 مركبا سينمائيا إلى غاية 2012 لإيصال عدد القاعات السينمائية إلى 260 قاعة. كما أن المركز سيعمل على رفع عدد المهرجانات من 35 إلى 45 بالتركيز على المهرجانات الصغيرة وعلى إعادة دور الأندية السينمائية، والتركيز أيضا على القوافل السينمائية خصوصا في المدن الصغرى والقرى ففي سنة 2008 نظمت 40 جولة بمعدل 5 أيام في كل جولة.

وأما بخصوص الإنتاجات المغربية فقد أعطى المركز التصريح لتصوير 873 عملا، من بينها 200 روبرطاج، و182 سبوت إشهاري، و166 عملا متنوعا لا نعرف طبيعته، و61

وثائقيا، و74 شريطا قصيرا، و36 شريطا طويلا، و17 شريطا متوسطا، و16 شريطا تلفزيونيا، و4 مسلسلات تلفزيونية، و32 برنامجا تلفزيونيا، و50 فيلما مؤسساتيا، و2 سيت كوم، ومسرحيتين. بمعنى أن الأعمال السينمائية المحضة كلها لم تتجاوز 143 بما فيها الأشرطة التلفزيونية، وهذا الرقم لم يتجاوز الروبرطاجات. فمازال المغرب لا يتوفر على صناعة سينمائية بكل مقوماتها، خصوصا عندما نعرف أن القطاع ما زال يعتمد على تقنيين أجانب. ويحاول المركز السينمائي المغربي إقناع الجمهور بأن الانطلاقة الحقيقية للسينما المغربية ستكون ابتداء من سنة 2012. ويبقى السؤال مطروحا دائما حول مضمون و مستوى هذه الإنتاجات.

وحول الجانب المتعلق بالإنتاجات الأجنبية فقد أعطى المغرب الرخص لـ 673 عملا أجنبيا، من بينها 390 روبرطاجا، و121 وثائقيا، و95 برنامجا تلفزيونيا، و16 شريطا طويلا، و6 أشرطة تلفزيونية، و5 أشرطة مؤسساتية، و19 سبوت إشهاري، و12 كليب غنائي، و6 مسلسلات تلفزيونية، و3 أشرطة قصيرة.

♦ سؤال الشفافية:

طالبت العديد من الهيئات والفعاليات الدولة بالكشف عن ميزانيات المهرجانات الموجودة بالمغرب، فقد طالبت الهيئة الوطنية المغربية لحماية المال العام في ملتمس مرفوع إلى الوزير الأول في الحكومة المغربية بالتدقيق في ميزانيات المهرجانات الفنية الدولية التي يشهدها المغرب على امتداد السنة والتي تترأسها وتشرف على تدبيرها شخصيات نافذة مقربة من العاهل المغربي محمد السادس.

كما طالب نائب برلماني عن حزب الاستقلال بالكشف عن تقارير مالية شفافة حول المهرجانات التي غالبا ما يهمش فيها الفنان المغربي، يتم فيها توضيح كل الاعتمادات والحسابات، بما فيها الأثمنة المتفق عليها مع الفرق المستقدمة من خارج المغرب.كما رصد تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2008 حول المركز السينمائي المغربي مجموعة من الاختلالات من بينها:

- منح الدعم لإنتاج الأفلام من قبل لجنة الدعم للإنتاج السينمائي التابعة للمركز في غياب معايير واضحة لانتقاء الأفلام المرشحة للدعم.
- تجاوز الغلاف المالي المخصص لبعض مصاريف المهرجانات.
- عدم توضيح شروط الاستفادة من الدعم من خلال وضع دفتر للتحملات.
- عدم تحديد التكاليف المتوقعة للفيلم المرشح للدعم لعدم خضوعه لأية مسطرة واضحة.

- نقص في تنظيم المهرجانات على مستوى إعداد وتنفيذ البرامج (عدم التفصيل في برامج الاستعمال التي يتم إعدادها، وعدم تحديد عدد المدعوين، وصنف الفنادق والمنح ومستخدمي المركز).

- إعداد برامج استعمال للمهرجان نفسه خلال فترات متقاربة.

- عدم احترام المركز السينمائي لمبدأ المنافسة عن طريق تفضيله إجراء النفقات عن طريق سندات الطلب.

- خلو الوثائق التسويغية الخاصة بنفقات إقامة المدعوين في مختلف الفنادق من بيانات للتأكد من مصداقية وحقيقة النفقات.

- أداء نفقات لا تخص المهرجان.

- أداء قبل إنجاز الخدمة وتحمل مصاريف موظفي الإدارات في غياب قرارات اختيارهم من قبل أجهزتهم الأصلية فضلا عن منح إعانات للجمعيات العاملة في المجال السينمائي.

- غياب دليل المساطر والتسيير الذي يحدد المهام المنوطة بكل مصلحة من مصالح المركز، فضلا عن قصور في نظام تسجيل الممتلكات.

- عدم احترام الشروط النظامية للتعيين في مناصب المسؤولية.

- تحويل غير مناسب للاعتمادات لبناء فندق وناد للترفيه.

- أداء مصاريف شبكة الإنترنيت بالنسبة لخطوط خاصة بمهرجانات تم تنظيمها سنتي 2004 و2005 حتى إلغائها سنة 2007.

- تضييع حوالي 363 ألفا و700 درهما في الفترة ما بين 1997 و2004 لعدم تقييد مقدار الضريبة على القيمة المضافة المستخلصة والمحصلة في البيان الحسابي للمركز، وعدم استخلاص تدبير المداخل.

بالمقابل رد مدير المركز السينمائي نور الدين الصايل على هذه الملاحظات، معتبرا أن التقرير شمل مرحلة زمنية واسعة تعود أحيانا إلى فترة سابقة، ومجمل الملاحظات كان هناك وعي بها و تم الشروع في الأخذ بها، مع التأكيد على أن المجال الثقافي والفني يتميز بخصوصية إجرائية نعمل على التوفيق بينها وبين متطلبات المسطرة القانونية.

السياسة الجديدة المؤطرة للمهرجانات وتدافع القيم بالمغرب :

تكشف السياسة المؤطرة للمهرجانات الموسيقية والسينمائية بالمغرب في سنتي 2007 و2008 عن حصول تحول نوعي في التدافع القيمي والأخلاقي، وهي تحولات بدأت تبرز منذ سنة 2005 والسجال الذي نشأ بعد المهرجان الوطني للفيلم بطنجة حول فيلم "ماروك"، وبعده سياسة المهرجانات الفنية والأفلام السينمائية بالمغرب.

فمن جهة يطرح سؤال الهدف الكامن وراء تضخم الاهتمام الرسمي بالمهرجانات الفنية والسينمائية، ومدى وجود أهداف غير فنية إيديولوجية وسياسية، خاصة في ظل تصريحات شخصيات نظمت بعض المهرجانات من وجود أهداف تتعلق بالرهان على بعض المهرجانات للحد من إقبال الشباب على الحركة الإسلامية.

وللإجابة عن الإشكالية المتعلقة بالسياسة الكامنة وراء تنظيم المهرجانات نجد تفسيرين متباينين:

- الأول يمثله الخطاب الرسمي، الذي يعتبر أن سياسة المهرجانات بالمغرب توحي بحصول تحول في توجه الدولة المغربية للاهتمام بالفن باعتباره جزءا من الانفتاح الذي يعرفه المغرب، واستراتيجية جلب 10 ملايين سائح في أفق 2010، والاهتمام بالثقافات الأخرى، وتشجيع حوار الحضارات. فقد ارتكزت السياسة المؤطرة المعلنة للحكومة بحسب خطابها على القول بدور المهرجانات في "المحافظة على التراث الثقافي، والانفتاح على الثقافات الأجنبية، وتشجيع المبدعين والفنانين المغاربة". كما صرح بذلك عيسى ايكن المستشار المكلف بتنسيق المهرجانات بوزارة الثقافة يوم أن كان محمد الأشعري وزيرا للثقافة: "إن الوزارة أعدت خريطة جغرافية للمهرجانات طبقا للخصائص الفنية لكل جهة، وفق سياسة تتمثل في المحافظة على التراث الثقافي، والانفتاح على الثقافات الأجنبية وتشجيع المبدعين والفنانين المغاربة. وانطلاقا من هذه المبادئ، حددت الوزارة خريطة جغرافية طبقا للخصائص المميزة لكل منطقة...".

ومن هذا المنطلق عملت وزارة الثقافة على إعداد مدارات ثقافية مندمجة تهم مختلف مظاهر التراث المادي وغير المادي : مواقع أثرية، مواقع طبيعية، مآثر تاريخية، حرف ومهارات تقليدية، ومشاهد حية، الهدف منها المحا فظة وإعادة التهيئة والتعريف بالتراث الثقافي، وإحداث مدارات سياحية ثقافية مندمجة، جعل المواقع السياحية المعروفة قاطرة للتنمية السياحية الجهوية. معتبرة المدار منتوج سياحي يمكن زيارته طوال السنة خلافا للمنتوجات السياحية الأخرى.

- التوجه الثاني يمثله قطاع من الحركة الإسلامية خصوصا المشاركة في المؤسسات السياسية وأيضا حساسيات سياسية وفنية، فهي تعتبر أن سياسة المهرجانات بالمغرب

هي توجه فئات متنفذة من أجل ملء الفراغ في التأطير الشبابي، خصوصا مع ضعف التأطير السياسي من قبل الأحزاب السياسية، وتنامي تأثير الحركات الإسلامية في المجتمع المغربي عموما والشبابي خصوصا، وبالتالي تسعى هذه المهرجانات إلى ضرب الحركات الإسلامية وإضعاف تأثيرها في المجتمع، وهو ما كشفه التقرير الصحفي المشار إليه آنفا والذي نشرته وكالة أشوسيست بريس سنة 2008.

خلاصات

نقلت السياسة الجديدة للمهرجانات الفنية والسينمائية التدافع حول قضايا الهوية والقيم بالمغرب إلى مرحلة جديدة، حيث بدأ البعض ينظر لبعض المهرجانات لها كأداة لمواجهة الامتداد الاجتماعي للصحوة الإسلامية، ومواجهة الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية، واعتبار المهرجانات جزءا من سياسة المواجهة الانتخابية والقيمية.

وتطرح هذه السياسة تساؤلات من زوايا عدة :

- المضمون القيمي والفني المرتبط ببعض الأشكال الموسيقية.
- الموارد المالية المرصودة ومدى خضوعها للرقابة والتدبير الشفاف وللأولويات المحددة للإنفاق العمومي.
- تسييس المهرجانات، وتوظيفها في الصراع السياسي والانتخابي.
- الاستهداف المتزايد للشباب وخاصة الفئة التلاميذية والطلابية في ظرفية الامتحانات.
- الضعف الأمني المرافق لهذه المهرجانات، والظواهر الأخلاقية السلبية مثل ترويج المخدرات حيث تستغل المهرجانات من قبل بعض الجهات لترويج ذلك.

المستوى الإعلامي

لم يكن المغرب ليبقى بمعزل عن هذه التحولات الكبرى التي شهدها العالم، فقد قام بإصلاح القطاع السمعي البصري المغربي، وذلك بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بموجب الظهير الشريف رقم 212 – 02–1 والذي صدر في 31 غشت 2002، وتركزت الأهداف في رفع احتكار الدولة عن هذا القطاع و ضمان التعددية والتنوع الثقافي واللغوي وتحديث القطاع العمومي، وتشجيع الإنتاج

الوطني، وتمكين الفاعلين الخواص من الاستثمار في هذا المجال مع تنويع العرض؛ ويتوفر المغرب حاليا على أزيد من 11 محطة إذاعية وسبع قنوات تلفزية.

مع تحرير المشهد السمعي البصري في المغرب ظهرت إذاعات خاصة متنوعة تسيرها جهات اقتصادية وسياسية ذات نفوذ في المجتمع والدولة. وتنقسم هذه الإذاعات إلى إذاعات ذات التغطية المتعددة الجهات والإذاعات ذات التغطية الجهوية. وقد عرفت هذه الإذاعات جوا من المنافسة اعتمدت أساسا سياسة القرب من المستمع المغربي من خلال تقديم عدة برامج اجتماعية وترفيهية اعتمدت أحيانا على الجرأة في طرح مواضيع وقضايا كانت تعد من الممنوعات. ومن الملاحظ أن هذه الإذاعات دفعت الإذاعة الوطنية إلى أن تنخرط في نفس الاتجاه.

لكن بعد فترة وجيزة ستعرف هذه الإذاعات الجديدة تجاوزات مهنية وأخلاقية واجتماعية ولغوية، جعلت الهيأة العليا للسمعي البصري تتدخل لإصدار مجموعة عقوبات زجرية في حق بعض الإذاعات :

- أصدر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بتاريخ 24 شتنبر 2008، قراره القاضي بوقف بث إذاعة «هيت راديو المغرب» على الشبكة الهرتزية الأرضية وعلى شبكة الإنترنيت كل يوم من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة الثانية عشرة ليلا لمدة خمسة عشر يوما وبدون انقطاع، ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ تبليغ هذا القرار لشركة «هيت راديو». وحسب نص القرار الذي صادق عليه المجلس فإن «هذا القرار التأديبي صدر عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري نظرا للإخلالات التي تمت معاينتها في حلقات برنامج "بث حر" التي تم بثها خلال شهر غشت 2008، وخصوصا تلك التي بثت من 18 إلى 21 منه، والتي تضمنت حوارات ذات طبيعة بورنوغرافية تمس صراحة بالأخلاق العامة، تم التحريض عليها بطريقة متكررة وبدون تحفظ من طرف منشطي البرنامج» حسب نص القرار.

وأكد قرار «الهاكا» أن معد ومقدم البرنامج الملقب بـ «مومو» قام بالتحريض على القيام بهذه الحوارات البورنوغرافية، حيث ذكر نص القرار أنه «ثبت تحريض منشطي البرنامج وبدون تحفظ وبطريقة متكررة على هذه الحوارات».

كما ذكر مجلس «الهاكا» أصحاب الإذاعة بأن «الحرية يجب أن تمارس في ظل احترام الكرامة الإنسانية والقيم الدينية والنظام العام والأخلاق العامة، مما يفرض على المتعهد ضمان التحكم في البث في كل الظروف وخصوصا في البرامج التفاعلية التي تستهدف فئة الشباب والمراهقين والجمهور الناشئ».

- في نفس الصدد أمر المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في قرار ثان صدر في نفس اليوم، بفرض عقوبة مالية على شركة «شذى راديو» قدرها خمسة وثلاثون ألف درهم؛ مع وقف بث خدمة «شذى إف.إم» على الشبكة الهرتزية الأرضية وعلى شبكة الإنترنيت كل يوم من الساعة الثانية عشرة ظهرا إلى الساعة الواحدة بعد الظهر لمدة سبعة أيام بدون انقطاع، وذلك ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ تبليغ هذا القرار لشركة «شذى راديو».

وجاء قرار «الهاكا» في حق إذاعة «شذى إف إم» بعد الاستماع إلى حلقة يوم 10 يوليوز 2008 من برنامج «اسمع اسمع» الذي تبثه إذاعة «شذى إف إم»، والذي يعده وينشطه أحمد عزام المعروف بـ «بهلول»، حيث اتضح لأعضاء المجلس، حسب قرار «الهاكا»، أن محتوى هذه الحلقة يشكل مسا صريحا بالفصل 9 فقرة 3 من القانون 77.03 الذي ينص «على أن لا يكون من شأن هذه البرامج تمجيد مجموعات ذات مصالح سياسية أو عرقية أو اقتصادية أو مالية أو إيديولوجية أو خدمة مصالحها و قضاياها الخاصة فقط»، فضلا عن أن «هذه الحلقة يمكن اعتبارها شكلا من أشكال الدعاية التجارية غير المعلنة لصالح منعش عقاري (الضحى) ولمشاريعه وعروضه السكنية». (مستقا من جريدة المساء 29 شتنبر 2008). رغم ذلك فإن العديد من الإذاعات سارت في خط تحريري تحرري لا يعير اهتماما لقرارات "الهاكا" ولا لخصوصيات الشعب المغربي الثقافية واللغوية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تحركات الهيأة العليا للسمعي البصري المكلفة بصيانة هوية الجمهور المغربي إعلاميا والمحافظة على الأجيال الناشئة من معاول الهدم، كانت دون المستوى المنشود مقارنة بحجم المخالفات والتجاوزات الأخلاقية و الثقافية التي تمارس على المواطن المغربي وحتى في رمضان من طرف هذه الإذاعات، و مقارنة مع هجمات العولمة الشرسة.

القناتان الأولى والثانية

خلال عقدين من وجودها في الفضاء السمعي البصري بالمغرب ومن مرحلة تسيير القطاع الخاص إلى مرحلة تسيير القطاع العام، سعت القناة الثانية إلى الظهور بمظهر قناة المشاهد المغربي الذي تتبنى مواقفه وهمومه اليومية بنزولها المكثف للشارع، وبموازة ذلك برز توجه فرنكفوني فني ولغوي وثقافي جلي في وقت كانت القناة الأولى لا تراوح مكانها المحدد لها.

وقد تعزز التوجه في القناة الثانية بإحداث عدة برامج ذات طبيعة اجتماعية و خدماتية بالأساس استأثرت باهتمام المشاهد المغربي وحققت أحيانا أعلى نسبة مشاهدة ما بين سنتي 2008/2007، ونخص بالذكر هنا برنامج "مباشرة معكم" و"مختفون" و"تحقيق" و"الوجه الآخر" و"زاوية كبرى" و"الوسيط"...، إضافة إلى

برامج دينية كـ "الإسلام سلوك ومعاملات" و"الإسلام وقضايا العصر"، وهي البرامج التي تفاعل معها المشاهد المغربي الذي يبحث عن منتوج ديني بخصائص مغربية أمام المنافسة المشرقية في هذا المجال.

كان لهذه البرامج الوقع الكبير على برمجة القناة الأولى التي سارت على نفس منوال القناة الثانية سيما بعد تحولها إلى "الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"، وذلك بإحداث برامج جديدة تخدم المواطن المغربي الذي بينت أرقام "ماروك ميتري" أنه يهاجر بكثرة إلى الفضائيات العربية. وهكذا ظهرت برامج مثل "مداولة" الذي عرف أعلى نسبة مشاهدة سنة 2008، برنامج "اجي نتعاونو" و"ضاري فبالي" و"45 دقيقة"، وكذلك "الوسيط". وهي كلها برامج تصب في استرجاع المشاهد المغربي وتصالحه مع قناته الوطنية الأولى.

رغم محاولات التصالح مع الجمهور المغربي فإن القناة الثانية تلقت عدة انتقادات حول القيم التي تروجها واللغة المستعملة والمهيمنة عليها؛ انتقادات أخذت أحيانا أشكالا نضالية تمثلت في تحرك المجتمع المدني من خلال إنشاء "الجمعية المغربية لحقوق شاهد"(2008) التي يترأسها مصطفى بنعلي، والتي نظمت بعض الندوات التي انصبت في تقييم أداء القناة وكذا تسليط الضوء على صورة المرأة التي تروجها.

وحسب مصطفى بنعلي في تصريح له لـ "التجديد"(2008) : "فالابتعاد عن الهوية المغربية يظهر في الخط التحريري الذي يكرس مظاهر لا تخدم الهوية المغربية ولا تبين جوانب القوة في هذه الهوية. و هذا ما يتضح من خلال البرامج التي تقدمها القناة". موضحا أن : "الانفتاح على القيم الإنسانية و الحضارية الأممية مسألة إيجابية، لكن يجب أن تقدم بعين ناقدة ومتحكمة في زمام الأمور". ولذلك يخلص إلى أن القناة الثانية عرفت تراجعا كبيرا على مستوى البرامج المقدمة سواء تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. تراجع لمسه المشاهد من خلال التركيز على برامج استهلاكية وتغريبية مثل "استديو دوزيم"، و سهرات السبت الغنائية ومسلسلات مكسيكية وتركية مدبلجة، وإنتاجات مغربية رمضانية دون المستوى المطلوب. و هي نفس الملاحظات التي وجهت للقناة الأولى التي مازالت لم ترفع تحدي المنافسة الإعلامية ولا تحدي العولمة الثقافية. من جهة أخرى وعلى المستوى اللغوي فإن القناتين تكرسان هيمنة اللغة الفرنسية وخصوصا القناة الثانية التي تقدم 70 بالمائة من برامجها باللغة الفرنسية، في حين أن في القناة الأولى تستحوذ اللغة الفرنسية على 30 بالمائة من البرامج. وهو ما اعتبره المتتبعون سيطرة اللوبي الفرنكوفوني على القناتين بل وعلى القطب الإعلامي ككل. إضافة إلى سيطرة السلطة عليه ومنع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى استقلاله، وسيتناول التقرير العلاقة بين الثانية والفرنكوفونية في المستوى الموالي.

6ـ على المستوى الأمازيغي و اللغوي:

يركز هذا المستوى على معالجة التحديات المرتبطة بكل من الأمازيغية والإشكالية اللغوية، رغم وعيه بأن القضية الأمازيغية تتجاوز بكثير الموضوع اللغوي، فضلا عن أن هذا الأخير يدرج قضايا أخرى، تهم الفرنكفونية والدارجة، إلا أن هناك تقاطعا على مستوى الارتباط بالقضية اللغوية ككل في مختلف تجلياتها وأبعادها الهوياتية والحضارية.

أ- المستوى الأمازيغي :

منذ صدور البيان الأمازيغي في سنة 2000 ثم بعده الخطاب الملكي لأجدير في سنة 2001 وما تلاه من إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وبروز التقاطب الإسلامي- العلماني ضمن الحركية الأمازيغية العامة، انطلقت دينامية جديدة متعددة الأبعاد الثقافية والسياسية والاجتماعية والعلمية أنتجت تفاعلا مع التطورات الحاصلة في الحياة الدينية بالمغرب، وهي تفاعلات اتخذت مسارات إيجابية وسلبية أنتجت تحديات متباينة على المستوى الأمازيغي، وسرعت من سيرورة تعميق خصوصية المجال الأمازيغي الإسلامي بالمغرب.

وتقدم الفترة التي يغطيها تقرير الحالة الدينية لسنة 2007 -2008 أرضية غنية لكشف سمات هذا التفاعل بشكل جلي لتفرز عددا من التحديات والتي يمكن رصدها من خلال المؤشرات التالية:

1- انتعاش حركة الوعظ الأمازيغي والتفاعل الإيجابي مع ترجمة معاني القرآن ونصوص الحديث القدسي إلى الأمازيغية:

في 2007- 2008 انتعشت حركية الوعظ بالأمازيغية بالمغرب بعد تنامي الوعي لدى العديد من الفاعلين في الساحة الدينية بمركزية الاستناد إلى اللسان الأمازيغي في التوجيه والإرشاد الديني، لاسيما بعد تراجع التحفظات التي كانت تثار على المستوى السياسي، ومن المؤشرات الدالة، انتشار الوعظ والإرشاد الديني باللهجات الأمازيغية الثلاثة للغة الأمازيغية المعيارية (الشلحة، تمازيغيت، الريفية) والذي وازاه انتعاش

للوعظ بالدارجة المغربية، وبث ذلك عبر المواقع الإلكترونية أو الأقراص المدمجة فضلا عن الإذاعة الوطنية الناطقة بالأمازيغية.

فقد بثت الإذاعة الأمازيغية التابعة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون حسب تقريرها السنوي ما مجموعه 8.88 بالمائة من البرامج الدينية خلال سنة 2007، بنسبة ثلاث حصص في الأسبوع من بين 5760 ساعة.

وفي سنة 2007 تمت إضافة اللغة الأمازيغية إلى اللغة العربية في التوجيه والإرشاد الديني عن طريق التلفاز الذي ترعاه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجموع مساجد التي توجد في المناطق ذات الكثافة السكانية الناطقة بالأمازيغية.

كما عرفت شبكة الإنترنت تطورا في المنتديات والمواقع التي تنشط في مجال الوعظ والإرشاد الديني مثل نموذج منتديات دار القرآن[1] التي تحتوي على المئات من الدروس في شتى المجالات الدينية بمختلف اللهجات والذي يضم (الشلحة 256 ، تمازيغت 120 ، الريفية 183)، من عدد الأشرطة بشتى المواضيع المختلفة والمتنوعة (في العبادات والفقه والأخلاق والقيم ...)، أو نموذج منتدى الوعظ والإرشاد الأمازيغي[2]، ومع تطور الوعظ والإرشاد والدروس الدينية الأمازيغية على مستوى المواقع الإلكترونية، بدأت تبرز ظاهرة المواقع الإلكترونية الشخصية ذات الحمولة الدينية كما هو الحال مع الموقع الشخصي للأستاذ سعيد بويزري[3]؛ والذي يحتوي على دروس ومواعظ دينية بالأمازيغية، ودروسا أخرى تهم عددا من القضايا الإسلامية كقضية فلسطين.

2- تنامي حركة إحياء التراث الإسلامي الأمازيغي

كشفت الأعمال العلمية التي يقوم بها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وعمليات النشر التي يشرف عليها والتي وصلت إلى إصدار أزيد من 150 كتابا منذ سنة 2001، عن ثراء المخطوط الإسلامي الأمازيغي، والمكتوب بالأمازيغية بالحرف العربي، وقد شكل كتاب المعهد الخاص بالمخطوط الأمازيغي والصادر في سنة 2004 بمثابة دعوة لتدشين البحث والتنقيب عن المخطوط الأمازيغي وغلبة القضايا الدينية عليه، وهو ما برز من خلال نوعية المخطوطات التي حازت جائزة المعهد لسنتي 2007 و2008 الخاصة بالمخطوط، فمن خلال ما توفر " يتأكد أن مجالات التأليف الأمازيغي عند أهل العلم والقلم السوسيين يشمل ستة عشر مجالا إلى حدود الآن (العقائد – تفسير

[1] - http://mountada.darcoran.net/index.php?showtopic=16682/

[2] - http://idaosamlal.com/forumdisplay.php?f=66

[3] - http://www.bouizeri.net

القرآن الكريم – الحديث النبوي – الفقه والعبادات والمعاملات– التصوف – الوعظ والإرشاد – السيرة النبوية – علوم القرآن– اللغة – التاريخ – الجغرافيا – الرحلات ووصف البلدان – الطب والصيدلة– الفلك والتوقيت – الفلاحة)، فالمجالات الدينية كلها تؤسس للشخصية الإسلامية في الفرد بأبعادها العقائدية والتشريعية والتربية السلوكية، والأخلاقية ".[1]

وقد منح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في هذا الصدد جائزة المخطوط الأمازيغي لـ ذ. خالد العثماني برسم سنة 2007 في تحقيقه لمخطوط أمازيغي حول الألواح الأمازيغية، وللأستاذ إبراهيم المرابط برسم سنة 2008 حول تحقيق مخطوط حول البردة، وبموازاة ذلك برزت حركية نشر المخطوط الأمازيغي عبر شبكة الإنترنيت، من خلال التعريف به وبالمخطوطات التي توجد في مختلف مكتبات المغرب، وظهر هنا نموذج منتدى سوس العالمة[2].

كما أصدر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كتاب "طقوس وعادات أهل أبزو" لمصطفى فرحات سنة 2008، وهو عبارة عن مونوغرافية لعادات ساكنة منطقة "أبزو" ولأهم مظاهر ممارساتهم الثقافية والعقائدية والمجتمعية، ويعكس الكتاب عددا من تجليات التدين المرتبط بالأضرحة والزوايا، ويقف على ما يقام بها من طقوس وشعائر، ويقف أيضا على العادات والممارسات التي يعبر بها أهل المنطقة عن ثقافتهم الاجتماعية والدينية والعملية.

ونظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية محاضرة علمية في موضوع" تقديم وثائق غير منشورة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة سوس"، للدكتور حسن الصادقي الباحث في الدراسات الإفريقية بالرباط 08 أكتوبر 2008، تناولت مخطوطات دينية واجتماعية واقتصادية ومواضيع البيع والشراء والإرث والأحباس.

إلى أن أبرز تطور مثير شهدته فترة التقرير وهو النقاش الذي تبلور حول إصدار الجمعية المغربية للتبادل الثقافي لكتاب "ترجمة معاني القرآن إلى الأمازيغية" للأستاذ جهادي الحسين الباعمراني[3]، وبعده كتاب "ترجمة معاني الحديث إلى الأمازيغية"

---

[1] – المخطوط الأمازيغي أهميته ومجالاته، ص 28– 29، سلسلة الندوات والمناظرات– الرباط– المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 2004

[2] -http://www.royalluxe.nl/vb

[3] حسين جهادي : ترجمة معاني القرآن الكريم / مطبعة النجاح / الدار البيضاء 2003

لنفس المؤلف،[1] وقد سبق لنفس الجمعية أن أصدرت كتابا حول السيرة النبوية في التسعينات، واعتبر د. سعد الدين العثماني في تقديمه للعمل [2] الذي قام به حسين جهادي في ترجمة معاني القرآن أنه مجهود يستحق التنويه، وهو عمل يجب أن يرعى وأن يراجع ويستمر في إطار لجنة متعددة الاختصاصات فيها علماء من الشريعة وفيها عارفون باللغة العربية ومتقنون للغة الأمازيغية، وهؤلاء يمكن أن يراجعوا هذا المجهود الذي قام به الأستاذ الحسين جهادي لترقيته أكثر.

وفي المجال الدراسي أصدر المعهد الملكي كتاب اللغة الأمازيغية لكل من المستوى الخامس والسادس من التعليم الابتدائي، وكلاهما تضمنا مستجدات على مستوى المنهاج ومما له علاقة بالقيم من خلال المجالات والمضامين المستهدفة في الكتابين مثل عظماء التاريخ الوطني، والحضارة الأمازيغية والحضارات القديم، وهي مجالات تحيل إلى الاعتزاز بالتراث الوطني وقبول الآخر.

3- تطور الخطاب الإسلامي الأمازيغي

لم تسجل فترة التقرير حصول توترات بين الحركة الإسلامية والتيار الجمعوي الأمازيغي باستثناء ما ارتبط بقضية إقدام أقلية على الدعوة للتطبيع مع إسرائيل، لكن في المقابل يمكن تسجيل تطورات إيجابية، تم فيها تأكيد موقف إعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي ضمن الهوية المغربية وإدماجه ضمن سياسات وتوجهات الحركات الإسلامية، ويشير تقرير الحالة الدينية لـ 2007-2008 في هذا الصدد إلى مشاركة الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية في ندوة أمازيغية لجمعية تاويزا بطنجة في موضوع "الإسلام والثقافات غير العربية :الأمازيغية نموذجا" حيث أكد على أن " الإسلام لم يأت للقضاء على اللغة الأمازيغية بقدر ما جاء لنشر الدين وهدي الناس"[3] وأن هذه العلاقة لا تقتصر على قضية الأمازيغية بل تشمل هوية البلدان التي عاشت الفتح الإسلامي وكيفية التعايش والمزاوجة بين الخصوصيات الهوياتية للسكان المحليين الذين اعتنقوا الإسلام، و اعتمادا على الوقائع التاريخية، فالإسلام استطاع منذ بدايته المصالحة بين الدين وهوية السكان المحليين "مشيرا إلى نموذج الإسلام المنتشر في الأناضول وبلاد فارس حيث حافظ السكان على لغاتهم وعاداتهم رغم تشبثهم القوي بالإسلام كدين، كما تعايش الدين مع القوانين العرفية لدى

[1] حسين جهادي : ترجمة معاني الحديث الكريم / مطبعة النجاح / الدار البيضاء 2005

[2] – ندوة بمدينة طنجة نظمتها جمعية "تاويزا" 2007.

[3] مداخلة سعد الدين العثماني في ندوة فكرية حول موضوع "الإسلام والثقافات غير العربية :الأمازيغية نموذجا" نظمتها جمعية "تويزا" الأمازيغية بطنجة في الجمعة 19 شتنبر 2008 .

العديد من القبائل المنتشرة بجنوب المغرب بالرغم من مرور قرون على مجيء الإسلام"[1].

وبحسب مداخلة مصطفى الخلفي في ملتقى علمي للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي في سنة 2008، -وتضمنت المداخلة مناقشة لموقف الحركة الإسلامية من الأمازيغية- فإن تعامل الحركات الإسلامية مع هذه القضية اتخذ مسارين:

- موقف إيجابي من الأمازيغية كلغة وثقافة باعتبارها جزءا من الهوية الوطنية، فـ "موقف الإسلام من التعدد اللغوي واضح وبين، فهو ليس دينا لمحو خصوصيات الشعوب، وإبادة ثقافتها، بل على العكس من ذلك يحترمها ويغني مضامينها بعقيدته ومبادئه وقيمه السامية"[2].
- موقف سلبي من نزوع بعض الفعاليات الأمازيغية، إلى الربط بين النهوض بالأمازيغية وبين توجهات تدعو لفصل كلي للدين عن الدولة وتبني رؤى علمانية منغلقة، أو تروج لمقولات طائفية متعصبة ضد التفاعل الإسلامي الأمازيغي أو مناهضة للبعد العربي في الهوية المغربية وذلك خلافا للخطاب الذي نشأت عليه الحركة الثقافية الأمازيغية والذي حدد في ميثاق أجدير وقام على أساس تعدد روافد الهوية المغربية.

وفي مقابل التيار الأمازيغي العلماني بدأت تظهر في السنوات القليلة الماضية جمعيات أمازيغية ذات مرجعية إسلامية، تؤسس لمقاربة جديدة مثل نموذج جمعية سوس العالمة، والتي برزت في السابق أثناء الجدل حول الحرف المعتمد في كتابة الأمازيغية في 2002-2003، وقد أصدرت" جمعية سوس العالمة" موقفا صريحا من اعتزام مجموعة من الفاعلين في "الحركة الأمازيغية" تأسيس جمعية " سوس العالمة للصداقة الأمازيغية الإسرائيلية"، والتي كانت محاولات تأسيسها في يوليوز 2007، وعبرت الجمعية "انطلاقا من كونها جمعية أمازيغية سوسية المنبع والجذور" عن استغرابها للخطوة التطبيعية، معلنة " تنديدها الشديد بهذه المبادرة التطبيعية المتطاولة على مشاعر السوسيين وكل الأمازيغ، المشدودة إلى معاناة الفلسطينيين على يد الصهاينة الذين ستعقد معهم "الصداقة"، وأعلنت الجمعية رفضها القاطع للتطبيع مع الصهاينة مهما كانت الجهة التي تقوم بذلك تحت أي غطاء كان،

---

[1] نفسه.

[2] مصطفى الخلفي " الإسلاميون المغاربة والأمازيغية" ضمن أي مستقبل للأمازيغية بالمغرب (أشغال ندوة - ربيع الثقافة الأمازيغية- 26- 30 مارس 2008)- سلسلة الدراسات الأمازيغية - الرباط: الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي - 2009

واستنكارها لهذا الاستغلال الدنيء لرموزها الحضارية: سوس العالمة- تارودانت في مثل هذه الأعمل المشبوهة".

كما برزت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي كطرف ينأى عن الانزلاق نحو مزايدات الرؤية الحدية للهوية المغربية، ومن ذلك موقف رئيس الجمعية إبراهيم أخياط أن " الحركة الأمازيغية وبدون مزايدات هي استمرارية للحركة الوطنية" [1] ، وهو التصريح الذي جعله ينعت بقربه من التنظيمات الإسلامية من قبل التيارات الأمازيغية ذات التوجه العلماني.

كما نظمت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي ندوة بمناسبة " ربيع الثقافة الأمازيغية لجهة الرباط سلا زمور زعير" المنعقد في كل من الرباط وسلا والخميسات بين 26 و30 مارس 2008، تحت شعار مواصلة الحوار الوطني حول الأمازيغية في بناء مغرب الغد، عرفت مداخلة للأستاذ مصطفى الخلفي حول موضوع " الإسلاميون المغاربة والأمازيغية"، اعتبر فيها أن العلاقة بين الحركة والإسلامية والأمازيغية، رغم صعوبة التحديد لبدايات التعاطي الحركي الإسلامي بالمغرب مع الموضوع الأمازيغي، عرفت مجموعة من المراحل، بدءا من مرحلة التوجس والترقب التي سادت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، مرورا بمرحلة التعايش القصيرة أواسط التسعينيات بفضل الحوار الذي دشنته الجمعية المغربية للتبادل الثقافي ثم مرحلة المفاصلة والتمايز والتي احتدت في فترة الجدال حول الحرف المطلوب اعتماده لكتابة الأمازيغية، لتبدأ مرحلة تعايش تبنت فيها الحركة الإسلامية عددا من المطالب الأمازيغية مع رفض التأويلات والتوظيفات الإيديولوجية والعلمانية لها.

كما نظمت جمعية "تويزا" الأمازيغية بطنجة في الجمعة 19 شتنبر 2008 ندوة فكرية حول موضوع "الإسلام والثقافات غير العربية :الأمازيغية نموذجا" بمداخلة للدكتور سعد الدين العثماني، وصدر في شهر أبريل من سنة 2008، عن دار النشر المغربية أفريقيا الشرق، مؤلف الكاتب المغربي المقيم بهولندا التجاني بولعوالي، تحت عنوان الإسلام والأمازيغية؛ نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية، يقدم تصورا نوعيا للمسألة الأمازيغية، وقد نشرت جريدة "التجديد" ملخصا عنه.

[1] ندوة الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بطنجة 25 - 27 مارس 2008 .

4- بروز الخطاب العلماني الأمازيغي

بموازاة الصعود المسجل في صفوف الفعاليات الجمعوية ذات الخلفية الإسلامية، ينبغي تسجيل استمرار الصعود المتقدم للفعاليات الجمعوية ذات الخلفية العلمانية في الساحة الأمازيغية، والتي تتميز بحيويتها رغم ما قد يلاحظ على مستوى جماهيريتها، وتحاول هذا الرؤية الانطلاق من كون "الأمازيغية منظومة ثقافية هوياتية لغوية مستقلة متجدرة في الأرض المغربية منذ أقدم العصور وأنها المحدد المركزي لهوية المغرب ومظهر خصوصيته الحضارية وأنها وإن تفاعلت مع مكونات أخرى فإن ذلك لا يعني أنها ذابت في تلك المكونات أو أصبحت رافدا ثانويا لغيرها"[1].

ويمثل النسيج الجمعوي الأمازيغي من أجل المواطنة أحد أبرز هذه الفعاليات الجمعوية فقد طالب في فاتح ماي 2008 بتطبيق العلمانية وإيرادها في نص الدستور، كما جدد النسيج في مؤتمره الثاني مطالبته "بدستور ديمقراطي علماني"[2].

واعتبر لحسن بروسكي مؤلف كتاب "الأمازيغيون أمام مصيرهم" الذي صدر في 2007 أن الحركة الثقافية الأمازيغية علمانية مناهضة لإدخال الدين في المجال السياسي مؤيدة لإبقائه في المجال الروحي الفردي، ودعا إلى تعميق النقاش حول الإسلام ومكانته في عصر الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الإثنية.. كما دعا أحمد أرحموش منسق جبهة أمياواي للعمل الأمازيغي إلى تشكيل جبهة لمواجهة الخطاب الديني الرسمي وذلك ضدا لما أسماه تهميش الأمازيغية وتوظيف الدين لطمس الهوية الأمازيغية عبر توظيفها للمقدس اللغوي والتاريخ العربي لعلمنة المغرب العربي[3].

ولقد برزت في الفترة التي اشتغل عليها تقرير الحالة الدينية إثارة إشكالية الرهانات الكامنة وراء التركيز على بعض القضايا دون غيرها في البحث في التاريخ الأمازيغي، والذي تتقاطع فيه الرهانات العلمية المطلوبة من أجل بناء معرفة سليمة مع رهانات إيديولوجية وسياسية أدت لبروز قضايا إشكالية في تأويل التاريخ الأمازيغي بالمغرب، لاسيما في ظل رؤية برغماتية في تقديم الماضي وتناول شخصياته وأعلامه، لم تتمكن من التحرر من أسر النظريات الاستشراقية التي شكلت الأساس العلمي للسياسة الاستعمارية التي استهدفت المغرب، وخاصة من حيث سعيها إلى

[1] أحمد عصيد "سياسة تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب"/ ص 119- الرباط 2009

[2] البيان الختامي: المؤتمر الوطني الثانية للشبكة الأمازيغية / 4-5-6 يوليوز 2008

[3] الملتقى الوطني الثالث للجمعيات الأمازيغية الديمقراطية المستقلة / انعقد يومي 10 و 11 ماي 2008 بالمرهورة

محاولة بناء هوية أمازيغية خالصة منفصلة عن التفاعل الإسلامي الأمازيغي بالمغرب ومنغلقة على مرحلة ما قبل دخول الإسلام للمغرب، وتغليب البحث في ميثولوجيا[1] وأسطورة ما قبل الإسلام على البحوث التاريخية، في الوقت الذي ينبغي دعم البحث في مختلف المراحل سواء ما قبل الإسلام أو بعده لتكوين معرفة موضوعية قدر الإمكان.

لقد برزت على مستوى هذه الرؤية مخاطر السقوط في انزلاقين:

- السقوط في إعادة إنتاج الخطاب الاستشراقي، باعتماده على العودة إلى التاريخ ما قبل الإسلامي للأمازيغي كنقطة لاستنباط الهوية "المفقودة" بحسب بعض الباحثين، بعاداتها وتقاليدها والبناء الثقافي والاجتماعي لمجتمع الأمازيغ ما قبل الإسلام، واعتباره لمرحلة ما بعد الإسلام مجرد مرحلة سطحية لم تتمكن من التجذر، وبناء الهوية الأمازيغية على الأساطير السابقة.
- السقوط في إعادة إنتاج مقولات الصدام في تأويل التاريخ الإسلامي الأمازيغي والمؤدية إلى نشر الطائفية بين مختلف روافد الهوية المغربية، عبر بناء أحكام متسرعة وأحادية حول علاقة الأمازيغ بالإسلام، ومن ذلك الحديث عن مقاومة الغزو الإسلامي.

5- الخطاب الأمازيغي والموقف من اللغة العربية

أدى الكشف عن وجود مقترح قانون للفريق الاستقلالي حول تعريب الإدارة والحياة العامة إلى بروز مواقف متباينة ساهمت في تجلية موقف عدد من الفعاليات الأمازيغية من العربية، فقد اعتبرت كنفدرالية الجمعيات الثقافية الأمازيغية بشمال المغرب مقترح قانون تعريب الإدارة والحياة العامة المحال على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في 2008 يتجاهل بشكل واضح واقع التعدد اللغوي بالمغرب وذلك بسعيه لفرض اللغة العربية والحرف العربي كلغة وكحرف وحيدين للكتابة والتعبير في مختلف جوانب الحياة العامة، كما طالبت حوالي 100 جمعية أمازيغية بسحب مقترح القانون حول التعريب.

ورد أصحاب مقترح قانون التعريب أن هذا المقترح ليس جديدا، بل يعود إلى سنة 1998 وطرحه لا يعني رفض الحرف الأمازيغي أو اللغة الأمازيغية، على اعتبار أن اللغة الأمازيغية لم تتم دسترتها بعد، وبناء عليه فمقترح القانون يبدو طرحه إصلاحا للوضع الحالي المخالف للدستور، والذي تسود فيه اللغة الفرنسية عمليا، كما لا

[1]- محمد أوسوس كوكرا في الميثولوجيا الأمازيغية - ص 21 الرباط- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية- 2007

يمكن التحدث عن استهداف اللغة الأمازيغية لأنها غير معتمدة الآن لا في الدستور ولا في الإدارات، كما أكد رئيس الجمعية موسى الشامي أن هذا المقترح لم ينشأ كرد فعل على الدعوة لترسيم اللغة الأمازيغية.

على صعيد آخر اعتبر أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، خلال لقاء جمعه بمسؤولين عن الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية، أن التحالف بين اللغتين العربية والأمازيغية "تحالف استراتيجي سيغني المشهد الوطني لغويا وثقافيا، ويقطع الطريق على نزعات الفرقة الواهية"[1].

6- الخطاب الأمازيغي والقضايا الإسلامية والتطبيع مع إسرائيل

مع مطلع 2007 ظهر توجه جديد في مسار بعض نشطاء الحركة الأمازيغية، أخذ على عاتقه مناهضة كل ما له علاقة بالعروبة والإسلام، وتقدم تصريحات ومواقف أحمد الدغرني الأمين العام للحزب الديموقراطي الأمازيغي غير المرخص به نموذجا لمثل هذه التوجهات فقد صرح لـ "قدس بريس" بقوله : "لقد أعاد الأمازيغ الاعتبار لأنفسهم من دون وجود أي دولة تقف وراءهم، فهم الذين أصبحوا قوة وتحولوا إلى تنظيمات وصعدوا من دورهم، بعد فشل مشاريع تعريب المنطقة، وصعود تيارات الصحوة الإسلامية، هذا الفشل فتح الباب أمام الأمازيغ في تونس وليبيا والمغرب والجزائر، ولم يعد هنالك في المغرب أو في غيره تيار يتغنى بالتعريب وأن الأمازيغ أخرجوا الرومان وديانتهم المسيحية من المغرب بعد أزيد من 400 سنة من الإحتلال، وأن مصير العرب عاجلا أو آجلا هو الرحيل ومعهم لغتهم وإسلامهم".

وفي المقابل أكد الدكتور محمد سدرة أنه في مقابل هذه الاتجاهات العنصرية التي تحاول سلخ الأمازيغ عن هويتهم، فإننا "نجد في داخل الحركة الأمازيغية أفرادا وجمعيات يهتمون بالأمازيغية باعتبارها قضية وطنية، وإحدى مكونات الهوية المغربية الإسلامية، وتعتني بالمطالب العادلة لها في إطار الوحدة والمرجعية الإسلامية"[2].

كما أبرز محمد المغراوي أستاذ التاريخ الإسلامي أن الحضارة الأمازيغية برزت بقوة مع مجيء الإسلام، وأن الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا قامت على أكتاف الأمازيغ وأن العصر الإسلامي شكل عهد بروز الحضارة الأمازيغية، بعد أن كانت ساكنة منذ آلاف السنين.

[1] جريدة التجديد: 29 / 4 / 2008

[2] ندوة مجلة البيان : القضية الأمازيغية بالمغرب؛ بين الهوية الإسلامية ومحاولة الاحتواء العلماني / 2008

ولوحظ خلال سنتي 2007 و2008 توجه جديد في مسار الحركة الأمازيغية يسعى إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني، هذا المسار الذي يعتبر حلقة مكملة للسياسة الجديدة التي تنهجها ضد كل ما له علاقة بالعروبة والإسلام، بدءا من حمل شعار الحكم الذاتي من أجل تحرير الأمازيغ مما أسموه "الاستعمار العروبي" إلى المطالبة بإنشاء دولة علمانية، إلى استفزاز مشاعر المغاربة والمسلمين بجمعيات "للصداقة اليهودية الأمازيغية والاسرائيلية الأمازيغية"، بلغ عددها 3 خلال 2008.

ويرجع محمد موحى نائب الكاتب الإقليمي للنهج الديموقراطي بالحسيمة -- والذي طرد من الحزب بعد انخراطه في مشروع تأسيس جمعية "الصداقة الريفية اليهودية" - ذلك إلى الرغبة في حماية الذاكرة المشتركة على اعتبار أن اليهود تربطهم علاقات تاريخية بالريف، إذ كانوا يسكنون بكل من الناظور والحسيمة. بحيث فسر الناشط الأمازيغي عبد الله أوباري والإطار في جمعية سوس العالمة الصمت المرافق لتأسيس الجمعية والتكتم عن أسماء مؤسسيها بالرفض الشعبي المغربي الذي يمكن أن يجهضها أو يحاصرها، متسائلا عن طبيعة العلاقة بين الأمازيغية وهي لغة، واليهودية وهي دين؟

وفي رد فعل بعض الفعاليات الأمازيغية التي ورد اسمها ضمن لائحة المؤسسين لجمعية "الصداقة الريفية اليهودية" نفى فؤاد العمري رئيس جمعية تويزا بطنجة أي علاقة له بمشروع تأسيس جمعية ريفية إسرائيلية وقال إن اسمه حشر ضمن أسماء اللجنة التحضيرية لهذا المشروع دون أن يكون على علم مسبق بالأمر ومن جهة أخرى اتخذت الكتابة الإقليمية للنهج الديموقراطي قرارا بإبعاد محمد موحى نائب الكاتب الإقليمي لهذا الحزب من هياكله التنظيمية بعد التصريحات والخطوات التي قام بها لتكريس التطبيع مع إسرائيل.

وفي يوم 14 فبراير 2008 أعلن بالحسيمة عن تأسيس جمعية "الصداقة الريفية الإسرائيلية"، تزامنا مع ما يسمى بـ "عيد الحب"، الأمر الذي أثار جدلا حول توقيت إعلان هذه الصداقة، وكان الجمع العام قد انعقد في ظل سرية تامة وتم تكوين مكتب من عشرة أعضاء وأسندت رئاستها إلى محمد موحى رئيس اللجنة التحضيرية للجمعية وأطلقت على الجمعية اسم الذاكرة المشتركة بدل تسمية جمعية "الصداقة الريفية الإسرائيلية"، وكان رئيس الجمعية قد أرسل ابنته القاصر إلى إسرائيل للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي للشباب المنعقد هناك وقد أثارت هذه المبادرة سخط الشارع في الحسيمة.

كما أقدم بعض نشطاء الحركة الأمازيغية على تأسيس جمعية سوس العالمة للصداقة الأمازيغية ـ الإسرائيلية يوم 20 يوليوز 2007، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة من

طرف أعضاء الجمعية الذين استنكروا أن يتم الزج بجمعيتهم في علاقة تطبيع مع الكيان الصهيوني.

كما شارك وفد أمازيغي في ندوة دولية نظمتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إسرائيل بين 17 و20 دجنبر 2007 تحت شعار "التسامح ونبذ العنصرية ونشر ثقافة الحوار والاحترام المتبادل والتفاهم"، وضم الوفد الأمازيغي أحمد الدغرني وعلي فضول عضو اللجنة التحضيرية لجمعية الصداقة الأمازيغية اليهودية، وخلال إقامتهم في "إسرائيل" استقبلت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بمقر وزارتها في القدس المحتلة الأمازيغ المغاربة.

ب- اللغة العربية بالمغرب:

تعيش اللغة العربية اليوم في ظل التحولات العالمية المعاصرة تحديات داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، مرتبطة بتحدي تطوير هذه اللغة وتسهيل قواعدها، والكتابة العلمية بها، وهو ما يطرح أمام الباحثين الاستفادة من التطورات المعاصرة الحاصلة في حقل اللسانيات.

وعرفت سنة 2008 تحولا نوعيا في ميدان اللغة العربية، فقد أطلقت مجموعة من المبادرات الرسمية والمدنية بهدف تشخيص وضع اللغة العربية وتطويرها.

♦ الاهتمام الرسمي باللغة العربية

وجه الملك محمد السادس رسالة إلى المشاركين في المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم المنعقد بالصخيرات في أبريل 2008 تحت شعار "التعليم في الوطن العربي والعولمة"، حيث أوصى بـ "تنمية اللغة العربية وتأهيلها، وجعلها تستفيد من دينامية خلاقة للبحث اللغوي في مجال الاستباق والتعريب والمصطلح العلمي، من أجل امتلاك تكنولوجيا المعلوميات، وضمان حضور أكثر وزنا في فضاءات الإعلام والاتصال". كما أصدر الوزير الأول عباس الفاسي منشورا بتاريخ 2008/04/22 يلزم فيه إدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية باستعمال اللغة العربية في جميع المجالات التي ترتبط بعلاقات الإدارة فيما بينها من جهة، وبينها وبين المواطنين من جهة ثانية.

♦ مقترح قانون لـ "تعريب الإدارة والحياة العامة"

تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في خطوة هي الأولى من نوعها بالبرلمان المغربي. وينص مقترح القانون والذي يتكون من 12 مادة في بعض مواده على :

- التزام الإدارات والمجالس الجماعية والمؤسسات العمومية والشركات الخصوصية والجمعيات والهيئات المختلفة والأفراد باعتماد اللغة العربية في الوثائق والمذكرات والمراسلات.
- ضرورة كتابة جميع اللافتات والإعلانات والملصقات التي تضعها المؤسسات العمومية وشبه العمومية والجمعيات والشركات والمحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية أو الخاصة على واجهاتها باللغة العربية.
- إنشاء أجهزة داخل الإدارات والمجالس الجماعية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والمصالح ذات الامتياز تعنى بسلامة اللغة العربية في وثائقها ومعاملاتها بما يكفل حسن تطبيق هذا القانون.

وقد تعرض المقترح لحملة عنيفة من قبل قسم من الحركة الأمازيغية لما ورد من لبس حول استهدافه للغة الأمازيغية، وهو ما نفاه معدوه.

♦ اللغة العربية في تقرير المجلس الأعلى للتعليم

ذكر التقرير أن نسبة التلاميذ المغاربة الذين يكتبون ويقرؤون باللغة العربية لا يتعدى 50 % بينما البقية لا تتقن اللغة العربية، وتجد صعوبة في فهمها والتعبير بها وذلك بالرغم من كون التلاميذ يفترض أن يتلقوا في نهاية التعليم الإلزامي ما يناهز 3800 ساعة تدريس باللغة العربية، و5000 ساعة في نهاية التعليم الثانوي، وهذه مدة زمنية يعتبرها بعض الخبراء كافية لإتقان استعمال أي لغة.

وأمام هذا الوضع الخطير حاول تقرير المجلس الأعلى للتعليم أن يوضح الأسباب الكامنة في تفسير هذه الظاهرة فحصرها في ثلاثة أسباب رئيسة :

أولها : يتمثل في التنوع اللغوي الذي يشهده المشهد التعليمي بالمغرب.

ثانيا : ضعف الطريقة المتبعة في تدريس اللغات.

ثالثا : محدودية تداول اللغة العربية خارج المدرسة.

♦ اهتمام المجتمع المدني باللغة العربية : تأسيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية :

يرأسها حاليا الدكتور موسى الشامي أستاذ الأدب الفرنسي، وقد تأسست بالرباط في 15 مارس 2008 من بين أهدافها :

- تدارس مختلف التحديات التي تواجه اللغة العربية والكشف عن المخاطر التي تهددها.
- تنمية دور اللغة العربية والكشف عن قدراتها التعبيرية في شتى الميادين.
- إبراز مكانة اللغة العربية في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها.
- العمل على التطوير المطرد للغة العربية على مستوى متنها وأدواتها ومواردها العصرية.
- العمل على استصدار القوانين التي تحمي اللغة العربية من التجاوزات المشينة، وعلى إحداث مؤسسات متخصصة لتدبير شؤونها.

وكان الداعي إلى تأسيس هذه الجمعية الحالة التي آلت إليها اللغة العربية والتي تبعث على الخوف من مستقبلها، وكذلك التغلغل الفرنكفوني في مؤسسات الدولة، وشيوع المخاطبة باللغة الفرنسية، وبعض الدعوات إلى تبني العامية عوضا عن العربية.

♦ مبادرات وأنشطة الجمعية

كانت أول مبادرة للجمعية هي لقاء الوزير الأول لمناقشة الوضعية التي تجتازها اللغة العربية بالبلاد، ولمناقشة مذكرة تضم مطالب بخصوص اللغة العربية تتمثل في صون هذه اللغة باعتبارها اللغة الرسمية والدستورية، وذلك في قطاعات الإدارة والتعليم والإعلام، وقد اعترف الوزير الأول بالصعوبات القوية التي تعترض الحكومة من أجل التقدم في موضوع اللغة العربية.

قامت الجمعية بالعديد من الأنشطة سواء من تنظيمها أو بالمشاركة فيها كان من بينها :

- ندوة "اللغة العربية في التعليم والإدارة والإعلام والمعلوميات" من تنظيم الجمعية المغربية في 2008/03/15 بالرباط، وقد حاضر في هذه الندوة كل من الأساتذة عزالدين البوشيخي من كلية الآداب بمكناس، والحاج حمو الخليفة

كاتب عام كلية علوم التربية سابقا، وحسن السرات صحفي بالجزيرة نت، وعبد الرحمن الخالدي من أكاديمية الدار البيضاء، والأستاذ عبد الهادي السودي من المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية.

• ندوة "التعريب بين الواقع والإيديولوجيا" من تنظيم جمعية الاتحاد النسائي الحركي في 2008/09/27.

• ندوة "جميعا من أجل الدفاع عن اللغة العربية" من تنظيم فرع الجمعية بوجدة بتنسيق مع المجلس العلمي المحلي بوجدة ومركز الدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

• ندوة "واقع اللغة العربية اليوم..التحديات والآفاق" في 2008/09/18 بالرباط من تنظيم الجمعية بمشاركة المقرئ أبو زيد الإدريسي والمخرج المسرحي عبد الكريم برشيد وبحضور الدكتور المهدي المنجرة.

• رسالة الجمعية إلى أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لتدارس "سبل التعاون في مجال مقاربة الوضعية اللغوية بالمغرب، وتمكين الجمعية من بسط رأيها في الموضوع رفعا لكل التباس بين الهيأتين".

• زيارة وفد من الجمعية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وذلك لتدارس سبل الدعم من أجل فرض احترام دستورية اللغة العربية في مجال الإعلام والإدارة والتعليم، ولحماية الشارع العام من التلوث اللغوي الناتج عن هيمنة اللغة الفرنسية على واجهات المؤسسات والمحلات التجارية.

♦ مؤتمرات وندوات علمية عن اللغة العربية

شهدت سنة 2008 أيضا العديد من الندوات والمحاضرات العلمية من أجل التحسيس بالخطر المحدق باللغة العربية من جهة، ومن أجل دراسة التحديات التي تعترض اللغة في سبيل تداولها وإعادة الاعتبار لها داخل المؤسسات والإدارات، ويمكن رصد أهم هذه الندوات في ما يلي:

* ملتقى فجيج الرابع حول "اللغة العربية والتحديات المعاصرة" المنعقد أيام 3 ـ 4 ـ 5 ربيع الثاني 1429 الموافقة لـ 10/ 11/ 12 أبريل2008.

حيث دعا المشاركون في هذا الملتقى إلى العناية بجانب التعريب في المؤسسات التعليمية الخاصة، والحد من التغلغل الفرنكفوني في البرامج التعليمية، والعمل على القضاء على الأخطاء اللغوية الشائعة بكثرة في إعلامنا المقروء والمرئي

والمسموع حفاظا على سلامة العربية، وذلك بواسطة هيئات أو لجان للرصد والمتابعة، كما دعا المحاضرون السينمائيين والمسرحيين إلى اعتماد العربية الفصحى في الأفلام والعروض المسرحية حتى تساهم في انتشار هذه اللغة عند عموم المغاربة.

كما طالب المشاركون بالمسارعة إلى إخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية إلى النور وهي التي صدر ظهير شريف في شأن تأسيسها في شهر يونيو 2003.

• المؤتمر الدولي حول "اللغة العربية والتنمية البشرية : الواقع والرهانات" في 15 أبريل 2008 من تنظيم مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، بتعاون مع المجلس العلمي المحلي ورئاسة جامعة محمد الأول بوجدة. وذلك بحضور نخبة من المفكرين والباحثين، من بينهم رفعت السيد أحمد رئيس مركز يافا للدراسات الاستراتيجية بمصر، و محمد الأوراغي، والشاهد البوشيخي مدير مركز الدراسات المصطلحية بفاس، ومحمد خاقاني أصفهاني مدير جمعية اللسان العربي الدولية بإيران، وموسى الشامي رئيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية بالمغرب، وليلى بلخير من معهد الأدب واللغات بالجزائر.

وقد تضمنت هذه الندوة مجموعة من التوصيات جاءت في أربعة مستويات :

1- المستوى المنهجي من خلال الدعوة لبناء مناهج دراسية تراعي خصوصية الأمة، وتأخذ بمعيار الجودة مع الانفتاح الواعي على الآخر، إضافة للدعوة لإنجاز معجم لغوي.

2- مستوى المؤسسات وذلك بدعوة المؤتمر لتفعيل النصوص القانونية التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مؤسسات الدول العربية، ودعوة مراكز البحث لتوجيه مساراتها البحثية في تطوير مناهج اللغة العربية وتشجيع الباحثين للإسهام في جهود الترجمة والتعريب، كما دعا المؤتمر لإنشاء مكتبة إلكترونية تتضمن قواعد بيانات باللغة العربية، واتحاد دولي للجمعيات الأهلية المعنية باللغة العربية، ومركز عربي للتخطيط اللغوي.

3- المستوى التقني والحضاري دعا المؤتمر إلى التأكيد على أهمية توطين المعرفة باللغة الأم، واستضافة بعض الباحثين المستشرقين الذين خدموا اللغة العربية، وكذا دعوة رجال الأعمال للاستثمار في الصناعة المعجمية والترجمة الآلية، والانفتاح على الشعوب غير العربية بتعليم اللغة العربية.

4- المستوى الإجرائي دعا المؤتمر في هذا المجال إلى إشراك معلمي اللغة العربية ومشرفيها في وزارات التعليم في مؤتمرات اللغة العربية، وكذا تكريم الهيئات الإعلامية التي ترتقي في مستواها اللغوي، إضافة لدعوة اللسانيين إلى تفصيح اللهجات العربية، وتسمية القاعات والمؤسسات العلمية بأسماء العلماء اللغويين، ورفع ما تقرر من توصيات للجهات المسؤولة.

ت- تحديات اللغة العربية:

♦ الدعوة إلى الدارجة

يرتكز الخطاب المؤطر لهذا التوجه على أسس تعتبر أن الدارجة تمثل لغة الحفاظ على الهوية والخصوصية المغربية واللغة الأصلية للتواصل، وأن تهميشها يعتبر مناقضا للديمقراطية على أساس أنها الحل السحري لمعضلة التعليم في المغرب، وتسهم في محاربة التطرف والإرهاب، كما يهدف هذا الخطاب إلى الدعاية لسياسة لغوية قائمة على التخويف من العربية والترويج لسياسة قائمة على التلهيج لإضعاف العربية وخدمة الفرنسية.

ويمكن إجمال ادعاءات الانتصار للدارجة في :

- الدارجة لغة الهوية.
- الدارجة هي اللغة الأصلية.
- الدارجة هي لغة التواصل.
- تهميش الدارجة يناقض مبدأ الديمقراطية.
- الدارجة مدخل لحل أزمة التعليم، لأن الطفل لا يتعلم إلا بلغته الأصلية، (مناهضة سياسة التعريب).
- الدارجة تأكيد على الخصوصية المغربية تجاه المشرق والمشارقة.
- دعم الدارجة يحد من التطرف والتعصب.

يتضح من خلال هذه الدعاوى أن الفرنكفونية أدخلت إلى حلبة الصراع اللغوي القديم عنصرا جديدا هو الدارجة المغربية، غير أن هذا النقاش انزاح عن مساره العلمي الأكاديمي الهادئ نحو تعميمات إيديولوجية غير مسوغة علميا، ويمكن مناقشة ذلك بالقول بأن الدارجة هي لغة الهوية يخفي إيديولوجيا ثاوية هدفها فصل الثقافة المغربية ذات الجذور المتعددة عن عمقها الاستراتيجي الإسلامي والعربي،

حيث يرى محمد الرحالي أنه بعدما كان التقسيم / الصراع في السياسة الفرنسية الاستعمارية القديمة بين "البربر" و"العرب"، أصبح التقسيم / الصراع في السياسة الفرنكفونية الجديدة بين المغاربة (أمازيغ وعرب) والعالم العربي، بدعوى أن هناك هوية مغربية متميزة، وكأن الهوية العربية أجنبية! ويتضح من ذلك الأهداف السياسية المبيتة والمشروع الضمني البديل الذي هو التمكين للفرنسية كلغة للعلم والحداثة في مقابل الدارجة كلغة تقليدية لا تساهم في التقدم الحضاري، حيث تعمل الدعاية الفرنكفونية كما يرى محمد الرحالي جادة لتركيز فكرة الصراع القديمة بين اللغات الوطنية واللغة العربية لتسهيل المجال أمام الفرنسية بوصفها الملجأ والمنقذ الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالنسبة للتحديات التي ترتبط بتهميش اللغة العربية الفصحى في مجال البحث العلمي والإعلام وكذا القطاعات الحيوية بالمغرب حيث أكد عبد الصمد بلكبير في تصريح صحفي للتجديد في 2007 وجود عملية اغتيال وقتل بطيء للغة العربية الموروثة الكلاسيكية التي تعد لغة القرآن الكريم، وهوما يتم عبر مستويات متعددة، أهمها فصل اللغة العربية عن التخصصات ذات الطبيعة العلمية في الجامعة، والذي يعتبر خنقا وقتلا للغة لأنه يفصلها عن العلم وعن المعرفة، والعملية الثانية موازية لها، وتتمثل في تهميش اللغة العربية عن القطاعات الأكثر حيوية ومردودية في الاقتصاد الوطني، مثل قطاع الأبناك بالدرجة الأولى وفي الصناعة والتجارة، وأيضا استمرار عزلها وإلغائها في الإدارة العمومية، بما في ذلك القطاعات المدنية منها، مثل الجماعات المحلية والغرف الصناعية إلخ، ثم تقوية ما يعرف باللهجة الدارجة، وأكبر مظهر لذلك هو الإذاعات الخاصة التي وقع الترخيص لها وبعض الصحف المشكوك في خلفياتها وأهدافها، حيث تستعمل الدارجة ليس باعتبارها أختا للفصحى، بل باعتبارها عدوة ومنافسة لها، كما توظف الأمازيغية لتصبح خصما للفصحى وشقيقة للفرنكفونية.

وفي السياق نفسه يفكك عبد القادر الفاسي الفهري في مقالته بيومية العلم "العربية، الاستراتيجية والأمن" يوليوز 2008. الدعاوى التي تتحدث عن القطيعة بين لغة المدرسة ولغة البيت لضرب العربية الفصحى ويقول في دراسته "العربية، الاستراتيجية والأمن" : "إنك لا تحتاج إلى أن تكون خبيرا لسانيا لتفكك هذا التفكير المخادع، والمتهور والبتري. إنه تفكير بعيد عما نعرفه عن واقع اتصال اللغات، في محيط التعدد اللسني واللغوي في مختلف البلدان، بعيد عن واقع تفاعل اللغات في النمو المعرفي، بعيد عن الواقع المقارن للحلول، أما عما نعرفه عن لغات

المدرسة وعلائقها باللغات المتداولة خارجها، أو الروائز الموظفة لتشخيص ما يسميه هؤلاء الجامعيون "بالقطيعة" بين لغة المدرسة ولغة البيت، إلخ".

ويكشف هذا التحامل على اللغة العربية الذي يقوده بعض الفرنكفونيين والصحفيين محاولة استهداف الهوية الإسلامية وقطع التواصل مع القرآن الكريم والسنة النبوية، وعزل المغرب عن عمقه العربي، ويظهر هذا في الدعوة إلى الدارجة التي تؤدي إلى تعميق الأمية العربية وتعميم الأخطاء اللغوية وتكريس التخلف العلمي، فالعامية كما يعتبرها ذ.محمد السيدي في تصريح لرويترز "لا قيمة مضافة ستقدمها، فهي ستؤخرنا حتى نضع لها معيارا، بيد أن لنا لغة جاهزة ما ينقصها هو الإنفاق عليها ماديا لتحديثها كصناعة المعاجم وتمويل الأبحاث عنها (...) يجب أن نحدد الهدف من الإعلام الذي نريده هل الترفيه أم هو أداة لنقل المعرفة وتنمية المجتمع ثقافيا. (...) إذا كان المقصود هو الترفيه فالعامية صالحة في هذه الحالة لكن إذا كانت الغاية هي التنمية الثقافية ونشر المعرفة فيجب استعمال لغة أقرب ما تكون إلى اللغة الأكاديمية أو المستعملة في مجال التعليم. (...)ويذهب الأستاذ السيدي في نفس الاتجاه عندما يعتبر أن فرضية التآمر على اللغة العربية "أمر غير مستبعد" واستعمال اللغة العربية "ليس بالضرورة استعمال لغة العصر الجاهلي أو العباسي فاللغة غير متحجرة وشأنها شأن باقي اللغات تتطور وتكتسب خصائص تجعلها مواكبة للعصر".

كما أن هناك إصرارا على توظيف الدارجة في خدمة الفرنكفونية، رغم أن "الدارجة المغربية تتسم بصعوبة أكبر في أنظمتها للتسمية، والتركيب والنطق ولبناء الدلالة، أكثر مما تتسم به العربية الفصيحة العصرية. وأحد المؤشرات على هذه الصعوبة أن الدراسات الوصفية المتوفرة لهذا النظام اللهجي (واللهجات العربية الأخرى كذلك) أقل تفصيلا ودقة وتطورا، مقارنة مع وصفيات اللغة العربية المعيرة (حتى لانقول إنها ضعيفة وغير ملائمة) لتتحول الدارجة إلى لغة للمدرسة، تحتاج إلى جهود كبرى في التقعيد والتعيير، تؤدي إلى تأخير المغرب عدة عقود. والأذكى من هذا أن ازدواجية جديدة ستحل أوتوماتيكيا بين اللغة المعيرة الجديدة واللهجات المتداولة الجديدة، مع مساوئ ضخمة؟ القطيعة مع لغة العلوم والتراث الحي، ولغة ذات رمزية متميزة، ولغة ذات مؤشر تواصلي مرتفع، وذات قوة اقتصادية لايستهان بها، إلخ. فحل شفرة أوكام في الازدواجية العربية المغربية يبدو انتحاريا بالنسبة للغة الهوية في التعليم، مؤديا بالضرورة إلى تخليها عن مكانتها لصالح اللغات الأجنبية" بحسب الخبير عبد القادر الفاسي الفهري.

إن الحديث عن الانتقال إلى مرحلة ما بعد الازدواجية اللغوية مقولة مضللة، فليس بالمغرب ازدواجية بل هناك سيطرة وسيادة مطلقة للفرنسية، باعتبارها أداة سيطرة فرنكفونية يتم فيها سجن اللغة العربية الفصحى في المساجد وبعض المؤسسات التعليمية.

ومن جهة أخرى تبرز التراتبية التي تربط العربية الفصحى بالعامية بكون الأولى تمثل اللغة العالمة (العليا) ولغة الرفعة والسيادة ولغة الدولة ولغة التقدم واللغة التي تحفظ لنا العلاقة مع التراث ومع الماضي، بينما الدارجة هي لغة التواصل اليومي ولغة الحياة، وهي اللغة الشعبية ولغة التعبير، خصوصا في الغناء، كما أن من التحديات القيمية للدارجة كذلك خدمتها للتفكك القيمي وذلك عبر الخطاب السوقي والمبتذل والمخل بالحياء والذوق، بين الدراجة ولهجة الشارع.

د- الفرنكفونية:

تمثل الفرنكفونية حركة فكرية وقيمية ذات رهانات اقتصادية وسياسية ودولية، ولهذا فهي تتجاوز تعليم اللغة الفرنسية والتي تبقى من اللغات ذات الانتشار بالمغرب فضلا عن وجود جالية مغربية بقدر تعدادها بحوالي مليون مغربي مقيم في فرنسا، مما يقتضي التمييز بين الفرنسية كلغة ذات وزن وحضور يمثل الانفتاح أمرا مطلوبا وبين الفرنكفونية بما هي برنامج ترعاه فرنسا لدعم سياساتها واقتصادها، وهو الأمر الذي يجعل الفرنكفونية في حالة تدافع وتوتر مع اللغات الوطنية في البلدان التي تتوجه إليها فرنسا بتلك السياسة.

ويمثل المغرب نموذجا متقدما في هذا المجال، حيث تشمل شبكة المراكز الفرنسية بحسب معطيات نافذة هذه المراكز في موقع سفارة فرنسا بالرباط على الإنترنت ما مجموعه 8 مؤسسات بكل من أكادير ومكناس والبيضاء وفاس ومراكش ووجدة والرباط وطنجة، بالإضافة إلى ثلاثة فروع مرتبطة بتلك المراكز بكل من القنيطرة والعرائش وتطوان، وتوفر من خلال ذلك 13 مكتبة تقدم ما مجموعه 380 ألف وثيقة يبلغ عدد منخرطيها 33 ألف منخرط فضلا عن 600 ألف زائر، وذلك بميزانية تبلغ 13 مليون أورو منها 3.5 مليون أورو منحة من الحكومة الفرنسية.

أما على مستوى البعثة التعليمية الفرنسية فيبلغ عدد التلاميذ 28100 تلميذ 60% منهم مغاربة، وذلك في شبكة من المدارس هي الأكبر بالنسبة للمدارس الفرنسية في العالم ضمنها 23 تابعة لوكالة التعليم الفرنسي في الخارج، و7 تابعة

لمكتب التعليم الجامعي الدولي، بالإضافة إلى 7 مدارس خاصة تستفيد من إشراف وزارة التربية الفرنسية، كما رخصت وزارة التربية الوطنية بالمغرب لأربع مدارس إضافية.

وعلى مستوى النشر، فقد انتقل عدد الكتب المدعومة من قبل مصالح التعاون والعمل الثقافي بسفارة فرنسا بالرباط من 668 كتابا في سنة 1995 إلى 1241 كتابا في سنة 2005 وتضاعف عدد الناشرين المدعومين خمس مرات وذلم بحسب أحدث المعطيات التي يقدمها موقع هذه المصلحة عل الإنترنت.

وقد بث قناة الجزيرة برنامجا هاما حول "الفرنكفونية في المغرب" 2009/2/27 تضمن تصريحات دالة حول الانتشار الفرنكفوني في المغرب، وقد اعتبرت أسماء المرابط (كاتبة باللغة الفرنسية) أن "هناك مآرب سياسية كثيرة وراء هذه الفرنكوفونية، كنا نتمنى أن يكون الهدف ثقافيا لا غير ولكن للأسف أحببنا ذلك أم كرهنا فالفرنكوفونية تمرر سياسة أيديولوجية استعمارية لها أهداف اقتصادية وسياسية وهي تحاول أن تروج لهذه اللغة ليس باعتبارها جسرا للتواصل مع الثقافة العربية والإسلامية مثلا بل لكي تروج فقط للنخب التي تحمي مصالحها"، أما رجل الأعمال نور الدين عيوش فقد قدم شهادة مؤثرة حيث قال" إنه استخفاف بذكائنا ففي مجال الإشهار أو الصحافة أو التلفزيون كان ينبغي أن نخصص للفرنسية حيزا ضيقا لا غير ولذلك اعتبرت ذلك استخفافا بذكائنا وعليه فالسؤال الذي علينا طرحه هو لماذا كان الأمر هكذا؟ لأن المشهرين وهم زبناء الشركات قد درسوا في فرنسا ولذلك فهم فرنكفونيون، ومبدعو الرؤية الإشهارية فرنكفونيون للأسف فالإبداع غير متطور عند العرب فالمدارس المغربية والعربية لا تهتم أبدا بالخيال والإبداع"، وكشف المحامي عبد الرحمن بن عمر عن أنه "سبق للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن راسلني بالفرنسية فأرجعت له المراسلة طالبا منه ترجمتها إلى العربية فرفض، فرفعت عليه دعوى أمام القضاء المغربي، المحكمة الإدارية بالرباط التي قضت في مواجهته بتعويض معين، ولكن الحكم إذا كان راقي في منطوقه فلم يرقني في أسبابه ذلك أن الحكم نص على أنه إذا كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية طبقا للدستور فإن الإدارة المغربية ليست ملزمة بمراسلة المواطنين بها اللهم إلا إذا ألح المواطنون المرسل إليهم أو المخاطبون بهذه الرسمية، ولكن هذه التعلة غير مقبولة لأن الرسمية تقتضي المراسلة سواء طالب بذلك المواطنون أم لم يطلبوا خصوصا وأنه ماذا عسانا أن نفعل لو أصرت الإدارة كما فعلت معي على عدم الترجمة؟ هل نلجأ إلى القضاء ونحن نعلم أن هذه القضية كلفتني ما لا يقل عن ثلاث سنوات كنت استأنفتها ولكن الحكم تأكد من طرف المجلس الأعلى. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رغم أنه صدر عليه

حكم بأداء تعويض معين واستأنفت له على التعويض بعد أن رفض التنفيذ لسنتين وصدر حكم آخر على مديره لتعويض معين لأنه تلكأ في التنفيذ فلا زال يستعمل الفرنسية وجميع المكاتبات دياله والإدارة كله، وجميع الإدارات المغربية كلها الآن تستعمل الفرنسية ولم تستعرب أبدا باستثناء بعض الإدارات مثل وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية مثل وزارة العدل مثل وزارة التعليم العالي، تتحمل الدول المغربية وإدارتها المسؤولية الأساسية في ذلك ويتحمل البرلمان كذلك والسلطة التشريعية المسؤولية، كيف ذلك؟ أولا لأنه لحد الآن المفروض أن البرلمان يصدر قانونا يرتب جزاءات معينة على عدم استعمال اللغة العربية من قبل الإدارات والمؤسسات العمومية". وهي شهادات دالة عن واقع يزيد من أزمة الوضع اللغوي بالمغرب.

القناة الثانية و "الفرنكفونية"

إذا كانت المقتضيات القانونية أطرت بشكل مستوف ضمان مبدأ التعددية والإنصاف في ولوج وسائل الإعلام السمعي والبصري، وزاد قرار الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في وضع معاييرها، والتزم بإعداد تقارير عن التعددية في كل وسائل الإعلام العمومية والخاصة، فإن هناك قضايا أخرى لم تشملها كل هذه الاعتبارات، ومن ذلك قضية اللغة العربية، فباستثناء ما تضمنته ديباجة القانون رقم 77,03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري من ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي للأمة في غناه وتنوعه، فإن المعيار الوحيد المعتمد لمعرفة مدى التزام وسائل الاتصال السمعي والبصري بشقيه العمومي والخاص هو ما ورد من شروط في دفتر التحملات.

وبالنظر إلى ما تضمنه دفتر التحملات التي التزمت به شركة سورديا القناة الثانية بخصوص التنوع اللغوي والثقافي، فإن القناة الثانية التزمت ببث 70 بالمائة من البرامج باللغة العربية، وبرنامج يومي باللهجة الأمازيغية وباقي التعابير الأخرى التي يمتاز بها المغرب، وإذا كان دفتر التحملات قد أعطى للقناة الثانية فترة انتقالية تتدرج فيها من بث 60 في المائة من البرامج باللغة العربية سنة 2006 و65 في المائة سنة 2007 فإن تعامل القناة الثانية مع هذه الشروط يتسم بكثير من الالتباس، إذ تعمد إلى استعمال الدارجة بديلا عن اللغة العربية في كثير من البرامج. وعلى الرغم من غياب أرقام علمية تكشف مدى التزام القناة الثانية بهذه النسبة- وهو الأمر الذي ينبغي للقناة الثانية أن تبادر بتضمينه في تقاريرها السنوية ما يثبت التزامها بمقتضيات هذه الشروط حسب ما تنص عليه المادة 48 من القانون المنظم للاتصال السمعي

البصري- فإن التوجه الفرنكفوني يبقى هو الإطار العام الذي يحدد مضمون البرامج وأهدافها. ويمكن أن نلمس معالم هذا التوجه الفرنكفوني في المؤشرات الآتية:

- هيمنة اللغة الفرنسية هي لغة التواصل والإدارة داخل أروقة القناة الثانية: فجميع الاجتماعات التي أدارها سواء المدير السابق أو الحالي مع رؤساء الأقسام والمصالح تتم باللغة الفرنسية، وجميع الوثائق والمراسلات الإدارية التي تتحرك بين المصالح المكتوبة باللغة الفرنسية، ولغة التقارير والبلاغات والتدقيق المالي هي اللغة الفرنسية.

- الرعاية الخاصة للبرامج التي تبث باللغة الفرنسية، إذ تحظى بأحسن الإمكانيات واللوجستيك والديكور، بخلاف البرامج التي تبث باللغة العربية، فإنها لا تحظى إلا بالمتواضع من الإمكانيات.

- يحظى الموقع الإلكتروني (النسخة الفرنسية) باهتمام كبير، حيث يتضمن كل التفاصيل الضرورية عن البرامج وتوقيتها ونوعيتها، بينما لا يكاد يجد المتصفح في النسخة العربية أدنى المعلومات والمعطيات عن هذه البرامج مما يضطره إلى البحث النسخة الفرنسية.

- جل البرامج ذات الصبغة الاقتصادية والعلمية تبث باللغة الفرنسية، بما يعطي الانطباع بأن لغة الاقتصاد والعلم لا يمكن أن تكون إلا الفرنسية، أما اللغة العربية فهي عاجزة عن مواكبة التطور العلمي.

- المضمون الثقافي للعديد من البرامج يمضي في اتجاه إشباع رغبات لا تمت بصلة إلى الشرائح العريضة من المجتمع المغربي، إذ في الغالب ما تمثل رغبات أقلية محدودة في المجتمع، تتبنى القيم الثقافية الفرنسية، وهو ما يلاحظ في طبيعة بعض البرامج كاستديو دوزيم.

وهي مؤشرات لا تنفي حصول تطور نحو الانفتاح على برامج توعية ناجحة كمسابقة مواهب في القرآن الكريم والذي تحول إلى حدث مغربي ذا جاذبية كبيرة.

7- على المستوى المذهبي (التشيع):

عرفت سنتي 2007 و2008 تحولا في مسار حركة التشيع بالمغرب، وعلى الرغم من ندرة المعلومات حول عدد الذين تشيعوا والأطر التنظيمية التي تجمع الحساسيات المحسوبة على الجسم الشيعي في المغرب، إلا أن الحراك الشيعي المرصود في جملة من المحطات يؤشر على تطور نوعي في استراتيجية نشر التشيع في المغرب، إذ بدأت تظهر مؤشرات على تبلور جنيني لفكرة تنظيم ممثل للطيف الشيعي في المغرب، ويعلن عن ارتباطه ببعض المرجعيات الفكرية الشيعية، لكنه في نفس الوقت يركز على التأصيل التاريخي للفكرة الشيعية في المغرب، وهو المسار الذي يبدو أن تطورات سنة 2009 أدت لإجهاضه.

مرتكزات خطاب نشر التشيع بالمغرب

♦ المرتكز التاريخي

يسعى بعض المثقفين ممن أعلنوا تشيعهم الفكري في المغرب إلى البحث عن جذور الفكرة الشيعية في المغرب من خلال الحديث عن شيعية المولى إدريس الأكبر، وأنه أول من أدخل الفكرة الشيعية إلى المغرب، بل إن بعضهم ذهب بعيدا في التأصيل التاريخي للفكرة الشيعية في المغرب. واعتبر أن المولى إدريس هو أول من نشر المذهب الإمامي في المغرب، وفي الحقيقة لا يعرف عن الإمام إدريس الأكبر أي المذاهب كان ينتحل، إذ لم يؤثر عنه ما يفيد دعوته إلى مذهب من المذاهب، والقول بأنه كان شيعي المذهب زيديه لا دليل عليه، لا في أقواله المأثورة ولا في خطبه المنثورة، وكذلك كان ولده من بعده، إلا أن القول بسنية ولده المولى إدريس الأزهر قريب لا يستبعد إذا علمنا أن كاتبه عبد الله بن مالك الأنصاري كان مالكيا، وأن قاضيه عامر بن محمد بن سعيد القيسي كان أحد تلامذة الإمام مالك بن أنس الذين سمعوا منه ورووا عنه.

ومن بين ما يتشبث به بعض الشيعة في سبيل الاحتجاج لشيعية المغرب قول محمد بن تومرت بالعصمة وادعائه للمهدية إذ هذه من أخص معالم التشيع، إلا أن الأمر ما يزال محط نقاش.

- **المرتكز العقدي**

حيث يتم الاستناد إلى محبة المغاربة لآل البيت واحتفائهم بهم، وذلك على الرغم من أن محبة المغاربة لآل البيت إنما كانت اتباعا لوصية رسول الله، فكان حبهم لآل البيت "حب تشرع لا حب تشيع"، ولم يتعد حبهم الدخول والانتساب إلى الفرق الزاعمة لمحبتها لآل البيت.

- **المرتكز الاجتماعي**

ومن بين ما يذكر في هذا السياق بعض العوائد الموغلة في القدم، كما درج عليه بعض المغاربة -لا كلهم- من رسوم وطقوس مشابهة لبعض الطقوس الشيعية في ليلة عاشوراء.

- **المرتكز السياسي**

ويتمثل في استغلال الانتصار الذي حققه حزب الله سنة 2000 على إسرائيل، لاسيما وأن الفصل في أذهان الجماهير العريضة المتعاطفة مع المقاومة الإسلامية بين المذهبي والسياسي يبقى أمرا صعبا، خاصة وأن الإقبال على قناة حزب الله الفضائية "المنار" بعد تحرير جنوب لبنان تضاعف بشكل كبير داخل البلدان العربية، وهي القناة التي تزاوج في خطها التحريري بين خط المقاومة وبين الجانب المذهبي، والذي يظهر بشكل أكثر وضوحا في أيام عاشوراء، وبشكل أخف في البرامج ذات الطبيعة الدينية والدعوية. كما كان لانتصار المقاومة الإسلامية في حرب تموز 2006 الدور الأكبر في نقل حزب الله وقيادته – حسن نصر الله – إلى مركز الرمزية القيادية لدى الجماهير العربية الإسلامية، بحيث أفادت نتائج العديد من استطلاعات الرأي التي تجرى حول شخصيات السنة على أن حسن نصر الله كان شخصية سنة 2006 بدون منازع، وهو الأمر الذي كان له تداعيات مذهبية، إذ شكل الانتصار الأول والثاني لحزب الله أرضية إسناد قوية للمجموعات الشيعية التي كانت تتحرك في المغرب، وإن كانت أحداث بيروت 2008 - التي نزل فيها حزب الله بكل قوته للسيطرة على شوارع العاصمة ببيروت - ذات أثر سلبي شوش على صورة الانتصار الذي حققته المقاومة، كما شوش على تحركات المجموعات الشيعية بالمغرب.

♦ الانتشار الجغرافي للتشيع

مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وإعلانها الرسمي عن نيتها في تصدير الثورة إلى العالم، بدأت المخاوف في البلدان السنية من خطورة المد الشيعي، لاسيما وأن الثورة الإسلامية قدمت نموذجا سياسيا للتحرر من ربقة الإمبريالية والتبعية، وحملت تطلعات الجماهير الشعبية المسلمة في العديد من البلدان العربية، وهو الأمر الذي جعل العديد من الأنظمة السياسية العربية تحذر من خطورة التشيع على الوحدة المذهبية لبلدانها.

وسبق أن أصدر علماء المغرب في بداية الثمانينيات فتوى تبين موقف علماء المغرب من معتقدات الإمام الخميني، وتعرب عن مخالفتها لمذهب المغرب المالكي وعقيدته السنية.

وقد تعاملت الحركة الإسلامية المغربية بنحو مختلف مع تداعيات الثورة الإسلامية بإيران، فكان هناك اتفاق حاصل بين أطيافها على أهمية هذا الحدث، لكن الوعي بمخاطر التأثير العقدي والفقهي كان حاضرا، حيث تم التحذير من التداعيات العقدية لهذه الثورة الإسلامية على المغرب، ومن إمكان توسع المد الشيعي في المغرب، بيد أن الحديث عن ضعف حركة نشر التشيع في المغرب خلال الثمانينيات لا ينفي تأثر الأفراد ببعض الكتابات الفكرية الشيعية التي كانت تقدم مادة فكرية قوية، وقد كان لدراسة بعض الطلبة المغاربة في لبنان دور في تشيع بعض الطلبة المغاربة.

وقد عرفت الساحة الجامعية بمكناس حراكا منظما من قبل هذه الحساسيات الشيعية، التي حاولت في مرحلة لاحقة مد جسور التنسيق مع بعض الطلبة الذين تشيعوا في مدينة طنجة، وضمن هذا الحراك، سجل انتشار كتابات المرجع الشيعي محمد حسين فضل الله.

أما في مدينة طنجة، فقد دخلت كتب الشيعة إليها في وقت مبكر من القرن الماضي، وكان من أوائل هذه الكتب كتاب "النصائح الكافية لمن يتولى معاوية" لابن عقيل الحضرمي الزيدي في طبعته الحجرية بسنغافورة والتي طبعت من قبل مهاجرة اليمن من الزيدية، وهو كتاب في الطعن في معاوية، وكان من أبرز المتأثرين بهذه الكتب الشيعية بعض المتصوفة، وبعض الطلبة الذين هاجروا إلى بلجيكا ممن حفظوا القرآن ودرسوا بعض المتون العلمية، وكانت السمة التي تبرز ميولاتهم الشيعية شدتهم على أهل السنة وتوقحهم على الصحابة، وانتقل ذلك في مرحلة لاحقة إلى التجار والعمال بأوربا، وترجمت هذه الحركية الشيعية بطنجة بإنشاء مكتبة شيعية مع بداية التسعينيات تستقدم كتب المراجع والمفكرين الشيعة.

◆ المؤشرات الديموغرافية للتشيع

تميل بعض الكتابات الشيعية إلى تضخيم نسبتهم العددية في العالم، لكن في حالة المغرب لا نتوفر على أية معطيات مستقاة من مصادر شيعية تتحدث عن أرقام لعدد الشيعة في المغرب، ويعود الأمر إلى تخوف الجهات الشيعية من أن يؤدي الكشف عن هذه الأرقام إلى دفع السلطات المغربية إلى تكثيف المضايقات والملاحقات الأمنية في صفوف المجموعات الشيعية.

في المقابل تجنح التقارير الرسمية إلى التقليل من حجم الظاهرة لدواع في أغلبها أمنية وسياسية، وذلك حتى لا تدفع تيارات مدنية وبخاصة الحركة الإسلامية لاستثمار ورقة الوحدة المذهبية والحفاظ على الأمن الروحي لتوجيه انتقادات لاذعة إلى التدبير الحكومي للسياسات الدينية بالمغرب.

وحدها التقارير الغربية هي التي تنضح بأرقام تتحدث عن عدد المتشيعين في المغرب، إذ تفيد بعض هذه المصادر أن إيران نجحت في تشييع سبعة آلاف مغربي كما ذهب إلى ذلك الباحث اليهودي من أصل مغربي "أوليفي كيطا"، بينما أفاد تقرير صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية وجود ثلاثة آلاف متشيع في المغرب.

على أنه يصعب الوثوق بهذه المصادر الغربية في ظل رهان السياسات الأمريكية والأوربية والصهيونية على فك ارتباط إيران بمحيطها العربي والإسلامي وتوظيف ورقة التشيع لخلق نزاعات وتوترات دبلوماسية بينها وبين دول العالم العربي والإسلامي، ناهيك عن سياسة التهويل التي تعتمدها هذه المصادر والتقارير الغربية التي تحاول تصوير المغرب كبلد للتعدد الديني والمذهبي حتى يتسنى الضغط عليه بهذه الورقة للتمكين للمسيحية والحركات التبشيرية للتحرك بكل حرية في جميع أنحاء المغرب.

◆ ملامح البروز الإعلامي للشيعة خلال سنتي 2008/2007.

1- التسمية : يتواضع بعض المغاربة المتشيعين على تسمية أنفسهم بـ "المستبصرين المغاربة"، وهو اصطلاح يقصدون به أنهم إنما اختاروا هذا المذهب بعد أن ظهر لهم الحق، وتحكي بعض المواقع الإلكترونية المحسوبة على المتشيعة المغاربة نماذج كثيرة من "المستبصرين"، كما تنشر شهادات مكتوبة - وأحيانا شهادات حية - تحكي كيف استبصر هؤلاء المتشيعة الحق بعدما كانوا على غير هدى. على أن "المستبصر" لا يختلف عن الشيعي في أي أصل أو تفصيل عقدي، "إنما يتميز "المستبصر" بإعفائه من بعض التكاليف التشريعية المفروضة على المتشيع، كالإعفاء

من دفع الخمس وعدم الالتزام باتباع مرجع معين"، وهو ما ينفيه الخطاب الشيعي الفكري.

2- **البحث عن التعبير الإعلامي** : ظل سؤال التعبير الإعلامي لدى المجموعات الشيعية موضوع خلاف حاد بين وجهتي نظر؛ الأولى ترى أن التعددية المغربية تتسع لتعبير إعلامي يعبر عن الحالة الفكرية الشيعية في المغرب، وأن من مصلحة الجسم الشيعي في المغرب أن يخوض التجربة الإعلامية على اعتبار أن كل الإطارات السياسية والتنظيمية تبدأ بمنبر إعلامي يعكس تصوراتها ويظهر ردود فعل الشارع المغربي منها، كما يجس نبض السلطات السياسية من هذه الحركية، في حين كانت وجهة النظر المقابلة ترى أن التعبير الإعلامي يثير جهات متعددة ضد الحساسية الشيعية في المغرب، ويدفعها نحو التضييق عليها لاسيما وأن خطة إعادة هيكلة الحقل الديني في المغرب تضع الحفاظ على هوية المغرب ووحدته المذهبية على رأس أولوياتها، وقد تحدثت تقارير إعلامية عن كون تجربة مجلة "رؤى معاصرة" تمثل الخط الشيعي إلا أن مدير الجريدة يونس السريفي أنكر أن تكون رؤى معاصرة ممثلة للطيف الشيعي وذكر في اتصال معه أنه أراد هذه المجلة منبرا فكريا إسلاميا منفتحا لا طائفيا إلا أنه تفاجأ بمحاولات إضفاء الطابع الشيعي على المجلة ابتداء من العدد الأول.

3- **تجربة العمل الجمعوي** : تأسست خلال سنتي 2007 و2008 بعض الجمعيات الثقافية ذات نفس شيعي فكري وثقافي، ويتعلق الأمر بجمعية "أنوار المودة" في طنجة، وجمعية "اللقاء الإنساني" في وجدة، غير أن السلطات لم ترخص للجمعيتين الأخيرتين، بالإضافة إلى جمعية البصائر وجمعية التواصل اللتين تركزان في برامجهما على الأنشطة الثقافية. وخلافا لسنة 2006 و2007، فإن سنة 2008 عرفت انكماشا كبيرا على مستوى الحضور الثقافي لهذه الجمعيات، وبعضها توقف عن النشاط من غير تسويغ للموقف كجمعية الغدير للأعمال الثقافية والاجتماعية بمكناس.

♦ السياسة الرسمية والشعبية

1- السياسة الرسمية

على الرغم من التطور النوعي الذي حصل داخل المجموعات الشيعية في المغرب، وعلى الرغم من وصول الحالة الشيعية في المغرب إلى الوضع المقلق، إلا أن المتابعات الأمنية التي سجلت بهذا الخصوص تظل محدودة، إذ لم تسجل إلا حالة وحيدة، عندما تمكنت السلطات الرسمية عام 2007 من متابعة 6 من المغاربة الشيعة

الذين سافروا إلى إيران من أجل الدراسة بالحوزة العلمية بقم بعد إعلان اعتناقهم للمذهب الشيعي، وإعلان ولائهم لإيران. وتتراوح أعمارهم ما بين 24 و32 سنة، وينحدرون من مكناس وحاصلون على شهادات جامعية.

وتذهب بعض التحليلات إلى أن السلطات الأمنية لا تريد أن توسع عملية متابعاتها الأمنية ضد المجموعات الشيعية بالمغرب، وأنها على العكس من ذلك، تدفع هذه المجموعات إلى العمل العلني والإعلامي حتى تتمكن من رصد الظاهرة بشكل جيد، وحتى تتمكن من رسم استراتيجية متكاملة للتصدي لهذا المد المتنامي.

2- السياسة الشعبية

سبق للنائب البرلماني عبد الباري الزمزمي في هذا السياق، أن أدلى بحديث لقناة mbc اتهم فيه إيران وحزب الله بنشر التشيع في المغرب، خصوصا بعد انتصار المقاومة الإسلامية في دحر العدو الصهيوني في جنوب لبنان، وتحدث عن تشييع عشرات الآلاف من المغاربة، غير أنه لم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعطيات، وهو ما دفع السفير الإيراني بالرباط إلى التوضيح، إذ أكد في تصريح له : أن إيران لا تفكر ولا تريد نشر التشيع في المغرب، وأن "اتهامات" الشيخ الزمزمي لا تستند لأي دليل، وتحدث في تصريحه أن الزمزمي اعتذر له عن صدور هذا الخطأ منه في لقاء جمعه به.

وقد عبرت الرابطة المحمدية لعلماء المغرب عن انشغالها وقلقها من ظاهرة انتشار المد الشيعي في المغرب، ووصف أحمد عبادي الأمين العام للرابطة هذا المد بالمقلق، خاصة بعد أن تحول عملهم إلى الوجهة العلنية، وإصدارهم للمجلات والجرائد وبعد أن بدؤوا يؤصلون للفكرة الشيعية من خلال الحديث عن الجذور الشيعية للمغرب.

◆ آفاق:

شكلت سنتي 2008/2007 سنتي فرز للموضوع الشيعي بالمغرب، إذ أدت التطورات الجمعوية والإعلامية والسياسية إلى دفع المغرب إلى تغيير سياسته الرسمية المتغاضية عن هذا الموضوع والانتقال إلى مرحلة جديدة في تدبير هذا الملف وهو ما ظهر.

وعلى إثر الانتهاء من هذا التقرير صدر خبر قطع العلاقات المغربية الإيرانية بتاريخ 2009/03/06، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك حسب بيان وزارة الخارجية المغربية "نشاطات ثابتة للسلطات الإيرانية، وبخاصة من طرف البعثة الدبلوماسية بالرباط، تستهدف الإساءة إلى المقومات الدينية الجوهرية للمملكة والمس بالهوية الراسخة للشعب المغربي ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي".

8ـ على المستوى العقدي (التنصير) :

التنصير لغة من التنصر، وهو الدخول في النصرانية، ونصَّره جعله نصرانيا[1]، واصطلاحا هو "حركة دينية سياسية استعمارية تهدف إلى نشر النصرانية بين الأمم المختلفة عامة وبين المسلمين خاصة"[2]. وفي الإصدار الاول من تقرير الحالة الدينية سنتوقف عند الإطار التاريخي للتنصير الموجه للمغرب.

خلفية تاريخية

يعتبر وصول خمسة من المسيحيين الفرنسيسكان للمغرب بداية القرن الثالث عشر الميلادي ومحاولتهم إدخال المغاربة المسلمين في الديانة المسيحية أقدم بعثة تبشيرية وصلت للمغرب[3]، ويؤكد بعض الباحثين بأنه ابتداءا من هذا التاريخ اتجهت أوربا نحو طريقة جديدة للقاء المسلمين تمثلت في محاورتهم مباشرة ودعوتهم للمسيحية وعدم الاقتصار على المواجهة الحربية التي كانت تعتبر الطريقة الوحيدة للقائهم[4]، وفي هذا السياق كانت تندرج محاولة فرنسوا داسيز مؤسس النحلة الفرانسيسكانية زرع الكنائس وإرسال البعثات التبشيرية للبلدان الإسلامية، وذلك بهدف تهيئة أسباب الانتصار للحروب الصليبية[5].

وقد أدركت الكنيسة طوال المدة الممتدة من القرن الثالث عشر الميلادي وإلى عصرنا الحالي بأن المواجهة المباشرة تؤدي إلى تمسك المسلمين أكثر بدينهم[6]، فلم تلجأ في الغالب إلى مواجهة المسلمين بشكل صريح في عقيدتهم، ولذلك فشلت المحاولات

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة : نصر.

[2] الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب والأحزاب المعاصرة ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ج 2 ، الطبعة الرابعة، 1420 هـ ص665. بتصرف.

[3] Jamaâ BAIDA et Vincent FEROLDI : Présence chrétienne au Maroc XIX ème -XX ème siècles, Edition & Imprimerie Bouregreg, Rabat 2005, p 10.

[4] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص 23.

[5] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص 23.

[6] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص 404 .

التبشيرية المغلفة بمضمون إنساني من النيل من عقيدة المغاربة[1]، وعرفت الحركة التنصيرية بالمغرب منعطفا جديدا منذ سقوط تطوان بيد الإسبان بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر،[2] إذ تميز نشاطها بالتغلغل في بنية المجتمع المغربي عبر المؤسسات الاجتماعية والتعليمية بالإضافة لبناء الكنائس في الكثير من المدن المغربية[3]. كما تعمق هذا الاتجاه مع دخول الاستعمار الإسباني والاستعمار الفرنسي للمغرب بداية القرن العشرين[4]، بحيث طورت الكنيسة أساليب للتنصير وفقا لتطور أساليب العصر، واتجهت نحو مشروع تنصيري محدد وواضح المعالم ارتكز على تغلغل ثقافة المستعمر في بنية المجتمع المغربي لتسهيل التأثير في ثوابته العقائدية والفكرية ومقوماته الحضارية، وتم تغليف المشروع التنصيري للكنائس بمؤسسات تعليمية واجتماعية تم تحديثها بوسائل عصرية[5]، ويستشف من مقال كتبه الأب أشيل ليون من أسقفية الرباط سنة 1929 بمجلة المغرب الكاثوليكي بعضا من ملامح الاتجاه الجديد للكنيسة (الكاثوليكية) بالمغرب، حيث يقول " الحرب الصليبية لعصرنا الحالي لها مظهر سلمي، إنها جمعية تهم كل الأشخاص المسيحيين الذين تهمهم المنفعة الروحية للمسلمين، الذين يريدون تحويلهم إلى الكاثوليكية، والذين يطلبون ذلك بالصلوات لقلب يسوع"[6].

كما تميز الوجود المسيحي خلال القرنين الماضيين بالمغرب بارتباطه بالتوسع الاستعماري للدول الأوربية، إذ شكل وجوده في هذا البلد عنصرا ضمن عناصر المنظومة الاستعمارية بالمغرب، وجزءا من التاريخ الكولونيالي لأوربا الغربية[7]، وقد سهل كل من الاستعمار الإسباني والفرنسي انتشار الكنائس بمختلف انتماءاتها وكذا المؤسسات الاجتماعية التابعة لها[8]، كما وصلت للمغرب بعثات تبشيرية

---

[1] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، 404. حالات تحول مغاربة إلى الدين المسيحي والتي تحدث عنها بلحثون وصحف ومواقع إلكترونية سيتم التطرق إليها لاحقا.

[2] Jamaâ BAIDA et Vincent FEROLDI : Présence chrétienne au Maroc XIX ème - XX ème siècles, Edition & Imprimerie Bouregreg, Rabat 2005, p18 et suivant.

[3] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص41-44.

[4] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص50-44 .

[5] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص404-405 .

[6] Père Achille LEON, Le Maroc Catholique, N° 6, juin 1929,p 283.

[7] Jamaâ BAIDA et Vincent FEROLDI : Présence chrétienne au Maroc XIX ème - XX ème siècles, Edition & Imprimerie Bouregreg, Rabat 2005, p 5.

[8] بديعة الخرازي : الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى، ص 44-50 . للمزيد من المعلومات حول انتشار

مستقلة، حيث أرسل الاستعمار الفرنسي سنة 1915 أول بعثة تنصيرية ركزت نشاطها على أعمال اجتماعية وثقافية تمحورت بالخصوص بمدينة طنجة وبعض مناطق الأطلس.

ويعتبر بعض الباحثين المغاربة بأن الكنائس الرسمية بالمغرب لها دور في التنصير ليس فقط خلال مدة الاستعمار الإسباني والفرنسي بل أيضا خلال مرحلة ما بعد الاستعمار. فقد وجدت بالمغرب خلال مرحلة معينة من مدة استعمار المغرب مراكز للتنصير ومنصرين بمختلف مناطق المغرب. فقد كان في فاس وفي القبائل الأمازيغية المجاورة ما يزيد على ثلاثمائة منصر خلال ثلاثينات القرن الماضي[1].

وفي إطار توسيع البنية المؤسساتية الكنسية بالمغرب حاول مجموعة من الرهبان نهاية الثلاثينات من القرن الماضي بأمر من الكنيسة وبالتعاون مع الاستعمار الفرنسي أن تجعل من الخميسات مركزا كاتدرائيا على مستوى المغرب وإفريقيا، لكن انتفاضة سكان هذه المدينة واجهوا هذه المحاولة وأجهضوا هذا المشروع التنصيري من خلال قيامهم بتظاهرة شاركت فيها رموز وشخصيات وطنية[2].

بعد خروج الاستعمار الفرنسي والإسباني من المغرب عرفت الكنائس بالمغرب والبعثات التنصيرية تحولات مست بالأساس الجهات الراعية والحامية للمبشرين، كما مست الملل التي ينتمي إليها المنصرون بالإضافة لتغيير جذري في الفئات المستهدفة من حيث الجنسية التي ينتمون إليها.

فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية[3] تتزعم حماية المبشرين والمنصرين بالمغرب، دون أن يغيب دور فرنسا[4] التي لازالت تحتفظ أيضا بحمايتها لأسقفية الرباط

الكنائس بالمغرب منذ بداية القرن الماضي انظر موقع الكنيسة الكاثوليكية :

http://www.dioceserabat.org/?q=rubrique/le-diocese و موقع الكنيسة الإنجيلية :

http://www.lesblancs.com/eeamweb ، و موقع الكنيسة الروسية : -http//www:orthodox

rabat.ru .

[1] محمد السوسي: باحث في قضايا التنصير في حوار معه حول التنصير يوم 2008/07/07 بالرباط.

[2] نفسه.

[3] انظر التقارير السنوية للخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية.

[4] عبد الله عسيري : باحث في علم اللاهوت، رئيس المرصد الإلكتروني لدراسة الطوائف الدينية والمذاهب العقدية بالمغرب، في حوار معه حول التنصير يوم 10 مارس 2008.

وتوابعها منذ زمن استعمارها للمغرب، وكذلك إسبانيا[1] التي لا زالت ترعى أيضا أسقفية طنجة وما يتبعها والتي كانت تحت رقابة إسبانيا أيام استعمارها لجزء من المغرب، كما يعتبر تعيين أساقفة وكبار مسئولي الكنيستين ممن يحملون جنسية كل من الدولتين على حدة أحد مظاهر ارتباط هاتين الكنيستين للدولتين المذكورتين آنفا.

ويتمثل التحول الثاني في اتساع النشاط التنصيري للمنصرين الذين ينتمون للطائفة الإنجيلية مقابل انحسار نشاط التنصيرالكاثوليكي بالمغرب[2]، بالإضافة إلى دخول طوائف جديدة في مشروع التنصير كطائفة شهود يهوا[3] وطائفة الخمسينيين[4].

أما النقطة الثالثة في التحول الذي مس مجال التنصير بالمغرب فيتمثل في تنوع الجنسيات المستهدفة بفعل تدفق المهاجرين الأفارقة إلى المغرب منذ بداية الثمانينات. وهي الفترة التي فرضت فيها البلدان الأوربية نظام التأشيرة على بلدان الجنوب[5].

فباستثناء الفترة الأولى لدخول الإسلام للمغرب وتسجيل بعض الحالات المعزولة لم يوجد في المغرب المسلم مسيحيون مغاربة[6]. غير أنه ومنذ تسعينات القرن الماضي ارتفعت وتيرة عمل البعثات التنصيرية بالمغرب وأصبحت نشاطاتها بارزة.

---

[1] عبد الله عسيري : باحث في علم اللاهوت، رئيس المرصد الإلكتروني لدراسة الطوائف الدينية والمذاهب العقدية بالمغرب، في حوار معه حول التنصير يوم 10 مارس 2008.

[2] تم التأكد من هذا المعطى خلال بحث ميداني لفائدة هذا التقرير. انظر أيضا بنداوود الرضواني (حوار مع المساء، عدد 479 ، 03 أبريل 2008. وعز الدين عناية : التقرير الإحصائي للكنيسة 2007 قال منشور على موقع "التجديد العربي":- http://www.arabrenewal.org/articles/21722/1/CaEoPNiN-CaAIOCAEi-aaBaiOE/OYIE1.html

[3] عبد الله عسيري : باحث في علم اللاهوت، رئيس المرصد الإلكتروني لدراسة الطوائف الدينية والمذاهب العقدية بالمغرب، في حوار معه حول التنصير يوم 10 مارس 2008. هذا المعطى تمت معاينته أيضا خلال بحث ميداني لفائدة هذا التقرير.

[4] هذا المعطى تمت معاينته خلال بحث ميداني لفائدة هذا التقرير.

[5] Khadija Elmadmad : les migrants et leurs droits au Maghreb. Éditeur(s) UNESCO. 2004, p 31-32.

[6] Jamaâ BAIDA et Vincent FEROLDI : Présence chrétienne au Maroc XIX ème - XX ème siècles, Edition & Imprimerie Bouregreg, Rabat 2005, p 11.

1- الأنشطة التنصيرية:

استهدفت الأنشطة التنصيرية لسنة 2007 كلا من المغاربة القاطنين داخل المغرب، وكذا المغاربة المقيمين بالخارج، وقد اتخذت الأنشطة التنصيرية عدة أشكال، وتنوع الإطار الذي تشتغل داخله، وتعددت الوسائل المستعملة في ذلك بحسب الفئات التي تستهدفها والظروف التي تشتغل فيها، وقد اشتغل في مجال التنصير خلال تلك السنة مغاربة تنصروا وأجانب مسيحيون منهم من يقيم لهذا الغرض داخل المغرب ومنهم من يتحرك من خارج المغرب عبر وسائل الاتصال الحديثة[1] والتقليدية لا سيما عبر البريد و عبر التوزيع اليدوي.

وتنوعت الوسائل التي يستعملها المبشرون في الدعوة للنصرانية ما بين الكتب : أناجيل باللهجات المحلية واللغات الأجنبية والمطويات والأقراص المدمجة وأفلام الفيديو والملتقيات الثقافية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والمواقع الإلكترونية، بالإضافة للإغراء بالمال والوعود بالسفر إلى الخارج [2]، أو تقديم بعض الخدمات للأسر المعوزة، أو التكفل بأطفال الأسر الفقيرة في إطار جمعيات خيرية تابعة لكنائس موجودة بالمغرب وكنائس توجد خارج المغرب، أو تقديم الدعم لهم وبشكل خاص عند الدخول المدرسي عبر توزيع الكتب والأدوات المدرسية مجانا، وفي إطار اللجوء لوسائل مستمدة من التراث المغربي لاستقطاب المغاربة قام منصرون مغاربة بتحريف أغنية ناس الغيوان "الصينية" ووظفوا كلماتها في التبشير والدعوة إلى اعتناق النصرانية وبثها بمواقع إلكترونية.

وقد عرفت سنة 2007 ارتفاعا في وتيرة استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتنصير المغاربة. إذ صمم في الولايات المتحدة موقعا تنصيري "موفيميكود" موجها بشكل خاص إلى المغاربة، ويتضمن مبادئ مفصلة عن الدين المسيحي، ونافذة كتابية وأخرى مسموعة بالدارجة المغربية، بالإضافة إلى ذلك يتوصل الآلاف من المتصفحين المغاربة للإنترنيت لرسائل كتابية تحثهم على الاطلاع على الموقع التنصيري.

وفي نفس الإطار نشط موقع إلكتروني تنصيري جديد خاص بالمغرب "لوف موروكو نيت" الذي يعرف نفسه بأنه "كنيسة مغربية تحب الله وتصلي من أجل

[1] انظر على سبيل المثال الموقعين الالكترونيين، حب المغرب: http://lovemorocco.net/
MOVEMEGOD: http://www.movemegod,

[2] عبد الله عسيري : باحث في علم اللاهوت ، رئيس المرصد الإلكتروني لدراسة الطوائف الدينية والمذاهب العقدية بالمغرب، في حوار معه حول التنصير يوم 10 مارس 2008.

المغرب". ويبث هذا الموقع شهادات حية لمغاربة يقولون إنهم تنصروا، ويعطي هذا الموقع دروسا مكتوبة كما يتضمن إذاعة تبث دروسا مباشرة عن التبشير والمسيحية بالعربية واللهجات المغربية، بالإضافة لروابط مواقع تنصيرية بالعربية الفصحى واللهجات المغربية[1].

وشهدت مخيمات تندوف استمرار النشاط التنصيري غير المباشر في صفوف الأطفال المغاربة الصحراويين خلال سنة 2007 تحت إشراف كنيسة ملجأ المسيح الأمريكية. إذ تم نقل أزيد من 200 طفل من تندوف إلى الولايات المتحدة الأمريكية للإقامة لدى أسر أمريكية، وتنشط هذه الكنيسة وسط سكان مخيمات تندوف خصوصا في صفوف الأطفال منذ 1999 عبر خدمات إنسانية وثقافية[2].

وخلال مدة إقامتهم بالولايات المتحدة الأمريكية نظم فريق من الكنيسة المذكورة تجمعا قبالة البيت الأبيض بحضور هؤلاء الأطفال، كما قام العديد من أعضاء مجلس النواب و أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين بإرسال رسائل لنظرائهم لتوقيعها تضامنا مع "الشعب الصحراوي"[3].

وعرفت سنة 2008 ارتفاعا في وتيرة الأنشطة التنصيرية وسط المغاربة داخل المغرب وكذا المغاربة المقيمين بالخارج خصوصا بإسبانيا، بالإضافة للمغاربة القاطنين بمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين.

وقد أشرف على هذه الأنشطة أجانب ينتمون للملتين الإنجيلية والكاثوليكية ويتبعون لكنائس توجد بالمغرب، وكنائس توجد خارج المغرب، ضمنهم أمريكيون ومسيحيين من جنسيات أخرى، ومغاربة مقيمون بالمغرب ومغاربة مقيمون بالخارج. وأشارت بعض المصادر إلى أن الكثير من الحركات التنصيرية تدخل المغرب عن طريق الجزائر التي أصبحت تشكل قاعدة لانطلاق وتأطير المنصرين الذين ينشطون بالمغرب.

وفي نفس السياق أطلق اتحاد يضم عدة منصرين ومنظمات تنصيرية ومسيحيين مغاربة سنة 2002 مشروع "السنة الدولية للصلاة من أجل المغرب" وذلك بهدف توحيد صلاة المؤمنين حول العالم من أجل احتياجات المغرب ومجموعاته

[1] انظر رابط الموقع http://lovemorocco.net/

[2] The Rock Church Christ: http://www.christtherock.org/saharadesert

[3] The Rock Church Christ: http://www.christtherock.org/saharadesert

الإثنية التي لم يصل إليها صوتها ورعاية لكنيسته الوطنية الصاعدة[1]. وقد عقد المشروع "المؤتمر المغربي الثامن يومي 18 و19 شتنبر من سنة 2008 بـ "سياتل" بالولايات المتحدة الأمريكية "من أجل مناقشة فرص العمل "التنصيري" بالمغرب وتقييم الجهود المبذولة من قبل المسيحيين المغاربة، والعمل من أجل مد شبكات تنصيرية في مختلف مناطق المغرب.

وركز المبشرون أعمالهم في أوساط الفئات الفقيرة والمعوزة و الشباب العاطل والأطفال، خصوصا الذين ينتمون للأحياء الهامشية أو إلى فئة الأطفال المتخلى عنهم، بالإضافة إلى استهداف السجناء عن طريق بعث "قفة المسيح" إليهم والتي تحتوي على مواد معيشية وكتب تبشيرية ترسل للسجناء عبر عائلاتهم، كما استهدف المبشرون شرائح اجتماعية راقية.

وقد نشطت في مجال التنصير داخل المغرب جمعية "أصدقاء الريف" الموجودة بإقليم الحسيمة والتابعة لمنظمة أجنبية تدعى غاوما، وذلك عبر قنوات المساعدة الإنسانية، منها بناء المساكن المتهدمة بعد زلزال 2004، أو من خلال حفلات أسبوعية حيث اشترطوا على ساكنة آيت قمرة اصطحاب زوجاتهم وبنيهم لحضورها، أو عبر فرض شروط على العاملين بأوراش البناء، أو من خلال توزيع الكتب. ويؤكد بعض الباحثين بأنه بعد زلزال 2004 تأسست جمعيات تقوم في الظاهر بالمساعدة الاجتماعية للمتضررين من الزلزال لكنها تقوم بالموازاة مع ذلك بتقريب المتضررين من المسيحية[2].

وخلال شهر ماي من 2008 قام مجموعة من الأجانب تحت ستار العمل في مجال مساعدة المعاقين بإقليم تاوريرت بتقديم نسخ من الإنجيل وكتب تبشير بالمسيحية لعدد من الأشخاص، وفي نفس الشهر رصد المجلس العلمي المحلي لكلميم نشاطا تنصيريا يستهدف المؤسسات التعليمية من خلال توزيع الأقراص المتضمنة لمواد تبشيرية إضافة إلى مراسلة المغاربة عبر البريد[3].

واستهدفت منظمات تنصيرية كاثوليكية وغير كاثوليكية المغاربة المقيمين بأوربا خصوصا بإسبانيا وكذا المغاربة القادمين من أوروبا بميناء سبتة المحتلة، وبباحة

---

[1] http://www.ariseshinemorocco.org/ja/

[2] بنداوود الرضواني: المساء عدد 451 ، 01-02 مارس 2008.

[3] "المجلس" مجلة المجلس العلمي الأعلى بالمملكة المغربية، عدد 4 يوليوز 2008.

الاستراحة وعند المركز الحدودي عبر توزيع الكتب التبشيرية، والمجلات والمطويات وتوزيع الأقمصة والألبسة المختلفة والقبعات.

وسجلت سنة 2008 ارتفاعا في وتيرة استخدام المنصرين لأساليب مستوحاة من الثقافة والروافد المغربية الطبيعية والجغرافية. فقد تم بث صور بالقنوات الفضائية المسيحية لفيديو كليب في شواطئ الرباط ونهر أبي رقراق بالدارجة المغربية، كما تم إصدار أشرطة غنائية تبشيرية مستوحاة من التراث المغربي كالشريط الذي تم عرضه بموقع "ديلي موشن" والذي يحمل عنوان صلاتي ليك يا وطني، ويتضمن مشاهد مختلفة من مناطق المغرب، وتغنى فيه بالملك محمد السادس معلنا تشبثه بوطنه وملكه هو وباقي المسيحيين المغاربة، ويدعو فيه إلى بناء كنيسة في كل مدينة بالمغرب من طنجة إلى الكويرة، إضافة إلى ارتفاع عدد المواقع الإلكترونية والغرف الحوارية المتخصصة في التنصير، حيث ذكرت بعض المصادر وجود 365 موقعا تنصيريا على الإنترنيت، وتؤكد بعض المصادر بأن عمل بعض الإنجيليين يتعدى القيام بأعمال تنصيرية ليشمل القيام بالتجسس لحساب إسرائيل، وبجمع المعلومات لصالح بعض الحكومات الأوروبية و إسرائيل.

وقد نشطت الأعمال التبشيرية خلال سنة 2008 بجنوب المغرب لاسيما بقبائل سوس القريبة من مدينة تارودانت والأطلس وورزازات والمدن المجاورة، وبمدن مغربية أخرى كالدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة والداخلة والحسيمة والناظور وسبتة وأكادير وتاوريرت وكلميم[1]، كما نشطت منظمات تنصيرية وسط المهاجرين المغاربة بأوربا بدول المهجر وأثناء العبور لأرض الوطن خصوصا على مستوى ميناء مدينة سبتة، وترتفع حدة الأنشطة التبشيرية عادة مع اقتراب رأس السنة الميلادية حيث ينشط العديد من المنصرين بعدد من المدن المغربية.

وقد أفادت مصادر صحفية بأن خلية تنصيرية نشطة بآيت ملول وأكادير واشتوكة آيت باها يتزعمها مهاجر مغربي سابق نجحت في تنصير 17 مغربيا بينهم أفراد من أقاربه خلال سنة ونصف. وتقوم هذه الخلية بنشر المسيحية بالمنطقة عبر تنظيم لقاءات بين النساء وعن طريق إعارة الكتب المشككة في الإسلام.

وفي نفس السياق صرح مسيحي مغربي للصحافة بأن لقاءات مكثفة بين مغاربة تنصروا وبعض المسيحيين بالمغرب جرت بأربعة مدن كبرى هي الدار البيضاء ومراكش وطنجة والداخلة، وبالمدن التي يغلب عليها "الطابع الأمازيغي"، وقد تمت بمنازل كبيرة وبضيعات تقع خارج المدار الحضري بسرية تامة. وأضاف المصدر نفسه

[1] مجلة "المجلس" عدد 4 يوليوز 2008.

بأنهم يتأطرون داخل جمعية تحمل اسم "رابطة المسيحيين المغاربة "ويتم غالبا التواصل بين أعضاء هذه الجمعية عبر شبكة الأنترنيت، كما أشارت مصادر أخرى إلى اجتماع سنوي بسلا - تحت حماية الشرطة المغربية - للاحتفال بعيد الميلاد حضره مئات من المغاربة الذين تنصروا حديثا.

2ـ الانتشار المسيحي التنصيري :

برغم ضعف دقة المعطيات التي تنشرها المؤسسات التنصيرية حول عدد المنصرين بالمغرب إلا أنها تقدم أفكارا تقريبيبة عن المدى العام الذي بلغه التنصير،

وقد تم الاكتفاء في هذا التقرير بذكر الأرقام التي تم إعطاءها من قبل موقع المدرسة اللاهوتية الأمريكي وموقع جوشا بروجيكت التابع للمركز الأمريكي للبعثة العالمية لدعم التنصير لسبب واحد وذلك لأنها صادرة عن جهتين معروفتين.

فقد أورد موقع المدرسة اللاهوتية الأمريكي بأنه بحلول سنة 2002 بلغ عدد الذين اعتنقوا المسيحية من المغاربة حوالي 44 ألفا و 500 مغربي[1]. أما موقع جوشا بروجيكت التابع للمركز الأمريكي للبعثة العالمية لدعم التنصير[2] فيقدم نسبا جد ضئيلة للمغاربة الذين اعتنقوا المسيحية وفقا لتقسيم غريب للتراب المغربي، إذ يقسم المغرب إلى 24 مجموعة ومنطقة. ويكشف الموقع بأن أعلى نسبة للمغاربة الذين اعتنقوا الديانة المسيحية توجد في صفوف السكان الناطقين بالعربية (الدارجة المغربية). فمن بين 13 مليون و207 ألف نسمة يبلغ عدد الذين تنصروا منهم 0,14 %، و تصل نسبة الإنجيليين منهم إلى 0,05 %، بينما سجّل المشروع أن عدد المغاربة الذين تنصروا في المناطق الأمازيغية أقل بكثير منها في المناطق العربية حيث بلغت النسبة في صفوف أمازيغ الأطلس 07،0% وهي نسبة أعلى من تلك المنتشرة في صفوف أمازيغ الريف والتي لا تتجاوز 0,05 %، وتأتي نسبة الذين تنصروا في منطقة سوس بعد ذلك بنسبة 0,04 % ولا يوجد بينهم إنجيليون. وحسب موقع المشروع تراوحت نسب تنصير المجموعات الأخرى ما بين نسبة 0 % وهي النسبة المسجلة داخل ثمان مجموعات بثمان مناطق ضمنها منطقة الصحراء المغربية، و نسبة 0,03 % والتي سجلت في ثلاث مناطق ضمنها منطقة "اجبالة"، ولم يستثن موقع اليهود

---

[1] Center for the Study of Global Christianity:
http://www.gordonconwell.edu/ockenga/globalchristianity

[2] Joshua Project : http://www.joshuaproject.net/

المغاربة، حيث أفاد أن من بين عددهم البالغ 3 آلاف نسمة، فإن عدد الذين تنصروا منهم يصل إلى 0,06 % ولا يوجد بينهم إنجيلي واحد.

غير أن هاته الإحصائيات يجب التعامل معها بحذر شديد وذلك للأسباب التالية : أولا لأن هاته المؤسسات لا تكشف عن الطرق التي اعتمدتها للحصول على هاته الإحصائيات وعن التفاصيل الزمنية الخاصة بإجرائها، ثانيا لأن المغرب لم تقم فيه مؤسسة مستقلة غير مرتبطة بالمؤسسات التنصيرية بأبحاث ميدانية إحصائية وعلمية وفق المعايير المتعارف عليها عالميا، ثالثا لأن المعروف عن المؤسسات التنصيرية أنها تضخم مثل هاته الأرقام لأن لذلك علاقة بحركة التبرعات والدعم المالي.

ورغم ذلك فإن هاته الأرقام تقدم فكرة تقريبية تفتقد للدقة على المدى الأقصى بخصوص النشاط التنصيري بالمغرب وعلى مستوى العمل الدعائي له.

وتتقارب تقديرات بعض الباحثين المتخصصين في مجال التنصير فيما بينها حيث يقدر بعضهم عدد المغارب الذين تنصروا بما يزيد على 5000 مغربي نظرا لتعدد الطوائف التبشيرية بالمغرب[1]، بينما يؤكد باحث آخر بأن عددهم يفوق 2000 شخص بكثير[2]. لكن هاته الأرقام تبقى مجرد تقديرات لأنها غير مبنية على دراسات ميدانية إحصائية وعلمية.

وبعيدا عن لغة الأرقام الضخمة ذكرت بعض المصادر خبر تنصر ابن إمام مغربي يقدم برنامجا بقناة الحياة التبشيرية، وخبر إعلان المغربية مليكة الحزازي زوجة أدريانو غالياني نائب رئيس فريق ميلان الإيطالي لكرة القدم اعتناقها المسيحية.

أما عن عدد المبشرين بالمغرب خلال سنة 2008 فقد تحدثت مصادر عن وجود 300 مبشر أمريكي بالجنوب يدرسون الأطفال والشباب العربية والأمازيغية ويلقنوهم تعاليم المسيحية. و أشارت بعض المصادر الصحفية إلى وجود حوالي 800 منصر بالمغرب، ويؤكد بعض الباحثين في مجال التنصير بأن عدد المنصرين بالمغرب يزيد عددهم على 800 منصر منهم من هو معتمد في الكنائس الموجودة بالمغرب[3] وينتمون

[1] عبد الله عسيري : باحث في علم اللاهوت، رئيس المرصد الإلكتروني لدراسة الطوائف الدينية والمذاهب العقدية بالمغرب، في حوار معه حول التنصير يوم 10 مارس 2008.

[2] بنداوود رضواني المساء عدد 451 ، 1-2 مارس 2008.

[3] بنداود رضواني المساء عدد451،01-02 مارس 2008.

لجل البلدان الأوروبية لاسيما من فرنسا وإسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

3ـ الإطار القانوني :

ينص الفصل 220 من القانون الجنائي المغربي على عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 200 إلى 500 درهم كل شخص يستعمل وسائل إغراء بهدف زعزعة عقيدة مسلم أو تحويله إلى ديانة أخرى عبر استغلال ضعفه أو حاجته إلى المساعدة أو باستغلال مؤسسات تعليمية أو صحية أو ملاجئ الأيتام لبلوغ هذه الغاية، وفي حالة صدور الحكم فإنه يتم الختم بالشمع على المؤسسة المستخدمة إما بشكل دائم أو لأمد لا يتجاوز ثلاث سنوات.

4ـ السياسة الحكومية :

تميزت سياسة الحكومة المغربية بشكل عام تجاه تنامي أنشطة المنصرين الذين ينتمون لهيئات مسيحية مختلفة بغياب استراتجية في مستوى التحدي الذي تطرحه ظاهرة التنصير، كما اتخذت طابع الموسمية والتقليل من الظاهرة. وقد شكل التنصير موضوعا تم طرحه تحت قبة البرلمان من قبل الفريق الاستقلالي والفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية، لكن وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق قلل من الأخطار التي يشكلها التنصير على المغرب.

وأمام انتشار نشاط المنصرين بالمغرب خلال سنتي 2007–2008 تمثل تحرك الحكومة المغربية فيما يلي :

أشار تقرير الخارجية الأمريكية لسنة 2008 إلى استمرار وزارة الداخلية في مراقبة التنصير خصوصا بمناطق جبال الأطلس وسوس وبمعظم المدن المغربية. كما أفادت مصادر صحفية بأن وزارة الداخلية شددت مراقبتها على بعض المناطق النائية التي يستهدفها المنصرون تحت غطاء الأعمال الإحسانية، فيما أبدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية انزعاجها من موقع "موفيميكون" التبشيري لخطورته على المغاربة، كما حاولت تدميره.

[1] عبد الله عسيري : باحث باحث في علم اللاهوت، رئيس المرصد الإلكتروني لدراسة الطوائف الدينية والمذاهب العقدية بالمغرب، في حوار معه حول التنصير يوم 10 مارس 2008.

◆ **المتابعات:**

تميزت سنتي 2007 و2008 بمتابعة عدد من الأجانب تورطوا في أنشطة تبشيرية، وبتتبع خلايا تنصيرية مكونة من الأجانب ومن المغاربة. وبخلو السجون المغربية من أي سجين أو معتقل في قضايا التنصير[1].

وقد أورد التقريران الأخيران للخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية أن السلطات المغربية اعتقلت خلال شهر مارس 2008 سائحين فرنسيين بزاكورة وفي حوزتهما مجموعة من الأناجيل وأقراص مدمجة للاشتباه في قيامهم بأنشطة تنصيرية، لكن تم إطلاق سراحهما والسماح لهما بمغادرة البلاد، كما ألقت السلطات المغربية القبض شهر نونبر من سنة 2006 على منصر أجنبي وحكمت عليه بستة أشهر سجنا مع وقف التنفيذ وبغرامة قدرها 500 درهم بتهمة محاولة زعزعة عقيدة مسلم، لكن هذا الشخص غادر المغرب بمحض إرادته بسبب نفس المصدر، وقد أفادت مصادر صحفية مغربية بأن مصالح الأمن بتطوان ومارتيل قامت بمتابعة تحركات فرنسي لتورطه في تزعم خلايا تبشيرية تعمل على استقطاب الشباب بالمدينتين، وقد تمكن من الفرار ليتوقف نشاط هذه النواة بعد هذه التحركات الأمنية.

كما طالت الاعتقالات عددا من المغاربة المتهمين بالتبشير بالمسيحية وسط المسلمين بأكادير تبين أثناء تحقيق السلطات المغربية ارتباطاهم بجهات أجنبية تشجع على تحويل المغاربة إلى المسيحية.

5ـ الدور الخارجي:

يمكن تلخيص الدور الخارجي في مجال التنصير في سعي المنظمات التنصيرية لتكوين أقلية مسيحية بالمغرب كي يتسنى لها الضغط بواسطة حكوماتها على المغرب من أجل الدفاع عن الأقلية المسيحية. وفي هذا الإطار تتصارع هذه المنظمات فيما

[1] International Religious Freedom Report 2008 :
http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2008/108489.htm : it released on September 19, 2008.
International Religious Freedom Report 2007/ Morocco
:http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2007/90217.htm : it released on September 14, 2007.

بينها للظفر بأتباع مغاربة. وتغدق حكومات ومنظمات متعددة الأموال وتوفر الحماية للبعثات التبشيرية لتحقيق هذا الهدف. كما تبتز عدد من المنظمات التنصيرية المغرب عن طريق قضية وحدته الترابية. وأفادت بعض المصادر أيضا إلى وجود صراع بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الإنجيلية بالمغرب لأن هذه الأخيرة تستهدف الكاثوليك بالإضافة للمسلمين المغاربة.

ويستنتج من تقارير الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية ومن نشاط عدد من المنظمات المسيحية الأمريكية الرسمية والمقربة من مراكز النفوذ داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضلوع مؤسسات مسيحية أمريكية هذه الأخيرة في إرسال تمويل البعثات التبشيرية وحمايتها بالمغرب[1].

ويؤكد بعض الباحثين في الحركات التنصيرية بأن عمل الحركات التنصيرية التي تنشط بالمغرب يتأسس على أبعاد سياسية أكثر منها دينية، معززا قوله بأن الكنيسة الإنجيلية المتطرفة تتلقى تعليمات وتوجيهات من اللجنة التي كان يشرف عليها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش داخل البيت الأبيض[2].

ويشير تقرير الحريات الدينية - الذي يصدر سنويا عن الخارجية الأمريكية - لسنتي 2007 و2008 إلى وجود نقاش منتظم بين الحكومة الأمريكية والحكومة المغربية حول القضايا المتعلقة بحرية الأديان كجزء من سياستها العامة للرقي بحقوق الإنسان، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل بطريقتها في مجال الدفاع عن ضمان حرية المسيحيين ليس في ممارسة شعائرهم فقط وإنما في القيام بأنشطة تنصيرية وسط المغاربة.

فقد ورد ضمن النقاط السلبية حول المغرب في التقريرين المذكورين آنفا بأن المسيحيين بالمغرب يعانون من قيود متفاوتة الشدة (تجريم التنصير، عدم سماح المغرب ببيع كل المواد التي تتعلق بالمسيحية، مصادرة النسخ العربية للإنجيل وعدم السماح باستيرادها وبيعها، معاناة المغاربة الذين تحولوا للمسيحية من الرفض المجتمعي، محاكمة وطرد الأجانب الذين يتورطون في أعمال تبشيرية، صعوبة حصول رجال الدين المسيحيين الأجانب على أوراق الإقامة بالمغرب، مضايقة الشرطة المحلية لمجموعة من المغاربة حاولوا حضور مراسيم جنازة بكنيسة بالدار البيضاء ...).

---

[1] انظر على سبيل المثال موقع جوشا بروجيكت: /http://www.joshuaproject.net ، وموقع كنيسة صخرة المسيح : http://www.christtherock.org/saharadesert

[2] عبد السلام بلاجي : الصباحية عدد 403، 24 دجنبر 2008.

وذكرت جمعية ميدل إيست كونسيرن على موقعها سنة 2007[1]، وهي من المنظمات المسيحية التي تعتمد على تقارير الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية، بأن القمع الذي يتعرض له المسيحيون المغاربة هو قليل ظاهريا، لكن نفس المصدر يضيف بأن هؤلاء غالبا ما يواجهون ضغوطا من العائلة ويتعرضون لرفض المجتمع، واعتبر ذات المصدر بأن الإعلام بشكل عام يتميز بالسلبية تجاه هذه الفئة باستثناء بعض المقالات التي تدعمهم.

وفي نفس السياق، قال أسقف مدينة تروييس الفرنسية ورئيس حركة باكس كريستي الكاثوليكية بفرنسا في حوار له بتاريخ 29 يونيو 2008 نشر على موقع مينوريتي بوان كوم بأن قمع الأقليات الدينية وخصوصا الأقليات المسيحية أصبح يسود حوض البحر الأبيض المتوسط[2]. وتشرف حركة باكس كريستي على شبكة " تعددية الثقافات والأديان" التي تقوم بمراقبة وضعية الأقليات المسيحية ببلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وباستنفار الرأي العام والمسؤولين حول مصير هذه الأقليات.

ويؤكد بعض الباحثين المغاربة بأن "خطورة تقرير الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية في كونه لا يعتبر مصدرا للمعلومات التي تهم الحريات الدينية فقط، بل على أساسه تتحدد طبيعة تعامل القوى الغربية العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه البلدان، بل الأكثر من ذلك قد تتسبب هذه التقارير في اتخاذ عقوبات اقتصادية"[3].

خرجت الكنائس الرسمية بالمغرب بدورها عن صمتها تجاه ما ينسب إليها من تهمة ضلوعها في تبشير المغاربة، فتبرأت الكنيستان الكاثوليكية (أسقفية الرباط) والإنجيلية، من المبشرين الذين ينشطون على التراب الوطني. وجاء في بيان هو الأول من نوعه في هذا المجال، أصدرته الكنيستان نهاية أبريل من سنة 2008 : بأن المبشرين الذين تحدثت عنهم الصحافة المغربية خلال المدة الأخيرة لا ينتمون للكنيستين المذكورتين، وبأنهم ـ إن وجدوا ـ ينتمون لمنظمات لا علاقة للكنيستين بها. وأوضح البيان الذي وقعه أسقف الكنيسة الكاثوليكية بالرباط "فانسانت لاندل"، ورئيس الكنيسة الإنجيلية القس "جون بول بلان" بأن الكنيستين لم تطلب لهؤلاء المبشرين بطاقات الإقامة بالمغرب، ولم تمنح لهم أية بطاقة. وأكد البيان بأن الدور الأساسي للكنيسة بالمغرب سابقا وحاليا يتحدد في استقبال وتأطير المسيحيين الوافدين

---

[1] Association Middle East Concern : www.meconcern.org

[2] MINORITIS.ORG : http://www.minorites.org/article.php?IDA=18774

[3] محمد الساروتي (حوار) مع " التجديد "عدد 2109، 31 مارس 2009.

للمغرب من بلدان متعددة من أجل العمل أو الدراسة، وتوفير أماكن العبادة لهم وتكوينهم، وشدد البيان على أن الحوار المسيحي الإسلامي بالمغرب " يستبعد بطبعه أي ممارسة تنصيرية له وأن بعده فكري ولاهوتي غير أنه يتمظهر كذلك في الميدان الثقافي والاجتماعي"[1].

وكان كل من أسقف الكنيسة الكاثوليكية بالرباط "فانسانت لاندل"، ورئيس الكنيسة الإنجيلية القس "جون بول بلان" قد صرحا في حوار لهما أنجز لفائدة تقرير الحالة الدينية بأن الكنائس التي توجد تحت مسؤوليتهما تحترم القوانين المغربية، وأن وجود هذه الكنائس بالمغرب ليس الهدف منه تنصير المغاربة.[2]

وفي هذا السياق طالبت شبكة " تعددية الثقافات والأديان" السالفة الذكر من الحكومات الأوربية بالتدخل لدى سلطات البلدان المعنية لدفعها لاحترام حرية الاعتقاد والعبادة فوق أراضيها، كما طالبت نفس الشبكة بربط المساعدات المالية والاقتصادية التي تعتمدها الحكومات الأوروبية لفائدة دول البحر الأبيض المتوسط باحترام هذه الدول لحرية الأقليات الدينية فوق أراضيها.

6ـ الحركات الإسلامية والعلماء:

خلال سنة 2008 قام المجلس العلمي الأعلى بإصدار المذكرة رقم 005/08 يوم 9 يناير عممت على كافة المجالس العلمية المحلية لتكثيف الأنشطة لملاحقة الشبهات التنصيرية. وقد جاءت هذه المذكرة إثر توصل العديد من المواطنين بمختلف أنحاء المملكة برسائل من جهة كنسية تطلق على نفسها "صوت الاختيار" تدعوهم لاعتناق المسيحية واضعين بين أيديهم عناوينها للاتصال بها. على إثرها قامت المجالس العلمية بتخصيص دروس ومحاضرات وندوات قدمها الخطباء وأعضاء المجالس

---

[1] **Communiqué de presse** à propos du "prosélytisme" revenant régulièrement (comme aujourd'hui) dans l'actualité locale : http://www.dioceserabat.org/?q=propos-du-proselytisme-revenant-regulierement-comme-aujourd-hui-dans-l-actualite-locale

[2] **Vincent Landel** : archevêque de l'Archevêché de Rabat interviewé le 07 / 04 / 2008 à Rabat. Jean-Luc Blanc : Président de l'Eglise Evangélique Au Maroc interviewé le 08/ 04/ 2008 et 12/04 /2008.

العلمية والوعاظ والمرشدون الدينيون، وخصصت لمواضيع التنصير وخطورة الحملات التنصيرية والشبهات التي ينشرها دعاتها والعمل على التصدي لها ودحضها. كما خصص المجلس العلمي الأعلى في مجلته "المجلس" لشهر يوليوز من نفس السنة ملفا لموضوع التنصير.

ومباشرة بعد إصدار هذه المذكرة نفى محمد يسف الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى في تصريح للصحافة أن تكون للتنصير خطورة استثنائية تستدعي حملة ضد تحركات المنصرين [1].

من جانبها عبرت حركة التوحيد والإصلاح خلال جمعها العام الثالث المنعقد سنة 2006 عن انشغال مكتبها تجاه تنامي شبكات التنصير التي تستغل ظروف الفقر والحرمان، ودعت الفاعلين في مجال الحقل الديني والثقافي والمسئولين للقيام بالواجب لمواجهة هذا الخطر.

[1] المساء عدد 451 ، 01-02 مارس 2008 .

9- على المستوى التطبيعي:

اشتق لفظ التطبيع (Normalization) من الكلمة الإنجليزية (Normal) بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، وفي مختار الصحاح (الطبع هو السجية جبل عليها الإنسان)، وفي المعجم الوسيط (تطبع بكذا أي تخلق به، وطبّعه على كذا أي عوّده إياه)، ولا توجد مادة تطبيع في المعاجم العربية لأنها محدثة، فالمعنى الحالي مأخوذ من ترجمة هذه الكلمة عن لفظة إنكليزية تم تداولها أخيراً خاصةً بعد اتفاقيات كامب ديفيد، لكن يمكن تصور المعنى من كلمة التطبيع من حيث المبدأ أنه : "هو العودة بالأشياء إلى سابق عهدها وطبيعتها".

إن "التطبيع" هو تغيير ظاهرة ما بحيث تتفق في بنيتها وشكلها واتجاهها مع ما يعده البعض "طبيعيًا"، ولكن كلمة "طبيعة" كلمة لها عدة معان. وقد استخدمت هذه الكلمة بمعنى "الطبيعة/ المادة"، والتطبيع في هذه الحالة يعني إعادة صياغة الإنسان حسب معايير مستمدة من عالم الطبيعة / المادة بحيث تصبح الظاهرة الإنسانية في بساطة وواحدية الظاهرة الطبيعية / المادية. ولكن كلمة "طبيعي" يمكن أن تعني "مألوف" و"عادي"، ومن ثم فإن التطبيع هو إزالة ما يعده المطبّع شاذًا، ولا يتفق مع المألوف والعادي و"الطبيعي".

وقد ظهر المصطلح لأول مرة في المعجم الصهيوني للإشارة إلى يهود المنفى الذين يعدهم الصهاينة شخصيات طفيلية شاذة منغمسة في الأعمال الفكرية وفي الغش التجاري، ويعملون في أعمال هامشية مثل الربا والبغاء. وقد طرحت الصهيونية نفسها على أنها الحركة السياسية والاجتماعية التي ستقوم بتطبيع اليهود، أي إعادة صياغتهم بحيث يصبحون شعبًا مثل كل الشعوب. ومع إنشاء الدولة الصهيونية اختفى المصطلح تقريبًا من المعجم الصهيوني بسبب حاجة الدولة الصهيونية الماسة لدعم يهود العالم لها. ولكن المصطلح عاود الظهور مرة أخرى في أواخر السبعينيات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، ولكنه طُبِّق هذه المرة على العلاقات المصرية- الإسرائيلية، إذ طالبت الدولة الصهيونية بتطبيع العلاقات بين البلدين، أي جعلها علاقات طبيعية عادية، مثل تلك التي تنشأ بين أي بلدين[1].

[1] انظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. ج1- دار الشروق الطبعة الأولى -القاهرة 1999

فحقيقة التطبيع مع إسرائيل تشمل كل اتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون اقتصادي مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين يهدف إلى إعادة صياغة العقل والوعي العربي والإسلامي، وإعادة صياغتها بشكل يقبل ويرضى بما يقترحه عليه الآخر، ومآله الاستسلام غير المشروط للأمر الواقع والاعتراف بإسرائيل.

ومن ثمة فمسلسل التطبيع في المغرب ليس حدثا عابرا أو مشروعا بسيطا متواضع الأهداف والمخاطر، فبالنظر لموقع القدس في الوجدان الديني للمغاربة من جهة، وباعتبار توسل التطبيع بآليات استهداف منظومة القيم لضمان تحقيق أهدافه، فإن التطبيع يكتسب طابع التحد للتدين.

ولقد اتخذ مسلسل التطبيع مسارات متعددة ومتفاوتة من حيث درجة الخطورة والاختراق للجسم المغربي ولكنها متداخلة ومتكاملة، تجمع بين المعلن والمخفي وتتفاوت وتيرتها من سنة لأخرى.

وقد عرفت سنة 2008 العديد من اللقاءات الرسمية بين المغرب إسرائيل والأنشطة التطبيعية سواء تعلق الأمر بالتطبيع الفلاحي بعدما وضعت وزارة الفلاحة في مخططها دولة الكيان الصهيوني كنموذج يحتذى به، أو التطبيع الفني والسينمائي، أو التطبيع الجمعوي، المتمثل في تأسيس جمعيتين بكل من الناظور والحسيمة، كما احتضنت مدينة مراكش جل الملتقيات والمؤتمرات التي حضرها صهاينة. وبالمقابل سجلت مواقف مشرفة اتخذتها بعض المؤسسات الرسمية ضد التطبيع ومنها موقف وزارة الثقافة الرافض لمشاركة المغرب في المعرض الدولي للكتاب بباريس المنظم خلال شهر مارس بسبب قرار إدارة المعرض الفرنسي بدعوة إسرائيل كضيف شرف والاحتفاء بمرور 60 سنة على تأسيس هذا الكيان.

وفي نهاية سنة 2008 تم الحديث عن وجود محادثات إسرائيلية مغربية لتنظيم لقاء رسمي يجمع زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني قبل مارس 2009 مع الملك محمد السادس، مما يعبر عن وجود ابتزاز إسرائيلي متصاعد للمغرب لإحداث اختراق جديد في المنطقة العربية. في حين كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية عن مخطط لتطبيع العلاقات والحديث عن إمكانية إعادة فتح السفارة الإسرائيلية في الرباط، غير أن العدوان على قطاع غزة جعل موجة مناهضة التطبيع بالمغرب ترتفع وأدى إلى وحدة الموقف المغربي بمختلف أطيافه.

وفيما يلي رصد لأهم الوقائع التطبيعية ورصد لمختلف أشكال التطبيع بالمغرب:

مداخل التطبيع بالمغرب

تعتبر مدينة مراكش من أهم المدن المغربية التي شهدت حركات تطبيعية مكثفة مع الكيان الصهيوني، بحيث تم التوقيع في فرنسا في فبراير2007 على ما سمي بـ "اتفاقية شراكة وتعاون ثلاثية " بين عمداء مراكش ومارسيليا وحيفا، والتي تقضي بأن يتدرب شبان إسرائيليون من حيفا ومغاربة من مراكش بمدينة مارسيليا جنوب فرنسا على استراتيجية التنمية السياحية. وسبق لمراكش أن احتضنت ما بين 15 و25 يوليوز2007 ورشة شبابية حضرها شباب إسرائيليون رعتها شركة "سيسكو" العالمية للأنظمة المعلوماتية وبرنامج الأمم المتحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من المستشار الملكي أندري أزولاي. كما شهدت بعض الملتقيات المنظمة بمراكش مشاركة العديد من الصهاينة، من بينها مشاركة إسرائيليين في الملتقى الأول حول "الهجرة من أجل العمل" المنعقد بمراكش يومي الإثنين والثلاثاء 14 و15 يوليوز 2008، ضمن برنامج أورو ميد 2 وذلك لمناقشة القضايا ذات الصلة بالهجرة. بالمقابل حضر وفد صهيوني خلال شهر نونبر في أشغال المؤتمر الأورومتوسطي حول الشغل والتشغيل، المنظم في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، ويتعلق الأمر بـ "أشلومو إيسهاكي وكابرييل بارباشار وإيلات شلن مكائييل ودفييد كارما". كما شارك ممثل عن الكيان الصهيوني في أشغال الدورة 11 للجنة الاستشارية العلمية الذي نظتمه اللجنة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛ بشراكة مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وذلك بمدينة مراكش في الفترة ما بين 1 و5 دجنبر 2008 بفندق أطلس أسني. في حين حضر ثلاثة صهاينة جامعيين، هم "شمعون لافيي" من كلية الفلاحة الجامعة العبرية بالقدس الشريف، و"دانيال زوهري"، و"بنيمين أفيدان" من نفس الجامعة في الحلقة الدراسية الدولية بشأن الموارد الوراثية لشجرة الزيتون في المدة نفسها.

وقد أثار حضور الوفد الصهيوني في أشغال المؤتمر الأورومتوسطي حول الشغل والتشغيل المنظم في إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذي اختتم يوم 10 نونبر من سنة 2008 بمدينة مراكش ردود فعل مستنكرة، بعدما تأكد أن منظمة الاتحاد من أجل المتوسط باتت بوابة للتطبيع مع الدول العربية وفي مقدمتها المغرب.

التطبيع الدبلوماسي والسياسي

اتخذ المسار السياسي والدبلوماسي للتطبيع أشكالا متعددة يتداخل فيها السري بالعلني والرسمي بالدبلوماسي والسياسي نرصد منها :

- أنباء عن اتفاق سري يقضي باعتراف المغرب بإسرائيل مقابل نجاح الحكم الذاتي للصحراء. وأوردت وكالة أنباء "أفرول" الإفريقية أن الأنشطة الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل كانت على درجة عالية من السرعة.

- استعداد المغرب للانفتاح السياسي على إسرائيل واستئناف علاقات دبلوماسية عادية معها مقابل شرط مغربي يشتمل على ضمانات من الحكومة الإسرائيلية بـ "تعزيز المصالح المغربية" لدى المجتمع الدولي حسب ما كشفته صحيفة معاريف الإسرائيلية.

- إسرائيل تضغط بقوة عبر منظماتها اليهودية العالمية الأمريكية لدفع الأنتربول (خلال انعقاد مؤتمره بمراكش يوم 5 نونبر2007) لاعتقال منفذي الهجوم التفجيري ضد مبنى يهودي بالعاصمة الأرجنتينية بوينوس أيريس 1994.

- عمدة مراكش يطبع مع الصهاينة عبر وضعه يده في يد "يونا يحاف" رئيس بلدية مدينة حيفا المحتلة للتوقيع على ما سمي بـ "اتفاقية شراكة وتعاون ثلاثية " بين عمداء مراكش ومارسيليا وحيفا، والتي تقضي بأن يتدرب شبان إسرائيليون من حيفا ومغاربة من مراكش بمدينة مارسيليا جنوب فرنسا على استراتيجية التنمية السياحية.

- دعوة مصطفى المنصوري رئيس مجلس النواب نائب وزيرة الخارجية الإسرائيلي "مجلي وهبة" إلى زيارة المغرب ودفع العلاقات الثنائية بين المغرب و"إسرائيل". وحسب موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية، "اجتمع نائب وزيرة الخارجية الإسرائيلية مع رؤساء مجالس النواب الأردني والمصري والمغربي والتونسي الذين دعوه إلى زيارة بلدانهم، ودفع العلاقات الثنائية معها"، وذلك على هامش أعمال الجمعية الأورو متوسطية المنعقدة بأثينا نهاية مارس 2008.

- مشاركة المغرب في مؤتمر الحوار بين الأديان في نيويورك إلى جانب الكيان الصهيوني، والذي دعت إليه المملكة العربية السعودية بوفد يترأسه الوزير الأول عباس الفاسي، والذي انعقدت أشغاله يومي الأربعاء والخميس 12 و13 نونبر 2008 بمقر الأمم المتحدة. ومشاركة الوزير الأول عباس الفاسي والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في حفل عشاء نظم بنيويورك مع المسؤولين المغاربة على هامش مؤتمر حوار الأديان الذي تنظمه الوكالة اليهودية للأنباء.

- حضور وزير الحرب الصهيوني السابق ومجرم حرب لبنان في صيف 2006 عمير بريتس إلى جانب المستشار أندري أزولاي وسفير المغرب بباريس فتح الله السجلماسي حفل افتتاح "الأيام اليهودية المغربية" التي نظمته السفارة المغربية بباريس من 3 إلى17 فبراير 2008. وقد وصف وقتها سيون أسيدون الحقوقي اليهودي

المغربي هذه الخطوة بـ "الجريمة"، في تصريح لـ"التجديد"، مضيفا بالقول "وجب ألا ننسى أن هناك مجرمي حرب مهما تعددت أصولهم : سواء من روسيا أوبولندا أو الولايات المتحدة أو المغرب وعمير بيريتس بكل تأكيد يعد واحدا منهم".

- تسويغ وزير التشغيل المغربي أغماني حضور"صهاينة" بمراكش بعد طرح سؤال عليه في ندوة صحفية حول حضور "إسرائيل" في المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الأول حول الشغل والتشغيل الذي عقد يومي 9 و10 من شهر نونبر 2008 بمدينة مراكش، معللا حضورهم بكون "إسرائيل" عضو في الاتحاد من أجل المتوسط.

- مشاركة 5 صهاينة من بينهم "شلومو بنعامي" وزير الخارجية السابق في "منتدى الجنوب من أجل متوسط جديد" الذي احتضنته مدينة طنجة أيام 26 و27 و28 نونبر2008.

- تسريب إسرائيلي عن وجود محادثات إسرائيلية مغربية لتنظيم لقاء رسمي يجمع زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني مع الملك محمد السادس، وذلك في تسريب تم عبر صحيفة هآرتس.

- نفي مسؤول رفيع المستوى من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون استعداد المغرب للتطبيع مع إسرائيل، كما نفى مصدر مسؤول بديوان وزير السيلحة توصل الوزارة بأي رسالة من وزارة السيلحة الإسرائيلية لمحمد بوسعيد وزير السيلحة المغربي تدعوه لزيارة "إسرائيل"، وذلك ردا على موقع صوت إسرائيل الذي أورد الخبر.

التطبيع الأكاديمي :

سجلت مشاركة ممثل عن الكيان الصهيوني في أشغال الدورة 11 للجنة الاستشارية العلمية الذي تنظمه اللجنة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛ بشراكة مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وذلك بمدينة مراكش في الفترة ما بين 1 و5 دجنبر 2008 بفندق أطلس أسني. وقال أحد المنظمين : إن حضوره جاء بصفته عضوا في اللجنة، وإن المغرب مجرد محتضن للقاء ولهذا لا يمكن رفض استقباله.

التطبيع الاقتصادي :

عرف التطبيع الاقتصادي مظاهر متعددة أهمها التجاري والفلاحي في سعي الكيان الصهيوني لفك العزلة الاقتصادية عنه وفتح أسواق تصدير واسعة للحصول على نوع من الأفضلية من خلال الانخراط في علاقات أو شراكات أو تبادلات ثنائية ومتعددة مع المغرب وغيره من الدول العربية والإسلامية. ومن ناحية أخرى تصدر المغرب لائحة السياح العرب إلى الكيان الصهيوني، إذ كشف تقرير لمركز الإحصاء الإسرائيلي عن لائحة السياح العرب إلى إسرائيل خلال سنوات 2006 و2007 و2008، ويضاعف عدد السياح المغاربة بعض البلدان التي تضم أكبر عدد من اليهود مثل كندا والأرجنتين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2008، حيث زار الكيان الصهيوني 28 ألفا و419 مغربيا.

ويمكن تتبع هذه الدينامية التطبيعية تجاه المغرب وملاحظة وتيرتها المتصاعدة خلال سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، ويمكن رصد ذلك في مستويين :

أ- التطبيع الفلاحي : الاختراق الصهيوني للفلاحة المغربية

لقد أعطى وزير الفلاحة والتنمية القروية عزيز أخنوش المثال للمغرب ضمن وثيقة "المغرب الأخضر" بالكيان الصهيوني، وذلك في جدول مقارنة يخص استعمال البذور، واستعمال الآليات الفلاحية (المكننة)، فقد ورد في الصفحة التاسعة من الوثيقة التي تعتبرها الحكومة خارطة الطريق للنهوض بالقطاع الفلاحي، أن المغرب يستهلك 52 كيلوغراما من البذور في الهكتار الواحد، في حين تستهلك "إسرائيل" 1608 كيلوغرات، أي ما يعادل 62 مرة المتوسط بالمغرب. وفي ميدان المكننة يبرز الجدول المذكور أن عدد الجرارات لكل 1000 هكتار بالكيان الصهيوني هو 72، وهو ما يفوق بـ 12 مرة المعدل في المغرب (6 جرارات).

وتتصدر بذور الطماطم قائمة المنتوجات "الإسرائيلية" القادمة إلى المغرب إضافة إلى بعض أنواع الفلفل والبطيخ، وبعض أنواع الأسمدة ووسائل الري والسقي. وأدى هذا التغلغل الصهيوني في أوساط المهنيين بالمجال الزراعي إلى درجة أصبح الحديث فيها عن زيارة منتجين وباحثين مغاربة إلى "إسرائيل" يكاد يكون عاديا، كما أن استقبال "إسرائيليين" متخصصين في المجال بمؤتمرات وملتقيات تعقد بالمغرب لاسيما في الجنوب مشهد أصبح شبه مألوف. حيث كشف مهنيون في المجال الفلاحي أن بذور الطماطم "الإسرائيلية" التي كانت تكتسح السوق المغربية عرفت تراجعا بسبب وجود عيوب في بعض أصنافها خاصة نوع "دانيلا". والملاحظ في المجال

الفلاحي أن بالمغرب 5 آلاف هكتار من الأراضي تزرع بها حوالي 400 كيلوغرام من بذور الطماطم؛ حوالي 80 % منها تأتي من "إسرائيل" عبر شركات وسيطة.

ب- وتيرة التطبيع التجاري :

عرفت سنة 2007 تداول التمور الصهيونية من قبل تجار بمدينة الدار البيضاء، حيث عمد بعضهم إلى إخفاء العلب الكارتونية التي تحمل اسم "إسرائيل" أو حجبها على الأنظار لتفادي رد فعل المواطنين، كما بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب 20 مليار سنتيم (6.19 مليون دولار) في سنة 2008، بينما بلغت قيمة الواردات المغربية إلى إسرائيل خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008 ما يناهز 4 مليار سنتيم، حيث كشف تقرير المركز الإحصاء الإسرائيلي أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب خلال سنة 2008 بلغت ما يناهز 20 مليار سنتيم خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008، بعد أن كانت تبلغ حوالي 15 مليار سنتيم (1.14 مليون دولار) خلال المدة نفسها من سنة 2007، في وقت كانت تبلغ قيمتها خلال سنة 2006 حوالي 12 مليار سنتيم (5.11 مليون دولار)، وهو ما يعني تضاعف حجم الصادرات الإسرائيلية ما بين 2006 و2008. أما موقع غرفة التجارة الإسرائيلية الفرنسية فيتحدث عن 100 شركة إسرائيلية تعمل على التراب المغربي، ويتركز عملها في المجال الفلاحي، وتقدر عدد الشركات الإسرائيلية التي تقوم بعمليات الدعاية والتسويق لمنتوجاتها وتزور المغرب بانتظام بـ 121 شركة؛ منها سبعة عشر شركة لها مقر مكشوف، وتحتل شركة "نيطافيم" المكان الأبرز ضمن هذه الشركات.

وتنشط العديد من الشركات الأوروبية خاصة البلجيكية والإسبانية في تصدير العديد من المنتوجات الإسرائيلية نحو المغرب في مجالات مختلفة، خصوصا المجال الفلاحي الذي يعتبر من أكثر المجالات التي تعرف تطبيعا مكثفا، كما يوجد بالمغرب بعض الفروع لبعض الشركات الإسرائيلية العالمية مثل شركة "هاي تيك" المتخصصة في الآليات الفلاحية، وشركات إسرائيلية لها نشاط بالمغرب تحت غطاء شركات أوروبية.

بالمقابل قال أنور العسري "المدير التسويقي والتجاري بميناء طنجة المتوسط" في تصريح لجريدة لوفيكارو الفرنسية بخصوص مسألة التجارة مع الكيان الصهيوني : "نحن مع أن تصل هذه المبادلات إلى أوجها"، كما قرر عدد من المستوطنين اليهود نقل أعمالهم الزراعية إلى المغرب بعد إجلائهم من قطاع غزة، وحسب صحيفة "يديعوت أحرنوت" فإن اليهود يزرعون في مدينة مراكش الطماطم والفاصوليا والقرع.

في حين كشف أنيس بلافريج من "المبادرة الوطنية لمقاطعة إسرائيل" أن الحركة التجارية من المغرب إلى إسرائيل سنة 2008 تقدر بـ 3 ملايير سنتيم (3,5 مليون دولار)، بينما تقدر من إسرائيل إلى المغرب بـ 22 مليار سنتيم (26,6 مليون دولار)، مؤكدا أن وثيقة توجد في الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة تبين لائحة لـ 70 ملفا تهم البذور الإسرائيلية تمت دراسة ملفات القبول بالجواب الإيجابي من لدن الوزارة طيلة 15 سنة الماضية.

وأشار إلى أن المواد الفلاحية التي توجد في المغرب تشمل مواد كيماوية من أسمدة ومواد أخرى، وتتمثل هذه المواد في منتوج يباع في المغرب من صنع شركة إسرائيلة تسمى "نيطافين" متخصصة في تقنية الري قطرة قطرة، وهي تنشط في الجنوب، وهي من أهم ممولي المعرض الفلاحي الدولي الذي يقام كل سنة بأكادير، بالإضافة إلى البذور المصنوعة من لدن الشركتين الإسرائيليتين "حازيرا" و"زراعيم"، حيث يتم إعادة تلفيف الأكياس بأوربا من أجل التمويه. أما سيون أسيدون فاعتبر أن رقم المعاملات بين المغرب وإسرائيل أكبر من الرقم المصرح به، وهو يناهز تقريبا 50 مليون دولار، معتبرا أن الشارة التي كانت توزع في المعرض الفلاحي لأكادير والتي تحمل اسم شركة إسرائيلية شارة عار وذل.

التطبيع الفني والسنيمائي

يمثل التطبيع الثقافي الدعامة الرئيسية للتطبيع بشكل عام من وجهة نظر الكيان الصهيوني، وتطبيع نخبة ثقافية وفنية وإعلامية معه، إذ لم يخل المجال الفني السينمائي من التطبيع بين المغرب والكيان الصهيوني، حيث أعلن الفنان المسرحي الطيب الصديقي عن مواقفه المساندة للتطبيع مع إسرائيل، وردد غير ما مرة أنه استضاف شمعون بيريز في بيته، وأنه زار إسرائيل في سياق التعامل مع عرب إسرائيل القاطنين في بيت الكرمة، وبالرغم من ذلك يقول إنه لا يتعامل مع دولة إسرائيل وليس له معها مواقف إنسانية. وفي 18 أكتوبر 2007 عمدت إدارة مهرجان الدار البيضاء "كازا سينما" الذي انطلق نهاية شهر أكتوبر إلى إدراج فيلم إسرائيلي ضمن لائحة الأعمال المنتقاة لسنة 2007، ويتعلق الأمر بفيلم "قناديل البحر" لـ "إدغاركيريت" و"شيرا جيفين"، وهو فيلم من إنتاج فرنسي صورت كل مشاهده في أرض إسرائيل، غير أن اللجنة المنظمة قررت في فاتح نونبر من نفس السنة شطب الفيلم، ومنعه بعد أن تعالت أصوات مندلة لأكثر من جهة ثقافية محتجة على التطبيع الثقافي والفني.

وخلال شهر أكتوبر من سنة 2008، تم اختيار فيلم "وداعا أمهات" للمخرج محمد إسماعيل من بين 41 فيلما مغربيا لتمثيل المغرب في الأوسكار لسنة 2009، من قبل لجنة اعتمدها المركز السينمائي المغربي ضمت منتجا وثلاثة مخرجين وناقدا وصحفيا، وقال مخرجه: "بأنه مستعد للذهاب إلى "إسرائيل" إذا ما وجهت له الدعوة". وقد قام مخرج الفيلم بقبول توزيع فيلمه في مهرجانيين سينمائيين في إسرائيل، هما مهرجان "إيلات" و"سينماتيك"، كما افتتحت المسابقة الرسمية للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش على إيقاع صدمة وجود فيلم يدافع عن الأطروحة الإسرائيلية مغلف براية الدولة الأرجنتينية، واختيار برمجة أفلام تعكس النظرة الصهيونية للصراع الدائر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما عرض بالمركب السينمائي "ميغراما" بالدار البيضاء فيلم صهيوني كوميدي يسيء إلى المقاومة الفلسطينية واللبنانية وهو من إنتاج أمريكي تحت عنوان "من أجل شعركم".

ومن الخطوات الأخرى التطبيعية خلال شهر أكتوبر من نفس السنة، اختارت المدرسة العليا للفنون السمعية البصرية بمراكش أن تشارك إلى جانب "إسرائيل" في المهرجان الدولي السينمائي بمدينة سان سيباستيان الإسبانية. وتسلم طالبها مهدي عزام الجائزة الأولى للمدارس عن فيلمه القصير"شطحة الموقوفين"، من رئيس لجنة التحكيم المخرج الصهيوني "عاموس جيتاي" المعروف بعدائه للقضية الفلسطينية وربطه المكشوف في أفلامه بين الإرهاب والإسلام والفلسطينيين.

التطبيع المدني مع إسرائيل

خلال شهر يناير 2008 أسست إحدى الفعاليات الأمازيغية ذات الماضي اليساري جمعية تحمل اسم جمعية الريف للصداقة الأمازيغية اليهودية بمدينة الحسيمة، كما عقد اجتماع خصص جدول أعماله لهذا لغرض، من أجل ما سمته ربط المغاربة الإسرائيليين بالريف، فأسست جمعية تحمل اسم "جمعية الذاكرة المشتركة" بدل "جمعية الصداقة الريفية اليهودية"، حيث تزعمها نائب الكاتب الإقليمي للنهج الديموقراطي بالحسيمة، غير أن الكتابة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي أكدت أن حزبها لا علاقة له بهذه المبادرة التي اعتبرها تدخل في إطار "التطبيع مع الكيان الصهيوني"، مبرزا أن "كل من سيسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه المبادرة يعتبر خارج النهج الديمقراطي".

وبعدها أرسل الكاتب الإقليمي للنهج الديموقراطي بالحسيمة - الذي تبرأ منه حزبه - قاصرين من مدينة الحسيمة إلى تل أبيب "في الأراضي المحتلة" لحضور مؤتمر

دولي للشباب. وقال الرجل حسب - إحدى الجرائد المغربية - : إنه بعث ابنته لينا التي تبلغ من العمر 15 سنة وقاصرا آخر له من العمر17 سنة ليمثلا المغرب في المؤتمر، بصفته عضوا في جمعية "محاربة معاداة السامية".

وقد أثارت هذه الخطوة ردود فعل تلاميذ الثانوية الإعدادية "أبي يعقوب باديسي" بالحسيمة، ونظموا وقفة احتجاجية داخل المؤسسة صباح يوم السبت 16 فبراير 2008 احتجاجا على مشاركة تلميذين في نشاط ثقافي بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وضد المتاجرة بالقاصرين في التطبيع مع "إسرائيل".

مواقف مناهضة للتطبيع

لقد خلفت الموجات التطبيعية مواقف مناهضة للتطبيع بمختلف أشكاله ومظاهره من قبل قوى مجتمعية وفعاليات سياسية ومدنية نرصد منها :

- إصدار جمعية سوس العالمة بأكادير بيانا تستنكر فيه البيان الغريب الصادر عن لجنة تحضيرية تعتزم تأسيس جمعية للصداقة الأمازيغية الإسرائيلية.

- وصف كل من مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين، والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني الخطوة التي أقدمت عليها جريدة المساء بإجراء حوار مع الإرهابي الصهيوني شلومو بن عامي وزير خارجية الكيان العنصري سابقا، بالخطوة التطبيعية مع الإرهاب الصهيوني. وأكدت الجمعية والمجموعة في بيان لهما على أن الإيمان العميق لكل مكوناتهما بحرية الإعلام والصحافة وبالحق في الوصول إلى الخبر لا يعني بالمطلق الإقدام على خدمة المشروع الصهيوني بفتح الأبواب للتطبيع مع الصهاينة تحت أي مسوغ كان.

- دعوة كل من الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ومجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين إلى اجتماع عاجل للجنة القدس من أجل وضع مخطط لحماية المدينة وتحريرها ودعم المقدسيين ومؤسساتهم، وذلك على خلفية الهجمة الصهيونية المتواصلة ضد أبناء ومقدسات ومؤسسات فلسطين، وعلى الخصوص إغلاق سلطات الكيان الصهيوني لمقر مؤسسة الأقصى ومصادرة وثائقها، "في محاولة لمحو ذاكرة المقدسيين وطمس حقائق الاحتلال، وفظائع جرائمه وزور مزاعمه" حسب بلاغ مشترك للمجموعة والجمعية.

- توجيه الأستاذ خالد السفياني، منسق مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين، رسالة شكر وتحية إلى أحمد الغزالي رئيس الهيأة العليا للسمعي البصري،

على موقف الهيأة المتمثل في الاعتراض على حضور الوفد الصهيوني في أشغال المؤتمر التاسع لمنظمة هيئات البحر المتوسط للضبط السمعي البصري بإيطاليا، وفرض إبعاده من الحضور. واعتبر السفياني موقف الهيأة "ينسجم مع موقف الشعب المغربي الرافض لأي نوع من أنواع التطبيع والمناهض للجرائم الصهيونية المتواصلة، والداعم للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل انتزاع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في التحرير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف".

– حركة التوحيد والإصلاح تدعو الشعب المغربي للتصدي لزيارة وزيرة الخارجية الصهيونية مؤكدة رفضها المتجدد لأي تطبيع مع الكيان الصهيوني.

– تأهب فعاليات إسلامية ويسارية لمناهضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني وتدارس كيفية مواجهة احتمالات إعادة فتح مكتب الاتصال الصهيوني بالرباط.

– تأكيد عزيز هلالي، رئيس الهيأة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين، أن الهيئة لن توجه دعوتها إلى "إسرائيل" العضو في الفيدرالية للمؤتمر الدولي للفيدرالية الدولية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين المنعقد بمراكش بعدما حصل المغرب على 30 صوتا مقابل 16 صوتا حصلت عليها إيطاليا، وعشر أصوات لبورتوريكو وأربع أصوات لنيجيريا. ورد أن عضوية "إسرائيل" في الفيدرالية لا يمكن للهيئة أن تقرر فيها، وأوضح هلالي، في تصريح لـ "التجديد" أن الاتحاد العربي للمهندسين المساحين الطبوغرافيين سبق أن أثبت عضوية فلسطين خلال سنة 2004 بفرنسا في الفيدرالية الدولية.

– إعلان وزيرة الثقافة ثريا جبران، في ندوة صحفية خلال شهر فبراير 2008، عن قرار المغرب عدم المشاركة في المعرض الدولي للكتاب بباريس المزمع تنظيمه في منتصف شهر مارس. وذلك على إثر قرار إدارة المعرض الفرنسي دعوة إسرائيل كضيف شرف، والاحتفاء بمرور 60 سنة على تأسيس هذا الكيان. واعتبرت الوزيرة أن هذا القرار اتخذ احتراما لمشاعر المغاربة وانسجاما مع القرار العربي الموحد حول القضية الفلسطينية.

– استنكار المقرئ الإدريسي أبو زيد، عن فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب في إطار المادة 66، الخطوات التي قامت بها منظمات أو محافل رسمية مغربية حين استضافت مسؤولين وشخصيات من الكيان الصهيوني على أرض المغرب، آخرها اللقاء الأورومتوسطي الذي انعقد بطنجة، الذي استضاف وزير الخارجية

الصهيوني السابق شلومو بن عامي، وقبله حديث الصهاينة عن زيارة منتظرة لوزيرة الخارجية الكيان تسيبي لفني إلى المغرب.

تداعيات مابعد العدوان على غزة

لقد أدى انتصار المقاومة إلى انعكاسات وآثار على المستوى المغربي تمثلت في إنهاء المشروع الإسرائيلي بفتح سفارة "إسرائيلية" في الرباط ، بعد التراخي الذي سجل في الموقف الرسمي وتعدد اللقاءات الرسمية مع قادة الكيان الصهيوني، وجرى الحديث عن وجود محادثات إسرائيلية مغربية لتنظيم زيارة رسمية لوزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني قبل مارس 2009 لإحداث اختراق جديد في المنطقة العربية.

ومن بين النتائج التي تحققت أيضا تجميد جهود التطبيع غير الرسمي والتي تقوت في عام 2008 داخل المغرب، وخاصة في المجالات الإعلامية والسياحية والفنية والاقتصادية.

أما ثالث النتائج فهي تدعيم وحدة الموقف المغربي بمختلف مكوناته بعد فترة من التوتر والتراجع في برامج مناهضة الحصار والتطبيع، لكن العدوان الأخير على غزة غير المعادلة بشكل كلي وجذري، مع ارتفاع التضامن الشعبي وتواصله ليشمل العشرات من المدن المغربية، مما مثل عامل ضغط ومواجهة أي نشاط تطبيعي.

المحور الرابع: تفاعلات الديني والسياسي

يسعى هذا المحور إلى رصد تفاعلات الحقل الديني والسياسي خلال سنتي 2008/2007 وتأثيرات ذلك على حالة التدين وواقع القيم بالمغرب، ومدى انعكاسه على الحياة العامة، ونتطرق إلى قضايا الهوية والدين عند الأحزاب السياسية المغربية، وكيف تتعامل معها وأين تموقعها؟ كما نعالج في مستوى ثان تيار ما يسمى بالسلفية الجهادية، ونرصد الآثار السياسية التي خلفتها قضيته.

1- الأحزاب المغربية وقضايا المرجعية الدينية :

تحتل قضايا المرجعية الدينية حيزا متفاوتا في برامج الأحزاب السياسية ومشاريعها المجتمعية ووثائقها المرجعية، فباستثناء حزب العدالة والتنمية الذي أفرد لهذه المسألة في برنامجه الانتخابي 2002 عناية خاصة وجعلها عنوانا لأحد مبادئه الخمس، كانت رؤية بقية الأحزاب السياسية المغربية تتأرجح بين تعويم هذه المسألة في ديباجة برامجها السياسية في سياق الحديث عن احترام الهوية المغربية أو الخصوصية الحضارية، وبين عرضها في سياق مجمل ضمن الحديث عن هوية الحزب أو مرجعيته النظرية. وقد كان لأحداث 16 ماي الإرهابية دور كبير في تحويل اهتمام بعض الأحزاب – وفي مقدمتها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية – إلى المسألة الدينية والانتقال بها من مرحلة الحديث عن مكونات الهوية ومقتضيات الانفتاح إلى عرض أفكار في الإصلاح الديني، وتفصيل تدابير في إصلاح الحقل الديني. وسنحاول في هذا المحور أن نؤطر حضور المسألة الدينية في برامج الأحزاب ومشاريعهم المجتمعية بالتمييز بين مستويين وهي:

1- قضايا المرجعية وإصلاح الحقل الديني في برامج الأحزاب السياسية ووثائقها المرجعية.

2- الهوية والمرجعية وإصلاح الحقل الديني في العمل البرلماني.

1- قضايا المرجعية وإصلاح الحقل الديني في برامج الأحزاب السياسية ووثائقها المرجعية

اعتمد تقرير الحالة الدينية على البرامج الانتخابية التي قدمتها هذه الأحزاب لسنة 2007 والوثائق المرجعية المقدمة في مؤتمراتها الوطنية، أو مناقشات الفرق البرلمانية للتصريح الحكومي لسنة 2007 والتي تتعلق بالمسألة الدينية، مع متابعة الأداء الحزبي في هذا المجال في سنة 2008، وسنقتصر على سبعة أحزاب سياسية، تشمل الأحزاب ذات المرجعية اليسارية (الاتحاد الاشتراكي، الحزب الاشتراكي الموحد، التقدم والاشتراكية) والأحزاب الوطنية (نموذج حزب الاستقلال) والأحزاب الإدارية (نموذج الحركة الشعبية، حزب الأصالة والمعاصرة) والأحزاب المنبثقة من الحركة الإسلامية (نموذج حزب العدالة والتنمية، والبديل الحضاري، والحركة من أجل الأمة)

تكاد تتفق عبارات مختلف الأحزاب السياسية على التنصيص على الإسلام باعتباره مكونا أساسيا من مكونات الهوية الحضارية المغربية، غير أن هذا الاتفاق يقابله سلسلة من التباينات تبدأ من نوع القراءة التي تعطى للدين، وتنتهي بحدود الديني ووظيفته وعلاقته بالشأن العام أو ما يصطلح عليه في أدبيات الأحزاب السياسية بإشكال العلاقة بين الديني والسياسي.

وسنعرض لمواقف الأحزاب وفق ترتيب يراعي تاريخ تأسيسها في ظل صعوبة إخضاعها للتصنيف الإيديولوجي.

حزب الاستقلال:[1]

تشكل وثيقة "الثقافة والإنسية المغربية" التي تم المصادقة عليها في المؤتمر الخامس عشر الوثيقة الأكثر تدقيقا لموقف الحزب من مسألة الهوية، والأكثر غنى وثراء على مستوى تعداد مكونات الهوية المغربية التي تشكلت " عبر تاريخ من التفتح والتفاعل الإثني السياسي الديني العلمي اللغوي الاجتماعي" والتي تتضمن الجانب الديني ممثلا في "الإسلام وقيمه الإنسانية" والثابت السياسي ممثلا في "الملكية الدستورية" و"الوحدة"السياسة والمجتمعية للمغاربة، والمعطى اللغوي والاثني الذي فرضته معطيات "التاريخ" والمعطى الفكري الذي اقتضاه واقع الاتصال مع الثقافات الأخرى" والصيغة التعادلية التي اختارها المغرب للتعاطي مع القضايا الاقتصادية والمجتمعية، والمعطى العلمي الذي يفرض ضرورة "الانفتاح العقلاني" على حضارة

---

[1] اعتمدنا في هذا المبحث برنامج الحزب الانتخابي سنة 2007، ووثيقة لجنة الثقافة والإنسية المغربية التي صادق عليها المؤتمر الخامس عشر.

الغرب، كما تضم الإنسية المغربية. غير أن الثراء والتعدد الذي تقدمه هذه الوثيقة لمكونات الهوية، وتأكيدها في الوقت ذاته على خطورة تغيير الاختيارات التي ارتضاها الشعب المغربي، وخطورة التنكر لمكونات المختلفة، لم يقابل على مستوى الإستراتيجية وبرنامج العمل الذي تقترحه الوثيقة، بتدابير كفيلة بتأمين استمرار اللحمة الجامعة لمكونات الهوية المغربية بالشكل الذي يعكس أهميتها ومركزيتها، وإن كان برنامج الحزب الانتخابي لسنة 2007 ، قد فصل في بعض هذه التدابير في المحور السابع الخاص بـ: "إدماج المغرب في مجتمع المعرفة والإعلام"، حيث ذكر جملة من التدابير ضمن المقترح الرابع المتعلق ب"التشبث بالهوية الوطنية، وبمبادئ الوسطية والاعتدال، منها:

- السعي إلى تبوىء القيم الإسلامية مكانتها الطبيعية في المجتمع وتوجيه القنوات والوسائط التربوية في اتجاه تبسيط المفاهيم الإسلامية وفق ما جاء في الكتاب والسنة، بعيدا عن كل غلو أو تشدد.

- تشجيع الاجتهاد، حتى يكون تأويل النصوص القرآنية والسنية مسايرا للعقل وروح الشريعة وأصولها، متجاوبا مع قضايا العصر.

- مراجعة مقررات التربية الإسلامية في المدارس بما يخدم الفكر الإسلامي، مع الحرص على قيم الوسطية والاعتدال.

- إحداث معهد للفكر الإسلامي، يضمن تكوينا علميا رفيعا للدعاة، وتفتح أبوابه أمام الطلاب من جميع التخصصات.

- إقرار برنامج إعلامي لنشر قواعد الإسلام وقيمه على لسان الضالعين في الدين واللغة والمنفتحين على التطور، وبصفة خاصة في المجتمعات الإسلامية.

والملاحظ، أن الحزب في هذا السياق ينو منحى الاتحاد الاشتراكي وأحزاب أخرى، في المزج بين ما يدخل ضمن تعزيز مواقع الهوية، وبين ما يندرج ضمن الإصلاح الديني، كما أنه يتحاشى الحديث صراحة عن المكون الأمازيغي ضمن الفقرة المخصصة للهوية سواء تعلق الأمر بالبرنامج الانتخابي أو بوثيقة الهوية والإنسية، بحيث يختار أن يعرض للقضية الأمازيغية في المحور المتعلق بمقترحاته في السياسية الثقافية والتي اقترحت التدابير الآتية :

- تطوير اللغة العربية في التكوين والإدارة والاقتصاد والحياة العامة.

- العناية باللغة الأمازيغية وثقافتها وتراثها وفنونها.

- الاهتمام باللهجات المحلية والثقافة الشعبية والتعبيرات الشفوية وتوثيقها ودراستها.

- عقلنة التعامل مع اللغات الأجنبية باعتبارها أدوات انفتاح وتواصل مع باقي الثقافات الإنسية، وليست أدوات لإضعاف الهوية الوطنية أو استلاب للشخصية الوطنية.

خلاصة الملاحظة، أن الحزب صاغ موقفه من المسألة اللغة صياغة سياسية تمزج بين التحفظ (تجنب الحديث عن دسترة اللغة الأمازيغية ورفض الإدراج الصريح لهذا المكون ضمن مكونات الهوية المغربية) والحساسية (الحديث عن تطوير اللغة العربية، وليس عن إقرار اللغة العربية كلغة للإدارة والتكوين والحياة العامة) والعموم والضبابية وأحيانا التناقض، فهو في الوقت الذي يدعو فيه إلى عقلنة التعامل مع اللغات وألا تصير أداة لإضعاف الهوية المغربية، لا يقدم أية تدابير صريحة في مستوى التنصيص الدستوري على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة المغربية.

بيد أن هذه الملاحظات النقدية لا تظهر بفس الحدة على مستوى مناقشة فريق الحزب للتصريح الحكومي، إذ حرصت مداخلة النائبة لطيفة بناني سميرس رئيسة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على التأكيد على ورد في وثيقة "الإنسية المغربية" بخصوص الهوية المغربية المتعددة الأبعاد والمكونات داعية إلى ضرورة المحافظة على "المكانة المتميزة التي حفظها التاريخ لنا على مر العصور وأن يصبح تفردنا وخصوصيتنا مصدر قوة وغناء، وبخصوص المسألة اللغوية نبهت النائبة البرنامج الحكومي إلى ضرورة تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية منوهة بما ورد في التصريح الحكومي من" ضرورة استبعاد الغزو اللغوي للغة الفرنسية لمجالات الحياة إدارة وحياة عامة مما يشوه الشخصية المغربية ويجعلها هجينة" مطالبة "بتطبيق مرسوم تعريب الحياة العامة الذي كانت قد أصدرته حكومة سابقة على هاته الحكومة".

الحركة الشعبية:

لا تختلف كثيرا وثائق الحركة الشعبية عن وثائق أحزاب ما كان يسمى في التجربة السياسية السابقة بـ "الأحزاب الإدارية" فيما يخص موضوع الهوية المغربية ومكوناتها باستثناء المسألة اللغوية حيث انفردت الحركة الشعبية عن غيرها بالسبق

إلى طرح قضية مظلومية هذه اللغة والحاجة إلى إنصافها ليست كلغة فقط، ولكن كثقافة وحضارة[1]

وبشكل عام، تعتبر الحركة الشعبية في وثيقتها "الرؤية الاستراتيجية والسياسية" أن الهوية المغربية تتسم بقوة روافدها وتنوع أبعادها الاجتماعية، وأن الأصالة التي ترتكز عليها لا تعني التحجر والانغلاق بقدر ما تعني الغنى الذي يرسخ ورح الثقافة الوطنية ويستوعب المعطيات الإيجابية في الحضارات والثقافات الأخرى ولكنه في نفس الوقت يواجه الإيديولوجيات والتيارات الخارجية المعادية. ويبقى أهم ما أشارت إليه الوثيقة تأكيدها على محورية الطرح الهوياتي في معالجة إشكالات الهجرة والجالية المغربية، حيث ألحت بهذا الخصوص إلى تحديين اثنين:

- التحدي الهوياتي الذي تطرحه الهجرة وفي هذا الصدد أكدت على ضرورة أن "تبقى الجالية مرتبطة ومحافظة على هويتها الوطنية"

تحدي الأمن الديني والأخلاقي وذلك عند إشارتها إلى ظاهرة انتشار مافيا وعصابات تهريب البشر والاستياء الذي يعم الأوساط الشعبية من جرائها.

وعلى الرغم من أن وثيقة الرؤية الاستراتيجية والسياسية تحدثت عن تنوع مرتكزات الهوية إلا أنها لم تفصل إلا في مرتكزين اثنين هما العقيدة الإسلامية والأمازيغية، بينما جاء حديثها عن مرتكز اللغة العربية ضمنا عند تأكيدها في طرحها للمسألة الأمازيغية على ضرورة تجاوز الصراع الوهمي بين الأمازيغية والعربية.

1- العقيدة الإسلامية في مقدمة عناصر المرجعية: بحيث ترى الوثيقة أن هذه الإسلام الذي يجمع المغاربة ويوحدهم هو إسلام الاعتدال والوسطية والإسلام الذي يدعو إلى التعايش بين جميع الأديان ويدعو إلى السلم والتعاون والتساكن وينبذ العنف والتطرف والإرهاب ثقافة الأحقاد ومعاداة الأديان، وأنه بهذه الصفات كان دائما مصدر إجماع بين المغاربة ولم يكن في يوم من الأيام مصدر خلافات أو طائفية أو مشاكل في المجتمع. وتعتبر الوثيقة أن إمارة المؤمنين هي المحور الأساس في حماية الدين والأمن الروحي للمغاربة، وبفضلها نجح المغرب في وضع حد لأي استغلال سياسوي للدين أو تحويل الخصوصيات السياسية إلى خصومات دينية.

2- الأمازيغية: تقدم الحركة الشعبية نفسها باعتبارها الهيئة السياسية الوحيدة التي تمسكت منذ ميلادها بضرورة إدماج الأمازيغية كرافد أساسي في الهوية

[1] وثيقة الرؤية الاستراتيجية والسياسية للحركة الشعبية ص12

الثقافية الوطنية. ويرتكز تصور الحركة الشعبية للمسألة الأمازيغية على الركائز الآتية:

أ- القضية الأمازيغية كعماد للوحدة الوطنية وإحدى ركائز استقرار البلاد وتماسكه الاجتماعي.

ب- إنصاف الهوية الأمازيغية نبذ جميع أشكال التمييز اللغوي.

ت- رفض ما تسميه بالأطروحات الشوفينية التي تراهن على خلق تصارع وتصادم وهمي بين الأمازيغية والعربية من جهة، والأمازيغية والإسلام من جهة أخرى.

ث- مواجهة كل مسعى لجعل إنصاف الأمازيغية مدخلا للارتباط بالأيادي الأجنبية.

ج- العمل على التنصيص الدستوري للغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية.

ح- إعادة الاعتبار للفن والتراث الأمازيغي ورموزه

على مستوى البرنامج الانتخابي:

غير أن هذا التفصيل الذي تضمن في وثيقة الرؤية الاستراتيجية والسياسية للحركة الشعبية لم يكن بنفس المستوى في البرنامج الانتخابي للحزب 2007 الذي رفع شعار مغرب واحد من أجل الجميع، فباستثناء الإجراء الذي اقترح فيه الحزب تعميم اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي في أفق 2012، لا تكاد تجدلا على مستوى العناوين ولا الأهداف ولا الإجراءات ما يعكس رؤية الحزب لقضية الهوية والمرجعية وكذا الإصلاح الديني.

أما على مستوى الأداء الحزبي والبرلماني:، نرصد على هذا المستوى تأكيد الحزب من خلال رئيس فريقه سعيد أمسكان في مناقشته للتصريح الحكومي على معطيين اثنين:

1- أن الهوية المغربية بثوابتها ومقدساتها تعتبر مناعة للبلاد ومقوم أساسي في استقرارها.

2- التأكيد على مركزية الأمازيغية كلغة وثقافة ضمن الهوية المغربية وأن التصريح الحكومي لم يتناولها بالشكل المطلوب الذي يلبي انتظارات فئات عريضة من

الشعب المغربي. لكن هذا التأكيد لم يمنعه من التنبيه على خطورة تسييس بعض الأطراف لهذه القضية، وإخراجها من بعدها اللغوي والثقافي إلى البعد السياسي.

وبشكل عام، باستثناء العناية الخاصة بمكون الأمازيغية، لم تتجاوز قضية الهوية والمسألة الدينية إطار العموميات التي تستحضر في العادة في ديباجة الوثائق والبرامج الانتخابية دون أن تتحول إلى عناوين مركزية تترجم في شكل أهداف وتحدد لها إجراءات على مستوى البرنامج، وتظهر بوضوح على مستوى أداء الحزب السياسي والبرلماني وخطابه الإعلامي.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

لا يختلف الاتحاد الاشتراكي عن بقية الأحزاب السياسية في محاولة تأكيد نسبة هويته المرجعية إلى ثوابت الأمة التاريخية والحضارية، إذ يؤكد في برنامج الانتخابي لسنة 2007، انبثاق "منهجه الفكري والسياسي من عمق الأدبيات التي تعطي الأولوية للإنسان، منسجما مع ثوابت الأمة المغربية، ثوابتها التاريخية والحضارية والثقافية والدينية"[1] وهو في الوقت الذي يحرص فيه على إبراز تعدد مكونات هذه الهوية وانفتاحها، يؤكد على تمسكه ب"هويته الاشتراكية الديمقراطية"، ويعتبر الإسلام، أو القيم المشرقة للإسلام، "القوة الأخلاقية المؤطرة لمفهوم المواطنة وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي المنفتح"[2] وهكذا يتدرج تصور الحزب من الحديث عن انسجام منهجه الفكري والسياسي مع الثوابت الحضارية والثقافية والدينية للمغرب، إلى الحديث عن تنوع مكونات الهوية المغربية وانفتاحها ليضمن بذلك اندراج هويته الاشتراكية الديمقراطية ضمن مكونات هذه الهوية المتعددة والمنفتحة، لينتقل بعد ذلك إلى تأصيل مشروعه الحداثي الديمقراطي بالإحالة على القيم المشرقة للإسلام واعتبارها القوة الأخلاقية المؤطرة لهذا المشروع.

بيد أن هذه الصياغة النظرية التي اعتمدها الحزب في برنامجه الانتخابي لسنة 2007، ستكون أكثر تفصيلا في وثيقة الأرضية السياسية والمؤسسية للمؤتمر الثامن للاتحاد الاشتراكي، والتي بدورها تدرجت ضمن مستويات ثلاثة:

1- المستوى الأول: ناقشت فيه طبيعة الهوية المغربية، وسمات الدين الإسلامي.

---

[1] انظر موقع الحزب على الرابط http://www.usfp.ma/projets_ar.php

[2] نفسه

2- المستوى الثاني: عرضت فيه لقضية احتكار الإسلام أو التوظيف السياسي للدين.

3- المستوى الثالث: تناولت فيه قضية الاجتهاد السياسي والتنافس على البدائل المجتمعية.

وهي مستويات متدرجة، تنطلق من العام إلى الخاص فالمجال التدبيري. ففي المستوى العام، يؤكد الحزب إيمانه بوحدة الثقافة المغربية وتعددها، وعلى المستوى الخاص، يرى الحزب أن الإسلام باعتباره مكونا أساسيا للهوية الحضارية والثقافية يمتاز بخاصية التسامح والتفتح و"أنه ملك لجميع معتنقيه"، لينتقل بعد ذلك إلى الإطار التدبيري والذي يؤكد فيه على ثلاث منطلقات أساسية في التعاطي مع المسألة الدينية:

أ- المنطلق الأول: رفض احتكار الدين أو توظيفه لأغرض سياسية "لا يجوز لأية جهة أن تعتقد أن رأيها فيه هو رأي الدين"

ب- المنطلق الثاني: ويتعلق بوسائل تدبير الاختلاف، إذ يوضح فيه الحزب أن المعتمد في إثبات قوة المشاريع المجتمعية ليس نسبتها إلى الدين، ولكن قدرتها على الإقناع ونيل أصوات الجماهير، على أن يدبر الخلاف بين المشاريع المجتمعية داخل فضاء تنافسي مبني على علاقات ديمقراطية يكون الحسم فيه لاقتراع الحر النزيه".

ت- المنطلق الثالث: في الفصل بين السياسي والديني: وهو الأمر الذي فصلته بوضوح ورقة الهوية[1] التي قدمت في المؤتمر الثامن للحزب، والتي طرحت ضرورة تحيين موقف الحزب ومرجعياته بما يتلاءم والتحولات المجتمعية والكونية التي يواجهها المجتمع المغربي، وألحت على ضرورة الدعوة إلى الإصلاح الديني "كي لا يبقى الدين وسيلة انتهازية لتحقيق مصالح سياسية" لكنها في الوقت ذاته أقرت بـ"أهمية الدين في حياة الأفراد، وضرورة حمايته" وذلك بـ "جعله من اختصاص أمير المؤمنين". وأقرت كذلك بضرورة أن تبقى القيم الدينية "إحدى الموجهات الأساسية في التعامل مع قضايا المجتمع، لكن من دون خلط بين ما هو دنيوي وما هو ديني و روحي" . مؤكدة أن "الأمن الروحي للمواطنين هو من المتطلبات الأساسية التي يجب أن توفرها الدولة".

ويبدو من خلال تتبع هذه المنطلقات الثلاثة، أن هناك تطورا كبيرا في موقف الحزب من المسألة الدينية، بحيث يمكن أن نقرأ هذه المنطلقات إما بالإحالة على تطور

[1] تم المصادقة عليها في الجولة الثانية من المؤتمر الثامن.

مقاربة الحزب للمسألة الدينية، وفي هذه الحالة، يكون المنطلق الأول – أي رفض احتكار الدين ورفض توظيفه لأغراض سياسية، هو بداية التأسيس داخل الحزب لرؤية حول المسالة الدينية والذي كان عقب أحداث 16 ماي الإرهابية، والذي كان هاجس الحزب الأكبر فيه هو الصراع السياسي والإيديولوجي مع حزب العدالة والتنمية[1]، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة تمتد إلى ما قبل ما قبل المؤتمر الثامن ، وهي المرحلة التي يترجمها بوضوح المنطلق الثاني الذي أعاد تقييم الموقف لجهة البحث عن قنوات تدبير الخلاف السياسي عبر طرح قضية التنافسية في المشاريع المجتمعية، لتأتي مرحلة ثالثة، وهي مرحلة ما بعد المؤتمر الثامن، والتي تم فيها التداول بشأن اللقاء الموضوعي بين الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية، والذي طرحت فيه جملة من العوائق كان على رأسها قضية العلاقة بين الديني والسياسي[2] كما يمكن قراءة هذه المنطلقات بالإحالة إلى اختلاف المواقف والحساسيات التي تخترق الجسد الاتحادي بإزاء المسألة الدينية والموقف من حزب العدالة والتنمية.

وعلى العموم، يبقى الثابت في تصور الاتحاد الاشتراكي لقضية الهوية هو الرهان عل تجدير الحداثة داخل التربة المغربية وتطويع الدين لخدمة مهمتين: الأولى هي التأصيل لهذه الحداثة من خلال الإحالة على "القيم المشرقة للإسلام" واعتبارها القوة الأخلاقية للمشروع الحداثي الديمقراطي، إذ توضح ورقة الهوية أن الإستراتيجية التي على الحزب "تبنيها في مجال القيم ومجال التمثلات الثقافية، هو السعي إلى غرس هذه الحداثة داخل التربة المغربية نفسها ورعاية نموها، حتى تصبح قناعة موجهة لسلوك المغاربة، وتحويل قيم مثل العقلانية والديمقراطية والحرية.... إلى قناعات جماعية للمغاربة"

أما المسألة اللغوية، والتي كان الحزب طوال مسيرته إلى المؤتمر السابع محكوما باعتبارات الامتداد التاريخي للحركة الوطنية وما يقتضيه ذلك من الدعوة إلى إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية ومسايرة الدينامية التي تعرفها الحركة الثقافية الأمازيغية وذلك من خلال الدعوة إلى إعطاء اللغة الأمازيغية المكانة التي تستحقها، فقد أضاف إليها ثلاث أبعاد :

1- البعد الأول هو تأهيل اللغة العربية واللغة الأمازيغية ليكونا في مستوى مسايرة متطلبات العصر وحماية الهوية الوطنية.

[1] كان اليازغي الكاتب الأول السابق للاتحاد الاشتراكي يعتبر مواجهة الظلاميين أولوية من أولويات حزبه.

[2] انظر نص حوار لحبيب طالب الذي نشر بموقع "التجديد" بتاريخ 2008/11/18.

2- البعد الثاني: تأصيل التعدد الثقافي واللغوي، واعتباره شرطا ومقدمة للتحديث السياسي.

3- البعد الثالث[1]: دسترة اللغة الأمازيغية واعتبار ذلك المدخل الوحيد والأنجع لتأهيل الأمازيغية.

وفي الإجمال لا تفترق كثيرا مقاربة الاتحاد الاشتراكي للمسألة اللغوية ضمن مكونات الهوية المغربية عن مقاربة بقية الأحزاب الوطنية، ولعل حرص الاتحاد الاشتراكي على الاستمرار في التعبير عن امتداده للحركة الوطنية وتأكيده على ضرورة النهوض بأوضاع اللغة العربية، وابتعاده عن الرؤية المتعصبة للطرح الأمازيغي، جعل موقفه بهذا الخصوص يأخذ موقعه بشكل طبيعي ضمن الصف الوطني الديمقراطي.

أما على مستوى رؤيته لإصلاح الحقل الديني فقد عبر الحزب منذ مؤتمره السابع عن مطالبته بإعادة هيكلة الحقل الديني في سياق مقاربة مندمجة -تهدف إلى التصدي إلى توجهين اثنين:

- التيارات الغريبة في إشارة إلى التيار السلفي الوهابي.

- توظيف الدين لمحاربة الديمقراطية والحداثة في إشارة منه إلى الحركة الإسلامية. وبافضافة إلى الرؤى المركزية التي تشكل العناوين الكبرى لرؤية الحزب مما تم التفصيل فيه سابقا اختصر الحزب التدابير التي يقترحها لإصلاح الحقل الديني في برنامجه الانتخابي في النقاط الآتية:

* تحديث وعقلنة آليات اشتغال المجالس العلمية.

* انفتاح المجلس العلمي الأعلى على المتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية والتاريخية؛ لينتظم عمله في تاريخ البلاد ومكتسباتها السياسية والحقوقية والاجتماعية والثقافية.

* إصلاح دار الحديث الحسنية وإصلاح جامعة القرويين.

* تأهيل المدارس العتيقة، وتحديث آلياتها وبرامجها التعليمية.

---

[1] عبرت ورقة الهوية عن وجود مقاربات مختلفة تخترق داخل الحزب لمسألة ترسيم اللغة الأمازيغية ودسترتها وهي تعكس الخلاف في النظر إلى جدل تأهيل الأمازيغية ودسترتها ومن الأسبق وقد انتهى المؤتمر الثامن إلى تبني مقاربة الترسيم هو مدخل التأهيل.

* تأهيل البرامج التعليمية في المدارس الدينية، وفي مسالك التعليم والبحث بما يحميها من الفكر الإقصائي والمتطرف.

* ضبط توجيه خطباء المساجد والدعاة والأئمة والمرشدين والمرشدات، إلى جانب تطوير الوعظ والإرشاد، اعتمادا على تقنيات التواصل الحديثة المتطورة، بما يستجيب للحاجيات الداخلية في التأطير الديني السليم، ويساعد على نشر الفكر الإسلامي المستنير والعقلاني.

* المضي في تأهيل المساجد، وتكوين الموارد البشرية الضرورية لإنعاش الحياة الروحية للمواطنين، وتحصين الوحدة الروحية للمغرب.

* رد الاعتبار للقيمين على المساجد، وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

* العمل على انخراط إدارة الأوقاف في خدمة أهداف التنمية البشرية، ومحاربة الأمية والفقر.

* الحرص على الاجتهاد الفقهي بما يتلاءم وفقه الواقع.

وعلى العموم، تظهر هذه التدابير مدى الهاجس السياسي الذي ك يحمله الحزب في رؤيته لهذا الحقل والذي كان يفسره الاحتكاك الإيديولوجي والسياسي بينه وبين حزب العدالة والتنمية.

أما على مستوى أدائه البرلماني، فقد عكست مداخلة النائب أحمد الزايدي رئيس الفريق الاشتراكي في مناقشته للتصريح الحكومي الرؤية التي فصلها الحزب من خلال وثائقه وبرنامجه الانتخابي مؤكدا أن الهوية المغربية تشكلت مع مر التاريخ من مزيج ثقافي إثني متنوع بين الحضارات العربية الأمازيغية والإفريقية والأندلسية مع تأثيرات أخرى تمثلت في الحضارات التي احتلت بلاد المغرب في عصور خلت في هذا الصدد، مطالبا التصريح الحكومي أن يكون واضحا فيما يرجع إلى هذه الإشكالية والتنصيص على الأمازيغية كلغة وطنية و القطع مع التعاطي الفلكلوري والمهرجاني مع هذا المكون الأساسي في الإنسية المغربية، ومع ما وإعادة الاعتبار للثقافة المغربية المنطوقة والمكتوبة بالأمازيغية وللمجالات المهمشة وغيرها من الثقافات. واعتبر الزايدي أن من شأن هذه السياسة التي تأخذ الاعتبارات التي ذكرها فريقه أن تقطع الطريق أمام ما أسماه بالنزعات العدمية والشعبوية والطائفية التي "تريد استغلال وتوظيف قضية وطنية في أغراض فئوية ضيقة"[1].

[1] انظر

حزب التقدم والاشتراكية:[1].

يمكن التمييز في أدبيات حزب التقدم والاشتراكية في تعاطيه لمسألة الهوية والمرجعية بين مستويين:

- المستوى الأول: الهوية والمرجعية الاشتراكية: فقد قدمت الوثيقة السياسية حزب التقدم والاشتراكية باعتباره:

أ- اجتهادا في الفكر الاشتراكي يستمد مقومات هويته الإيديولوجية من مثله السامية، ويتبناه في التحليل العلمي للواقع الملموس دون جمود عقائدي، ويعتمد فكرة النسبية ومنطق التطور كجوهر للتاريخ.

ب- صاغ تجربة خاصة في منهجية صهر الهوية الاشتراكية مع خصوصيات الواقع المغربي.

ت- يؤمن بفكرة تجديد المرجعية الاشتراكية وبما يسلتزمه ذلك إخضاعها للمساءلة والإغناء والتطوير على ضوء تجارب الممارسة وخصوصيات الواقع الموضوعي.

ث- يتموقع في صف الحركات المناهضة للعولمة الليبرالية الجديدة.

ج- يعتبر أن الطريق إلى تحقيق الاشتراكية يمر بالضرورة التشبع بقيم الأنسنة والحداثة والتقدم ولديمقراطية

- المستوى الثاني: منظوره لهوية المغرب: يتحاشى الحزب في وثائقه الحديث عن هوية المغرب، وإنما يستعمل عبارات مثل "الإجماع الوطني" أو "العمق التاريخي للأمة المغربية" أو "التوافق التاريخي المتطور" ويمكن تفسير هذا التوجه إلى أمرين:

1- الهوية تحيل على الثبات والاستمرارية والخصوصية، وتحيل أيضا على وجود ذات في مقابل الآخر، وهو المنطق الذي لا يريد الحزب أن ينخرط فيه، ولذلك، فضل الحديث عن "التوافق التاريخي" ووصفه ب"المتطور"

2- أن الحزب التزم في منهجية فهمه للفكر الاشتراكي من جهة بتحليل الواقع الملموس بأدوات التحليل العلمي ومن جهة أخرى بصهر الهوية الاشتراكية بمقومات الواقع المغربي، وهو ما يقتضي الاعتراف بثوابت هذا الواقع وخصوصياته.

---

[1] لا يقدم برنامج الحزب الاقتصادي والاجتماعي اية معطيات عن موقف الحزب من المرجعية والهوية وإصلاح الحقل الديني، ولذلك، فقد اعتمدنا بشكل أساسي "الوثيقة السياسية" للمؤتمر السابع، باعتبارها تقدم بعض الإجابات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء تصور حول موقف الحزب من هذه القضايا.

وتنزيلا لهذين الاعتبارين، يعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن مكونات التوافق التاريخي تضم كل العناصر التي يشملها التوافق، والتي شكلت عبر مسار تاريخي وحدة الأمة، ويقصد بها أربعة ثوابت أساسية:

- العمق التاريخي بمرتكزاته الثلاثية الأبعاد: الإسلامية، الأمازيغية، اللغة العربية.

- المرجعية الوطنية، القائمة على احترام و تكريم رموز الوطن ووحدته الترابية والبشرية.

- الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية.

- المرجعية الديمقراطية.

بيد أن الحزب في معرض تفصيله لموقفه من هذه المكونات، أشار بخصوص تصوره للإسلام إلى ثلاثة أبعاد:

- البعد المذهبي(التزام المغرب بالمذهب المالكي السني).

- البعد الأخلاقي للدين: حيث تحاشى الحديث عن المرجعية الإسلامية بأبعادها التشريعية، وحصر نظرته للدين في البعد الأخلاقي "الإسلام السني كدين أخلاق وأخوة وتسامح".

- البعد السياسي في قراءة الدين: وهو البعد الذي كان حاضرا بقوة في الوثيقة السياسية خاصة في المحور المتعلق بالأخطار الإيديولوجية والاجتماعية والسياسية والتي لخصها في "التطرف والعدمية" من جهة، والإرهاب من جهة أخرى، إلى درجة أن الحزب يعلل وجوده واستمراره في الحكومة بالمهام الإصلاحية والتحديثية التي تتصدى لما يسميه "النزعات النكوصية الرجعية" بل ويعلل اختياره لما اصطلح عليه خط "الوسط التاريخي".

أما بخصوص مكون اللغة العربية، فيكتنف وثائق الحزب غموض كبير بإزائها، فمن جهة، يشترط الحزب على هذا المكون (اللغة العربية) صفة التفتح دون أن يوضح طبيعته ومفهومه، ومن جهة أخرى لا يعبر محور علاقاته بالمحيط الخارجي طبيعة عن مركزية هذا المكون في تصوره الاستراتيجي:

1- من حيث التصنيف: يضع حزب التقدم والاشتراكية العالم العربي في المرتبة الرابعة بعد الاتحاد الأوربي والاتحاد المتوسطي والاتحاد المغاربي، وهو تصنيف

يقصي أحد أهم الوظائف التي يفترض أن تقوم بها اللغة العربية في تعزيز انتماء المغرب إلى محيطه العربي.

2- من حيث نظرته للعالم، ويظهر ذلك من خلال ثلاثة محددات رئيسية:

- المحدد الأول: يرفض الحزب أطروحة التوجه القومي العروبي ويعتبرها تقدم تصورا ضيقا ومتعصبا وإثنيا وعنصريا للعالم العربي.

- المحدد الثاني: يتبنى الحزب نظرة تجزيئية للعالم العربي، إذ أنه ينظر إليه باعتباره مجموعة من الدول التي يتمتع كل واحدة منها بتاريخ خاص بها لا باعتباره أمة ذات انتماء واحد ومقومات مشتركة.

- المحدد الثالث: إن الإسلام واللغة العربية التي انتشرت في العالم العربي بشكل واسع ليست هي المكونات الصانعة للوعي والمصير العربي المشترك، وإنما الهيمنة الاستعمارية هي التي منحت الشعوب العربية إحساسا قويا مشتركا بوحدة مصيرها حالا ومستقبلا، دون التنكر لما يميز كل واحد منها.

أما ما يتعلق باللغة الأمازيغية، فقد كان الحزب أكثر وضوحا حين اعتبر ضرورة التنصيص على دسترتها كلغة وطنية وكمكون أساسي للثقافة المغربية من ضمن الإصلاحات الدستورية الملحة.

وعلى العموم، وباستثناء هذه الإشارات التي وردت في الوثيقة السياسية للحزب بخصوص الإسلام واللغة العربية، يسجل في بقية الوثائق ضمور كبير لهذه المكونات إلى درجة الغياب، وفي المقابل، تسجل مفردات مثل القيم الكونية، وقيم التحديث والأنسنة حضورا كثيفا في كل وثائق الحزب لاسيما برنامجه الاقتصادي والاجتماعي.

أما بخصوص إصلاح الحقل الديني في البرنامج الانتخابي، فلم يتناول حزب التقدم والاشتراكية بشكل مستقل قضية إصلاح الحقل الديني، ولم يفردها في أي وثيقة من وثائقه، بل إنه لم يقترح أي إجراء أو تدبير في هذا الإطار مع أنه تناول بالتفصيل ضمن الأخطار الإيديولوجية والأخطار السياسية والاجتماعية تحدي التطرف والإرهاب.

وبالنظر في مجمل وثائق الحزب نلتقط في موضوع إصلاح الحقل الديني ثلاث إشارات أساسية:

- تثمين المنهجية الإصلاحية التحديثية التي ينتهجها الملك، وفي ذلك إشارة ضمنية إلى أن الحزب، يكتفي بتثمين الموقف الرسمي للدولة بهذا الخصوص، ويعتبر

السياسات الدينية من مهام إمارة المؤمنين ووظائفها، وأنها ليست من السياسات العمومية التي تفرض أن يكون للحزب رؤية فيها يقدم فيها التدابير والإجراءات التي يقدر أنها تساهم في إصلاح الشأن الديني.

- تأكيد الحزب في سياق الإصلاحات الدستورية، أنه لا حاجة إلى مراجعة الفصل 19 والتي تخص إمارة المؤمنين، وأنه لا مصلحة وراء ذلك ، معتبرا إمارة المؤمنين ضمانا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والمؤسساتي للبلاد.

- وهو الذي وضح فيه الحزب بشكل ضمني من المرجعية الإسلامية في بعدها التشريعي، وذلك حين طالب ضمن رؤيته فلإصلاح الدستوري، بالتنصيص في الديباجة على سمو المعايير الدولية، التي يصادق عليها المغرب على التشريع الوطني في مجال حماية حقوق الإنسان.

باستثناء هذه الإشارات المحدودة، لا نكاد نجد أي تدبير يقترحه الحزب لإصلاح الحقل الديني، وهو ما يعزز القناعة بأن الحزب يتحاشى إبداء موقفه السياسي في المساحات التي يقدر أنها من اختصاص الملك، أو على الأقل يقدر بأن ما تقدم عليه الدولة بخصوصه يسير في اتجاه التحديث والقطع مع ما يسميه نزعات النكوص والارتداد عن الديمقراطية.

وعلى مستوى أداء الحزب البرلماني، وتحديدا عند مناقشة التصريح الحكومي أكد الحزب المنطلقات التي أشرت إليها وثيقته السياسية، إذ ذكر النائب السيد مصطفى الغزوي عن تحالف القوى التقدمية الديمقراطي ضمن حديثه عن مكونات الهوية المغربية بالإسلام كدين تسامح ووسطية واعتدال، وأبرز موقفه من إصلاح الحقل الديني معتبرا تأهيل هذا الحقل خيارا استراتيجيا لاسيما في ظل التحديات التي يواجهها المغرب، ولافتا الانتباه إلى أن تشبث بتوا بثهم هو المدخل الذي يجعلهم في منأى عن "كل التأثيرات الخارجية الغريبة عن هويتنا وثقافتنا".

الحزب الاشتراكي الموحد:

يعتبر هذا الحزب – في وثيقته المرجعية لمطالبة بإصلاحات دستورية[1] – أن الهوية المغربية تضم أبعادا ثلاثة هي: الإسلام، واللغة العربية، والأمازيغية، وأن هذه الأبعاد تعايشت بكل أبعادها وتعبيراتها وشكلت لحمة المجتمع المغربي، ويطرح الحزب ما يسميه ب"التعامل الديمقراطي المتفتح مع مسالة الهوية والاعتراف بكل مكوناتها في أبعادها المتنوعة وعلى قاعدة التفاعل والتمازج لعناصرها الأساسية"

[1] وثيقة مرجعية خاصة بتصور الحزب للإصلاحات الدستورية صدرت بالرباط بتاريخ 21 ماي 2006.

الثلاثة. لكن الفقرات التي تضمنتها وثيقته وكذا برنامجه الانتخابي بخصوص المرجعية خلقت التباسا كبيرا على مستوى الفهم الذي يعطيه هذا الحزب للإسلام كأحد مكونات الهوية المغربية، إذ رفع الحزب بعض المطالب الدستورية التي تعزز هذا الالتباس ، وبصرف النظر عن مطلبه بجعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة مرجعية مركزية والذي يمكن أن تقدم بصدده تفسيرات تخرج عن إطار هذه الملاحظة، إلا أن مطالبة الحزب بسمو نصوص الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب والمتعلقة بحقوق الإنسان على النصوص الداخلية يكشف نوع القراءة التي يتبناها هذا الحزب لنصوص الشريعة الإسلامية، ويظهر ذلك بشكل أوضح من خلال المطلب الذي رفعه في وثيقته وبرنامجه الانتخابي والذي يتعلق بتعديل الفصل الثامن من الدستور بالتنصيص على المساواة في الحقوق المدنية إلى جانب الحقوق السياسية والاجتماعية، والذي لا يدعو من خلاله الحزب بطريقة ضمنية إلى مراجعة بعض الأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية وبشكل خاص في الميراث.

بيد أن الملاحظة الرئيسية التي يبدو فيها قدر كبير من الالتباس هو ما يتعلق بالحقل الديني وتحديدا بالموقف من إمارة المؤمنين، فبينما تذهب وثيقته إلى إن إمارة المؤمنين لا تعني سوى "وجود سلطة تقليدية تنهل من مشروعية موازية" تتخطى باسم هذه المشروعية النص الدستوري، وتفيد ما يشبه "غياب المؤسسة الدستورية بمفهومها الحقيقي" داعية إلى تحديد معنى لقب أمير المؤمنين بما يفيد تمثيل سلطة إشراف رمزية على الشؤون الدينية للمسلمين بدون أن يخل ذلك بسير المؤسسات أو القوانين القائمة، لا نكاد نجد في برنامج الحزب الانتخابي أي شيء يعكس هذه الرؤية. وباستثناء هذا المطلب الذي رفعته وثيقة الحزب للمطالبة بالإصلاحات الدستورية لم يعبر الحزب عن أي موقف بخصوص رؤيته لإصلاح الحقل الديني، واكتفى في برنامجه الانتخابي ضمن مقترحاته لإصلاح السياسية الثقافية بالحديث عن ضرورة "تنمية روح التسامح الديني ومحاربة التعصب والطائفية البغيضة بكل أشكالها، وتركيز قيم المساواة وحقوق المواطنة الكاملة ، وإشاعة قيم المعرفة والتنوير بعيدا عن كل أشكال الطرقية وتعبيراتها مع العمل على الرفع من المستوى الثقافي للموطنين حتى يكونوا في مستوى التحديات التي يطرحها العالم المعاصر"[1] وهو ما يستفاد منه:

أ- موقف الحزب الرافض لبعض توجهات السياسة الدينية التي اتجهت نحو دعم الطرق الصوفية.

[1] انظر موقع الحزب على الرابط http://psu.apinc.org/article.php?paid=419

ب- تجنب الحزب الخوض في تفاصيل إعادة هيكلة الحقل الديني واكتفائه بالحديث عن مقومات إصلاح الفكر الديني (التسامح الديني، محاربة التعصب، تركيز قيم المساواة وحقوق المواطنة الكاملة).

وعلى العموم، بقدر وضوح الحزب في تفصيله لأبعاد الهوية المغربية، وبقدر تأكيده على ضرورة التعامل الديمقراطي معها، يبقى العنصر المؤثر في تصور الحزب هو تغليبه لمقتضيات المرجعية الحقوقية على المرجعية الإسلامية، وتأكيد أولويته لقضية ترسيخ قيم المواطنة والحداثة وتأويل النصوص الدينية في اتجاه ما تسميه وثيقة الحزب المرجعية ب"الدور التنويري في بناء مجتمع حداثي ديمقراطي عقلاني متسامح ينبذ الإقصاء بكافة أشكاله والتعصب بمختلف صيغه وأساليبه".

على أن موقف الحزب من قضية الإصلاح الحقل الديني ستظهر بشكل أوضح ضمن البرنامج الانتخابي لتحالف (الطليعة الديمقراطي - المؤتمر الوطني - الاشتراكي الموحد) والذي أكد على ثلاث توجهات كبرى:

* إصلاح الشأن الديني وجعله ينفتح على القيم الكونية.

* تنمية روح التسامح الديني، ومحاربة التعصب بكل أشكاله.

* إحياء الجانب التنويري والعقلاني في الدين الإسلامي.

- حزب العدالة والتنمية:

تشكل قضية الهوية والمرجعية في أدبيات ووثائق العدالة والتنمية قضية محورية، لكن هذا الموقع الذي تحتله لا يعني أن الحزب لا زال يتعاطى مع هذه القضية بنفس المنظور، كما لا يعني أن البنية الحزبية الداخلية للحزب تتبنى نفس المقاربة. فوثائق الحزب، خاصة منها برنامجه الانتخابي ووثيقة "أطروحة النضال الديمقراطي"[1]، تعكس الدينامية الفكرية التي يعرفها الحزب على مستوى مقاربته لهذه القضية فضلا عن النقاشات الفكرية التي انخرط فيها بعض قادة الحزب في مرحلة ما قبل ترسيم الأطروحة. ويمكن أن نرصد في هذا الملاحظات الآتية:

1- حرص برنامج الحزب الانتخابي لسنة 2002 ، على تصدير برنامجه الانتخابي لسنة 2002 بعرض المنطلقات الخمس التي ترتكز عليها "النهضة الشاملة" وتناول قضية الهوية والمرجعية ضمن أول منطلق ضمن ما أسماه :"الأصالة"

[1] تبنى المؤتمر السادس للحزب أطروحة النضال الديمقراطي وهي خلاصة مبادرة الحوار الداخلي الذي أطلقها المجلس الوطني التقييمي لانتخابات السابع من شتنبر 2007.

التي لا تعني في أدبيات هذا البرنامج سوى اصطباغ مشاريع الحزب الإصلاحية بالمرجعية الإسلامية وانسجامها مع القيم الثقافية والحضارية، "مع استيعاب واحترام لجميع الخصوصيات الثقافية واللغوية والاثنية داخل فضاء الأخوة الإسلامية"[1] وهكذا تعرض هذه الصياغة مفهوم الهوية ومكوناتها وروافدها الثقافية واللغوية، وتحدد الإطار الذي يجمع هذه المكونات، وتميز بشكل ضمني بين الهوية والمرجعية ، فالمرجعية هي المنطلق النظري والمنهجي الذي تقيم على أساسه المشاريع والقوانين للنظر في مدى تلاؤمها وانسجامها مقتضيات الشريعة الإسلامية، بينما يتسع مفهوم الهوية لاستيعاب مكونات متعددة ثقافية ولغوية وإثنية، لكن شرط أن يكون الإطار الذي يصهرها الإسلام وقيمه وفي مقدمتها قيمة الأخوة الإسلامية.

2- يرتكز حزب العدالة والتنمية في تأكيده على قضية المرجعية على التنصيص الدستوري على إسلامية الدولة، ويعتبر الحزب ذلك بمثابة حسم في قضية المرجعية في المغرب باعتبارها "قاسما مشتركا بين الجميع ومنطلقا لجميع البرامج والسياسات" بحيث تصبح الشريعة بمقتضى هذا التنصيص الدستوري هي المرجعية العليا التي لا تعلو عليها أية مرجعية أخرى[2] وان تكون المصدر الأسمى لجميع التشريعات والقوانين واعتبار ما يتعارض مع أحكامها لاغيا"، وحتى لا تؤول هذه العبارات المدرجة في هذه الوثيقة بكونها رفعا لشعار تطبيق الشريعة الإسلامية، حرصت نفس الوثيقة، بالإضافة إلى تركيزها على البعد النظري ، على التأكيد على الجانب المنهجي في قضية المرجعية وذلك من خلال الإحالة على مسألة مقاصد الشريعة والتركيز ضمن هذه المقاصد على أولوية الحريات في مشروع الحزب وهو ما يمكن قراءته باعتباره حرصا من جانب الحزب على إبعاد صفة احتكار قضية المرجعية الإسلامية، وفي نفس الوقت البحث عن توسيع دائرة المطالبين بإعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية.

3- وإذا كان الحزب قد جعل قضية المرجعية أو الأصالة المنطلق الأول في برنامجه الانتخابي لسنة 2002، واقترح جملة من التدابير التي تغطي مجالات ستة وهي : تعزيز المرجعية الإسلامية -تقوية التدين والأخلاق في المجتمع - العناية بالمساجد وبالقيمين عليها - تركيز الهوية الإسلامية لنظام التعليم- تخليق الحياة العامة - تنمية ثقافة وطنية أصيلة، فإن مسألة تعزيز المرجعية الإسلامية ستنتقل في البرنامج الانتخابي لسنة 2007 إلى الرتبة الخامسة، بعد أن احتلت قضية العدالة المحور الأول

---

[1] انظر وثيقة: البرنامج الانتخابي 2002 التي أصدرها الحزب.

[2] نفسه

والجوهري في مشروع الحزب السياسي، وهو ما يعكس المخاض الفكري كان يعيشه الحزب لحل معادلة الهوية والتدبير على امتداد الفترة ما بين 2002 و 2007، والذي عبرت وثيقة البرنامج الانتخابي لسنة 2007 عن اتجاه الحزب للحسم فيها لجهة اختصاص الحزب بقضايا التدبير والسياسات العمومية. بحيث كان مجمل ما اقترحه البرنامج ضمن التدبيرين المحوريين اللذين اقترحهما في هذه القضية يرتبط بشكل أساسي بالسياسة الدينية العمومية، وسواء تعلق الأمر بالنهوض بدور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وما يندرج تحتها من اقتراحات وتدابير، أو بتقوية المؤسسات الدينية والدعوية، فإن المتابعة الدقيقة للاقتراحات التي أدرجها الحزب ضمن هذين التدبيرين المحوريين يؤكدان حصول نقلة نوعية في تعاطي الحزب مع قضية الهوية والمرجعية لجهة الحسم في الاتجاه نحو السياسات العمومية، وتأكيد مقاربة التمييز الوظيفي بين السياسي والديني ، كما تعكس من جهة أخرى خيار التمايز بين الدعوي والسياسي والذي عبرت عنه بوضوح ورقة "المشاركة السياسية والعلاقة بين الحركة والحزب" فكريًّا ونظريًّا، وهي وثيقة ناقشها الجمع العام لحركة التوحيد والإصلاح الذي انعقد في نوفمبر 2006، والتي انتهى في بيانه الختامي إلى تأكيد اللقاء بين الحزب والحركة على مستوى المرجعية الإسلامية، والتعاون في خدمة المشروع الإصلاحي، لكن في الوقت نفسه، ميز بين عمل الإطارين بشكل واضح، ذلك أن "عمل الحركة عمل تربوي دعوي مدني، يسعى إلى الإسهام في بناء الإنسان الصالح المصلح" أما عمل الحزب، فهو :"عمل سياسي مرتبط بتدبير الشأن العام".

إذ أعاد الحزب تأكيد قناعاته التي بسطها في ورقته المذهبية وفي برنامجه الانتخابي لسنة 2002 بخصوص ارتكازه في أصوله الفكرية ومشروعه المجتمعي على المرجعية الإسلامية وتأكيده على سمو هذه المرجعية على ما عداها من المرجعيات، لكن الأطروحة حرصت على تأكيد التمايز بين الإسلام كدين وبين الاجتهاد البشري الذي ينطلق منه، وذلك للتأسيس لتنافسية الخيارات والبدائل والمشاريع وفي الوقت ذاته نفي الصفة الاحتكارية للمرجعية الإسلامية عن الحزب، وهكذا أقرت الأطروحة الكسب الفكري الذي حصل على مستوى إقرار التمايز بين الوظيفية السياسية والوظيفة الدينية، كما أقرت التمايز بين الدعوي والسياسي، لكنها صاغت الموقف من قضايا الهوية والمرجعية صياغة مدققة تعكس المقاربة الجديدة التي يتبناها الحزب لقضايا الهوية والمرجعية، فحزب العدالة والتنمية حسب الصياغة التركيبية لأطروحة النضال الديمقراطي هو :"حزب سياسي مدني ذو مرجعية إسلامية له برنامج سياسي

مدني يعمل على تطبيقه وفق القواعد الديمقراطية ويجيب عن الأسئلة المطروحة سياسيا باعتبارها من قضايا تدبير الشأن العام"[1].

وقد انعكس هذا التحول في الرؤية لحدود العلاقة بين الدعوي والسياسي، ولوظيفة الحزب الجديدة على مستوى برنامج الحزب وموقع إصلاح الحقل الديني فيه، إذ تم حصر مقترحات الحزب وتدابيره في هذا المجال ضمن عنوان "النهوض بدور وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ورفع فعالية المؤسسات الدينية" مقترحا الإجراءات الآتية:

* تفعيل دور الوعظ والإرشاد والخطابة، والانتقال التدريجي بالقيمين الدينيين إلى الوظيفة العمومية.

* تأهيل وإدماج 4000 خطيب وواعظ بمعدل 500 سنويا، وإحداث "ماستر" في كل قطب جامعي للوعظ والإرشاد الديني ضمن مسالك الدراسات الإسلامية.

* العمل على رفع نسبة مشاهدة قناة السادسة، وتطوير قناة محمد السادس للقرآن الكريم نحو مزيد من المهنية والجودة.

* تطوير الأوقاف وتنميتها من خلال إحداث وكالة وطنية تحت إشراف وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، تعمل على التدبير المندمج والشفاف للأملاك الوقفية، على أن يمثل المجلس الأعلى العلمي والرابطة المحمدية للعلماء في المجلس الإداري للوكالة.

* النهوض بـ"القيم والأخلاق والعقيدة" بوضع "خريطة للقيم الأخلاقية الأساسية لنهضة الأمة، والعمل على ترسيخها بكل الوسائل، مع العمل في الوقت ذاته على وضع خريطة للقيم الأخلاقية السيئة الأساسية التي تعوق نهضة الأمة، والعمل على مقاومتها بكل الوسائل، وتجديد الإيمان بالمعتقدات الصحيحة، وتصحيح المعتقدات الفاسدة.

* جعل حفظ القرآن الكريم من موجبات استحقاق العفو عن السجناء، بطريق يتناسب فيها الحفظ مع درجة الإعفاء من العقوبة.

* نشر ثقافة الوسطية والاعتدال، ومحاورة الفكر المتشدد في جميع القضايا الكلية والجزئية، وإحياء فكرة الجامعة الصيفية لمحاورة شباب الصحوة الإسلامية.

---

[1] انظر ضمن إصدارات الحزب "الأطروحة السياسية لحزب العدالة والتنمية" والتي رفعت عنوان النضال الديمقراطي.

* بناء المساجد والعناية بها وبالتعليم العتيق.

* إحداث مؤسسات وطنية مستقلة للزكاة، وأخرى للوقف لتعزيز الميزانية العامة للدولة.

* العمل من أجل تنويع المنتجات المالية البديلة، إضافة إلى فتح بنوك إسلامية.[1]

وعلى العموم يمكن أن نلاحظ على هذه الإجراءات ملاحظتين:

- اتجاه البرنامج إلى مقاربة الشأن الديني مقاربة تدبيرية.
- احتلال المسألة الدينية ضمن سياقها التدبيري حيزا مهما يطال الجانب التربوي والأخلاقي والثقافي والإعلامي والمؤسسي.

وهو ما انعكس بوضوح على مستوى الأداء الربلماني للحزب، إذ عبرت مناقشة الفريق للتصريح الحكومي عن حضور قوي لهذين العنصرين، انتقد النائب البرلمان مصطفى الرميد، على البرنامج الحكومي غياب تحديد معالم سياسة ثقافية واضحة وإجراءات مرقمة وتدابير مضبوطة وأولويات محددة تأخذ بعين الاعتبار المقومات الدينية والحضارية للبلاد مطالبا الحكومة بتفعيل مقترحها القاضي بالرفع من شأن اللغة العربية وحضارتها خاصة في الإدارة والحياة العامة وكذا اللغة الأمازيغية. وذكر فريق العدالة والتنمية،بالتحديات التي يعيشها المغرب في الجانب الثقافي مع زحف العولمة الثقافية مطالبا بـ "اتخاذ جرأة أكبر في وضع تدابير واضحة مرقمة وليس مجرد نوايا وشعارات عامة".

[1] انظر برنامج الحزب الانتخابي لسنة 2007.

- البديل الحضاري:[1]

يعتبر حزب البديل الحضاري أن طرح قضية الهوية، وما يترتب عنه من مظاهر للصراع الهوياتي في المغرب هو ناتج عن حالة من "عدم الشعور بالقدر الكافي من الأمن سيادتنا واستقلالنا جراء الاختـراق الخارجي لأنساقنا القيمية ولشعورنا بالخوف من جسامة وخطر التحديات الخارجية والداخلية التي تهزنا بعنف" ويرى طرح سؤال الهوية في المغرب لا يعني العودة إلى الماضي والارتهان إلى صوره التاريخية بقدر ما يعني" عودة تلقائية إلى الذات في شكل دورات تجديدية للأمة" ويعتبر هذا الحزب أن هوية الأمة المغربية هي "هوية إسلامية" لكنه في نفس الوقت يدمج ضمن تحديده لأبعاد الهوية الأبعاد اللغوية والتاريخية والجغرافية مجسدة في "العربية والأمازيغية والأندلسية والزنجية".

بيد أن الملاحظة المركزية على تصور الحزب بشأن قضية الهوية هو تركيزه على بعدها الوظيفي بما هو تغذية "لحس بالانتماء للوطن وللحضارة والتاريخ" والمساعدة على "إحياء الضمير الوطني والذاكرة الجماعية لشعبنا. مما يدعم الحفاظ على السيادة ويؤمن دعائمها الوطنية ويدعم الوحدة : وحدة الشعب والأرض".

ويرى الحزب أن الهوية التي لبعت بدور مركزي في الصراع ضد الاستعمار الأجنبي، لا زالت قادة اليوم على لعب نفس الدور من أجل "تصفية العديد من الآثار السلبية التي خلفها هذا الاستعمار" والتي "تمثل تهديدا حقيقيا للسيادة والاستقلال"سواء على مستوى ما أسمته وثيقة الحزب ب"الاستعمار الاقتصادي والغزو الإعلامي والعبث بالقيم الثقافية المحلية) والتي تمثل تهديدا حقيقيا وكبيرا للسيادة والاستقلال. ويرتب الحزب عن هذا التصور موقفا واضحا إذ يجعل من مهمة الدفاع عن الهوية الحضارية للأمة "أولوية من أولويات البقاء والاستمرار والوحدة".

بيد أن هذا الوضوح على مستوى تحديد مفهوم الهوية ووظيفتها، ومهمة الحزب للدفاع عنها، لم يوازه على مستوى البرنامج ما يكفي من التدابير والإجراءات التي تعكس أولويتها، فباستثناء الوضوح الذي سطره الحزب فيما يخص ما أسماه أبعاد الهوية المغربية تحت هدف" دعم اللغة العربية والأمازيغية والدفاع عن التراث الثقافي الوطني" لم تعكس رؤيته للمسألة الثقافية مركزية الهوية الإسلامية ولا الاعتبار المركزي لقضية المرجعية الإسلامية، إذ بعد تشخيصه للواقع الثقافي للأمة، وحصره

[1] نظرا للتحولات التي عرفها الحزب، واتخاذه لقرار دمج جمعية البديل الحضاري في الحزب، فقد استغنينا عن وثائق الجمعية، واعتمدنا بشكل خاص برنامج الحزب الانتخابي باعتباره الوثيقة الجامعة والمعبرة عن خلاصة التطور الذي انتهى إليه الحزب.

ل'طاب التي تواجهها في "تبعية في اتجاه الماضي _ استلاب تاريخي، وتبعية في اتجاه الآخر _ استلاب جغرافي_" قدم الحزب رؤيته للمسألة الثقافة واعتبر أن الأولوية تنصرف إلى " ترسيخ وتدعيم ثقافة وطنية تقوم على قاعدة التنوع في إطار الوحدة، تحترم من جهة الحرية الفردية والتعددية الفكرية وترفض من جهة أخرى كل محاولة استلاب زمني أو مكاني وتحول دون أي انغلاق أو تشرذم".

وهكذا، غلب على تحديد الحزب المنظور الاستيعابي للتعبيرات الموجودة في المشهد الثقافي والسياسي المغربي" الانفتاح واستيعاب التعدد والاختلاف" في المقابل غاب الاعتبار المركزي للمرجعية الإسلامية.

وفي الوقت الذي ركز فيه حزب العدالة والتنمية في محور إصلاح الحقل الديني ضمن رؤيته التدبيرية، على تنمية التدين وتقوية وتفعيل المؤسسة الدينية لتساهم في تحقيق هذا الهدف، كانت مجمل الاقتراحات التي اقترحها حزب البديل الحضاري ضمن محور الإصلاح الديني، تندرج ضمن إطارين:

1- الإطار الفكري: وتعبر عنه اقتراحات من قبيل تطوير الاجتهاد وتحقيق التنوير والتحرير وقطع الطريق على الغلو والتطرف والتحرر من هيمنة التقليد والاستلاب.

2- الإطار السياسي: ويعبر عنه اقتراح تحرير المجال الديني من أي توظيف سياسي.

وغاب عن البرنامج التدابير التي من شأنها أن تحقق الهدف الأساسي الذي رفعه الحزب في هذا المحور وهو تحقيق الأمن الروحي للمواطنين".

وبالنظر إلى الهدف الفكري الذي سطره الحزب في المجال الديني والذي عبرت عنه وثائقه ب"المساهمة في العملية الفكرية الثقافية التي تستهدف إشاعة التنوير والتجديد الفكري وتعمل على إدخال الأمة العربية والإسلامية عصر أنوار عربي- إسلامي" لا نرى أي اختلاف بينه وبين ما طرحه برنامج تحالف اليسار لتحالف (الطليعة الديمقراطي - المؤتمر الوطني - الاشتراكي الموحد) على هذا المستوى.

3- حزب الأمة: الهوية الوسطية للمغرب والتمييز بين الديني والسياسي

تعتبر "الحركة من أجل الأمة" أنه مع ميلاد الحركة الإسلامية المغربية المعاصرة تم "أعادة الاعتبار لسؤال الهوية" في المغرب وأن وجودها كان له دور كبير في الدفع بهذا السؤال الإشكالي إلى "إنهاء الخصومة على مستوى الوعي المغربي" والقطع مع منطق "التسوية على حساب الحقيقة التاريخية" و"البحث عن الذات

الحضارية وخصوصياتها بما يعيد إلى الذاكرة حضورها وقوتها" وتعبر في تحليلها أن سؤال الهوية فتح معركة لا زالت فصولها ممتدة إلى اليوم، بين ثلاث أطروحات أساسية:

1- أطروحة الدعاة إلى "هوية منكمشة دون اجتهاد ولا تجديد.

2- أطروحة الدعاة إلى هوية علمانية.

3- أطروحة الدعاة إلى هوية المغرب الوسطية.

وتعتبر "الحركة من أجل الأمة" نفسها ضمن دعاة الأطروحة الثالثة، التي تحصر وثيقة "رسالة البصيرة" في جزئها الأول أسسها في ثلاثة:

1- الدين الإسلامي: باعتباره " أساس النهضة الإسلامية وقاعدة إشعاعها الحضاري على مستوى المنطقة المغاربية في اتجاه الشمال والجنوب" وترى الوثيقة أن الإسلام قام بوظيفة تاريخية مهمة تجلت في إسراء العديد من القيم :" قيمة الإيمان والعدل ضد الكفر والجزر، قيمة الوحدة ضد التجزئة، قيمة الاستقلال والعالمية ضد السيطرة الخارجية والعولمة" ولذلك، ترى الوثيقة أن كل محاولة لإقصائه لا تعني سوى فقدانها الأمة "لهويتها وأصالتها ودفاعاتها ومنعتها الحضارية".

2- اللغة العربية: ترى الوثيقة في قراءتها التاريخية أن محاربة اللغة العربية كانت جزءا من "مقتضيات التقدير الاستعماري للهيمنة على المغرب" وأن سياسة محاصرة اللغة العربية في نظام العام للمغرب، والتمكين للمد الفرنكفوني لا زالت تتم تحت "رعاية قوى متنفذة"، ولأجل ذلك، ترى الوثيقة أن معركة التعريب كانت من الأولويات الوطنية المغربية "وأم المعارك الثقافية الجارية في بلادنا وعنوان رئيس من عناوين تحررنا الثقافي" وان القول بالتعريب يندرج ضمن الحفاظ على كيان الأمة المغربية وثقافتها لا تعني بأي حال "الانغلاق اتجاه اللغات الأخرى".

3- التراث الثقافي والحضاري للأمة المغربية: ترى الوثيقة أن هذا التراث تبلور عبر مسيرة تاريخية طويلة، وامتزج فيه التراث المغربي العربي والأمازيغي والصحراوي بكافة روافده. ونبهت إلى خطورة بعض الأطروحات التي تحاول ان تخلق حالة من الخصومة بين مكونات الأمة المغربية من خلال طرح أصالة هذا التراث ودخالة بعضه الآخر، مؤكدة على أوجه التمازج والتزاوج بين مكونات التراث الحضاري للأمة المغربية

بعد هذا التحديد، تلخص الحركة من أجل الأمة أهم التحديات التي تواجه الهوية المغربية الأصلية في التهديدات الآتية:

- تحدي عزل الشريعة عن الحياة العامة وحصرها فقط في مدونة الأحوال الشخصية.

- تحدي التمكين للعلمانية.

- تحدي التشويش على التراث الثقافي والحضاري والتشكيك في أصالة التراث العربي الإسلامي.

تأسيسا على هذه الأصول التي بسطتها "الحركة من أجل الأمة" ضمن تصورها لقضية الهوية، يطرح "حزب الأمة" مواقفه بشأن الهوية والمرجعية، بيد أنه يضيف إليها أمرين:

1- بعض التحديدات التفصيلية التي يفرضها الحقل السياسي: فضمن مكون الدين الإسلامي، ذلك أضاف الحزب موقفين تفصيليين، يتعلق الأول بمسألة احتكار الدين، وتتعلق الثانية بحقوق الأقليات الدينية، حيث أكد الحزب أن الإسلام هو "ملك للجميع ولا يحق لأحد أن يحتكر تمثيله أو التكلم باسمه" أنه "لا يلغي ولا ينفي مكانة وحقوق الأقلية الدينية لأن الاعتقاد ليس شرطا في المواطنة" وفي مكون اللغة الأمازيغية، فصل الحزب موقفه فيها وفق ثلاث زوايا أساسية:

- الأمازيغية هي شأن مغربي يعني المغاربة لا مجرد فئة منهم.
- مبدأ التنوع في إطار الوحدة المغربية.
- الإسلام يمثل اللحمة الأساسية للهوية المغربية

وبناء على هذه الرؤية يعتبر الحزب أن "مطلب إعطاء الأمازيغية حقوقها الثقافية مطلبا عادلا ومشروعا يستوجب النصرة".

2- تحديد مقاربته للعديد من القضايا الإشكالية التي تطرحها قضية المرجعية والإصلاح الديني وفق الصياغات النظرية الآتية:

أ- الفهم الوسطي للمرجعية الإسلامية: يعتقد الحزب أن تبنيه للمرجعية الإسلامية يتطلب منه "تجديد فهمه في ضوء القراءة المتجددة للواقع من جهة والدفع بعملية الاجتهاد وتوسيع مساحة العقل في التعاطي مع أسئلة العصر وقضاياه" وهو ما أسماه الحزب في برنامجه السياسي ب"الفهم الوسطي الذي يعتمد قراءة مقاصدية وتجديدية للإسلام والتراث".

ب- التمييز بين الديني والسياسي: ينطلق حزب الأمة من ثلاثة ضوابط تصورية أساسية ليبني تصوره لعلاقة الديني بالسياسي:

- السياسة في الإسلام من الأمور الاجتهادية المتروكة للخلق.
- الدولة في المرجعية الإسلامية هي دولة مدنية والمجتمع هو مسوغ وجودها.
- الاعتقاد الديني ليس شرطا في المواطنة.

ويخلص إلى أن "اعتماد المرجعية الإسلامية من قبل حزب سياسي لا تخول له إضفاء أية قداسة على بيانه وعمله" بناء على قاعدة أن "التصرف السياسي هو "تصرف مدني هو بالضرورة نسبي .. يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ"، يوضح الحزب أكثر طبيعة العلاقة بين الديني والسياسي ضمن وثيقة البيان السياسي لعام ويعتبر "أنه لا يمكن الفصل بين الدين والسياسة ولكن يمكن التمييز بينهما، فمحكم الدين مقدس أما السياسة فهي فعل وقول مدنيان".

بيد أن هذا التمييز على مستوى التصور لم يعكسه تصور مقابل على مستوى وظيفة الحركة من أجل الأمة ووظيفة الحزب، إذ لا توجد ضمن وثائق الحزب ولا الحركة أية وثيقة توضح التصور الذي اختاره الحزب لتنزيل هذه الرؤية وتحديد وظائف كل من الحزب والحركة تبعا لها.

النهضة والفضيلة :

انبثق مشروع حزب النهضة والفضيلة من "حركة اليقظة والفضيلة" وأعلن عنه في 25 دجنبر 2005 ، وبخصوص أهداف هذا الحزب الجديد، يؤكد النظام الأساسي أن النهضة والفضيلة يسعى "إلى تنظيم وتأطير المواطنين وتمثيلهم، ونشر الثقافة السياسية في إطار المرجعية الإسلامية طبقًا لدستور المملكة، وتنشيط الحقل السياسي بناء على أسس الحوار والانفتاح والتسامح وقيم الاعتدال والمواطنة الحقة، وترسيخ التوجه الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، ودعم دولة الحق والقانون، والمحافظة على هوية الأمة المغربية بمختلف مكوناتها ومقوماتها"[1].

وتوضح الورقة المذهبية للحزب الدوافع وراء اختيار اسم النهضة والفضيلة، وتؤكد أن "مشكلة بلدنا هي مشكلة بنيوية حضارية نهضوية". ولذلك، "يسعى لإعادة طرح السؤال النهضوي من جديد والبحث عن أجوبة حقيقية ومستعجلة لسؤال النهضة في بلادنا" وأن المشكل النهضوي "في حد ذاته مشكل عقلي وأخلاقي. فلا نهضة من دون عقل منبعث وأخلاق فاضلة، لذا كان حزبنا: حزب للنهضة والفضيلة"

[1] انظر الحوار الحي الذي أجراه مع إسلام أونلاين. المرجع السابق

ويحدد الحزب هويته في كونه حزبا وطنيا ذي مرجعية إسلامية تستند إلى .مشروع رؤية تستدعي أسئلة العصر وتتقيد بموجبات الإجماع، كما تلتقي مع كبرى الأهداف والمبادئ التي اعتبرت مكتسبات الحضارة الإنسانية".

ويؤكد الحزب في ورقته المذهبية على أن مشروعه يقوم على إرساء مبادئ وقواعد و"وقيم التعايش والتواصل والسلم المجتمعي وإرساء إستراتيجية للإنماء تسندها أرضية صلبة، هي دولة الحق والقانون" ويرفض. " كل دعوى متطرفة تسعى بطريق أو بآخر لتكفير المجتمع أو فرض الوصاية عليه بالعنف ، كما نرفض أي دعوة لإشاعة الكراهية والشطط في تبليغ القناعات إلى الآخرين" وتؤكد الورقة على الدور الذي يمكن أن يلعبه المثقف والمفكر في العمل السياسي، وتعبر عن إيمانها "بضرورة إعطاء مساحة مهمة من الصلاحية والفاعلية للمثقف والمفكر" باعتباره "طبيب السياسة، الذي يعالج أورامها الأيديولوجية" وتلخص الورقة الخط الفكري للحزب خطين متوازيين "عقل به تتشخص معالم نهضتنا المنشودة، وفضيلة بها ننتصر على معوقات التقدم".

وبخصوص الفهم الذي يقدمه هذا الحزب للمرجعية الإسلامية، تعبر الورقة عن طموح لقراءة جديدة للتعاليم الإسلامية "تنسجم مع لحظتنا التاريخية ومتطلباتنا الحضارية" وتؤكد الورقة في هذا الصدد أن حزب النهضة والفضيلة مقتنع بشعار "الإسلام هو الحل" لكنها تعتبر أن هذا الشعار "ليس قابلا للتحقق إذا انعدمت شروط قيام الحامل المجدد والمستنطق الإسلامي الواعي بملابسات واقعه المستوعب لأزمته" وأن "الإسلام لن يكون حلا سحريا بالوكالة عن عقل إسلامي خامل جامد محنط".

وفي هذا السياق تعتبر الورقة أن " كل فكر سياسي يصب في العدالة الاجتماعية ويدعم مقاصد الفكر السياسي الإسلامي في إرساء دولة الحق والقانون وضمان عيش الإنسان الكريم وتأمين حق المبادرة الفردية والجماعية، إنما هو في الحقيقة جزء من الشريعة الإسلامية"[1].

[1] انظر الورقة المذهبية للحزب ضمن وثائقه.

البرنامج الانتخابي

قبيل الانتخابات بشهرين، وتحديدا في أوائل شهر يوليوز 2007 سيعقد الحزب مؤتمره الأول، وسيصادق على ورقته المذهبية، ويعلن مشاركته في الانتخابات التشريعية، حيث سيقدم مرشحين في 59 دائرة انتخابية من ضمن 95 دائرة من الدوائر التي يتكون منها التراب الوطني، بالإضافة إلى ترشيحه لائحة وطنية للنساء. وكان الحزب يعتزم تقديم مرشحين في جميع الدوائر، لكن قيادته فضلت الاكتفاء بالدوائر التي يتوفر فيها الحزب على حظوظ وتركيز وسائلنا وإمكانياتنا فيها[1].

وقد دخل الحزب الانتخابات التشريعية ببرنامج انتخابي رفع شعار " مغرب الأمانة" حدد فيه العديد من الأهداف والإجراءات المقترحة لتحقيقها، فعلى صعيد ترسيخ المرجعية الإسلامية والدفاع عنها اقترح الحزب سبعة إجراءات نذكر منها:

1- تخصيص كوطا للعلماء على غرار ما هو معمول به للنساء لأن العلماء هم الضمانة الأولى للحفاظ على المرجعية الإسلامية والأصالة المغربية[2].

2- تفعيل دور الزكاة ونظام الوقف

3- مراعاة المرجعية الإسلامية لدولة المغربية في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية

4- العمل على تقوية مظاهر التدين في صفوف المواطنين ومواجهة التيارات التي تهدف إلى نزع القيم الأصيلة للأمة المغربية.

6- العمل على تقوية الأخلاق الحسنة في المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة وداخل صفوف الشعب.

وباستثناء البند الإجراء الأول المتعلق بإعطاء كوطا للعلماء، تكاد تكون الإجراءات المقترحة تتشابه إلى حد كبير مع ما اقترحه حزب العدالة والتنمية بهذا الصدد، ولم يقدم الحزب على صعيد هدف تخليق الحياة العامة أي إجراء، إذ اكتفى بالحديث عن مفهوم التخليق، وفهم الحزب للإسلام، وأن الحزب لا يعتبر نفسه وصيا على الإسلام

[1] انظر نص التصريح الذي أدلى به محمد خليدي إلى موقع مغاربية بتاريخ 2 شتنبرلب 2009 على الرابط الآتي: http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2007/09/02/feature-01

[2] اعتبر الباحث في معهد كارنيجي عمرو حمزاوي هذا الإجراء مؤشرا على تراجع في علاقة الديني بالسياسي بالقياس إلى التقدم الذي حققه حزب العدالة والتنمية على مستوى التمييز بين الوظيفة الدينية والوظيفة السياسية. انظر ورقة حزب العدالة والتنمية المشاركة ومعضلاتها.

ولا يحاكم الناس ولا يخوفهم باسم وأنم دوره هو التأكيد على ضرورة الإصلاح المستمر للقوانين الناظمة للحياة السياسية في المغرب، وتهذيب وتخليق الحياة العامة، ومحاربة كافة أشكال الفساد والقضاء على الرشوة".

وعلى صعيد النهوض بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة انطلق الحزب في تصوره من مبدأ ترسيخ العدل الاجتماعي، ومن النظرة التكاملية للأسرة، وأكد على أن "أكبر مجال للقوة في مجتمعاتنا الإسلامية هو النظام الأسري والتضامن العائلي. واستناد ذلك النظام إلى المرجعية الإسلامية القائمة على الأحكام الشرعية".

وعلى صعيد تشجيع الاقتصاد الاجتماعي، اقترح الحزب العديد من الإجراءات منها:

- أ ـ الزكاة: واقترح في هذا الصدد أن تقوم مؤسسة مدنية لجمع الزكاة وإنفاقها على المستحقين الحقيقيين لها؛ ويرى الحزب أن دور الزكاة يمتد لأبعد من ذلك في تمويل ودعم المشاريع الصغرى؛ بما يسهم في القضاء على مشكلة البطالة في المجتمع، ويسهم كذلك في الحد من تزايد ظاهرة الفقر.

ب ـ تشجيع الوقف الحبسي والخيري ودعمه تشريعياً بإصلاح قوانينه، وتقديم التيسيرات والإعفاءات اللازمة لإنجاح تلك المؤسسات المدنية التي تعتمد في تمويلها عليه في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية.

ج ـ تجديد ثقافة العطاء والعمل التطوعي، وإدخالها ضمن المقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، ووضع برامج لنشر هذه الثقافة وتعميمها بأساليب جديدة ومبتكرة عبر وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.

د ـ تنظيم هبات المحسنين.

وعلى صعيد هدف تقوية أداء منظومة الاقتصاد الوطني، اعتبر البرنامج أن بناء اقتصاد قوى يحقق الرفاهية للشعب وقادر على التعامل مع الواقع العالمي لابد أن يعتمد أولا على بناء الإنسان الصالح جسداً وعقلاً وروحًا، وقدم الحزب نموذج الاقتصادي واعتبر أن من بين أهم مواصفاته:

- العمل على إعادة الاعتبار للمرجعية الإسلامية في توجيه السياسات الاقتصادية.
- تأمين استقلالنا الاقتصادي خاصة في القطاعات الاستراتيجية.
- إعتماد مبدأ الإنتاج بدل الاكتفاء بالاستهلاك – مبدأ ترشيد الاستهلاك –.
- العمل على تأمين الموارد المالية اللازمة للدولة.

- التأكيد على صون الحرية الإقتصادية.

- إعادة تنظيم وتقوية نظام الحسبة.

- إعادة تنظيم وتقوية أمناء الحرف.

- إيلاء الأهمية اللازمة لقطاع الصناعة التقليدية[1].

حزب الأصالة والمعاصرة:

لخص حزب الأصالة والمعاصرة رؤيته لمسألة الهوية والمرجعية في ورقته "مبادئ وتوجهات" التي أقرها مؤتمره التأسيسي[2]، ضمن محور "الإسلام بين المقدس المشترك والتوظيف السياسي". وترتكز هذه الرؤية على ثلاث عناصر أساسية:

1- مرجعية الحزب تتأسس على قيم المواطنة والأصالة المغربية والتشبث بمقومات الأمة المغربية الأساسية.

2- الدين الإسلامي الحنيف هو دين المغاربة، والرؤية المتفتحة المتسامحة للدين والممارسة الدينية بشكل عام شكلت باستمرار الأساس الذي سمح للإسلام السني المالكي كما عاشه المغاربة على مر العصور في ظل إمارة المؤمنين، بما يمثل إحدى أهم عناصر اللحمة المشكلة للأمة المغربية، حيث الاعتدال في التدين والتعايش مع الديانات السماوية الأخرى، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية والالتحام الوطني في الذود عن حوزة الوطن.

3- إن هذا الدور التوحيدي للدين الإسلامي يتهدده اليوم التوظيف السياسي له والذي تقوم به جهات تحمل "نظرة سياسوية ضيقة تروم التحايل باسم المقدس المشترك والاستقواء به من أجل كسب مواقع في مجال السلطة والتدبير السياسي".

لا يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة في وثيقته أن خطورة التوظيف السياسي للدين منحصرة في التشويش على سلامة التباري السياسي والانتخابي، بل إنه يذهب أكثر من ذلك، فيعتبر أن ذلك يشكل خطرا حقيقيا على وحدة البلاد وعلى كيانها الوطني، فكل استغلال للدين أو توظيف لقضايا الإسلام والمسلمين لتحقيق

---

[1] البرنامج الانتخابي لحزب النهضة والفضيلة انتخابات 2007.

[2] اعتمدنا ضمن وثائق المؤتمر التأسيس للحزب الذي انعقد ببوزنيقة بتاريخ 20و21و22 فبراير 2009، وثيقة " وثيقة مبادئ ووتوجهات".

مآرب سياسية، هو بمثابة إضعاف للمشروع الوطني، وتهديد لوحدة الأمة المغربية وللأمن الروحي لأبنائها.

وعليه، فإن حزب الأصالة والمعاصرة "يلتزم بعدم اللجوء إلى استغلال الدين الإسلامي في الحقل السياسي"، و"يدعو الفرقاء السياسيين المؤمنين بقيم الديموقراطية والحداثة إلى التصدي لمن يقوم بذلك".

يرتكز موقف حزب الأصالة والمعاصرة من الدين على ثلاث ركائز:

- الركيزة الأولى وهي طبيعة الدين، إذ اختار هذا الحزب أن يسميه بصفة المقدس المشترك، وهي الركيزة التي سيرتب عنها موقفه مما أسماه " التوظيف السياسي" للدين، فالإسلام ـ حسب فهم حزب الأصالة والمعاصرة، هو دين المغاربة، وهو ملك لهم، ولا يجوز لأحد أن ينطلق منه، أي من المقدس المشترك، لبناء مفاهيمه وتصوراته ومواقفه ومشاريعه، بحكم أن ذلك يعتبر توظيفا للمقدس، وإخراجا للدين من طبيعته "المشتركة".

- الركيزة الثانية وتتناول وظيفة الدين ، إذ لا يتحدث حزب الأصالة والمعاصرة عن وظيفة الدين الحيوية في بناء المنظومة القيمية للمجتمع، ولا يتحدث عن الدور الذي يقوم به في بناء الجماعة وإرساء نظمها، وإنما يتحدث فقط عن وظيفتين اثنتين من وظائف الدين:

- وهو أنه يمثل إحدى عناصر اللحمة التي تشكل الهوية المغربية، أي أنه لا يشكل عمقها ولا ناظمها الرئيس، وإنما يقوم إلى جانب عوامل أخرى بتشكيل هذه اللحمة.

- أنه يقوم بالدور التوحيدي للمجتمع، إذ بفضل هذا الدور حسب تصور حزب الأصالة والمعاصرة، أن يستمر الإسلام السني المالكي.

- أما الركيزة الثالثة فهي علاقة الدين بالسياسة، حيث يتوجه إلى مناقشة ما أسماه وضع الدين في حلبة التنافس والتباري الانتخابي.

بناء على هذه المرتكزات الثلاث يحدد الحزب موقفه، ليس من الدين، ولكن من فاعلين سياسيين يعتقد أنهم يوظفون هذا المقدس المشترك في معارك انتخابية.

2ـ الهوية والمرجعية وإصلاح الحقل الديني في العمل البرلماني.

احتلت قضايا التدين مكانا لافتا في العمل التشريعي، ويقدم تقرير الحالة الدينية الأول نموذجا من خلال عرض قائمة الأسئلة الشفوية التي طرحت بمجلس النواب، حيث تكشف وجود تركيز على كل من وزارتي الأوقاف والداخلية في استقطاب اهتمام النواب للتوجه إليهم بطرح الأسئلة، كما أن جل الفرق النيابية تضع هذا الملف ضمن أولويتها في التحرك.

وعلى مستوى مناقشة الأحزاب لميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فقد تباين اهتمام مجموعة من الأحزاب بالشأن الديني وقطاع الأوقاف، وبحسب المداخلات المسجلة فقد عالج هذا الموضوع كل من فريق التجمع والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية والحركة الشعبية والاتحاد الاشتراكي والاستقلال والحركة الشعبية والأصالة والمعاصرة، في حين لم تسجل الأحزاب المتبقية أي اهتمام لها بهذا القطاع، وفيما يلي أهم مداخلات الفرق البرلمانية والموضوعات المتداولة في النقاش.

ففي دورة أكتوبر 2008 وبحسب مداولات مجلس النواب (محضر الجلسة 71) تمثلت أهم القضايا في:

– اعتبر فريق التجمع والمعاصرة قطاع وزارة الأوقاف مهما لتعلقه بالأمن الروحي للمواطن وبالمقومات المركزية للأمة المغربية، مع تثمين كل من البرنامج الاستعجالي لتدبير المساجد وبنائها، ومبادرة الوزارة في إبرام شراكات هامة مع الجماعات المحلية وتأهيل الموارد البشرية الدينية تطبيقا لسياسة القرب الروحي، ومع اعتبار مشروع الوزارة والزيادة المقررة فيها مهمة وضرورية لمواجهة متطلبات المرحلة ومواصلة تطبيق برنامج إصلاح الحقل الديني بالمغرب.

– ركز فريق العدالة والتنمية على أهمية قطاع الأوقاف في تكوين شخصية الإنسان المغربي المسلم مع عدم إغفال بعض الملاحظات المهمة وهي على الشكل الآتي :

* تثمين جهود الوزارة في طبع وتوزيع نسخ المصحف الكريم، والمطالبة بأن يشمل توزيع المصاحف مساجد العالم القروي، كما أن النسخ الموزعة بأوربا لا تلبي بدورها إقبال المغاربة على المساجد.

* التسجيل بقلق كبير إغلاق العديد من دور القرآن مما يحرم فئات عريضة من رواد هذه الدور من حقهم في تعلم القرآن.

* المطالبة بتيسير مسطرة الحصول على رخصة بناء المساجد والعمل

على توفير العدد الكافي منها .

* المطالبة بتحسين وضعية القيمين الدينيين و تعميم نظام التغطية الصحية.

* الدعوة إلى تنمية ونشر ثقافة الوقف وحماية أوقاف المسلمين من أي نوع من أنواع التلاعبات بمختلف المدن والقرى.

* تسجيل مساهمة الوزارة في التوعية الدينية للجالية المغربية بأوربا خلال شهر رمضان، بإرسال بعثات علمية ومقرئين في الشهر الكريم، إلا أن الجهود المبذولة في هذا الصدد غير كافية، لطبيعتها الموسمية ونقص تغطيتها لكافة المساجد، ولضعف فاعلية بعض أفراد البعثات وضعف تجاربهم مع الجالية وخاصة الجيل الثاني والثالث، مع تثمين الإعلان عن تشكيل مجلس علمي للجالية.

* دعوة وزارة الأوقاف إلى القيام بدورها في نشر الثقافة الإسلامية وإشعاع المغرب الحضاري، مع التأكيد على دعم طباعة الأطروحات الجامعية والمؤلفات ذات الخلفية والبعد الإسلامي و المجالات المتخصصة في القضايا الإسلامية.

* التسجيل لتخوف الحزب من أن تتحول الشراكة المبرمة مع وزارة الداخلية إلى اعتماد مقاربة أمنية محضة في مجل تسيير الشأن الديني.

– دعا فريق الاتحاد الاشتراكي لإعادة تنظيم وتحصين الحقل الديني من نزوعات الغلو والتشدد من أولويات شروط النهوض بهذا القطاع من خلال

تأهيل الفاعلين فيه من أئمة وخطباء ووعاظ ومرشدين بالأخذ بمقاصد الشريعة والاجتهاد المنفتح على التطور والتسامح.

- متابعة تكوين الأئمة والمرشدين وتطوير المنتوج التلفزي ليفرض نفسه في زخم البرامج والقنوات الفضائية المهتمة بالمجالات الفكرية والدينية.

- الدعوة إلى الحرص على تدبير الممتلكات التابعة للأوقاف بما يحسن مداخيلها والمحافظة عليها.

- المطالبة بإمعان النظر في الميزانيات المرصودة لهذا القطاع لأنها لا تفي بالغرض المأمول.

– اعتبر فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية المجهود الذي تبذله وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مهما في تحصين المغرب من الناحية العقائدية وتوفير الأمن الروحي للمواطنين.

* إيلاء العناية للقيمين الدينيين والحرص على توفير الأجواء الروحية بالمساجد لقطع الطريق على كل مستغل للفضاءات الدينية لأغراض مشبوهة.

وفي دورة أكتوبر 2007 وبحسب محضر مداولات مجلس النواب (محضر الجلسة 19) فقد تطرقت المداخلات التي عالجت قضية الشأن الديني إلى القضايا التالية:

- طالب الفريق الحركي ب:

* ضرورة استعمل اللغة الدارجة واللغة الأمازيغية ضمن الحلقات الوعظية.

* المطالبة بإقامة الصلاة داخل المؤسسات التعليمية، مع التأكيد على أن أماكن العبادة يجب أن تكون في قائمة الشروط المطلوبة بالنسبة للتجمعات الاقتصادية والتجارية الكبرى.

- سجل الفريق الاستقلالي عدم بلوغ الوزارة بعد وبصفة كاملة إلى المجتمع القروي وطالب بضرورة إيصل الرسالة القيمية والمنظومة القيمية وقيم الشخصية الوطنية إلى كل أصقاع المغرب شرقا وغربا.

- طالب العدالة والتنمية بالعمل على إخراج المراسيم التطبيقية لقانون الأماكن المخصصة للعبادة.وأشار عدم استفادة المساجد الموجودة في القرى من الوعظ المتلفز، و ضرورة تنمية ونشر ثقافة الوقف وحماية أوقاف المسلمين من أي نوع من أنواع التلاعبات بمختلف المدن والقر، ودعا الوزارة إلى طرح مبادرة جريئة في الحوار مع شباب التيارات الدينية ذات النزاهات المتشددة وإشراك العلماء والمفكرين في هذا الحوار.

- طالب فريق الأصالة والمعاصرة بمواصلة الاهتمام المركز بالعنصر البشري في هذا القطاع للحقل الديني وخاصة فئة القيمين الدينيين في مساجدهم وأيضا الاهتمام بالحجاج في قضاء مناسكهم.

وبالإضافة إلى المناقشة الخاصة بميزانيتي قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، عرفت الأسئلة الشفوية حضورا للقضايا ذات العلاقة بالشأن الديني، ويقتصر تقرير الحالة الدينية في نسخته الأولى على استعراض نموذج مجلس النواب، من خلال تجميع أهم انشغالات النواب في مجل الرقابة على التدبير العمومي للشأن الديني (انظر الجدولين المواليين).

يكشف تحليل مضامين الاسئلة الشفوية سواء منها الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو بباقي الوزارات وعلى رأسها وزارة الداخلية عن تنوع الفرق النيابية المعنية بمسائلة الفاعل الحكومي عن أدائه إزاء قضايا الشأن الديني عامة والأخلاقي خاصة، كما يكشف عن حصول نوع من التركيز على وزارة الداخلية في عدد من القضايا المرتبطة بالفضاء العام.

جدول1: قائمة بمضامين الأسئلة الشفوية الموجهة لوزارة الأوقاف

موضوع السؤال	التاريخ	الفريق النيابي
وضعية المساجد والأئمة والقيمين الدينيين	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-11-09 تاريخ الإجابة : 2007-11-28	فريق التجمع والمعاصرة:
العناية بالأئمة والقيمين الدينيين	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-11-13 تاريخ الإجابة : 2007-11-28	الفريق الحركي
مؤسسة صندوق الزكاة	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-11-16 تاريخ الإجابة : 2007-12-12	فريق العدالة والتنمية:
أئمة المساجد والقيمين عليها	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-11-27 تاريخ الإجابة : 2008-01-02	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:
البرنامج الاستعجالي لبناء المساجد بالأحياء الهامشية	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-12-06 تاريخ الإجابة : 2008-06-18	الفريق الإشتراكي
استغلال الأراضي الحبسية لفائدة التنمية	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-12-07 تاريخ الإجابة : 2008-01-09	المجموعة النيابية للعهد الديمقراطي فريق التجمع والمعاصر
أوضاع المساجد و الأئمة والقيمين عليها بالعالم القروي	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-12-11 تاريخ الإجابة : 2008-01-02	الفريق الحركي فريق التجمع والمعاصرة:
دور الوزارة في المحافظة على الأمن الروحي للمواطنين	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-12-11	فريق العدالة والتنمية
التأطير الديني بالخارج	2007-12-14 تاريخ الإجابة : 2008-04-16	فريق العدالة والتنمية
حرمان مؤذني المساجد من التغطية الصحية	تاريخ التوصل بالسؤال: 2007-12-14 تاريخ الإجابة : 2008-05-21	فريق العدالة والتنمية
بناء المساجد	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-05-09 تاريخ الإجابة : 2008-07-16	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
تعميم المنح على المدارس العتيقة	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-05-13 تاريخ الإجابة : 2008-07-23	الفريق الحركي الفريق الدستوري
وضعية مؤطري محو الأمية بالمساجد	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-05-29	فريق العدالة والتنمية

عملية انتقاء الحجاج	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-04 تاريخ الإجابة : 2008-11-05	الفريق الحركي الفريق الدستوري فريق التجمع والمعاصرة
تنظيم موسم الحج لسنة 1429	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-09 تاريخ الإجابة : 2008-06-11	الفريق الإشتراكي
ضرورة تجاوز حالات الإرتباك المسجلة في الاجراءات المرتبطة بالحج	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-09 تاريخ الإجابة : 2008-06-11	فريق التجمع والمعاصرة فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية
موسم الحج لهذه السنة	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-09 تاريخ الإجابة : 2008-06-11	فريق التجمع والمعاصرة
الإعداد لموسم الحج	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-09 تاريخ الإجابة : 2008-06-11	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الفريق الدستوري فريق التجمع والمعاصرة:
التدابير المتخذة استعدادا لموسم الحج 2009/2008	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-09 تاريخ الإجابة : 2008-06-11	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الحج	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-11	المجموعة النيابية للحزب العمالي
تيسير إمكانية أداء فريضة الحج	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-16	فريق العدالة والتنمية
تدبير شؤون مقابر المسلمين	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-20 تاريخ الإجابة : 2008-07-02	الفريق الحركي
الاهتمام و الإشراف على أضرحة الأولياء الصالحين	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-20	المجموعة النيابية للعهد الديمقراطي فريق التجمع والمعاصرة
التهافت و التطفل الذي يطال مجال الإفتاء بالمغرب	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-09-30	فريق التجمع والمعاصرة فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية

إحياء مؤسسة الوقف الإسلامي	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-10-08	فريق العدالة والتنمية
بناء المساجد	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-11-11	فريق العدالة والتنمية
أئمة المساجد بالعالم القروي	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-11-14	فريق العدالة والتنمية
دور وزارة الأوقاف في تحصين الشأن الديني	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-12-17 تاريخ الإجابة : 2009-01-14	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
إعادة النظر في التنظيم المرتبط بأداء فريضة الحج	تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-12-31	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

جدول2: قائمة بمضامين الأسئلة الشفوية والقطاعات الوزارية المعنية باستثناء وزارة الأوقاف

تقييم مدونة الأسرة في الجانب المتعلق بزواج القاصرات القطاع الموجه إليه : العدل تاريخ التوصل بالسؤال : 2008/12/03 تاريخ الإجابة : 2009/01/07	فريق التجمع والمعاصرة
الرشوة في قطاع العدل القطاع الموجه إليه : العدل تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/01/29 تاريخ الإجابة : 2009/05/13	فريق العدالة والتنمية
الانتشار العلني لتناول الخمور في ساحات الأسواق الممتازة القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/11/16 تاريخ الإجابة : 2008/01/02	فريق العدالة والتنمية
الارتفاع المقلق للجريمة ببلادنا القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/11/30	فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية
حفل للشواذ بمدينة القصر الكبير القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/11/27 تاريخ الإجابة : 2007/11/28	فريق العدالة والتنمية
ملابسات زواج مثليين بالقصر الكبير	

القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/11/27 تاريخ الإجابة : 2007/11/28	
ملابسات ما حدث في القصر الكبير مؤخرا القطاع الموجه إليه : :الأولى القطاع المحال عليه للإختصاص : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/11/27 تاريخ الإجابة : 2007/11/28	فريق التجمع والمعاصرة
استفحال الجريمة القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال :2007/11/27 تاريخ الإجابة : 2007/11/28	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
تنظيم حفل ترويج الخمور بمكناس القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/11/23 تاريخ الإجابة : 2007/12/19	فريق العدالة والتنمية
تفويت أراضي الجموع القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/12/07 تاريخ الإجابة : 2008/01/02	فريق العدالة والتنمية
استدراج التلاميذ لتعاطي المخدرات القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/12/14	الفريق الإشتراكي
انتشار الجريمة القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2007/12/18	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
تبسيط مساطر نقل الأموات من أجل الدفن القطاع الموجه إليه : الصحة القطاع المحال عليه للإختصاص : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2008/01/04	الفريق الحركي
تزايد انتشار الدعارة و شبكاتها القطاع الموجه إليه : الأولى القطاع المحال عليه للإختصاص : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2008/01/16 تاريخ الإجابة : 2009/05/20	فريق العدالة والتنمية

الإغلاق المفاجئ لدور القرآن القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2008/10/14 تاريخ الإجابة : 2008/10/29	فريق العدالة والتنمية
المنابر الإعلامية المسيئة للمقدسات الوطنية و الوحدة الترابية القطاع الموجه إليه : وزارة الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-06-24 تاريخ الإجابة : 2008-06-25	الفريق الحركي
إشهار المشروبات الكحولية القطاع الموجه إليه : وزارة الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة تاريخ التوصل بالسؤال: 2008-11-26 تاريخ الإجابة : 2008-12-31	فريق التجمع والمعاصرة
ارتفاع نسبة الإجرام و الاتجار بالمخدرات بطنجة القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/01/29	فريق العدالة والتنمية
بيع الخمور للمسلمين و الدعاية لذلك من طرف بعض الأسواق الكبيرة بوجدة القطاع الموجه إليه: الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/02/11	فريق العدالة والتنمية
ظاهرة بيع الخمور القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/02/11	فريق العدالة والتنمية
تزايد ظاهرة الانحراف الأخلاقي القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/03/26 تاريخ الإجابة : 2009/04/15	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
آفة المخدرات بمحيط المؤسسات التعليمية القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/04/07	المجموعة النيابية للحزب العمالي
الجرائم التي عرفتها مدينة الرباط القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/04/07	فريق العدالة والتنمية

ظاهرة تفشي المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية القطاع الموجه إليه : التربية القطاع المحال عليه للإختصاص : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/04/02	فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية
تفشي الجريمة بسبب الإدمان على المخدرات القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/04/02	الفريق الدستوري
تشجيع بيع الخمور بوجدة القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/05/06	فريق العدالة والتنمية
استفحال ظاهرة الإجرام داخل المدن القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال: 2009/05/14	الفريق الحركي
التدابير الحكومية المتخذة لمحاربة زراعة القنب الهندي القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/05/26	فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية فريق التجمع والمعاصرة
استراتيجية الحكومة لمكافحة المخدرات القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/05/26	الفريق الدستوري
الآثار السلبية لبيع الخمور بالتقسيط بدون ترخيص القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/05/26	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الترخيص لتسويق الخمر بالسوق الممتاز(كارفور) بسلا القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/05/26	فريق العدالة والتنمية
ارتفاع معدل الجريمة في المدن المغربية القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/06/03	فريق العدالة والتنمية
الترخيص لفتح فضاءات الكولفازير القطاع الموجه إليه : الداخلية تاريخ التوصل بالسؤال : 2009/06/03	فريق العدالة والتنمية

المصدر: معطيات الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان

2ـ الحركة الإسلامية وتحديات الإندماج السياسي:

شكلت فترة 2007-2008 محطة فرز في تطور تجربة المشاركة السياسية للحركة الإسلامية وفي سياسة الدولة إزاء هذا التوجه، وسنعالج هذا الموضوع من خلال استعراض أهم تطورات التجربة.

1ـ حزب العدالة والتنمية :

بدأ تفكير الإسلاميين في المغرب في المشاركة السياسية مع نهاية الثمانينيات، والتي تم التعبير عنها من خلال مبادرة حركة الإصلاح والتجديد بتأسيس حزب التجديد الوطني سنة 1992 والذي رفضت السلطات الترخيص له، ومبادرة تأسيس حزب الوحدة والتنمية، والذي لقي نفس المصير، وقد ظلت عملية البحث عن إطار سياسي لتصريف هذه الرؤية ممتدة إلى غاية سنة 1996، حيث تم الاتفاق على صيغة اندماج أعضاء حركة الإصلاح والتجديد في حزب الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية، وهي الخطوة التي استكملت مع توحيد الحركيتين : حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي (حركة التوحيد والإصلاح) في محطة المؤتمر الاستثنائي للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية المنعقد سنة 1996؛ ليتم الانتقال بعدها إلى تدبير أول مشاركة سياسية منظمة للإسلاميين سنة 1997، وتلتها المشاركة في الاستحقاقات التشريعية ل2002 والبلدية ل 2003، وفي الفترة التي اشتغل عليها تقرير الحالة الدينية تم التوقف عند تجربة المشاركة الخاصة بانتخابات شتنبر 2007.

استحقاقات 2007 وهاجس هيمنة الإسلاميين على المشهد السياسي :

شكلت استحقاقات 2007 منعطفا جديدا في مسار الاندماج السياسي للحزب، إذ تمكن من الخروج من وضعية الاستثناء والمشاركة المقلصة التي انتهجها في الاستحقاقات السابقة، وثبت وضعيته باعتباره حزبا في المسلسل الانتخابي عبر المشاركة في (94) دائرة من أصل 95، معززا بذلك اندماجه في النسق السياسي الوطني، بيد أن النتائج التي حققها الحزب والتي تعكس ظاهريا تقدمه النسبي من حيث عدد المقاعد التي حصل عليها (46 مقعدا) وحصوله على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات 503396 صوتاً متقدماً على حزب الاستقلال بحوالي (9) آلاف صوت، بعد أن حصل هذا الأخير على (494256 صوتاً)، إلا أن هذه النتائج لم تكن

في حجم التوقعات التي أعلنت عنها بعض قيادات الحزب، كما لم يحافظ الحزب على عدد الأصوات التي حصلها في استحقاقات 2002، إذ فقد حوالي (159) ألف صوت على مستوى اللوائح المحلية، ففي انتخابات 2002 حصل في مجموع الدوائر (56) التي شارك فيها على (595 ألفاً و439 صوتاً)، أما في انتخابات 2007 فسنجد أن الحزب لم يحقق إلا (410 آلاف و105 أصوات)، كما تراجعت أصوات الحزب على مستوى اللوائح الوطنية بما يفوق 110 آلاف صوت، فلم يحصل في انتخابات 2007 إلا على (545 ألفاً و636 صوتاً)، بينما حصل في انتخابات 2002 على (658 ألفاً و41 صوتاً)، وقد تباينت التقييمات لنتائج الحزب للحزب، بين من يفسر عدم تحقيق الحزب لتوقعاته بعوامل موضوعية لخصت في الاعتبارات الآتية :

- التقطيع الانتخابي الجديد والذي فقد الحزب بسبب التغييرات التي جاء بها العديد من المقاعد[1].
- الاستعمال المكثف للمال واللجوء للترهيب في ظل سلبية موقف السلطة.
- الضعف الإداري في تدبير عملية الاقتراع وتوفير بطاقات الناخبين (فوضى البطائق[2])، وهو ما انعكس على نسبة المشاركة عامة التي تراجعت إلى، ونسبة الأوراق الملغاة التي بلغت 19 % من مجموع الأصوات المشاركة، وهو ما كان له تأثير واضح عاد على الحزب بفقدان أصوات مقدرة كان من الممكن أن تزيد إلى رصيده بعض المقاعد[3] .
- التشطيبات غير القانونية.
- تغيير خريطة المكاتب وصعوبة معرفة العديد من الناخبين لمكاتبهم.
- تدخلات الإدارة.

وقد اعتبر الرأي الذي يفسر نتائج الحزب بهذه العوامل الموضوعية أن تقديرات الحزب بالفوز بـ 70 مقعدا والحصول على المرتبة الأولى لم تكن خطأ، وأن الحزب لم يتراجع واستند على معطيات منها :

- حصول الحزب على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات.

---

[1] -انظر ورقة تقييم عام لخطة الانتخابات تالتشريعية لـ 2007 التي عرضت على المجلس الوطني المنعقد يوم 28 و29 و30 دجنبر 2008.

[2] - نفسه.

[3] - نفسه.

- قوى الحزب فريقه بكفاءات جديدة قانونية واقتصادية.
- فاز عموم قيادات الحزب وحافظ معظمهم على مقاعدهم، وحافظ الحزب على مواقعه التقليدية[1].

غير أن هذا التقييم لم يكل كله محل اتفاق داخل الحزب، وظهرت أصوات لا تنكر دور العوامل الموضوعية ولكنها تعتبر أنها تعفي الحزب من الوقوف على العوامل الذاتية التي ساهمت في تراجع أصوات الحزب.

وقد كانت محطة تقييم استحقاق 2007 في المجلس الوطني الذي أعقب الاستحقاقات مناسبة لمناقشة التدبير الانتخابي لقيادة الحزب وبحث الأسباب الحقيقية وراء عدم قدرة الحزب على تصدر المرتبة الأولى، وقد أسفرت التقييمات داخل المجلس الوطني الذي انعقد بتاريخ 29 و30 دجنبر 2007 عن نقطتين محوريتين :

- الدعوة إلى اعتبار المؤتمر السادس (الذي حدد له تاريخ الانعقاد في 19 و20 يوليوز) محطة "لنقاش سياسي حقيقي، ومراجعة لبرامج الحزب وأدوات اشتغاله، والرفع من مستوى فعاليته السياسية إلى درجة المساهمة الحقيقية في الدفع بالبلد للخروج من أزمته السياسية" التي خلفتها انتخابات 2007[2].
- إعلان مبادرة الحوار الداخلي لتقييم أداء الحزب، وتقديم "الجواب الحزبي الجماعي على الأسئلة" التي تطرحها الأزمة السياسية التي خلفتها انتخابات 2007، و"إعادة تقييم توجهات الحزب ومراجعة بعض مفردات" رؤيته ورسالته السياسية"[3].

وقد شكل المؤتمر السادس بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، ويمكن رصد التحول الذي أحدثه هذا المؤتمر في ثلاثة اتجاهات :

- تعزيز الديمقراطية الداخلية : إذ التزم الحزب بعقد مؤتمره في الآجال القانونية التي ينص عليها قانون الأحزاب الجديد، ووجه رسالة سياسية ضمنية من خلال انتخابه لقيادة جديدة "لفت فيها الانتباه إلى الديمقراطية الداخلية التي

---

[1] - انظر ورقة تقييم عام لمحطة الانتخابات التشريعية لـ 2007 التي عرضت على المجلس الوطني المنعقد يوم 28 و29 و30 دجنبر 2008.

[2] - تصريح عبد الإله بنكيران رئيس المجلس الوطني لـ "التجديد" عقب انتهاء المجلس الوطني نشر في موقع "التجديد" بتاريخ 2007/12/31.

[3] - انظر مشروع أطروحة المؤتمر الوطني السادس النضال الديمقراطي مدخلنا إلى للإصلاح منشورات حزب العدالة والتنمية.

يتمتع بها، فضلا عن توجيهه لرسائل أخرى تتعلق بثقافة الشفافية في تدبير مالية الأحزاب من خلال تفويت خدمات المؤتمر إلى شركات مختصة بناء على طلب عروض"[1]. فهذه الدينامية الداخلية للحزب"وما يتمتع به من احترام للديمقراطية الداخلية والشفافية في إدارة وضعه التنظيمي سيشجع القوى السياسية الأخرى على إحداث إصلاح في بنيتها الداخلية في اتجاه دمقرطة الهياكل وشفافية التسيير بالشكل الذي يجعل من هذه الهيئات السياسية حركات حداثية وعصرية"[2].

- إقرار أطروحة النضال الديمقراطي كخط سياسي للحزب، واعتبر في تشخيصه أن استحقاقات 2007 شكلت "محطة فاصلة في تأكيد مسلسل التراجع" أمام "تجدد ملحوظ في مراكز النفوذ المقاومة للتغيير التي استطاعت في كثير من الأحيان استعداء السلطة واستغلال النفوذ الإعلامي والسياسي واستهداف المخالفين والحيلة السياسية والنقابية والحريات العامة والصحافة الخاصة"، واعتبرت الأطروحة أن "التردد وفقدان البوصلة السياسية" يمثلان الملمحان الأساسيان للوضع السياسي[3]، وقد حرص الحزب بعد تشخيصه للوضع السياسي أن يقدم أربع إجابات أساسية :

- سؤال الهوية المذهبية : إذ اعتبرت الأطروحة أن حزب العدالة والتنمية "حزب سياسي بمرجعية إسلامية" بحيث "يستمد أصوله الفكرية وأسس مشروعه المجتمعي من المرجعية الإسلامية للدولة والشعب المغربيين، ومن الرصيد الحضاري للمغرب وقيمه الثقافية الغنية"، ويعتبر "الإسلام أكبر الثوابت المشكلة للهوية الإسلامية"، وأن المراد به هو "دين الوسطية والاعتدال"، وأن التجديد في الإسلام ليس شرطا فقط في المعاصرة، بل هو شرط في الأصالة أيضا"، واعتبرت الأطروحة أن حزب العدالة والتنمية هو حزب مدني له برنامج سياسي مدني يعمل على تحقيقه وفق القواعد الديمقراطية، ويجيب عن الأسئلة المطروحة سياسيا وليس دينيا، وأن مجال اشتغاله الأساسي هو تدبير الشأن العام، وأن العمل السياسي عمل تنافسي محكوم بقانون التداول، وأن الحزب يقدم برامجه واجتهاداته السياسية ضمن هذا الإطار التنافسي التداولي، وأنه يميز بين المجال السياسي وأدواته وخطابه

[1] - انظر محمد ضريف حوارمع جريدة التجديد نشر في الموقع 2008/07/18.

[2] -عمرو حمزاوي ورقة عن حزب العدالة والتنمية المشاركة ومعضلاتها منشورات كارنيجي.

[3] - أطروحة المؤتمر السادس منشورات حزب العدالة والتنمية.

ومجال الحقل الديني والدعوي وأدواته وخطابه، وأن هذا لا يعني فصل الدين عن السياسية، إذ أن الحزب يقدم نفسه باعتباره اجتهادا سياسيا في ظل المرجعية الإسلامية، وتؤكد الأطروحة على أهمية مؤسسة إمارة المؤمنين ودورها في المحافظة على الدين وتماسك النسيج المجتمعي، وترى أن المطلوب تقوية كل المؤسسات الفاعلة التي تعمل تحت إشرافها ومسؤوليتها، وتفعيل دورها الاجتماعي التربوي والدعوي، وتوسيع وتعزيز استقلاليتها، وضمان حريتها في الاضطلاع بواجبها في إطار الضوابط الشرعية والقانونية، وأنه لا فصل بين السياسة والدين كما أنه لا تماه بينهما، وإنما الدين يحضر في السياسة كمبادئ موجهة وروح دافعة، وتطالب الأطروحة بأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأسمى للتشريع والقانون، وأن الشريعة لا تختزن فقط نظام العقوبات وإنما مفهومها يتسع ليشمل إقامة العدل وإنصاف المرأة وحفظ كرامة الإنسان، وإقامة الشعائر التعبدية والمحافظة على البيئة والشورى والدفاع عن الوطن ووحدته، وضمان حق المواطن في العيش الكريم، وقد حرصت الأطروحة أن تجيب عن إشكال العلاقة بين الشريعة والقانون، وأكدت في هذا الصدد أن الشريعة تضع المبادئ وبعض الأحكام التفصيلية، بينما القانون يضطلع بصياغة نصوص تشريعية أو تنظيمية يجعلها قابلة للتطبيق في الواقع البشري، واعتبرت الأطروحة أن ذلك ينبغي أن تتولاها هيئة يخول لها حق التشريع في المجتمع بطريقة ديمقراطية (السلطة التنفيذية)، واعتبرت الأطروحة أنه لا يجوز للأفراد أن يصدروا فتاوى أو أحكام أو أن ينفذوها، وأن الفتوى هي مجرد رأي في الدين لا تكون ملزمة حتى تصدر عن هيئة مؤهلة لذلك، كما أن تنفيذ ما قد يكون فيها من أحكام وعقوبات يجب أن يكون صادرا عن سلطة قضائية مستقلة، وأن تنفيذه من اختصاص السلطة التنفيذية[1].

وقد كانت هذه الرؤية محور اهتمام كبير من قبل المراقبين والمراكز البحثية المتخصصة في تتبع ورصد السلوك السياسي للحركات الإسلامية، واعتبر بعض الباحثين أن تمييز الأطروحة بين الوظيفة الدينية والوظيفة السياسية، وتوجه الحزب إلى السياسات العامة وتدبير الشأن العام، وحله لمشكلة العلاقة بين الديني والسياسي من خلال

1- انظر بتفصيل الفصل الرابع من الأطروحة والمتعلق بالهوية المذهبية للحزب.

تأسيس الحزب لاختياراته السياسية على المرجعية الإسلامية وتخصصه في قضايا الشأن العام، اعتبرها تجربة فريدة ومتقدمة غير معهودة عند الحركات الإسلامية الأخرى[1].

- النضال الديمقراطي كمدخل للإصلاح : حيث اعتبرت الأطروحة أن النضال الديمقراطي "ينسجم مع توجهات الحزب" ومع المبادئ التي سطرتها ورقته المذهبية، وأنه المدخل إلى "إقرار العدالة وبناء التنمية"، وأن المدخل الديمقراطي هو "مدخل أيضا لمقاومة الفساد"، وأن تعزيز الديمقراطية هو "أيضا السبيل إلى تعزيز المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع وتأكيد الصدور عنها في السياسات العمومية"، وأنها السبيل "لدعم الهوية الوطنية"[2].
- الخط السياسي للحزب : وقد لخصت الأطروحة معالمه الرئيسة في ثلاث نقاط أساسية :

  - مواصلة خيار المشاركة المؤسساتية مع ما تتطلبه من نضال لتحسين شروطها.
  - تعزيز مفهوم القرب في العمل السياسي.
  - تعزيز التواصل مع المجتمع المدني.

- التموقع السياسي : وقد عبرت الأطروحة عن ذلك بلختيار "التعاون في المرحلة القادمة مع كل الديمقراطيين الحقيقيين الذين وضعوا ضمن أولوياتهم النضال من أجل إقرار إصلاحات سياسية حقيقية تعيد الاعتبار للحياة السياسية وللمؤسسات المنتخبة ولمشاركة المواطنين، وللمسؤولية السياسية ولدعم حقوق الإنسان والحريات العامة"[3].
- تغيير قيادة الحزب : وقد تعددت القراءات التي أعطيت لهذا الحدث، فبينما نظر البعض إلى البعد الديمقراطي في المسألة وأن الحزب قدم من خلال انتخاب الأمين العام الجديد نموذجا للديمقراطية الداخلية[4].

انتخابات 12 يونيو 2009 : تعزيز التقارب بين العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي

---

[1] - عمرو حمزاوي ورقة عن حزب العدالة والتنمية المشاركة ومعضلاتها منشورات كارنيجي-2008.

[2] - انظر بتفصيل في الفصل الخامس من الأطروحة النضال الديمقراطي كمدخل للإصلاح.

[3] -انظر بتفصيل ضمن الأطروحة في التموقع السياسي لحزب العدالة والتنمية.

[4] -عمرو حمزاوي ورقة عن حزب العدالة والتنمية المشاركة ومعضلاتها منشورات كارنيجي.

عرفت مرحلة ما قبل انتخابات 12 يونيو 2009 صراعا عنيفا بين حزب العدالة والتنمية والوافد الجديد (حزب الأصالة والمعاصرة)، وقد أخذ هذا الصراع طابعا إعلاميا[1] وقانونيا[2] وسياسيا، بيد أن الطابع السياسي للصراع أخذ يأخذ شكلا حادا مع اقتراب الاستحقاقات، مما دفع بكثير من المحللين والسياسيين إلى اعتبار أن اقتراع 2009 يمثل رهانا سياسيا كبيرا بالنسبة إلى "الحزب الأغلبي" والقوى الديمقراطية على السواء.

وقد خفت حدة هذا الصراع مع الحملة الانتخابية نتيجة لقاء بين زعماء الحزبين تم الاتفاق فيه على التهدئة، لكن مع التحالفات لتشكيل المجالس سيعرف هذا الصراع منعطفا خطيرا بعد إقدام حزب الأصالة والمعاصرة على ممارسة ضغوط شديدة على الأحزاب بفك ارتباطاتها وتحالفاتها مع العدالة والتنمية.

وفي المقابل، عرفت مرحلة ما بين استحقاق 2007 واستحقاق 2009 تقاربا بين الاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية، انطلق بإطلاق دعوة لتكوين جبهة للدفاع عن الديمقراطية لقيت تجاوبا من قبل قيادة العدالة والتنمية، وبدأت العلاقة في التوطد بعد التقييم الذي انتهى إليه الاتحاد الاشتراكي في بيانه السياسي للمؤتمر الثامن، وتحول هذا التقارب مع استحقاق 2009 إلى تحالفات استراتيجية لتشكيل المجالس.

وعلى العموم، فقد أظهرت نتائج الانتخابات بخصوص حزب العدالة والتنمية ثلاثة معطيات أساسية :

- تصدره نتائج الجماعات ذات الاقتراع اللائحي، إذ حصل على الرتبة الأولى بـ 734 مقعدا بعدما حصل على الرتبة الثانية في انتخابات 2003 بعد حزب الاستقلال بـ 386 مقعدا. وقد حقق حزب العدالة والتنمية هذه الرتبة الأولى متقدما على حزب الاستقلال الذي احتل المرتبة الثانية بـ 655 مقعدا، وحزب الأصالة والمعاصرة بـ 648 مقعدا، وفاز الحزب بالمرتبة الأولى في ثمانية مدن هي الدار البيضاء ووجدة والقنيطرة وتمارة وأبي الجعد والعرائش وشفشاون والرشيدية.

[1] -شن فؤاد عالي الهمة مؤسس "حركة لكل الديمقراطيين" هجوما عنيفا على حزب العدالة والتنمية في أول خرجة له على القناة الثانية، وقد رفع الحزب شكوى إلى حكماء المجلس الأعلى السمعي البصري، وصدر قرار بحق الرد وكلف الحزب عبد العزيز رباح بذلك.

[2] - وتمثلت من جهة في مسألة قانونية الحزب بعد اندماج الأحزاب الخمسة، ومن جهة أخرى بمسألة البرلمانيين الرحل والحق في الترشيح بتزكية أحزاب أخرى.

ب- فوز الحزب في الجماعات التي كان يدير الشأن بها، فقد عزز الحزب موقعه في 15 جماعة كان يسيرها.

ج- فوز الحزب بالأغلبية المطلقة في 12 جماعة حضرية، وهو ما يعني أنه سيضاعف رصيد تجربته الجماعية على الأقل في ما يفوق خمسة عشر جماعة يكون له فيها التسيير المباشر.

ويرجع تقدم حزب العدالة والتنمية في المدن إلى جملة من العوامل المتداخلة، فهناك أولا طبيعة بنية الحزب التي ترتكز بشكل أساس على النخبة المتعلمة والأطر الوسطى، وهي التي جعلت استراتيجيته الانتخابية منذ أول انتخابات جماعية 1997 تتوجه إلى المدن، وهو الأمر الذي تعزز خلال انتخابات 2003، وظهر بشكل أوضح في تصدره للمرتبة الأولى في انتخابات 2009، وهناك ثانيا موقعه في المعارضة وخطابه السياسي المعارض الذي تجاوبت معه الطبقة الوسطى والشرائح الشعبية المتعلمة في المدن، وهناك ثالثا الجانب المتعلق برصيد المصداقية الذي يتمتع به أعضاؤه في المدن بالقياس إلى ظاهرة الفساد وسوء التسيير الذي يطغى على تدبير الشأن المحلي في المدن.

وبشكل عام، تفيد مقارنة نتائج حزب العدالة والتنمية منذ أول مشاركة له 1997 إلى هذه المحطة الانتخابية، أنه ضاعف مقاعده بـ 15 مرة، ففي انتخابات 1997 حصل فقط على 100، وضاعف مقاعده بالمقارنة مع اقتراع 2003 بحوالي ثلاث مرات، إذ حصل في انتخابات 2003 على 593، وحصل في هذه الانتخابات على 1513 مقعدا.

أظهرت نتائج انتخابات 12 يونيو 2009 أن رهان القضاء على بلقنة الحياة السياسية في المغرب أثبت محدوديته، فالخريطة التي أفرزتها الانتخابات أكدت أن ثماني هيئات سياسية حصلت على حوالي 90 في المائة من المقاعد، وعلى الرغم من أن عتبة 6 في المائة سمحت بنحو محدود بإمكانية تصور التحالفات المستقبلية بحكم أنه صار بالإمكان تشكيل مكاتب المجالس بعدد أقل من الأحزاب مما كان عليه الأمر في انتخابات 2003، حيث أصبح بمقدور حزبين أو ثلاثة تشكيل مكاتب المجالس في بعض الجماعات، إلا أن هذه النتائج لم تسعف في بناء تحالفات سياسية تلتزم أطرها في كل الجماعات. ومع ذلك فقد نجح حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي في أن ينقلا التقارب بينهما من دائرة الاستهلاك الإعلامي إلى المجالس المنتخبة، وأن يجعلا لهذا التحالف مضمونا سياسيا يتمثل في ثلاثة عناوين أساسية : التخليق ومحاربة الفساد والدفاع عن الديمقراطية، وقد ظهرت هذه التحالفات بشكل قوي في أكادير وتطوان والعرائش والشاون والرباط وسلا ووزان.

2- البديل الحضاري والحركة من أجل الأمة:

يختلف مسار حزب البديل الحضاري عن مسار حزب الأمة، وإن كانا يشتركان في الأصول التاريخية، فقد انتظم كل من مصطفى المعتصم الأمين العام للبديل الحضاري والذي تم حله بعد الإعلان عن ما سمي بشبكة بليرج، والأستاذ محمد المرواني الأمين العام لحزب الأمة الذي رفضت السلطات الترخيص له في إطار تجربة حركة الاختيار الإسلامي بدءا من أكتوبر 1981 والتي تبنت خيار التغيير الجذري من خلال الجماهير، كما تبنت موقفا راديكاليا من النظام السياسي القائم، ودعت في وثائقها النظرية إلى ضرورة تغييره عبر الكفاح الجماهيري[1].

وقد اعتبرت الحركة في إحدى وثائقها أن مسارها مر بثلاث مراحل أساسية :

1- مرحلة العفوية والتجريبية : وابتدأ من زمن التأسيس أي 29 أكتوبر 1981 إلى 29 نونبر 1984؛ وهي المرحلة التي حكمها هوس الثورية والمقولات النظرية التعميمية[2].

2- مرحلة المراجعات والتأسيس : وهي مرحلة ما بين 1984 و1988، وتم فيها التركيز على ثلاث أولويات: البناء التنظيمي، والجبهة، والجماهير، كما تم فيها تحديد ملامح البرنامج السياسي من خلال بداية الحديث عن إصلاحيات سياسية (ثورة دستورية) وهوية الحزب بين الديني والسياسي[3].

- مرحلة البحث عن إطار سياسي : وهي التي بدأت مع مؤتمرها الأول (غشت 1990).

وسيزيد المؤتمر الثاني للحركة (1992) من تعميق هذه الخيارات، وذلك من خلال التأكيد على أن أي إصلاح ديمقراطي حقيقي يتطلب توفير ضماناته الأساسية والتي تتمثل حسب وثائق البيان الختامي للمؤتمر في إصلاح سياسي ديمقراطي عربونه إطلاق فوري ولا مشروط لكافة المعتقلين، والسماح بعودة المغتربين والمنفيين وضمان

---

[1] انظر حوار مع الغيلاني ، جريدة الأيام ع 318، 1-7 مارس يونيو 2008.

[2] في هذا السياق نقرأ تقييم مصطفى المسعودي عضو الأمانة العامة لحزب البديل الحضاري لهذه التجربة بأنها كانت "أحلام طلابية" انظر الحوار الذي نشر بموقع التجديد بتاريخ 22 فبراير 2008.

[3] اعتبر نفس الباحث في نفس المرجع ضمن عرضه لوثيقة "نحو وعي مرحلي استراتيجي التي أصدرتها الحركة في فبراير 1988 أن سنة 1988 شكلت محطة نوعية في التحول الفكري والسياسي في اتجاه الساحة السياسية ومقدمة للقطع مع السرية.

كافة حقوقهم المدنية والسياسية، وإصلاح دستوري حقيقي وتوفير شروط ذلك من بلورته إلى المصادقة عليه.

وانطلاقا من أكتوبر 1992 وتم الانخراط في بناء استراتيجية جديدة للعمل الإسلامي، ترتكز على أربعة محاور :

- البعد الإعلامي من خلال تأسيس جريدة الجسر والتي ظلت تعبر عن الاختيارات الفكرية والسياسية لهذا التنظيم طوال المدة الممتدة ما بين سنة 1993 وسنة 1995.

- البعد الطلابي عبر تأسيس فصيل طلبة الميثاق.

- البعد الجمعوي عبر تأسيس جمعية بكل مدينة.

- البعد السياسي من خلال تأسيس حزب سياسي.

وسيعرف المؤتمر الثالث للحركة المنعقد بتمارة سنة 1994 تفجر الصراع حول المسألة السياسية، وسيشكل 19 غشت 1995 منعطفا جديدا في تاريخ هذه الحركة، شهدت هزة تنظيمية أدت لخروج ثلاث من قيادتها أقدموا على تأسيس جمعية البديل الحضاري بتاريخ 22 أكتوبر 1995، فيما سيتم القطع نهائيا مع تجربة الاختيار الإسلامي بتأسيس "الحركة من أجل الأمة" سنة 1989[1].

♦ البديل الحضاري من الحركة إلى الحزب :

عرفت جمعية البديل الحضاري نفسها[2] بأنها "إطار للتفكير ومعالجة قضايا الأمة"..يقدم "اجتهادا في دائرة الإسلام"، و"لا يدعي تمثيله"، وأنها تدعو ضمن أهدافها إلى :

1- المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية و الحضارية للمجتمع المغربي.

2- الاهتمام بمختلف القضايا التي تمس الشعب المغربي.

3- مد جسور الحوار مع مختلف الفعاليات الوطنية قصد التفاهم و التعاون حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

4- المساهمة في حل المشاكل التي تعترض نمو المجتمع المغربي و تطوره.

5- دعم الحوار الإنساني بين الشعوب و الحضارات.

---

[1] نفس المرجع.

[2] انظر بتفصيل البيان الحضاري.

وعبرت الجمعية عن موقفها الرافض من العنف، واعتبرت أن دخلوها للساحة السياسية "قد تعترضه العديد من الصعاب والمشاكل و العراقيل من طرف الملأ و حماه السياسي"، وحددت خيارا واضحا في حالة استدراجها إلى المنزلقات الأمنية للإجهاز على مشروعها، حيث اعتبرت أن الجواب السياسي على هذه الحالة سيكون هو " كف اليد وإقامة الصلاة والصبر والاحتساب"، وأعلنت رفضها "لتوسل العنف كوسيلة للرد و لاستعماله كأداة"، وفي المقابل أعلنت تبنيها كل أشكال العمل المدني والتدافع الحضاري حتى يصل إلى مؤسسات الدولة من يتوسم فيهم الشعب المغربي الخير والصلاح"[1].

وقد عرف مسار الجمعية محطات مفصلية تحكمت إلى حد بعيد في عملية إدماجها السياسي، ويمكن أن نذكر في هذا الصدد :

المغرب والألفية الثالثة : بادرت جمعية البديل الحضاري إلى إصدار بيان عقب انتقال الحكم إلى الملك محمد السادس، والإعلان عن بداية العهد الجديد وذلك بتاريخ 28 يوليوز 1999 ضمنته الخطوط العامة لتقييم الجمعية للمرحلة السابقة و معالم تصورها للإصلاح الوطني المطلوب، واعتبرت أن"يوليوز 1999 أشر لبداية مرحلة جديدة بكل المقاييس"[2] . مؤكدة أن الذي "يهدد المسار الديمقراطي ببلادنا ليس قوة المؤسسة الملكية، وإنما الفساد الذي يضرب في عمق المجال السياسي، و أن طرح المؤسسة الملكية من منظور تقابلي مع الأحزاب السياسية لا يرى تقوية الأحزاب السياسية إلا بإضعاف المؤسسة الملكية هو طرح خاطئ"[3].

رهان التقارب مع اليسار وتشكيل القطب الديمقراطي :

اعتبرت الحركة في قراءتها السياسية أن توفير شروط التحول إلى الديمقراطية هي أرضية مشتركة بين الإسلاميين وبين اليسار، وأكدت أن هذه الأرضية تتطلب التعالي "على الخلافات الفكرية والإيديولوجية"، ورفض " تقسيم الفضاء السياسي إلى متدينين في مواجهة علمانيين"، وانخرطت لترجمة هذه القناعة في حوار مع بعض مكونات اليسار المغربي، وأصدرت يوم 11 يناير 2001 "نداء الديمقراطية" الذي توج بتأسيس " القطب الديمقراطي" يوم 24 مارس 2002. بيد أن هذا التقارب الذي

---

[1] المرجع السابق.

[2] كلمة الركالة.

[3] نفس المرجع.

قطع أشواطا، لم يتطور بسبب الدينامية التوحيدية التي سيشهدها اليسار[1]، مما سيجعل مشروع "القطب الديمقراطي" ينتهي بالفشل.

وبالإضافة إلى هذه المواقف عبر البديل الحضاري عن مواقف أخرى قربته من الصف الديمقراطي[2]، كما عبر بعض قيادييه عن مواقف إيجابية اتجاه الشرعية الدينية للنظام السياسي وإمارة المؤمنين[3]، وأعرب الحزب عن رفضه القاطع للعنف والإرهاب[4]، وقد لعبت هذه المواقف دورا مهما في إقناع السلطة السياسية بالاعتراف القانوني بالحزب بعد أن خاض ثلاث سنوات[5] من النضال مدعوما بقوى يسارية ديمقراطية.

- **حزب البديل الحضاري :**

باستثناء وثيقة "من أجل تشكيل جبهة وطنية لمناهضة الفساد" التي أصدرها الحزب في أكتوبر 2006، كان اهتمام الحزب منصبا على الاستحقاق الانتخابي، بدءا بمقاومة قانون الأحزاب، وانتهاء بإعداد البرنامج الانتخابي والنضالي. بيد أن الحزب لم

---

[1] يقدم الركالة تفسيره لفشل تطور القطب الديمقراطي بالدينامية التوحيدية التي أفرزت ظهور اليسار بالاشتراكي الموحد ثم الحزب الاشتراكي الموحد انظر حواره لـ "التجديد".

[2] نذكر في هذا السياق موقفه من الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية إذ اعتبر في بيان صدر بتاريخ 12 مارس 2000 أن هذه المعركة وهمية، وأعلن رفضه الاصطفاف مع أي طرف، مؤكدا أن المعركة الحقيقية تتطلب أن تكون بين قوى الشعب والاتجاه المخزني العتيق. لمزيد من التفصيل انظر البيان ضمن كتاب "البديل الحضاري نقيض الإرهاب" منشورات حزب البديل الحضاري.

[3] اعتبر مصطفى المعتصم أن اعتراض بعض العلمانيين على الفصل 19 ناتج عن تصور مغلوط لمسألة إمارة المؤمنين، ودعا في مقاله "البديل الحضاري والموقف من الملكية" إلى اعتماد نوعين من التعاقد، تعاقد دائم قائم على الولاء أو البيعة التي تربط بين الملك والشعب وفق التزامات وتعهدات لحفظ الدين والدفاع عن الثغور وسياسة الدنيا، وتعاقد مرحلي يكون فيه المنتخب وكيلا عن الناخب، والبرلمان وكيلا عن الشعب في مراقبة البرنامج الحكومي الذي يقدمه الوزير الأول.

[4] انظر تصريح مصطفى المعتصم لجريدة الجسر ع 77 ، شهر ماي 2003 قبل الأحداث الإرهابية، جاء فيه"نحن في البديل الحضاري سنكون أول من يصفق ويدعم أي قانون يستهدف مكافحة الإرهاب"، وانظر أيضا تصريحه لجريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 23 فبراير 2003 حول ما قاله بن لادن حول المغرب، وانظر الحوار الذي خص به المعتصم جريدة كازابلانكا وضح فيه موقف البديل الحضاري من الإرهاب، عدد 30 بتاريخ 14 يونيو 2002، وانظر رسالة التعزية التي بعث بها الحزب إلى الوزير الأول الإسباني على خلفية تفجيرات مدريد الإرهابية، بعثت بتاريخ 11 مارس 2004.

[5] تأسس الحزب سنة 2002، ورفضت السلطة منحه الوصل القانوني، وخاض الحزب ما أسماه معركة الكرامة، وحصل على الاعتراف القانوني سنة 2005.

يستطع في هذا الاستحقاق أن يحصل على أي مقعد، إذ لم تتجاوز أصواته 15600 صوتا بنسبة 0.3 في المائة، مما دفع قيادته إلى توقيع نقطة نظام وتوجيه رسالة إلى "من يهمهم الأمر" ضمنتها تقييم الحزب لمحطة السابع من شتنبر 2007، ووجهت رسالة سياسية إلى صناع القرار السياسي مفادها أنه "مخطئ من تصور أن الثقة في السياسة والعملية السياسية بسياسيين يتأرجحون بيد دور الشريك ودور الكومبارس، ومخطئ واهم من تصور تعويض السياسيين والأحزاب بالجمعويين وبالمجتمع المدني"[1].

♦ **الحركة من أجل الأمة:**

بعد انفصال قيادات ما سيعرف بـ "البديل الحضاري" ظلت "الحركة من أجل الأمة" أكثر من أربع سنوات وهي تحمل على ظهرها إرث حركة الاختيار الإسلامي، وترجع قضية التحول إلى الشرعية والعمل العلني إلى سنة 1998، حيث سيتم الإعلان عن تأسيس "الحركة من أجل الأمة"، كجمعية وطنية وضعت لها خمسة أهداف أساسية، تمثلت في :

1- المساهمة في الدفاع عن الهوية الحضارية للشعب المغربي وتثبيتها.
2- ترسيخ قيم الحوار والتعارف والتعاون على الصعيد الوطني والخارجي.
3- المساهمة في التنمية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
4- العمل من أجل إقرار حقوق المواطنة والمساهمة في تنمية المجتمع المدني.
5- المساهمة في كل ما يضمن نهضة الأمة ويخدم هدفها.[2]

وبمتابعة التحولات التي عرفتها "الحركة من أجل الأمة" منذ زمن التأسيس، يمكن الوقوف على المحطات الآتية :

* المحطة الأولى : بيان "في تحديات الراهن المغربي" أصدره المجلس الوطني للحركة بتاريخ 28 غشت 1999 إثر وصول الملك محمد السادس إلى سدة الحكم.

[1] انظر إلى من يهمهم الأمر المصطفى المعتصم 11 فبراير 2008 ضمن كتاب "من يقف وراء محاولة اغتيال الاعتدال والوسطية والتنوير في هذا البلد ولمصلحة من؟" من إعداد الحسن الموساوي.

[2] انظر نص القانون الأساسي للحركة من أجل الأمة ضمن وثيقة إعلان المؤتمر الأول التي نشرت ضمن وثائق الحركة سنة 2002.

* المحطة الثانية : بيان "معركة الإصلاحات كل لا يتجزأ ومبتدؤها إصلاح دستوري وسياسي" وهو البيان الذي صدر عن مجلسها الوطني المنعقد بتاريخ 15 مارس 2000

* المحطة الثالثة : إعلان المؤتمر الأول: الذي انعقد بتاريخ 14 و 25 نونبر 2001 تحت شعار " من أجل أمة شاهدة" وفيه انتقلت "الحركة من أجل الأمة" إلى بسط عناصر هويتها واختيارها التنظيمي العلني، إذ أكدت أنها "حركة علنية تلتزم الإسلام عقيدة ومنهجا"، وأنها "مغربية منطبعة بمميزات الواقع المغربي وخصائصه"، وأنها "تتعاطى مع همومها القطرية والمحلية بخلفية الانتماء للأمة"، وأنها "ذات رسالة تنبع من طبيعة المشروع الحضاري الإسلامي الذي تبشر به وترى الدعوة والتربية والتثقيف من وظائفها الأساسية لتحقيق النجاح في الدنيا والآخرة"، وأنها ترفع شعار "السلطة للأمة والسيادة للشريعة"، وأنها مستقلة عن أي جهة محلية أو إقليمية أو عالمية، وأنها تمثل اجتهادا شرعيا تعمل على هديه وترفض أن تكون أداة ضغط في مشروع الآخرين أو أداة في خدمة التوازنات السياسية الهادفة لإنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة، وأنها منفتحة على قضايا العصر وأسئلته وتعتبر التعارف والتواصل والحوار من أهدافها الراسخة، وتلتزم السياسة الشرعية مع المخالف في الاجتهاد والمرجعية[1].

المحطة الرابعة : رسالة البصيرة : وفيها اكتمل الخط الفكري والتربوي والسياسي للحركة من أجل الأمة، وترسخت مراجعاتها، وهو بمثابة إعلان قطيعة نهائية مع مرحلة حركة الاختيار الإسلامي، والكتاب – رسالة البصيرة- هو جهد نظري بسط مشروع الحركة من أجل الأمة وأسسه التاريخية، كما أبرز الأصول العقدية والمنهاجية لهذه الحركة، وبسط تفاصيل نظرية العمل، ورؤية الحركة للإصلاح والتصحيح والتغيير والمعالم الرسالية والوظيفية لخط الحركة العلمي والدعوي والتربوي والثقافي والاجتماعي والحقوقي والنقابي والسياسي والبيئي[2].

تمحور أداء الحركة من أجل الأمة خلال سنة 2007 و2008 على ثلاثة محاور أساسية:

- تمتين البناء التربوي للحركة وتفعيل أدائها الدعوي : وقد رفعت الحركة هذا التحدي، بحيث اعتبرت في وثائقها أن "البناء الداخلي لأي حركة تغييرية هو من أدق الأعمال والجهود التي تبذلها، لأن الواقع الخارجي هو انعكاس للتكوين

[1] انظر تفاصيل مواقف الإعلان التسعة ضمن كتاب إعلان المؤتمر الوطني الأول الذي انعقد بتاريخ 25 نونبر 2001، نشر الكتاب ضمن وثائق الحركة من أجل الأمة تحت رقم إيداع 2002/1080.

[2] انظر بتفصيل إلى هذه المحاور في "رسالة البصيرة" الجزء الأول تحت رقم إيداع 2002/1878.

والتعبئة الداخلية، فبقدر ما تكون الحركة متماسكة داخليا وواضحة في رؤيتها وتصورها بقدر ما تكون أوضح أمام الرأي العام"[1].

- الخطوة السياسية : وقد تم التمهيد لها نظريا وتصوريا في أدبيات الحركة على مستوى المواقف السياسية من خلال "البيانين السياسيين الذين أصدرتهما الحركة خلال 1999 و2000، ومن خلال إعلان المؤتمر الأول للحركة في نونبر 2001، كما تم التمهيد لها على مستوى الرؤية ومعالم الخط السياسي من خلال "رسالة البصيرة"، وكان من المنتظر أن تشكل محطة المؤتمر الثاني خطوة أساسية للحسم في صيغة العلاقة المفترضة بين العمل السياسي والعمل الدعوي[2].

وبتاريخ 3 نونبر 2006 سيتم إيداع ملف تأسيس حزب الأمة متضمنا مشروع البرنامج السياسي ومشروع النظام الأساسي ولائحة أعضائه التأسيسية التي تضم، وكل الوثائق التي يتطلبها ملف تأسيس حزب سياسي، كما سيتم الإعلان عن هذه الخطوة في بلاغ إخباري في 19 يناير 2007، وسيتم الإعلان أيضا عن انطلاق ترتيبات عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في 11 فبراير 2007، وستتلقى اللجنة التحضيرية للمؤتمر دعما وتأييدا من مجموعة من الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والفعاليات السياسية والحقوقية.

وقد لخص الحزب في البيان العام لمؤتمره التأسيسي الذي انعقد تحت شعار"حزب المجتمع من أجل دولة المجتمع" عناصر هويته السياسية، واعتبر أنه "حزب سياسي مدني وطني ذو مرجعية إسلامية وملتزم بلختيارات الأمة نهضوي الأفق وديمقراطي السلوك"[3]، وبخصوص موقف الحزب من العلاقة بين الدين والسياسة، رفض مقولة الفصل وتبنى مقولة التمييز بينهما، ذلك " أن محكم الدين مقدس، أما السياسة فهي فعل وقول مدنيان يخضعان لمبدأ النسبية ولقانون الخطأ والصواب"[4].

غير أن الحزب سيتوصل بتاريخ 28 غشت 2007 بمقال افتتاحي من المحكمة الإدارية بالرباط لفائدة وزير الداخلية يطلب بمقتضاه إبطال تأسيس حزب الأمة،

---

[1] مشروع الورقة التربوية التي كانت ستقدم في المؤتمر الثاني للحركة الذي كان مقررا عقده سنة 2008 لولا اعتقال محمد المرواني.

[2] كان من المفترض أن تقدم في المؤتمر وثيقة تعالج العلاقة بين الحزب والحركة، وقد ظهرت بعض معالمها في البيان السياسي للمؤتمر التأسيس من خلال التركيز على قضية التمايز بين الديني والسياسي.

[3] البيان العام للمؤتمر التأسيسي الذي انعقد بتاريخ 3 يونيو 2007.

[4] المرجع نفسه.

وسيدخل الحزب في مسار جديد عنوانه النضال من أجل حقه في الوصل القانوني وخوض المعركة القانونية والسياسية من أجل تمكينه من حقه في التنظيم السياسي، ليتم الإجهاز نهائيا على هذا الحلم مع اعتقال الأمين العام للحركة محمد المرواني بتاريخ 18 فبراير 2008 ضمن ما يعرف بـ "شبكة بلعيرج" لينطلق بذلك مسار جديد جمد كل المحاور التي كانت تشتغل عليها الحركة وركز الجهد على قضية تكوين لجنة للدفاع ودعم القيادات الستة المعتقلة في هذا الملف.

- **تفكيك شبكة بلعيرج وحل البديل الحضاري وتثبيت عدم الترخيص لحزب الأمة**

أعلنت السلطات المغربية في فبراير 2008 عن تمكن مصالحها من تفكيك ما وصفته بـ "شبكة إرهابية خطيرة" ذات صلة بالفكر الجهادي كانت تستعد لتنفيذ أعمال إرهابية داخل التراب الوطني، وذكرت هذه المصالح أنها تمكنت من خلال التحقيق المعمق من تحديد وإلقاء القبض على الأعضاء الرئيسيين النشطين للشبكة، حيث تم وضع 32 منهم ضمنهم زعيم الشبكة عبد القادر بلعيرج رهن الاعتقال الاحتياطي، واعتقلت الشرطة على إثر ذلك الأمين العام لحزب البديل الحضاري الأستاذ مصطفى المعتصم ونائبه محمد الأمين الركالة والأستاذ محمد المرواني الأمين العام لحزب الأمة الذي لم يرخص له.

وصرح وزير الداخلية شكيب بنموسى في ندوة صحفية عقدها بمقر وزارته يوم الأربعاء 20 فبراير 2008 أن التحريات التي أبانت عنها السلطات المختصة أبانت عن أن هذه الشبكة عملت على نسج علاقات مع مجموعات وتنظيمات إرهابية دولية من ضمنها على الخصوص " القاعدة"، و"الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة"، و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، وأوضح شكيب بن موسى أن هذه الشبكة كانت لها اتصالات بتنظيم القاعدة في أفغانستان سنة 2001، و"الجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية" سنوات 2001، 2002، 2003، 2004، ومع "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" سنة 2005 بالمعسكرات الإرهابية بالجزائر، كما كانت هناك محاولات لتنظيم دورات تدريبية في مراكز حزب الله في لبنان سنة 2002. وحول الأهداف التي سطرتها هذه الشبكة أعلن بنموسى أن هذه الشبكة كانت تعمل على تنفيذ عمليات إرهابية بواسطة الأسلحة النارية والمتفجرات لاغتيال شخصيات مغربية بارزة من وزراء ومسئولين وضباط أمن سامين بالقوات المسلحة الملكية، وأنها وضعت أيضا من بين ضمن مخططاتها اغتيال بعض المواطنين المغاربة المعتنقين للديانة اليهودية، وأشار بنموسى إلى أن أفراد هذه الشبكة قد استفادوا بفضل العلاقات التي نسجها عبد

القادر بلعيرج بمجموعة من التنظيمات الإرهابية الدولية، من تداريب على استعمال الأسلحة وصنع المتفجرات انطلاقا من المواد الكيماوية المتوفرة في الأسواق. وعن هوية متزعم الشبكة، ذكر وزير الداخلية أن عبد القادر بلعيرج تشبع منذ السبعينات بأفكار التنظيمات الراديكالية الإسلامية من بينها "جماعة الإخوان المسلمين"، و"الطلائع الإسلامية"، و"حزب التحرير الإسلامي"، والخرط سنة 1980 في صفوف الحركة الثورية الإسلامية المغربية ، ثم أصبح عضوا داخل "حركة المجاهدين في المغرب". وعن سياق علاقته بمصطفى المعتصم ومحمد المرواني أشار الوزير بأن بلعيرج حضر سنة 1992 الاجتماع التأسيسي الذي وضع المنطلقات الفكرية والتنظيمية للشبكة وانتخب فيه محمد المرواني "أميرا للشبكة" حسب تصريح الوزير، وأضاف بأن الشبكة اختارت في طريقة تحركها الاشتغال في واجهتين متكاملتين

- واجهة سياسية من خلال تأسيس حزب سياسي لاختراق المؤسسات السياسية في ،بلاد، وذكر وزير الداخلية أنه في هذا الصدد سيتم إنشاء البديل الحضاري سنة 1995، والحركة من أجل الأمة سنة 1998، ثم تأسيس حزب سياسي (البديل الحضاري) سنة 2005.
- واجهة عسكرية تعتمد العمل السري، وذكر وزير الداخلية أن الشبكة عمدت إلى تأسيس خلية "مجموعة العمل الخاص" بالدار البيضاء سنة 1992، وخلية أخرى بمدينة القنيطرة سنة 2001.

وعن مصادر تمويل الشبكة أشار وزير الداخلية إلى أن الشبكة كانت تمول مخططاتها من عائد عملية السطو الذي نفذتها عصابة مكونة من أحد أعضائها والتي استهدفت مؤسسة بنكية بلكسامبورغ سنة 2000، ومكنتها من الحصول على 17.5 مليون أورو، وذكر وزير الداخلية أن الشبكة منذ سنة 2000 إلى سنة 2008 وهي تعمل على توظيف هذا المبلغ في استثمارات ومشاريع سياحية وعقارية وتجارية بعدة مدن مغربية بهدف تبييض تلك الأموال وتوظيف مداخيلها لتمويل أنشطة الشبكة، وأشار إلى أن من بين مصادر تمويلها إدخالها لجوهرات مسروقة من بلجيكا وتذويبها وتحويلها إلى سبائك وبيعها، بالإضافة إلى المساهمات المباشرة لأعضاء الشبكة.

وكشف وزير الداخلية أن المصالح الأمنية حجزت أسلحة نارية ورشاشات ومسدسات وكميات مهمة من الذخيرة الحية والمواد المتفجرة في عملية مداهمة لمنازل أفراد الشبكة ومحلات عملهم في الدار البيضاء والناظور، وأضاف وزير الداخلية أن هذه الأسلحة تم إدخالها إلى المغرب عبر مرحلتين : 1993-1994، و2000.

وعقب الندوة الصحافية التي عقدها وزير الداخلية، سيقدم الوزير الأول على حل حزب البديل الحضاري بمرسوم بموجب الفصل 57 من قانون الأحزاب السياسية الذي يمنح الحكومة بموجب مرسوم معلل صلاحية حل كل حزب "يحرض على قيام مظاهرات مسلحة في الشارع، أو يكتسي من حيث الشكل والنظام العسكري أو الشبيه به صبغة مجموعات قتل أو فرق مسلحة خصوصية، أو يهدف إلى الاستيلاء على مقاليد الحكم بالقوة، أو يهدف إلى المس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو بوحدة التراب الوطني للمملكة"[1].

بيد أن الرواية التي قدمتها وزارة الداخلية لم تسلم من انتقادات من قبل باحثين ومهتمين بمتابعة ورصد الحركة الإسلامية في المغرب، كما أن الاتهامات التي وجهتها الحكومة ممثلة في شخص وزير الداخلية ووزير الاتصل إلى القيادات السياسية الستة لم تسلم هي أيضا من انتقادات صدرت من سياسيين وناشطين حقوقيين، واستقبل اعتقال هذه القيادات باستنكار واسع من قبل فعاليات سياسية ومدنية بالداخل والخارج.

وعلى مستوى مواقف الأحزاب السياسية، فقد أصدر حزب العدالة والتنمية بلاغا استغرب فيه قرار اعتقال قيادات معروفة في الأوساط السياسية والإعلامية بتوجهها السلمي ومناهضتها للعنف والإرهاب وحرصها على العمل في إطار القانون والمؤسسات، وطالب الحزب بالإفراج الفوري عنهم وتفادي كل التجاوزات والممارسات التي تسيء إلى التطور الديمقراطي للمغرب، كما عبر الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد عن صدمته وقلقه من هذا الاعتقال الذي طال القيادات الستة، ولم يستسغ أن يطال الاعتقال قادة حزبيين سياسيين مشاركين في العملية السياسية ومعروفين بمرونة مواقفهم "البعيدة كل البعد عن مواقف السلفية الجهادية"[2]، فيما اعتبر خالد السفياني رئيس مجموعة العمل لدعم الشعبين الفلسطيني والعراقي أن اعتقال القيادات الستة هو "خطأ كبير أتمنى أن يكتشف في أسرع وقت ممكن ويعود مسئولو الدولة إلى جادة الصواب وأن يقرروا الإفراج عن هؤلاء"[3].

وعلى مستوى انتقادات المحامين والناشطين الحقوقيين، فيمكن أن نلخصها كما يلي:

1 – إفشاء سر البحث التمهيدي :حيث اعتبرت الهيئة أن إفشاء أسرار البحث التمهيدي بمثابة "جرائم" من الناحية القانونية، واتهمت وزير الداخلية شكيب بن موسى ووزير الاتصل خالد الناصري بتوجيه القضاء ومحاولة "تكييف الرأي العام

---

[1] انظر الفصل 57 من قانون الأحزاب السياسية.

[2] انظر كتاب من يقف وراء محاولة اغتيال صوت الوسطية والاعتدال والتنوير ولمصلحة من؟ إعداد الحسن الموساوي منشورات حزب البديل الحضاري.

[3] انظر تصريحي خالد السفياني في الندوة الصحفية التي عقدتها هيئة الدفاع.

وتهديده إن خامره الشك"[1]، وذكرت الهيئة أن "وزير الداخلية أفشى سر البحث التمهيدي من طرف القائمين عليه رغم أن القانون يمنعهم تحت طائلة العقوبات المقررة في القانون الجنائي"، موضحة أنه لا حق لوزير الداخلية في الاطلاع على مجريات البحث التمهيدي الذي تجريه الضابطة القضائية[2].

2- عدم قانونية حل حزب البديل الحضاري : اعتبرت هيئة الدفاع أن قرار الوزير الأول بحل حزب " البديل الحضاري" غير قانوني، وتضمن بدوره إفشاء لأسرار البحث التمهيدي التي لا حق للوزير الأول في الاطلاع عليها ولا في إفشائها وذلك عندما سوغ مرسومه" بثبوت العلاقة بين هذه الشبكة وتأسيس حزب "البديل الحضاري وتوفر قرائن تفيد تورط قادة الحزب الرئيسيين في الشبكة"[3].

3- رفض تسليم المحاضر والتشكيك في صحتها : تبني وزارة الداخلية روايتها بخصوص ملف بلعيرج بناء على محاضر الشرطة القضائية، وهي المحاضر التي رفض قاضي التحقيق تسليم نسخ لهيئة الدفاع، متعللا بمقتضيات المادة 139 من قانون المسطرة الجنائية، وكذا الاجتهاد الصادر عن المجلس الأعلى موضوع القرار عدد 1817/3 المؤرخ في 11 من شهر يوليوز من سنة 2007 الملف الجنحي عدد 6638/6/3 ، وهو الأمر الذي اعتبرته هيئة الدفاع مخالفا للفصل 29 من قانون مهنة المحاماة الذي ينص على أن تمكن كتابة الضبط المحامي من الحصول على صور من وثائق الملف، كما اعتبرت اجتهاد المجلس الأعلى خاصة بنازلة معينة وأنه لا يجوز ، وقد اعتبرت هيئة الدفاع أن رفض القاضي تمكين محامي المعتقلين من نسخ من المحاضر، مع تسريب ما تضمنته هذه المحاضر للصحافة دليلا قويا على أن المحاكمة سياسية تفتقد أدنى شروط المحاكمة العادلة.

4- رفض استدعاء الشهود : خاصة في قضية المعتصم، حيث أكد المحامون أن هناك توازنا بين الدفاع والنيابة العامة من حيث الشهود والقرائن والحجج المنصوص عليها، ففي تصدير المسطرة الجنائية المحكمة لم تستجب للعديد من الشهود؛ منهم خالد الناصري، وأحمد حرزني، وهو ما اعتبرته هيئة الدفاع ضربا للتوازن، وأن القضاء لم يتحمل مسؤوليته أمام ضميره وأمام القانون حين رفض استدعاء الشهود[4].

---

[1] انظر تصريحات المحامين خلال الندوة الصحفية التي عقدتها هيئة الدفاع عقب الندوة الصحفية التي عقدها وزير الداخلية والخرجة الإعلامية لوزير الاتصال في القناة الثانية وبرنامج حوار في القناة الأولى.

[2] المرجع السابق.

[3] انظر تصريح خالد السفياني في نفس الندوة.

[4] عبد الرحمن بن عمرو في حوار مع التجديد، المرجع السابق.

3ـ السلفية الجهادية :

يطلق اسم "السلفية الجهادية" على المعتقلين الذين حوكموا بعد أحداث 16 ماي الإرهابية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء سنة 2003، ويشمل الاسم أيضا الذين اتهموا بارتكاب هذه الأحداث أو الذين يتابعون في إطار قانون مكافحة الإرهاب، وإن تعددت أسماء مجموعاتهم، غير أن المعتقلين على خلفية الإرهاب الموزعين على مختلف السجون المغربية والذي يقارب عددهم حاليا 1000 فرد يرفضون نعتهم بهذا الاسم ويعتبرونه من صنيع وسائل الإعلام.

كرست سنة 2007 و2008 خيار فتح الحوار لحل مشكلة ما يعرف بـ "السلفية الجهادية"، وهو الخيار الذي سبقته العديد من الدعوات والنداءات سواء من قبل الحركات الإسلامية أو بعض مكونات المجتمع المدني أو مسؤولين في السلطة. وعلى الرغم من أن هذا الحوار لم يكن حوارا سياسيا ممأسسا، إلا أن الصيغ التي اعتمدت له لم تتجاوز سقف جس النبض رغم إبداء معتقلي السلفية الجهادية استعدادهم للجلوس للحوار سواء مع العلماء أو مع المسؤولين، بيد أن الانفراج الذي وقع على مستوى تدبير ملف محاكمة أبي حفص وحسن الكتاني، وقرار المجلس الأعلى بقبول الطعن في الحكم الصادر من غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، وقبول المحكمة باستدعاء الشهود، وإعلان أربعة شهود عدم معرفتهم بحسن الكتاني وعبد الوهاب رفيقي أشر على دخول القضية في مسار جديد إلا أن الأحكام التي صدرت دون مراجعة حقيقية أثبتت خطأ هذه التوقعات.

وبغض النظر عن التسميات فإن سنتي 2007 و2008 عرفت العديد من الوقائع ذات الصلة بهذه الفئة، ابتداء بالاعتقالات أو المحاكمات التي عرفتها صفوفهم، مرورا بالإضرابات المتوالية عن الطعام، وانتهاء بالدعوات المتكررة لفتح حوار معهم قصد إيجاد حل شامل للملف.

1ـ السياسة الأمنية والقضائية :

شرعت الاعتقالات خلال سنتي 2007 و2008 في صفوف ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" خاصة بعد أحداث 11 مارس وبين 10 و14 أبريل من سنة 2007، كما شهدت محكمة الاستئناف بالرباط ملحقة سلا عرض العديد من الملفات في إطار

قانون مكافحة الإرهاب، من بينهم مغاربة اتهموا بتجنيد مقاتلين إلى العراق، وسنحاول رصد ذلك على مستوى كل من الاعتقالات والمحاكمات.

أ- على مستوى الاعتقالات :

- 11 مارس و10 أبريل و14 أبريل 2007 تفجيرات إرهابية في كل من مقهى بسيدي مومن وحي الفرح بشارع مولاي يوسف.

- مارس وأبريل 2007 حملة اعتقالات أطلقتها أجهزة الأمن منذ 11 مارس مكنت من اعتقال حوالي 70 مشتبها بهم.

- خلال شهر يوليوز اعتقلت السلطة أكثر من 30 مشتبها فيهم بتيط مليل لارتباطهم بتنظيم ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" وضبط مواد متفجرة في حوزتهم.

- 31 يناير 2008 اعتقال أبرز مبحوث عنه في خلية حي الفرح الذي نجح في الفرار إلى إيطاليا أياما قبل التفجيرات، وكشف أن الخلية تشكلت سنة 2004، حيث أحالت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على الوكيل العام باستئنافية الرباط المتهم في ملف تفجيرات حي الفرح والمربع القنصلي بالبيضاء بتاريخ 10 و14 أبريل 2007.

- 11 دجنبر 2008 بلاغ لوزارة الداخلية حول اعتقال مصالح الأمن المغربي وفي فترات متباعدة أشخاصا ينتمون إلى أوساط دينية متشددة. وقال البيان : "إن العملية الاستباقية التي قامت بها مصالح الأمن مكنت من اعتقال 5 ناشطين تابعين للتنظيم الديني المتشدد "السلفية الجهادية"، وذلك بمدينة بركان حيث كانوا يستعدون للقيام بتداريب على السلاح بغية تنفيذ أعمال سطو على مصارف للاستحواذ على الأموال لاقتناء الأسلحة النارية".

- 22 دجنبر 2008 أحالت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء على الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط خمسة من المشتبه في انتمائهم لـ "السلفية الجهادية" الذين ينحدرون من مدينة بركان.

ب- على مستوى المحاكمات :

- يناير2007 قرار المجلس الأعلى بإلغاء قرار محكمة الاستئناف بالدارالبيضاء في ملف حسن الكتاني وعبد الوهاب رفيقي وإعادة محاكمتهما.

- 27 يناير 2007 موعد أول جلسة لمحاكمة جماعة "أنصار المهدي"، والتي يتزعمها حسن الخطاب الملقب بـ "أبو أسامة" في شهر غشت 2006 بعد خروجه من السجن إثر قضائه لعقوبة حبسية مدتها سنتان.

- شهر ماي 2007 إدانة المحكمة الابتدائية بالبيضاء لشخص يدعى "جواد" ينتمي إلى حزب التحرير الإسلامي بتطوان بـ 6 أشهر حبسا نافذة.

- شهر أكتوبر متابعة 11 متهما بينهم امرأة في ملف "جماعة المسلمين الجدد"، وتوبع في هذا الملف 42 متهما في حالة اعتقال احتياطي.

- مثول 6 عناصر تنتمي إلى ما يسمى بـ "جماعة الهجرة والتكفير" بخنيفرة أمام المحكمة الابتدائية يوم 10 أكتوبر2007، بعد أن تم التحقيق معهم من قبل مصالح الأمن الوطني والفرقة الوطنية للشرطة القضائية.

- شهر يوليوز 2007 هيأة الحكم بغرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدارالبيضاء تعيد النظر في قضية ما يعرف بـ "شيوخ السلفية"؛ "الكتاني" و"أبوحفص"، واستدعاء الشهود للمرة الثالثة بعد أن وافقت هذه الأخيرة التي نصبت للنظر في الملف من جديد، في إطار إعادة محاكمة المتابعين في القضية بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء على ذلك.

-

- يناير 2008 أصدرت غرفة الجنايات المختصة في قضايا الإرهاب بمحكمة الاستئناف بسلا حكما بالسجن النافذ لمدة 25 سنة في حق حسن الخطاب، زعيم ما يسمى بـ "خلية أنصار المهدي" التي يتابع فيها 51 متهما.

- مارس 2008 تشديد العقوبة في حق حسن الخطاب المتهم الرئيس في ملف أنصار المهدي ورفعها من 25 سنة إلى 30 سنة، وتخفيف الحكم في حق النساء المتهمات، حيث انتقل من خمس سنوات إلى أربع سنوات.

- 10 مارس 2008 أصدرت غرفة جنايات الأحداث الابتدائية بملحقة محكمة الاستئناف بسلا أحكاما تراوحت بين 10 و15 سنة سجنا نافذا في حق القاصرين الثلاثة المنتمين إلى مجموعة الرايدي.

- أبريل 2008 برأت غرفة الجنايات الابتدائية المختصة في قضايا الإرهاب بملحقة محكمة الاستئناف بسلا 20 متهما في ملف ما يسمى "جماعة المسلمين الجديد"، كما أدانت هيأة المحكمة نفسها باقي المتابعين؛ 22 متهما بأحكام تراوحت ما بين 6 سنوات وسنتين حبسا نافذا.

– 12 ماي 2008 غرفة جنايات الأحداث الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالرباط ملحقة سلا تؤجل النظر في قضية القاصرين الثلاثة ضمن خلية عبد الفتاح الرايدي المتابعة في إطار قانون مكافحة الإرهاب على خلفية الأحداث الإرهابية في مارس وأبريل بالبيضاء.

– 18 يونيو 2008 أصدرت غرفة الجنايات الابتدائية المختصة في قضايا الإرهاب بملحقة محكمة الاستئناف أحكاما تتراوح بين 3 سنوات حبسا نافذا والسجن المؤبد في حق مجموعة الدار البيضاء المكونة من 13 متهما بعد إدانة أفرادها بارتكاب أعمال إرهابية.

– 10 يوليوز 2008 أصدرت غرفة الجنايات الابتدائية بسلا حكما بالمؤبد في حق الانتحاري "هشام الدكالي"، الذي أقدم يوم 13 غشت على تفجير قنينة غاز من الحجم الصغير بساحة الهديم بمكناس كان يحملها داخل حقيبته حيث استهدف حافلة للسياح، كما قضت المحكمة ذاتها بعشر سنوات سجنا نافذا في حق "حسن أزوكاغ" شريك "هشام الدكالي".

– 16 أكتوبر 2008 أصدرت محكمة الاستئناف بالرباط ملحقة سلا أحكامًا بالسجن لمدد تصل إلى 30 عاما على أعضاء "خلية الرايدي" التي تتكون من 49 متهما يتابعون في حالة اعتقال، و3 في حالة سراح، من بينهم امرأة. وقد اتهموا بشن هجمات على الميناء وثكنة للقوات ومراكز للشرطة.

– 18 دجنبر 2008 أصدرت ملحقة محكمة الاستئناف بسلا حكما بـ 20 سنة في حق "عبد الإله أحريز" بعد أن أدانته في تفجيرات مدريد الدامية في مارس 2004، والتي خلفت 191 قتيلا وأزيد من 1800 جريح.

ج– أما على المستوى التنسيق الأمني لمكافحة الإرهاب فنرصد خلال سنتي 2008/2007 :

– ماي 2007 الإدارة العامة للأمن الوطني ترسل بعثة أمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مكونة من 25 ضابطا في سلك الشرطة بغية تلقي تدريبات متطورة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأتي هذه المبادرة ترجمة للتعاون المغربي-الأمريكي في مجال مكافحة الجريمة على اختلاف أوجهها في إطار مشروع بوش العالمي المتعلق بتجفيف منابع الإرهاب.

- ماي 2008 الأمن المغربي يتعاون مع الأجهزة الأمنية الجزائرية والفرنسية في تنفيذ خطة لتعقب الإرهابيين المغاربة الذين التحقوا بجماعة عبد المالك دروكدال قائد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

2ـ مغاربة العراق وملف القاعدة :

عرف المغرب خلال السنوات الثلاثة الماضية تفكيك العديد من الشبكات المرتبطة بتجنيد مقاتلين للعراق، وبحسب تقارير إعلامية فإن عدد التنظيمات التي تم تفكيكها تجاوزت الـ 30 خلية، وذلك خلال الفترة ما بين سنة 2003 حتى نهاية 2007، وبلغ عدد المتابعين في هذه الملفات أزيد من 150 شخصا، منذ سنة 2005 إلى حدود سنة 2008.

- 12 يناير 2007 إحالة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدارالبيضاء على استئنافية الرباط مجموعة تتكون من 27 مشتبها فيهم ذات تفرعات دولية ومتخصصة في استقطاب وإرسال متطوعين نحو العراق، والتي كانت تنشط في بعض المدن المغربية، كما شملت الاعتقالات مدينتي تطوان ووزان ونواحيها.

- يناير 2007 أصدرت المحكمة حكما يقضي بسجن إبراهيم السميري، الذي رحلته السلطات السورية إلى المغرب في شهر شتنبر من سنة 2006 سنتين سجنا نافذا.

- دجنبر من سنة 2007 قضت المحكمة بالسجن النافذ لمدة سنتين في حق جواد طرميل، 23 سنة، بعد تسليمه من قبل السلطات الجزائرية إلى المغرب.

وقالت السلطات حينها "إن طرميل كان ينوي الالتحاق بتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من أجل التدريب العسكري، على أن يلتحق المسلحون بالعراق وقتال القوات متعددة الجنسيات".

وكانت المحكمة قد أجرت مواجهة بين هذا المتهم واثنين رحلا أيضا من سوريا توبعا في إطار قانون مكافحة الإرهاب. وتناول التحقيق معهم "عزمهم الدخول إلى العراق من أجل الالتحاق بإحدى الجماعات المسلحة والقتال ضد الأمريكيين".

- شهر نونبر من سنة 2007 أصدرت غرفة الجنايات (الدرجة الثانية) بملحقة محكمة الاستئناف بسلا أحكاما تراوحت بين 15 سنة والبراءة في حق ما سمي بـ "خلية التونسي". واتهم بعض عناصر المجموعة بتجنيد مقاتلين إلى العراق.

- 4 فبراير 2008 أيدت محكمة الاستئناف بسلا الأحكام الصادرة على المتهمين ابتدائيا في خلية "الرحا" بأحكام تراوحت ما بين 10 سنوات سجنا نافذا والبراءة، وكانت الخلية متهمة بصلتها بالمجموعات الناشطة عبر الحدود العراقية، وتقيم روابط وثيقة بتنظيم القاعدة.

- 15 شهر ماي 2008 أكدت السلطات المغربية تفكيك شبكة تتكون من 11 شخصا، من بينهم مغربي مقيم في بلجيكا، وذلك في مدينتي الناظور وفاس. ومن بين التهم الموجهة إليهم ربط علاقات بفروع لتجنيد متطوعين نحو العراق ومعسكرات "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بالجزائر.

- شهر يوليوز 2008 أعلنت السلطات عن تفكيك شبكة متخصصة في تجنيد المتطوعين لفائدة فرعي تنظيم القاعدة في العراق والجزائر، وتتكون من 35 شخصا. وقالت السلطات : إن الشبكة قامت باستقطاب وإرسال نحو 30 مرشحا للقتال في العراق، و3 للقتال في صفوف "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" بالجزائر. وينحدر المعتقلون من طنجة والعرائش وتطوان ووجدة وفاس.

- يونيو 2008 قضت غرفة الجنايات الابتدائية بملحقة محكمة الاستئناف بسلا بأحكام تراوحت بين سنة وثماني سنوات سجنا نافذا في حق 27 عضوا، من بينهم اثنان في حالة سراح ضمن خلية تطوان "المتخصصة في استقطاب متطوعين مغاربة للتوجه نحو العراق".

- مارس 2008 أصدرت المحكمة حكمها بالسجن لمدة ثلاث سنوات في حق سبعة متهمين من بينهم أسامة الحمداني ومحمد البوسعيدي، وكانا يدرسان بسوريا. وقالت النيابة العامة أثناء المحاكمة : "إن كل من الحمداني والبوسعيدي كانا يودان الالتحاق بالعراق".

- مارس 2008 قضت محكمة الاستئناف بالرباط (ملحقة سلا) بالسجن لمدة ثلاث سنوات في حق عادل لغلام، عوض أربع سنوات التي سبق أن صدرت في حقه ابتدائيا خلال شهر فبراير الماضي، وسبق لممثل النيابة العامة أن أكد أن المتهم سافر إلى تركيا ثم إلى سورية من أجل الجهاد بالعراق، وسافر إلى ليبيا ليتم القبض عليه وترحيله إلى المغرب.

♦ تحولات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

غيرت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" اسمها خلال فبراير سنة 2007 إلى اسم "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، وأخذ هذا التنظيم يوسع من عملياته سواء بالجزائر أو موريتانيا أو تونس ثم المناطق المجاورة لجنوب الصحراء. وفشل هذا التنظيم في الامتداد إلى المغرب بعدما كان الحديث الإعلامي عن هذا التنظيم يتوقع أن يمتد نشاطه في اتجاه المغرب، لاعتبار الثغرات الحدودية الموجودة بين المغرب والجزائر، ولحصول تركيز إعلامي كثير على المغرب بفعل سياسته في مواجهة الإرهاب، مما دفع إلى اعتبار أن الأرضية البشرية مساعدة لامتداد التنظيم داخل المغرب.

وطور تنظيم القاعدة من خطابه الدعائي، حيث بدأ يستحضر القضية الفلسطينية ليسوغ بها خاصة ما يرتبط بتسويغ العمليات المستهدفة لكل من تونس وموريتانيا.

- 14 فبراير 2007 تغيير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" لاسمها ليصبح "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

- دجنبر 2007 استهداف تنظيم "القاعدة" ثكنة الغلاوية وصولا إلى عملية خطف السائحين النمساويين من المجال الحدودي التونسي الجزائري، وذلك مباشرة بعد صدور الأحكام القضائية في حق جماعة جند أسد بن الفرات ذات التوجه القريب من القاعدة.

- سنة 2007 تزايد عدد الكتائب المنتسبة لـ "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

- أكتوبر 2007 كشفت تقارير إعلامية بالجزائر مقتل زهير حريق، مهندس التفجيرات الانتحارية ضد قصر الحكومة وثكنة عسكرية بالأخضرية ودلس شرق الجزائر والاعتداء على مركز للدرك بولاية تيزي وزو.

- أبريل 2007 المغرب يتابع التحقيق مع جماعة "إرهابية" اعتقلتها سلطات نواكشوط على الحدود المغربية، متهمة بالتخطيط لأعمال إرهابية في موريتانيا، وهي مكونة من 7 أشخاص متهمين؛ 3 جزائريين و4 موريتانيين.

- شتنبر 2007 ظهور شريط لأيمن الظواهري يدعو فيه المغاربة إلى تطهير مغرب الإسلام من أبناء فرنسا وإسبانيا، مما رفع من درجة الاستنفار الأمني وتشديد المراقبات.

– 2008 رسالة عبد المالك درودكال قائد تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" استدعى فيها نموذج يوسف بن تاشفين المرابطي والمؤسس لمراكش المغربية لطلب النصرة والدعم، فضلا عن الترويج الحالي لشريط أيمن الظواهري حول تأييد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والذي تعتمد شبكة الإنترنت لنشره على أوسع نطاق.

– 2008 تهديد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بضرب المشاركين في "رالي" باريس دكار الذي كان سينظم مروره عبر موريتانيا فيما بين 11 و19 يناير 2008، وذلك ارتباطا بعلاقات هذا البلد بالكيان الإسرائيلي، إلا أنه تم إلغاء هذا "الرالي" الذي يعد تظاهرة دولية منذ سنوات.

– 14 يونيو تبني "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" في بيان نشر على الإنترنت عدة عمليات قل إنها نفذها في الجزائر بين الرابع والثامن من يونيو، وأسفرت خصوصا عن مقتل مهندس فرنسي وعسكريين.

3- وضعية معتقلي السلفية الجهادية بالسجون (الإضرابات والاحتجاجات):

شهدت سنتي 2007 و2008 العديد من الإضرابات والاحتجلجات في صفوف المعتقلين من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم أو بالإفراج عنهم أو بالاحتجاج على ترحيلهم، كما نفذت عائلتهم العديد من الوقفات الاحتجاجية.

– 1 يناير 2008 نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا تؤكد فيه تعرض معتقلي "السلفية الجهادية" للتعذيب، حيث ذكر عبد الرحيم طارق في تصريحه لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أنه أمضى ستة أيام في المعتقل السري بتمارة، وتعرض للضرب بالعصي ونزع ثيابه وتعرض لصدمة كهربائية.

– 10 يناير 2008 وفد أوروبي يحل مرفقا بالقنصل الإيطالي بالدارالبيضاء وعدد من الصحفيين بالسجن المحلي بالدارالبيضاء عكاشة لعقد لقاءات مع بعض مسؤوليه على خلفية الشكايات التي توصل بها السفير الإيطالي بالمغرب من المعتقل الإسلامي الحامل للجنسية الإيطالية "أبوالقاسم بريطل" المحكوم بـ 9 سنوات حبسا نافذا.

– 24 يناير 2008 دخل العديد من معتقلي "السلفية الجهادية" في إضراب عن الطعام بعد ترحيلهم من سجن عين البرجة.

– 5 فبراير 2008 خاض بعض معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" إضرابا إنذاريا تضامنا مع زملائهم نزلاء سجن المحمدية الذين يخوضون إضرابا مفتوحا احتجاجا على الأوضاع التي يعيشونها داخل السجن منذ ترحيلهم إليه من سجن عين البرجة بالدار البيضاء.

– 28 مارس 2008 دخل معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" وعددهم 50 بسجن عكاشة بالدار البيضاء في إضراب مفتوح عن الطعام على "المضايقات المستمرة والاستفزازات التي يتعرضون لها من قبل إدارة السجن"، حسب بيان لهم.

– 7 أبريل 2008 منعت السلطات وقفة كانت عائلات معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" تعتزم تنفيذها أمام بوابة المركب السجني عكاشة، وقد أغلقت السلطات كل المنافذ المؤدية إلى السجن وفرقت القادمين للمشاركة في الوقفة بالعنف.

– 7 أبريل 2008 فرار تسعة معتقلين ينتمون إلى ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" من السجن المركزي بالقنيطرة، وهم : الأخوين كمال ومحمد الشطبي وعبد الهادي الدهبي ومحمد مهيم وهشام العلمي وعبد الله بوغمير وحمو الحسناوي وطارق أولحياوي ومحمد الشاذلي.

– 16 أبريل 2008 حاول خمسة من معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" الانتحار، بعد دخولهم في مواجهة مع الحراس بسجن بوركايز بفاس، حيث أقدم أربعة من المعتقلين على ضرب أيديهم بآلات حادة، بينما أقدم أحدهم على شرب سائل مضر.

– 24 أبريل 2008 دخل معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" في إضراب إنذاري عن الطعام بمختلف السجون المغربية مدته 24 ساعة، من أجل المطالبة بـ "الإفراج عنهم" ورفع التضييق الذي يتعرضون له بعد فرار تسعة منهم من السجن المركزي بالقنيطرة.

– 30 أبريل 2008 عرف حوالي 15 سجنا إضرابا مفتوحا عن الطعام يخوضه معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية"، ويأتي هذا الإضراب من أجل إثارة مطالبهم من جديد والمتمثلة أساسا في "الإفراج أو إعادة المحاكمة"، وتحسين أوضاعهم داخل السجون في انتظار الحل.

– 24 أبريل ألقت مصالح الأمن القبض على محمد الشطبي، المحكوم عليه بعشرين سنة سجنا نافذا، أحد التسعة الفارين من السجن المركزي بالقنيطرة ليلة

السادس والسابع من أبريل 2008. إلى جانب اعتقال كل من محمد سعيد السوسي وخالد الكموري اللذين عملا على إيوائه وإخفائه.

– 2 ماي 2008 قام سفيان أوعمرو مدير مكلف بسلامة السجناء والأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون بزيارة إلى السجن المركزي للقنيطرة، والتقى لجنة حوار لمعتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية"، وأكد لهم أن "خيرا قريبا ينتظرهم"، وأن تعيينه جاء من أجل خدمة كافة السجناء.

– ماي 2008 التقى مصطفى حلمي، المدير المكلف بالعمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وبإعادة إدماجهم، بلجنة حوار من معتقلي ما يسمى بـ " السلفية الجهادية" بسجن عكاشة بالدار البيضاء من أجل معرفة أسباب الإضراب عن الطعام ومطالب المعتقلين.

– 8 ماي 2008 ارتكاب محمد البوجعدية، أحد المعتقلين في إطار ملف "السلفية الجهادية" لجريمة قتل راح ضحيتها عادل تمراوي، وفي يوم 19 ماي استمع قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء إلى البوجعدية وإلى أخته نجاة (49 سنة) التي اعتقلت بعد اتهامها بجلبها السكين له، ومازال الملف أمام أنظار القضاء.

– 16 ماي 2008 طالب معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" بفتح تحقيق نزيه في أحداث 16 ماي ومن وراءها، معلنين عزمهم الاستمرار في الإضراب عن الطعام، وقال هؤلاء "لازلنا لم نبرح أماكننا، لم ولم نر أي شيء، بل فقط الزيادة في التنكيل والتضييق علينا، لذلك فإننا نعاني من وراء أسوار السجون على أننا ماضون بعزم وإرادة في إضرابنا المفتوح عن الطعام، حتى يوضع حل جذري لهذا الملف، ويتم تبرئة كل المظلومين".

– 21 ماي 2008 قرر معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" المضربون عن الطعام الامتناع عن شرب الماء لمدة 48 ساعة نتيجة لامبالاة المسؤولين عن الملف بإضرابهم.

– 28 ماي 2008 نفذت عائلات معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" وقفة احتجاجية أمام مديرية إدارة السجون وإعادة الإدماج بالرباط، من أجل مطالبتهم بالتدخل الفوري من أجل وقف الإضراب عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون، بعدما تجاوز في بعض السجون 50 يوما.

- 07 نونبر 2008 خاض بعض معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" بجميع السجون المغربية إضرابا وطنيا عن الطعام؛ مدته 24 ساعة احتجاجا على ما أسموه "ممارسات لا مسؤولة تحاول الإجهاز على ما تبقى من كرامتهم وآدميتهم"، مؤكدين تعرض بعضهم للتعذيب داخل السجون في المدة الأخيرة.

- 10 دجنبر 2008 نظمت عائلات معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" وقفة احتجاجية أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بتأطير جمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين.

- منعت إدارة كل من سجن عكاشة وسجن طنجة وسجن سلا بعض معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" من إدخال أضاحيهم قصد نحرها داخل السجن، بينما سمحت إدارة السجن المركزي للقنيطرة بإدخال سبع أضحيات.

- 18 دجنبر 2008 استجابة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لطلبات ترحيل 12 معتقلا من أجل تقريبه من عائلته.

- 30 دجنبر 2008 دخل كل من حسن الكتاني ومحمد عبد الوهاب رفيقي، الملقب بـ"أبو حفص"، في إضراب عن الطعام لمدة 48 ساعة تنبيها لـ "الرأي العام ولفتا للأنظار إلى قضيتهما التي كادت تنسى مع استمرار مسلسل التأجيلات"، وطالبا بتسريع "إجراءات المحاكمة وإحضار الشهود والحسم في هذا الملف لتبرئتهما مما نسب إليهما؛ إحقاقا للحق وإقامة للعدل"، بعدما قرر المجلس الأعلى إبطال قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

4ـ الجمعيات الحقوقية ومعتقلو السلفية الجهادية :

لم تتوقف الجمعيات الحقوقية عن المطالبة بتحسين أوضاع معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية"، فدأبت على توجيه رسائل للمسؤولين من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها.

- أبريل 2007 ندد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط عقب متابعة المحامين بما وصفه بالضغوطات الموجهة ضد حق الدفاع، وضد عدد من المحامين لعرقلة مهامهم ومنع محاميي خلية أنصار المهدي من تصوير الملفات والاكتفاء بالاطلاع المباشر عليها فقط.

- 2-8 يونيو2007 أسبوعية الأيام تنشر صورا لممارسة التعذيب أثناء التحقيق مع المتابعين في ملف الإرهاب، حيث تمكن معتقلو السلفية الجهادية من تصوير آثار

التعذيب الممارس على عدد من المتابعين الجدد في ملف الإرهاب بسجن سلا عبر هاتف نقال.

– يونيو 2007 التقت ليلى كروبير عضو البرلمان الأوروبي عائلات المعتقلين بالدارالبيضاء بمقر جمعية "النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين"، ووعدتهم بعرض مشاكلهم على اللجنة المختصة بالبرلمان الأوروبي.

– أبريل 2008 الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدعو إلى إعادة محاكمة معتقلي "السلفية الجهادية" أو إطلاق سراحهم، خصوصا الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي وللمحاكمات غير العادلة، وهذا ما أشارت له في تقريرها لسنة 2006 معتبرة أنها سنة حطمت الرقم القياسي فيما يتعلق بالمحاكمات غير العادلة.

– نونبر 2008 اتهام 8 منظمات حقوقية إدارة سجن الزاكي بسلا بممارسة التعذيب في حق معتقلي ما يسمى "السلفية الجهادية" (العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان/الجمعية المغربية لحقوق الإنسان/ المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف/منظمة العفو الدولية – فرع المغرب/المرصد المغربي للبحوث/مركز حقوق الإنسان/جمعية عدالة).

– 28 أبريل 2008 التقى فيليب لوثر، المدير العام المساعد لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لمنظمة العفو الدولية "امنيستي"، عائلات معتقلي ما يسمى بـ"السلفية الجهادية".

– 12 ماي 2008 عبرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن قلقها من استمرار إضراب معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" منذ 25 مارس الماضي.

– 7 أكتوبر 2008 وجه منتدى الكرامة لحقوق الإنسان شكاية إلى كل من الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بأكادير ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزير العدل عبد الواحد الراضي، يطالب من خلالها بفتح تحقيق في شأن تعرض أربعة معتقلين في إطار ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" للتعذيب بسجن آيت ملول على يدي موظفين.

– 10 أكتوبر 2008 أصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقريرا بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ومن بين ما حمله التقرير استنكار الجمعية تردي أوضاع ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" بالسجون المغربية.

– 2 نونبر 2008 تأكيد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان متابعتها بقلق بالغ التعسفات التي يتعرض لها معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" وعائلاتهم،

فوجهت رسالة إلى وزير العدل والمندوب العام للسجون، تدعو إلى إيجاد حل عاجل للمشكل.

– 28 أكتوبر 2008 اعتقال مليكة حبشاوي، والدة المعتقل عبد الإله الوافري رفقة ابنها أيوب، وذلك بعدما ضبط في جيب هذا الأخير، البالغ من العمر 15 سنة، عند الباب الرئيسي هاتف محمول نسي الطفل أن يقدمه إلى الحراس قبل دخوله لزيارة أخيه، وسحب منه في الحال وتم تحرير محضر له ولوالدته"، وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإطلاق سراح الأم وابنها.

– 30 أكتوبر 2008 محاكمة والدة الوافري بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بشهر حبسا نافذا.

5- الخطاب السلفي الجهادي :

لم يتوقف معتقلو ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" خلال سنتي 2007 و2008 عن إصدار بياناتهم التي يتبرؤون فيها من العنف ويستنكرون جميع الأحداث الإرهابية، وبمناسبة تفجيرات 11 مارس و10 و12 أبريل من سنة 2007 توالت بيانات منددة بما وقع، ووصفت الأعمال الإرهابية بـ "الأليمة"، بالإضافة إلى اعتراف بعضهم بارتكاب بعض الأخطاء في تجاربهم الدعوية، وهذه المعطيات عبرت عن تحول نوعي في الخطاب السلفي الجهادي تزكيه المواقف المضمنة في الرسائل والبيانات الصادرة عنهم.

أ- استنكار أحداث 2007 :

– 13 مارس 2007 رسالة من المعتقل الإسلامي أبو حفص بمناسبة تفجيرات مارس 2007 بالدارالبيضاء من السجن المحلي عين قادوس بفاس الداعي فيها إلى رفض هذه الأعمال وإدانتها لما تنطوي عليها من مخالفات شرعية صريحة، وأنها لا تجلب سوى المفاسد ولا تحقق سوى مزيد من هيمنة الاستكبار العالمي على بلاد المسلمين.

– مارس 2007 إدانة معتقلي السلفية الجهادية في سبعة سجون (عين البرجة وعكاشة بالدارالبيضاء والمركزي بالقنيطرة وسجن طنجة وسيدي سعيد بمكناس وسجني آيت ملول ووجدة)، استهداف دماء المسلمين وأكدوا فشل المقاربة الأمنية بكل المقاييس.

– مارس 2007 وصف بيان مجموعة من "المعتقلين الإسلاميين" الموجودين بالمركب السجني عكاشة ما حدث ليلة 11 مارس 2007 بالأليمة والمرفوضة وغير السائغة لا شرعا ولا عقلا، وقال الموقعون في بيانهم : إن الأحداث الأخيرة نزلت عليهم كالصاعقة على النفوس المتعبة المترقبة للخلاص، وأضافت المجموعة المتكونة من 37 معتقلا أن وصفهم بالتكفيريين مجرد مغالطات.

– أبريل 2007 إدانة "أبو حفص" التفجيرات الانتحارية بكل من حي الفرح وشارع مولاي يوسف بالبيضاء، وقد اعتبرهما أعمالا إجرامية مرفوضة شرعا وعقلا لما فيها من الاستهانة بأرواح المعصومين ودمائهم والخوض فيها بغير حق، واعتبر هذه التفجيرات مصادمة لمقاصد الشريعة، وألا مصلحة فيها البتة.

– 24 ماي 2007 مقال محمد الفيزازي بجريدة المساء بعنوان "من يستطيع إقناع هؤلاء المؤمنين بالعمليات الانتحارية؟ يعقب فيه على ملف "تفكيك إيديولوجية الانتحار".

ب- المراجعات والتحولات :

منذ أن أصدر محمد عبد الوهاب رفيقي أبو حفص بيانا حول مراجعته لبعض أفكاره، بدأ الحديث عن مدى وجود مراجعات داخل صفوف "السلفية الجهادية"، ومدى تأثير ذلك على حل الملف كما حدث في مصر، فقد قال أبو حفص في بيانه : "وإني أملك كل الشجاعة بحمد الله – لأقرر أن تجربتي الدعوية المتواضعة شابتها جملة من الأخطاء، لأنها عمل بشري مجرد عن العصمة، خاصة مع ما رافقها من حماسة الشباب وقوة العاطفة وفوران الغيرة مما أوقعها في مسالك ضيقة وأخطاء قاتلة"، غير أن هذا الحديث يعتبره البعض لا يرقى إلى أن نسميه مراجعات، لأن هؤلاء لا يؤمنون بشيء اسمه المراجعات، نظرا لعدم إقرارهم بالعنف أو تكفيرهم المجتمع، ويؤمنون بالملكية ويقرون بالدستور، وهذا يتقاطع مع البيان الذي سبق أن أصدره كل من حسن الكتاني ومحمد الفزازي ومحمد الرفيقي "أبوحفص" وعمر الحدوشي، ردا على الورقة التي تقدم بها أحمد حراري، مسؤول إدارة مراقبة التراب الوطني أثناء المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد بالسعودية خلال شهر فبراير من سنة2005، إذ قالوا "إذا كانت الملكية ضامنة لوحدة الأمة فنحن معها، لكن من واجبنا أن نقول : إن إسلامنا لا يمكنه أن يكون واقعا ملموسا له وجود، واستقلالنا لا يمكن أن يكتمل إلا إذا كانت قوانينا موافقة للشريعة الإسلامية الغراء كما كان حال المغرب إلى فجر الاستقلال، وكان هذا مطلب المغرب مرارا وتكرارا في توصيات رابطة علماء المغرب".

– 25 يونيو 2007 أعلن معتقلون في إطار ملفات السلفية الجهادية عن ميلاد إطار جديد داخل سجون المغرب يضم معتقلين فيما سمي بـ "ملفات القضايا الخاصة" وأشخاصا آخرين من خارج السجون، اختاروا له اسم "السلفية الحركية بالمغرب".

– 18 غشت 2007 طرح تيار ما يسمى بالسلفية الجهادية عدة مبادرات واقتراحات قيد النقاش بين المعتقلين من أجل الخروج بمبادرة؛ بهدف طرح أرضية للحوار وتوضيح التصور والوصول إلى إقناع المسؤولين بضرورة الإفراج الجماعي عنهم.

– شتنبر 2007 وجه بعض معتقلين أطلقوا على أنفسهم اسم "السلفية الحركية في المغرب" رسالة اعتذار إلى الملك أكدوا أنهم يستنكرون ما جاء في رسالة سجين محسوب على السلفية الجهادية من تهجم على شخص الملك.

– يونيو 2007 أقطاب السلفية الجهادية بالسجن المدني بسلا شرعت في مراجعات فكرية من خلال حلقات نقاشية داخل السجن أثناء فترات الفسحة وبعدما سمحت إدارة السجن بترخيص منها بهذه الحلقات والدروس حول الفقه المالكي والسيرة النبوية واللغة العربية وتجويد القرآن وآداب الدعوة. لكن سرعان ما سحبت ترخيصها ذاك.

– ماي 2008 أعلن حسن الخطاب، المتهم الرئيس في ملف أنصار المهدي عن إعداده لـ "حركة إصلاحية دعوية" يصحح فيه الفكر الجهادي في المغرب من داخل زنزانته الانفرادية بالقنيطرة، وأن هذا المشروع يتضمن الاعتراف فيه بارتكاب جملة أخطاء، ويعد فيه الدولة بدعوة شباب السلفية الجهادية في جميع السجون إلى الانضمام لحركته الإصلاحية.

– يونيو 2008 دعوة أحمد رفيقي الملقب بأبي حذيفة والد عبد الوهاب رفيقي المحكوم بـ 30 سنة في إطار ما يسمى بمعتقلي "السلفية الجهادية" المسؤولين المغاربة إلى مراجعة أنفسهم قبل فوات الأوان فيما يتعلق بملف المعتقلين، ويحذر من أن أطفال المعتقلين الذين يعيشون في هذا الجو المكهرب قنابل موقوتة ستنفجر يوما إذا لم يتم استدراك الأمر ومراجعته، حسب حوار أجراه معه موقع إسلام أون لاين.

– 30 دجنبر 2008 دعا 24 معتقلا من معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" الباحثين والمنصفين والمثقفين إلى المساهمة في تفعيل مبادرات الحوار و"تجنب التحليلات المتشائمة والدعايات الباطلة وخطابات التيئيس والإفشال، ومراعاة حساسية الملف ومعاناة العوائل والأهالي، وأكدوا تشبثهم بالمذهب المالكي.

6ـ الحوار مع السلفية :

تواصل الحديث خلال سنتي 2007 و2008 من مختلف الأطراف سواء من العلماء أو الجهات الرسمية حول "الحوار مع معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية"، أهمها ما سمي بمبادرة حرزني لإيجاد حل لملف المعتقلين، بالمقابل نظمت أنشطة رسمية تناقش قضايا العنف والإرهاب. وسنرصد ذلك من خلال الوقائع التالية :

أ- تفاعلات الحوار مع السلفية الجهادية :

– 11 ماي 2007 تأكيد زكرياء بوغرارة الملقب بـ "أبو سيف الإسلام" المعتقل في إطار ملف السلفية الجهادية ضرورة الحوار عبر قوله لـ "الصباح" : "الحوار الذي نرومه مع العلماء هو نفسه ذلك الحوار الذي طالبت به الجماعة الإسلامية بمصر في المعتقلات وقاده الشيخ أويس رحمه الله وكوكبة من قيادات الجماعة، وكان المحاورون من علماء الأزهر وفي مقدمتهم شيخ الأزهر جاد الحق.. ويجب أن يكون مسجلا بالصوت والصورة لأدعياء المراجعة".

– 30 ماي 2007 مبادرة الدكتور سعيد بيهي عضو المجلس العلمي المحلي بالدارالبيضاء في حوار مع السلفية الجهادية، حيث توجه إلى السجن للقاء المعتقل محمد جوك حيث ارتكز حوارهما حول موضوع التكفير فقط.

– 7 نونبر 2007 حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبعض المسؤولين الأمنيين؛ يمهدون لحوار مستقبلي مع بعض ما يصطلح عليهم شيوخ "السلفية الجهادية" لم يؤد إلى نتيجة بسبب إصرار بعضهم على عدم كتابة طلب العفو الملكي.

والتقى هؤلاء بكل من عمر الحدوشي، المحكوم بـ 30 سجنا نافذا، والذي رفض كتابة طلب العفو لأنه يعتبر نفسه غير مذنب، ومحمد الفيزازي، المحكوم بـ 30 سجنا نافذا، وحسن الخطاب.

– نونبر 2008 تصريحات صحفية لمحمد ضريف يعتبر أن لقاء مسؤولي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع كل من الحدوشي والفيزازي والخطاب لا يعدو أن يكون مجرد لقاء لمعرفة طبيعة تفكير هؤلاء وجس النبض لاغير.

– 22 نونبر نفى عبد الواحد الراضي وزير العدل علمه بأية حوارات تجرى مع شيوخ السلفية في السجن وقل :" إن كل ما لدينا هو مجموعة من طلبات العفو

من هؤلاء المعتقلين ونحن ندرسها ولكن لاعلم لي بوجود حوار مع ما يعرف بشيوخ السلفية".

– 29 نونبر 2008 كشف محمد يسف الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى، عن استعداد العلماء للحوار مع معتقلي ما يسمى "السلفية الجهادية"، ولكن وفق شروط، لأن المحاوَر ينبغي " أن تلتقي معه على أسس صحيحة ومشتركة" قبل البدء في الحوار، وأوضح كما جاء في حوار مع "التجديد" نشرته يوم الاثنين 1 دجنبر 2008، أنه إذا التزم هؤلاء بالثوابت المغربية من عقيدة أشعرية ومذهب مالكي وتصوف سني ونظام الحكم القائم على البيعة فإن العلماء "لا مانع لديهم من أن يتحاوروا معهم"، أما المسائل الخلافية الجزئية والفرعية فيتم مناقشتها.

خلال شهر دجنبر التقى الشيخ محمد الفيزازي بمسؤولين مغاربة منهم كبار موظفي الإدارة العامة للسجون وإعادة الإدماج، في حوار دام لساعات في زنزانته بطنجة، وتوقع أن يكون الهدف من هذا اللقاء الثاني للفيزازي مع الدولة بعد اللقاء الأول مع المندوب العام لإدارة السجون حفيظ بنهاشم، هو اطلاعه على مشروع صلح ووساطة بين سجناء السلفية الجهادية وبين الدولة.

– 3 دجنبر 2008 اعتبر أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، أن الحوار مع السلفية الجهادية لا يمكن أن يكون حوارا وعظيا، بل يجب أن يحترم الشروط العلمية، إذ تواجه الحجة بالحجة والدليل بالدليل، ومحاكمة كل الأقوال إلى الأصول الكبرى التي جاء بها الإسلام، والمتفق عليها من لدن علماء الأمة.

– 30 دجنبر 2008 سجناء السلفية الجهادية بسجن بوركايز بضواحي فاس يرحبون بالجلوس بين يدي العلماء لمحاورتهم، واستعدادهم التام للانخراط في مبادرة الحوار بينهم وبين الفعاليات العلمية والقضائية والأمنية، وأصدروا بيانا أعلنوا فيه عدم معارضتهم للنظام الملكي وانتسابهم للمذهب المالكي وتبرؤوا من تكفير المجتمع وممارسة العنف.

ب– مبادرة حرزني :

– يونيو 2008 عقد منتدى الكرامة لحقوق الإنسان لقاء مع أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل عرض مشاكل معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" داخل السجون، غير أن حرزني اقترح أن يحرر هؤلاء المعتقلون إفادات كتابية يتبرؤون فيها من الأعمال الإرهابية، ويوضحون موقفهم من التهم التي أدينوا من أجلها. إضافة إلى نبذهم تهم التكفير وبيان موقفهم من الملكية.

– غشت 2008 ثلث معتقلي السلفية الجهادية بفاس يوافقون على مبادرة حرزني ويعتبرون النظام الملكي حافظ على الوجود الإسلامي واستقرار البلاد في أغلب فترات التاريخ الإسلامي، وأن لا مشكلة لديهم مع النظام الملكي. ووافقوا على الشروط التي قدمها حرزني من أجل حل ملفهم.

– 29 شتنبر 2008 وضع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ملفا يتضمن لائحة أولية لإفادات خاصة بـ 67 معتقلا في إطار قانون مكافحة الإرهاب بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

– 17 دجنبر 2008 أكد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن الطلبات التي تقدم بها بعض معتقلي ما يسمى بـ "السلفية الجهادية" للنظر في ملفهم، والتي تسلمها عن طريق منتدى الكرامة لحقوق الإنسان توجد قيد الدرس، وأضاف في أجوبته على أسئلة مصطفى العلوي ببرنامج حوار، إنه ينبغي أن تكون هناك بحوث حول سيرة المعتقلين"، موضحا أنه ليس للبلد مصلحة في أن يبقى كل من تثبت براءته كيفما كانت عقيدته وأفكاره داخل السجن".

ج– الحقل الديني الرسمي والسلفية الجهادية :

– 15 أبريل 2007 تأكيد المجلس العلمي الأعلى عند نهاية أشغاله بمدينة العيون إدانته للإرهاب والتطرف والغلو وضرورة تسطير برنامج من الندوات واللقاءات والخطب التوعوية التي تهدف إلى مواجهة خطاب التكفير وعقائد الحقد والكراهية.

– 19 ماي 2007 ندوة المجلس العلمي الأعلى في الحي الجامعي بالدارالبيضاء تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين في موضوع "حكم الشرع في دعاوى الإرهاب" بحضور كثيف؛ حوالي ألف شخص من المجالس العلمية المحلية، ومن كل جهات المغرب، وعلماء من خارج الوطن من فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا، كما حضر وزير الأوقاف ووالي ولاية الدارالبيضاء الكبرى هذه الندوة التي وصفت القابعين في السجون بـ "الإرهابيين والخوارج الجدد"، ووسمت سلوكهم بـ "الجهل والتطرف والطيش والنزق".

المحور الخامس : اليهود المغاربة

يشكل اليهود المغاربة رغم قلة عددهم إحدى مكونات الحياة الدينية بالمغرب، ونسعى لرصد الخصوصيات التاريخية لليهودية بالمغرب، ولأهم الاحتفالات الدينية الخاصة بهم، وهجرتهم وعلاقتهم بالحياة العامة، وأيضا ما يتعلق بالأحوال الشخصية الخاصة بهم.

أ- الإطار التاريخي

يتسم الوجود اليهودي بالمغرب بالقدم، وترجح عدد من الدراسات أن قدومهم جاء في أعقاب خراب الهيكل الأول في عام 586 ق.م. وتوالت بعد ذلك الهجرات، وكانت أقواها ما حصل بعد ظهور علامات النفي والترحيل والطرد لليهود والمسلمين من الأندلس في 1492 والبرتغال في 1497.

ويقر اليهود قاطبة بأن المغرب استقبلهم وآواهم بمنطق متسامح، وقد قدر عدد اليهود الذين غادروا إسبانيا في 1492 بـ 200 ألف، منهم 100-120 ألف توجهوا نحو البرتغال، حيث لاقوا مصيرا مأساويا قبل أن يطردوا ويفر جزء منهم إلى البلاد الإسلامية في 1497، حيث كان يوجد أصلا 50 ألفا من اللاجئين.

ولم يكن الاستقرار اليهودي مسألة عابرة، بل إن ملاحقة القوى الأجنبية لهم جعلتهم مهددين في مواطن استقرارهم فاختلطوا مع القبائل الأمازيغية بالمغرب في الجبال حتى تهود أفراد من تلك القبائل.

وكان لقدم الاستقرار بالمغرب انعكاسات بالغة على طبيعة اليهودية المغربية، حيث أثرت فيها خصوصية البيئة وتميز الوجود الإسلامي بالمغرب وما أفرزه من تبلور لسياق حضاري مغاير للسياق الحضاري الغربي الذي تبلورت من داخله الظاهرة اليهودية الصهيونية المعاصرة.

لقد استقرت وضعية اليهود بالمغرب منذ الفتح الإسلامي وتزامن ذلك مع الاضطهاد الشديد الذي تعرضوا له بإسبانيا بعد اعتناق ملك القوط للكاثوليكية وصدور مرسوم في سنة 700م يقضي باستعبادهم، حتى إنهم التحقوا بجيوش الفتح الإسلامي المتوجهة للأندلس من أجل العودة إلى الأندلس، واستقرت وضعيتهم أكثر بعد قيام حكم الأدارسة بالمغرب حيث سمح إدريس الثاني لليهود بالإقامة والعمل في مدينة فاس التي أسسها الأدارسة في 788-789م واتخذوها عاصمة لهم، وكان للتسامح الذي لاقوه أبلغ الأثر في قصد المدينة من قبل يهود المغرب من مختلف الجهات.

ويعتبر حاييم زعفراني أستاذ التاريخ اليهودي بجامعة السوربون[1] أن المجموعات اليهودية تمتعت داخل هذا الإطار باستقلال ذاتي كامل إداري وثقافي ووضعت لها نظامها الخاص، وكانت لها محاكمها وماليتها، وكانت تضمن لتابعيها حقهم في التدين والرعاية والتعليم وتطبيق قانون الأحوال الشخصية، بل وحقوقهم المشروعة فيما بينهم، وكان للطائفة سلطة تنظيمية تلزم أفرادها بكل ما يتعلق بالجوانب الضرائبية والمصالح العامة،كما اعتبره وضعا قانونيا متسامحا (استقلال قانوني وإداري كامل) إذا ما قورن بالذي عرفه يهود البلدان المسيحية الأشكناز.

والجدير بالذكر أن الأقلية اليهودية بالمغرب استنجدت بوضعية الذمي لمواجهة عزم الاستعمار الفرنسي في عهد الحكم النازي لفرنسا على تطبيق القوانين النازية ضد اليهود، وهذا النص للمخابرات العسكرية الفرنسية واضح في إبراز هذا الموقف:" يقول اليهود إن جلالة الملك سيخالف النص القرآني إذا ما صادق على إجراءات متناقضة نصا وروحا لمضمون القرآن، فإن للمسيحيين واليهود في نظرهم الحق في العيش في أرض إسلامية، ولهم أن يقوموا فيها وبجميع المهن التي لا مساس لها بالدين على شرط أداء الضرائب واحترام التشريع الإسلامي".

ورغم ذلك فقد صدر ماعرف بقانون فيشي بعد تخفيفه إثر مفاوضات عسيرة بين السلطان محمد الخامس والجنرال نوغيس المقيم العام الفرنسي في 29 رمضان 1359هـ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 1940، واستطاع السلطان أن يحفظ لليهود أسس الحياة الدينية والمدنية ويقصر استعمال القانون على المجالات السياسية والاقتصادية.

وبعد الاستقلال تم تأسيس علاقة اليهود المغاربة على أساس المواطنة الكاملة وفق مقتضيات الدولة الحديثة بالمغرب.

---

[1] يهودي فرنسي من أصل مغربي حصل علي الوسام العلوي من الملك محمد الخامس وهو أعلى وسام في المغرب قضى عشرين عاما في دراسة التراث والتاريخ اليهودي في المغرب.

ب- الهوية اليهودية المغربية

اتسمت الهوية اليهودية المغربية بتدينها بل وتشددها في الالتزام الحرفي بالدين اليهودي ومعتقدات التوراة والتلمود، ويمكن هنا الإحالة على دراسات حاييم زعفراني (جاوزت السبعين دراسة عن مختلف أبعاد الهوية اليهودية المغربية وإبراز الطابع الديني لها)، أو دراسات بن عامي إسشار والتي ركزت على ظاهرة أولياء وقديسي اليهود المغاربة حيث أحصت وجود 652 وليا؛ ضمنهم 126 وليا مشتركا بين المسلمين واليهود، و15 وليا مسلما يقدسه اليهود، و90 وليا يهوديا عند المسلمين، ويتنازعون في 36 وليا كل واحد منهم ينسبه إليه.

وقد أصدر صامويل «يوسف بنعيم» في 1980 دراسة مفصلة عن مراسيم ما يزيد عن خمسين "هيلولة" (احتفال ديني يهودي مغربي) مرتبطة بمواسم الأولياء اليهود بالمغرب التي تبرز حالة السعي اليهودي بالمغرب للتماهي مع القديسين وتجديد هذا السعي سنويا.

وثمة خصوصية تتسم بها اليهودية المغربية، حيث لا تزال نواتها الموجودة بالمغرب ذات ثقل بالنسبة لليهودية المغربية العالمية، ليس باعتبار عددها الذي لا يتجاوز خمسة آلاف من أصل ما يناهز مليون يهودي مغربي في العالم، بل بالنظر إلى رمزيتها واحتضانها للرموز الدينية التاريخية لهذه اليهودية، والتي تتخذ لها من وجود أكثر من 650 قبرا "لأولياء" تقام حول العديد منها مواسم دينية سنوية ذات صدى عالمي في صفوف اليهودية المغربية.

تاريخيا، استهدف المغرب بنشاط مكثف للحركة الصهيونية انطلق منذ عام 1900 مع تأسيس جمعيات صهيونية صغيرة في مختلف المدن المغربية، مثل آسفي والصويرة ومكناس وتطوان وطنجة ومراكش وغيرها، وأدى ذلك إلى انطلاق حركة هجرة لعدد من العائلات في نهاية العقد الثاني من القرن الماضي. وتطور الأمر إلى تأسيس فرع مغربي للمنظمة الصهيونية العالمية تابع للقسم الفرنسي في أواسط العشرينيات، فضلا عن حركة جمع التبرعات لمساندة تحركات اليهود في فلسطين الخاصة بالسيطرة على حائط البراق (حائط المبكى) في عام 1929، وكان ذلك أحد محفزات انطلاق حركة تضامن مغربية مع الشعب الفلسطيني.

ومع تزايد النشاط الصهيوني المستغل لقوة التدين اليهودي المغربي وارتباطه بفلسطين، نشطت عمليات الاستقطاب والتعبئة التي أدت في فترة حرب 1948 وما بعدها إلى هجرة حوالي 30 ألف منهم بإشراف من الوكالة اليهودية، ثم حصلت موجات متتالية

للهجرة، ففي الفترة ما بين 1952 و1960 انطلقت موجة هجرة لما لا يقل عن 95 ألف شخص، ثم كانت الموجة الكبيرة ما بين 1961 و1971 والتي قدر عددها مركز الإحصاءات الإسرائيلي بأكثر من 130 ألفا. وفي السنوات التالية حصلت موجات هجرة لكنها ضعيفة ولم تتجاوز في مجموعها 20 ألف شخص إلى غاية سنة 2008، وهو ما يقدم مؤشرا على مسلسل التقلص التدريجي لليهود المقيمين بالمغرب من حوالي 300 ألف إلى أقل من خمسة آلاف حاليا، بحيث إن مركز الإحصاءات الإسرائيلي في نشرته الخاصة بعام 2008 قدر عدد اليهود المغاربة الذين ولدوا في المغرب ولا يزالون أحياء ومقيمين بالكيان الصهيوني في حدود 150 ألف شخص، أما ذوو الأصل المغربي فيقدرون بـ 337 ألف شخص، بحيث إن اليهود المغاربة بالدولة العبرية يشكلون ثاني أكبر جالية بعد يهود الاتحاد السوفيتي، ويتسم أغلبهم بالنشاط السياسي اليميني الداعم لليكود بشكل أساسي، وبارتباطهم بأحزاب دينية متطرفة كحزب شاس. ومنذ أواسط الثمانينيات نشطت حركة عالمية لبناء إطار لليهود المغاربة، وهو ما ظهر بتأسيس التجمع العالمي لليهودية المغربية في عام 1986، وبعده الاتحاد العالمي لليهود المغاربة في عام 1999، وكلاهما عقد مؤتمره التأسيسي بالمغرب فضلا عن عضوية مجلس الطوائف اليهودية في المؤتمر اليهودي العالمي، وقد نظر البعض إلى أن هذا التطور التنظيمي قد يعمق من ارتباط ما تبقى من يهود مغاربة بالمغرب بالمشروع الصهيوني أو يتيح استثمارهم في مشروع التطبيع مع الدولة العبرية، لكن جاءت المواقف التي صدرت بعد تفجيرات 16 ماي 2003 والتي رفضت مشروع تهجير من تبقى من اليهود المغاربة من المغرب إلى إسرائيل، ثم المواقف التي تم التعبير عنها بمناسبة العدوان الأخير لتدفع في مساءلة الخلاصة السابقة وعدم النظر إليها بإطلاقية.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم تضاءل من 280 ألفا قبل أربعينيات القرن الماضي إلى نحو 4000 حاليا أغلبهم في الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب. وحسب موقع ويكيبيديا ومواقع يهودية على الأنترنت يبلغ عدد أفراد الجالية اليهودية المغربية بالخارج حوالي مليون شخص منهم 600 ألف في إسرائيل، و400 ألف في بلدان أوروبية وفي كندا والولايات المتحدة.

ويبدي عدد من اليهود المغاربة تشبثا بمغربيتهم وخاصة بتقاليد البلد من موسيقى ومأكولات وملابس تقليدية. ويقولون إنه رغم تأثير السياسة في الشرق الأوسط على علاقتهم بالعرب والمسلمين فإنهم لا يزالون يحتفظون بكثير من الصداقات والعلاقات الجيدة مع المغاربة المسلمين، كما يحتل عدد منهم مناصب مهمة في الدولة كأندري أزولاي اليهودي المغربي الذي يشغل منصب مستشار الملك محمد السادس.

ج. هجرة اليهود المغاربة:

تعرف هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل تسجيل أكثر من 280 يهوديا مغربيا سنويا، فحسب تقرير لمركز الإحصاء الإسرائيلي، حيث عرفت سنة 2006 مثلا هجرة 286 يهوديا مغربيا نحو إسرائيل 53 منهم كانوا يقيمون بالمغرب.

كما انتقد الاتحاد العالمي ليهود المغرب الإقصاء من الندوة التشاورية حول الهجرة في الرباط حول البرنامج المتعلق بإحداث المجلس الأعلى للمغاربة القاطنين بالخارج التي نظمها المجلس الأعلى للمغاربة.

ويذكر حاييم زعفراني في مؤلفه الذي يحمل اسم "ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب"[1]، أن هجرة اليهود من المغرب لم تنقطع خلال كل القرون، إلا أن ظهور بوادر مجموعات صهيونية في بدايات القرن الماضي ساهم في نقل ممثلين من الحركات والأحزاب السياسية من المغرب، وأقيم مكتب لتنظيم الهجرة، وحتى عام 1956 كانت أعداد كبيرة من اليهود قد انتقلت دون تمهيد إلى إسرائيل ومعظمهم من المناطق البعيدة عن المراكز العمرانية ومن الفقراء، بينما كان عدد اليهود في المغرب يصل إلى 226 ألف نسمة في عام 1947 وتناقص إلى207 آلاف عام 1951، ثم إلى 160 ألفا في عام 1960، ثم إلى 14 ألف نسمة عام 1989 ليصل إلى نحو خمسة آلاف عام 2002.

ورغم ذلك لا يزال بعض اليهود يسيطرون على أنواع معينة من التجارة وبعضهم يعد من أغنى أغنياء المغرب، وتنتشر أنديتهم ومؤسساتهم الاجتماعية خاصة في الدار البيضاء التي يوجد بها حوالي 30 معبدا، وافتتح بها أيضا المعبد اليهودي الحادي والثلاثون من أصل 50 معبدا في كل المغرب، ويجتمع أبناء الطائفة اليهودية في عطلات السبت بنادي الوحدة الذي يعد المكان الأكثر شعبية لمناسباتهم الاجتماعية؛ مثل الاحتفالات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة كالزواج، ويوجد في كل محكمة قسم خاص يحكم بالقوانين اليهودية خاصة في القضايا المتعلقة بالزواج والإرث. ويوجد عدد مهم من الأضرحة والمزارات اليهودية في مختلف المناطق المغربية؛ أشهرها في الصويرة ووزان ومراكش وتارودانت وصفرو ووجدة وتطوان.

أما على مستوى السينما، فقد استقطبت هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل السينمائيين المغاربة، حيث توجه المخرج حسن بنجلون إلى مونتريال بكندا للإشراف على ميكساج فيلمه "فين ماشي يا موشي " الذي يتناول موضوع هجرة اليهود المغاربة إلى

---

[1] حاييم زعفراني، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب – تاريخ ثقافة، دين** – 1987، الدار البيضاء دار قرطبة ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم.

إسرائيل في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وهناك أيضا فيلم ثان للمخرج إسماعيل طرح قضية هجرة اليهود يحمل عنوان "وداعا أيتها الأمهات". حيث تم عرض هذين الشريطين في الدورة الأخيرة للفيلم الوطني بطنجةً الدورة التاسعةً سنة 2008.

د ـ المواسم اليهودية:

أحيت الطائفة اليهودية خلال سنتي2007–2008 "الهيلولة" بضريح رابي نسيم بن نسيم بالصويرة بحضور إسرائيليين، حيث حج عدد كبير من اليهود إلى قرية آيت بيوض، بحضور مستشار الملك أندري أزولاي، ورئيس الطائفة اليهودية بأكادير سيمون ليفي، ورئيس الطائفة اليهودية بالدارالبيضاء بوريس طوليدانو اللذين أكدا أن هذا الحفل يشكل علامة على الاحترام والألفة والتعايش القائم بين المسلمين واليهود، وما لهذه المناسبة الدينية من دلالة عميقة، حيث تقام الصلوات وترفع الأدعية توسلا وتقربا من الله بأن يحفظ ملك البلاد. بالمقابل رفض شمعون ليفي رئيس الطائفة اليهودية بأكادير التعليق حول وجود إسرائيليين في الموسم.

وتم خلال سنتي 2008/2007 بمدينة الصويرة أيضا إحياء هيلولة الحاخام حايم بينتو بحضور ألف يهودي. ومن جهة أخرى، توافد على ضريح الرابي عمران بن ديوان المسمى بـ "الصديق" بجماعة أسجن بضواحي وزان، عدد من اليهود المغاربة من المغرب والخارج لأداء شعائرهم الدينية، حيث ذكرت القناة الثانية ضمن نشرتها بتاريخ 2008/05/24 حضور حوالي ألفي يهودي مغربي من مختلف أنحاء العالم، وتميز الاحتفال بأجواء موسيقية من أغاني الملحون والتراث المغربي الشعبي.

وفي مدينة سطات، أحيت الطائفة اليهودية "الهيلولة" بضريح رابي أبراهام أوريور وذلك بمناسبة الموسم الذي يقام بمنطقة موالين الضاد بالجماعة القروية سيدي محمد بن رحال التابعة لدائرة سطات، حيث أقيمت الصلوات ورفعت الأدعية. وبدورها شهدت مدينة آسفي بضريح أولياء بن زميرو السبعة حفل الهيلولة السنوي الخاص بالترحم والتبرك، بحضور أكثر من 400 من الحجاج اليهود.

واحتفلت الطائفة اليهودية بكل من مراكش والصويرة وأكادير بيوم "كيبور" (يوم الغفران)؛ الذي يخصصه أتباع الديانة اليهودية عبر العالم مناسبة للصلاة والصوم والتقرب إلى الله، وأحيت أزيد من 400 عائلة يهودية قادمة من عدة دول طقوس عيد الفصح لمدة عشرة أيام بمراكش.

كما تجمع نحو 150 يهوديا مغربيا من عدد من مدن المغرب وكذلك من فرنسا والولايات المتحدة وإسبانيا وخاصة من مدينة سبتة في مارس 2008 بمدينة تطوان لإحياء ذكرى وفاة الحاخام إسحاق بنوليد الذي يقولون إن له الفضل في إنشاء أول مدرسة يهودية في المغرب في العام 1860، حيث يعود اليهود المغاربة إلى إحياء هذه الذكرى بعد انقطاع طويل نتج عن هجرة أعداد كبيرة منهم إلى الخارج.

وبالمقابل، قضت المحكمة الابتدائية بمراكش يوم الاثنين فاتح أكتوبر 2007 على كل من جاكي كادوش رئيس الجالية اليهودية بكل من مراكش والصويرة وليفي ابيهو حاخام بجنوب إفريقيا والون دانييل وألون موريس (حاخامان بفرنسا) بغرامة 10 ألف درهم في قضية تتعلق بتشويه النخيل وإلحاق أضرار مستديمة وتعييب الأشجار دون الحصول على رخصة، وإخفاء أشياء متحصل عليها. الأمر الذي أثار حفيظة جاكي كادوش رئيس الجالية اليهودية بكل من مراكش والصويرة، والذي اعتبر أن القضية تم تضخيمها، وأن الأمر ليس سوى احتفال بعيد يعتمد على سعف النخيل.

ت- اليهود المغاربة والحياة العامة:

انتقد شمعون ليفي، مدير المتحف اليهودي المغربي، ما سماه بإقصاء اليهود المغاربة من الجمعية المشرفة على تخليد 1200 سنة على تأسيس فاس، وقال في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية إنه يستغرب عدم إشراك شخصيات يهودية في تشكيلة هذه الجمعية.

كما تساءل أرمون كيكي رئيس الطائفة اليهودية بفاس عن مسوغ إقصاء اليهود من الهيئة الإدارية لجمعية 1200 سنة على تأسيس فاس، مبديا قلقه من التهديد الذي تواجهه الثقافة اليهودية بالمغرب، وانتقد شمعون ليفي مناهج التعليم بالمغرب واعتبرها مسؤولة عن صعود جيل من الشباب غير متسامح خاصة إزاء اليهود الموجودين في المغرب أكثر من 2000 سنة، وكان تصريحه لوكالة رويترز خلال ندوة نظمت حول حوار الأديان.

ث- اليهود المغاربة والأحوال الشخصية:

يخضع اليهود المغاربة إلى الأحكام التي تقرها الديانة اليهودية، حيث كانت هناك محكمة ابتدائية وأخرى استئنافية تنظران في قضايا اليهود، وتصدران أحكاما باللغة العبرية وباسم جلالة الملك، لقد استمر الوضع على هذا الحال إلى سنة 1965 حين تم توحيد المحاكم ومغربتها، آنذاك توقف العمل بنظام المحكمة الابتدائية والاستئنافية العبرية، وأصبحت هناك غرف عبرية داخل المحاكم الابتدائية تصدر الأحكام باللغة

العبرية وباسم جلالة الملك، وتبت في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باليهود المغاربة من طلاق وزواج وإرث، ويتبع القضاة العاملون بالغرف العبرية لوزارة العدل ويحصلون على راتبهم الشهري من الدولة المغربية، كما يعينون بظهير، غير أن تكوينهم وشروط تعيينهم مختلفة عن تلك المطلوبة في باقي القضاة الذين ينظرون في قضايا المغاربة المسلمين، فهي غير مرتبطة بالمستوى الدراسي الجامعي بل الشرط الأساس هو القيام بالدراسات التلمودية المرتبطة بالأحوال الشخصية لليهود، والاطلاع العميق على قانون "كارو" الذي يؤطرها، ثم يتقدم بعد ذلك بطلب إلى وزارة العدل مع تزكية من مجلس الجالية اليهودية بالمغرب.

أما مصدر النصوص القانونية المطبقة على "الأحوال الشخصية" الخاصة باليهود المغاربة فهي التوراة والتلمود وفتاوى الأحبار وبعض تصانيفهم ككتاب تشولحان عاروخ وأبين هاعيزير، وفي هذا الإطار فإن المبادئ العامة التي تحكم الطلاق العبري المغربي ذات مرجع ديني محض، وهي مستنبطة من النصوص التشريعية ووردت في الكتاب الخامس من التوراة. كما أن الشريعة العبرية في مجال الزواج والطلاق تخول للزوج مطلق الحرية في الطلاق مهما كانت الأسباب، أما الزوجة فليس لها أن تطلب تطليقها، وفي حالة ما إذا ضبطت متلبسة بجنحة الخيانة الزوجية فطلاقها يقع حتما، ولا حق لها في أموال الكتوبة أي الصداق، كما يمنع عليها التزوج من شريكها في الزنا. ويتم البت في القضايا المعروضة على القضاة اليهود بشكل جماعي (3 قضاة)، ولأن أصحابها يطالبون بأن تكون سرية، فإن مناقشتها غالبا ما تكون بمكتب القاضي وليس بقاعة من قاعات المحكمة، وفي حال إذا ما تم استئناف الحكم من قبل أحد المعنيين به فإن هيأة أخرى مكونة من ثلاثة قضاة جدد تبت فيه.

ولا يطرح أي إشكال البث في قضايا اليهود المغاربة بشكل جماعي على مستوى مدينة الدارالبيضاء، نظرا لوجود 5 مكاتب خاصة بالقضاة المغاربة اليهود بالمحكمة الابتدائية، لكن يطرح الإشكال على مستوى مدينتي طنجة ومراكش، التي تتوفر كل غرفة عبرية بهما على قاض واحد فقط، مما يستدعي تنقل قضاة الغرفة العبرية بابتدائية الدارالبيضاء إلى كل من مراكش وطنجة كلما كانت هناك قضية.

خ-الإطار القانوني المنظم ليهود المغرب :

يتأسس الإطار القانوني المنظم لليهود بالمغرب من خلال ثلاثة ظهائر التي تهم تنظيم العديد من الجوانب المتعلقة بجماعات يهود المغرب، ويتعلق الظهير الأول الصادر بتاريخ 23 ماي 1918 وبالجريدة الرسمية في 3 يونيو 1918 بتنظيم المحاكم الإسرائيلية وطريقة تشكيلها واختصاصاتها، ويرتبط الثاني الصادر بتاريخ 7 ماي سنة

1945 بتنظيم لجان جماعات اليهود واختصاصاتها في إعانة الفقراء وتدبير الأوقاف ومراقبة أمور الديانة اليهودية، والثالث يهم تأسيس محكمة إسرائيلية عليا.

كما صدرت على ضوء ذلك العديد من القرارات عن الصدر الأعظم من بينها قرارات تحديد الأداء الموظف على اللحم الكاشير والمستخلص لمنفعة صندوق جماعة اليهود بميدلت، ويحدد بيع اللحم الكاشير حسب القواعد الدينية الإسرائيلية وبالإذن من رئيس جماعة اليهود، وأيضا قرار وزيري متعلق بتعيين رواتب أعضاء المحاكم العدلية الإسرائيلية بالدارالبيضاء وفاس والصويرة ومراكش.

ويخضع تنظيم الجماعات اليهودية لعهد الحماية لظهير 7 ماي سنة 1945 والمسمى بـ "إعادة تنظيم لجان الجماعات الإسرائيلية المغربية"، والذي ألغى ظهير 22 ماي سنة 1918، حيث يحدد الفصل الأول منه اختصاصات لجان هذه الجماعات في مساعدة الفقراء وإن اقتضى الحال تدبير الأوقاف الإسرائيلية، وأيضا السهر على تدبير الشؤون الدينية وإبداء آرائها مؤيدة بأسبابها، وتقديم اقتراحاتها في جميع المسائل التي تهم جماعتها. أما الفصل الثاني فيوضح تشكيلة هذه اللجان المكونة من "رئيس المحكمة الإسرائيلية أو الحاخام المفوض المحلي ومن أعيان إسرائيليين مغربيين الأصل، حيث يقع تعيينهم بعد انتخاب سري تحت مراقبة الولاة الإداريين المحليين وبمشاركة الأعيان المتبرعين في أوقات معلومة بهبات لصندوق اللجنة الخيري ومدبري البيعات وكذلك أعضاء مكاتب الجمعيات الإسرائيلية المحلية المحدثة على الوجه القانوني".

ويشترط في الانتخابات مشاركة الإسرائيليين المغاربة الأصل سواء كانوا من الرعايا المغاربة ممن يجري عليهم القانون العام أو من المحميين أو المتجنسين، ويختار أعضاء اللجنة من بينهم الرئيس ونائبه والكاتب والخازن، ويعرض المكتب المختار على الصفة المذكورة على الصدر الأعظم للمصادقة عليه، و"يجدد المكتب المذكور كل سنتين وتكون وظائف أعضاء المكتب مجانية" حسب الفصل الخامس من الظهير.

وبخصوص ميزانية جماعات اليهود فتتكون من العطايا والصدقات ومن المتحصل من الأداءات الإسرائيلية، و"إن اقتضى الحال من مدخول الأوقاف الدينية الإسرائيلية، وتعرض تلك الميزانية كل سنة على وزيرنا الصدر الأعظم للمصادقة عليها".

ينص ظهير 10 يناير 1931 الذي ينظم شؤون الطائفة، على أن مجالس الطائفة يمكنها التصرف في الممتلكات اليهودية سواء عن طريق الاستفادة مما تدره من مداخيل أو من خلال بيعها شرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس الجماعة وبموافقة السلطة الحكومية. حيث تشرف مجلس الجماعات اليهودية في مختلف المدن المغربية على تسيير

هذه الممتلكات المكونة من عقارات وبنايات وأكرية، وتتصرف فيها بالبيع والشراء، وفق مقتضيات الظهير المنظم.

وفيما يتعلق بالممتلكات (هاكديش بالعبرية) والموارد المالية للطائفة اليهودية، يشير سيرج بيرديغو رئيس الطائفة اليهودية بالمغرب، أن الطائفة تتوفر على 30 معبدا يهوديا و3 نواد اجتماعية وناد رياضي واحد يؤطر 600 شخص، إضافة إلى مجموعة من المؤسسات التعليمية والتربوية التي يتابع فيها حوالي 900 تلميذ يهودي دراستهم الابتدائية والثانوية، إضافة إلى 5 مطاعم و10 محلات جزارة، ووجود معبد أنشئ سنة 2005 بحي أنفا بالدارالبيضاء الذي تعيش فيه حوالي 300 عائلة يهودية.

وتتوزع الأماكن المقدسة التي يلجها اليهود المغاربة على عدد من المدن المغربية؛ وتتركز أهم الأماكن التي يزورها الحجاج اليهود في مراكش التي تضم حوالي ستة مزارات تضم أضرحة ليهود، والدار البيضاء والصويرة وأكادير ومكناس وفاس وآسفي.

د- العدوان على غزة:

إبان العدوان على غزة أدانت منظمتان تمثلان الجالية اليهودية المغربية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودعتا المجتمع الدولي إلى التدخل لإيجاد نهاية عادلة للنزاع. وأعرب الأمين العام لمؤسسة التراث الثقافي اليهودي المغربي سيمون ليفي عن صدمته من تلك المذبحة التي لا أفق لها ولا مسوغ. وقال مجلس الطائفة اليهودية في المغرب في بيان له إن سكان غزة المستهدفين والعالقين يتعرضون للقنابل ومختلف أشكال الدمار ويعانون من نقص الماء والأغذية والموت، وأضاف أن صور أولئك الأطفال الفلسطينيين الذين تنتزع منهم الحياة لا تطاق. وخلص البيان إلى القول "نحن اليهود المغاربة متضامنون مع الضحايا الأبرياء"، مشدداً على أن "لا حل عادل ودائم يمكن إيجاده بالقوة".

كما أن الرسالة التي وجهها خالد الجامعي إلى السيد سيرج بيرديغو رئيس الطائفة اليهودية بالمغرب، أعادت طرح النقاش من جديد حول موقف قيادة مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب من العدوان الصهيوني على غزة، حيث انتقد الجامعي بشدة البعد المصطلحي في بيان الطائفة، فبدلا من أن تستعمل مصطلح الطائفة اليهودية، استعملت مصطلح "الجالية الإسرائيلية" في المغرب، وانتقد أيضا موقف قيادة الطائفة التي اختارت في تقييمهما للعدوان الصهيوني على غزة أن تضع الضحية والجلاد في كف واحد، دون أن تميز بين إرهاب الدولة الذي يمارسه العدو الصهيوني، وبين حق المقاومة في الدفاع عن نفسها وأرضها.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

♦ التقارير والوثائق:

الطوزي، محمد ، 2006، الأبعاد الثقافية والفنية والدينية: الدين والروحانية الرباط: 50 سنة من التنمية البشرية، www.rdh50.ma

المجلس الأعلى للتعليم، ماي 2009، البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي - التقرير الموضوعاتي www.ces.ma.

رشيق، حسن (تحرير) التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم، الرباط: 50 سنة من التنمية البشرية، 2006، www.rdh50.ma

مكتب الأمم المتحدة، 2004، التقرير السنوي حول المخدرات.

نبيل عبد الفتاح وآخرون، 1995، الحالة الدينية في مصر- العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة.

-----------------------، 1998، الحالة الدينية في مصر- العدد الثاني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة.

المندوبية السامية للتخطيط، 2008، النشرة الإحصائية، الرباط.

منتدى الزهراء، 2008، الإرشاد الأسري: أضواء على التجربة، الرباط: طوب بريس.

مديرية السجون بالمغرب، 2007، النشرة الإحصائية، الرباط.

بنك المغرب، التقرير السنوي يوليوز 2008، الرباط.

حزب العدالة والتنمية، 2008، أطروحة المؤتمر السادس.

حزب العدالة والتنمية، 2007، البرنامج الانتخابي.

حزب الحركة الشعبية، وثيقة الرؤية الاستراتيجية والسياسية.

حزب الاستقلال، 2007، البرنامج الانتخابي.

حزب الاستقلال،2009، وثيقة لجنة الثقافة والإنسية المغربية، صودق عليها في المؤتمر الخامس عشر.

الحزب الاشتراكي الموحد ، وثيقة مرجعية خاصة بتصور الحزب للإصلاحات الدستورية صدرت بالرباط بتاريخ 21 ماي 2006

وزارة الداخلية، تقرير المنجزات برسم السنة المالية 2008.

مكتب الصرف، الميزان التجاري سنة 2008.

مركز حرية الإعلام بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير "القاصرون وجرائم الإنترنيت بالمغرب".

مجلس النواب، تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2008)، مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

مجلس النواب، تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية (2007)، مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وزارة الخارجية الأمريكية، 2008، تقرير الحريات الدينية في العالم.

وزارة الخارجية الأمريكية، 2008، تقرير الاتجار بالبشر.

وزارة الخارجية الأمريكية، 2008، التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

المكتب الدولي لمحاربة المخدرات التابع للخارجية الأمريكية، تجارة المخدرات تقرير سنة 2008.

وزارة الصحة، 2006، دراسة حول انتشار التدخين لدى التلاميذ.

المنظمة الإفريقية لمكافحة الإيدز في المغرب، 2008، دراسة حول الدعارة في المغرب.

جمعية ما تقيش ولدي، التقرير السنوي 2008.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشروع قانون المالية لسنة 2008 الميزانية العامة "ميزانية الأوقاف الخاصة".

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2009، عشر سنوات من العهد المحمدي الزاهر 1999-2009.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، نشرة منجزات 2007.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، نشرة منجزات 2008.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدروس الحسنية لشهر رمضان 1429 و1428

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2006، دليل الإمام والخطيب والواعظ.

وزارة العدل، نشرة إحصائيات 2007-2008.

- **الكتب والدراسات:**

ابن أبي زرع الفاسي، 1974، الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تصحيح عبد الوهاب بن منصور.

الحمداوي، محمد، 2007، الرسالية في العمل الإسلامي استيعاب ومدافعة، الرباط: طوب بريس.

النجار، عبد المجيد، 1989فقه التدين فهماً وتنزيلاً، سلسلة كتاب الأمة، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية.

ابن خلدون، عبد الرحمن 1986المقدمة، بيروت، دار القلم، ط.5.

الصمدي، خالد، 2008، القيم الإسلامية في المنظومة التربوية: دراسة للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو.

العطري، عبد الرحيم،2004، سوسيولوجيا الشباب المغربي الرباط: طوب بريس،

ابن عاشور، محمد الطاهر تفسير التحرير والتنوير ج 3 ، الدار التونسية للتوزيع والنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بدون تاريخ.

القادري عيسى، نهوند، 2008، قراءة في ثقافة الفضائيات العربية - الوقوف على تخوم التفكيك- ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

المسيري، عبد الوهاب، 1999، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. - دار الشروق- الطبعة الأولى - القاهرة.

أصراف، روبير، 2009، يهود المغرب عبر العالم الهجرة والهوية المستعادة، تعريب محمد حاتمي، دار أبي رقراق، الطبعة الأولى، الرباط.

أخياط، إبراهيم، 2007، الأمازيغية هويتنا الوطنية - الرباط

اسبينيون، روبير، 2007، أعراف قبائل زيان- ترجمة محمد أوراغ - مطبعة المعارف الجديدة - الرباط

بنسعيد، إدريس، 2007، **الشباب المغربي والحجاب في المغرب**، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب الرباط.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد 1990 **لسان العرب** المجلد 13، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بلفقيه، محمد، 2008، **العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم: تأصيل الصلة**، منشورات المعارف، الرباط.

بوليف، نجيب، **الإطار القانوني للتمويلات البديلة**، عرض خلال اليوم الدراسي لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب يوم 3 أبريل 2008.

بوليف، عبد المجيد، 2003، **العالم العربي بين تحديات العولمة ومتطلبات التنمية البشرية**، الرباط: مطبعة طوبريس ط1.

بوكوس، أحمد، 2003، **الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب**، مطبعة فيديبرانت – الرباط.

زعفراني، حاييم، 1987، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب –تاريخ، ثقافة، دين–** ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم.الدار البيضاء: دار قرطبة،

الخرازي، بديعة، – تقديم وترجمة–، 2007، **الكنيسة النصرانية في المغرب الأقصى**، مطبعة المعارف الجديدة، ط 1 الرباط.

حمام، محمد –تنسيق وتقديم–،2004، **المخطوط الأمازيغي أهميته ومجالاته**، سلسلة الندوات والمناظرات، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط.

مجموعة من الكتاب، 2005، **المقاومة المغربية عبر التاريخ أو مغرب المقاومات**، الرباط.

الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1420هـ

الجمعية المغربية للبحث والتبادل التربوي والثقافي، 2009 **أي مستقبل للأمازيغية بالمغرب**، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

أوسوس، محمد، 2008، **كوكرا الميثولوجيا الأمازيغية** الرباط: مطبعة المعارف الجديدة–

عبد الرحمن ، طه 2000 **سؤال الأخلاق- مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية**، البيضاء: المركز الثقافي العربي.

زاهد، أحمد، 2007، **دليل الجمعيات الثقافية الأمازيغية**، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

- **الندوات:**

"المرأة والحفاظ على التراث الأمازيغي" – أعمال الندوة الوطنية التي نظمت يومي 26 و 27 يوليوز 2005 بالرباط

"القضية الأمازيغية بالمغرب؛ بين الهوية الإسلامية ومحاولة الاحتواء العلماني" من تنظيم مجلة البيان 2008 بالرباط

"الإسلام والثقافات الغير عربية: الأمازيغية نموذجا"، ندوة نظمتها جمعية "تاويزا" بمدينة طنجة سنة 2007

"الدين والشباب" ندوة نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء يوم 05 فبراير 2008 بالرباط

"اللغة العربية والتنمية البشرية : الواقع والرهانات" مؤتمر دولي نظمه مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، بتعاون مع المجلس العلمي المحلي ورئاسة جامعة محمد الأول بوجدة في 15 أبريل 2008

"اللغة العربية والتحديات المعاصرة" ملتقى فجيج الرابع حول المنعقد أيام 3 ـ 4 ـ 5 ربيع الثاني 1429 الموافقة لـ 10/ 11/ 12 أبريل2008.

"واقع اللغة العربية اليوم..التحديات والآفاق" ندوة من تنظيم الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية بالمغرب في 18 شتنبر 2008 بالرباط.

"ربيع الثقافة الأمازيغية لجهة الرباط سلا زمور زعير"، ندوة نظمتها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بين 26 و30 مارس 2008.

"اللغة العربية في التعليم والإدارة والإعلام والمعلوميات" ندوة من تنظيم الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية بالمغرب في 15 مارس 2008 بالرباط

"التعريب بين الواقع والإيديولوجيا" ندوة من تنظيم جمعية الاتحاد النسائي الحركي في 27 شتنبر 2008.

"حكم الشرع في دعاوى الإرهاب" ندوة من تنظيم المجلس العلمي الأعلى في 19ماي 2007 بالدار البيضاء.

"خصوصيات معمار المساجد بالمملكة المغربية" ندوة نظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2007.

- **المجلات والدوريات:**

الفرقان: القيم في الكتاب المدرسي عدد 60 – 2009/1429.

مقدمات: القيم والتحولات الاجتماعية والثقافية بالمغرب محمد الصغير جنجار عدد 33 ربيع 2005.

المجلس: العددان الثاني والثالث 1429 هـ مارس 2008 م.

مجلة أسيناك – إصدار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية – مطبعة المعارف الجديدة- الرباط 2009

مجلة الإحياء، الأعداد 26 و27 و28، تصدر عن الرابطة المحمدية للعلماء.

- **مراجع باللغات الأجنبية:**

Bank Al-Maghrib 2009, **Rapport sur la politique monétaire**, Rabat

Blanc, Jean-Luc: Président de l'Eglise Evangélique Au Maroc, interview- le 08/ 04/ 2008 et 12/04 /2008.

Burgat, François, (1995) **L'islamisme en Face**, Paris

Bowen, Donna Lee (1988) "**Congruent Spheres of Religions Authority: National and Local levels of Charismatic Leadership**", in The Maghreb Review, vol. 13, n°1/2, pp32-41.

--------, (1985) "**The Paradoxical linkage of the Ulama and Monarch in Morocco**" in The Maghreb Review, vol . 10, n° 1, pp3-9

Dalia Mogahed, 2006 **Perspectives of Women in the Muslim World**, Gallup Poll.

-------------- 2006 **Muslims and Americans: The Way Forward**, Gallup Poll.

--------------2006 **Ordinary Muslims**, Gallup Poll.

Dalia Mogahed, Islam and Democracy, 2006, Gallup Poll.

Dekmejian, R.H, (1985) **Islam in Revolution Fundamentalism in the Arab World** Syracuse: Syracuse University Press

Drague, Georgue (1951) **Esquisse de l'Histoire Religieuse du Maroc, Confreries et Zaouias,** Paris .

Durkheim, Emile (1995- 8 éd.) **les règles de la méthode sociologique** Paris : Presse universitaire de France.

Easton, David (1957) "The Analysis of Political Systems" in **Comparative Politics: Notes and Reading** edited by Roy C. Macridis and Bernard E. Brown, pp.72– 84, 4 edition (1972), Georgetown, Ontario: IRWIN – Dorsey Limited.

Elmadmad, Khadija,2004, les migrants et leurs droits au Maghreb. Éditeur(s) UNESCO

Eickelman, Dale and Anderson, J.W (Editors) (1999) **New Media in the Muslim World the Emerging Public Sphere** Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

------------,and James Piscatori, (1996) **Muslim Politics** Princeton: Princeton University Press.

------------, (1995) " Mass hiegher education and religious imagination in contemporary arab societies" in **The book in the Islamic World: the written word and comunication in the middle east** pp255-272, New York: State University of New York Press.*(la source: cote I16.846)*

------------, (1985) **Knowledge and Power in Morocco, The Education of a Twentieth Century Notable** Princeton: Princeton University Press. *(translated to arbic language, in la source P29. 846)*

-----------,(1976) **Moroccan Islam, Tradition and Society in Pelgrinage Center** Austin and London: University of Texas Press.

Entelis, John P. (1997) "Introduction" in **Islam, Democracy and the State in North Africa**, edited by John Entelis, pp.xi-xxv, Indiana: Indiana University Press.

--------, (1997) "Political Islam in the Maghreb: The Nonviolent Dimension" in **Islam, Democracy, and the State in North**

Africa, edited by John, Entelis, pp.43 – 74, Indiana: Indiana University Press.

Esposito, J. L., François Burgat,(editors) (2003b). **Modernizing Islam : religion in the public sphere in the Middle East and Europe** London : Hurst and Company.

----------, and Haddad, Y.Y.(edited by) (1998) **Islam, Gender and Social Change** New York Oxford : Oxford University Press.

Haut Commissariat au Plan(HCP) 2006 Prospective MAROC 2030, La Société Marocaine , Permanences, changements, et enjeux pour l'avenir.

Geretz, Clifford (1968) (1992) **Observer l'Islam: Changements Religieux au Maroc et en Indonésie,** Paris: La Découverte, 2éme éd..

--------, (1986) **Savoir local et savoir global les lieux de savoir**. Paris: PUF.

Gellner, Ernest , (1993b) **PostModernism, Reason and Religion**, London and New York: Routledge.

----------, (1981), **Muslim Society**, Cambridge-Sidny – London – New York: Cambridge University Press.

Geoffroy, Martin et Jean-Guy Vaillancourt 2005"Typologie et Théorie de l'Organisation Religieuse au XXe siècle: de l'Institution au Mouvement Social" in Louis Guay, Pierre Hamel, Dominique Masson et Jean-Guy Vaillancourt (sous dir.) **Mouvements sociaux et changements institutionnels - L'Action collective à l'ère de la mondialisation**, Ste-Foy: Les Presses de l'Université du Québec.

Landel, Vincent: archevêque de l'Archevêché de Rabat, (interview) le 07 / 04 / 2008 à Rabat.

Leveau, Remy, (1981) "Islam et contrôle Politique Au Maroc" in **Islam et politique au Maghreb** E. Gellner et J.c. Vatin. (éd.) pp. 271 – 280. Paris: C.N.R.S.

Lewis, Bernard (2003) **The Crisis of Islam - holy war and unholy terror** London: weidenfeld and Nicolson.

-------,(1993) **ISLAM AND THE WEST** New York and Oxford: Oxford University Press.

Jamaâ BAIDA et Vincent FEROLDI : Présence chrétienne au Maroc XIX ème -XX ème siècles, Edition & Imprimerie Bouregreg, Rabat 2005.

McNabb, David E., 2004, Research Methods for Political Sciences, Quantitative and Qualitative Methods. M.E.Sharp.

Ministre de l'économie et des finances, 2008 **Le crédit à la consommation en pleine mutation**, Rabat : Direction des Etudes et des Prévisions Financières

Murden, Simon (2000) "Religion and the Political and Social Order in the Middle East" in **Religion and global order** edited by J. L Esposito and Michael Martin Watson Cardiff : University of Wales Press, pp149-166.

Parsons ; Talcott, Edward Shils, Neil J. Smelser 2001(1951) Toward a general theory of action: theoretical foundations for the social action, Theoretical Foundations for the Social Sciences Transaction Publishers.

The Pew Glocal Project Attitudes, 2007A RISING TIDE LIFTS MOOD IN THE DEVELOPING WORLD, Sharp Decline in Support for Suicide Bombing in Muslim Countries.

------------------------------2005, ISLAMIC EXTREMISM: COMMON CONCERN FOR MUSLIM AND WESTERN PUBLICS, 2005, the Pew Glocal Project Attitudes.

Rahma Bourqia & autres, 2000, Les jeunes et les valeurs religieuses, édition EDDIF

Roy, Olivier (2002) L'Islam Mondialisé, Paris: Edition de Seuil.

-----, (2001) "Les islamologues ont-ils invente l'islamisme" in *Esprit,* N°8-9 /2001.

-----, (1999) "Le post-islamisme" in *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée* édi.Sud, n°85-86, mars 1999.

Schneider, Louis (1970) **Sociological Approach to Religion** New York, London, Sydney, Toronto: John Wiley and Sons, INC.

Tozy, Mohamed, Hassan Rachik, Mohammed El Ayadi, 2007 **L'islam au quotidien, Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc**, Editions Prologues.

------- (2008) **Etat des Lieux de la Recherche en Sciences Religieuses**, Enquéte sur l'Evaluation du Systeme Nationale de

la Recherche dans le Domaine des sciences huamaines et sociales.
------(1991) "**les Enjeux de Pouvoirs Au Maroc**", in A.A..N 89, pp. 153 – 168. Paris: CNRS.
------- , (1984) **Champ et Contre Champ Politico – Religieux Au Maroc** Thèse doctorat d'Etat. Aix – Marseille: Université Aix – Marseille.
--------, (1980) "**Monopolisation de la production Symbolique au Maroc**" in *A.A..N* 79, pp. 219 – 234. Paris: C.N.R.S.
U.S Departement of State 2009International Religious Freedom Report 2008.
-----------------------------2008 International Religious Freedom Report 2007.
Waterbury, J., (1979) "La Légitimation du Pouvoir au Maghreb: Tradition, Protestation et Repression", in **Developpements Politiques an Maghreb** *A.N.N.*1979, pp. 411 – 425, Paris: C.N.R.S./ C.R.E.S.M.
Weber, Max (1972) "Authority and Legitimacy" in **Politics and Society- Studies in Comparative Political Sociology** edited by Eric A. Nordlinger, pp35-44, New Jersey: Prentice-hall, Inc.
Westermarck, E.A. (1968) Ritual and Belief in Morocco
Yatim, M.(1997) "The Unification Experience in Morocco : General Approaches, Characteristic, and Trends" in *M. E. A. J.* vol. 2, n° 2-3, winter/spring 1995-1415, pp. 223-228.
Yassin, Abd Assalam (1998) **Islamiser la modernité**.

- **المواقع الإلكترونية:**

موقع إسلام أون لاين: www.islamonline.net/Arabic
موقع المجلس العلمي الأعلى: www.almajlis-alilmi.org.ma
موقع الرابطة المحمدية للعلماء: www.arrabita.ma
موقع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: www.ircam.ma/
موقع المندوبية السامية للتخطيط: http://www.hcp.ma/

موقع النسيج الجمعوي الأمازيغي من أجل المواطنة
www.forumalternatives.org

موقع الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان: www.mcrp.gov.ma

موقع جريدة التجديد: www.attajdid.ma

موقع جماعة العدل والإحسان: www.aljamaa.net

موقع حركة التوحيد والإصلاح: www.alislah.org

موقع وزارة التربية الوطنية: /www.men.gov.ma

موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: www.habous.gov.ma

موقع الحزب الاشتراكي الموحد: http://psu.apinc.org

موقع حزب العدالة والتنمية: /www.pjd.ma

موقع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: http://www.usfp.ma

موقع المركز السينمائي المغربي: /www.ccm.ma

موقع الأقليات: http://www.minorites.org

موقع Middle East Concern Association
www.meconcern.org:

موقع جوشا بروجيكت : http://www.joshuaproject.net

موقع كنيسة صخرة المسيح :
http://www.Christtherock.org/saharadesert

موقع الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري: /www.haca.ma

المساهمون في التقرير

مصطفى الخلفي

- دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية- جامعة محمد الخامس بالرباط (2000)، موضوع البحث: المشروع السياسي للحركة الإسلامية بالمغرب- دراسة مقارنة" .
- مشروع دكتوراه في موضوع "المقتربات الأنجلو أمريكية للحركات الإسلامية بالمغرب".
- باحث زائر في معهد كارنيغي بواشنطن 2005.
- زميل في برنامج الكونغريس للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في 2005-2006.
- مدير نشر يومية التجديد.
- له عدة دراسات وأبحاث آخرها مقالة الإدارة الأمريكية والحركات الإسلامية بمجلة رؤى عربية- نونبر 2008، (بالإنجليزية)، ودراسة "الإسلاميون المغاربة والأمازيغية" نشرت ضمن مؤلف جماعي للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي.
- شارك في عدة مؤتمرات علمية آخرها مؤتمر المعهد الدولي لدراسات الإسلام المعاصر – بجامعة ليدين حول " تحولات ما بعد الحركات الإسلامية" - شتنبر 2008، مؤتمر المعهد الأوربي لدراسات السياسة حول "الاتحاد الأوربي والحركات الإسلامية" – بروكسيل- نونبر 2008، مؤتمر مركز كارنيغي للشرق الأوسط حول "الحركات الإسلامية ونقاشات ما بعد المشاركة السياسية" بيروت- أبريل 2009، وندوة المؤتمر العالمي للبرلمانيين الإسلاميين حول " مراكز التفكير بالغرب والحوار مع الحركات الإسلامية" أكادير- ماي 2009.

سلمان بونعمان

- باحث في العلوم السياسية
- شهادة الماستر في القانون العام تخصص الحكامة المحلية بجامعة الحسن الثاني المحمدية (2008).
- يحضر الدكتوراه في العلوم السياسية بكلية الحقوق المحمدية في موضوع النخب الدينية.
- نشرت له عدة دراسات وأبحاث منها مقالة منشورة في المجلة العربية للعلوم السياسية (2009) "وظائف النخبة المحلية في النسق السياسي المغربي"، و"السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" في فصلية دراسات شرق أوسطية- ربيع 2006.
- أشرف على إعداد المنتدى الفكري حول " المشروع العلمي لعبد الوهاب المسيري" في أبريل 2008.

محمد مصباح

- طالب بماستر علم الاجتماع بجامعة محمد الخامس- الرباط.
- شارك في عدد من الأبحاث الميدانية مع مراكز دراسات ومؤسسات حكومية ودولية آخرها البحث حول الهدر المدرسي بالعالم القروي ماي-يونيو 2008 - مركز IPA لفائدة وزارة التعليم والبنك الدولي.
- له دراسات منشورة في مجلات علمية محكمة آخرها دراستان في فصلية المجلة العربية للعلوم الاجتماعية - إضافات الأولى بعنوان"العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم" (العدد السابع، صيف 2009) والثانية بعنوان"الدعاة الجدد والشباب" (العدد الثامن، خريف 2009).
- شارك في إعداد المنتدى الفكري حول " المشروع العلمي لعبد الوهاب المسيري" في أبريل 2008

عبد الله التوراتي

- دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الدراسات الإسلامية من جامعة محمد الخامس بالرباط (2008).
- يحضر الدكتوراه في الدراسات الإسلامية بجامعة محمد الخامس.
- له من الأعمال العلمية "أقوال النقاد في سراق الحديث ورواياتهم"، و"شيخ الإمامية أبو جعفر الطوسي وكتابه التبيان".

رشيد جرموني

- أستاذ الفلسفة بالتعليم الثانوي.
- باحث في علم الاجتماع الديني.
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة بجامعة محمد الخامس الرباط في موضوع "الشباب والقيم- دراسة ميدانية" (2007).
- يحضر دكتوراه في علم الاجتماع بجامعة محمد الخامس في موضوع: "الشباب والقيم الدينية - دراسة ميدانية".
- له مقالات بمجلات وطنية وعربية منها، "قراءة في التحولات القيمية: دراسة مقارنة بين المغرب وباقي بلدان العالم" مجلة المستقبل العربي، غشت 2009، و"المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية" مجلة فكر ونقد عدد 97 سنة 2008.
- له كتاب تحت الطبع "الشباب والقيم دراسة سوسيولوجية بالوسط شبه الحضري".

خالد عاتق

- أستاذ الفلسفة في التعليم الثانوي.
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة في سوسيولوجيا التحولات الاجتماعية.
- شارك في عدد من الأبحاث الميدانية.
- شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات الوطنية والدولية.

مصطفى الطالب

- أستاذ السمعي البصري بأقسام التعليم التقني العالي بالرباط (تخصص سمعي/ بصري).
- ناقد سينمائي، وعضو سابق في لجنة التحكيم لمهرجان الفيلم العربي القصير بإفران 2008.
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، تخصص أدب فرنسي، وحدة البحث: "أدب واستيتيقا". موضوع البحث "العالم العربي في رواية الحياة طريقة الاستعمال للروائي الفرنسي جورج بريك".
- يحضر الدكتوراه في الأدب الفرنسي في موضوع "تمثل المشرق في الفن التشكيلي الفرنسي في القرن 18". La représentation de l'Orient dans la peinture française du XVIIIème siècle
- شارك في عدة ندوات أدبية :

- الندوة العالمية حول الروائي الفرنسي جورج بريك بجامعة محمد الخامس بالرباط/كلية الآداب والعلوم الإنسانية (2000)، بمحاضرة بعنوان "جورج بريك والعالم العربي" نشرت ضمن منشورات كلية الآداب (2002) شعبة اللغة الفرنسية. les références arabes dans La vie mode d'emploi de Georges Perec
- ندوة "المرأة المغربية المهاجرة في أوروبا" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (شعبة اللغة الإسبانية) 2008.

بلال التليدي

- شهادة الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط (1996).
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الفكر الإسلامي جامعة محمد الخامس بالرباط (1996).
- مشروع الدكتوراه في الدراسات الإسلامية- جامعة ابن طفيل- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- القنيطرة في موضوع "الفقه الإصلاحي في المغرب الأقصى: 1940-1970".

- كاتب بجريدة "التجديد" ومشرف على صفحة الحركة الإسلامية.
- شارك في العديد من المؤتمرات الدولية في موضوع الحركة الإسلامية من بينها مؤتمرين نظمتهما جامعة ويست منيستر بلندن، الأول حول "الإسلاميون والانتخابات ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي" (2006) والثاني حول "الحركة الإسلامية وتحدي حماس" (2007) وورشة دراسية بإسطنبول حول" الأحزاب الإسلامية والأحزاب المسيحية الديمقراطية- نقاط الاتفاق والاختلاف" (2006).
- نشرت له العديد من الدراسات والمقالات المتخصصة في مجلات ومواقع إلكترونية منها "العدالة والتنمية: مساهمة في تأسيس الخطاب" نشرت في موقع الجزيرة.نت بتاريخ الخميس 2006/12/14، و"الدعوي والسياسي رؤية تأصيلية" نشرت بمجلة الكلمة عدد 58 ، 2008.
- صدر له :

• العقل وسؤال النهضة 2002 مطبعة طوب بريس الرباط.

• حوار مع العلمانيين بالمغرب 2003 مطبعة طوب بريس الرباط.

• ذاكرة الحركة الإسلامية المغربية – سلسلة حوارات مع مؤسسين وفاعلين- 3 أجزاء (2008-2009).

سميرة آيت محند

- الإجازة في الدراسات الإسلامية.
- متخصصة في الشأن الأمازيغي.
- إطار تربوي في مؤسسة تعليمية خاصة.

خديجة عليموسى

- صحفية بيومية المساء والتحقت بالعمل الصحفي منذ سنة 2001.
- إجازة في الدراسات الإسلامية.
- متخصصة في قضايا الجماعات السلفية.

طوب بريس
العنوان، رقم 22، زنقة كلكوتة، المحيط، الرباط
الهاتف، 21 31 73 37 05 (212+) - الفاكس ، 28 39 28 37 05 (212+)
الموقع الإلكتروني، www.toppress.ma
البريد الإلكتروني، toppress@gmail.com

المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

مؤسسة بحثية مستقلة تأسست سنة 1430هـ/ 2009م، تسعى إلى المساهمة في تطوير المعرفة بقضايا المغرب ومحيطه، والاستيعاب المنهجي والمقارن لتحولات المجتمع والدولة في المغرب وذلك وفق القواعد المنهجية الحديثة للبحث والدراسة.

ويعمل المركز على:

- المساهمة في تنمية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- توفير الدعم العلمي والبحثي لبرامج المؤسسات الوطنية والمدنية.
- تشجيع التعاون العلمي والبحثي مع المؤسسات ذات الأهداف المشتركة.
- المساعدة في الاحتضان العلمي للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- إصدار بحوث ودراسات علمية.
- تنظيم ندوات علمية مفتوحة ومحاضرات دورية.
- بناء قاعدة معطيات ومكتبة بحثية وتصنيفها وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية.
- إصدار تقرير عن "الحالة الدينية في المغرب".

الثمن 50 درهما